احمد صادق سعد

في ضوء النمط الاسيوي للانتاج

تاريخ مصر الاجتماعي - الاقتصادي



مصر الفرعونية - الهلينية
الامبراطورية الاسلامية -
الفاطمية من المغرب الى مصر
عهد المماليك ...



تاريخ مصر الاجتماعي ــ الاقتصادي

بيروت - كورنيش المزرعة - بناية ريغبيرا سنتر
هاتف 312335
ص.ب 119308

الطبعة الأولى
1 - 6 - 1979

أحمد صادق سعد

في ضوء النمط الآسيوي للانتاج

تاريخ مصر الاجتماعي ـ الاقتصادي

(مصر الفرعونية ـ الهيلينيـة ـ الامبراطورية الاسلامية ـ
الفاطمية من المغرب الى مصر ـ عهد المماليك ..)

دار ابن خلدون

مقدّمة

ليس هذا كتابا عن التـــاريخ المصري بالمعنى المصطلح عليـــه . فحديثه لا يجري طبقا لتسلسل الحوادث ، عـــلاوة على انه لا يكـــاد يعطي اهتماما لشخصية الحكام . وعلى عكس ما نجده عادة في معظم الدراسات التاريخية ، فهو لا يفسر التغيرات التي وقعت فـــي مصر عـــلى أساس تداعي الاحداث وترابطها ـ وهو ما يمكن أن يسمى « بالتفسير الاسطوري للتاريخ » ـ بـــل يجد في تلك التغيرات المنطلق الداخلي للوقائع التاريخية .

فالدراسة التالية أقرب الى محاولة البرهنة عـــلى ان ثمة أداة علميـــة تصلح لتحليل التاريخ المصري وتفسير الجوانب الاساسية فيه . وهذه الأداة هي المادية التاريخية ، وخاصة مفاهيمها المتعلقة بالانظمة الشرقية أو « بالنمط الآسيوي للانتاج » . ولذلك ، تسعى هـــذه الدراسة الى أن تلتقط خيوطا معينة وتتبعها ، مما يجعلها تضطر الى القفز فـــوق توالي الايام والاعوام ، أو العودة القهقرى .. الخ .

وقد قصدنا بها أن نفهم التاريخ المصري على أساس علمي ، أي ناظريـــن اليه باعتباره خاضعا لقوانين عامة . ولا ندعي اننا اكتشفنا هذه القوانين ، بل استقينا الرئيسية منها من كتابات ماركس وانجلز ، مستفيدين مـــن الحركة العلمية العظيمة التي تنهض الآن في العالم أجمع على أساسها ، بعد أن تخلص العديد من مفكريها من الجمود العقائدي .

ومع ذلك ، فنعتقد اننا أضفنا الى هذه الحركة شيئا من الجديد. وذلك لان التاريخ المصري القديم والوسيط لم تسبق له دراسة ماركسية ، وخاصة باللغة العربية .

والمدرسة التاريخية المصرية الجديدة اهتمت عـــادة بالعصور التي تلت الحملة الفرنسية . بيد اننا رأينا العـــودة الى ما قبل ذلك بكثير لكي نـــدرك خصائص تراثنا .

وفي الوقت نفسه ، فهذه الدراسة سهم يضرب في المعركـــة الفكرية الحالية ، والتي تدور حـول خصوصية مصر . فبعد أن كـــان معظم مفكري الحركة الوطنية لدينا يتصورون ان مصر قطعة من أوروبا ، وان القوانين التي رسمت المسار الاوروبي هي بعينها التي تحكم حركـــة بلادنا ، بدأنا منـذ الخمسينات نسمع نغمة مناقضة تماما . وهي أن مصر بلد فريد في سمـاته وأوضاعه وماضيه ، وبالتالي في حاضره ومستقبله . وقد ظهرت الاشتراكية المصرية أو العربية التي لا يمكن وضع أسسها النظرية بواسطة التأمل العلمي . بل تبنى هذه الاشتراكية المصرية بواسطة العمل أثناء بنائها ، ومن خلال تجربة الصواب والخطأ . أي دون الحاجة الى النظرية ، بل في موقف مضاد للعلم .

واذا كانت النظرية الاولى ـ المنكرة لخصائص مصر ـ قد عصبت عيون المفكرين المصريين ، وأوقعت مناضلي الحركة الوطنية في أكثر من فخ ، فـان المذهب الثاني ـ الذي ينفي خضوع المسار المصري لقوانين تاريخية اجتماعية عامة ـ انما يدعو الناس الـى الاستسلام ويصيبهم بالشلل . اذ يوحي اليهم بأن الامور التي ستواجههم ستكون دائما غير مفهومة وغير متوقعة ، لان مصر خارجة عن اطار العلم .

ولقد هزمت النظريـة الاولى عندما قامت مجموعة من الضباط بطرد الملك واعلان الجمهورية واجراء الاصلاح الزراعي وتأميم الممتلكات الاجنبية ، وضرب البورجوازية الكبيرة التقليدية . وهزمت النظرية الثانية بعدما فتحت تلك « الاشتراكية المصرية » الطريق واسعا أمـام الطمع الرأسمالي ومغـازلة الاستعمار الاميركي .

ولذلك ، فهذا الكتاب يقول بوضـــوح أمرين معا : أما الاول ، فهو أن النظام المصري تكوين خاص ، لا هو بالعبودي ولا بالاقطاعي ، وانـه سار في طريق اختلف جذريا عن التكوينات والنظم الاوروبية . وفي الوقت نفسه فان داخلية هذا التكـوين المصري وتحركاتها تخضع لقـــوانين يمكن اكتشافها ، وهي قوانين من صلب القوانين العامة التي تحكم سير البشرية جمعاء . وعليه ، فاذا كان طريق مصر الى الاشتراكية طريقـا له خصوصياته المتميزة ، الا ان الاشتراكية العلمية هي المذهب الذي يجب أن تستنير به قـوى الطليعة لكي توجه بلادنا الى مرساها النهائي .

ا . ص . س .
القاهرة

الفصل الأول

النمط الآسيوي : خطوط عامة

كانت الحركة الثورية المصرية ــ في الاربعينات ــ تستوعب النظرية النمطية لتطور المجتمع والتي تقول بمروره بمراحل خمس : المشاعية البدائية والعبودية والاقطاع فالرأسمالية والاشتراكية ، وما زالت هذه النظرية سائدة حتى الآن . غير ان الابحاث التي قام بها المفكرون في الاتحاد السوفياتي ورومانيا والمانيا الشرقية وفرنسا ــ بعد وفاة ستالين ــ ألقت الضوء على بعض النصوص المغمورة لماركس وانجلز ، وكشفت عن ظهور تكوين اقتصادي اجتماعي متكامل السمات في بعض المجتمعات يختلف عن العبودية والاقطاع معا ، ويعتمد على نمط خاص أسماه ماركس « النمط الآسيوي » أو النمط « الشرقي » ، كما استعمل أيضا التعبير « الطغيان الشرقي » الذي درج عليه عدد من البورجوازيين الذين اهتموا بالمجتمعات غير الاوروبية .

١ ــ « الطغيان الشرقي »

غير ان المفهوم الذي يعبّر عنه « الطغيان الشرقي » ليس مفهوما علميا دقيقا ، بل أقرب الى موقف فكري مما حدث كثيرا في التاريخ ، واعني ان الدولة في أشكالها البدائية تجسدت في ذات الملك أو السيد الاعلى ، وبدت اعمالها وكأنها نابعة من ارادته الشخصية فقط . ونرى بوضوح تأثير هذا المفهوم في الكتاب الهام الذي أشار اليه أنور عبد الملك (١) باعتباره أوحى الى بعض المثقفين بالدور المميز الذي تلعبه البيروقراطية في الاحداث المصرية ، ونقصد ما كتبه كارل فيتفوجل بعنوان « الطغيان الشرقي » (٢) .

والحقيقة ان هذا الكتاب يحتوي على معلومات تفصيلية كثيرة جدا

ودقيقة عـن ما يسميــه « النظام المائي » أو « المجتمع المائي الاداري » . ويحاول المؤلف أن يستنبط من هذه المعلومات قوانين عامة لهذا المجتمع تنطبق على المكسيك وبيرو ومصر والعراق والهند والصين .. الخ . فهو يبدأ بنفس الفكرة التي أبرزها ماركس عن أهمية تنظيم الري الصناعي في تلك البلدان . ويستنتج منها ضرورة تعبئة العمالة الضخمة لهذا الفرض ، مع ايجاد تقسيم جيد للعمل بين فرقها . ولا يمكن أن يقـــوم بعملية تعبئة العمل وتقسيمه والاستفادة منه على نطاق البلد سوى سلطة مركزية طاغية ، الامر الذي لـم يحدث بنفس الصورة المستمرة في البلاد المعتمدة على ماء المطر . وفي هذه المجتمعات تكون الدولة هي التي تملك رقبـــة الارض . أما الفلاحون ، فهم منتفعون فقط . ويترتب على هذا أن تصبح الملكية الفرديـــة ضعيفة ضعفا شديدا في النمط الآسيوي ، وان كانت موجـودة . غير ان الاشخاص الذين ينتمون الى جهاز الدولة هم الـذين كانوا ــ على الاغلب ــ أصحاب الممتلكات الفردية . ويتوقف دوام المجتمع المائي عـــلى تمسك الدولة بمحافظتها عـلى صفتها المالكة الكبرى ، اي على أن تكون لها اليد العليـا بالمقارنة مـع الملكية الفرديـــة .

وفي رأي فيتفوجل ان السلطة غير المحدودة التي يمارسها الحاكم على الكادحين في هذه الحالة هي التفسير الوحيد لكونه الكاهن الاكبر والها أيضا. كما انها تعلل اقامة تلك المعابد الهـــائلة التي نرى آثارها ، والتي لم يكن من الممكن انشاؤها الا بالسيطرة التامة على أعداد ضخمة مـــن الايدي العاملة . وعلى نفس الاساس ينبه الكاتب الى الثروات الواسعة الاسطورية التي كان يملكها الملوك في الهند ومصر وفارس ، الى جانب البؤس والفقر المدقع الذي تتردى فيه رعيتهم .

ان هؤلاء الحكام « الطغاة » الذين بنوا بصورة واسعة ، كانوا بالضرورة قادرين على التنظيم قدرة عالية ، وأوجدوا ، بالتالي ، أدواته الفعالة ، منها السجلات الحاسبيـــة وحروف الكتابة ونظم المراقبـــة الدقيقة ، واللوائح والقوانين التي توجه نشاط الاهالي توجيهـــا جبريا . وفي حين ان التجار ــ فرادى أو مجموعات ــ بادروا باقامة الاتصالات البرية المنتظمة في أوروبا الاقطاعية ذات المجتمع اللامركزي ، فالدولة هي التي تولت تنظيم البريد في « العالم المائي » باعتباره مؤسسة سياسية تمكنها مـن السيطرة على وسائل النقل ومن القاء شبكة كاملة من المخابرات والرقابة . وكذلك كـانت الغالبية الكبيرة من الورش الحرفية شبه الصناعية ملكا للدولة . كما ان القدرة على تحريك الاعداد الغفيرة من العاملين قدمت لتلك الدولة فرصة تكوين جيوش جرارة مهولة وارساء المبادىء الاولى للفنون الحربية ونظرياتها .

ومن ناحية أخرى ، فحيث ان الدولة الثابتة الاركان تعتمد على موظفين ثابتين أيضا ، فيحكم الملك المجتمع « المائي » عن طريق مجموعة كبيرة من الاداريين الذين يسيطرون على جميع أوجه النشاط الاحتكاري الحكومي في السياسة والاقتصاد والدين الخ .. مما يحول بين القوى غير الحكومية وبين تقدمها نحو البلورة في هيئات مستقلة ذات نفوذ كاف لموازنة ثقل الحكومة . ولذلك ، فالطغيان المائي « لا يسمح بوجود سياسي غير حكومي، وفي التحليل الاخير ، فالحكومة المائية هي حكومة تعتمد على التخويف » (٣) . وهكذا تصبح الدولة أقوى من المجتمع وترفض رقابته ، كما انها لا تسمح بنمو دين غير دينها .

ويشكل الموظفون الكبار المحيطون بالحاكم المطلق أعضاء الارستقراطية التي تقطع عليها الارض ، وتمنح لها المعاشات والوظائف الشرفية والامتيازات، فتكون النبالة البيروقراطية ، وتحل فرقها منازعاتها في جو من السرية والكتمان . وتستعمل أساليب المؤامرات لتحقيق أغراضها أو يتهم فريق فريقا آخر بالتآمر حتى يقصيه عن مكانه . وهكذا ينتشر الشعور بالوحشة بين الناس : فالحاكم في النمط الآسيوي لا يثق في أحد ، والموظف يشك دائما في زميله ، والرجل العادي يخاف الوقوع في فخ المؤامرة أو الاستفزاز.

ومن النادر أن يتحول النزاع حول السلطة الى نشاط سياسي جماهيري مفتوح . واذا كانت الرشوة والكذب والمناورة الوسيلة المضمونة لتحقيق المصلحة الذاتية ، فهذه لا يمكن أن تكون أساليب الحرب التحريرية . وبذا تسد أمام المعارضين للطغيان الشرقي طريق الانتصار ويضطرون الى الاكتفاء بالبقاء على حافة الموت .

وحتى يتمكن الملك الطاغية من الاعتماد على الولاء التام لقواته وكبار المحيطين به ، فهو يستجلب من الخارج العبيد ليجعل منهم جنوده ووزراءه ، وليقاوم بهم أسرته والموظفين الكبار المحليين . واصبح النبلاء البيروقراطيون انفسهم لا حرية لهم في الاجتماع وتنظيم صفوفهم ، فالخضوع التام المطلق للحاكم هو الميزة الرئيسية لا لعلاقته بالاهالي فحسب ، بل بجهاز الدولة نفسه . ولا تظهر سمات العلاقة التعاقدية الا بالنسبة للمناطق البعيدة المحيطة بالحدود ، والتي تتمتع بشيء من الاستقلال النسبي .

وهكذا يركز « فيتفوجل » على الاشكال النفسية التي ترتديها الاحوال في الدول الشرقية ، ويستنتجها من العوامل الجغرافية والبيئية استنتاجا آليا ، منكرا دور الصراع الطبقي في المجتمع واحتمالات التطور . والحقيقة انه كان ماركسيا حتى الثلاثينات ، ولكنه ارتد وركز نشاطه على البرهنة ان سلطة الدولة هي دائما سلطة طاغية على الجماهير ، وان كانت الدولة

اشتراكية ، وان موظفي الاتحاد السوفياتي هم الطبقة المستغلة . والخاتمة التي يصل اليها هي ان الدولة السوفياتية ما هي الا صورة من صور الطغيان الشرقي ، وان ماركس وانجلز ولينين تنكروا لافكارهم هم أنفسهم بهذا الخصوص لاسباب انتهازية بحتة .

وفي الصفحات التالية سنحاول أن نلخص في اقتضاب النظرة الماركسية المتكاملة الى النمط الآسيوي للانتاج .

٢ ـ عمومیات نظرية

ركز مؤسسو الماركسية اهتمامهم على سمات المجتمع الاوروبي الغربي، دون أن يدعوا ان تحليلاتهم واستنتاجاتهم تنطبق جميعا على العالم بأسره . وفي خطاب أرسله ماركس الى « فيرا زازوليتش » كتب ما يلي :

> « لقد قلت خلال تحليلي لأصل الانتاج الرأسمالي : « لكن جميع البلدان في أوروبا الغربية تتحرك على نفس المسار » . وعليه ، فالحتمية التاريخية لهذا المسار محصورة بتحديد واضح على **بلدان أوروبا الغربية** (الابراز من ماركس) .. فالنقطة المثارة في هذه الحركة الغربية هي تحول أحد أشكال الملكية الخاصة الى شكل آخر للملكية الخاصة . وفي حالة الفلاحين الروس فقد يكون على المرء أن يفعل العكس ، أي يحول ملكيتهم المشتركة الى ملكية خاصة » (٤) .

وفي خطاب آخر الى هيئة تحرير صحيفة « المذكرات الوطنية » الروسية ، احتج ماركس على مؤلف معين « لانه حول رسمه التاريخي التخطيطي لاصل الرأسمالية في أوروبا الغربية الى نظرية تاريخية فلسفية الدرب العام الذي قدّر على كل شعب أن يخطو خطواته عليه » (٥) . ويبيّن هذا ان ماركس لم يكن يقول ان المراحل المختلفة التي مرت بها أوروبا الغربية حتى وصلت الى الرأسمالية تكوّن نموذجا نمطيا لتطور جميع البلدان . وفي بعض مؤلفاته ـ رأس المال ، ومدخل الى نقد الاقتصاد السياسي ، والاشكال التي سبقت الانتاج الرأسمالي ـ ذكر اكثر من مرة « المجتمعات الشرقية » أو « النمط الآسيوي للانتاج » باعتباره مميزا عن الانماط القديمة (او العبودية) والاقطاعية . وفي رسالة الى انجلز بتاريخ ٦ يونيو ١٨٥٣ قال ان « غياب ملكية الارض (يقصد الملكية الفردية للارض ـ الكاتب) هو مفتاح الشرق كله » (٦) ، وان السبب في ذلك يعود الى ضرورة الري

الصناعي في المناطق الصحراوية التي تمتد من الصحراء الافريقية الى فارس والهند والهضبة الآسيوية العليا . ففي هذه الاقاليم يمكن الري الصناعي من الاستفادة المباشرة من الخصوبة الطبيعية للارض . ففي تلك المناطق توجد على الاغلب أنهر كبيرة ذات فيضانات منتظمة أو شبه منتظمة (مثل اليانج تسي في الصين ، والجانج في الهند ، ودجلة في العراق ، والنيل في مصر) . وبفضلها تخصب الارض ، ويستطيع الانسان أن يجمع منها محصولا وفيرا بوسائل بدائية ، وخاصة بالمجهود العضلي المباشر تقريبا . ويترتب على وفرة المحصول ان جزءا منه فقط هو الذي يمثل الحد الادنى الضروري لتغذية الفلاحين ، ويمكن أن يتكون بالباقي فائض تستولي عليه الطبقة المستغلة ، أي الطبقة المكونة من غير المنتجين (٧) . ولذلك يظهر هنا الانقسام الطبقي في مرحلة مبكرة للتطور الاجتماعي ، أي في ظل مشاعية الارض . وهكذا يجتمع في النمط الآسيوي أمران معا : جهاز دولة يعبّر عن وجود طبقة مستغلة من جهة ، و « مشتركات » (*) فلاحية تعكس المستوى المنخفض للقوى الانتاجية من جهة أخرى . وهو نمط أصيل لانه متقدم ومتخلف في آن واحد : فالقرى تنتفع بالارض بصورة مشتركة مما يضع هذا النمط في نهاية المرحلة الخاصة بالمجتمع اللاطبقي . وتوجد أقلية تمارس سلطة الدولة المركزية وتظهر كهيئة مشتركة عليا ، مما يضع هذا النمط في المرحلة الخاصة بالمجتمع الطبقي :

هذان الظرفان ، فالهنود من جهة ـ مثل جميع الشعوب الشرقية ـ يتركون للحكومة المركزية مهمة الاشغال العامة الكبرى ، أي الشرط الاساسي للزراعة والتجارة ، وهم من جهة أخرى مبعثرون على سطح البلاد ، ومتجمعون في مراكز صغيرة تتحد فيها النشاطات الزراعية والتحويلية .. هذان الظرفان قد أوجدا منذ أبعد الازمنة نظاما اجتماعيا ذا سمات خاصة » (٨) .

وقد سجل لينين ملاحظاته على هامش المراسلات بين ماركس وانجلز بالصورة المقتضبة الآتية :

« مفتاح التقاليد الشرقية هو في غياب الملكية الخاصة للارض . فالارض جميعها ملك راس الدولة . ان القوى الآسيوية المتقوقعة والمكتفية ذاتيا (اقتصاد طبيعي) تكون اساس التقاليد الآسيوية + الاشغال العمومية للحكومة المركزية » .

(*) المشترك او « الكوميونة » Commune وحدة انتاجية في المجتمعات القديمة حيث يملك أهل القرية مثلا الارض التي حولها جزئيا أو كليا .

وفي هذا النمط يعتمد الانتاج على النظام « المشتركي » مما يحول دون ان يصبح عمل الفرد عملا خاصا ، ويمنع نتاج العمل من أن يتحول الى نتاج خاص . بل على العكس ، يحول النظام المشتركي العمل الفردي مباشرة الى وظيفة يكلف بها أحد أعضاء الجسم الاجتماعي .

وقد أثبتت الحقائق ان الانسان لم يظهر أبدا في التاريخ السحيق كفرد منتج منفصل (مثل روبنسون كروزو) ، بل بدأ وهو في حالة تبعية وعضوا لمجموع أكبر : العائلة ثم العائلة الموسعة فالقبيلة ، ثم الاشكال المختلفة للمشتركات المنبثقة من تعارض القبائل أو انصهارها (٩) .

ففي المرحلة التي تلت تحول بني الانسان من التجوال الى الاستقرار ، انتقلوا من مجرد الصيد والقنص والجمع الى الاشكال الاولى لتحويل الطبيعة أي الزراعة . وفي هذه المرحلة انفصلت الزراعة عن الرعي ، وأصبح الاستزراع الجماعي هو الشرط لحق الانتفاع بالارض باعتبارها ملكية جماعية . وتوقفت معيشة الافراد على انتمائهم الى العشيرة التي وضعت يدها على الارض التي تزرعها . وفي مناطق معينة ارتبط هذا التحول بظهور النمط الآسيوي الذي اكتشفت في ظله أدوات الزراعة مثل المحراث الخشبي ، وتربية الحيوانات الاليفة ، وفنون العمارة والتشييد ، وعلوم الحساب والكتابة ، والتجارة ، وظهرت العملة والقانون المكتوب ، كما ظهرت أديان جديدة . أي ان التحول الى الزراعة المستقرة بواسطة الري الصناعي أطلق قوى انتاجية جديدة . فيعتبر النمط الآسيوي مرحلة أكثر تقدما من المشاعية البدائية المعتمدة على الالتقاط ثم الزراعة المتجولة .

وفي بعض البلاد أو بعض المراحل ، كانت تلك الارض الجماعية تزرع وتشتغل بصورة مشتركة بواسطة مجموع أفراد العشيرة أو القرية . وفي أحيان أخرى — وخاصة في النمط الآسيوي — كانت الارض يتم توزيعها سنويا على شكل قطع تختص كل عائلة بواحدة طبقا لعدد أفرادها أو قدرتها على العمل ، في حين ان الغابات وأراضي المراعي كانت تبقى جماعية (١٠) . غير ان طبيعة الانتاج في أحواض الانهار الكبرى ذات الفيضانات المنتظمة استوجبت التنسيق بين المشتركات ، وبالتالي أوجدت الاحتياج الى وظيفة اجتماعية أعلى في الوقت نفسه الذي وجد فيه فائض انتاج يعطي لصاحب تلك الوظيفة فرصة التمتع بامتيازات مادية أكبر . وفي أحيان أخرى ، لم يكن ذلك التنسيق الانتاجي هو القضية الاولى ، بل ضرورات الدفاع والحماية من غزوات الرعاة المحيطين بالوادي والذين لو دخلوه لطردوا سكانه الى الصحراء ثانية وحولوا الارض الزراعية ذات المحاصيل الى مراع للقطعان . وهكذا « دخل

البشر في علاقات انتاجية واجتماعية مستقلة عن ارادتهم تتناسب مع الدرجة المعينة من التطور التي وصلت اليها القوى الانتاجية المادية » (ماركس) .
وحيث ان الزراعة كانت المجال الانتاجي الرئيسي في النمط الآسيوي ، فالعلاقات الاجتماعية والسياسية والفكرية المنبثقة عنها في ظل هذا النمط هي التي « لونت » جميع الاشكال الاخرى من النشاط في مختلف المجالات (١١) ، وبصفة خاصة فحيث ان المشتركات القروية مكتفية ذاتيا فيكاد لا يوجد تبادل تجاري ذو وزن اقتصادي بينها ، وبالتالي تبادل فكري وسياسي كثيف . ولوجود الدولة باعتبارها المثلة الاعلى للمصلحة الجامعة بين المشتركات القروية ، فهي التي تملك الارض من الناحية النظرية أو الشرعية ، ولموظفيها سلطة وظيفية . وتستولي أجهزة الدولة على فائض العمل في صورة الضريبة أو الجزية الجماعية ، فتصبح الدولة ــ بموظفيها ــ هي الطبقة المستغلة الرئيسية والحاكمة بأمرها ــ « الطاغية » ــ في الوقت نفسه. أما الفلاحون ، أعضاء المشتركات القروية، فهم ليسوا عبيدا لفرد ما، بل للدولة صاحبة الارض. وهكذا توجد « العبودية أو التبعية المعممة » بدلا من أن تكون فردية أي بدلا من أن يكون فرد من الافراد مالكا لعدد معين من العبيد (كما هو في النظام العبودي النموذجي) .

وبالاحرى ، ففي النظام الآسيوي يكون الافراد عبيدا لعضويتهم في المشتركات ، وعلاقة العبودية هنا هي بالنسبة للمشترك الاعلى ، الدولة . واذا كان الافراد يمثلون راكعين أمام الملك ، فليس لشخصه بالذات ، وانما لانه يمثل ذلك المشترك الاعلى وليس الا . والدليل على ذلك ان أي انقلاب يطيح بالملك ، ويحل بآخر مكانه ، لا يغير من الامر شيئا ، بل تستمر علاقة العبودية المعممة ازاء الملك الجديد كما كانت ازاء الملك القديم .

وليس من المستغرب أن تكون الدولة الآسيوية قائمة بدور اقتصادي ، وأن يكون موظفوها ــ وعلى رأسهم الملك أو فرعون ــ يتمتعون بالسلطة السياسية :

> « فكل سلطة سياسية تعتمد في الاصل على وظيفة اقتصادية واجتماعية ... وطالما كان السكان العاملون حقيقة مشغولين بعملهم الضروري الى الدرجة انهم لم يكن لديهم وقت فراغ ليرعوا الامور المشتركة للمجتمع ــ كان من الضروري أن توجد طبقة خاصة ، محررة من العمل (الانتاجي) لتدير هذه الشؤون . ولم تتوان هذه الطبقة ابدا ــ لصالحها الخاص ــ عن أن تفرض عبئا اكبر من العمل على الجماهير الكادحة » (١٢) .

وفي المراحل الاولى المشاعية ، كان قادة القبائل ــ المختارون بحكم كبر السن أو لتوارث معلومات أسطورية أو دينية أو سحرية خاصة بينهم ــ هم المثلون لتلك المصالح المشتركة ويكلفون بادارتها مقابل امتيازات بسيطة . ولكنهم كانوا فقط « الاوائل بين الانداد » ، لانه لم يكن يوجد بعد فائض عمل كاف يمكن أن يكون أساسا لانفصالهم طبقيا عن سائر أفراد القبيلة . وعندما استقرت القبائل والعشائر في مشتركات زراعية ، قام الزعماء بأعمال الادارة الاقتصادية (تحديد كمية الماء لكل قطعة وموعد ريها) ، ثم التنسيق أو الصدام مع المشتركات المجاورة لتوزيع المياه ، والتحالف معها أحيانا لصد هجمات الرعاة والقبائل الجوالة من سكان الصحراء . كما استمر هؤلاء القادة على الاغلب في تولي الوظائف الدينية وأعمال السحر المرتبطة تماما بادارة الشؤون العامة . وكان طبيعيا أن يعطى لهم شيء من النفوذ هو بذرة سلطة الدولة . وفي أشخاصهم ــ أو في الالهة المحلية ــ يتبلور رمز العشيرة وحقها في الارض .

ومع تقدم الاساليب الانتاجية ، وظهور فائض العمل ، أمكن لتلك الاقلية القائدة أن تصبح حاكمة ومستغلة في آن واحد . واتحدت قيادات المشتركات القروية في قيادة أو أحلاف اقليمية ، ثم على نطاق البلاد ، دون أن تفقد سبب وجودها الاصلي ، أي مهامها الاقتصادية العامة . وتحولت الامتيازات البسيطة ــ التي كان أفرادها يتمتعون بها مقابل وظائفهم العامة ــ الى امتيازات فاصلة بينهم وبين الكادحين ، والتزامات على سكان القرى تأديتها دون مقابل ، أي تحولت الى علاقة استغلال . كما ان الحق الاعلى على الارض ينتقل من زعيم المشترك القروي الى زعيم الاقليم ثم الملك أو فرعون ، أي الدولة باعتبارها الكيان الاعلى . وهكذا يظهر الاستغلال في النمط الآسيوي ، وتظهر الطبقة المستغلة دون أن توجد الملكية الفردية للارض ودون عبودية ذات أهمية اقتصادية .

وفي الوقت نفسه ، يبدو ان الانتقال من المشتركات الزراعية المستقلة الواحدة عن الاخرى الى الدولة الآسيوية الموحدة قد تم على عدة مراحل : ففي اولاها تحول القادة المرتبطون بأعضاء المشترك ــ والذين يكوّنون نوعا من النبالة أو الارستقراطية البدائية ــ من هيئة تدير شؤونها ادارة حرة الى تنظيم لنهب الجيران واستغلالهم ، ثم الى أجهزة مستقلة نوعا عن ارادة الشعب نفسه تحكمه وتقهره أيضا (١٣) . وفي أطوار تالية ، اتحدت هذه الارستقراطيات المحلية اتحادا له رئاسة أو أخضعت الى سيد واحد يرأس نوعا من الاتحاد الفيدرالي ، ثم أجبر هو القيادات القبلية على أن تقيم بجانبه وحوّلها الى موظفين له أي « برقطها » . وفي الاطوار الاخيرة اقصاها الملك

تماما وعيّن موظفين تابعين له قوادا وحكاما على الاقاليم ، أي كوّن النبالة البيروقراطية . (ومن المفهوم تماما اننا نقدم هنا رسما نظريا لما جرى على الاغلب ، أما التطورات التاريخية الملموسة فكانت ملتوية ومتعرجة عنه) .

واذا كان موظفو الدولة الشرقية ذوي سلطة سياسية ومركز اجتماعي أعلى ، فان تبعية الفرد من أفراد الرعية لهم ليست في هذه الحالة تبعية مباشرة، اذ انها تأتي مرورا بتبعية المشترك القروي — الذي ينتمي اليه الفرد — للدولة التي يمثلها الموظفون . وهذا يختلف تماما عما يجري في النمط الاقطاعي ، حيث يكون الفلاحون تابعين فرديا للسيد الذي يملك أراضيهم مثلما يملك أرضه الخاصة .

ان الدولة تلعب جوهريا دور القهر ، غير ان الوظائف الاقتصادية والعسكرية والدينية الموكولة اليها في النمط الآسيوي أسهمت في تقوية هذا الجهاز مبكرا . اذ كان سيظل ضعيفا — على الاغلب — لو اعتمد فقط على ذلك المستوى المتخلف من القوى الانتاجية — وبالتالي من الصراع الطبقي — الذي يتميز به وجود المشتركات القروية . وبدوره ، فقد قوى وجود هذا الجهاز من الصراع الطبقي بين السكان — وأساسا الفلاحين — وبين أصحاب الامتيازات (وهم الملك والموظفون) وشحذ التنافر بين النقيضين ، وان اتخذ هذا الصراع أشكالا خاصة سنعنى بها بعض الشيء فيما بعد .

واذ يذهب الجزء الاكبر من فائض العمل الى الدولة ، فيتمركز ويتراكم في يدها ، فجانب منه يصرف على الاعمال العامة ، وجانب آخر على امتيازات الملك والموظفين ، وعلى الاعمال (مثل المباني والمقابر والمعابد) الضخمة التي تمجد الطاغية أو الاله الممثل للقبيلة و « الامة » بعد ذلك . وجانب ثالث من الفائض يصرف على تنمية المدن والتجارة الخارجية والورش الملكية ... الخ ، التي توفر احتياجات الطبقة الحاكمة . فالتاجر يبدو كموظف من موظفي الدولة ، ورئيس الورش والنبيل الحاصل على اقطاعية كذلك . وجانب رابع يصرف على الجيش والمرتزقة أو العبيد الاجانب المجندين — اذ ان ولاء الفلاحين غير مضمون وتسليحهم يشكل خطورة — فيصبح العبيد هم الآخرون موظفين ذوي سلطة ومركز اجتماعي خاص ، وقد يصل واحد منهم الى دست الحكم في احدى المؤامرات .

غير ان ذلك الفائض الذي يعتصر أساسا من الفلاحين ليذهب الى الدولة يجمع بين الريع العقاري وبين الضريبة الحكومية . وهو أقرب الى جزية سنوية مفروضة على كل مشترك قروي في مجموعه ، ويتولى زعيم القرية توزيع أعبائها على كل أسرة من الاسر المنتمية اليه ، وهذه الظاهرة من

السمات الخاصة بالنمط الآسيوي للانتاج تميزه عن النمطين العبودي والاقطاعي معا ، وفي نفس الوقت ، فالاهمية الاقتصادية للزراعة تعطي السيادة للملكية العقارية التي تجعل من العلاقة بين البشر وبين الطبيعة الامر الاعلى في المجتمع (١٤) . وفي حالة النمط الآسيوي للانتاج يتخذ الريع أو الضريبة الشكل العيني بالضرورة لتخلف القوى الانتاجية عن الانتاج السلعي ولتفاهة المبادلات النقدية . كما ان الاقتصاد الطبيعي للمشتركات الريفية يقترن باحتلال الحرف المنزلية والعمليات الصناعية المكانة الثانوية بالنسبة للزراعة (١٥) .

ومن المهم الالتفات الى انالضريبة النوعية التي تتلقاها الحكومة باعتبارها ريعا للارض التي تملكها ، اذ هي ناتجة عن التخلف الاقتصادي العام ، تلعب أيضا دورا في الابقاء على هذا التخلف (١٦) وفي تعطيل التحول الى الاقتصاد السلعي والتبادل النقدي الواسعين . ذلك لان الريع العيني في هذه الحالة مرتبط ومشروط بالعلاقة المباشرة مع الطبيعة ، وبانتظام بعض الظواهر المناخية أو البيئية ، مثل الفيضان . ويبقى بالتالي معظم الاهتمام الاقتصادي بعيدا عن التحول الصناعي للخامات . ومن جهة أخرى ، فاذ تستغل الدولة الفلاحين عن طريق استيلائها على فائض العمل كله تقريبا في شكل الضريبة فلا يبقى في أيدي الفلاحين ذخر للتراكم وتوسيع الاستثمار ، تتخذ الهياكل الانتاجية سمة الثبات ، ولا يوجد مبرر لنشأة السوق . ويمكن للدولة أن تجبر الفلاحين على العمل بالسخرة في أي وقت مما يزيد من تعطيل القوى الانتاجية . وباختصار ، فالتكوين الاقتصادي الاجتماعي للنمط الآسيوي يشكل الاساس المادي للركود النسبي الذي ظلت فيه المجتمعات التي عرفته .

واذا كانت توجد مدن ـ ومدن كبيرة ـ في تلك الدول ، فلم تكن تشيد لقيامها بدور تجاري أو صناعي أساسا ، بل لتكون خصوصا محل اقامة الحاكم وبطانته وموظفيه ومعابد آلهته . وقد تضخم سكانها من أفراد غير منتجين : الخدم والحشم في البلاط ، والاداريون والموظفون وقادة الجيوش والحرس ، وجمهور ذوي المصالح والباحثين عن الوسائط والمنح ، وعدد هائل من العاطلين والمتسولين الذين يطردهم التخلف من الريف ويتحولون الى حثالة في المدن . وقد لعبت الغوغاء دورا خاصا في الثورات الحضرية في مختلف العصور والبلدان ذات النظم الشرقية . وفي المدن والحضر تمركز العمل الذهني منفصلا عن العمل اليدوي والجسدي المنتشر في الريف : ففيها الاداريون والمشرفون وقادة الجيوش الذين يعرفون القراءة والكتابة ويمارسون التأمل في أمور الدنيا ، كما فيها أيضا الكهنة الكبار ـ وهم أحيانا نفس الاشخاص ويقومون بأكثر من وظيفة واحدة ـ الذين يركزون اهتمامهم بأمور

الدين والآخرة والعلوم المرتبطة بها (الفلك والطب والكيمياء الخ) . وان هذا التمركز الفكري في المدن التي تقوم أساسا بدور طفيلي ، كان عنصرا زاد من اتجاه النمط الآسيوي الى الركود الاقتصادي والاجتماعي رغم التقلبات التي وقعت في القمة الحاكمة بين الحين والحين . يقول انجلز :

« حيثما استمرت المشتركات القديمة في الوجود ، فقد شكلت لآلاف السنين أساسا لأشد أشكال الدولة قسوة ، هو الطغيان الشرقي ، من الهند الى روسيا . ولم تتقدم هذه الشعوب بنفسها الا عندما انحلت هذه المشتركات .. » (١٧) .

« لآلاف السنين عجز الطغيان الشرقي والحكم المتغير للشعوب التجوالة الفاتحة عن اصابة هذه المشتركات القديمة . وقد اقتربت هذه المشتركات من تحللها أكثر فأكثر بفعل التهدم المتزايد لصناعتها المنزلية البدائية ، الذي تسببت فيه منافسة المنتجات الصناعية الواسعة النطاق » (١٨) .

ويكمن سر هذا الاستقرار والركود للنظم الآسيوية في ان تقسيم العمل بين أعضاء المشتركات القروية تقسيم بسيط يرتبط مباشرة بالتعامل مع الطبيعة ، ولذلك فهو ينبثق مرة أخرى علىأنقاض الخراب الذي تسببه الغارة بعد الغارة الآتية من الشعوب المتبربرة أو البدوية ، أي ان الاستقرار الآسيوي جزء لا يتجزأ ــ أو سبب ومسبب في آن واحد ــ لتخلف القوى الانتاجية (١٩) .

وفي النظام الآسيوي ، فالفلاحون هم الطبقة الاساسية التي تلاقي الاضطهاد ويمارس عليها الاستغلال والقهر . وكثيرا ما ثاروا على مختلف العصور ثورات دموية طويلة ، كما تكررت حوادث هروبهم من الارض . غير ان هذا التناقض الاجتماعي لم يتحول ــ على الاغلب ــ الى القضاء على النظام كله ، بل كانت نتيجته في معظم الاحوال استبدال حاكم طاغ بحاكم طاغ آخر ، والعودة الى الاحوال السابقة ولو بعد حين . وذلك لان الفلاحين لم يكونوا يستهدفون بثوراتهم الا العودة الى شكل أقدم وأكثر بدائية من المشتركات القروية ، شكل متحرر من وجود الدولة ، الامر الذي كان يناقض حركة التاريخ .

وقد وجد في الدول الآسيوية تناقض آخر ، وهو ذلك الذي تعارض فيه الاستغلال الحكومي للفلاحين مع استغلال الاغنياء لهم ، وهم هؤلاء

الاغنياء الذين وصلوا الى تملك الارض أو كادوا ، ويأتون من صفوف التجـار أو الصناع الذين يتعاملون في المنقولات الحكومية ، ومن كبار البيروقراطيين الذين يقطع عليهم الملك الابعاديات والاراضي ، ومن كهنة المعابد الذين يريدون استثمار ثرواتهم ، أو من الملتزمين الذين يؤجر لهم حق جباية ضريبة معينة . وفي بعض الاحيان استطاعت هذه القوى النازعـة الى التملك الفردي للارض أن تفرض سيطرتها ، ومهـدت السبيل لانتقـال المجتمع الى أحد أشكال الاقطاع . غير انها في أحيان أخرى عجزت عن القيام بهذه المهمة هي أيضـا وتركتها لقوى غازية خارجية ، وذلك لان الجانب الاكبر مـن تلك الفئة التي تسعى الى اقرار الملكية الفردية للارض انما يأتي من البيروقراطية ، ومرتبط بحبل سري بالنظام الكامل المبني على سيطرة الدولة اقتصاديا وسياسيا .

ولنعد الى علاقة الاستغلال التي بين فـلاحي المشتركات وبين أعضاء جهاز الدولة ــ الممثلة في الملك . فهـذه العلاقة هي **العبودية** ، غير انهـا ليست فردية وانما جماعية أو « معممة » كما يسميها ماركس . لان الطبقـة المستغلة (بفتح الغين) ككل ملك للدولة (الممثلة في الملك) كوحدة . ولقـد وجد العبيد الشخصيون (وأساسا من أسرى الحرب) في الدول الآسيوية . ولكنهم لم يشكلوا نسبة كبيرة ، وتركزوا أساسا في الجيش والمناجم المملوكة للدولة ، والورش الحكومية والخدم الخ (٢٠) . وتبدو العبودية المعممة شكلا أقدم من العبودية الفردية ، وتطابق مستوى أكثر انخفاضا للقـوى الانتاجية عما يتميز به نظامالعبودية الفردية (فيروما واليونان القديم) . وهؤلاء العبيد العموميون ــ فـلاحو المشتركات القرويـة ــ عبارة عن منتجين غير مهرة لا يصلحون الا لاشغال العتالة (الحفر والردم ووضع الاحجار فوقالاحجار) ، كما ان عددهم كبير ، ولا يتلقون سوى جراية يومية قليلة التكاليف أو تتحمل أسرهم أعباء تغذيتهم أثناء التشغيل بالسخرة . وهذه الظروف تفسر التبذير في العمالة الذي حدث عند تنفيذ الاعمال الكبرى مثل اقامة الاهرامات .

واذا كان العبيد عديدين أيضا ورخاصا في الدول العبودية مثل المـدن اليونانية والفينيقية وروما ، فقد كانوا سلعة تباع وتشترى ، أي مادة للتبادل في الاساس . ولذلك كان من الضروري أن يستثمروا في انتاج السلع لا في تغـذية الاكتفاء الذاتي . وهنا الفـارق الكبير بين النمطـين العبودي والآسيوي (٢١) . ففي الاخير ليس أعضاء المشتركات ملكا لاحد ــ بل للدولة فقط باعتبارها رمـزا لمشترك موحد (بكسر الحاء) أعلى ، كما انهم ليسـوا مجردين تماما من ملكية أدوات الانتـاج البسيطة ، وبالتالي فليسوا عبيـدا لافـراد .

وهل كانت النظم الشرقية اقطاعية ؟ هناك كتاب بورجوازيون يتحدثون عن الاقطاع الفرعوني أو الاقطاع المصري في مختلف العصور . غير ان النظم الاقطاعية المعتادة تفترض حق الامير في التصرف في أرضه ، يقدمها مهرا لبناته ، أو يورثها لاكبر أولاده ، أو يستولي على أرض جاره بقوة جيشه الخاص . وفي هذه النظم تكون تبعية القن للسيد تبعية شخصية مباشرة . ويسدد أهالي الامارة لرأسها الضرائب ويقدمون له عددا من أيام العمل . أما في النظم الآسيوية النموذجية ، فليس للامير أو لحاكم الاقليم حق التصرف في الارض التي تقطع له ، بل تظل هي ملكا للدولة وتسحب منه في أي وقت — وخاصة عند تغير الحاكم الاعلى ، الامر الذي كثيرا ما يحدث . ويدفع الفلاح الضريبة للدولة ، والسخرة حق للدولة كذلك . أما الامير أو الحاكم فيتلقى مرتبا من الدولة . أي يصله نصيبه من فائض العمل من خلال انتمائه الى جهاز الدولة باعتباره موظفا .

ومن جهة ثالثة ، فليست في النظم الاقطاعية النموذجية دولة مركزية . اذ ان صاحب الارض فيها يقوم بوظائفها من حيث القهر ، ودون أن يقوم بأية مهمة اقتصادية على الاغلب . (وفي هذا الصدد ، يتفق معظم المؤرخين الاوروبيين على ان الدولة الاقطاعية المركزية التي وجدت في فرنسا وانكلترا الخ .. كانت تمثل مرحلة انتقالية بين الاقطاع والرأسمالية ، أي لم تكن نموذجا اقطاعيا مثاليا) . وأخيرا ، ففي حين ان الارض الزراعية متوفرة واليد العاملة شحيحة في الاقطاع الغربي ، نجد الاحوال بالعكس في النظم الآسيوية ، أي تكون الارض عزيزة واليد العاملة متوفرة (٢٢) . وبشكل عام ، فمستوى القوى الانتاجية أعلى في الاقطاع عنه في الدولة الآسيوية بمراحل كبيرة ، وتفسح المجال أمام اعادة الانتاج موسعا ، وتتوالد في باطنه القوى المادية والاجتماعية اللازمة لانبثاق الرأسمالية . وكذلك نجد ان الفلاحين والحرفيين والبورجوازيين يبدون استعدادا للاتفاق معا والنضال المشترك الوقوف في وجه السيد الاقطاعي . أما النظم الآسيوية فميزتها الاساسية هي اعتماد المشتركات على الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي دون الانتاج الموسع الا بشكل استثنائي . ولا تنمو الرأسمالية في ظلها بل تحيا حياة نباتية راكدة على الاغلب . وكذلك تكون الحركات الجماهيرية المعارضة والثورية اما مبعثرة وتلقائية ، أو تتخذ مضمونا مهدويا Messianique (*) ، أو تحاول الرجوع الى الاشكال القديمة للمشاعية . وفي النمط الآسيوي لا تكون المشتركات القروية حصونا للفلاحين ورابطة نضالية تشد صفوفهم (كما هي حالة المدن

(*) المهدوية هي الاعتقاد بان الخلاص على الارض ياتي على يد انسان نفخت فيه الروح الالهية ليقيم مجتمعا عادلا .

والقرى الاقطاعية الاوروبية الغربية) ، بل هي على العكس الحلقة الاساسية لسلسلة العبودية للدولة ، والقناة التي تمتص بواسطتها دماؤهم .

ولقد كانت التجارة في الاقطاع ـ في بعض الاحوال الاوروبية ـ العامل الاقتصادي الذي ربط المناطق المختلفة وأثمر الرأسمال الصناعي والمصرفي ، ودفع الى توحيد البلاد توحيدا قوميا بعد تخطي الاختلافات الاقليمية في اللغة والدين والاصول القبلية الخ . غير ان « التبادل الخاص يفترض وجود الانتاج الخاص ، وان شدة التبادل مثل اتساعه ونمطه يحددها نمو الانتاج وهيكله » (٢٣) . وفي النمط الآسيوي يحول الانتاج المشترك دون تطور التجارة والتبادل بين القرى بحيث يمنعه عن أن يصبح عنصر حيوية وتحريكا اقتصاديا : فلا تقوم الروابط التجارية العميقة بين المدن والريف ، ويشرف الملك مباشرة على التجارة البعيدة والخارجية التي تتصل بمحيط المملكة لا بداخليتها . « وليست التجارة في هذه الحالة التعبير عن انتاج سلعي كامن في المشتركات ، بل عملية تحويل الفائض من الخيرات الذي تحت يد الملك (مثل المواد الثمينة والنادرة والاسلحة الخ) . وهذا يظهر التاجر كأنه موظف من موظفي الدولة » (٢٤) . واذا كانت عمليات التبادل بالمقايضة قد بدأت دائما عند حدود المجتمعات البدائية (حيث تتصل بالمجتمعات الاخرى) فلقد تغلغلت الى داخلية البلاد بعد ذلك ومارست على هذه المجتمعات كلها تأثيرا محللا (٢٥) . أما في الدول ذات النمط الآسيوي للانتاج ، فان الاكتفاء الذاتي للمشتركات كان يعطي للقيمة الاستعمالية ثباتا ورسوخا ، فأقام عراقيل هائلة في وجه تحويل الانتاج الى الانتاج السلعي .

ويوجد في المشتركات الريفية ، وفي المجتمع الآسيوي عموما ، تقسيم العمل ، ونقصد به التخصص في الرعي من جهة والزراعة من جهة أخرى ، والحرف من جهة ثالثة (أشغال النسيج والخزف والبناء والكتابة الخ) . ولكنه كان تقسيما معتمدا على الاكتفاء الذاتي الصغير والمنخفض الانتاجية بشكل عام . وظل يعيش معه دون أن ينمو الى مستوى تقسيم العمل في الصناعة المانيفاتورية الا بصورة استثنائية (فقد نجد تقسيما أوسع في ورش الملك أو الدولة ، وفي بعض المناجم) . وهنا أيضا نجد ان تقسيم العمل وحده لم يكن ليستطيع تطوير المجتمع الآسيوي الى المراحل الاكثر تقدما لعدم وجود الملكية الفردية لوسائل الانتاج والمنتجات كقاعدة عامة : فالملكية الفردية هي التي تعطي الخيرات المتبادلة صفة السلعة ، وبالتالي تحدث الفوارق وعدم المساواة بين أفراد المشترك وتدفع بالمجتمعات البدائية الى التحلل (٢٦) . ولكون التبادل السلعي أمر غير عادي في المجتمعات القديمة والآسيوية ،

فالذين يتولونه ليسوا عادة من الاثنية (*) الساكنة في الداخل ، بل مجموعات أو عشائر أجنبية عنها (مثل اليهود واللومبارديين والفينيقيين الخ) .

وأخيرا ، فضيق التبادل الداخلي ، باعتباره ظاهرة غير أساسية في الاقتصاد الآسيوي ، جعل استعمال العملة أمرا محصورا في الموانىء والمدن التجارية التي تقام على الحدود . وعلى الاغلب ، كانت العملة (وخاصة النحاسية) تستعمل كمقياس خيالي القيمة أي دون أن تكون موجودة حقيقة في عملية المقايضة . ومن هنا لم تتحول العملة الى نقد بجميع سماته ، ومن باب أولي فلم تتحول الى رأسمال . واذا كان الملوك والفراعنة والطغاة الآسيويون — بل كبار رجال الدولة والاغنياء من السكان — يكنزون الفضة والذهب والاحجار الكريمة ، فلم يكن ذلك طريقة لتجميع الرأسمال، بل لاثبات مكانتهم الاجتماعية ولاعلاء شأنهم السياسي وهيبتهم بين الناس . ويقول ماركس :

« في الازمنة الابعد ، في آسيا ومصر ، تظهر هذه الكنوز على الاغلب في كنف الملوك والكهنة وباعتبارها شهادة على سلطانهم » (٢٧) .

ولذلك كان هؤلاء الكبار يذهّبون منازلهم ونعوشهم ، بل يغطون انفسهم بكميات هائلة من القلائد والنفائس . اذ كانت السلع الذهبية والفضية هي « التعبير الجمالي عن الكنوز » طبقا لتعبير ماركس .

وعلى تلك القاعدة من القوى والعلاقات الانتاجية ، ترتفع الهياكل العلوية الفكرية والاخلاقية والنفسية . ومن أهم عناصرها دين الدولة الرسمي في الدول الشرقية المركزية . ففكرة المشترك القروي تتسامى في الاله المحلي وتتجسد في المعبد الذي يحوي تمثاله وتنقش عليه رموزه التي هي في الاصل رموز القبيلة أو العشيرة القاطنة في المنطقة . ويكوّن الحاكم الاقليمي والنبلاء القبليون مع كبير الكهنة وصغارهم شيئا واحدا أو طبقة واحدة . ويصبح بعد ذلك الملك أو فرعون هو الابن للاله الاكبر بل صورة من صوره وظله على الارض . وبدورها تندمج مهام الكهانة والقيادة العسكرية والوظائف المدنية الكبيرة في نفس الاشخاص بعينهم في فترات كثيرة من تاريخ هذا النمط الخاص .

بل هناك أكثر من هذا . فالدين المركزي أو دين الدولة ليس فقط في هذه الحالة مجرد انعكاس للاوضاع الاقتصادية الاجتماعية ، بل يصبح

(*) الاثنية Ethnie مجموعة من البشر ذات مميزات عرقية ولغوية وثقافية واجتماعية مشتركة.

مؤسسة ذات فكرية سائدة متغلغلة حتى الاعماق ، تلعب دورا هاما في توحيد المشتركات الريفية المبعثرة في كيان واحد ، وتقدم للسكان الدروع الفكرية التي تحافظ على وجود البلاد وسماتها المميزة وتقاليدها وتراثها في وجه الغزوات الخارجية المتتالية . وبتعبير آخر ، يلعب دين الدولة هنا دور الصيانة والابقاء على تلك المجتمعات الشرقية التي انفردت بقدرة عجيبة على استيعاب مختلف الشعوب التي غزتها وصهرتها في بحرها الآدمي .

وقد كان ما سبق وصفا مقتضبا للنمط الآسيوي من زاوية ثباته واستمراره . وقد سبق الاشارة الى عجز القوى الفلاحية عن تطويره ، والى ان القوى الاجتماعية الداخلية التي تدفعه نحو الانحلال هي تلك النازعة الى الملكية الفردية . وثمة قوى أخرى قد تلعب هذا الدور أيضا ، ونعني الغزو الخارجي ، أي عنصر العنف . فكما ان غزوات القبائل الجرمانية للامبراطورية الرومانية أسرعت من تطورها الى النظام الاقطاعي ، فكذلك كانت مختلف الفتوحات الاجنبية للدول الشرقية (٢٨) عنصرا أسرع من تطورها في كثير من الاحيان . وأشدها تأثيرا كان الغزو الاستعماري الاوروبي بطبيعة الحال ، اذ أحدث ـ بتعبير ماركس ـ « الثورة الاجتماعية الوحيدة في آسيا التي سمعنا عنها » (٢٩) .

وختاما ، فدراسة النمط الآسيوي يجعلنا نتساءل : هل لا يبرهن هذا النمط على ان البشرية تستطيع أن تنتقل الى أطوار اقتصادية اجتماعية جديدة دون المرور بالضرورة بالمراحل التقليدية ؟ ذلك لان بعض الدول الشرقية انتقلت من ذلك النمط الى الرأسمالية دون أن تعرف العبودية والاقطاعية كنظم سائدة .

وكذلك يعطينا « النمط الآسيوي للانتاج » مثلا لما يترتب على التطور غير المتكافىء بين البلدان والمناطق بسبب ظروف طبيعية من جهة ، ولكن أيضا بسبب ظروف تاريخية خارجية أو علاقات موروثة خاصة تشكل سمات اجتماعية ونفسية خاصة . واذا كانت بعض المجتمعات الآسيوية قد تطورت لعوامل داخلية أو خارجية أو الاثنين معا ، والبعض الآخر بقي راكدا دون تطور ، فهناك أمثلة لبعض ثالث قد عرف القهقري والعودة الى المشاعية البدائية (الحضارة الانجكورية في كامبوديا وشعب مايا بأميركا ...) (٣٠) .

٣ ـ النمط الآسيوي كظاهرة مرحلية عابرة .

ان بعض السمات للنمط الآسيوي ـ وأحيانا سمات عديدة ـ قد توافرت في مجتمعات أوروبية غربية ، ولكنها لم تدم طويلا واندثرت .

● فيذكر المؤرخون ان شعبا ــ اسمه « البلاج » سكن اليونان قبل الهلينيين .

● وتوجد نقوش مصرية من الاسرة العشرون (١٢٠٠ ق.م. تقريبا) تذكرهم باسم الدنانيين أو شعوب البحر (٣١) . وكان مركز مجتمعهم هو القصر والملك الذي يوحّد في شخصه جميع العناصر الدينية والسياسية والعسكرية والادارية والاقتصادية ، ويشرف موظفوه على الاقاليم المختلفة . وقد خلفت هذه الحضارة بعض الآثار من الانشاءات الضخمة مثل أسوار الحصون ، كما يبدو ان مجموعات كبيرة من أفرادهم قاموا بتجفيف بحيرات معينة ، الامر الذي يدل على قيام الحكومة المركزية بمهام اقتصادية عامة .

وقد جاء بعد البلاج الهلينيون ذوو الاتصال الوثيق بالتجارة البحرية التي جعلت اقتصادهم اقتصادا سلعيا مبنيا على العبيد (٣٢) . وطوال فترة النهضة الاغريقية القديمة ، كانت المدن المختلفة (أثينا ، اسبرطة ، طيبة الخ) جمهوريات مستقلة ، ولكن لم توجد أبدا دولة اغريقية موحدة .

● وفي القرن السادس قبل الميلاد كان يسكن وادي نهر « البو » بايطاليا الشعب الاترووري ، وترك آثارا حضارية عظيمة . والمعروف عنه انه قام بحفر قنوات الري في الحوض السفلي للنهر ، ونفذ مشاريع مائية واسعة لتسهيل الملاحة ، وأنشأ المصارف تحت الارض لتجفيف المستنقعات « البونتية » جنوبي روما . وقد تمت هذه الاعمال بواسطة عمالة حرة على الاغلب ودون عبيد . وفي عام ٤٧٤ ق.م. هزم اللاتينيون الاتروريين وانحدرت حضارتهم . ويفسر بعض البحاثة اختفاء الحضارة الاتroورية بأن هذا الشعب قد ارتبط بالعبودية المعممة ، مما حال دون اتساع العبودية الفردية (٣٣) . وقد سلك المجتمع الروماني طريقا آخر ، اذ تمكنت مدينة روما من جمع أموال هائلة من نهب البلاد التي كان يغزوها الجيش الى درجة أن أعفي المواطنون الرومان من دفع الضرائب بعد حرب مقدونيا مثلا . واعتمدت الدولة الرومانية على نوع من الملتزمين ــ « البوبليكان » ــ ليقوموا بجباية الضرائب مقابل نسبة عالية من الارباح . وقويت طبقة الاغنياء فجعلت تستغل العبيد الاسرى وتستولي على الارض الزراعية . وهكذا وجد ٩٠٠،٠٠٠ عبد في روما في القرن الاول بعد الميلاد. ويذكر المؤرخون ان بعض المزارعين الاغنياء كان يملك ما يقرب من عشرة آلاف عبد . ولقد نشأ النظام العبودي بفضل رفع مستوى القوى الانتاجية وعلى أنقاض الابوية الاولى ، ولكن العبودية نفسها كانت الرافعة الاساسية التي دفعت تلك القوى الانتاجية الى أعلى طورا آخر .

● وفي أحوال أخرى ، كان المجتمع الـــــذي يمكن وصفه بالآسيوي ـ أو ببعض سماته ـ معبرا للتطور الى النظام الاقطاعي . وفي رأينا انه يمكن الاشارة في هذا الصدد الى **بيزنطة** : فبعد تأسيس مدينة القسطنطينية في القرن الرابع الميلادي ، وانشاء الامبراطورية الرومانية الشرقية ، قويت طبقة الاداريين الخاضعين لرأس الدولة مبـــــاشرة ، واكتسبت المركز الاجتماعي والامتيازات المادية التي كانت تنفرد بها النبالة الاصيلة من السلالة الرومانية، وتحولت الطبقة الحاكمة الى نبالـــة بيروقراطية ، وأصبح التعليم الوسيـــلة لدخول السلك الاداري (٣٤) . غير ان المشترك القروي البيزنطي كان ضعيف البنية ، وبالتالي غير قابل للثبات مدة طويلة : فمركز الامبراطورية كـان في اليونان ذي التراث العريق في الملكية الفردية والعلاقات السلعية والنقدية . وبرغم ان الارض كانت كلهـــا ملكا للامبراطور في بداية الامر ، الا ان الملكية الفردية الزراعية أخذت تتسع باعطاء حق الانتفاع بها مع حق التوريث للجنود أو الذين يتعهدون بتكاليف أحد الجنود مثلا. وكانت أرض الكنيسة البيزنطية تعتبر من الاملاك الخاصة أيضا . وقد اتسعت الملكية الزراعية الكبيرة بيـــن القرنين الرابع والسابع الميلاديين بصورة خاصة .

ويبدو ان امبراطور بيزنطة حاول أن يسترد السلطة المركزية في القرن السابع ، اذ أجرى اصلاحا اداريا امتدت الرقابة البيروقراطية بمقتضاه الى كل مكان ، ووحّد السلطات المدنية والعسكرية في الادارات الاقليمية . وفي بداية القرن الثامن صدر القانون الزراعي الذي يعترف بملكيـــــة المشترك باعتباره شخصا معنويا (٣٥) . ولكن هذه المحاولة وقعت فـــي نفس الوقت الذي كانت فيه القبائل السلافية تضغط على الحـدود البيزنطية : فأنشئت المملكة البلغارية في القرن السابع عـــلى مصب الدانوب ، واندلعت ثورات الفلاحين ، وتولى توماس السلافي قيـــادة احداها عام ٨٢١ . ويظهر ان المشترك البيزنطي تطبع ببعض مميزات المشاع السلافي القديم والذي كانت الارض فيه تعتبر ملكا للقرية مع اعادة توزيعها بين الاسر على فترات منتظمة. وانهارت مركزية الـــدولة البيزنطية في القرن الحادي عشر لتلاقي عوامل الصراع الاجتماعي الداخلي مع الهزائم التي مني بها الجيش الرومي عـــلى أيدي الاتـــراك السلجوقيين ، فانتقلت الامبراطورية البيزنطية الى الطـــور الاقطاعي .

● وأخيرا ، فقد تحدث ماركس أكثر من مرة عن وجود دولة طاغية في **روسيا** ، وأرجع أسسها لا الى ضرورة ـ غير قائمة ـ لتنفيذ انشاءات الري الكبرى ، بل الى تفتت المشتركات الفلاحية وتبعثرها على مساحات شاسعة أولا ، والى تأثير السيطرة المنغولية ثانيا . وفي مناقشته مع بليخانوف كتب

لينين يقول : « ان الاساس الاقتصادي لتأميم الارض في موسكوفيا (المملكة الروسية القديمة) يكمن في النمط الآسيوي للانتاج » . غير ان النمط الرأسمالي هو الذي بدا سائدا تماما في أوائل القرن العشرين (٣٦) .

٤ ـ النمط الآسيوي كتكوين مستقر :

هناك أحوال أخرى لم تستطع فيها الملكية الفردية أن تتطور وتنمو من داخل النظام الاقتصادي الاجتماعي الآسيوي بالدرجة الكافية حتى تتمكن من تفتيت المشتركات القروية . وقد سبقت الاشارة الى كلمة ماركس التي ذكر فيها ان عواصف سياسية كانت تقضي على النظام الحاكم في بعض هذه البلاد دون أن تمس الاساس في علاقات الانتاج . وفي هذه الاحوال كثيرا ما كان يبنى النظام السياسي الجديد على النمط السابق ، وان بأشكال أخرى . وقد تكرر هذا مرات عديدة في مصر الفرعونية (مثلا بعد الدولة القديمة ، والدولة الوسطى ، وأثناء الدولة الحديثة) . وذلك لان التناقض الاساسي داخل النظام الآسيوي ـ بين الدولة والفلاحين ـ ليس من الممكن أن يجد حلا في اتجاه تقدمي تاريخيا بفعل تطوره الذاتي ـ كما قلنا من قبل ـ الا في ظروف خاصة .

● ونجد في تاريخ **الصين** مثالا يناقض نظرية فيتفوجل الميكانيكية القائلة بأن أعمال الري الكبرى هي التي ولدت الطغيان الشرقي . فبعد القرن الخامس عشر قبل الميلاد انتقل الصينيون من الرعي المتجول الى الزراعة المستقرة ، ونشأ بينهم نظام اقتصادي مبني على المشتركات القروية المكتفية ذاتيا . وفي الوقت نفسه قام نظام ضريبي مركزي في تلك الفترة مما يبرهن على وجود دولة موحدة قاهرة تعتمد سلطتها على الملكية القبلية للارض . وهنا نجد اذن ان النمط الآسيوي للانتاج ـ المتضمن وجود الحكم المركزي ـ سبق اقامة الري الصناعي ، بل لعله الذي جعل الاعمال الانشائية الكبرى ممكنة . وكان العنصر الرئيسي للانتاج الفلاحون أعضاء تلك المشتركات ، لا العبيد الذين كان عددهم صغيرا نسبيا واستخدموا في الاعمال المنزلية اساسا ، وأما في الزراعة فلم يتم تشغيلهم الا على نطاق ضيق .

وان تولي الدولة الصينية مهام اقتصادية جعلها توجه فائض العمل لصالح أفراد جهازها البيروقراطي ، الامر الذي أعاق التراكم . وكان الاباطرة الصينيون يقطعون على كبار الموظفين الاراضي ويمنحونهم المعاشات والمراكز الشرفية ، مما أوجد النبالة الاقطاعية البيروقراطية في آخر الامر ، وفرض على الفلاحين والحرفيين استغلالا وحشيا .

وعلى فترات متتالية ، تعرضت الصين للغزوات والفتوحات والثورات الفلاحية ولانقلابات القصر . والمرة بعد المرة كانت السلطة المركزية الجديدة تضع يدها على الاملاك ، وتقطع بعضها على الفئة البيروقراطية المحيطة بها والتي تتحول بالدور الى النزعة الاستقلالية الاقطاعية وهكذا . لكن هذا التكرار للدائرة لم يحل تماما دون أي تطور ، اذ ان الصين رأت نوعا من الانتقال الى النظام الاقطاعي في القرن الثالث قبل الميلاد (٣٧) . غير ان آثار النمط الآسيوي ظلت قوية جدا ، واحتفظت البيروقراطية الامبراطورية بدور وسلطان هامين وضعا عراقيل ضخمة في طريق التطور والنمو الصيني . وليس أدل على ذلك من ان البارود والطباعة والبوصلة وسبك الزهر الخ ، اختراعات صينية تمت فيما بين القرنين التاسع والثاني عشر بعد الميلاد ، ولم تحدث تغييرا في الهيكل الاجتماعي ، في حين ان نفس الاختراعات كانت الاسلحة الثقيلة التي قضي بها على الاقطاع الاوروبي وفتحت الطريق أمام الرأسمالية الغربية (٣٨) .

● وكانت **الهند** موضع اهتمام ماركس وانجلز لانها احتفظت بوضعها الاجتماعي « الآسيوي » منذ القدم حتى أوائل القرن التاسع عشر . وهناك أيضا، كان عدم وجود الملكية الفردية للارض « مفتاح الجنة الشرقية » (٣٩) . لقد كان ملك الهند خلال تاريخها الطويل هو المالك الوحيد للارض كلها ، وبلاطه من البيروقراطيين والنبلاء طبقة تعيش على منحه وتلتصق به حيثما ذهب ، مما جعل مدنا كاملة — مثل دلهي وأكرا — لا اقتصاد لها الا بالارتزاق من رواتب الجنود والموظفين . أما الفلاحون ، فكانوا يعيشون في وحدات معزولة بعضها عن بعض ، وتدفع قراهم — كوحدة — الضريبة للحاكم عن طريق تسليمها للموظفين المحليين .

ولقد كانت الانقسامات القبلية والدينية والطبقية تمزق المجتمع الهندي. ولكن هذا التنافر العام كان يسبب نوعا من التوازن المبني على الضعف السياسي . فتوالى على الهند الفاتحون والغزاة من العرب والاتراك والتتر والمغول . غير ان الهند استوعبتهم وفرضت عليهم سماتها الحضارية الاعلى (٤٠) ، الى أن استولت بريطانيا على الهند فدكت مجتمعها الآسيوي بالاقتصاد السلعي والنقدي .

● وتقدم لنا بلاد **ما بين النهرين** نموذجا آخر النمط الآسيوي الذي استقر مدة طويلة . ويعتقد بعض العلماء ان القبائل السومرية دفعت الى الوادي البابلي بعد اصطدامها بقبائل أخرى في القرن الخمسين ق.م. تقريبا . وفي الالف الرابع كانت الارض ملكا لرمز المشترك ، الالهة «اينين» ، ثم أصبح كهنة معبدها يمثلونها في هذا الحق (٤١) . وكان أعضاء المشترك

الاحرار منظمين في أسر أبوية موسعة كانت بدورها جزءا من بطون قبلية متحدة في اقليم واحد . وفي البداية ، كانت لهذه المشتركات الزراعية مجالسها الشعبية التي تنتخب لجنة من الشيوخ على أساس الحكم الذاتي . ولم يكن العبيد يعملون بالزراعة الا في الاعمال المساعدة وبعض الحرف ، لان استزراع الارض كان يعتبر عملاً مقدسا لا يستحق القيام به الا الرجل الحر ، ويرمز اليه بعلامة زواج بين الانسان والهة الارض .

وتحولت ممتلكات المعابد شيئا فشيئا الى يد زعماء الاقاليم ، ثم الملك باعتباره رأسا للدولة . ونمت المهام الاقتصادية التي تقوم بها الدولة مركزيا في نفس الوقت الذي كان السكان يقعون فيه في العبودية لها . ويفهم من الاساطير البابلية التقليدية ان الملك « سارجون » — مؤسس الاسرة الاكادية — قد اعتمد على الشعب وعلى التعبئة العامة للرجال في مقاومته لغزو أجنبي وقع ، وفي القضاء على معارضة النبالة القديمة المحلية والاقليمية (٢٣٠٠ ق.م.) (٤٢) ، فأصبح يمثل في شخصه وحدة البلاد . وتولى هذا الملك سلطات هائلة لسيطرته على الري ولكونه الكاهن الاعلى أيضا . وتكونت حول الاسرة المالكة بطانة من النبالة البيروقراطية الجديدة أقامت جيشا دائما كبيرا . فأخذ الفلاحون الاحرار ينحازون أكثر فأكثر الى زعماء القبائل الاقليمية المعارضين للحكم المركزي ، وقام ملوك سومر حينئذ بسحق هذه المعارضة سحقا وحشيا مات فيه الآلاف .

وفي حوالي ٢١٠٠ ق.م. قلب « اتوهيجال » — ملك أروب — الاسرة المالكة السومرية بالاعتماد على التأييد الشعبي ، وأقصى النبالة السابقة تماما ، وأقام محلها بيروقراطية جديدة ، وأسس أسرة « أور » . ولكن البلاد مرت بنفس الدائرة السابقة ، وسقطت أسرة « أور » الثالثة بفعل هجمات القبائل الامورية والآلامية التي كانت تعيش من تربية المواشي (٢٠٠٠ ق.م.) ، وتلا هذا ظهور الاسرة البابلية الاولى . وفي ظل الدولة البابلية ، يبدو أن استثمار الممتلكات الملكية لم يعد يعتمد أساسا على السكان الاحرار . ولكن جهاز الدولة احتفظ — مع ذلك — بالسلطة الادارية والرقابية العليا على اقتصاد البلاد ، الامر الذي يظهر بوضوح في رسائل الملك « حمورابي » وخلفائه (٤٣) . فهؤلاء وسعوا حدود الدولة المركزية وانشأوا تنظيما عسكريا متحدا ، ومارسوا ضغطا على المرابين الاغنياء الذين كان نشاطهم يهدد الكيان الاجتماعي للدولة ، وبالتالي قوتها الحربية . وتميزت ادارة الدولة بطبيعة مزدوجة : فمن جهة كانت توجد الهيئات الحكومية الملكية والتنظيمات الادارية لارض التاج وكنوزه وخدمه ، ومن جهة اخرى قامت الهيئات الممثلة للمشتركات القروية ، مهمتها اعادة توزيع الانتفاع بالارض على الاسر توزيعا

دوريا ، وتقسيم نصيب القرية من الضرائب على أفرادها ، وتنظيم شكل من التعاون والعمل المنسق بينهم . ولعبت تلك الهيئات الدنيا دور همزة الوصل بين الطبقة الحاكمة وبين جماهير المستغلين .

وفي حوالي ١٥٠٠ — ١٤٠٠ ق.م. نجد ان الارض كلها أصبحت حقا للتاج بعد أن مد الملك سيادته على ممتلكات المعابد والكهنة والنبالة القبلية القديمة . وبات بيع الارض أمرا يكاد يكون غير موجود ومحرما (٤٤) . غير ان عددا متزايدا من أفراد الطبقة الحاكمة لم ينالوا فقط اقطاعات ، بل استأجروا حق جمع الضرائب فيما يشبه نظام الالتزام الموجود في مصر قبل محمد علي . وقد أدى هذا الى انحطاط حالة الفلاحين وانتشار الفقر بينهم، وتحول حق الانتفاع بالارض الى وضع قريب من حق ملكية الرقبة بالنسبة للممتلكات الكبيرة . وبدأ الاغنياء يقرضون الفقراء بالربا مما ضخم عدد الذين يدخلون في العبودية وفاء لديونهم . وهجر فلاحون كثيرون أراضيهم التي لم تعد زراعتها تسد رمقهم ، وظهرت المجموعات الكبيرة من المتشردين الذين ينتقلون من مكان الى آخر ، يعيشون على النهب والجريمة ويعملون أحيانا كجنود مرتزقة لدى حكام الاقاليم .

● ويبدو أن تطورات مماثلة — الى درجة ما — وقعت في **المكسيك** قبل الغزو الاسباني ، اذ استطاعت البيروقراطية « الاتزيكية » أن تستغل السلطة الناتجة من الوظيفة لتمارس استغلالها للفلاحين في الاراضي التي حصلت من الملك على حق الانتفاع بثمارها .. وفي أميركا الجنوبية أيضا اتسعت الاراضي التي تستفيد بها بطانة الملك استفادة مباشرة ، وسلمت زراعتها لافراد من القبائل الغريبة عن المنطقة ، بحيث يرتبطون بالنبلاء ارتباطا شخصيا ولا ينتمون الى المشتركات القديمة (٤٥) .

● وقد مرت **كوريا** أيضا بفترة طويلة — من القرن الرابع عشر الى القرن التاسع عشر — كانت تجتمع فيها سمات عديدة من النمط الآسيوي مثل عدم وجود الملكية الفردية للارض ، وقيام طبقة بيروقراطية حاكمة ، مع بقاء قوى الانتاج في مستوى منخفض وتركيز الانتاج على الاكتفاء الذاتي وعدم انفصال الزراعة عن الحرف .

● وفي **افريقيا الغربية** ظهرت ممالك كبرى قبل الغزو الاستعماري الاوروبي ، يتمتع فيها الملوك بسلطات مركزية واسعة (في غانا ومالي مثلا) . ولكن المهام الاقتصادية التي كانوا يتولونها على نطاق البلد لم تكن تتعلق بالري بل لعلها ارتبطت بالاشراف على التجارة بين القبائل أو بين الاقاليم المختلفة ، وعلى الاخص المبادلة بين افريقيا الزنجية وافريقيا الشمالية (تجارة المنتجات

الثمينة مثل الذهب والعاج والجلود) . وفي أول الامر كانت الدولة عبارة عن عدد صغير من الموظفين يحيطون بالملك ويقيمون الروابط الخفيفة بين المشتركات المبعثرة . وكان هذا الجهاز المركزي الحاكم الجنيني ضعيفا قد تعصف به أية غزوة . أما العبيد ـ أسرى الحرب ـ فكانوا يعملون في البداية خدما خصوصيين للملك وموظفيه الكبار . غير ان تطور جهاز الدولة أدى بعد ذلك الى تجميعهم في ورش ومزارع تنتج الملك وبلاطه وجيشه ، وان كان الانتاج بواسطة العبيد لم يمثل الا نسبة صغيرة من النشاط الاقتصادي الكلي . وقد ارتبط الفتح الاسلامي لهذه المناطق بزيادة توسيع جهاز الدولة وهيمنته . ثم جاء الاستعمار الاوروبي فأسرع بالقضاء على المشتركات البدائية وأدخل تمييزات طبقية جديدة حادة مرتبطة بالاستغلال الرأسمالي للبلاد (٤٦) .

٥ ـ ملاحظات عن الفكرية والحركة الاجتماعية .

نتوقع أن تكون للفكرية السائدة في المجتمع الآسيوي عناصر يشترك فيها مع المجتمعات المتخلفة الاخرى (اندماج العلم بالدين والسحر ، تأليه قوى الطبيعة والاحساس بالعجز أمامها .. الخ) . وكذلك أن يكون للاساس الزراعي للاقتصاد تأثير في اعطاء انعكاسات ذات طابع فلاحي على المعتقدات والتحرك الاجتماعي (الهبات التلقائية المتقطعة ، صغر مدى الرؤية .. الخ) . ومع تطور المحيط العام حول النظم الشرقية ، واقامة العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع النظم الرأسمالية والاستعمارية ، يختلط ذلك الطابع الفلاحي ويصطبغ بصبغة بورجوازية صغيرة عامة ذات خصائص مزدوجة (الطوبوية ، التصوف ، الفوضوية والارهابية .. الخ) .

غير ان المجتمع الآسيوي له صفات خاصة ، كما رأينا ، تميزه عن المجتمعين العبودي والاقطاعي لوجود جهاز الدولة المركزي المبني على الانقسام الطبقي والمعبر عنه من جهة، والمشتركات الريفية ذات القوى الانتاجية المتخلفة من جهة أخرى . ولا بد من أن تترتب على هذا التمايز الاقتصادي الاجتماعي سمات فكرية خاصة الى حد كبير .

● وأولى هذه السمات الخاصة فكرة الاستقرار والاستمرار والثبات خلال التغيرات المنتظمة الموسمية وفوقها . ولهذه ناحيتان : فمنها تنبع الثقة في الحضارة القديمة الجذور وتراثها الطويل ، والاصالة التاريخية ، والقدرة العجيبة لهذه المجتمعات على استيعاب الغزاة ووضع خاتمها عليهم : فرغم كل شيء أصبح فاتحو الصين صينيين في نهاية الامر ، والمغول والعرب الذين استولوا على الهند هنودا ، والاحباش والليبيون والاغريق والرومان والاتراك

الخ ـ الذين جاءوا ليحكموا مصر ـ أصبحوا مصريين . وفي أحيان معينة ، تحدث البعض عن هذه البلدان باعتبارها ذات الخطوط القومية المبلورة قبل أن توجد السوق الداخلية الرابطة بين أجزائها .

وفي الوقت نفسه ، فلذلك الاستقرار والثبات وجه آخر ، وهو بطء التطور بل الركود ، وأحيانا العودة الى الوراء تاريخيا . وقد تنبه ماركس في كتاباته ضد الاستعمار البريطاني في الهند الى هذا بصورة خاصة ، فكتب يقول :

« وبعد ، فمهما كان منفرا للنفس البشرية أن تشاهد ذلك العدد الضخم من التنظيمات الاجتماعية النشطة الابوية والمسالمة تتفكك وتتحلل الى أجزائها ، وتلقى في بحر من المحن ، ويفقد أفرادها الاعضاء شكلهم القديم للحضارة ـ فعلينا ألا ننسى ان تلك المشتركات القروية الرومانسية ، مهما بدت مسالمة ، فانها كانت دائما الاساس الصلب للطغيان الشرقي ، وانها كبحت العقل الانساني في أصغر مدى ممكن ، وحولته الى أداة لا تقهر للخرافة ، واستعبدته تحت نير القواعد التقليدية ، ونزعت عنه كل عظمة وطاقة تاريخية . علينا ألا ننسى الانانية البربرية التي ركزت انتباهها على بعض القطع البائسة من الارض فشاهدت هادئة امبراطوريات تنهار وأعمالا تقترف في قسوة يعجز عنها الوصف ، وسكان مدن كبيرة يبادون ، دون أن تعير ذلك التفاتا أكبر مما تعطيه للاحداث الطبيعية . وذلك في حين ان المشاهدين أنفسهم يقعون فريسة لا حول لها لأي معتد اذا ما تفضل بملاحظة وجودهم . علينا ألا ننسى ان هذه الحياة الراكدة التي لا كرامة فيها والنباتية ، هذا النوع السلبي من الوجود ، كان يثير من الجهة الاخرى ، وفي تمييز مناقض له ، قوى خراب هائجة لا هدف لها ولا حدود ، وجعل من القتل نفسه طقسا دينيا في الهند . علينا الا ننسى ان هذه المشتركات الصغيرة كانت ملوثة بالتمييز بين الطبقات المتوارثة وبالعبودية ، وانها كانت تخضع الانسان للظروف الخارجية بدلا من أن ترفعه ليكون سيدا على الظروف . وانها حولت وضعا اجتماعيا الى قدر طبيعي لا يتغير ، وبالتالي اتت بعبادة للطبيعة تنفث الوحشية ويظهر انحطاطها في كون

الانسان ، سيد الطبيعة ، يركع متعبدا أمام هانومان القرد وسبالا البقرة » (٤٧) .

● وثانية السمات هي فكرة الوحدة الشاملة التي تجمـــع الجزئيات المتباعدة والمنفصلة . وهي الفكرة النابعة من خضوع البلاد الى مالك واحد هو الطاغية (كسرى أو فرعون) . وقد تكون هناك وحـدات وسطى هي الاقاليم أو المحافظات في مصر الفرعونية والمدن في بلاد ما بين النهرين والامارات في الصيـــن .

وفي الوقت نفسه ، فبين تلك الاجزاء ــ المشتركات الريفية ــ والجهاز التوحيدي ــ الدولة ــ تنـــاقض طبقي هو التناقض بيـــن الارستقراطية البيروقراطيـــة والفلاحين . ولذلك نجـــد مفهومين يتكرران في التعبيرات الفلسفية أو التصورات الذهنية السائدة في النظم الآسيوية ، وهما مفهومان مترابطان معا : الاول هو **مبدأ التدخل** أي مطالبة الحكومة بأن تتخذ اجراءات معينة لانقاذ الاقتصاد أو الوطن أو نشر العدالة الاجتماعية . ومن النادر أن نلاحظ دعوة الى ان يقوم الشعب بفرض هـــذه المطالب وتحقيقها بنفسه . ومفهوم ضرورة التدخل الحكومي يتخذ أحيانا شكلا بارزا وقويا عندما يتحدث ممثلو الطبقة الحاكمة وخاصة كبار البيروقراطيين الذين يستهدفون مـــن ورائه أن يزداد نصيبهم من فائض العمل .

والمفهوم الثاني الناتج عن فكرة الوحدة هو **التعارض مع القسوة القاهرة الاعلى** . فالنمط الآسيوي يضع الشعب في مواجهة مباشرة مع جهاز الدولة، مع اضعاف العناصر الوسيطة بينهما . ويتحول الاله المركزي الى حامي النظام الاجتماعي ، كما يتحول الملك ــ السيد السياسي ــ الى آلة تودع بين يديه أمانة الحياة والخصوبة . وبذا توجـــد بذور الوعي لما للدولة والسياسة والقانون والطقوس الرسمية من طبقية . ولذلك ، ففي حين ان معارضة النظم الاقطاعية قد ارتبطت بالحركات المسيحية الاصلاحية في أوروبا، وبالاتجاهات العلمانية الفاصلة بين الدين والدولة ، انبثق من المعارضة للطغيان الشرقي في كثير من الاحيان فكرة معاداة الالوهية (٤٨) .

وكذلك ، فعلى أساس المهام الاقتصادية والتنظيمية العامة الموكولة الى المشترك الاعلى ــ الدولة ــ تنبني **علاقة وصاية** مـــن طرف البيروقراطية بفروعها على الكادحين ، وموقف ينتظر فيه هؤلاء الخير من « الحاكم المصلح » المطلق ومن موظفيه . انها علاقة أبوية نجد نوعا منها في البرجوازية الصغيرة الاوروبية لانها ورثتها من ظروف القهر غير الاقتصادي في النظام الاقطاعي . ولكنها في التراث الآسيوي تتخذ بروزا خاصا لانهـــا تتعلق بجهاز القهـر

ـ الدولة ـ وعلاقة المقهورين به ، كما انها كثيرا ما تتلون بالعصبية العشائرية أو الاقليمية .

● ويرتبط التوكل على الهيئة الحاكمة بعدم الفعل أو السلبية كتعبير اجتماعي عن نظرة الثبات والانتظام الدوري ـ في دائرة مغلقة ـ للكون كله . وفي أغلب الاحيان ، ترتفع هذه النظرة الى مرتبة المبدأ المحافظ على وحدة المشترك وقوانينه الداخلية المتسمة بالاكتفاء الذاتي في مواجهة التأثير الخارجي باعتباره عاملا تخريبيا (٤٩) . ونضيف ـ من ناحية أخرى ـ أن هذه السلبية قد فعلت تأثيرها باعتبارها وسيلة للصراع الطبقي ضد الطبقة الحاكمة ، وساعدت على القضاء عليها في أحيان كثيرة . وليس من الصدف مثلا أن تكون **الرهبنة** قد بدأت في مصر من جهة ، وان الاديرة في الصحراء أصبحت في وقت ما مراكز المقاومة الوطنية ضد الحكم البيزنطي من جهة أخرى .

● وأخيرا ، فكون المشترك الريفي أساسا النمط الآسيوي أمر يقوي ويحيي باستمرار فكرة **المساواة في الحقوق** ليس بين أعضائه فحسب ، بل على نطاق المجتمع كله ، رغم وجود بؤر التمايز الطائفي أو العنصري . ولكن تخلف القوى الاقتصادية والاجتماعية يحصر هذه التسوية في نطاق الاوضاع القائمة دون ايصالها الى الحقوق السياسية والاجتماعية التي يعترف بها الحكام ضمنا (٥٠) ، ويعطي لحركة المطالبة برفع الظلم ـ في أغلب الاحيان ـ شكلا حقوقيا ، أي الاعتماد على القوانين السارية والاجهزة القضائية . ومع ذلك ، فالمطالبة تتضمن مواجهة الحكام الذين يجعلهم مركزهم الطاغي يتخطون حدودهم باستمرار لفرض ارادتهم ومصالحهم الفردية على المحكومين .

● وفي حين ان المفكرين في النظم العبودية ينتمون الى الطبقة المالكة العبيد او للقلة الحرة ، فاننا نجد بعض الاتجاهات الفكرية المعارضة في النمط الآسيوي تستوحي أوضاع الفلاحين لانهم كثرة مؤثرة ، وان كان بصورة غامضة وبطيئة أو غير محسوسة . ومع ذلك ، فجوهر الجانب الاكبر من تلك الاتجاهات المعارضة يستهدف أساسا **حماية البناء المشتركي السفلي** ضد القوى النازعة الى تحطيمه وتفكيكه ، أي انها اتجاهات محافظة في حقيقة الامر ، ولكنها قد تتخذ مضمونا ثوريا طوبويا في ظروف معينة .

وبهذا نصل الى صورة للنمط الآسيوي أقرب الى الدقة العلمية الحية من ذلك التبسيط الآلي الذي قدمه فيتفوجل . فهو حقا مجتمع شديد التنظيم ، نازع الى الركود ، ولكنه يبطن قوى تعمل ضده . وتتخذ حركات الاحتجاج الاجتماعي فيه أشكالا مختلفة من ادانة الدين الوثني المركزي الى

الهروبية الفردية ، مارة بتلك التنظيمات الحلقية المتصوفة التي تشكل نوعا من المشترك المضاد المصطنع الذي يبحث بواسطته الفرد عن تحقيق التآخي المفتقد في مجتمع الطغيان .

٦ ــ ومصر ...

نعتقد ان التاريخ المصري يقدم لنا مثالا من أنقى الامثلة للنمط الآسيوي . وليس جديدا أن نلاحظ قيام دولة مركزية في بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة ، وأن تتولى هذه الدولة مهاما اقتصادية كثيرة ، وخاصة فيما يتعلق بالري . ولكننا نود أن نؤكد وجود الجانب الآخر من الصورة أيضا ، وهو استمرار قيام المشترك الريفي مدة طويلة جدا ، امتدت حتى ١٨٥٠ بالنسبة الصعيد ، وبقاء الارض ملكا للدولة حتى صدور قانون المقابلة (٥١) . غير اننا نعتقد أيضا ان الدراسة التفصيلية المتأنية لهذا التاريخ قد تكشف ليس فقط عن تطور خاص ، بلّ وتمكننا أيضا من ادراك بعض خصائص التراث الذي نقله الينا أسلافنا ويشكل جزءا من حاضرنا .

هوامش الفصل الاول

(١) انظر : انور عبد الملك : « مصر مجتمع جديد » ـ بيروت ـ دار الطليعة ـ ١٩٦٤ .

(٢) R.A. WITTFOGEL : « Oriental Despotism » - New Haven - Yale University Press , 1957 .

(٣) K.A. WITTFOGEL : Ditto - . 137 .

(٤) March 1881 - « Marx - Engels Selected Correspodence » - 2nd Ed . Moscow - Progress - 1965 - pp 339\340 .

(٥) انظر الخطاب الموجه الى هيئة تحرير صحيفة « فيتشيبنيه زابيسكي من لندن بتاريخ نوفمبر ١٨٧٧ .
Ditto , p . 313 .

(٦) Marx & Engels : On Colonialism » 2nd .Ed . Moscow - Foreign Languages Publ , House - 1963 - p 310 .

(٧) K. Marx : « Capital » - Vol , 2 - Moscow - Foreign Languages Publ , House - (1960 ?) - p . 188 .

(٨) K. Marx : « The British Rule in India » - 5\6\1853 - (On Colonialism, Op . cit .) p . 36 .

(٩) K. Marx : « Introduction à la critique de l'économie politique » (In « Contribution à la ciritique ... » - Paris - Editions Sociales - 1972 - pp 149\150 .

(١٠) F . Engels : « Anti - Duhring » 3rd Ed . Moscow , Foreign Languages Publ . House - 1962 - p . 243 .

(١١) K. Marx : « Introduction ... » - Op . cit . P. 170 .

(١٢) F.Engels : Ditto . pp . 251\252 .

(١٣) F. Engels : « The Origin of the Family , Private Property & the State » Moscw - Progress - 1968 - p. 161 .

(١٤) K. Marx : Ditto - P. 171 .

(١٥) K. Marx : « Capital » - Op . cit . Vol . 3 - P. 787 .

(١٦) E. Varga : « Politico - economic problems of Capitalism » - Moscow - Progress - 1968 - P. 333 .

(١٧) F. Engels : « Anti - Duhring » - Op . cit . , P. 250 .

(١٨) F. Engels : Ditto , P. 224 .

(١٩) انظر : K. Marx : « Capital » - Op . Cit , Vol . I , P. 358 .

(٢٠) وقد وجد ايضا العمل المأجور في بعض الاحيان ، وخاصة في بعض الحرف الدقيقة.

(٢١) وتجدر الملاحظة هنا ان نضوب مصادر العبيد في الامبراطورية الرومانية في القرون المسيحية الاولى كان قد تسبب في ظهور بوادر النظام الاقطاعي الذي يوفر مستوى اعلى للمستغلين من حيث الحرية والمعيشة . ولعبت غزوات البرابرة بعد ذلك الدور الرئيسي في نشر هذا النظام الجديد وتثبيت اركانه واقراره .

(٢٢) انظر : E. VARGA - Op. cit . , p.p 344 - 346 .

(٢٣) انظر : K. Marx : « Introduction » - Op . cit , p . 163.

(٢٤) M. Godelier : « Le mode de production asiatique et les schémas marxistes » - (In : C.E.R.M. : « Sur le mode de production asiatique » - Paris - Editions sociales 1969 - P . 65 .

وقد ظهرت ترجمة عربية بقلم جورج طرابيشي لبعض المقالات في هذا الكتاب بعنوان « حول نمط الانتاج الاسيوي » عن دار الحقيقة ببيروت .

(٢٥) K. Marx « Critique de l'économie .. » - Op . cit . , P. 28 .

(٢٦) انظر : F. Engels - Op . cit . P .P. 223\224 .

(٢٧) K. Marx : « Critique ... » Op. cit . P. 91 .

(٢٨) لا نقصد بلفظي « الشرقية » أو « الآسيوية » هنا المدلول الجغرافي بالطبع ، بل المفهوم الاقتصادي الاجتماعي الذي يعرض هنا .

(٢٩) K. Marx : « The British rule in India » (5 . 6 . 1853) - In « On Colonialism . » - Op. cit. , P. 37\38 .

(٣٠) J. Chesneaux : « Le mode de production asiatique » - In C.E.R.M. , Op . cit . , p. 41 .

(٣١) A. MALET : « Histoire de l'antiquité » - Paris - Hachette - 1925 - P. 144 .

(٣٢) بلغ عدد العبيد في كورينثا ٤٦٠،٠٠٠ عبد في فترة الحروب اليونية ، وفي مدينة ايجينا ٤٧٠،٠٠٠ عبد .

(٣٣) انظر :
C. Parain : « Protohistoire méditerranéenne » , in C.E.R.M. : Op. cit P. 130 .

(٣٤) انظر :
E.V. Agibalova & G.H. Donskai : « History of the Middle Ages » - Moscow - Prosveshniye Pub . House , 1965 , P. 45 .

(٣٥) H. Antoniadis - Bibicou : « Byzance et le mode de production asiatique » - In C.E.R.M. : Op. cit., p.p. 203\223 .

(٣٦) V.I. LENIN : Collected Works - Vol . 11, P. 332 .

(٣٧) R. Garaudy : « Le problème chinoise » - Paris - Seghers - 1967 - p.p. . 15 - 33 .

(٣٨) انظر :
Critique de « La science chinoise et L'occident » par J . Needham - La Quinzaine Litteraire , No . 172 , 15\10\1973 - pp. 30 - 33 .

(٣٩) Marx to Engels - 2\6\1853 - In « On Colonialism » - Op. cit .P. 309.

(٤٠) K. Marx : « The future results of British rule in India » - Ditto ,. P.P. 83 - 86

(٤١) A.I. Tyumenev : « The state economy of Ancient Sumer » - (In Diakonoff Ed . : « Ancient Mesopotamia »). . Moscow . ,Nauka Pub . House - - 1969 - p.p. 70 - 87 .

(٤٢) I.M. Diakonoff : « The rise of the Despotic state in Ancient Mesopotania » . Ditto , p . 188 .

(٤٣) A.I. Tyumenev : Op . cit . , p. 87 .

(٤٤) N.B. Jankowska : « Extended family commune » - (In Diakonoff , ed .) - Op . cit . , p. 239 .

(٤٥) M. Godelier : Op . cit ., p. 91 .

(٤٦) S.Amin : « The class struggle in Africa » - Cambridge , Mass . Africa Research Group - (1965 ?) - P.P. 31 et Pass .

(٤٧) K. Marx : « The British Rule .. » - Op cit ., p. 38 .

(٤٨) I. Banu : « La formation sociale asiatique dans la perspective de la philosophie orientale antique » - In C.E.R.M. : Op . cit ., p.p. 287 et Passim .

(٤٩) I. Banu - Ditto , p. 297 .

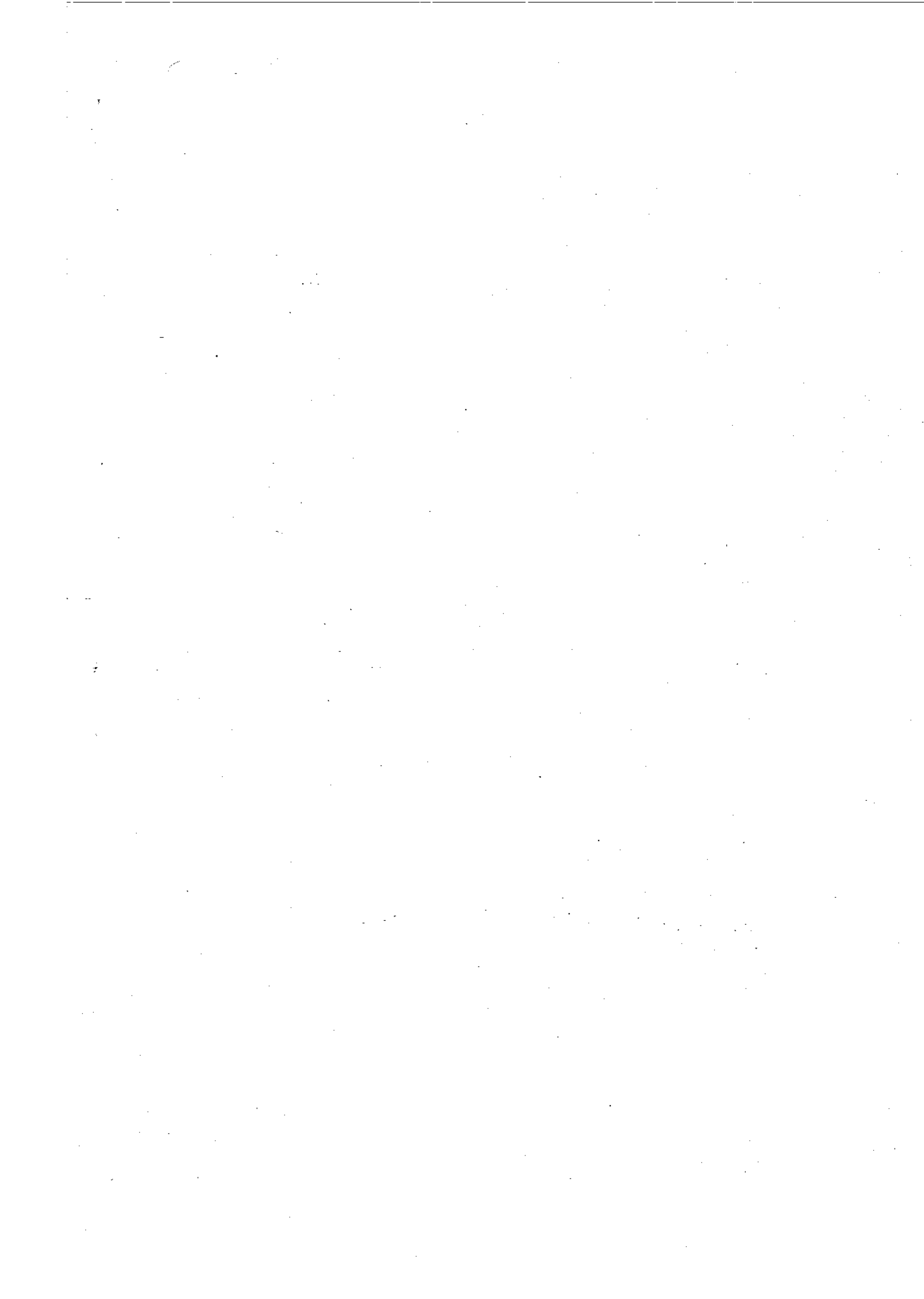
(٥٠) F. Engels : « Anti - Duhring » Op . Cit . , p.p. 142\143 .

(٥١) انظر :

G. Baer : « The dissolution of the Egyptian Village community » Die Welt des Islams - Vol 6 , Nos . 1 & 2, 1959 - 1961 , p.p. 56 - 70

وكذلك :

Y. Artin : « La propriété foncière en Egypte » - Le Caire , Imprimerie Nationale , 1883 .



الفصل الثاني

مصر الفرعونية

تأثرت معظم الكتابات عن النظام الفرعوني بالتصور النمطي المبني على التطورات التي طرأت على المجتمع الاوروبي . فنجد أغلب المراجع الافرنجية تصف الهيكل الاجتماعي المصري القديم باعتباره « ذا طابع اقطاعي بشكل عام » (١) (لان الفلاح كان يستثمر الارض بواسطة أدواته الخاصة ويستولي غيره على فائض عمله) . وهذا الوصف ينطوي على الخلط بين نمط الانتاج والتكوين الاقتصادي الاجتماعي وبين نمط الاستغلال . ونرى أغلب الباحثين المصريين – مثل الدكتور سليم حسن – يؤيدون هذا الاتجاه ويتحدثون عن نفوذ الاقطاعيين المتزايد في الدولة الوسطى . أما الاتجاه السائد لدى العلماء السوفيات للتاريخ القديم حتى عشرين سنة مضت تقريبا ، فكان النظر الى المجتمع الشرقي القديم باعتباره المرحلة الاولى والسفلى للعبودية التي وصلت الى أعلى درجاتها في النظام الاجتماعي الاغريقي الروماني القديم (٢) .

ولكن اتجاها آخر ظهر في الفترة الاخيرة ، وهو الذي ينظر الى النظام المصري على انه ينطوي على نمط انتاجي أصيل لا يمكن الخلط بينه وبين الاقطاعي أو العبودي . وبدأ هذا الاتجاه يتغلغل في الفكر المصري المتخصص (٣) ، بعد أن أثاره ابراهيم عامر في كتابه « الارض والفلاح » (١٩٥٨) (*) . كما بدأ الاخذ به من قبل عدد متزايد من المفكرين والبحاثة الاوروبيين الماركسيين في الشرق والغرب (٤) . والفرق الحاسم هنا هو فيما أبرزه ماركس في بعض كتاباته من ان النمط « الآسيوي » يتميز بوجود دولة

(*) راجع كتاب « الاقطاع والراسمالية الزراعية في مصر » لصالح محمد صالح (اصدار دار ابن خلدون) الذي يناقش كتاب « الارض والفلاح » المذكور – الناشر –

مركزية تملك وسائل الانتاج الرئيسية – وخاصـــــة الارض – وتقوم بمهام اقتصادية عليا مستغلة الفلاحين المنضمين الى مشتركات قروية .

وهدف هذه الدراسة توسيع المناقشة حـــول النمط الآسيوي وابراز بعض الخصائص المصرية لخط التطور العام في بلادنا ، مما قد يمكننا مـــن تعميق فهمنا للاوضاع الاجتماعية والفكرية الحالية .

١ – التكوين الاقتصادي الاجتماعي

أ – قام النظام الفرعوني على أساس مستوى من القوى الانتاجية أكثر تقدما مما كانت عليه في ظل المشاعية البدائية للقبائل الجوالة : فقد ظهر فيه تقسيم العمل الاجتماعي بيـــن الرعي والزراعة المستقرة . وتصور النقوش المصرية القديمة الرعـــــاة بمظهر الافــــراد نصف المتوحشين وقليلي الصلة بالحضارة والمدنية ، ولعله كان اثرا لتقسيم عمـــل نشأ تاريخيا بين شعبين مختلفيـــن .

وكانت تتميز الزراعة بالعمليات المتتالية للدورات ، من حرث وتحضير الارض وغرس البذور والري في أوقات معينة ، وفي حقول ثابتة . في حين ان المجتمع السابق كان يتنقل من منطقة الى أخرى بعـــد أن يجمع محصولها بقليل من الاعداد .

وارتبط هذا التقدم منذ البداية بتنظيم أعلى للموارد المادية والبشرية ، أي بتقسيم اجتماعي بين التنفيذ العملي والاشراف على يد الطبقة الحاكمة ، مما ضمن انتاجية أعلى ووفرة نسبيـــــة المنتجات . فالدولة تنظم الانتاج ، وتشرف على المحاصيل ، وتدير المخزون الغــذائي ، وتستخرج المواد الاولية من المحـــاجر والمناجم ، وتشرف على التجـــارة الخارجية ، وتقيم الطرق والقصور والمعابد والعواصم السكنية . ونرى « مينا » يفتخر بأنه أنشأ سدا في منف . ويمجد « امنحات » لانه حفر بحيرة موريس . ويسجل « لنخاو » توصيله النيل بالبحر الاحمر بواسطة قناة صناعية . وقـد ترتب على اصلاح بحيرة الفيوم في الاسرة الثانية عشرة (الدولة الوسطى) استصلاح ما يقرب من ٢٧٠٠٠٠ فدان في هذه المنطقة (٥) .

وتعتمد الدولة المركزية بالضرورة على جيش من الموظفين تعتبر مهامهم الاقتصادية سبب وجودهم ومحـــور نشاطهم . فيرقى « أوني » (الاسرة الخامسة) الى رتبة الوزير لانه قسم أعمال السخرة وأمر مرتين بقيد جميع الاملاك والموارد التي يملكها الملك في الوجـــه القبلي .. وتشعبت الاعمال

الادارية المبنية على الكتابة وأذون الصرف ونسخ الخطابات والاشراف على المحفوظات الخ .

ولكن كتلة الشغيلة في هذا النظام من الفلاحين الذين يعاد توزيع الارض عليهم بشكل دوري . وزعيم القرية ـ شيخ البلد ـ هو الصلة بينها وبين الدولة . ويقوم بجمع الضريبة العينية المفروضة على المشترك كوحدة . ويكاد لا يوجد تقسيم عمل بين هؤلاء الفلاحين الذين يسخرون لايام قليلة بين الحين والآخر للقيام بحفر الترع واقامة السدود .

والقرى منعزلة عن بعضها انعزالا كبيرا . فالمواصلات نادرة وقصيرة (من المكان الى الترع أو النيل) . والعلاقات الشخصية بين القرى قليلة بسبب عدم تقدم التجارة الداخلية : فالنصوص القديمة تكاد لا تذكر فئة التجار . وتشرف الدولة على التجارة الخارجية التي تستجلب البضائع الاجنبية للطبقة الحاكمة (الملك) ، وليس للتوزيع على سوق داخلي منعدم . والى جانب ضرورات الدفاع الوطني ، فقد قامت الحروب مع الخارج لضمان موارد الجزية الخارجية والحصول على الخامات لاستهلاك البلاط الملكي ، وكذلك على الاسرى الذين يعملون عبيدا في المناجم والمحاجر ، أو خدما أو جنودا مرتزقة في الحرس الخصوصي . غير انه من النادر أن يعمل العبيد الارقاء في الزراعة . ومع ذلك ، فقد طفرت التجارة الخارجية في النظام الفرعوني ، ووصلت الى مستوى من التقدم لم تعرفه العهود السابقة التي اعتمدت في المقايضة على حركات القبائل التجوالة بين المناطق المختلفة .

ب ـ علاقات الانتاج : « العبودية المعممة » .

كانت قوة الفرد العادي للعمل تحت تصرف الملك كاملة (٦) . فأملاك البلاد خالصة للدولة ، وكانت الرعية أيضا ملكا لها ، تتصرف في حياتها وأرواحها كما تشاء . وملاك منف مثلا كانوا الملاك الوحيدين للارض كلها والمناجم والمحاجر . وظلت هذه القاعدة سارية الى النهاية ، اذ كان ملوك العصر الصاوي (قبل غزو الاسكندر) يملكون ـ من الناحية النظرية على الاقل ـ جميع الموارد الطبيعية . وقد أثبت الفراعنة هذه الحقوق بطريقة عملية اكثر من مرة ، اذ استولى اخناتون مثلا على ممتلكات معابد آمون كلها وسلمها لخزينة الدولة (٧) . وكذلك تعرض كبار الموظفين وأفراد الارستقراطية المرة بعد المرة للمصادرات التامة ، وخاصة عندما كانت أسرة جديدة تستولي على الحكم . ويذكر هيرودوت ان رمسيس الثاني وزع الارض على جميع المصريين بالتساوي (القرن ١٣ ق.م.) .

واذا كان أفراد الطبقة الحاكمة ــ النبلاء والموظفون وقادة الجنود وكبار الكهنة ــ يحصلون على قطعة من الارض ، فقد كان هذا بمنحة من الملك باعتباره حقا بالانتفاع ، لا حقا في ملكية الرقبة . وفي الوقت نفسه فينتقل الحق الشرعي في التصرف المطلق في موارد البلاد الى أي فرعون جديد بمجرد أن يستولي على السلطة ، وسواء كان من أصل ملكي أم لم يكن . وهذا يعني ان ذلك الحق منبثق من الدولة كجهاز متكامل قائم ، ولا ينبع من الارث في عائلة معينة ، أي انه يؤول الى الملك لا باعتباره الشخصي ولكن باعتباره رأسا للدولة وممثلا لها .

فالدولة اذن تسيطر على الادوات الاساسية للانتاج (الارض واليد العاملة والموارد الطبيعية المختلفة) .. وفي مواجهة الدولة يكون أفراد الرعية خاضعين لها تماما ، أي عبيدا للدولة ، لا لشخص معين . وهم عبيد فرعون لانه رمز هذه الدولة . وهم ملزمون بالعمل في الحرف المختلفة ــ وخاصة في الزراعة وأعمال الري ــ لصالح الدولة أيضا ، أي الطبقة (أو الطبقات) المنتمية اليها والتي تستمد سلطتها منها بالوكالة : البيروقراطية .

والى جانب هؤلاء « العبيد العموميين » ، فقد وجد العمال الاجراء (وخاصة في بعض الحرف المتعلقة بالمباني والزخرفة الخ) ، ولكنهم فئة محصورة . وكذلك وجد العبيد الارقاء الذين سبق الاشارة اليهم ، وقد يسلمون الى الجهات التي تحتاج اليهم ، وينقلون من ادارة الى ادارة كما لو كانوا ثيرانا أو حميرا ، وينظمون تنظيما عسكريا باعتبارهم جزءا من الجيش في كثير من الاحوال . وتعتبر الكتابات الفرعونية الارقاء أشخاصا حقيرين لا « قلب » لهم ، أي بدون عقل ، ويجب أن يساقوا بالضرب ، وليس لهم أي حقوق . غير ان استخدام الرقيق لم يصبح علاقة الانتاج السائدة أبدا في العصور الفرعونية بسبب غياب الملكية الفردية للأرض .

ومن ناحية أخرى ، فأغلبية الطبقة المحكومة ليسوا خاضعين للدولة كأفراد مستقلين الواحد عن الآخر ، بل باعتبارهم جزءا من وحدات قاعدية : الفلاح باعتباره رئيسا لاسرة فيها النساء والاطفال والخدم ، وكعضو في المشترك القروي . وكذلك الحرفي نراه في نفس الوضع . « وتوزع أنصبة الارض والضرائب العينية توزيعا يتناسب مع عدد الاشخاص الذين يعالون او عدد الايدي العاملة » (٨) . ولكن أفراد هذه الكتلة المتجانسة (التي لا تمييز بين أفرادها) ليسوا أقنانا اقطاعيين ، اذ يتمتعون بدرجة من حرية النشاط الشخصي في الاستخدام والايجار والمقايضة على بعض الممتلكات الشخصية القليلة (٩) . وقد كان وجود هذه الكتلة الكبيرة من الفلاحين القابلين للتسخير

في أي وقت وبتكاليف البطن فقط ، كان سببا للحد من استخدام العبيد الارقاء استخداما واسعا الا في الاعمال الشاقة والمرهقة الغاية (المناجم) . وفي الوقت نفسه لاحظ المؤرخون ان المؤسسات المحلية استمرت تمارس حياتها الوظيفية رغم التقلبات التي اصابت الاجهزة الحاكمة والغزوات والنزاعات بين حكام الاقاليم ، او بين القادة العسكريين والكهنة ..الخ (١٠).

والسيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية يتسع جهاز الدولة ويضم جيشا من الموظفين يمثلون هذا الجهاز ، ويكوّنون جزءا لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة (أي المشترك الاعلى) . كما يكوّنون تنظيمات هرمية متماسكة تشرف على « النوت » أي القرى القديمة والجديدة ، وعلى « الحوت » أي القصور والمنشآت الملكية . ويسمى الكاتب « سش » بمعنى المثقف ومن يحسن الكتابة فضلا عن معنى الموظف في آن واحد . وعلى رأسهم الوزير في أحيان كثيرة ، وهو الذي يجمع وظيفة القضاء الاعلى والقيادة العسكرية الى جانب المدنية . كما ان هناك أفرادا من الارستقراطية يتلقون امتيازات الموظفين الكبار دون القيام بأي عمل اداري . ويحمل هؤلاء جميعا ألقابا طنانة . وبعضهم من أصل فلاحي أو حرفي ، ولكنهم ارتقوا في السلك الاداري بفضل تعليمهم مما الحقهم بالحكام اجتماعيا وسياسيا . ونراهم يتمتعون باستقلال نسبي في بعض الفترات ، ولكن القمة السياسية تستطيع في أحيان كثيرة اخضاعهم ، أو تنحيتهم ومصادرة ممتلكاتهم ، واعدامهم بأبشع الاساليب . وقد أصبح الموظف المثل الاعلى لما يحلم الشخص بالوصول اليه : فتمثال « الكاتب المصري » من أروع ما أخرجه الفن الفرعوني .

ومن المواعظ التي كانت توجه الى طلبة المدارس القصيدة التالية (١١) :

ضع في صميم قلبك العزيمة
لكي تكون كاتبا .
ان ذلك سوف يجنبك
العملَ الشاق من أي نوع كان ،
وسوف يقودك الى الطريق
لكي تكون حاكما ذائع الصيت .
ضع في قلبك العزيمة ،
لكي تكون كاتبا ،
فربما يمكنك ذلك
من أن تدير الدنيا باسرها !

جـ ـ علاقات التوزيع : الاكتفاء الذاتي والريع على صورة الضريبة ـ الجزية ـ

ان هيكل الانتاج هو الذي يحدد هيكل التوزيع تحديدا كاملا (١٢) . وفي مصر الفرعونية التي كان فيها الانتاج الزراعي الاساس الشامل للاقتصاد، كان ريع الارض من نصيب المالك أي الدولة . واذا كانت السخرة تستخدم في الانشاءات والري الخ ، فقد كان ناتج العمل الفلاحي المعتاد ينقسم الى جزءين : جزء يغطي احتياجاته المباشرة أي اكتفائه الذاتي ، والجزء الآخر يسلم للدولة باعتبارها الجهاز المستغل (بكسر الغين) على صورة ضريبة عينية من مختلف المنتجات وخاصة الحبوب . وكانت هذه الضريبة تحتسب أولا على القرية كلها ثم يتم توزيعها بمعرفة شيخ البلد على الاسر الفلاحية ، أي كانت أقرب الى الجزية الجماعية .

ولقد كان يوجد تقسيم عمل بين أسر المشترك القروي (الزراعة من جهة ، والرعي من جهة أخرى ، وحرف النجارة والبناء والفخار الخ ، من جهة ثالثة) . ولكنه تقسيم داخل المشترك ويخدم الاكتفاء الذاتي ، فلا يرتبط بالانتاج السلعي . أي انه مستقل ومنفصل عن تبادل السلع . أما العمل الفائض ، فجزء منه فقط هو الذي يتحول الى سلعة بعد أن تكون الدولة قد تسلمته (١٣) .

واذا كان الفراعنة قد أعفوا البعض من الضريبة على الارض ، فقد كان هذا هو الاستثناء ، وكثيرا ما يلغى هذا الامتياز بعد مدة معينة أو عند انتهاء حكم الملك . وقد استطاع حكام مصر الفرعونية أن يجمعوا حصيلة هائلة من هذه الضريبة العامة ، قدّرها سفر التكوين بخمس المحصول . وتراوحت تقديرات المقابل النقدي لها في فترات مختلفة فيما بين ٤٢ و ٦١ مليون جنيه بأسعار ١٩٢٤ (١٤) . واذا كان بعض الكتّاب قد قالوا ان الفلاح المصري قدم ناتج عرقه للحكام عن طيب خاطر اعتقادا منه ان الملك ظل الله على الارض ، فنحن لا نستطيع أن نسايرهم في هذا القصور الرومانسي (١٥) .. وفي زيارة ملكية لاحد الاقاليم أثناء الدولة الوسطى تطلب الاستقبال اعداد ١٥،٠٠٠ قطعة خبز جيد من خمسة أصناف و ٢٠،٠٠٠ قطعة كعك و ١٠٠ سلة من اللحم القديد و ٦٠ اناء من اللبن و ٩٠ من القشدة ، فضلا عن التين والعنب و ١٠٠ اناء محلاة بالزهور و ٢٠،٠٠٠ قطعة خشب و ٢٠٠ حمل من الفحم او قود المطابخ الخ (١٦) . ويعطينا هذا صورة لمدى نهم الطبقة الحاكمة .

والى جانب الضريبة والسخرة كان على المشترك القروي أن يقدم رجاله جنودا للجيش المحلي أو الفرعوني (وخاصة في الدولة القديمة) ، وأيدي

عاملة المحاجر في بعض الاوقات . وكان المشرف عليهم في هذه الحالة يحمل لقبا حربيا وان لم تكن مهمته ذات صفة عسكرية . وكذلك كان على القرى أن تخدم محطات البريد الملكي وتمهد طريقه وتورد حيوانات الجر والعربات أو القوارب والسفن اللازمة .

وكان فائض العمل يوزع على أفراد الطبقة الحاكمة اما على شكل رواتب عينية ثابتة (للموظفين والجنود المرتزقة) أو حق الحصول على الجزية المفروضة على منطقة أو اقليم معين (للحكام وبعض أفراد العائلة المالكة) ، أو كنصيب من «القرابين» المقدمة للآلهة (ويأخذه كهنة المعابد والارستقراطية المحلية المرتبطة بهم) . ثم يتبقى جزء بعد ذلك ، وهو الذي تحوله الدولة الى سلعة ، اذ يتم تبادله في الخارج . وكان فرعون هو التاجر الكبير الوحيد ، كما تشكل الطبقة الحاكمة ــ وخاصة البلاط الملكي ــ المستهلك الوحيد تقريبا للخامات والمنتجات الاجنبية . وتسجل النقوش ان سنفرو (٢٧٠٠ ق.م. تقريبا) أرسل أسطولا من أربعين سفينة لاحضار كتل من خشب الارز من جبال لبنان لبناء المعابد . واهتم جميع حكام مصر (بما فيهم الاجانب من الفرس وغيرهم) بتحسين الطرق وحماية التجارة الخارجية بواسطة الاساطيل البحرية والنهرية ، وقاموا باستكشاف الشواطىء الافريقية لهذا الغرض .

أما المعادن الثمينة والاحجار الكريمة المستخرجة من مصر أو المستوردة، فلم تكن تستعمل كعملة في أغلب الاحيان (وكانت النقود تسكّ من النحاس أو البرونز) ، بل تصنع حليا اظهارا للثروة والهيبة . ويمكننا تقدير أهميتها من أن خزينة الحلى الملكية كان لها مدير عظيم خاص يتولى أمانتها ، وان كبار الموظفين كانوا يمنحون جوائز من الذهب في حفل مهيب خاص .

د ــ دولة الطغيان الشرقي : الوحدة في التنافر العام .

تمثل الدولة الفرعونية سلطة مركزية ذات شمول اقتصادي وسياسي وفكري ديني كلي على الطبقة المحكومة . ويتمتع الحاكمون بهذه السلطة عن طريق الوكالة التي يمنحها اياهم انتماؤهم لجهاز الدولة . ويعفى أفراد البيروقراطية من الاعمال البدنية والمتاعب التي يتعرض لها غيرهم ، ويمارسون الاعمال الفكرية لتفوقهم على الشعب بفضل تعليمهم وثقافتهم . ولكنهم أيضا يخضعون للمركزية الادارية ذات التنظيم الهرمي ، ويكوّنون هيئة مغلقة متماسكة وصلبة ، ويربطهم معا بالتسلسل نفس القهر الذي ينقلونه على المحكومين . ومن الناحية الاخرى ، يرتبط الفلاحون بالمشتركات

القروية ارتباطا لا يقيدهم ببعض فقط ، بل يقيدهم أساسا بالطبقة الحاكمة التي تستغلها ككتلة ، وتسخر عشرات الآلاف من أفرادها في مختلف الاعمال، غير مميزة بوضوح بين الاشراف العسكري أو المالي أو الديني .

ولذلك استطاع النظام الفرعوني أن يعبئ جيوشا جرارة استخدمت لاهداف تجارية وتعدينية الى جانب التأديبية ، أو للدفاع والغزو ، ويذكر هيرودوت ان لمصر جنودا يبلغ عددهم ٤١٠،٠٠٠ رجل ، ويميل استرابون الى تقدير الجيش المصري في « طيبة » القديمة بمليون جندي . ويقول ديودور ان رمسيس الثاني قام بحملته الكبرى ب ٦٠٠،٠٠٠ جندي بيادة و ٢٤،٠٠٠ فارس و ٢٧،٠٠٠ عربة حربية . أما جيش بسماتيك الذي دخل الحبشة فكان يزيد عدده على ٢٠٠،٠٠٠ رجل (١٧) . وكانت هذه الجيوش موزعة على حاميات داخلية أيضا في صورة فرق محلية تحت امرة حكام الاقاليم تساند عمليات جمع الضرائب وتقدم الحراسة المشرفين على أعمال السخرة وبعثات التعدين والرحلات التجارية ، وتقمع دون هوادة اضطرابات الفلاحين . أما البريد الملكي بين العواصم والممتد حتى الحدود ، فكان عبارة عن شبكة مخابرات وتجسس على البلاد بأكملها ، حكاما صغارا ومحكومين على السواء .

ولكن هذه الوحدة الكتلية الهائلة لم تكن مبنية على التضامن الداخلي الاختياري بين أفراد المجتمع ، وانما استطاعت أن تقوم بسبب نقيضه تماما : لقد بنيت السيطرة المطلقة الشاملة للدولة الفرعونية على أرضية التباعد والتنافر بين أجزائها ، والعزلة المجزأة المشتركات الفلاحية ، والقوى الطاردة المركزية المتولدة باستمرار بين الحكام .

فقيام تلك المركزية كان رمزا وشاهدا على قيام التناقضات الطبقية الجذرية بين المستغلين وبين الفلاحين بسبب الاعتصار الوحشي لقوة العمل، ذلك الاعتصار الذي يتم لصالح الارستقراطية الفرعونية وبيروقراطيتها . والى جانب وقوع البلاد تحت السيطرة الاجنبية ، فقد مزقتها باستمرار التناحرات الدينية بين أنصار الآلهة المحلية ، والنزاعات الاثنية بين الفلاحين والرعاة ، وبين سكان الدلتا والصعيد ، وبين سكان مصر وسكان النوبة . كما اندلعت بصورة متتالية النزاعات المحلية بين الاقاليم المختلفة ، والتناقضات الحلقية بين أحزاب البلاط ، وبين فرق البيروقراطية ، وبين الكهنة والقادة العسكريين الخ . ولم يستطع الفراعنة المختلفون المحافظة على حكمهم الا بمزيج من الارهاب والتظاهر بالالوهية المصلحة . والى القارئ ما يقوله الملك خيتي لابنه مريكارع في حوالي سنة ٢٠٠٠ ق.م. :

« اذا وجدت في المدينـة رجلا خطرا يتكلم أكثر مـن اللازم ، ومثيرا للاضطراب ، فاقض عليـه اذن ، واقتله وامح اسمه وأزل جنسه وذكراه وأنصاره الذين يحبونه .. فرجل يتكلم أكثر من اللازم كارثة على المدينة » .

٢ ـ ظروف التكوين واستقرار النمط الآسيوي

اعتاد أنصار المدارس الجغرافية والبيئية أن يرجعوا النظام المصري منذ الفراعنة الى الظروف الطبيعية الخاصة بالوادي وارتباط الزراعة عندنا بالري من مياه النيل ، مما دفع بالهيكل السياسي في نظرهم الـى المركزية دفعا . ومع تسليمنا بتأثير المحيط المادي على الحيـاة الاجتماعية ـ وخاصة في أحوال التخلف التقني ـ الا اننا نعتقد ان الـذي تم بهذا الصدد عبارة عـن عملية تاريخية كاملة لعبت فيها التناقضات الاجتماعية الدور الرئيسي فـي تحديد المسار المصري .

أ ـ دور العوامل المادية المحيطة :

في العصر الجيولوجي الرابع كان زحف الثلوج يعوق تقدم البشر في أوروبا ، في حين ان الامطار الغزيرة كـانت تروي هضاب افريقيا الشمالية حيث أخذت تنتظم الانهار . وبعـد ذلك قدم وادي النيل للصيادين المـاء والنبات واللحم في نفس الوقت الذي جعلت الصحراء تجف فتصعب الحياة فيها . وظهر المصريون الاوائل على التلال التي تشرف على السهول في العصر النيوليثي ، حيث اكتشفوا امكان الحصول على موارد منتظمة من الحبوب عن طريق بذر الارض . واكتشفت في غرب الدلتا قرية « مرمدة » وكان سكانها يخزنون غلالهم في صوامع مشتركة قبل ٤٠٠٠ سنة .ق.م. ، وكانت النساء يقمن بالاعمال الزراعية ، مما يفسر بقـاء آثار الامومية القوية في الحضارة المصرية قبل التاريخ وفي العصر الفرعوني (مثل زواج الملك من الاخت لتثبيت حقه في الحكم) . وان انتظام النيل في فيضانه ، وتغير مسار الماء دون رابط دفعا بالقرى الى انشاء السدود والقنوات الاولى .

واذ كانت الارض الخصبة وسهولة الري تمكنان مـن جمع المحاصيل الوفيرة باستعمال الادوات الزراعية البدائية ، خرج البشر فـي مصر مبكرين من حياة الكفاف اليومي ، وحصلوا على الفائض ، أي وجدت الظروف المادية للانقسام الطبقي . وفي نفس الوقت ، فان انخفاض مستـوى الحضارة ، واتساع الرقعة الزراعية مع بعثرة القرى المنعزلة حال دون قيـام التعاون

التطوعي بين المشتركات في تنسيق الاعمال التنظيمية الاقتصادية ، مما فتح المجال أمام الدولة البدائية التدخل القهري في هذا الصدد (١٨) ، وجعلهـا تسخر عددا كبيرا من الفلاحين في مناطق مختلفة في تنظيـم شبه عسكري لعمليات الري الصناعي تحت امرة سلطة اشرافية ، فلم تكن المهام الاقتصادية العليا هي التي أوجدت جهاز الدولة البدائي ، بل ان قيام هذا الجهاز كـان الاسبق فتولى بعدئذ هذه المهام . ومما يؤكد صحة هذه النظرة ظهور دويلات اقليمية صغيرة في مصر في شرق وغرب الدلتا والصعيد تحاربت مـدة قبل قيام الدولة المركزية الاولى ، وان هـــذه نفسها لم تنشأ الا على اثر حروب أيضـا (١٩) .

وقد سبقت الدلتا في طريق الحضارة لاتساع رقعتهـا الزراعيـة ، وسهولة المواصلات نسبيا فيها ، ولانفتاحها التأثيرات الخارجيـة وللعلاقات بالشعوب المجاورة . ولذلك بدأت منها الدولة المركزية ، اذ كـان للملوك منف السيطرة الاولى . ووقعت اقدم المراكز الدينية وأقواها نفـــوذا فكريا في هليوبوليس وبوسيرس ، أي في الوجه البحري . وانتقـل مركـز السيطرة السياسية الى الصعيد (طيبة) بعد ذلك ، وفي رأينا ان هذا الانتقال عـاد الى ان الطبقات الشعبية في الدلتا كـــانت أقل استسلاما واكثر اضطرابا ، مما جعل الفراعنة يعتمدون على اطارات اداريـة وسياسية ودينية متخلفـة نسبيا لاحكام سيطرتهم . ويميــــل أغلب المؤرخين الى الرأي بأن السيطرة البيروقراطية بدأت تظهر قويـــة في الوجه القبلي ، في حيـن بقيت رمزية ورخوة في الوجه البحري مدة طويلة . وليس من الصدفة كذلك ان السيطرة السياسية انتقلت الى الدلتا مرة أخرى فـي العصر الصاوي ، ثم في بـاقي التاريخ المصري (الاسكندرية ثم القاهرة) مـع استمرار النمو الاقتصادي . وكذلك أصبح تقليدا لمدة طويلة أن توجـد ادارتان رئيسيتان لمصر ، احداهما للدلتا والاخرى للصعيد بسبب الفروق الكبيرة بينهما اقتصاديا واجتماعيـا بل ودينيا . وعندما حاول اخناتون أن يقيم نظامه الجديد ضد سيطرة الكهنة، انشأ عاصمته الجديدة اخيتاتون في الشمال مرة أخرى .

وقد وقع الانتقال من المجتمع القبلي البدائي الى النظام « المدني » (أي الخضوع للدولة) بفضل التقدم التقني ، وخاصة تطـور الزراعة واستئناس الحيوانات . ولكن التراث المصري بقي متأثرا بالخلفيـة التاريخية السابقة ، وصورت النقوش الملوك يمسكون صولجانا عبـــارة عن العصا المعقوفة التي يستعملها الرعاة ويعلقون بنقبتهم خلفا ذيل حيوان يرمز الــى انهم كانوا في الماضي زعماء لصيادين متجولين .

ب ــ دور تبادل العنف مع الخارج .

تشكل السهول الشمالية ــ الشرقية والغربية ــ المطلة علــى البحر الابيض طرقا طبيعية للاتصال مع الشعوب المجاورة . كما ان الوادي يوصل في الجنوب بالنوبة والحبشة وأواسط افريقيا . وعلى هــذه الطرق خرجت القوافل الفرعونية التجارية أو المسلحة لتبادل ما في أيدي حكام مصر مــن فائض المنتجات أو للاستيلاء علــى الخامات والمعادن أو لاستجلاب الاسرى الارقاء واعتصار الجزية من المقهورين كما سبق الاشارة اليه . وكانت هــذه الاعمال مع الخارج تفيد الطبقة الحاكمة وتخدم مصالحها الخاصة دون سائر الشعب . ولكنها في الوقت نفسه كانت تنعش هذه الطبقة وتغذيها بوســائل اضافية لتأكيد وجودها وتقوية سيطرتها .

الا ان خصوبة الوادي كانت تمثل أيضــا مركز جذب للقبائل البدوية التي تعيش على الرعي في الصحراء ، فاذا دخلت الاراضي المزروعــة طبقت عليها معيشتها الاقتصادية ، أي قضت عــلى المحاصيل لتحول المنطقة الــى مراع . وكذلك طمع مــلوك الدويلات المجاورة وجحافل الــرعاة ورؤساء الامبراطوريات الآشورية والبابلية والفارسية الخ ، في الاستيلاء على الموارد المصرية من الغلال وعلى ثروات الفراعنة . وتولت الدولة المركزية الفرعونية في كثير من الاحيان مهمة رد العدوان وطرد الغزاة ، أي قامت بوظيفة اجتماعية الى جانب وظيفتها الاقتصادية ، مما قوى ركيزتها للسيطرة السياسية فــي فترات مختلفة .

ان البنيان المترابط الشامل والقاهر للنظــام الفرعوني لم يمكن الشعب المصري فقط من استيعاب الغزاة الذين استطاعوا الاستقرار في واديالنيل . بل كان الكفاح للتخلص من الاحتــلال الاجنبي ــ اذا لم يتمصر ــ درعا للنمط الآسيوي في مصر ، أبقى عليه ، وحال دون أن يفرض الحكام الاجانب نمطهم الاقتصادي المغاير . وبالاحرى ، يحق لنا أن نعتبر العلاقة بين مصر وبيــن ما بعد حدودها ــ علاقة العنف الخارجية ــ عاملا من العوامل الاساسية التي ساهمت في تشكيل النظــام الفرعوني ورسخت أسنسه بصرف النظر عمــا ترتب عليها من تقلبات في سلالات الملوك الحاكمة .

ومن المعروف ان انتصار المصريين عــلى قبائل « تحينو » الليبية كــانت المقدمة التي مهدت الطريق ــ تاريخيا ــ أمام قيــام الاسرة الفرعونية الاولــى (حوالي ٣٠٠٠ ق.م.) . وترجح بعض المراجع ان ملوك هذه الاسرة الاولى في العصر الباكر كانوا ينتمون الــى جنس أجنبي غزا مصر وفرض سيطرته عليها (٢٠) . وقام ملوك « طينة » هؤلاء بغزوات في الجنــوب وصلت حتى

الشلال الثاني ، وأرسلوا الحملات لاستغلال مناجم الصحارى القريبة .

وفي الدولة القديمة ، تكررت الغزوات حتى ليبيا والنوبة (لاستغلال المناجم فيها) . واستخدم ملوك الاسرة السادسة النوبيين جنودا وعبيدا لاستخراج الذهب ، بالاضافة الى الحصول على الجزية من أمرائهم .. وتعرضت الدلتا لغزوات البدو في الاسرتين التاسعة والعاشرة ، الامر الذي دفع ملوكهما (اهناسيا) الى اقامة فيالق عسكرية مركزية دائمة لحمايتهم وحراسة جامعي الضرائب . وبعد أن انهارت الاسرة العاشرة على اثر الثورة الشعبية (القرنين ٢٢ و ٢١ ق.م.) قام ملوك الدولة الوسطى باعادة توزيع الثروة العقارية مستفيدين من القضاء على النبالة الاقليمية القديمة بواسطة الجموع . وأقاموا الامبراطورية المصرية في آسيا .

وخاب أمل الشعب في نتائج الثورة ، اذ لم يستفد منها سوى طبقة حاكمة جديدة ، فانفض من حولها ، في نفس الوقت الذي كانت الشعوب المقهورة في آسيا تثور على الحكم الاستبدادي الاجنبي عنها . وسادت فترة من الاضطراب والتفكك انتهت بغزو الهكسوس عام ١٧٥٠ ق.م. واحتلوا الدلتا لما يزيد على قرنين ، معتمدين على تعاون بعض حكام الاقاليم معهم .

واستطاع **أحمس** طرد الهكسوس من الدلتا عام ١٥٨٠ ق.م. ، جامعا حوله الشعب في حركة معادية للاحتلال الاجنبي ولحكام الاقاليم الخونة في وقت واحد . ويلاحظ العلماء انه في هذه الحرب « وتحت ضغط الظروف استحال الفلاح المصري المسالم بطبيعته الى جندي » (٢١) . ومرة أخرى استغل الملوك التحامسة الحركة الشعبية لكي يصفوا سلطة الامراء ، ووضعوا الملكية العقارية جميعها تحت ادارتهم المباشرة .

وتحول الرعامسة في الدولة الحديثة الى غزاة بدورهم . فقاموا بالحملات في السودان وسوريا ، واجتازوا الفرات . وتذكر المراجع ان رمسيس الثاني جمع من حملته على ليبيا أسلابا وفيرة ، فأسر ٩٦٣٧٦ وقتل ١٢،٥٣٥ فردا . وبعد ذلك تعرضت مصر لاخطار الميتانيين والحيثيين والعاموريين والغزو الليبي وغزو شعوب البحر (البلاج من اليونان على الاغلب) . ثم سادت فترة أخرى من الاضطراب الاجتماعي استولى فيها الكهنة على السلطة في الجزء الجنوبي من مصر والقادة العسكريون فيالشمال واحتل ملوك نوبيون جزءا آخر بعد أن تخللت فترة وحدة تحتامرة الاسرة ٢٢ الليبية (شيشنق عام ٩٥٠ ق.م.) .

واثناء القرن السابع ق.م. تعرضت مصر للحكم الاشوري والحبشي الى أن قام ملوك العصر الصاوي بطردهم مستعينين بالمرتزقة الاجانب ،

ومتحالفين أحيانا مع الاغريق وأحيانا بالعكس . ومـــن الجدير بالذكر ان الجيش المصري خلع الملك ابريس لمالأته الاغريق (الذين هزموا المصريين في ليبيا) ، ونصب بدلا منه قائدهم اموزيس (أحمس) حوالي عام ٥٧٠ ق.م . ثم كان أن غزا الفرس مصر مرات متتالية ، فحافظوا عـلى التنظيم الاجتماعي السابق ، ولكنهم استولوا على ممتلكات المعابد في كثير من الاحيان ، مما حدا بالكهنة الى التذمر ورفع لواء الثورة ضدهم في أوقات متكررة . وفي أحيان أخرى كان ضباط يتولون هـــذه المهمة (ثورات ٤٨٨ و ٤٨٦ و ٤٦٤ و ٣٦١ و ٣٤٠ ق.م.) . أي أن شريحة من الطبقة البيروقراطية الحاكمة كانت تقود الحركة الوطنية فتستفيد منها لتوحد البلاد وتثبت أركان النظام الفرعوني ، فيتخلى الشعب عنها المرة بعد المرة الى أن عجزت عن التخلص التام من الخطر الفارسي . وحينذاك استقبلَ المصريون الغازي المقدوني اسكندر باعتبـــاره مخلصا لبلادهم بعد أن هزم الفرس عام ٣٣٣ بالقرب من الاسكندرية .

جـ ـ دور الصراع الطبقي الداخلي :

نشأت الدولة المركزية الفرعونية على أساس التقدم الذي أحرزته القوى الانتاجية في ظل النمط الآسيوي . ولكن هذه الدولة بدورها كانت عاملا من العوامل الاساسية في تشكيـــل الهيكل المصري الاقتصادي والاجتماعـــي والفكري ، أي في المحافظة على نفس الاساس الـذي انبثقت منه ، فضمنت استمراره .

والاغلب ان مجالس الشيوخ (سارون) كانت تحكم القرى النيوليثيـة الاولى . وتوجد آثارها في التراث الديني للاسرة السادسة ، والذي يقول ان الآلهـة التي سكنت مصر قبل البشر لـم تكـن تحت امرة ملك بـل مجالس شيوخ (٢٢) . وقادت هذه المجالس أفراد المشتركات قبل الاسرات في عمليات تجفيف المستنقعات واخلائها من الاشجار وتنظيم حماية القرى مـن الفيضان ومن الاعداء . وتمثل النقوش صيادي الحيوانات صفوفا يتقدمها حاملو العلم الذي يمثل الطوطم ، وهو يرمز الى أصل أفراد المشترك الذي يبسط حمايته عليهم . وقد احتفظت الاقاليم المختلفة ودويلاتها بعد ذلك بهذه الرموز عـلى أعلامها وقواربها (حورس ، أوزيرس ، أبيس .. الخ) .

وكان كلّ مشترك فلاحي يملك أرضه بصورة جماعيـة في أول الامر . وبقي هذا الحق ساريا في الاسرات الطينية ، اذ قام ملوكها مرتين في السنة بجرد أملاكها من العقار والمواشي والذهب . ولم يتم اخضاع الفلاحين للحكم الملكي الا بعد « استخدام أساليب القمـــع ضد ثورات الدلتا فترة مـــن

الزمن » (٢٣) . وتحول الرعايا الى أيد عاملة مجردة من حق التملك وان ظلوا أفرادا في المشتركات . ومنذ الاسرة الرابعة لم تعد النقوش تذكر ذلك التعداد نصف السنوي على أساس رسوخ حق الملك في الارض كلها وما تحويه من معادن وما تحمله من بشر . وتم بناء الاهرامات في الدولة القديمة كتعبير عن السلطة الشاملة لفرعون وعظمته التي تفوق مستوى البشر .

ومع تحول الشيوخ الى نبالة أرستقراطية في الاقاليم، انقلبت امتيازاتها الوظيفية الى استغلال طبقي باستيلائهم على فائض العمل . وحينئذ أيضا تحول الطوطم ـ الرمز المجسد لاصل القبيلة ـ الى اله محلي ، وأصبح حاملو الالوية كهنة هذا الاله . وهكذا اتحدت الوظيفتان الاقتصادية والدينية في طبقة واحدة حاكمة ، وسمي قائد الاقليم أو أميره « مديرا لانبياء الاله » المحلي .

ومع بداية عهد الاميرات ، اصبح على تلك النبالة المحلية أن تجند عددا من رجال الاقليم لتكوين الجيش الملكي عند الحاجة . وباتت جميع الاعمال القيادية ـ الاقتصادية والدينية والعسكرية ـ في أيدي قادة الاقاليم الذين يحملون ألقاب « أمين خزينة الاله » و « مدير الجنود » .. الخ . ولم تكن توجد هيئة عسكرية خاصة على شكل جيش مركزي ، ولا جنود دائمون ـ عدا بعض الوحدات النوبية المساعدة ـ ولا ضباط (٢٤) . ولكن تركيز تلك المهام الحيوية الثلاث في أيدي جهاز الدولة أعطاه السلطة المطلقة منذ الدولة القديمة .

وقد سبق الاشارة الى الثورة الاجتماعية والسياسية التي وقعت بين ٢٣٦٠ و ٢١٦٠ ق.م. وأنهت الدولة القديمة فأجبرت الملوك على الهرب من الدلتا الثورية الى الفيوم ، ثم هزموا أمام أمراء طيبة . وأعاد ملوك الدولة الوسطى بناء الدولة الفرعونية الطاغية .

وفي نهاية الاسرة التاسعة عشرة (١٢٠٠ ق.م.) أخذت الشعوب الاسيرة في مصر تتمرد ، فهرب بعضها (اليهود) وثار البعض الآخر جنبا الى جنب مع مقاومة الشعب المصري ، الامر الذي قوّض دعائم الدولة الحديثة ، فحلّت محلها دويلات عديدة ، ولكنها جميعا على نفس النمط . وقد اعتمد ملوك العصر الصاوي على تأييد الطبقات الكادحة للقضاء على النبالة الدينية والعسكرية البيروقراطية ، وبهذا أعادوا تشكيل الدولة الى النمط الاساسي ، الى درجة أن أحيوا مرة أخرى تقاليد الدولة القديمة وتراثها .

والنتيجة العامة التي يبينها تاريخ العلاقات بين الطبقة الحاكمة وبين عامة الشعب هي ان العبودية المعممة جعلت النظام الفرعوني لم يستطع الا أن

يولد نفسه بنفسه المرة بعد الاخرى . فان ذلك التناقض بين المستغلين وبين الطبقة التي تستغلهم ـ أفراد جهاز الدولة ـ لم يكن يحتوي على العوامل التي تقوى على نقل المجتمع بطفرة الى نمط انتاجي واجتماعي في مستوى أعلى .

د ـ دور الصراع بين أجنحة الطبقة الحاكمة .

والى جانب التناقض الرئيسي بين الفلاحين والحكام بشمولهم ، انطوى النظام الفرعوني على تناقضات أخرى ، ومنهــــا تلك الداخلية بين الاجنحة المختلفة للطبقة الحاكمة . فمع الانعزال المتزايد بين الحكام والمحكومين ، كان جهاز الدولة يزداد قوة وقهرا ، وتزداد حاجة السلطة المركزية الى توسيـــع نطاق الجهاز حتى تستكمل شمول رقابته واشرافه على الرعية . ويترتب على هذا اقامة مراكز جديدة للسلطة تنزع الى الاستقلال فتضعف الملكية الـى أن يستولي على العرش أحد المراكز فيخضع الباقي للملكية الجديدة وهكـذا . وتميز التاريخ الفرعوني بالتالي بحركة « بندولية » بين السلطة المركزية وبين القوى الانقسامية المرة تلو الاخرى .

فمنذ الاسرة الرابعة (الدولة القديمة) يرمز الى الملك بلفظ « بر ـ ع » أي البيت الكبير (قارن مع « الباب العالي ») ، وهو اللفظ الذي تحول الى « فرعون » في العربية . ولم يعد زعيما لقبيلــة منتصرة أو رئيسا لمجلس شيوخ أو مديرا لهيئة من الموظفين ، بل لم يعد انسانا . وانقطعت أي صـلة بينه وبين المصريين ، اذ أصبح الها ، يجمـــع بين رئاسة الكهانة والقضاء والقيادة العسكرية وزعامة السحرة ، وتصرف كما يشاء في موارد البلاد كلها من مياه وأراض ومعادن ونبات وحيوان وبشر . وضم ملوك الدولة القديمــة النبالة الاقليمية الى البلاط المركزي ، وانتدبوا أفراد الارستقراطية حكـاما ومديرين من طرفهم ، أي « بقرطوهم » (٢٥) . ولكنهـــم أقاموا في الـوقت نفسه ادارات مركزية لصيقة بهم كانوا يضعونها في الاغلب تحت امرة أفـراد من البيت الملكي مباشرة . ولكن الاقاليم ظلت تحتفظ بشيء كبير من الذاتية المنحدرة من تراث الدويلات السابقة للاسر ، اذ كـان السلطات الاقليمية حق تعبئة قوات محلية يقودها النبلاء ، وقد يستخدمونها في محاربة بعضهـــم بعضا . وفي أواخر الدولة القديمة وصل حكام الاقاليم وكبار الكهنة الـــى درجة كبيرة من الاستقلال ، وحصلوا على أراض أوقفت على أسرهم « الــى الابد » . كما حصلوا على مواثيق حصانة عالية من الملك ، وأعفي رجالهم من السخرة والضريبة المستحقة للملك . وازدادت الوظائف الدينية التي يتولاها النبلاء ، فتحولوا الى فراعنة صغار في الاقاليم .

وكان ملوك الدولة القديمة قد استهدفوا السيطرة التامة على الاقاليم ، مقاومين اشتداد بأس النبالة المحلية . فضخموا البيروقراطية المركزية التابعة لهم مباشرة . وفي ذلك الوقت استحدث منصب الوزير الذي كان يشغله أحد الامراء ، ومنح كبار الموظفين الرواتب والالقاب والجوائز الثمينة، كما تولت الدولة الصرف على حفلاتهم الجنائزية ، وأخذت تهييء لهم المقابر وتقدم القرابين عليها ضمانا لحياتهم الابدية السعيدة . فازدادت الاعباء التي يتحملها الفلاحون ، وفجرت المظالم التي تكاثرت عليهم من الاغنياء وموظفي الحكومة ، الثورة الشعبية التي تفصل بين الدولتين القديمة والوسطى ، واستطاعت أن تنتشر وتقوى مستفيدة من تفكك الطبقة الحاكمة وخلافاتها الداخلية .

غير ان الذي استفاد من الثورة كان فرعون نفسه . فهذا الملك خيتي ينصح ابنه مريكارع باستخدام نتائجها لصالحه ما دام خصومه الاقوياء من الامراء وحكام الاقاليم والكهنة قد أغرقتهم الموجة التسووية (*) . نصيحة خيتي أن يصبح الملك حكما بين رعيته ، فيعيد للاسرة الملكية هيبتها القديمة وترتفع على رأس مجتمع منبسط (٢٦) . وتم تقنين السلطة الملكية وحقوقها وامتيازات هيئاتها في تشريع أعاد بناء الدولة الفرعونية في الاسرتين الحادية عشرة والثانية عشرة (٢١٦٠ – ١٧٨٠) . ولم تتم تقوية المركزية الفرعونية مرة أخرى – في الدولة الوسطى – في خط متسلسل ذي خطوات متتالية تنتج الواحدة من السابقة بصورة منطقية ، بل في عملية مركبة فيها ردود الفعل والتقدم والتراجع ، والبناء في جانب مع الانهيار في جانب آخر .. الخ .

وخلاصة هذه العملية ان الفراعنة أمسكوا في قوة بالمقاليد الرئيسية ، وهي ادارة الخزينة، وأخضعوا أفراد الطبقة الحاكمة فيما أسماها « هانوتوه » باشتراكية الدولة (كذا) التي أصبحت فيها خدمة الملك شعارا شاملا . فتكاثر عدد الموظفين الصغار ، الملكيون ، في شبكة ادارية واسعة لنظام بوليسي محكم ، وانخرط فيه العديد من المواطنين « الانقياء » (أي الاحرار) ومن صغار الاحرار المعفيين من الضرائب. وانتزع الملوك من بعض الامراء أجزاء من أملاكهم ، وتحكموا في بعض آخر باختيار الوريث ، وأحلّوا كبار موظفيهم محل محافظين معينين، الى أن تحول هؤلاء الى خدم في ادارة شؤون الزراعة وتنظيم قوة الامن المحلية وفي عمليات فرض السخرة لحساب الملك . وهكذا يتم رفع يد الاشراف القدامى عن الاقاليم ، وأخذت تختفي العائلات

(*) التسووية : الاتجاه الداعي الى المساواة المطلقة أو التامة .

الارستقراطية السابقة ذات الاصل القبلي والمحلي . وفي الوقت نفسه زادت قوى الجيش الملكي الدائم المكون من الفلاحين ، وتخطى حدود الحرس الملكي الصغير السابق .

واذا كان على صغار الموظفين أن يكتفوا بالرواتب العينية وبالافتخار بالانتماء الى الجهاز القاهر ، فقد منح الفراعنة لكبارهم حقوقا وامتيازات سخية ، جعلتهم يتحولون الى نبالة جديدة من أصل اداري ، أي « نبالة بيروقراطية » . واشتد عود محافظي الاقاليم ، وسادت فترة غامضة من الاسرات الملكية الموازية ، وخاصة ثلاثة : احداها في اكسويس (شمال الدلتا) ، والاخرى في منف ، والثالثة في طيبة . وخضعت أجزاء كبيرة من مصر للهكسوس بسبب ميل المحافظين العام الى الارتماء في أحضان الغزاة ، واستعداد البيروقراطية للخضوع للسادة الجدد .

والمعروف ان أمراء طيبة طردوا الهكسوس معتمدين على حركة وطنية شعبية ، تغلبوا بها أيضا على النبالة البيروقراطية السابقة ، واستولوا على أراضيهم باعتبارهم فتحوها بقوة السلاح بعد أن قمعوا عددا من الثورات المحلية ، وتأسست الدولة الحديثة .

ويبدو ان السيطرة الملكية على الفلاحين أصبحت أمرا صعبا بعد أن حققوا انتصارا على المحتلين الاجانب والنبالة الاقليمية الخائنة . ولعل الرعامسة ارتابوا أيضا في امكان حصولهم على الولاء التام بين الجنود المصريين في عمليات القمع الموجهة ضد الفلاحين . ولذلك اتجه الفراعنة شيئا فشيئا بعد ذلك الى استبعاد الفرق المصرية عن داخلية البلاد ، فأرسلوها كحاميات على الحدود وفي البلاد المقهورة . في حين توسعوا في استخدام المرتزقة والارقاء الاجانب كقوة ضاربة للجيش الدائم . وكذلك أخذ الفراعنة في هذه الفترة يستريبون من أقاربهم وحاشيتهم من المصريين ، فأحاطوا أنفسهم بخدم عبيد مستوردين سموا بـ « المدبّرين » .

واذ لم يكف القهر الجسدي لضمان خضوع الشعب ، جعل ملوك الدولة الحديثة يقوون جانب الكهنة ، واختيرت غير مرة شخصية كهنوتية هامة لمنصب الوزير ، فتولت الاشراف على الامن الداخلي ، والخضوع الروحي في وقت واحد .

وبهذا صعدت قوتان جديدتان في نطاق الطبقة الحاكمة الى جانب الملكية المركزية (بعد أن كانت الارستقراطية الاقليمية قوة منافسة وحيدة) ، وهما : القادة المرتزقة العسكريون ، والكهنة . واستشعر اخناتون الخطر ، فنحى الكهانة جانبا باعلان نفسه الابن الوحيد للاله الوحيد آتون . ولكنه لم ينجح

سوى في تأجيل الاحداث المتوقعة ، وهي استيـــلاء كبير كهنة آمون على العـــرش ، اذ أسس الكـــاهن « حرحور » الاسرة ٢١ (من ١١٠٠ الـى ٩٤٥ ق.م.) . ثم قلب الملك مرة أخرى على أيدي المرتزقة الذين أقاموا مكانه « كبيرهم العظيم » .

وقد تكررت الدورة نفسهـــا بعد ذلك في العصر الصاوي . اذ قـاد بسماتيك حركة الشعب لطرد الآشوريين ، وأسس دولة موحدة . ثم استعان ملوك الأسرات الجديدة بقوات مرتزقة ، ودعوا ملوكا أجانب الى التدخل في شؤون البلاد ، الى أن انهارت آخر الأسرات الفرعونية في القرن الرابع ق.م. أمام الفرس ، ثم الاسكندر . وتولى البطالمة العرش الفرعوني دون تغيير كبير .

وهكذا نرى ان التناقضات الداخلية للطبقة الحاكمة في النظـام المصري لم تؤد الا الى استمراره عـــلى نفس الاسس الاقتصادية والاجتماعية رغم التغيرات البطيئة أو الضيقة التي طرأت على القمة السياسية . بل هناك أكثر من ذلك ، وهو ان تلك التناقضات زادت من تفسخ الطبقة الحاكمة واغترابها ككل عن الشعب ، لا الى درجة اعتمادها على المرتزقة الاجانب فحسب ، بـل الى درجة تولي العبيد الحكم .

هـ ـ بين النموذج المثالي وسير الواقع .

« لا توجد ـ ولم توجد ـ أبدا أنمـــاط « نقية » للانتاج ، فهي تمر بتغيرات مستمرة . وبالاضافة الى النمط السائد توجـــد دائما بقايا الماضي وبذور أنماط الانتاج التي ستظهر في المستقبل » (٢٧) . وقد رأينا ان النظام الفرعوني كان يحتوي على المشاعية وعـــلى بذور العبودية ، بل والاقطـاع والعمل المأجور . ومع ان الارض كـــانت ملك الدولة من الناحية النظرية ، الا ان حق الانتفاع بها كان مقررا لأفراد عديدين . وكـــان هذا الحق يورث او يؤجر أو يباع .

وكذلك رغم ان الملك كـــان يحتكر التجارة الخارجية ، الا ان التجار الفرديين كانوا موجودين ، وخاصـــة الاجانب منهم . وازداد نشاطهم في اواخر العصر الفرعوني ، وتغلغل في مناطق الدلتا بصورة بارزة . وانتشر في الدلتا أيضا التعامل النقدي . وقام عدد من كبـار الاغنياء والحكام بالاقراض الربوي ، وكان الذين يعجزون عن السداد يتحولون الى أرقـاء لمدة محدودة او لباقي حياتهم .

وقد سبق الاشارة الى تمتع بعض العائلات الكبيرة من المحافظيـن أو

الكهنـــة ، وبعض الهيئات الرسميـــــة ــ مثل المعابد ــ بامتيازات خاصة وضمانات وحصانة خاصة أيضا (الاعفاء مــن الضرائب ، اعفاء الافراد مــن السخرة، الأمان من تعرض الجباة اليهم الخ) . وقد وصل أمر هذهالامتيازات في الدولة الحديثة الى حد اقامة الاوقاف للصرف على المعابد والكهنة بصورة واسعة لضمان عدم مصادرة فرعون للاملاك .

ومع ذلك كله ، فالنمط السائد للانتاج كـــان « آسيويا » طبقا لتعبير ماركس ، كما رأينا من الصفحات السابقة . ليس هذا فحسب ، بل انـــه عكس آثاره ، و « أو"ن » بضوئه الخاص كل العوارض الدالة على وجود بقايا أنماط أقدم أو بذور أنماط مقبلة . فأمراء الاقاليم أثنـــاء استقلالهم النسبي ــ سوابق الاقطاع ــ كانوا عبارة عن فراعنة صغار ، لهم جيش مــن الموظفين ذوي الالقاب ، وجيش اقليمي واله اقليمي الخ . وكان جيش المرتزقة فــي الدولة الحديثة يخضع للنفوذ البيروقراطي ، فيعتبر « كاتب الجيش » أعلى ضباطه رتبة . وفي الاسرة الثانية عشرة كانت مهـــام الفلاحين والحرفيين تعرف بلفظ « ياوت » أي وظيفة . وهو نفس اللفظ الذي يستعمل للمناصب الادارية ، مما يعني اعتبار الفلاحين موظفين للدولة . وكان كل رئيس صناع أو صاحب فرقة عمال يمسك بسجل دقيق لاعمالهم اليوميـــة وحضورهم أو غيابهم وأسبابه . وحتى رئيس فرقة أرقاء كان يحرص أن يورث ابنه هــذه الوظيفة التي يراها من الاهمية والهيبة البالغتين . وقد ازداد من هذا الشغف البيروقراطي ان سلك الوظائف الصغيرة كان مفتوحا للمتعلمين ، وان بعضهم وصل الى مناصب عالية عن طريق الترقية وحمل القابا رنانة .

وقد لعبت هذه الاوساط المتعلمة من الكتبة والكهنة دورا فكريا هاما . ومثلوا في أوقات معينة المعارضة المثقفة للفلاحين والحرفيين . ولكن هــذه الاوساط ظلت أسيرة البناء المترابط المؤسس على النمط الآسيوي والمجدد له باستمـــرار .

٣ ــ عوامل التطـور والركود معا .

يرى « فيتفوجل » في كتـــابه « الطغيان الشرقي » ان النمط الآسيوي يتضمن الركود التام اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وهناك مدرسة اميركية كاملة تنحو هذا المنحى لكي تستنتج ان البلاد المتخلفة لن تتقدم الا اذا خضعت للاستعمار الجديد وخبراته لكي يفتحوا لها طريق التطور الرأسمالي (٢٨) . غير اننا نعتقد ان هذا المذهب المغرض مبني على جهل بالعلم وتزييف الحقائق التاريخية . فقد نشأ النمط الآسيوي من خلال نمو القــوى الانتاجية المبنية

على الاشكال المشاعية للانتاج السابقة ، وترتب على وجوده نمو جديد لتلك القوى . ومن جهة أخرى فالدوافع الى التطور تقوم من داخله وخارجه ، وان كانت تشل لفترة بسبب عجز تناقضاته الداخلية عن تخطيه .

أ ــ نمو القوى الانتاجية :

التقى في مصر ظرفان هامان نسبيا في التقدم التقني ورفع مستوى الانتاجية عن حالة المجتمع المشاعي البدائي . فهنا توافرت الطبيعة الخصبة وسهولة الري من جهة ، كما اختلطت أجناس وشعوب مختلفة أتى كل منها بتراث حضاري في البوتقة المصرية الكبرى . فمستنقعات الدلتا قدمت المراعي لتربية المواشي وانتشار الصيد والقنص . وباستعمال أدوات زراعية بسيطة (المحراث الخشبي والفأس الخشبية) أنتجت الارض الشوفان والقمح وأنواعا من الخضروات والفواكه (البصل ، الخيار ، البامية ، الملوخية ، اللوبيا ، الشمام والبطيخ) . وقد لعب عنصر زنجي ما دورا هاما في أول الامر ، ثم تلاه الحاميون الذين استزرعوا مناطق الغابات . وظهرت في فترة تالية أشجار مستجلبة من اليمن مثل الرمان والتين . واستطاع المصري صنع الخزف وتشغيل المعادن الاولى مثل الفضة والذهب ثم البرونز والنحاس . وكذلك تم استعمال الاحجار الجيرية والجرانيت . واخترعت الاسقف المقبوبة والاعمدة والعارضة الحاملة الافقية المستقيمة . وارتفع فن تجميع الاحجار الكبيرة الى مستوى عال ، واتسعت صناعة السفن والقوارب ، ودخل الحصان والعربة في عهد الهكسوس ، فاستعملها الامراء والملوك .. وعمال المناجم .

ومكّن تسخير العمالة الوفيرة من اقامة السدود وحفر الترع وضبط مجرى النيل لتوزيع المياه طبقا لتناوب معين ، مما لعب دورا عظيما في رفع القوى الانتاجية . وانتشرت عمليات المساحة السنوية للارض الزراعية ، وهي احدى الوظائف الهامة للكهنة المصريين (٢٩) . وارتبط ظهور الدولة المركزية باختراع الكتابة والحساب وعلوم الفلك ، والاجراءات الادارية المنظمة مع ما يترتب عليها من تقسيم العمل ، ومن ثم رفع القوى الانتاجية مرة اخرى . ولكن هذا التقسيم للعمل كان نقيضا لما هو جار في النظام الرأسمالي ، اذ كان مطبقا على نطاق المجتمع ككل ، ولم يكن يوجد تقريبا في داخل الوحدة الانتاجية (المشترك الزراعي أو الورشة الحرفية) .

وقد يكون أهم أمر في هذا الصدد ــ بالنسبة لمصر ــ ان الانتاج تمكن من التوسع بفضل تحقيق نوع معين من تراكم العمل الماضي ، أي بارتفاع

المهارة اليدوية (٣٠) . وقد وصل الادراك لأهمية المهارة في زيادة الانتاج الى حد تقنين قصر الحرف على طبقات وراثية في العصر الصاوي (٣١) .

وقد سبق التعرض لأهمية التجارة الخارجية بالنسبة للطبقة الحاكمة ، ودور الاقليات الاثنية الاجنبية فيها (الفينيقيون واليهود ثم الاغريق في الفترة الاخيرة) . وكان أفراد عديدون منها يخدمون كمرتزقة في الجيوش الفرعونية . ولعبت هذه التجارة الخارجية دورا هاما في ادخال بذور أنماط جديدة للانتاج ، فمع انتشارها ، وتغلغل عناصرها في داخلية البلاد ــ وخاصة الدلتا ــ زادت عمليات التبادل النقدي وبالعملة المعدنية في العصر الصاوي ، بعد أن كانت المقايضة العينية هي الوحيدة ، ولا يقوم النقد فيها الا بدور المقياس المشترك الخيالي للقيمة التبادلية . وبرزت هذه العمليات بصورة أقوى في المراحل الاخيرة للحكم القومي ، اذ كان الفراعنة يصرفون فائض ثرواتهم في داخل البلاد ، في حين ان الغزاة الاجانب كانوا يستنزحون موارد مصر الى الخارج .

ومع اتساع التبادل النقدي وظهور السلع ، أخذت تظهر أشكال جديدة للعبودية . فمنذ الاسرة ١٨ (الدولة الحديثة) نلاحظ أشخاصا يؤجرون عبيدهم لآخرين لعدد معين من الايام مقابل أجور مرتفعة . وكذلك وصلت العبودية بسبب الديون لدرجة كبيرة في العصر الصاوي وخاصة بين المستأجرين للاراضي الزراعية .

غير ان هذه الاشكال الجديدة ــ أي المقدمات للنظام العبودي ــ لم تصبح أبدا السائدة طوال العهود الفرعونية ، بل وحتى في ظل الحكم الاغريقي والروماني ، رغم ان هؤلاء الحكام الاجانب كانوا يأتون من بلاد تعيش في ظل النمط العبودي والملكية الفردية .

ب ــ المقاومة الشعبية :

لم تمر آلاف السنين من الحكم الفرعوني الاستبدادي المطلق دون أن تكيل له الطبقات الشعبية الضربات ، وان كانت أشكال المقاومة تختلف عن النماذج الاوروبية في كثير من الاحيان : لقد قامت الثورات الجزئية والشاملة في عصور مختلفة ، ولكن الشكل الرئيسي كان نوعا من الرفض السلبي وتبطئة العمل تحت مظاهر الخشوع والاستسلام . ونجحت هذه المقاومة السلبية في تخريب النظام من الداخل ــ فيما يسمى « بالفترات الانتقالية » ــ وان لم تنجح في بناء نظام آخر مكانه .

ولعل أول **اضراب عمالي وقع في التاريخ** جرى عام ١١٦١ ق.م. في ظل رمسيس الثالث . فقد تظاهر عمال الجبانة في طيبة ، وتجمع المتظاهرون خلف معبد مرنبتاح يصيحون : « نحن جائعون » ، وتوقفوا عن العمل الى أن صرفت لهم أنصبتهم المتأخرة من الغذاء .

ولكن العنصر الاساسي الذي قام بالرفض والمقاومة هو **الفلاحون** . وقام هؤلاء بالثورة الشاملة عام ٢٢٨٠ ق.م. ، فأضربوا عن دفع الضرائب ، وهجموا على مخازن الحكومة ينهبونها ، وعلى مكاتب الدولة فبعثروا محتوياتها ، وعلى مقار المحاكم فانتزعوا سجلاتها ، وقتلوا الموظفين ، ومزقوا برديات القوانين في الشوارع وأحرقوا القصور ، وفتحوا قبور الملوك وبعثروا أشلاءهم . وأجبر الكبار على التخلي عن ممتلكاتهم أمام الجموع الثائرة : « ينوح الاشراف ، أما المعدمون فتفيض قلوبهم بهجة . وأولئك الذين كانوا يرفلون في الثياب غدوا في أسمال بالية ، وغدت سيدات البيوت يقلن : أما من شيء نأكله ؟! » (٣٢) . وعجزت الحكومة أمام الثورة ، فهربت الى الجنوب .. غير ان الثورة لم تغير أساس النظام ، بل اكتفى الثوار بالاستيلاء على ممتلكات الاغنياء ، وانقلب بعض الفقراء أغنياء جددا : « الذي كان يستجدي الشراب يشرب الجعة القوية . وأصبح ذلك الذي لم يكن يجد رغيفا يملك مخزنا للغلال ، وذلك الذي لم يكن عنده ثيران أصبح الآن يملك القطعان ... » .

وظلت أصداء هذه الثورة في ذاكرة الملوك . فقامت الاسرة الثانية عشرة ببعض الاصلاحات الشكلية (مثل اشتراك الجمهور في المواكب الدينية ، وقبول أولاد العامة في مدارس الموظفين) .

ولجأ الفلاحون اساسا الى الوسائل السلبية . ففروا من التجنيد العسكري الى درجة أن اعتمد الملوك على المرتزقة منذ وقت مبكر . وتكررت حركات الفرار من الزراعة الى خارج الحدود ، حتى نصت المعاهدة بين رمسيس الثاني والامير خاتي الحثي على اعادة الفارين الى ملك مصر . وكذلك اتسعت حركة فرار الفلاحين الى المدن في العصر الصاوي ، وكان محافظو الاقاليم يقبضون عليهم ويعيدونهم الى الريف قسرا .

واشترك الفلاحون في الحروب الاهلية التي مزقت النظام الفرعوني بعد انهيار الدولة الحديثة . وقام شعب طيبة بطرد الملك أوزوركون في القرن التاسع ق.م. ، وقامت ثورات عديدة بعد أن غزا الفرس مصر عام ٥٢٥ ق.م. فاخمدوها بشدة .

جـ ــ القوى النازعة الى الملكية الفردية :

ان زعيم المدرسة النفسية ــ كارل فيتفوجل ــ يفسر عجز السلطة المركزية عن السيطرة التامة على المجتمع « بقانون الغلة الادارية المتناقصة » ، أي بسبب تقني ميكانيكي أيضا (٣٣) . ونرى ان الوقائع تدحض هذه النظرة الرجعية . وقد ذكرنا فيما مضى دور الصراع الطبقي وحركة مقاومة الفلاحين ــ الايجابية والسلبية معا ــ في اضعاف النظام الفرعوني ووضع حدود السلطة المطلقة . والى جانب هذا العنصر ، وجدت القوى النازعة الى الملكية الفردية والتي قاومت السلطة المركزية وحاربتها في كثير من الاحيان بالسلاح، محاولة الدفع نحو العبودية حينا ونحو الاقطاع حينا آخر ، كما وجدت قوى الغزو الاجنبي التي عملت على فرض أنواع جديدة من العلاقات الاجتماعية . ولكن الذي حال دون أن تحقق تلك القوى أهدافها في تغيير نمط الانتاج كان النمط السائد للتوزيع ، أي توزيع ناتج العمل : ذلك ان نظام العبودية المعممة لم يكن يعطي القوى النازعة الى الملكية الفردية امكان ايجاد التراكم الضروري لتوسيع العلاقات السلعية بحيث تكون شاملة . وقد التفت انجلز الى هذا حينما قال :

« كان من المستطاع للمشركات البدائية القديمة أن تبقى موجودة لآلاف السنين ــ مثلما حدث في الهند وبين السلاف حتى اليوم ــ قبل أن تتسبب العلاقة مع العالم الخارجي في ظهور تمايز الملكية بينها مما جعلها تبدأ في التفكك » (٣٤) .

وقد رأينا فيما سلف كيف ظهرت النبالة والكهانة والهيئات العسكرية الاعلى أكثر من مرة باعتبارها صاحبة الحقوق الكبيرة في الانتفاع بالملكية وتوريثها بل بيعها وايجارها وايقافها . وقد وقفت هذه الاجنحة مرات عديدة في وجه السلطة المركزية ، وأقامت دويلات مستقلة في فترات معينة . وفي ظل رمسيس الثالث (القرن ١٢ ق.م.) كانت المعابد تملك ١٠ ٪ من الارض الزراعية ، وكان للاله آمون ٨٦،٥٠٠ فلاح يعملون في أراضيه ، وخمسة قطعان فيها ٤٣١،٠٠٠ رأس ماشية ، ومنجم ذهب في النوبة و ٩ مدن سورية تدفع له الجزية . وفي أواخر الدولة الحديثة كان مجموع ممتلكات المعابد في طيبة وهليوبوليس ومنفيس يبلغ ٩٧،٣٦٤ فلاحا و ٤٧٦،٩٦٣ رأسا و ٢،٨٦٢ كيلومترا مربعا من الاراضي الزراعية و ٨٨ سفينة و ١٠٤ كجم من الذهب الخ . وفي العصر الصاوي منح الملوك أراضي للنبلاء وحكام الاقاليم بشرط أن يوقفوها على المعابد (٣٥) بغية تقوية السيطرة الدينية الفرعونية على عقول الفلاحين المتذمرين .

ورغم ان تلك القـــوى لم تستطع أن تزدهر الى درجة الوصول الى السيادة ، فقد عملت أيضا على تفكيك الروابط التي تصلّب النظام الفرعوني، وان كان بشكل بطيء . وساعدت على فتح الطريق أمام القوى الاكثر أصالة في علاقاتها بانتاج السلع ، ونقصد التجارة . ولقد كانت مصر في مفتـــرق الطرق لما يمكن أن يعتبر سوقا عالميا في العهود القديمة ، وخاصة منذ القرن السادس ق.م. ، ونما بعـــد ذلك الرأسمال المصرفي والتجاري . ولعبت الشعوب التجارية ــ الفينيقيون واليهود والاغريق ــ دورا كبيرا في اقـامة هذا السوق الذي أثر على مصر وخاصة الدلتا . فكتابات فترة بوبسطـــة تسجل عقودا للبيع والشراء والرهن العقاري ، وعقود الزواج التي تتضمـن شروطا خاصة بالممتلكات . وفي ظل الاسرة الرابعة والعشرين انتشرت هـذه الصفقات بين صفوف بعض المـــلاك الصغار ، وأصبحت المرأة فـي العصر الصاوي صاحبة حق التملك مستقلة عن الزوج وتتصرف كما تشاء فيما تملكه.

واذا كان الاغريق عملوا تجارا ومرتزقة فـي الدلتا ، فقد قام اليهـود بهذين الدورين في مصر كلها منذ عهد بسماتيك الاول (٦٦٤ ــ ٦٠٩ ق.م.) وانتشروا في منف والفيوم ودهشور والبهنسا والاشمونين واخميم وطيبـة والفنتين وأسوان . ومن الملفت للانتبـــاه ان ملوك العصر الصاوي راعوهم ومنحوهم استقلالا كبيرا في تنظيماتهم الداخلية دون أن يحدث صدام مـع المصريين الـــى فترة الغزو الفارسي . وبلـــغ اختلاطهم بالمحيط المصري ، واستيعابه لهم ، أن عبدوا آلهة فرعونية الى جـــانب يهوه وتسموا بأسمـاء مصرية . وكان اليهود في الفنتين يشتغلون بالتجارة مع أثيوبيا وبالنقـــل النهري وجباية المكوس الجمركية عـــلى السلع الواردة الى مصر ، وكذلك باقراض الاموال بمقتضى صكوك توضح سعر الفائدة (٣٦) . ولعبت الجاليـة اليهودية في مصر دورا هاما بعد ذلك في الثورات على الحكم الروماني وفي النهضة الفكرية السكندرية في الحكم البيزنطي .

غير ان الدوافع التجارية والماليـــة بقيت محصورة أساسا في تلك الاقليات الاثنية دون أن يتشبع بها المجتمع المصري في مجمـوعه ، أي ظلت قوة خارجة عنه .

د ــ البيروقراطية المركزية :

لعبت هذه الطبقة دورا مزدوجا . فمن جهـــة كانت عامل التوحيد الاعلى ، عامل القهر الموحد (بكسر الحاء) بين المشتركات الفلاحية المبعثرة ، وبين النبالة والكهانة وجهاز الدولة ، عامل الابقاء القسري على تماسك البنـاء

الفرعوني في وجه القوى الداخلية والخارجية الممزقة له . وكما رأينا ، فقد كان لهذا التوحيد الدور الاساسي في نقل القوى الانتاجية الى مستوى أعلى مما كانت عليه في المشاعية البدائية . وكذلك لعبت الدولة المركزية دورا تقدميا من الناحية التاريخية في الفترات التي تولت فيها قيادة الحركة لطرد الغزاة ، اذ كان هذا يعني المحافظة على مجموع الموارد ـ العمل الضروري والعمل الفائض ـ في داخل البلاد دون استنزافها في الخارج .

ولكن هذه الطبقة لعبت في الوقت نفسه دور اعاقة النمو للقوى الانتاجية ، اذ كان اعتصارها للفلاحين ، ذلك الاعتصار الشنيع ، لا يترك فرصة حقيقية للتراكم اللازم كما تقدم ذكره .

ومن المميزات اللصيقة بالبيروقراطية انعزالها عن الشعب . وقد وصل هذا الانعزال الى درجة الاعتماد على جيش المرتزقة ، بل وصول الجنود الاجانب وقادتهم الى أعلى المناصب السياسية في الاسرة التاسعة عشرة (الدولة الحديثة) . واستعان بوكوريس بالتحالف مع الآشوريين لمحاربة الدويلات المستقلة الداخلية . وتولى الاجانب الحكم نفسه في فترات مختلفة (الملوك السوريون ـ الاسرة النوبية ـ الملوك الليبيون ـ الخ) . وقد سبق أن ذكرنا كيف انضم حكام الاقاليم الى الهكسوس قبل الدولة الحديثة. فقد وصلت البيروقراطية الفرعونية اذن الى حد الخيانة الوطنية في فترات مختلفة من تاريخها .

وان الاسلوب التآمري الذي اتبعته البيروقراطية لحل منازعاتها الحلقية الضيقة زاد من انعزال الشعب عنها . لدرجة أن أصبحت هناك لغتان تختلفان تماما ، لغة للحكام (وهي اللغة الرسمية) ، ولغة للشعب . ولن تتحول اللغة الشعبية الى اللغة الرسمية الا في العصر القبطي .

هـ ـ الدين الفرعوني :

لعب هذا الدين أيضا دورا مزدوجا ، اذ كان عامل توحيد ومقاومة وطنية من جهة ، وعاملا محافظا يثبت الركود في الوقت نفسه .

ولقد انبثق الدين الفرعوني من المعتقدات الرواحية « Animism » والتقاليد الطوطمية للبطون القبلية التي استقرت على ضفاف النيل . فقد نشأت منها الفكرة بأن الطوطم يعاشر امرأة من المشترك في أوقات منتظمة ، وأصبحت هذه هي زوجة الشيخ على الاغلب . وولد الملك من هذا الاتحاد

الجسدي بين الملكة والاله الحامي للاسرة الملكية (٣٧) . ومع الانقسام الطبقي، ابتعد الطوطم عن فناء القرية ، وانعزل في البناء الداخلي للمعبد ، فأصبح الها لا يتصل بعباده الا عن طريق الملك كاهنه .

وانتقلت الى الملك القدرات السحرية الطوطمية ، فأصبح يأمر الطبيعة حسب مشيئته ، وفي امكانه كذلك أن يضمن لرعيته الغذاء والخصوبة . وفي ظل رمسيس الثاني كان الشعب يعتقد ان فرعونا يستطيع أن يخرج الماء من بطن الصحراء .

ومع توحيد الدولة ، أصبح اله الاسرة الحاكمة أكبر الآلهة . ومنذ مينا استوعب الصقر حورس أهم الطواطم المنافسة الاخرى . وارتبط ظهور رع مكانه في الدولة القديمة ، وآمون في الوسطى بتغير في التسلسل الاسري ؛ ولكن ظلت سيادتهما تعبّر عن وحدة الكون وتعكس وحدة الدولة وتصونها . وسبق أن أشرنا الى لجوء اخناتون الى التوحيد الديني التام باسم آتون كمحاولة من رأس الدولة للقضاء على خطر الكهانة كقوة منافسة وانقسامية (٣٨) . وبعد اخناتون ، انعكست الاتجاهات الرامية الى كبح القوى الطاردة المركزية — وهذه المرة تحت هيمنة الكهانة — في تكوين الثالوث الاول : آمون (اله هليوبوليس) وبتاح (اله منف) وست . وتكررت الصورة الثلاثية للاله الاوحد الوثني فيما بعد على شكل أوزيريس — ايزيس — حورس في العصر الصاوي . كما سوف تتخذ أسماء أخرى في العهود التالية . وهي صورة توفيقية بين التوحيد والتعدد ، وتعبّر عن التناقض الكامن في النظام الفرعوني .

ان الاعتقاد بأن مقار الآلهة انتقلت من الارض الى السماء قد حقق الكهانة غرضا مزدوجا أيضا : فزاد من البعد بين الشعب وبين من في يدهم أمر الدنيا بحيث يعجز عن التأثير أو الضغط عليهم أو تغييرهم . وهذا تعبير عن الشعور الكامن في الطبقة المقهورة بعدم قدرتها على التغلب على الحكام . وفي نفس الوقت ، فهو ضمان لاستمرار الكيان الاجتماعي القائم حينذاك من جهة أخرى . غير ان هذا الوضع وفّر أيضا للكهانة فائدة جديدة ، اذ مكن من القول ان الملك سوف يحاكم يوما ولو في الحياة الاخرى ، وسوف يحاسب على أعماله ولو أمام الآلهة . وبهذا فتح الطريق أمام تأكيد حق من يمثلون الآلهة على الارض — الكهنة — في مراقبة تصرفات الملك بشكل أو بآخر ، وتوجيه النقد اليه أو الوقوف موقف الند منه . أي ان النظرية الدينية الفرعونية كانت تقنن المستوى الفكري المقابل لما وصلت اليه الكهانة من ثراء دنيوي وسلطة سياسية .

ومنذ القرن العشرين ق.م. كتب كاهن اسمه « خع خبر رع سنب » مناجاة لقلبه ظلت منتشرة حتى أوائل الدولة الحديثة ، ويقول فيها :

« كل يوم يستيقظ الرجال فـي الصباح البـاكر لكـي يعانوا ... وليس للفقير قوة تنقذه من الذي يفوقه ... تمر المصائب اليوم ، ولكـــن أحزان الغد ليست ماضيـــة بعـــد » .

وقد وجدت نصوص من الدولة الوسطى كتبها الكهنة السحرة على قطع من الفخار صبّوا اللعنة فيها على البلاط الفرعوني ، ونفر من الحكام النوبيين والشيوخ الليبيين بهدف تحطيم عزيمة هؤلاء الاعداء .

ومنذ الغزو الفارسي ، تولت الكهانـــة المصرية طليعة المقاومة والتمرد ضد الاحتلال الاجنبي (٣٩) . واستمر الكهنة يلعبون هـذا الدور في العهد الهلّيني ضد الرومان ، وورث رهبان الاديرة القبطية تراثهم في الوقوف ضد الاضطهاد البيزنطي .

٤ ــ الانعكاسات الفكرية .

من الطبيعي ان الظروف الموضوعية الملموســة ــ المادية والاجتماعية ــ تؤثر على عملية التشكيل الفكري في تلك العهود القديمة تأثيرا أوضح ممـا نراه الآن، حيث تتمتع الحركة الفكرية باستقلال نسبي أبرح، وتحمل رواسب من التراث الماضي الطويل . ومن ناحية أخرى ، فمكونات الفكرية الفرعونية ليست في علاقة منطقية ميكانيكية مع بعضها ، بل تتضمن ــ كأية فكرية في مجتمع طبقي ــ التناقضات المتلازمة المنبثقة مـــــن التناقضات الاجتماعية نفسهـــا .

أ ــ الوحدة الاعلى :

لا يعطي نظام العبودية المعممة فرصة واسعة لتمايز الافراد والمجموعات، اذ يكونون كتلة متجانسة أجزاؤها تكـــرة في مقابل السلطة المركزية المطلقـــة لجهاز الدولة . ومن الملاحظ مثـــلا ان المصريين لم يكن لديهم ــ باستثناء الأسرة المالكة ــ وعي عائلي حق ولا تفاخر بالنسب (٤٠) .

وفي الدولة القديمة ، دارت محاولة الحصول على الخلود حول تجميع القوة الجسدية الهائلة . فكانت الاهرامات والتماثيل العملاقـــة في مواقف

مجمدة توحي بطاقة كامنة ضخمـــة ، وتعبّر عن الاحساس بالانتصار عـلى الطبيعة بفضل القهر الاجتماعي .

والملاحظ على العموم ان النشاط العلمي المصري فـي تلك العهود قـد اتصف بالصبغة العملية الملموسة الشديدة ، والبعد عـن التأملات الفكرية ، بسبب الضغط الكبير الذي مارسه عليه الارتباط اللصيق بالقـوة العضليـة الخـــام .

ومنذ الاسرة الثانية عشرة (الدولة الوسطى) اصبح التصور الكون كله يتخذ شكل الاطارات الادارية الهرمية التي تطابق النظام الاجتماعي . ومجدت النقوش الملوك الرعامسة لانهم أعادوا السلم الاجتماعي للبلاد ، مما ترتب عليه أن يفيض النيل ، وأن تلد النساء أطفالا . وهكذا بدت القدرة عـلى اخصاب الطبيعة والبشر معا صفة من الصفات الملازمة لشخصية الملك الطاغية . وهاك وصف لاحد الملوك في الدولة الحديثة :

عيناه تخترقان كل جسم .
هو رع الذي ينظر بأشعته ...
وهو يضيء مصر بأكثر من الشمس ،
وهو يجعل الارض تزدهر أكثر من نيل مرتفع ،
وهو يمنح الطعام لمن يتبعه ،
وهو يغذي من يتبع طريقه .

وقد حاول اخناتون أن يفرض عبادة آتون عـلى شكل جديد ، ونقصد الغاء الوساطات بين الاله وبين الناس عدا واسطة واحـدة هي الملك نفسه ، ابن آتون . وكان هذا يتعارض مـع البناء الاجتماعي البيروقراطي ، ويقضي على التصور الهرمي للكون . ولذلك لم تدم هذه المحاولة لانها لم تستقر في عقول الناس العاديين .

ب ــ الحكم المطلق الصالح المكروه :

ان تركيز جميع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والدينية في النظـام الفرعوني المركزي أثمر تقدما في القوى الانتاجية وخصوبة اقتصادية ، ومكن مصر من رد الغزاة في فترات مختلفـــة كما رأينا . وانعكس هذا في الموقف « الابوي » المتبادل بين الطبقـــة الحاكمة وبين الرعية ، وهو موقف يتلخص وجهه الآخر في الكراهية الطبقية العميقة .

ففي الفكرية الفرعونية يوجد مفهوم موحد للعدالة والحقيقة والاستقامة الخلقية في لفظ « معات » ، وهو يمثل النظام الصالح الذي ثبتت أركانه في الازمنة الاولى ، والذي يظل صالحا دون شرط . وتجسد انتصاره في أسطورة جورس — ابن أوزيريس — الذي غلب « ست » الشرير . والتفت معاني هذه الاسطورة حول فرعون ، تقوي هيبته وتغذي سيطرته بالقيم الخلقية والمعنوية .

وعنى الحكام بايراد تمسكهم بالعدالة ، وبقياداتهم الصالحة للرعية . ففي أحد النقوش على مقبرة للاسرة الرابعة يقول صاحبها :

« أما كل رجل قام بهذا من أجلي (أي عمل على بناء هذه المقبرة) ، فلم يكن أبدا غير راض . وسواء كان صانعا أو قاطع أحجار ، فقد أرضيته » .

وفي القرن السابع عشر ق.م. ترك أحد حكام الاقاليم هذا السجل لحياته العادلة :

« لقد أعطيت خبزا للجائع ، وألبست ذلك الذي كان عاريا .. ولم أضطهد أحدا فيما يملك .. ولم يوجد أبدا من خاف من الاقوى منه .. اني لا أكذب ، لانني كنت رجلا محبوبا من أبيه ، ومحمودا من أمه ، وممتازا في طابعه مع أخيه ، وعطوفا على شقيقته » .

وفي الوقت نفسه يتخلل العداء للحكام الكتابات الفرعونية ، وان كان في صورة النصح والحكم المنذرة . وهذه شكوى الفلاح الفصيح في الدولة الوسطى ويقول صاحبها للملك :

« أنظر ، انك لرئيس وبيدك الميزان
فاذا اختلّ هذا الميزان ، فانك تختل أيضا .
لسانك هو ذلك اللسان الصغير للميزان ،
وقلبك هو تلك الصنجة ،
وشفتاك هما قلب الميزان .
فاذا سترت وجهك عن الظالم ،
فمن ذا الذي يمكنه أن يدفع العار ؟ » .

وهو يقول لموظف كبير :

« لقد عينوك لكي تحضر القضايا وتحكم بين

المتخاصمين ، وتمنع اللص . ولكنك تنحاز للص . الرجال يحبونك رغم انك تعتدي على القانون . لقد أقاموك لكي تكون سدا ينقذ الفقير من الغرق ، ولكن أنظر ، فانك الفيضان بعينه الذي يغرقه ! » .

وأنذر أحد الكتاب الملك قائلا :

« لديك الحكمة والبصيرة والعدالة ، ولكنك تترك الفساد ينتشر في البلاد ، وكذلك ضوضاء المتعاركين . ألا ترى كيف يضرب أحدهما الآخر وكيف لا تحترم أوامرك ؟ هل هناك راع يحب الموت ؟ لقد كذبوا عليك ، فالبلاد تشتعل ، والناس على شفا الهلاك .. وهذه السنوات كلها سنوات حرب أهلية » .

جـ ـ التشكك في القيم وتحدي الالوهية :

تخلت جموع الشعب عن المعتقدات الرسمية أثناء الثورة الاجتماعية الكبرى (الفترة الانتقالية الاولى) . وتثبت الحفائر سيادة اللامبالاة تجاه الآلهة والموتى . وأثري الادب الشعبي بقصص تعادي الملوك القدامى وتنال من هيبتهم . وصاح بعض من كفروا بالدين الفرعوني :

« لو كنت أعلم أين الاله ، لقدمت له بالتأكيد قربانا ! » (٤١) .

وسجلت الاساطير المنقوشة على مقابر ملوك طيبة ان الآلهة كانوا في وقت ما يعيشون بين البشر ، ثم غضبوا لان بني الانسان أخذوا يلفظون الكلمات العدائية ، اذ كانت الشيخوخة أصابت جلالتها فجمع رع مجلس الآلهة الذين دفعوه الى تكليف حاتون بابادة البشر ...

د ـ تصعيد العدالة الى الحياة الابدية ـ المهدوية ـ :

ومع اندلاع الصراع الطبقي بين الحكام والمحكومين بشكل سافر حوالي عام ٢٥٠٠ ق.م. ، بدأ ينتشر الاعتقاد بعدم امكان سيادة العدالة في هذه الدنيا . وظهر الاهتمام شديدا بالعالم الآخر . ويؤخذ من النصائح الموجهة الى مريكارع ان أهم شيء في حياة الانسان هو علاقته بالهه في الدنيا وفي الآخرة . وذاع التشكك في قيمة الحياة الفانية . واليك ما تقوله أغنية العازف على القيثارة :

« هؤلاء الذين يرقدون في أهرامهم ،
النبلاء والامجاد ذهبوا أيضا .
لم يعد لهم مكان .
أنظروا الى هذه الامكنة :
لقد هدمت حوائطها ،
ولم يعد لهم مكان ،
وكأنهم لم يوجدوا أبدا .
وهل يأتي من هناك
من يمكن أن يحدثنا كيف رحلوا ؟ » .

وهذا حديث اليائس من الحياة الى روحه :

« لمن أتحدث اليوم ؟
الاخوة أشرار ،
وأصدقاء اليوم لا يحملون الحب ،
والقلوب قلوب لصوص .
كل انسان يستولي على خيرات جاره ،
ويفنى الانسان اللطيف .
لمن أتحدث اليوم ؟
لم يعد هناك حكماء ،
والارض متروكة لمن يرتكبون المظالم » .

كيف يمكن أن يحال دون الانهيار للقيم اذن ؟ هل بايجاد جيل من الموظفين الامناء والعدول يرأسهم ملك صالح ؟ ولكن هذا الملك لم يوجد بعد . اذن ، فلا بد من أن يأتي العدل من السماء ، أن ترسل الآلهة من ينقذ البشرية ، ويقيم النظام الحق مرة أخرى . ومن هناك جاءت الافكار المهدية ، التي ازدادت قوة في أواخر المرحلة ، وعبّدت الطريق لانتشار المسيحية بعد ذلك .

فبعد سقوط اخناتون وانتصار الكهنة على الملك ، أيقن الناس بأنهم في يد الاله ، وانتشرت التقوى الشخصية بعد أن كانت جماعية (٤٢) . وتحولت الطقوس الدينية الى تقاليد آلية لم تعد تعبّر عن حقيقة الحياة الداخلية للافراد .. وبرز الى المقدمة الثالوث المخلص .

هوامش الفصل الثاني

(١) W.B. EMERY : Archaic Egypt . » - Baltimore - Penguin Books , 1961, P. 111 .

(٢) G.A. MELEKECHVILI :«Esclavage . féodalisme et mode de production dans l''Orient ancien » - (In : C.N.R.M. : «Sur le mode production asiatique » - Paris - Editions Sociales - 1969) p . 260 .

(٣) انظر الدكتور محمود عودة : « القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع » ـ القاهرة ـ مكتبة سعيد رأفت ـ ١٩٧٢ .

(٤) انظر مثلا ف. كيلله وم. كوفالسون : « المادية التاريخية » ـ موسكو ، دار التقدم ـ ١٩٧٢ ـ ص ١٢٨ .

وكذلك :

A.I. TYUMENEV : The state economy of ancient Sumer » . (in I.M. DIAKONOFF , ed : « Ancient Mesopotamia » .) Moscow , Nauka - 1969 - p. 80 .

(٥) أحمد فخري : « مصر الفرعونية » ـ القاهرة ـ مكتبة الانجلو المصريـــة ـ ١٩٦٥ ـ ص ٢٣٢ .

(٦) ادولف ارمان وهرمان رانكه : « مصر والحيـاة المصريـة في العصـور القديمـة ل ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ـ ١٩٥٩ ـ ص ١٥٣ .

(٧) A. MORET : « L'Egypte pharaonique » - In : G. Hanotaux , ed ,- « Histoire de la nation égyptienne ») - T, 2 , Paris - Plon - 1931 , P. 444 ,

(٨) A . MORET : Ditto - p . 249 .

(٩) M.F. GYLES : « Pharaonic Policies & Administration » - Chapel Hill - The University of North Carolina Press - 1959 . p. 84.

(١٠) A. MORET - Op . cit . - p. 555 .

(١١) ذكره عبد العزيز اسماعيل : « نظام العاملين في الدولة عند قدماء المصريين » ـ مجلة الصناعة والتصنيع ـ العدد الاول ـ يناير ١٩٧١ ـ ص ١٠٧ .

(١٢) K. MARX : « Introduction à la critique de l'économie politique » (In : « Contribution à la critique ... ») - Paris - Editions Sociales - 1972 , p. 160 .

(١٣) انظر للمقارنة مع ما كتبه ماركس عن المشترك الهندي :

K . MARX : « Capital » - Moscow - Foreing languages publishing house - 1960 (?) - p. 357 .

(١٤) O. TOUSSOUN : « Mémoire sur les finance de l'Egypte » - Le Caire - Institut Français d'archéologie orientale - 1924 ,P.P.83 - 85

(١٥) F.G. ELGOOD : « Les Ptolémées d'Egypte » - Paris - Payot - 1943 - p. 165 .

(١٦) انظر ارمان ورانكه ــ المصدر السابق ، ص ١٠٧ ــ ١٠٨ .

(١٧) E. JOMARD : « Mémoire sur la population comparée de l'Egypte, ancienne et moderne » - Description de l'Egypte , Antiquité , (Mémoires) - Tome 2 , p. 107 .

(١٨) K. MARX & F. ENGELS : « On colonialism » - Moscow - Foreign languages Pub . House - 1963 - p. 34 .

(١٩) انظر عبد العزيز صالح : « الشرق الادنى القديم ــ الجزء الاول : مصر والعراق » ــ القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ــ ١٩٦٧ ــ الفصل الثالث ، ص ٣٦ ــ ٧١ .

(٢٠) W.B. EMERY : Op . cit . , p p . 38 - 104 .

(٢١) ارمان ورانكه ــ المصدر السابق ــ ص ٦٠٦ ــ وكذلك انظر :

L. COTTRELL : « Life under the Pharaohs » - London - Pan Books- 1964 .

(٢٢) A. MORET et G. DAVY : « Des clans aux empires » - Paris - La renaissance du livre - 1923 , pp. 143 - 144 .

(٢٣) جان يويوت : « مصر الفرعونية » ــ القاهرة ــ مؤسسة سجل العرب ــ ١٩٦٦ ، ص ١٠ .

(٢٤) G. HANOTAUX : « Introduction Générale » (In « Histoire de la nation égyptienne ») - T. 1 - pp. XII et XXIII .

(٢٥)   انظر ارمان ورانكه : المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٢٦)   انظر : A. MORET : Op . cit . , pp. 215 - 216 .

(٢٧)   Y. VARGA : « Politico - economic problems of capitalism » Moscow Progress - 1968 - P . 343 .

(٢٨)   انظر :

D. LERNER : « The Passing of traditional society » - New York - The Free Prees , 1965 .

وكذلك

F.W . RIGGS : « Administration in Developing countries : The Theory of Prismatic Societies » - Boston - Houghton Mifflin - 1964

(٢٩)   انظر :

M.P.S. GIRARD : « Mémoire sur les mesures agraires des anciens Egyptiens » - Description de l'Egypte.(Antiquité - Mémoires) - T. I, PP - 325 - 326 .

(٣٠)   K. MARX : « Introduction à la critique ... » , Op. cit. p. 151 .

(٣١)   انظـر :

K. MARX : « Capital » , Op . cit . , Vol . I , pp. 366 - 367.

وكذلك لنفس المـؤلف :

« Fragments de la version originale » (In : « Critique de l'économie») Op . cit ., pp. 218 - 219 .

(٣٢)   من نذر الحكيم « ايبوور » .

(٣٣)   K.A. WITFOGEL : « Oriental Despotism » - New Haven - Yale University Press - 1957 - p. 107 .

(٣٤)   F. ENGELS : « Anti - Duhring » - Moscow - Foreign languages Pub . House - 1962 - p. 206 .

(٣٥)   M. F. GYLES - Op . cit . P. 58 .

(٣٦)   مصطفى عبد العليم : « اليهود في مصر في عصري البطالمة والرومان » ــ مكتبــة القــاهرة الحديثة ــ ١٩٦٨ ــ ص ٩ الى ١٩ .

(٣٧) A. MORET et G. DAVY : Op. cit p. 166.

(٣٨) L.A. WHITE : « Ikhnaton : The great man versus the cultural Process »-Journal of the American Oriental Society - Vol 68 - Apr. 48 - P. 92.

(٣٩) M.F. GYLES : Op. cit., p. 64.

(٤٠) أرمان ورانكه : المصدر السابق ، ص ١٦٦ — ١٦٧ .

(٤١) A. MORET : Op. cit., P. 203.

(٤٢) J.H. BREADSTED : « The dawn of conscience » - New York - Charles Scribner's Sons - 1953 - pp. 320 et pass.



الفصل الثالث

مصر الهلينية

كتب طه حسين في « مستقبل الثقافة في مصر » (الصادر في عام ١٩٣٦) يؤكد ان الثقافة المصرية نبعت من حوض البحر الابيض المتوسط ، وترعرعت على الارضية الفكرية الاغريقية الرومانية. ولكن واقع التطور المصري في العصر الهليني يدحض هذا الرأي . فاذا كان الاسكندر استقبل كمنقذ من الاحتلال الفارسي عندما دخل مصر على رأس الجيوش المقدونية عام ٣٣٢ ق.م. فان ما يقرب من عشرة قرون من الحكم الهليني بعده عجزت عن تحويل سكان وادي النيل الى جزء من امبراطورية الروم . بدليل ان عمرو بن العاص استطاع أن ينتزع مصر بواسطة جيش صغير يقرب من ٦٠٠٠ جندي فقط عام ٦٤٢ م .

وعرفت مصر عهدا من النمو الاقتصادي في ظل البطالمة والرومان . وترتب عليه تطور خطير طرأ على المجتمع المصري ، وخاصة في نهاية ذلك العصر ، اذ بدأت تظهر فيها نبتات واضحة لنظام اقطاعي ذي أشكال خاصة . ومن الملفت للنظر ـ مع ذلك ـ ان كلا من حكم البطالمة والرومان والبيزنطيين انتهى مقرونا بالازمة الاقتصادية والانهيار السياسي . ويكمن سبب هذا الوضع ـ في تقديرنا ـ في ان القوى الانتاجية لم تكن قد وصلت بعد الى مستوى كاف من النمو يسمح للبلاد بالتخلص من المركزية او اعادة بنائها على مستوى أعلى (مثل مركزية الدولة الراسمالية) . وبتعبير آخر ، فقد ظلت القوى الانتاجية ـ رغم نموها ـ حبيسة الاطار الاجتماعي الذي فرضه النمط الآسيوي .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان الطبقة الناهضة التي نمت مع التطور الاقتصادي ـ الطبقة المرتبطة بالملكية الفردية والعلاقات النقدية ـ

لم تستطع ولم ترد أن تجمع الجماهير الشعبية حولها في حركة تاريخية ايجابية تنقل المجتمع المصري بأسره الى مرحلة جديدة . بل ظلت منعزلة عن الجماهير لطبيعة منبعها وتكوينها البيروقراطي أو الاجنبي ، وكلاهما طفيلي .

ولقد أدت هذه الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية الخاصة بمصر الى أن يصطبغ التطور فيها بصبغة خاصة ، وأن تتميز سماته بفوارق أساسية عن بعض ما جرى في أوروبا الغربية عند ظهور الاقطاع بها . وسوف نحاول مناقشة هذه الامور فيما بعد .

١ ـ طبيعة الغزو الاغريقي الروماني وأهدافه .

أ ـ المركز التجاري المصري في العصر الهليني :

نعلم ان الاغريق بدأوا يحضرون الى مصر منذ منتصف القرن الثامن قبل الميلاد . وقد استعان بسماتيك الاول بالمرتزقة منهم لتحرير مصر من النير الآشوري واعادة توحيدها . وأسس التجار الاغريق مدينة نقراتيس في الدلتا في أوائل القرن السابع ق.م. . وكانت الهجمات الفارسية على مصر واليونان في القرنين السادس والخامس تقطع طرق التجارة الاغريقية ، مما كان يوحد بين مصالح المدن اليونانية والملوك الصاويين في المقاومة المشتركة ضد الفرس ، ويسهل اقامة الاحلاف بين الطرفين .

ولقد كان مواطنو المدن اليونانية القديمة ملاكا صغارا في باديء الامر . غير ان ظروفا اقليمية من جهة ، ونظام العبودية الفردية من جهة أخرى ، أوجدت الاسس لنمو الحرف والتجارة والملاحة البحرية في المنطقة . وبعد أن كان نوع من المساواة البدائية يسود صفوف الاغريق الاحرار ، استطاع البعض أن يزداد غنى بفضل استغلال عمل العبيد على نطاق واسع ، مما جعل من الثروات الفردية العامل الوحيد الذي يحدد مركز المواطنين في الدولة . وتحولت أثينا مثلا في القرن السادس ق.م. الى مدينة صناعية اشتهرت بجودة منتجاتها من الاسلحة والمنسوجات والحراريات . وأضحى اليونان القديم المركز التجاري الرئيسي في حوض البحر الابيض ، ويدخل في منافسة شديدة مع المدن الفينيقية والملوك الفرس الذين فرضوا سيطرتهم عليها . وكان الفينيقيون حولوا العمل الحرفي المعتمد على العبيد الى صناعة يدوية (مانيفاتورة) واسعة في ورش كبيرة تنتج بكميات وفيرة وبتكلفة منخفضة . وقامت الحروب بين الفرس والاغريق للسيطرة على الطرق التجارية في شرقي

البحر الابيض . وفي صيف عام ٣٣٢ ق.م. هزم الاسكندر الفرس وخرّب ميناء طيرة (صور) التجاري الهام ، ثم أسس ميناء الاسكندرية على الشاطىء المصري في خريف العام نفسه . وكانت خطـــة القائد المقدوني أن يجعل من هذه المدينة قاعدة لمحاصرة الشرق تجاريا وعسكريا ، ومنطلقا للاستيلاء على طرق التبادل مع آسيا .

وترتب عـلى فتوحات الاسكندر واستيلائه على ثروات مـلوك الشرق العظيمة ـ في مصر وفارس والهند ـ أن تحولت كميـات مهولة من المعـادن النفيسة والمنتجات الى سلع يجري تبادلهـا وتوزيعها في الاسواق . كمـا اتسعت العلاقات التجارية بين أوروبا والشرق . وأضحت مدينة الاسكندرية المستودع الكبير للعالم القديم ، وعاصمة الفكر الاغريقي . ومـن الامور ذات المغزى أن يكون البطالمة ـ ثم الرومان بعدهم ـ قد اتخذوها عاصمة سياسية وادارية لمصر ، الى أن جاء الفتح العربي فأعاد قادته مركز الحكـم الى القرب من منف القديمة في جنوب الدلتا (الفسطاط ثم القطائع الخ) .

واذ مثلَ البطالمة مصالح اقتصادية سلعية موجهة نحو التجارة والتبادل النقدي ، فقد حاربوا لوضع أيديهم على المراكز التجارية الاخرى في البحـر الابيض . وكان أقربها اليهـم الشاطىء الفينيقي وسوريا الجنوبية وفلسطين التي خضعت للملوك السلوقيين بعد تقسيم ممتلكات الاسكندر بين ضبـاطه الكبار . كما شنّ البطالمة الحروب للاستيلاء عـلى الجزر اليونانية وسواحل بحر ايجه ، بغرض تحطيم المركز التجاري للمدن الاغريقية الكبرى، والسيطرة على الطرق التجارية التي توصـل بين البحرين الابيض والاحمر من جهة ، والمحيط الهندي من جهة أخرى . وكذلك أرادوا بهـذه الحروب التمكن من الحصول على الاخشاب اللبنانية والمعادن السورية التي لا تتوفر فـي مصر ، ونهب الشعوب السورية للحصول على الامـوال التي يدفعون بها رواتب المرتزقة . وفي القرن الثالث ق.م. ، كـانت الامبراطورية البطلمية تضم قبرص وبرقة (المشهورة حينذاك بغزارة قمحها وجودة خيولها) وسوريـا « السيلية » بما فيها فينيقيا وفلسطين .

ونظم الملوك البطالمة الحملات العسكرية والرحلات الاستكشافية الـى جنوب الوادي وشواطىء الجزيرة العربية والهند بهدف فتح الطرق التجارية الجديـدة .

لقد كان خط التطور الذي بدأه الاغريق في بلادهم مبنيا عـلى الملكية الفردية الخاصة والانتاج السلعي . وكان البطالمة ـ والطبقة الحاكمة الاغريقية المحيطة بهم ـ أبناء هذا الخط . غير انه لم يؤت الا ثمـارا قليلة في مصر ،

وسرعان ما فقد الملوك البطالمة ممتلكاتهم منطقة بعد أخرى منذ القرن الثاني . وذلك لان التمزق الداخلي أخذ ينخر في النظام السياسي من جهة ، ولان نمو روما جعلها مركزا جديدا للتجارة في البحر الابيض من جهة أخرى .

فوقعت مصر تحت الحماية الرومانية الفعلية في بداية القرن الاول ق.م. ، الى ان استولى عليها اغسطس رسميا عام ٣٠ ق.م. بعد انتحار كليوباترا . وفي هذه الفترة كانت العلاقات النقدية متطورة في الجيش الروماني ، وان كانت الضريبة والقروض العينية هي أساس الاقتصاد الروماني (١) . ولكن مجتمع روما كان هو الآخر مجتمعا عبوديا ومبنيا على الملكية الفردية ، وأصبحت علاقات التبادل فيه أساس انتاجه ، في نفس الوقت الذي شهدت الامبراطورية التحلل السريع للمشترك الروماني القديم . وكان التجار الرومان الكبار يحتاجون الى تأمين الاتصالات البحرية مع شرقي البحر الابيض ، الامر الذي وفره الاحتلال الروماني لمصر وسوريا وآسيا الصغرى واليونان . كما ضمن الاستيلاء على مصر وصول كميات هائلة من القمح كان التجار يتولون نقله . وعاد الولاة الرومان في مصر الى ما بدأه البطالمة ، فقادوا الحملات الى داخل النوبة وحتى الشواطىء العربية بغية تنمية التجارة الرومانية مع أفريقيا الوسطى واليمن والهند مرورا بالدلتا والاسكندرية . ومنذ منتصف القرن الاول ق.م. أصبحت الطرق التجارية في العالم القديم كله تتجه الى روما . وأفاد من هذا الازدهار تجار الريف والموانىء الذين أصبحوا يكوّنون الشركات والاتحادات التجارية الضخمة التي اتسعت في القرنين الاول والثاني بعد الميلاد بشكل خاص (٢) .

واشترك في هذا النشاط أفراد الطبقة المالكة الاغريقية في مصر ، وخاصة في مدينة الاسكندرية التي كان يصدر منها القمح المفروضة جزيته على سكان وادي النيل . وترتب على هذا أن اتسع تغلغل العلاقات النقدية وزاد التبادل التجاري ، وخاصة في الدلتا .

غير ان ثورات العبيد كانت قد بدأت تهز أركان الامبراطورية الرومانية (ثورة سبارتاكوس عام ٧٤ ـ ٧١ ق.م.) ، كما اضطربت الشعوب المتبربرة المحيطة بحدودها . واندلعت الثورات والاضطرابات في مصر أيضا . وأدى اشتداد الفقر لدى المعدمين في روما نفسها ، والمستوى المعيشي المنحط لمئات الالوف من العبيد ، الى التضييق على القدرة الشرائية ، وتعطيل التقدم التقني فالابطاء من الحركة التجارية العامة . وسادت فترة من الفوضى العسكرية علت فيها يد البيروقراطية الحربية في القرن الثالث الميلادي . فازداد اعتصار الشعوب المقهورة ـ والمصريون منها ـ للصرف على الجيوش من الرومان والمرتزقة التي تسند عرش الاباطرة ، مما جفف من معين الفائض

الذي يمكن أن يكون موضوع التبادل التجاري . كما وقع تضخم نقدي حاد تسبب في ارتفاع هائل في أسعار الحاجيات الاساسية ، الامر الذي دفع بالمقايضة العينية مرة أخرى الى الامام ، فزاد من انحطاط التجارة .

ونتج عن هذا كله ان التأثير الروماني النقدي والتجاري على الاقتصاد المصري ظل في حدود تطور سطحي وضيق نوعا . وعندما تم تقسيم الامبراطورية الرومانية الى الجزءين الغربي والشرقي (في منتصف القرن الرابع الميلادي) ، انتقل مركز الجذب التجاري الى بيزنطة ، أي بحر ايجه ، مرة أخرى . وباتت الطرق التجارية الرئيسية بين العاصمة الرومانية الشرقية وقلب آسيا والهند تمر بعيدة عن مصر والاسكندرية ، فتدهور مركزهما واضمحلت أهميتهما . ثم جاء القرن السادس بالتوسع الفارسي من جهة ، وبازدهار التجارة في الجزيرة العربية في دولة حمير باليمن من جهة أخرى ، مما بدأ بقطع الخيوط التجارية الموصلة الى بيزنطة سواء المباشرة منها أو المارة بمصر. وارتبط هذا كله بالثورات الداخلية ، وبالضغوط السلافية علىالحدود البلقانية . ولم ينجم عنه فقط أن ظلتالقبضة البيزنطية السياسية ضعيفة الى أن سقطت مصر في يد العرب ، بل ان النبتات الاقطاعية التي ظهرت في مصر بسبب نمو الملكية الفردية في العهد البيزنطي عجزت عن أن تضرب جذورا عميقة في العلاقات الانتاجية المصرية . ويبدو ان الحكم العربي في فجر الاسلام قد عصف بها الى درجة كبيرة .

ب ــ اغتصاب مصر :

كان المحتلون الفرس في منتصف القرن الخامس ق.م. يستخرجون من مصر ما يقرب من ٣٢٠٠٠٠ أردب من القمح . ورفع البطالمة الضريبة العينية المفروضة على المصريين الى ٣٠٠٠٠٠٠ أردب . أما الرومان والبيزنطيون فقد وصلوا بالجزية الى ٨٠٠٠٠٠٠ أردب سنويا (٣) . وعلاوة على هذا كانت الضريبة النقدية على بعض الاراضي تصل الى ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا في ظل البطالمة ، فوصلت الى ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه في الحكم الروماني وحوالي مليونين في الفترة البيزنطية . وهذا دون ذكر عشرات الضرائب والرسوم ، والاسعار المرتفعة للبضائع التي تحتكر الحكومة انتاجها أو تجارتها ، وتكاليف « استضافة » الجنود في القرى ، واجبار الفلاحين على أن يقبلوا فيمنازلهم الجنود الذين أقطع عليهم الملك أو الوالي أرضا كراتب مقابل الخدمة العسكرية .

ومنذ عام ٣٠ ق.م. زاد من ثقل هذا الاستغلال الفظيع لقوى الشعب

المصري ـ والفلاحين بصفة خاصة ـ ان الجزية العينية والحصيلة النقدية للضرائب كانت تخرج من مصر الى روما ثم بيزنطة دون أن تعود الى دائرة التبادل والاستهلاك الداخلية . وكان هذا معناه استنزاف القدرة الاقتصادية المصرية بشكل عام ، وعرقلة تراكم الفائض ، ذلك التراكم الذي لا بد منه لنمو القوى الانتاجية نموا يسمح بالانتقال الحاسم الى طور اجتماعي جديد . ونرى في هذا الاستنزاف سببا اضافيا لضعف البوادر الاقطاعية التي تسبب عنها تأثير العلاقات النقدية والتبادل التجاري الهليني على الاقتصاد المصري .

ان العصر الهليني بالنسبة لمصر اذن ، عصر مورس فيه العنف عليها من الخارج بشكل أساسي ، على هيئة الاحتلال الاغريقي فالروماني والبيزنطي . كما يمكن اعتبار حروب البطالمة للسيطرة على تجارة البحر الابيض من جهة ، والثورات الداخلية ضد الحكم الاجنبي من جهة أخرى ، تبادلا للعنف بين مصر والخارج . وقد نجم عن هذا العنف بنوعيه أمران متناقضان : أما الاول فهو تطوير الاقتصاد والمجتمع المصريين الى مشارف الاقطاع (دون المرور بالعبودية) . والامر الثاني هو عرقلة هذا التطوير عرقلة كبيرة ، واضعاف جذوره ، وتطويع أشكاله للمناخ الآسيوي العام ، أي المناخ المصري الاساسي. وكانت هذه النتيجة الثانية نوعا من رد الفعل الدفاعي ، ومن المقاومة التلقائية البسيطة ازاء المحاولة التي تبذل لزراعة جسيمات أجنبية في الحياة المصرية قهرا .

٢ ـ تطور التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري .

استطاعت مصر الهلينية ـ وخاصة مدينة الاسكندرية ـ أن تلعب دورا هاما في تجارة البحر الابيض . ولا يعود هذا أساسا الى القدرة الخاصة لبعض الاقليات الاثنية (الاغريق ـ اليهود ـ التجار والماليون الرومان) ، بقدر ما يعود الى التطور الذي طرأ على التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري .

ا ـ نمو القوى الانتاجية :

ان هذا النمو هو العنصر الاول والمحرك للتطور .

وقد عنى البطالمة والرومان بادخال التحسينات التقنية ، وخاصة في مجال الزراعة ، بغية الحصول على أكبر عائد ممكن من مصر (٤) لزيادة الصادرات . واستهدف البطالمة من هذه العملية بشكل خاص أن يزيدوا من ورود الذهب والفضة مقابل البضائع التي يتاجرون فيها .

وقد شدد خلفاء الاسكندر في مصر القبضة الادارية على البلاد ، واهتموا بالسيطرة على الامن الداخلي (أي اخضاع الفلاحين لارادتهم) . وأدخلوا نظما جديدة في الزراعة والري واستصلاح الاراضي . وشجعوا الصناعة (٥) بوسائل سنعود اليها فيما بعد . وفي الجملة فقد وقعت تنمية القوى الانتاجية المصرية بطريقة مقصودة ومخططة نسبيا ، وتحت الاشراف المركزي ، أي في اطار طبيعة التكوين الآسيوي نفسه وباستعمال أساليبه جنبا الى جنب الاساليب الاخرى (خاصة منهج النمو التلقائي المنبثق من الملكية الفردية والتجارة النقدية) .

وكذلك استطاع « السلام الروماني » القاهر في مصر أن يوجد فيها ازدهارا اقتصاديا في أول الامر ، طالما كانت أسعار القمح المصري ترتفع في الاسواق بشكل مستمر .

ولكن تقديرنا ان الاحتفاظ بالاطارات الآسيوية التي تحرك داخلها حكام مصر الهلينية كان من ضمن الاسباب التي ضيقت على محاولة التطوير نفسها، وجعلتها عرضة للضعف السريع فيما بعد .

وأدخل النظام البطلمي أهم تطور في الادوات الزراعية المصرية في ذلك العصر ، ونعني استعمال الحديد . ففي حين ان الادوات اليدوية المستعملة في زمن الفراعنة كانت خشبية أساسا ، تحولت الى المعدنية في القرن الثالث ق.م. ، فأصبح للمحراث سلاح حديدي ، وكذلك الفأس والمنجل والجاروف والبلطة . وانتشر الحديد أيضا في صناعة أجزاء من العربة وخاصة العجلات . فكان هذا بمثابة ثورة تكنولوجية عميقة .

واستعملت الزراعة البطلمية أساليب جديدة في الري ، منها الساقية والطنبور ، بعد أن كان الشادوف هو المستعمل فقط . وأنتشرت وسائل متقدمة في البذار ، وظهر النورج . وتبين النقوش ان انتاج الزيت والنبيذ أصبح يتم بواسطة المكابس ذات المحاور، وان بعض المطاحن تعمل بفعل المياه .

وبهذه الطرق حصل البطالمة على محصولين بل وأحيانا ثلاثة محاصيل في السنة الواحدة ، معتمدين على الري الصناعي . وأدخلوا زراعة الحمص والبازلاء والترمس والبرسيم ، وأنواعا جديدة من القمح . كما انتشرت في العهد البطلمي بعض الزراعات التي كانت محدودة من قبل مثل الزيتون والخروع والعنب والثوم والكرمب اليونانيين والتين والسفرجل والرمان ، ثم التفاح والمشمش واللوز بل والفستق في الفترات المتأخرة ، وكذلك الورد ، وزهور أخرى تستخرج منها الروائح والاطياب . واستوردت مصر السلالات الجديدة من الاغنام بهدف تحسين الصوف ، ومن الحمير . ويبدو

ان الجمل قد بدأ يتأقلم في مصر لاول مرة . وكـــذلك انتشر النحل وزادت تربية الخنازير . وقدمت الـــدولة المساعدات لبعض أصحـــاب المزارع والمستأجرين باقامة نظام خاص لاقراض البذور (٦) .

وفي ظل الرومان استحدثت أنواع متقدمة مـــن السواقي ، ودخلت ماكينة الدراس مصر لاول مرة (٧) . واستطاع الامبراطـور « أوريليان » أن يزيد الخبز الموزع على معدمي روما رغيفا لكل فرد بفضل ارتفاع الانتـــاج الزراعي المصري . ويلاحظ هنا أيضا ان قادة جيش الاحتلال قاموا بتشغيل جنودهم في صيانة شبكة الري المصري ، أي ان جانبا من التقدم الذي أحرزته مصر حينذاك يعود الى قيام الدولة بالدور الاقتصادي الذي يستلزمه النمط الآسيوي . ولكن الجانب الآخر ــ وخاصة زراعة العنب والزيتون ــ يعـود الى الاعتماد على الاساليب المستثمرة للاموال النقدية والى استغلال القريـة المصرية الخصبة بوسائل أعلى علميا .

وأدخل الرومان في مصر زراعـــة القطن والارز وقصب السكر ، ممـا ترتب عليه انخفاض في المساحة المنزرعة قمحا . وازدادت أهمية الذرة (٨) . وصدرت الاوامر للعديد من كبار الموظفين تكلفهم باستصلاح الاراضي البور المملوكة للتاج الامبراطوري (الى جانب وظائفهم الاصلية) . وكان البطالمة من قبل قد بدأوا يقطعون على محاسيبهم وكبار رجال البلاط أرضا بورا أيضا ، ثم تحولوا في القرن الثاني ق.م. الـــى منح الاراضي التي كانت خصبـة وهجرها زراعها .

وأما في الميدان الصناعي ، فيبدو ان الاسكندر الاكبر ألغى الاحتكـــار الحكومي الذي كان منتشرا أيام الفراعنة في معظم الحرف . وكان هذا الموقف يفيد المصالح التجارية اليونانية ، اذ هبطت أسعـــار المنتجات المصرية في الاسواق الخارجية ، كما أصبح أصحـــاب الورش الاغريق في الاسكندريـة يستطيعون تشغيل العمال المهرة المصريين الذين تحرروا من سيطرة الدولة . ولكن احتياج الخزينة الملكيـــة البطلمية الى الاموال المتزايدة للصرف عـلى الحروب والمرتزقة دفع بالبطالمة بعد ذلك الى العودة الى فرض الاحتكار فـي العديد من الصناعات الحرفية .

وعلى كل ، فقد نمت في مصر البطلمية صناعة النسيج للقطن والحرير والكتان ، وكذلك الصوف لاقمشة الملابس والستـائر والسجاجيد . وكذلك اشتهرت الاسكندرية بالصناعات الغذائية وخاصة الجمبري والفلفل والخـل والسمك المملح واللحوم المدخنة والحلويات والورق (٩) . وازدهرت فنـون صياغة المعادن النفيسة وطرق البرونز ، والروائح العطرية ، وانتشرت الورش على أراضي المعابد ، وفي عزب كبار رجـــال البلاط . ولقد كـــان الاغريق

يميلون في أول الامر الى تشغيل العبيـــــد في الصناعات الحرفية ، ولكن أجور العمال المصريين الاحرار كانت أزهد من أن ينافسهم العمل العبودي (١٠). وأصبحت المنتجات المصرية مصدرا للتجارة الرابحة .

وقد قفزت صناعة الزجاج المصري في العهد الروماني خاصة بفضـــل اكتشاف طريقة النفخ . واستمر نمو الصناعة الحرفية في المدن الاغريقيــة خصوصا ، مما أتى بالثروات الكبيرة لتجار الاسكندرية بالذات فـي الفتـرة الاولـــى .

وأخيرا ، فيجب أن نذكر التقدم الذي أحرزته العلوم فـي الاسكندرية ضمن نمو القوى الانتاجية . ففي ظل البطالمة تقدمت علوم الهندسة والميكانيكا والفلك والجغرافيا ، وتم تقسيم الـــدائرة الى ٣٦٠ درجة . وفي الطب استطاع العلماء تحديد دور الاعصاب والاستفادة من ملاحظة النبض . وكذلك تقدم الطب العلمي في الاسكندرية الرومانية بفضل تشريح الحيوانات وبداية ظهور الاساليب المتخصصة في الجراحة والكي .

ب ـ نمو الاقتصاد النقدي والسلعي :

دفع التقدم الذي أحرزته القـــوى الانتاجية بأنماط جنينية ـ كانت موجودة من قبل ـ الى التطور والنمو ، ففي مصر الفرعونية كان الانتاج يتم أساسا للاستهلاك المحلي والاكتفاء الذاتي ، وكانت التبادلات الرئيسية تجري على حدود البلاد وكمقايضات عينية يستعمل فيها **الرمز النقدي** ، أي لا تتبادل العملة بل تفيد كمقياس خيالي للقيمة . أما في العهد الهليني ، فقد أصبح الانتاج السلعي ـ أي الانتاج الذي يتم بقصد التبادل ـ يحتل مركزا واضحا ، ويصب في المدن الاغريقية (وخاصة الاسكندرية) . وتجري التجارة فـي المنتجات بمبادلتها بالعملة فعلا . وفي هذه الحالة كـــانت العملة تلعب دور التجسيد للقيمة التبادلية في السلعة .

● **وقد خرج جزء من الانتاج الزراعي والحرفي مـــن دائرة الاكتفاء الذاتي الى دورة السوق الداخلي والخارجي** . فتلك المزارع الواسعـة التي تخصصت مثلا في الكروم والزيتون كان لها محصول أكبر من أن يستوعبـه استهلاك القرية التي بجانبها . وكان لا بد من أن يتحول النبيذ والزيت الـى سلع توزع في الاسواق الداخلية (وخاصة بالمــدن الاغريقية المصرية مثـل الاسكندرية ونقراتيس الخ) وتصدر الى تجـــار البحر الابيض . وكـذلك الخضروات الجديدة التي دخلت في ذلك العصر كانت تغذي أساسا المـــدن الاقليمية الكبيرة والاسكندرية .

ومن الناحية الاخرى ، فحرفيو القرى الذين باتـوا يصنعون الاسلحة الحديدية للادوات الزراعية مثلا لم يكونوا يعتمدون عـــلى الخامات الفلزية المستخرجة من منجم صغير قربهم ، بل على مواد نصف مشغولة تستورد من سوريا وغيرها، ثم يجري تحويلها في دورة أولى بالاورش الكبيرة بالاسكندرية ومراكز الاقاليم قبل أن تبـــاع لهؤلاء الحرفيين الريفيين لكي يجروا عليها الدورة النهائية من التصنيع .

وتنطبق نفس القاعدة على المنسوجات الكتانية والروائح المستخرجة من الزهور ، وعسل النحل ، وصوف الاغنـــام ، وحيوانات التسمين . أي ان التقدم الذي أحرزته القوى الانتاجية زاد من نسبة العمل الفائض الى العمل الضروري ، وأوجد كميات من الخيرات الخام أو المحولة صناعيا أكبر مـــن قدرة كل قرية على استهلاكها المباشر . وفي الوقت نفسه ، فقـــد صاحب قيام الحكم البطلمي ، ثم الروماني والبيزنطي ، وجود طبقة حاكمة ذات نمط استهلاكي معتمد على السوق ، وذات نمط تجـــاري وصناعي ، أي نشاط معتمد على السوق أيضا ، الخارجية والداخلية . وبهـــذا توافر الشرطان الضروريان لتحويل جانب مـــن المنتجات الى سلع ، أي انتـــاج أوسع من الاستهلاك المحلي وأسواق قادرة على استيعاب الفائض .

وهنا تجدر الملاحظة ان ذلك التحول السلعي أصاب جزءا من انتاج البلاد وليس كله . فاذا كان جزء من القمح يذهب الى المستهلكين الاغريق في مصر أو يصدر ، فالجانب الاكبر منه كان يستهلك في مكان انتاجه ، أي في القرية نفسها . ولم تمثل حدائق الكروم والزيتون والزهـور والخضروات الخ ، الا جزءا أيضا من الاراضي الزراعية ، وخاصة تلك التي منح حق الانتفاع بها الى كبار القوم . أما الارض المملوكة للتاج ، فكانت أغلبيتها الكبرى تزرع قمحا ، وهو الغذاء الاساسي للفلاحين . أي ان ذلك التطور للانتاج السلعي الـذي أبرزناه سابقا لم يلغ الاكتفاء الذاتي الذي بقي أساس الاقتصاد المصري ، وان كانت أصبحت له حدود ضيقت من مجاله وشموله .

● **واتسعت التجارة الخـارجية بشكل أساسي في هذه الفترة** ، وذلك تنفيذا لخطة البطالمة القائلة بأن المحافظة على استقلال مصر وسيطرتهم عليها ان تتحققا الا بتفوقهم التجاري في شرقي البحر الابيض ، كما سبق الاشارة اليه . ومن الطبيعي ان التجارة الواسعة التي ازدهرت في هذه الفترة كانت تستورد البضائع اللازمة لاستهلاك الطبقة الحاكمة مـــن المحتلين المقدونيين والبلاط الاغريقي والاغنياء من الاثنيات الاجنبيـــة أساسا . ولم تكن تلك التجارة الخارجية تعنى بالاحتياجات الاساسية للكادحين المصريين .

وقد توسعت العلاقات التجارية الى أبعد من المنطقـــة المحيطة بمصر مباشرة في القرنين الثاني والاول ق.م. ، فقامت تجارة بيـن مصر والصيـن (في ظل أسرة « هان ») . واكتشف الربان هيبالوس الرياح الموسمية التي مكنت السفن التجارية البطلمية من الابحار الى الهند دون توقف . واتخذت الجزر الواقعـــة قرب الشاطىء الجنوبي للجزيرة العربية مراكز لتخزيـن البضائع . وكذلك بات البطالمة يمدون تجارتهم الى الشاطىء الافريقي الشرقي لاستجلاب العطارة والبخور والطيب (١١) . وكـانت السيطرة البطلمية على سوريا وفلسطين ـ كما قلنا ـ تأتي لهم بالاخشاب والمعادن والزيت والاقمشة والرقيق ومختلف أنواع الفاكهة والجبن .

وكانت الاسكندرية تصدر بالمقابل القمـــح والاقمشة الرفيعة المصنوعة من الكتان ، والاواني الزجاجية والألبسطر وغيره من مختلف الاحجار. وكانت مركزا لتجارة عابرة نشيطة . وكان نظام المقايضة العينية سائدا في العلاقات مع البلاد المتصلة بمصر عن طريق البحر الاحمر ، ولكن استعمال العملة كان أمرا سائدا وعاما في المبادلات الجـــارية بالحوض الشرقي للبحر الابيض . ورغب الملوك البطالمة في المزيد من النقود ، لا ليصرفوا عـلى أسطولهم العظيم وجيشهم المرتزق فقط، بل لاعتبارهم اكتنازها ضمانا لمركزهم المسيطر أيضا.

وبعد أن أخمد الرومان لهيب الثورة الشعبية ضد جبـاتهم في طيبة ، التفتوا هم الآخرون الى تأمين سبل التجـــارة الخارجية . فطهروا البحر الابيض من القراصنة ، ومهدوا طرقا جـــديدة توصل الى شاطىء البحـر الاحمر ، واحتلوا مينـــاء عدن في أوائل القرن الاول الميلادي . فازدهرت التجارة بين مصر والهند ، ولكن اتجاهها وموضوعها تغيرا : فبعد أن كـانت تتم مع الهند الجنوبية لشراء السلع الكمالية ذهبا ، أصبحت تستجلب مـن الهند الشمالية القطن والمواد الخام الاخرى وتسدد ثمنها سلعا . وفي هـذه الفترة كان التجار السكندريون يسيطرون على تلك التجارة ، ومدينتهم المركز الاكبر للتبادل في العالم القديم .

وكان من الطبيعي أن يؤثر هذا النشاط التجاري الخارجي بدوره عـلى الاقتصاد الداخلي . ولذلك انتشرت فـي العهد البيزنطي الاسواق السنوية (ذات المناسبات الدينية) والاسبوعية في القرى المصرية حيث بدأت المنتجات الزراعية تباع نقدا (١٢) . ونظن ان اليهـــود لعبوا دورا كبيرا في تسرب التبادلات التجارية النقدية المنتظمة الى الريف المصري ، اذ انهـم كانوا أكبر عددا (مليون فرد) من الاغريق في العهـد الروماني ، وأوسع انتشارا في القرى . كما ان نسبة كبيرة منهم كانت تنتمي الى طبقـات اجتماعية أقرب

الى المنتج المباشر . وقـــد أشار ماركس الى دور الوسطاء في تغيير الهيكل الداخلي للانتاج ، فقال :

« ان التداول البسيط ، الـذي هو التبادل البسيط بين السلعة والنقود ... يمكن أن يوجـــد تاريخيا لانه ـ بالدقة ـ ليس الا حركـــة وسيطة بين نقطتين سبق تحديدهما من قبل ، ودون أن تكـون القيمة التبادلية قـد استولت على انتاج أحد الشعوب في اتساعـه كله أو الى أعماقه . أما اذا تكرر ظهور الوسطاء الـذين يدفعون الى التبادل (اللومبارديون والنورمانديون الخ) ، ونمت علاقة مستمرة يمارس فيها المنتجون تجارة قد نسميها سلبية ، فسوف يأتي الدافع الى ذلك النشاط التبادلي من الخارج وليس من الهيكل الداخلي للانتاج . وفي هذه الحالة لـن يمكن أن يكون فائض الانتاج بعد ظاهرة عفوية تقع صدفة ، بل لا بد أن تتكرر باستمرار . وبهذا الشكل يميـل المنتج (بفتح التاء ـ المترجم) نفسه الى الاتجاه نحـو التداول ، والى ايجاد القيم التبادلية » (١٣) .

● **وانتشرت المعاملات النقدية** : وكان الاسكندر قد دفع بها دفعة أولى عظيمة بأن ألقى بالمعادن النفيسة المكتنزة بالقصور الآسيوية في حركة التداول الواسع . ولم يكن من الممكـــن أن توثق مصر البطلمية علاقاتها الاقتصادية بالعالم اليوناني دون أن تكثر من استعمال النقود المنتشرة فيه منذ زمن بعيد . وفعلا وصلت هذه العلاقة الى درجة ان النقود المصرية التي سكّوها تدوولت في البحر الابيض كله .

وكان ملوك العصر الصاوي من قبل قد استعملوا عملات ذهبية أجنبية غالبا لدفع رواتب المرتزقة اليونانيين . وحصل الفرس بعدهم على جزء مـن جزية مصر نقدا . ولكن مصر ظلت مـع ذلك بلد الاقتصاد الطبيعي أساسا . واستمرت كذلك في ظل البطالمة ، اذ كانت الضريبـة على الاراضي المنزرعة حبوبا تجبى عينا ، وكذلك العديد مـن الضرائب والرسوم وغيرهما . الا ان ضرائب أخرى كانت تجبى نقدا ، ومنها تلك المفروضة على مزارع الزيتـون والعنب ، وعلى بعض الصناعات الحرفية . ولذلك أقـام البطالمة في مختلف الاقاليم والمراكز الادارية ـ بل والعديد مـن القرى ـ مكاتب مصرفية تجمع بين وظائف خزينة الدولة والبنك ، أي تودع فيها حصيلة الضريبة النقدية ، وتتعامل في الودائع أيضا . وهكذا وجد نظام مصرفي متشابك يغطي مساحات كبيرة من داخلية البلاد الى جانب سلسلة الشون الحكومية التي تخزن فيها

حصيلة الضريبة العينية . واعتمـــدت الادارة البطلمية أساسا على العناصر الاغريقية للاشراف على تلك المراكز المصرفية أو البنـــوك الحكومية (١٤) . واحتفظ الرومان بهذا النظام ، ولكن التعامل النقدي زاد في ظل احتلالهم . ومما يدل عليه ان أفرادا عديدين أقاموا في العهد الروماني بنوكا خاصة جنبا الى جنب البنوك الحكومية .

وثمة عامل اضافي ساهم في نشر المعاملات النقدية ، وهو ان البطالمة أدخلوا في مصر نظـــام تأجير حصيلة الضرائب النقدية ، وهو الذي سمي بنظام « القبالة » في عصر الولاة العرب والالتزام في العهد العثماني . وكان البطالمة قد نقلوه عن اليونان واعتمدوا عليه ليضمنوا الجباية الكاملة لرسوم معينة . فكانت الضريبة المحددة تعرض في مزاد علني كل عام وترسو على من يتقدم بأعلى عطاء . وكان الملتزمون يخضعون للرقابة الحكومية المحكمة حفاظا على مصالح التاج . أما أغلب الضرائب العينية ــ وخاصة على الاراضي المنزرعة غلالا ــ فكانت تجمع بواسطة الجباة الحكوميين مبـاشرة وتودع في الشـون الحكوميـة .

وبهذا الشكل تمكن البطالمة من جمع أمـــوال عظيمة سائلة ، فأصبحوا مصرفيي (بنكير) العالم القديم كله .

ورغم أن الرومان لجأوا الى أساليب أخرى لجمع الضرائب ــ وخاصة المباشرة منها ــ الا ان نظمهم هي الاخرى شجعت انتشار التعاملات النقدية . ومنها انهم وضعوا تعريفة الضريبة العقارية تختلف مع نوع المحصول المزروع ، وخيّروا المزارعين بين تسديد الضريبة عينا أو نقدا . وكذلك نجدهم فـي بداية عهدهم يلغون الاحتكار الحكومي الذي كان البطالمة قد فرضوه على أغلب أنواع التجارة الداخلية ، ويرفعون الحواجز الجمركية بالنسبة للتعامل مع روما ، مما فتح السوق الداخلي المصري أمام أصحاب الاراضي (الاواسي) والتجار وأصحاب الورش الصناعية والمقاولين من الاغريق والرومان خاصة .

وفي ظل الحكم الروماني نجد عددا من هؤلاء المستثمرين يؤسسون معا شركات تقوم بتشغيل الورش اليدوية الواسعة . ويعمل في بعضها العبيـد أحيانا قليلة ، وعمال أحرار في معظم الاحوال (١٥) . وكذلك نفـذ الحكـام الرومان كثيرا من أعمال الري واستصلاح الاراضي عن طريق المقاولين الذين يستأجرون عمالا . ويبـــدو ان السخرة لم تلعب دورا هاما في مثل هـذه الاحوال . كما ان أفرادا مـــن الطبقة الحاكمة منحـــوا أراضي بورا بشرط استزراعها، الامر الذي كان يتم بالعمل المأجور. واذا كان العمال القليلون في المجتمع الفرعوني يتلقون راتبا عينيا، فنجد عددهم قد زاد وأجورهم أصبحت

نقدية في ظل الحكم الروماني . ونلاحظ ان الرومان خففوا من القيود التـي كانت تربط الحرفي باقليمه ، فأصبح تنقله من مدينة الى أخرى أسهل . كما ان الازمات النقدية الشديدة التي وقعت في ذلك العهـد أثرت على الاجور الاسمية للعمال فأخذت ترتفع (١٦) .

ولعب المرابون في العهد الروماني دورا كبيرا في نشر التعامل النقدي أيضا . وكان يتولى هذا العمل في الدلتا بعض الموظفين الكبار ومساعدوهم . أما الصعيد فيبدو ان الماليين الرومان كانوا قليلين فيه .

واقترن انتشار المعاملات النقدية بظهور الازمات المرتبطـة بالنقود . ففي ظل البطالة هبطت قيمة العملة المصرية الى الربع (عام ١٣٠ ق.م.) . كما حدثت سلسلة من الازمات في العهدين الروماني والبيزنطي (الربع الاخير للقرن الثالث الميلادي ، القرن الرابع ، منتصف القرن السادس) ، وذلك لان الحكام لجأوا الى تزييف النقود وخفضوا وزن الذهب فيها سرا . وأصـابت هذه الازمات أصحاب البنوك الخاصـة ، فعادت مصر القهقرى في الاقتصاد الطبيعي الى درجة كبيرة ، أي الى المقايضة العينيـة القديمة . كما انكمشت الحركـة التجارية والصرفية والصناعية فـي الاسكندرية ومـدن الاقاليم الرئيسية . وكانت هذه الظاهرة بارزة قبـل الفتح الاسلامي بشكل خاص . ومع ذلك فقد بقيت التعامل النقدي جذور قوية لاحظها الفاتحون العرب في منتصف القرن السابع (١٧) .

ولا بد من أن نلاحظ هنا ان انتشار التعامل النقدي لا يعني بالضرورة ظهور النظام الرأسمالي طالما لم تصبح قـوة العمل نفسها سلعـة كمميزة أساسية في الاقتصاد . ويقول ماركس في هذا الصدد :

« **ان مجرد وجود الثروة النقدية** ، بل وحتى سيطرتها على شيء من مركز السيـادة ، لا يكفي لان **ينجم الرأسمال عن هذا التحلل (١٨)** . ولو كان هذا واقعا ، لكانت روما وبيزنطة الخ ، قد ختمتا تاريخهما بالعمل الحر ورأس المال . فهناك ارتبط ايضا تحلل العلاقات القديمة الملكية بتطـور الثروة النقديـة ، والزراعـة الخ . ومع ذلك فالواقع ان نتيجة هذا التحلل لم تكن الصناعة بل سيادة الريف عـلى المدينـة » (١٩) .

● **واتسعت الحيـازة الفردية للارض** عـلى أسس ارسـخ مـن المحاولات المتكررة السابقة . اذ كان يسندها هذه المرة وجود فائض عمل أكبر من ذي قبل بفضل نمو القوى الانتاجية . كما ان اتساع التجـارة الخارجية

وتطور الداخلية عن الاطوار الجنينية كانا يقدمان امكانيات أوسع لكي يستولي الافراد على الفائض بغية مبادلته . وأخيرا ، فان انتشار استعمال النقود قدم فرصة لتحويل ناتج المبادلة لا الى بضائع تتلف عندما تخزن مدة طويلة بل الى ثروات معدنية تتحمل التخزين الطويل ويمكن أن يلقى بها في حركة التداول مرة ثانية في أية لحظة .

وتثبت البرديات ان المنازل وبساتين الكروم والفاكهة كـــانت حيازة للافراد منذ الفترة البطلمية الاولى . وكذلك كانت توجد بعض المساحات من الاراضي المزروعة غلالا في مصر العليا التـــي كـــانت تباع وتشترى وترهن وتوهب للاقارب دون قيود . والاغلب ان هـــذه الاوضاع كانت تركة للعهد الصاوي ولفترة الاحتلال الفارسي الـــذي سبق فتح الاسكندر . غير ان البطالمة شجعـوا الحيـازة الفرديـة للارض ، اذ باعوا أرضا حكومية بورا لكبار الموظفين ورجال البلاط بشرط استزراعها عنبا وزيتونا ، وبمقتضى عقود ايجار طويلة أو عقود وراثية . وكان هدفهم من ذلك ايجاد طبقة تضمن أملاكها ولاءها للتاج وكفاءة خدماتها له . وفي الوقت نفسه كان يحق للدولة مصادرة تلك الارض اذا أهمل صاحبها زراعتها واستغلالها (٢٠) . فملكية الرقبة كانت تظل للدولة ، أي ان تلك الملكية كانت باقية في اطار النمط الآسيوي . ولكن النتيجة على أي حال كانت انالعديد من التجـــار الاغنياء الاغريق والاجانب غيرهم اشتروا أرضا لزراعتها زراعة سلعية ولتسمين حيوان الذبيح عليها ، وتربية نحل العسل . وبهذا الشكل تم استصلاح مساحات كبيرة في منطقة الفيوم بشكل خاص . وكانت الدولة تقدم القروض لشراء البـذور والصرف على العمالة .

وعلاوة على ذلك ، فقد منح البطالمة أيضا حق الانتفاع الفردي بالارض لعدد ضخم من الجنود المرتزقة ، وخاصة الاغريق . وكان هدفهم مـن ذلك أن يكوّنوا مستعمرات عسكرية في داخلية البلاد تثبّت أقدام المرتزقة فيها ، وتضمن المحافظة على السيطرة البطلمية . وكانت هذه الحيازات الزراعيـة تنتقل للورثة بشرط ادائهم الخدمة العسكرية للدولة التي كـانت في الوقت نفسه تمارس سلطتها في مراجعة حقوق هؤلاء الورثة وقدرتهم عـلى احلالهم محل المتوفي في استثمار الحيازة . فكانت الارض توضع تحت الحراسة الى أن تحسم الدولة موقفها منهم (٢١) .

اما الجنود المصريون الذين خدموا في الفيالق المساعدة للجيشالبطلمي، فقد تمتعوا أيضا بامتياز الحصول عـلى حيازات زراعية فردية ، وان كانت المساحة في هذه الحالة أقل من تلك التي كانت تمنح للمرتزقة الاجانب . غير ان العملية ذاتها كانت بداية لاخراج بعض المزارعين المصريين الصغار من نطاق

المشترك القروي ، وتحويلهم الى منتجين فرديين تعـــــاملهم الدولة كأفراد لا كجزئيات نكرة من مجموع مستعبد .

والملاحظ ان الذين حصلوا على حق الانتفاع بالاراضي الواسعة ــ هـــم وورثتهم ــ كانوا من الاغريق والمحاسيب والمرتزقة الاجانب وكبـــار الموظفين الرومان بعد ذلك . ويبدو انهم حصلوا من الدولة في الوقت نفسه عـــلى **السلطات الادارية** على أراضيهم ، الامر الـــــذي تحول بعد ذلك الى النبتات الاولى للاقطاع في أواخر الحكم البيزنطي . ومع ذلك ، ففي العهـــد البطلمي وبعده ، لم يكن المالك الكبير سيدا على أرضه ومن عليها من الفلاحين . فـــلم يكن يحق له القضاء بينهم . كما ان الارض كانت تعود شرعا الى الدولة عند وفاته (٢٢) ، وكانت تسمى الارض التي «يتخلى الملك عن ادارتها» (لا رقبتها) لغيره . وكانت ضياع المعابد تنتمي الى هـــذا النوع ، برغم ان البطالمة تولوا ادارتها عن طريق موظفين خاصين . وعلى أي حال ، فكانت الدولة تتلقى من هؤلاء المنتفعين الفرديين ــ كبارا وصغارا ــ ريعا سنويا عن تلك الارض ، مما كان يثبت باستمرار حق الدولة في الولاية على الارض الزراعية كلها .

وقد وصل بعض كبار المنتفعين بالارض الى حـــــالة عجيبة من الثراء الواسع . فهذا « ابولونيوس » وزير الماليـــة لبطليموس الثاني (حوالي ٢٥٠ ق.م.) يزرع أرضا واسعة في الفيـــــوم حيث يحيط نفسه بخدم وحشم لا يحصى عددهم ، ومنهم الاطباء الخصوصيون وعازفو القيثارة والراقصون، غير الفلاحين والعبيد . وهو يملك فـــي الوقت نفسه شركات النقل البحري والشركات الزراعية والتجارية ، فيسكـــن مديروها في قصره ومعهم كتبتهم ومحاسبوهم وموظفوهم الآخرون (٢٣) .

وازداد عدد أمثال هؤلاء مع مرور الزمن في هـــذه الفترة ، واشتدت نزعتهم الى الملكية الفرديـــة الكاملة . وتفكك أمـــام ضغطهم نظام الاقتصاد الحكومي الذي بناه البطالمة والذي سيرد ذكره فيما بعد . فقدم الملوك تنازلات متتالية في اتجاه تحرير المبادرة الفردية من رقابة الدولة وقبضتها .

أن الطبقة الحاكمة والمالكة الاغريقية والاجنبية لم تكن مـــن الكادحين المنتجين ، فلم تكن مصلحتها تنطبق مع التقدم العام لوادي النيل . فاعتصارها المتزايد للشعب المصري ، وانهيار المالية البطلمية بسبب كثرة الحروب المكلفة والثورات الداخلية ــ هذا كله ادى الى ان الركود بدأ يخيم عـــلى الزراعة . وتحولت أراض خصبة واسعـــة الى مساحات بور وجافة هجرها فلاحوهـــا والمنتفعون بها . فلما جـــــاء الرومان ، اعلنت ادارتهم ان الارض المزروعـــة والخصبة ملك الامبراطور الخاص الذي استولى عليهـــا . ثم بدأ يمنح حق

الانتفاع بتلك الحيازات القابلة للزراعة والمهجورة لآلاف من الموظفين الكبار وأصحاب الاموال والتجار من الاغريق والرومان . واندفعت مرة أخرى عجلة التطور ، فعادت العزب الكبيرة الى الظهور ، تعتمد على الوسائل الحديثة والعملية للزراعة (٢٤) . وهكذا تم تطور تاريخي مرة أخرى شبيه بالسابق ، وان كان على مستوى أعلى بسبب التقدم العام للقوى الانتاجية .

وقد احتفظ الرومان أيضا بنظام الضريبة العينية على الاراضي المزروعة قمحا لكي يجمعوا منها الجزية السنوية الضخمة التي يتم بفضلها توزيع الخبز على معدمي مدينة روما . وكان هذا من العوامل المعرقلة لتطور الاقتصاد المصري نحو الطبيعة السلعية الشاملة .

ومع ذلك فنجد التجار والماليين الاغريق والرومان في الاسكندرية يستغلون تصاعد أسعار القمح ، فيضارب بعضهم بها ، ويشتغل البعض الآخر باستئجار الاراضي وايجارها من الباطن بشرط زراعتها غلة . وكانت الدولة تقدم لهم التسهيلات المختلفة (٢٥) . وكان هذا معناه ادخال الارض نفسها في دائرة سوق السلع بصورة من الصور .

وترتب على السياسة الرومانية في مجال الاقتصاد أن اتسع الانتفاع الفردي بالارض ، ثم الملكية الفردية لها ، اتساعا كبيرا منذ أوائل العهد البيزنطي . ويلاحظ المؤرخون ان ذكر الارض المملوكة للتاج أخذ يختفي بسرعة من السجلات المصرية في تلك الفترة ، مما يدل على تحولها الى الحيازة الخاصة في القرنين الثالث والرابع الميلاديين (٢٦) .

● **الطبقة المالكة الحاكمة : مغامرون وأفاقون** . يصور العديد من المفكرين الغربيين ـ بل وبعض المثقفين المصريين ـ الحكم الاغريقي الروماني في مصر على انه عهد النور الفكري . ويلقون أضواء رومانسية على حكامه بتصويرهم كفلاسفة يحلقون فوق الماديات . ويتعرض الكثير من المؤرخين لفتوحات الاسكندر باعتبارها استهدفت توحيد الشعوب تحت ظلال الفكر الاغريقي الرفيع . ويبدون أسفهم وتحسرهم على ان الذي انتصر في نهاية الامر لم يكن هذا الفكر بل « التأثيرات المؤذية والضارة للمحيط الشرقي » (كذا !) (٢٧) .

واذا كانت حقيقة ان الاسكندرية كانت مركزا للثقافة والفلسفة والعلوم في هذه الفترة ، غير انها كانت اقرب الى مركز جذب لجمهرة هائلة من المهاجرين والطريدين والمنفيين الذين انتزعتهم الاضطرابات السياسية والحروب الاهلية والازمات الاقتصادية من اوطانهم ، والقت بهم أسرابا على ارض مصر بحثا عن المعيشة بأية وسيلة . وكان الجيش البطلمي ثم الروماني

يقدم لبعضهم فرصة الارتزاق والاقتيات المتطفل على الفلاحين . كما ان التجارة والمضاربة بالمال والاشتغال بالربا الفاحش ، والالتزام بتحصيل الضرائب ، واستغلال الاحتكارات الحكومية الصناعية والتجارية الخ .. هذه جميعا كانت تقدم للبعض الآخر امكانية جمع الثروة بقهر الكادحين واعتصارهم الى آخر قطرة دم في عروقهم . فنرى هؤلاء الاجانب قطعانا مفترسة تحط رحالها على الوادي وتمارس نشاطا محموما طماعا مستغلة التراث الاغريقي باستقلال المدن في التخلص من القيود ورفض أي مبدأ سام سوي مثل أعلى واحد هو اقتناء الثروة بأسرع ما يمكن .

وكون هؤلاء الطبقة الممتازة ، المعفاة من أغلب الضرائب ، والتي تتمتع بحق المواطنية . في حين ان المصريين أنفسهم لم يكونوا مواطنين بل ((مستسلمين)) ليست لهم أي حقوق . وكانت تلك الطبقة الحاكمة المالكة تتركز في المدن الاغريقية مثل أرسينوي بالفيوم وهيرمابوليس واكسيرينخوس ونوقراتيس وبتوليمايس ، وخاصة الاسكندرية ، حيث تعيش منعزلة عن سائر سكان مصر ، وتتكلم لغة غير لغتهم ، وتعبد غير ما يعبدون ، وتتباهى بتقاليد يرى فيها المصريون نجاسة وانحطاطا . فكانت هذه كلها عوامل زادت من عمق الهوة الفاصلة بين الحكام والمحكومين ، بين الدولة كجهاز قاهر والفلاحين المقهورين . وجعلت مصر تتخلص في الفترة الاخيرة من معظم ذلك التأثير الهليني الذي مورس عليها عشرة قرون دون أن يتعدى سطحها كثيرا .

جـ ـ نبتات لتكوين اقطاعي :

لقد تلاقى نمو الانتاج السلعي والعلاقات النقدية التي ألقى أسسها حكم البطالمة ، مع الهيكل الاقتصادي الاجتماعي الذي أتى به الرومان والمبني على وجود ملكية الارض بصورة مزدوجة (الملكية المشتركة للدولة أو المدينة مع الملكية الفردية للمواطن الروماني) . ووقع هذا التلاقي على أرض مصر ذات التكوين الاقتصادي الاجتماعي الآسيوي ، فنتج عنه ظهور النبتات الاولى للاقطاع من نوع خاص ، نراه **اقطاعا بيروقراطيا** .

ولم تتم هذه العملية بانتقال فجائي حاسم ، ولا بتطور منتظم سلس مترابط الحلقات ، بل من خلال عملية تاريخية حية تشكلها ضغوط اجتماعية وسياسية متناقضة وعلى مستويات مختلفة . فتحدث في مسار تلك العملية الاخذ والعطاء بين تلك القوى ، والتقدم والتأخر ، والانعراج للتطور في اتجاهات متباينة .

فسبقت الاشارة الى الاراضي التي كانت تقطع لكبار رجال الدولة

والقادة العسكريين والجنود من المرتزقة الاجانب والمصريين في ظل البطالمة . وكانت الدولة تملك رقبة هذه الارض ــ كما تملك مصر بأجمعها ومن عليها ــ من الناحية النظرية أو الشرعية . ولكن القوى النازعة الى الملكية الفردية ــ وقد اشتد عودها كما رأينا ــ نجحت شيئا فشيئا في تحقيق خطوة مهمة ، وهي أن تؤول تلك الاقطاعات الى الابن الاكبر عند وفاة رب الاسرة . وهكذا أصبح الانتفاع بالارض وراثيا مع مرور الوقت ، واكتسب مظهر الامتلاك الخاص دون أن يعترف البطالمة بانتقال ملكية الرقبة الى المنتفعين بها (٢٨) . وكان هذا أيضا مصير أراضي المعابد الواسعة . ومع ذلك ففي نهاية العهد البطلمي كانت أرض التاج ما زالت تصل الى نصف المساحة المزروعة .

ثم جاء الحكم الروماني . فاعتبر الامبراطور مصر ملكا خاصا بشخصه ، لا جزءا من الامبراطورية الرومانية . ووضع يده على أرض التاج البطلمي السابقة . وأوقف الرومان لفترة منح الارض للعسكريين والجنود . ولكنهم اعترفوا بالملكية الخاصة للاراضي التي كانت في أيدي الافراد عند حضورهم، وشجعوا انتشار هذه الملكية بين صفوف الطبقة الحاكمة من الاغريق ، باعتبارها ضمانا على قدرة أصحابها على اضطلاعهم بمسؤولية ادارة البلاد وجباية ما تطلبه روما من ضرائب وجزية سنوية . وتمكن بعض أصحاب الأقطاعات من توسيع الرقعة الزراعية التي يملكونها بتقديم الرشاوي لكبار الموظفين الرومان وبالافلات من مختلف القوانين واللوائح ، وبتطويع التقاليد والعلاقات الشخصية لمصلحتهم . كما انهم استفادوا من عودة السياسة الرومانية الى بيع أراضي التاج للمواطنين الرومان في القرن الثالث الميلادي. وعندما قرر الرومان تحويل اللغة الرسمية من الاغريقية الى اللاتينية في مصر (عام ٢٩٦ م) كان من الطبيعي أن يتسع معه تطبيق الفكر القانوني الروماني الذي يعترف بالملكية الفردية للارض ، مما أعطى أصحابها في مصر مركزا أقوى .

وقام الامبراطور سفروس (١٩٣ ــ ٢١١ م) بسلسلة من الاصلاحات القانونية والادارية تعتبر تنازلات هامة لملاك الاراضي الكبار . منها الاعتراف بحقوق المواطنية الرومانية للاثنيات الاجنبية التي ينتمون اليها ــ **ما عدا المصريين** ــ مما كان يعطيهم الحق الشرعي لملكية الارض . ومنها انه منح سكان المدن الاغريقية حق انتخاب مجلس شيوخ يتولى شؤونها ، أي نوع من الحكم الذاتي لكل مدينة ، وهو الامر الذي أصاب مركزية الحكم والدولة وأضعفها . وأصبحت المناطق الريفية المحيطة بالمدن الاغريقية في مصر تابعة لسيطرة تلك المجالس من الناحيتين الادارية والمالية بل والدينية أيضا الى درجة كبيرة .

وزادت الملكية الفردية للاراضي الزراعية في الريف رسوخا ، اذ لم تعد تدفع الا الضريبة العقارية ــ دون الريع ــ علامة على انها أتت أصلا كمنحة من الدولة . ولكن هذه الارض باتت تتوارث وتدار في حرية تامة (٢٩) . الا ان أصحابها لا يقيمون في الريف على أراضيهم ، بل في المدن الاقليمية الكبيرة ، وفي الاسكندرية بشكل خاص : انهم ملاك غائبون متطفلون ، كما كان كبار المتنفعين في العصور الفرعونية السابقة . وكأن النمط الآسيوي الاصيل ختم علاقاتهم بالارض بطابعه ، فجعلها مختلفة جد الاختلاف عن التقليد الروماني المعروف ، وهو أن يعيش المواطن الروماني أساسا وسط مزرعته وعبيده .

ثم قدم الامبراطور ديوقليديانوس (٢٨٦ ــ ٣٠٥ م) تنازلات جديدة . وأنزل ضربات أخرى بالهيكل الاداري للنمط الآسيوي ، اذ الغى التقسيم المصري التقليدي الى أقاليم ، وأوجد تقسيما اداريا ذا دوائر أوسع هي ــ الابرشيات . وفصل بين السلطات الادارية والعسكرية .

وفي هذه الفترة قوي ساعد كبار الملاك الى درجة أن اعترف الحكم الروماني لهم « **بحق الجباية الذاتية** » ، أي أن يجمعوا الضرائب المستحقة عليهم وعلى فلاحيهم بأنفسهم ، ويسلموا حصيلتها لكبار المديرين الماليين في الحكومة مباشرة دون المرور برقابة الجباة المحليين الكثيري العدد . وحينذاك ــ وخاصة منذ القرن الرابع الميلادي ــ نمت ظاهرة جديدة هي نظام **الحماية** او الوصاية . اذ كان الفلاحون الاحرار الذين يزرعون الارض الملكية يتنازلون عنها للمالك الكبير مقابل حمايتهم من الجباة المحليين ، فيصبحون عملاء أو **موالي** (*) لذلك المالك الذي يلقب بالسيد **الحامي** ، والذي يأخذ على عاتقه بالمقابل مسؤولية دفع الضرائب . وتحول الفلاح الى مستأجر مربوط بالارض التي آلت الى غيره ، وشبيه بالقن الاقطاعي (٣٠) .

وقد حاول الاباطرة البيزنطيون مقاومة نظام الحماية الذي كان يسرب أراضي التاج الى خارج أيادي الدولة ، ويبعد الفلاحين عن السيطرة الحكومية . فصدرت القوانين في عامي ٣٦٠ و ٤١٦ التي تعاقب الحماة والفلاحين أيضا لانفصالهم عن المشترك القروي . وفي عام ٤١٥ صدر قانون يعترف بواقع الحماية فيما يتعلق بآثارها الماضية ويمنع تكرارها في المستقبل . ولكن هذه القوانين لم تفد الا في جعل التطور أبطأ بعض الشيء ، ولم تمنعه تماما .

(*) استعملنا هذا اللفظ العربي للدلالة على كلمة « Client » وان كان نظام الموالي القبلي في الجزيرة العربية في ذلك الوقت لم يطابق ما جرى في مصر بالضبط .

وفيما بين ٤٦٠ و ٤٧٠ م أصبح كبار الملاك انفسهم هم حكام الاقاليم ورؤوس الدوائر الادارية الفرعية . وباتوا مكلفين أيضا بجباية الضرائب المستحقة على الفلاحين الاحرار الذين يزرعون الاراضي المحيطة بالمدن (٣١) . وفي القرن السادس الميلادي أصبح لملاك الضيع الكبيرة جيوش خاصة من المرتزقة (بعضهم من أصل جرماني) ، ومحاكم وسجون تابعة لهم ، وشبكات للبريد ومحطات للخيل اللازمة له ، ومستشفيات ومصارف وأساطيل من المراكب النيلية . ويعمل لديهم رهط كبير من الموظفين والكتبة والمحاسبين ، ويبسطون حمايتهم على أديرة كاملة ويوقفون عليها الاموال والعقارات ويخضع لهم الفلاحون الموالي المرتبطون بالارض والذين لا يستطيعون مبارحتها. وهكذا شكل أصحاب الاراضي الكبيرة **نبالة** تتمتع باستقلال كبير عن السلطة السياسية البيزنطية ، وتسيطر على الفلاحين الذين اقتربت تبعيتهم لها من نظام القنانة .

ولكن هناك فوارق بين بذور هذا الاقطاع والاقطاع الاوروبي . **الاول** ان تلك النبالة الاقطاعية المصرية كانت من أصل بيروقراطي في معظمها ، وظلت أيضا تمارس وظائف ادارية كبيرة لدى فروع الدولة البيزنطية حتى آخر مراحلها . **والفرق الثاني** ان ممتلكات أفرادها كانت تتكون من أراض متناثرة في شتى أنحاء البلاد ، ولا تشكل معا منطقة واحدة أو اقليما واحدا . **والفرق الثالث** ان أصحابها ملاك متغيبون يعيشون في المدن لا على أراضيهم، ويمارسون استغلالهم للفلاحين بواسطة هيئات بيروقراطية تابعة لهم . أي يشكلون صورة مصغرة للامبراطورية البيروقراطية التي هم جزء منها . وأغلبيتهم الساحقة من الاغريق أو المتأغرقين المعزولين عن الشعب المصري انعزالا كاملا (٣٢) . **والفرق الرابع** ان هناك جيشا حكوميا يتبع الامبراطور من خلال الحكام (دوقات) للولايات المصرية الاربع . وان هذا الجيش له معسكرات في جميع الانحاء ويتولى مهمة مزدوجة هي حماية البلاد من الغزو الخارجي وفرض السلام الداخلي ، أي ضمان جباية الضرائب وحماية أصحاب الاراضي الكبار من ثورات الفلاحين عند استفحالها . وكذلك تكون مهمة ذلك الجيش المركزي أن يمنع هؤلاء الاقطاعيين من أن يتحولوا الى أفراد مستقلين عن التاج البيزنطي استقلالا تاما ، وأن يبقيهم جزءا لا يتجزأ من الهيكل الحاكم البيروقراطي للامبراطورية البيزنطية .

وعليه ، يمكن أن نسمي هذا الاقطاع **اقطاعا بيروقراطيا** . ونلاحظ انه يحمل سمات هي انعكاس التأثير « الآسيوي » على التطور الاقتصادي والاجتماعي المصري في هذه الفترة .

وقد جاءت الاصلاحات الادارية التي أجراها الامبراطور جستينيان

(٥٥٤ م) معترفة بالامر الواقع ومسجلة له . فقسمت مصر الـــى ٤ ولايات متساوية المراكز تقريبا ، لكل ولاية حاكم يتبع الامبراطور مباشرة ومستقل عن الحاكم جاره . فقضت هذه الاجراءات على المركزية المصرية التقليدية تماما ، وأصابت الهيكل السياسي والعسكري المصري بالضعف الشديد ... وفتحت الطريق واسعا أمام الغزوات الفارسية في أوائل القرن السابع (٦١٦ ــ ٦٢٩ م) ثم أمام الفتح العربي (٦٤١ م) .

وهنا يجدر بنا أن نبدي ملاحظتين :

□ **الملاحظة الاولى** : ان ذلك النمط الجـــديد للعلاقات الاجتماعيـــة ــ الاقطاع البيروقراطي ــ لم يكن قد وصل بعد الى الشمول والسيادة فـــي مصر البيزنطية عندما فتحها عمرو بن العاص . ولذلك اعتبرنا الظاهرة التـــي وصفناها باقتضاب ، **نبتات** للاقطاع فقط . ونعتقد ان هناك من الادلة مـــا يثبت ان النمط الآسيوي كــــان لا يزال هو السائد والاساسي في المجتمع المصري في العصر الهليني ، رغم التطور الذي جرى فيه .

□ **والملاحظة الثانية** : ان التطور الذي وقـــع في التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري في العصر الهليني يدحض تماما نظرية كارل فيتفوجل عن « الطغيان الشرقي » ، والقائلة بالثبات الابدي للنمط الآسيوي . واذا كـــانت مصر تنتقل الى مشارف النظام الاقطاعي في القرن السابع ، فقد حدث هذا الانتقال **دون المرور بالنظام العبودي** . ويثبت هـــــذا بدوره ان مجتمعا مـــا ــ والمثال هنا يتعلق بمصر ــ يستطيع أن يتخطى مراحل معينة مـــن التطور أو يقفز عبرها ، وانه ليس شرطا حتميا أن تمر جميع المجتمعات دون استثناء بذلك التسلسل التاريخي الخماسي للتطور الـــــذي عرفته أوروبا الغربيـــة (المشاعية فالعبودية ثم الاقطاع فالرأسمالية والاشتراكية) .

د ــ التدهور الختامي :

من المعروف ان النظام الاقطاعي ساد أوروبا الغربية نتيجـــة الانتصارات الساحقة التي أحرزتها القبـــــائل البربرية ــ وخاصة الجرمانية ــ عـــلى الامبراطورية الرومانية . وكانت تلك القبائل حينذاك في أوج قوتها في حين ان الازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كـــانت تمزق النظام العبودي الروماني .

اما بوادر النظام الاقطاعي البيروقراطي في مصر ، فهي تظهر في نهاية السيطرة البيزنطية ، وعندما يصيب الضعف والانهيار والضمـــور الاقتصاد المصري كله ، بما فيه ــ بل وخاصة ــ أقسامه السلعية والنقـــدية الحاكمة .

ولا تبدأ تلك الطبقة الجديدة في الظهور وهي تزداد قوة واندفاعا ، أي في اتجاه تاريخي صاعد ، بل تنبت وهي في حالة شديدة من الهزال ، ولا تقوى على الاستمرار في البقاء الا لوجود الجيش المحتل والقاهر للفلاحين . أضف الى ذلك ان هؤلاء الفلاحين أنفسهم عجزوا عن قلب النظام رغم نضالاتهم ، الامر الذي وفّر للطبقة الحاكمة الجديدة مناخا مناسبا خاصا . وكأن هناك أوضاعا معينة في مصر معكوسة بالنسبة لاوروبا الغربية ... وفي تقديرنا ان هذا يرجع الى ان الهيكل العام المصري ـ المبني على النمط الآسيوي ـ أعطى التناقض بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج تلك السمات الخاصة التي يلحظها الدارس لهذا العصر التاريخي الهام . وهي سمات تضرب جذورها في العصر الفرعوني الاسبق . وأقصد ان ذلك التناقض عبّر عن نفسه في مصر في التناقض بين قوى التوحيد المركزية ـ وهي الضمان الاساسي للانتاج بسبب انخفاض القوى الانتاجية ـ وبين قوى التمزق المعبرة عن النزعة الى الملكية الفردية ، وهي القوى الوحيدة (في الوقت نفسه) القادرة على رفع القوى الانتاجية الى مستوى أعلى في ذلك الوقت .

فقد قام النظام البطلمي بعد أن شهد الاقتصاد المصري فترة طويلة من الانحطاط ، لان السيطرة الفارسية على مصر ، وقيام الامارات المستقلة بعضها عن بعض ، تسببا في اهمال الشبكة الصناعية للري ، وفي وقوع التجارة الخارجية في أيدي الاجانب من الاغريق والفينيقيين ، وفي احتكار الكهانة للصناعة الحرفية المصرية .

وبعد أن ازدهر النشاط الاقتصادي في مصر البطلمية حتى بداية القرن الثاني ق.م. ، حدث أن هبط مركز مصر التجاري كما ذكرنا ، مما أضعف مقاومتها أمام الغزوات السورية (١٦٩ ـ ١٦٨ ق.م.) وفتح المجال للمنازعات الشديدة بين أفراد الاسرة المالكة ، وكذلك بين أجنحة الطبقة الحاكمة ، وأوقع البلاد تحت الوصاية الرومانية .

وفي السنوات القليلة التي سبقت انتحار كليوباترا والاحتلال الروماني لمصر ، كانت التجارة الخارجية والداخلية قد أصابها الركود ، ونظام الري في حالة انهيار (١٢٦) (٣٣) ، ونشاط الصناعات التي تحتكرها الحكومة كاد أن يتوقف . وتحولت مناجم الذهب في النوبة مثلا الى ليمان للمجرمين والمعارضين السياسيين ، وأصبح انتاج هذه المناجم تافها (٣٤) . وكانت قبضة الحكومة المركزية بالاسكندرية على البلاد قد ضعفت الى درجة ان منطقة طيبة اقتربت من الاستقلال عنها في بعض الاحيان .

ودفعت السياسة الرومانية الاقتصاد المصري الى الامام مرة أخرى كما

رأينا . ولكن الضعف أخذ ينخر فيه مـــن جديد ابتداء من القرن الثانـي الميلادي : وقتئذ جنّد الامبراطور الفلاحين للاستعانة بهم في محاربة الثورة اليهودية ، وأخذ باقي سكان القرى يهجرون الارض هربا من فداحة الضرائب . ثم اندلعت ثورة البشموريين (*) (الثورة «البوكولية») ، فأصيبت الزراعة في الصميم . وزادت الامور سوءا في القرن الثالث بسبب هبـوط الحركـة التجارية بين مصر والهند ، وزيادة الرسوم الجمركية المفروضة على التجار السكندريين . وبدأ يختفي في القرن الرابع الهيكــل الاجتماعي الاغريقي الخاص ، وتتدهور المدن الاغريقية ، وتفقد الاسكندرية مـركزها الاقتصادي العظيم السابق (٣٥) . وأخذ الاباطرة البيزنطيون بعـد ذلك يهملون النظـام الاقتصادي المصري ، خاصة وان المقاومة الشعبيـة جعلت حصيلة الضرائب المفروضة على وادي النيل في انخفاض مستمر . وفي القرن السادس انغلقت العزب الكبيرة والاديرة العديدة على نفسها اقتصاديا مكـونة دوائر متزايدة من الاكتفاء الذاتي ، الامر الذي عرقل التداول النقدي . فكادت أن تختفـي تلك العملة المنخفضة القيمة التي كانت بيزنطة تسكّها (٣٦) . ويعني هذا أن المحرك الاساسي للتطور المصري في ذلك الوقت ـ التجارة والتداول النقدي ـ كان قد فقد جانبا كبيرا من طاقته ، وان ذلك الاقطاع البيروقراطي الذي بدأ يظهر في الوقت نفسه كان أعجز من أن يوجد الظروف التي تمكن مصر مـن أن تتخطى نهائيا حدود الاقتصاد الطبيعي .

(*) البشمور منطقة في شمال الدلتا ، على الساحل بين فرعي رشيد ودمياط ، وكانت بها مستنقعات ، ويسكنها فقراء يعيشون على الرعي .

هوامش الفصل الثالث

(١) K . MARX : « Introduction à la critique de l'économie politique » (Dans « Contribution à la critique.. ») Paris - Editoions Sociales - 1972 - p . 167 .

(٢) M. ROSTOVTZEFF: « Rome » - New York - Oxford University Press - 1960 - P. 264 .

(٣) Prince Omar TOUSSOUN : « Mémoire sur les finances de l'Egypte» - Le Caire - Institut Français d'Archéologie - 1924 - pp.49 et pass .
والمبالغ المذكورة للضرائب مقدرة بأسعار عام ١٩٢٤ .

(٤) M. ROSTOVTZEFF : « The social and economic history of the hellenistic world » Vol . I. Oxford , Clarendon - 1959 - p. 272 .

(٥) هـ. ايدرس بل : « مصر من الاسكندر الاكبر حتى الفتح العربي » ـ تعريب الدكتور عبد اللطيف أحمد علي ـ القاهرة ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٦٨ ـ ص ٧٤ .

(٦) انظر :

P. JOUGUET : « L'Egypte Ptolémaique » - (Dans Hanotaux ed .) - Paris - Plon - 1931 - Tome III , p. 161 .

(٧) V. CHAPOT : « L'Egypte romaine » - Dans ditto) . p. 310 .

(٨) J. G. MILNE : « A history of Egypt under Rrman rule » London - Methuen & Co . - 1924 , pp. 255\256 .

(٩) P. JOUGUET : « L'impérialisme macédonien et l'hellénisation de de l'Orient » - Paris - Albin Michel - 1937 - pp. 316 et Pass .

(١٠) P. JOUGUET : « L'Egypte Ptolémaiqpe » Op. cit . , p. 100 .

(١١) P. JOUGUET : « L'Impérialisme macédonien,» Op. cit., pp. 331\332.

(١٢) H. MUNIER : « L'Egypte byzantine » - (Dans « Précis de L'Histoire d'Egypte ») - Tome II - Le Caire - Institut Français d'Archéologie - 1932 - p. 82 .

(١٣) K. MARX - « Fragments de la version originale » (Dans « Contribution ... » Op . cit .) p. 229 .

(١٤) هـ. ايدرس بل ـ المصدر المذكور ـ ص ٦٥ .

(١٥) P. JOUGUET : « L'Egypte gréco - romaine » - (Dans « Précis ... » - Op. cit) T.I, p. 374 .

(١٦) J.G. MILNE : Op. cit - pp. 257 et Pass .

(١٧) يلاحظ ان اسم « الدينار » للعملة ياتي من الاسم اللاتيني «ديناريوس» Denarus وهو اسم العملة الذهبية الجارية في بيزنطة .

(١٨) يقصد تحلل الاقتصاد الطبيعي .

(١٩) K. MARX : « Pre-capitalist economic formations » - London - Lawrence & Wishart , 1964 - p. 110 .

(٢٠) H. ROSTOVTZEFF : « The social ... hellenistic World » Op. cit. pp. 289\290 .

(٢١) P. JOUGUET : L'Egypte ptolémaique » - Op. cit - pp. 87\88.

(٢٢) P. JOUGUET : « L'Impérialisme ... » - Op . cit., p. 383 .

(٢٣) P.G. ELGOOD : « Les Ptolémées d'Egypte » - Paris - Payot - 1943 - pp. 81\82.

(٢٤) M. ROSTOVTZEFF : « The Social & economic history of the Roman Empire » - Oxford - Clarendon - 1957 - pp. 283\292 .

(٢٥) A.C. JOHNSON : « Egypt and the Roman Empire - Ann Arbor - University of Michigan Press - 1951 -p. 74 .

(٢٦) A.C. JOHNSON : Ditto - pp. 76\78 .

(٢٧) P. JOUGUET : L'Impérialisme ... » - op . cit., p. 373 .

(٢٨) هـ. ايدرس بل ـ المصدر السابق ـ ص ٦١ .

(٢٩) P. JOUGUET : « L'Egypte gréco - romaine » - Op. cit . p. 349.

(٣٠) هـ. ايدرس بل ـ المصدر السابق ـ ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .

(٣١) انظر :

C. DIEHL : « L'Egypte chrétienne et byzantine » , (Dans Hanotaux éd .) - T.3 , p.p. 455\456 .

(٣٢) J. G. MILEN : Op . cit p. 150 .

(٣٣) هـ. ايدرس بل ـ المصدر السابق ـ ص ١٠٧ .

(٣٤) P.G. EIGOOD : Op . cit ., pp. 235\237 .

(٣٥) H. MUNIER : Op. cit. , pp. 85\86 .

(٣٦) J.G. MILNE : Op. cit ., pp. 106\107.

الفصل الرابع

الوجه « الآسيوي » لمصر الهلينية

زاد الانتاج السلعي والتبادل التجاري في مصر الهلينية زيادة كبيرة ، وخاصة في المدن الاغريقية شبه المستقلة . وترتب عليه تقوية أشكال متقدمة للحياة الاقتصادية ، وظهور نبتات أولى للاقطـاع البيروقراطي في الفترة الاخيرة للحكم البيزنطي . ولكن الهيكل الاجتماعي والسياسي المصري وصل الى حافة الانهيار قبيل الفتح العربي، لان تلك التطورات الاقتصادية كانت قد ظلت سطحية وجزئية ، وعاجزة عن احداث الانقلاب الشامل .

١ ــ بقاء الخلفية الآسيوية

أ ــ المشترك القروي :

ان الذي منع بذور الاقطاع البيروقراطي من أن تنبت وتترعرع وتصبح شاملة للاقتصاد هو بقاء العناصر الاساسية للخلفية الآسيوية قائمة . وما هو السر في تلك الحيوية العجيبة للنمط الآسيوي ، والتي جعلته قادرا على المقاومة ألف عام أمام هجوم العلاقات النقدية والتبادلات السلعية في العصر الهليني ؟ يكمن السبب الدفين لصلابة هذا النمط في الشكل الخاص للمشترك القروي المصري ، اذ انه كان شاملا من حيث عدم احتوائه على الملكية الفردية أو يكاد . كما كان جزءا لا يتجزأ من الوحدة المركزية التي تسيطر على البلاد كلها بشبكتها البيروقراطية في معظم ذلك العهد .

ومنذ ما يقرب من قرن ، ميّز ماركس بين الاشكال المختلفة للمشترك الزراعي التي تطورت اليها المشاعية البدائية الاولى . ومن هذه الاشكال

الشكل الروماني الذي فيه يملك المشترك **الحضري** ـ المدينة ـ الارض التي حوله ملكية عامة . ويمتلك أفراد هذا المشترك ـ المواطنون ـ جزءا من تلك الارض ملكية خاصة . وقد تطور المجتمع الاقطاعي ثم الرأسمالي منطلقا من هذا الشكل المزدوج والمتناقض للملكية . فيقول ماركس مثلا :

« حيث اكتسب أعضاء المشترك من قبل وجودا منفصلا كملاك خاصين عن وجودهم الجماعي كمشترك حضري وملاك المنطقة الحضرية ، (فهناك) تظهر الظروف المسبقة التي تسمح للفرد بأن يفقد **ملكه** ، أي العلاقة المزدوجة التي تجعله مواطنا في المشترك وذا مركز متساو (مع الآخرين ـ المترجم) ، وأيضا مالكا . ومن الصعب جدا أن يكون هذا الفقدان ممكنا في الشكل الشرقي ، الا اذا كان خارجا من تأثيرات خارجية تماما . وذلك لان الفرد في المشترك لا يقيم معه أبدا علاقة مستقلة استقلالا كافيا حتى تمكنه من أن يفقد ارتباطه (الموضوعي والاقتصادي) بـه » (١) .

وما نود أن نبينه في هذه الدراسة هو ان المشترك القروي المصري استمر خلال العصر الهليني بفضل تلاقي عاملين يبدوان متناقضين تماما ، الا وهما مصلحة الطبقة الحاكمة في اعتصار الكادحين الى أقصى درجة **ممكنة** ، من جهة ، واتجاه هؤلاء الكادحين أنفسهم الى شد وثاقهم بالمشترك في كثير من الاحيان بحثا عن وسيلة للحماية من ضراوة الاستغلال ، من جهة أخرى . وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد .

ففي ظل البطالمة كان المصري يعتبر مربوطا بالاقليم الذي ولد فيه مثلما كان الاغريقي يعتبر مواطنا للمدينة التي كانت مسقط رأسه (٢) . وفي كل قرية كان أصحاب الحرف يشكلون طوائف يوحدها نوع الخدمة التي تقدمها الدولة . ففلاحوها مثلا مربوطون بمهنة فلاحة الارض بالقرية ، ولا يستطيعون التحول الى عمل آخر الا بعد الحصول على موافقة رسمية . وكان يشرف على أعمال سكان القرية مجلس من مشايخها **تعينه الحكومة** ويخضع للتسلسل الاداري في الدولة (٣) . وتقوم لجنة من الموظفين بتحديد الربح المطلوب من أرض كل اقليم بالجملة ، ويلزم الفلاحون به . وعند الحصاد ، يشون القمح في ساحة القرية حيث يدرس ، ويكيل نصيب الحكومة ويسلم الى الصوامع الحكوميـة .

وابقى الرومان أيضا على النظام الذي يقيد كل مصري بالمنطقـة التي

يقيم بها (٤) . وكانت كل قرية تشكل وحدة ضريبية واقتصادية (وخاصة زراعية) ولها وجود مشتركي دون أن يتمتع أعضاؤها بسلطة جماعية على أية صورة . وينفذ مشايخ القرية ما تطلبه منهم الحكومة مثل تعبئة المسخرين والمحافظة على « الامن » الروماني ، وتحصيل الضرائب على انتاج الجعة او تربية الاغنام ، وتنفيذ القرعة العسكرية على الفلاحين أو جمع البدل النقدي عنها . ولكن هؤلاء المشايخ ليسوا منتخبين بل مكلفون بالخدمة تكليفا قسريا لمدة سنة على الاغلب . وهناك موظف حكومي مباشر ، هو كاتب القرية ، الذي يجري راتبه من حصيلة احدى الضرائب المخصصة لهذا الفرض (٥) . وهذه الدوائر الزراعية المنغلقة على نفسها والمكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية ، كان من الطبيعي أن تشكل أكبر عائق أمام الاسراع بعجلة تداول النقود . ولكنها في الوقت نفسه كانت الضمان الاجتماعي والسياسي لتجزئة الريف المصري الى ذرات صغيرة ، فيمتنع على الفلاحين سبل توحيد الصفوف ضد الحكم الاجنبي أو المحتل .

وعند أوائل الاحتلال الروماني ، أصبح مشايخ القرية مسؤولين شخصيا عن توريد حصيلة الضرائب العينية والنقدية كاملة ، بحيث يغطون النقص — ان وجد — من محاصيلهم الخاصة (قوانين تراجان) . أما في بداية القرن الثاني الميلادي ، فقد ألزم دستور سيفيريوس سكان القرية جميعا بتسديد الضرائب الزاما جماعيا (٦) . والى جانب أراضي الدولة التي تلزم كل قرية باستثمارها كانت توجد الاراضي المشاع ، ومنها تلك التي تديرها المجالس البلدية للمدن الاغريقية (مثل الاسكندرية) ، أو مراعي القرى التي يشرف عليها أيضا مشايخها . وكان هذا معناه تقوية الروابط المشتركية بأوامر عليا .

ومع مرور الزمن ، اتسعت الاراضي التي ينتفع بها الافراد انتفاعا خاصا ، فألحقت قرارات حكومية جديدة أراضي الدولة بأقرب قرية والزمت سكانها بزراعتها الزاما جماعيا (٧) .

وسبق الاشارة الى ان الدولتين البطلمية والرومانية اكدتا مرارا على حقهما المبدئي في رقبة الارض . فالمساحات التي كانت تقطع على الافراد لم تكن ملكا بل استحواذا (٨) في أيديهم . ومن الملفت للنظر ان هذا الاتجاه لم يضعف مع الزمن ، بل على العكس ازداد قوة . ففي بداية القرن الرابع يصف السجل العقاري الارض الزراعية لمنطقة ثياديلفيا باعتبارها ملكا للقرية، في حين ان أراضي التاج والافراد أيضا مقيدة على كشوف الحيازات الفردية (٩) . واكدت اللوائح البيزنطية هذا الوضع فحرمت على الاغراب عن القرية ان ينتفعوا بزراعة اية قطعة تابعة لها . وفي الوقت نفسه شددت الادارة البيزنطية على اعتبار فلاحة الارض تكليفا الزاميا لفلاحي القرية ،

يقومون بها خدمة للدولة ، وبهدف توريد حصيلة الجزية العينية والضرائب النقدية للجالس على العرش . كما ألقت بيزنطة بثقل المسؤولية كاملة على مجالس المشايخ بالقرى فيما يتعلق بالادارة المالية وفرض السيطرة البوليسية على الفلاحين، فأدمجت تلك المجالس في آلة القهر البيروقراطي ادماجا أقوى.

وكثيرا ما اعتمد الاستعمار المعاصر على المشاعية والتنظيمات المشتركية ومجالس المشايخ في ضمان استغلال الشعوب المقهورة بأقل اضطراب ممكن (١٠) ، تماما مثلما فعل الحكم البطلمي ثم الاحتلال الروماني والبيزنطي لمصر .

ومن جهة أخرى ، نلاحظ ان التعارض ليس حتميا بين ظهور بوادر الاقطاع في نهاية العصر البيزنطي لمصر وبين استمرار المشترك القروي . وقد سجل انجلز مثلا في دراسته للمشترك الالماني (**المارك**) ان الفلاحين الالمان الذين تحولوا الى أقنان أو مستأجرين تابعين للنبلاء ظلوا منظمين طبقا للاطارات المشتركية القديمة . وان هذا المشترك « لم يفت زمنه Obsolete من الناحية الاقتصادية ، وأصبح عاجزا عن الاستمرار باعتباره التنظيم الاجتماعي للزراعة الا عندما أحرزت الفلاحة ذلك التقدم الكبير الذي حققته في المائة عام الاخيرة . والذي (يقصد التقدم) جعل من الزراعة علما وأرشد الى نظم جديدة كل الجدة لممارستها » (١١) .

ب ـ المدن :

أسس البطالمة بعض المدن الجديدة في مصر ، وخاصة الاسكندرية . في حين ان الرومان اكتفوا بتأسيس مدينة واحدة (أنتينوبوليس) سكنها الاغريق ، وتولى ادارتها مجلس بلدي على النمط اليوناني . غير ان الامر الجديد في هذا الشأن هو ان بعض عواصم الاقاليم أصبحت ـ بالاضافة الى المدن التجارية ـ مركزا اقتصاديا لها ، فتتوقف فيها القوافل وتقام الاسواق الاقليمية ، وتوجد الفروع الرئيسية للشؤون الحكومية والبنوك الى جانب انعقاد المحاكم وممارسة أعمال المحاسبة المالية ، والاجتماع للاحتفالات الدينية . ولكن هذا النشاط الاقتصادي ظل محصورا ، وبقيت المدن المصرية ـ وخاصة غير الاغريقية منها ـ كما كانت أساسا من قبل أي مراكز ادارية ، ومحل اقامة كبار الموظفين والكهنة والمنتفعين باستغلال الاراضي الزراعية الواسعة . وبالاحرى ، احتفظت الحياة الحضرية المصرية في ذلك العصر بالكثير من السمات الآسيوية السابقة ، وهي التي تحول دون انقلاب المدن الى مراكز **صناعية** والى قواعد لنشأة رأس المال الحديث .

غير ان النشاط الاقتصادي لتلك المدن أخذ يتدهور منـذ نهاية الحكم الروماني وطوال الفترة البيزنطية بسبب ثقل الاعباء البلدية التي فرضت على ساكنيها ، وتكليف الميسورين منهم بوظائف ادارية دون مقابل (١٢) . هـذا الى جانب ان البلاد كلها كانت تعاني من التدهور الاقتصادي ، فلم يكن ممكنا الا ان تتأثر به المدن . وهكذا باتت تعود الى الانزواء القريب مما كانت فيـه في عهد الفراعنة ، ودون أن تتميز اقتصاديا عن الريف الـذي حوله تمييزا حاسما . ولماركس فقرة بارزة المعنى في هذا الصدد :

« التاريخ القديم تاريخ المدن ، ولكنهـا مدن معتمدة على الزراعة وملكية الارض . والتاريخ الآسيوي نوع مـن الوحدة التي لا تمييز فيها بين المـدن والريف (فالمدينة الكبيـرة بالمعنى الصحيـح يجب أن تعتبر فقط معسكرا للامير فرض فوق الهيكـل الاقتصادي الحقيقي) . وتبدأ العصور الوسطى (الفترة الجرمانية) بالريف كمكان للتاريخ الذي يجري تطوره التالي مـن خلال التعارض بين الريف والمدينة . والتاريخ الحديث هو تحضير الريف وليس كما جرى بين القدماء « تريبفا » Ruralisation للمدينة (١٣) .

جـ - « العبودية المعممة » :

ان عددا من علماء التاريخ يصفون بعض التجـار وأصحاب الاموال من الاغريق والرومان في مصر بأنهم « رأسماليون » أو « بورجوازيون » . واذا كنا لا ننكر ان التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري في العصر الهليني كان يحتوي على مثل هذا النمط ، الا انه لم يصبح أبدا السمة السائدة . وذلك لان النمط الرأسمالي لا يشترط فقط تراكم الثروة النقديـة في أيدي بعض الافراد عن طريق أرباح التجارة والربا ، بل يشترط أيضا ان يتحرر الفلاحون من القيود التي تربطهم بالارض حتى يتم تشغيلهم في الصناعـة الحضرية . وكان هذا الامر الاخير متعذرا في مصر الهلينية .

● **ولقد وجد العبيد ، ولكنهـم لم يكونوا يلعبون دورا ذا شأن فـي العملية الانتاجية** ، بل كانوا أقرب الى ذيول الطبقـة الحاكمة . وذلك لان الاغلبية الساحقة من سكان مصر لم يكونوا مـن الثراء الكافي ليملكوا عبيدا خصوصيين ، وكانوا من الفقر المدقع بحيث يكـون عملهم أرخص من عمل العبيد . ولم تكن العبودية الفردية منتشرة في أعمال الفـلاحة ، وان كانت مصر البطلمية قد عرفت العبيد كخدم خصوصيين . وكذلك استعان البطالمة

بأسرى الحرب المستعبدين في الجيش بعد تعتيقهم وتحويلهم الى مرتزقة . وكثيرا ما كانوا يشكلون منهـــم الحاميات المنتشرة في الريف والتي ينتفـــع أفرادها بحيازة زراعية مدى الحياة . واتبع الرومان نفس الاسلوب الى درجة كبيرة . وهذا معناه ان العبيد في مصر كـــانوا أساسا أجانب ، وانهم كانوا يتحولون الى جزء من سلطة الاحتلال بعد تعتيقهم ، أي الى جزء مـــن جهـــاز الدولـــة القاهر .

● **المصريون لم يكونوا مواطنين** . وعلى نقيض العبيد المملوكين للافراد، فالمصريون لم يكونوا ملكا لأحد . وكانوا يملكـــون الادوات الشخصية الخاصة بالعمل ، والمنازل ، ويتمتعون بهامش من الحريـــــة ازاء افراد الطبقـــــة الحاكمة (١٤) . ولكـــن النظم الحاكمـــة طوال القرون العشرة للعصر الهليني لم تعترف لهم أبدا بحقوق المواطنية ، بل اعتبرتهم دائما من « المستسلمين » الذين لا حق لهم بالتالي في الملكية أو الاستحواز . وارتبط هذا الوضع بحق الحاكم في فرض الجزية عليهم ، وخاصة جزية الغلال التي كانت تجمع على الاغلب بصورة مباشرة ودون وساطة الملتزمين الى فترة قريبة من نهاية الحكم البيزنطي . واذا كان بعض الأباطرة قد منحوا صفة المواطنية الرومانية لبعض سكان مصر ، فقد كان هذا ينطبق عـــــلى الاغريق وبعض الاثنيات الاجنبية الاخرى ، وعدد قليل جدا من المصريين المتأغرقين دون السواد الاعظم مـــــن الفلاحين وأرباب الحرف والعمال الخ .

ويلاحظ كتّاب المراجع الاساسية لهـــذا العصر ان المصريين لم يكونوا عبيدا فرديين ، وان كانوا مقيدين بأرض القرية وبالحكومة ، لان هذا القيـــد هو الذي كان يوفر لهم سبل العيش (١٥) . وكان هذا النوع الخاص من قيود العبودية ــ « العبودية المعممة » ــ يعبر عن نفسه في شكل السخرة الاجبارية لاعمال الري ، والاعمال الحكومية الهامة الاخرى ، ومنها فلاحة الارض التي تعتبر تكليفا حكوميا . وهناك قسَم يتلوه الفلاح يتعهـــد فيه بزراعة الارض عندما يتسلم من الموظف الحكومي نصيبه من البـــذور (وكان يحق للتاج ان يسجن الفلاح المهمل أو يحوله الى عبد فردي) . بل ان التاج كـــان له حق التصرف في منزل المصري نفسه ، وان كان في حدود معينة . والدليل على ذلك ان الحكومة كانت تجبر الفلاحين على مساكنة الجنود الذين منحتهم حق الانتفاع بالاراضي .

ثم هناك ضريبة الرأس التي يدفعها المصريون ، ويعفى منها المواطنون . وهي ضريبة فردية تدل على الاستعباد دلالة رسمية ، وتجعـــل الدولة تعدّ المصريين رأسا رأسا عدّا دوريا ، وكأنهم قطعان من الماشية ، تماما مثلمـــا تقوم بالمساحة الدورية للارض المزروعة .

وتجدر الملاحظة هنا ان ضريبة الرأس هذه كانت نقـدية ، وانها شكل توفيقي بين التعامل النقدي والعبودية الفردية اللذين انبنى عليهما النظـام الاغريقي الروماني ، وبين النمط الآسيوي . فكأن المصريين يقدمون بها فردا فردا سندا دوريا للدولة بأنهم عبيدها ، ويدفعون بدلا نقـديا عن حصولهم المباشر على جزء من ثمار عملهم ليتعيشوا به . اذ ان المبدأ الشرعي المقرر هو ان انتاج العمل البشري كله من حق الدولة ورأسها الملك . أما ما يصل منـه الى أيدي الكادحين فانما **بتنازل من الدولة** عن جانب من حقها .

ويسري نفس المبدأ في فرض الاحتكار الحكومي عـلى انتاج السلع ، وعدم جواز ممارسة بعض المصريين لحرف معينـة الا بدفع رسوم دورية للدولة . اذ كان المنتج أو التاجر المصري في هـذه الحالة ـ بما فيهم كهنـة المعابد ـ يعتبر مكلفا بهذا العمل من طرف الـدولة ، ولا يستطيع أن يتمتع بجزء من انتاجه الا بدفع البدل النقدي كعلامة التبعية .

واذا كانت بعض الطبقات الممتازة من الموظفين وكبار الحائزين والتجار الخ ، قد أعفوا من السخرة وأنواع كثيرة من الضرائب ، فنراهم يخضعون لها في فترات مختلفة أو يدفعون عنها بدلا نقديا ليعفـوا منها . ويدخل في هـذا المنطق « التكليف » (Liturgia) الذي كان يصدر لبعضهـم بتولي الوظائف الادارية دون مقابل ، وبضمان ثرواتهم الخاصة لحسن ادائهم لهذه الاعمال . وهذا مما يؤكد المبدأ القائل بأن سكـان مصر جميعا عبيد للدولـة ، وان الامتيازات التي يتمتع بها بعضهم ليست حقوقا بل منحة تنازلت بها لهم .

وقد أعطيت هذه الاوضاع « لونا » خاصا لتلك البـذور الاقطاعية التي ظهرت في القرنين السادس والسابع . فالفلاح مثلا الذي كان يضم حيازته الى أرض المالك الكبير مقابل « حمايته » من الحكومة المركزية ظل يختلف عـن القن الاقطاعي في أوروبا الغربية في احتفاظه بحق التملك لبعض المنقولات ، وحق الاستحواز على عقار ، ودخوله في علاقات تعاقـدية مع « **الحامي** » عند اقتراضه منه بـذورا أو مالا أو بعض الآلات . وذلك لان الفلاحين أو الدولة على السواء لم يعترفوا أبدا بحق استعباد السكان لغير رأس الدولة باعتباره ممثلا للمشترك الموحّد (بكسر الحاء) الاعلى .

ونجد في كتابات ماركس فهما عميقـا لذلك الاختلاف الجوهري بين العبودية والاقطاع في أوروبا الغربية وبين النمط الآسيوي . يقول :

> « ان الشرط الاساسي للملكيـة المبنية على القبلية (تلك التي انبثقت من المشترك) ... هو أن يكـون الفرد عضوا في القبيلة . وبالتالي ، فالقبيلة التي انتصرت عليها

أخرى وأخضعتها تصبح **بدون ملكية** وجزءا من الظروف غير العضوية التي تحيط باعادة الانتاج للقبيلة المنتصرة... وعليه تكون العبودية والقنانة ببساطة تطورات أبعد للملكية المبنية على القبيلة ، وتغير بالضرورة جميع أشكالها . ولكن تلك التطورات قادرة على احداث هذا التغيير الى أقل حد ممكن في الشكل الآسيوي . ففي الوحدة المكتفية ذاتيا بين التحويل (الصناعي – المترجم) والزراعة ، والتي ينبني عليها هذا الشكل ، لا يعود الاستيلاء والفتح مثل ذلك الشرط الجوهري الذي يجب توفره حيثما تسود زراعة الارض المملوكة سيادة لا تنازع فيها . ومن الناحية الاخرى ، فحيث ان الفرد في هذا الشكل (الآسيوي – المترجم) لا يصبح مالكا أبدا ، بل حائزا فقط ، فهو نفسه – ومن الاساس – مملوك أو عبد لذلك الذي يجسد وحدة المشترك . وهنا لا تضع العبودية نهاية لظروف العمل ولا تغير العلاقات الجوهرية » (١٦) .

د – المهام الاقتصادية للدولة :

تقوم الدولة حيثما يوجد تعارض طبقي لا يمكن التوفيق بين أطرافه ، وتلعب الدولة دور الجهاز القاهر للكادحين . غير ان الطبقة الحاكمة في أي مجتمع تتبوأ المركز السائد سياسيا بناء على توليها لبعض الوظائف الاجتماعية . وفي النمط الآسيوي للانتاج ، تقوم الدولة بدور اقتصادي أساسي – وخاصة المحافظة الجماعية على شبكة الري (١٧) – الى جانب الدور القاهر . وقد استمرت الدولة في تولي المهام الاقتصادية الجماعية في مصر الهلينية ، مما أبقى حيا أحد الاركان الاساسية للنمط الآسيوي رغم نمو العلاقات السلعية والنقدية . وذلك لان التطور الذي وصلت اليه القوى الانتاجية بفضل النمو المشار اليه لم يكن شاملا ولا كافيا لكي تحل علاقات انتاجية جديدة محل العلاقات الآسيوية السابقة . ولنذكر قول ماركس في هذا الصدد :

« لا يختفي تكوين اجتماعي ما أبدا قبل أن تكون قد نمت جميع القوى الانتاجية التي يتسع ذلك التكوين لاحتوائها اتساعا كافيا . ولا تحل فيه أبدا علاقات انتاج جديدة وأعلى قبل أن تكون الظروف المادية لوجود هذه العلاقات قد نضجت في باطن المجتمع القديم ذاته » (١٨) .

وسبقت الاشارة الى ان العلاقات النقدية والتبادلات السلعية قد ظلت

محصورة أساسا في البيئة الاغريقية والاجنبية ، وانها لم تتعدّ عموما سطح المجتمع المصري الصميم . ويعود السبب الى ان الاعتصار الشديد الذي فرض على الكادحين المصريين لم يترك لهم هامشا ليتراكم لهم فائض العمل . وأقام هذا الوضع حدودا ضيقة على التطور ذاته الذي طرأ على الاقتصاد المصري في ذلك الوقت :

● **فاستمرت الدولة قائمة بالاشغال العمومية** . وكان على الفلاحين في ظل البطالمة أن يعملوا السخرة مدة عشرة أيام سنويا لصيانة السدود والترع . اما الطبقات الممتازة ، فكان أفرادها يعفون من السخرة مقابل بدل نقدي يدفعونه . وكانت منشآت الري التي على الاراضي الخاصة نفسها تحت الاشراف الحكومي .

وكذلك قام الحكم الروماني بتنفيذ مشاريع كبرى لتوسيع شبكة الري ، مما زاد من مساحة الاراضي القابلة للزراعة . وأمر اغسطس باصلاحات عاجلة لتحسين الزراعة المصرية كتطهير الترع والقنوات التي أهملت في أواخر العهد البطلمي ، وشق الترع الجديدة ، وبناء صهاريج المياه على الطرق الصحراوية . كما عنى الولاة الرومان بصيانة شبكة المواصلات النهرية . واعتمد الحكام الرومان في بعض هذه الاعمال على جنود الجيش أنفسهم . وأفادت الاشغال العمومية الرومانية الري المصري الى درجة ان ارتفع منسوب النيل الى ١٤ ذراعا ، مما أعطى محصولا وفيرا جدا .

● **وظلت الدولة المالكة الوحيدة الغالبية الكبرى من الاراضي المصرية** ، وذات الولاية على رقبتها . ودلت على ذلك عناية حكام هذا العصر بالكشوف المساحية وصيانتها ، وتسجيل التطورات التي تجري على الحيازات باستمرار .

ولكن الدليل الاكبر هو قيام مختلف الحكام بعمليات كبيرة لمصادرة الاراضي الزراعية التي في أيدي الافراد والجماعات ، باعتبار هذه المصادرة حقا مقررا للحكام ، وان كانوا يضطرون بين الحين والحين الى عمل حساب كبار الحائزين خوفا من اثارة المقاومة الشديدة من طرفهم . فقد اتسعت أراضي التاج بهذا الشكل على يد بطليموس الاول . وقام خلفاؤه بوضع أراضي المعابد تحت ادارة موظفين كبار انتدبوهم لهذا الغرض ، ودون أن تقف في وجههم الكهانة وقوفا جديا .

ولم يختلف الوضع عند الاحتلال الروماني . فقد أعلن اغسطس ان مصر ملكه الخاص ، واستولى على أراضي الملوك البطالمة وكبار رجال بلاطهم ، كما وضع يده على كنوزهم وما في الخزينة الحكومية من الذهب والفضة . واذا

كان الاباطرة قد منحوا بعض المساحات لعدد من النبلاء القاطنين روما – مع حرمانهم من دخول مصر – فقد صادروها في نهـــاية القرن الاول الميلادي وضموها ثانية لاراضي التاج . ومن اللفت للنظر في هـذا الشأن ان الوالي الروماني في مصر لم يكن أحد الشيوخ من أعضاء « السيناتو » الارستقراطيين وممثلي الدولة الرومانية في الخارج عادة ، بل كان الوالي على مصر دائمـا فردا من طبقة الفرسان المشهورة باشتغالها بالتجارة والصناعة . وهكذا شذت الاوضاع في مصر عن الولايات الرومانية الاخرى ، اذ اصبح على رأسها رجل اعمال من المفروض أن يدير ممتلكات الامبراطور الخاصة .

وكذلك ضم الرومان أراضي المعـابد لاملاك الامبراطور ، وأخضعوهـا للادارة الحكومية البعيدة عن الكهنة ، وان كانت تشكل مصلحة منفصلة عـن تلك التي تتولى ادارة أراضي التاج . وكانت ايرادات أراضي المعابد تصب في الموارد العامة للخزينة الامبراطورية (١٩) ، ويتقاضى الكهنـــة وخدم المعابد مبالغ ثابتة من هذه الخزينة للقيام بالطقوس وصيانة الابنية الخ . اما الموظف المالي الكبير الذي كان يشرف على أراضي التاج ، فقد حمل في ظل الرومان لقب « **الكاهن الاكبر لاسكندرية وسائر مصر** » وان لم يكن أصلا مـن السلك الكهنوتي . وكان مفتشوه يقدمون له تقارير عن تصرفات الكهنة ، ويقبضون على من يهمل واجباته منهم أو يخرج على التقاليد الدينية .

وتكررت عمليات المصادرة الواسعة للاراضي التي في حيـــازة الافراد – وخاصة المساحات الكبيرة منها – في القرن الخامس (بيزنطة) مع ازدياد اعباء الضرائب والرسوم والغرامات الخ ، التي عجز العديد من الافراد عـــن تسديدها (٢٠) .

وكانت النتيجة العامة ان تحول ملكية الارض مـــن الحيازة الى ملكية الرقبة ظل أمرا مهزوزا ضعيفا ، مما عاق نمو العلاقات السلعية نموا كاملا .

● **وبقيت الدولة تفرض الضريبة الجزية على الفلاحين** ، سواء في ظل البطالمة أو الرومان أو البيزنطيين . وكان الريع العيني على أراضي الحبـوب يجمع مباشرة بمعرفة الجباة الحكوميين . كما ان مصر كـــانت تورد لعاصمة الامبراطورية – روما ثم بيزنطة – كمية سنوية هائلة مـن القمح (٨٠٠،٠٠٠ أردب) تنقل اليها على حساب المصريين ... وفي العهد البيزنطي زيدت تلك الكمية لتغذية الاسكندرية أيضا ، باعتبارها شريكة صغرى لعرش الامبراطور .

● **واحتفظت الدولة باحتكارها الصناعة والتجارة** في معظم الاحيان ، رغم ما في ذلك من تناقض مع صميـــم النشاط السلعي الفـــردي للاغريق والرومان .

وقد بدأ الاسكندر حكمه بالغاء الاحتكارات الحكومية وغيرها التي كانت موجودة في مصر الفرعونية . ولكن خلفاءه عادوا اليها بعد فترة على أشد الصور . فالى جانب ضريبة الغلة التي تحصل عينا ، أصبح للدولة حق شراء كميات اضافية من القمح بالاسعار التي تحددها . واحتكرت ــ بشكل كلي أو جزئي ــ انتاج عسل النحل ومناجم المعادن والمحاجر والملح والصودا والشبة ، ومصايد الاسماك وتربية الحمام ، وحشو التنجيد ، والجلود والورق (البردى) والبخور والروائح العطرية والمصابغ والحمّامات العامة ، والبنوك ، وكذلك النبيذ ، وتجارة الاقمشة والجعة ، ومواد تجميل الوجه والشعر . وأخذ احتكار الزيت اتساعا كبيرا ، اذ كان مزارعو الزيتون يبيعون محصولهم للدولة بسعر محدد تماما ، ثم كان الزيت يستخرج في المعاصر الملكية ويباع في الاسواق طبقا لتعريفة لا مهرب منها . وكان يعمل في هذه المصانع عمال لا يسمح لهم بمغادرة المعاصر طوال الموسم رغم انهم لم يكونوا عبيدا بل أحرارا .

وكذلك فرض الحكم البطلمي رقابة شديدة على زراعة أشجار الفاكهة عموما . وألزم أصحاب القطعان بدفع « رسم مرعى » . كما ان الملوك المقدونيين كانوا يحتكرون التجارة الخارجية ويتولون أغلبها بأنفسهم ، مانحين الحق في الباقي لبعض المحاسيب من الاغريق في الاسكندرية . ولكننا نجدهم أيضا يتنازلون عن هذا الاحتكار أو ذاك لبعض الافراد مقابل سدادهم لرسوم معينة وارتباطهم بتعهدات تقيد حريتهم (٢١) .

ولزيادة الايرادات أيضا ، استخدمت الادارة الرومانية الاحتكار الكامل أو الجزئي أو نظام الالتزام . ولكن اتجاهها العام كان الى ترك الصناعة والتجارة حرتين . ومع ذلك نرى الاباطرة يهتمون بفرض الاحتكار على مناجم البحر الاحمر ومحاجره . وفرض الحكم الروماني رقابة شديدة على الحرف والورش ، فأخذ يحدد عدد العمال اللازمين لكل واحدة ليغطي انتاجها احتياجات المدن . كما منحت حقوق احتكارية محلية لعدد من المعابد في فروع مختلفة من الصناعة والتجارة (٢٢) . ونلاحظ أخيرا ان بعض الاحتكارات الحكومية بدأت تعود الى الظهور في القرن الثالث ، وخاصة احتكار صناعة البردى وتجارة الزيت . كما عاد اشراف الحكومة على انتاج النسيج لتلبية احتياجات الجيش .

● **واقترن ظهور الاقطاع بتدهور دور الدولة وركود الاقتصاد .** فلقد كان قيام الدولة بتلك المهام الاقتصادية شرطا للازدهار الاقتصادي في ظل المستوى المحدد الذي وصلت اليه القوى الانتاجية . ولكن دور الدولة هذا كان مشروطا هو أيضا بوجود دولة مركزية . ولذلك ، ففي حين ان الاقطاع

في أوروبا الغربية كان مرحلة تاريخية تقدمت فيها القوى الانتاجية ، وفتحت الباب لمرحلة أخرى أكثر تقدما (الرأسمالية) ، **وقع العكس في مصر** . وذلك بسبب التناقض الخاص بالنمط الآسيوي بين ضرورة المركزية لضمان النشاط الاقتصادي في المستوى الادنى ، وبين قيام القوى النازعة الى الملكية الخاصة بتمزيق تلك المركزية .

فبعد اتساع النشاط التجاري والسلعي في عهد البطالمة تلت فترة اهملوا فيها شبكة الري اهمالا متزايدا . وكان بطليموس الثاني مثلا قد أعاد حفر قناة نخاو التي تربط بين النيل وخليج السويس ، ولكن الرمال تركت تردمها في نهاية هذه الاسرة .

وفي ظل الرومان ، اذ انتشرت العزب الواسعة التي يسكن حائزوها المدن الكبرى ، فقد تحولت فلاحتها الى نوع من الزراعة الصغيرة دون رابط فعلي بين أجزائها المختلفة . فانخفضت انتاجية الزراعة منذ القرن الثاني . ويلاحظ المؤرخون انهيار نظام الري في القرن الثالث ، وانخفاض كثافة السكان بالريف ، واتساع الارض المهجورة رغم قابليتها للزراعة .

ثم أوجدت المؤامرات والانقلابات العسكرية في الجيوش الرومانية حالة من الفوضى في الحكم . واخذ الجنود المرتزقة يعيثون في الريف المصري فسادا ونهبا ، كما عادت القرصنة تنتشر في البحار ، مما جعل التجارة غير آمنة . وزاد هذا من سوء الاحوال الاقتصادية في مصر .

ووصلت هذه الاوضاع الى حالة كبيرة من الحدة في أواخر العهد البيزنطي بسبب ظهور بذور الاقطاع الذي عمل على تقطيع أوصال البلاد . كما ان ازدياد النشاط التجاري الفارسي والعربي في ذلك الوقت حال دون استمرار التبادلات المزدهرة بين الامبراطورية البيزنطية والشرق ، ولعب دورا في عزل مصر عن أسواق البحر الاحمر والهند ، فتدهورت التجارة الخارجية المصرية تدهورا ملحوظا .

هـ ــ البيروقراطية :

لم يكن ممكنا أن تقوم الدولة بذلك الدور المزدوج ــ القهر والادارة الاقتصادية ــ دون أن تعتمد على جيش عرمرم من الموظفين . الا ان هذه البيروقراطية تميزت بسمة خاصة ــ من صميم خصائص النمط الآسيوي ــ وهي انها بالذات الطبقة الحاكمة والطبقة المالكة أيضا (بالوكالة ، لانتمائها الى الدولة) . واذا كانت البيروقراطية في النظام الآسيوي « النقي » ــ مثل

الفرعوني ــ منبعا أيضـــا للاستحواز والتملك الفرديين ، ففي العصر الهليني نراها وجدت بين التجار والماليين والمرتزقة وأصحاب الورش الحرفية الكبيرة والملتزمين من الاغريق والاثنيات الاجنبية الاخرى ، نقول وجدت البيروقراطية بين هؤلاء أسيادا في النشاط الاقتصادي الفردي وفي الانخراط في السلك البيروقراطي أيضا . ويمكننا القول اذن ان هؤلاء الاجانب « تبرقطوا » أيضا ، كما صبغت البيروقراطية الميـــادين المديدة مــــن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

● **اتساع البيروقراطية الهلينية** . لم يكد الحكم المقدوني يثبت أقدامه في وادي النيل حتى بنى بطليموس الثاني نظـــاما بيروقراطيا متكاملا مــن الموظفين الذين لا تنفصل مهامهم العسكرية عن الادارية انفصالا واضحا . بل كان البلاط البطلمي من المحاسيب ذا الطابع الحربي البحت (٢٣) . واذا كانت تقاليد المدن الاغريقية المستقلة تجعل من الوظائف العامة تكليفا دوريا مؤقتـــا للموظفين دون مقابل ، فقد ناقضه البطالمة تماما ، اذ عملوا على اقامة سلك من الموظفين يتعيشون من رواتبهم وتخضع ترقيتهم لقواعد ثابتة ، ويتوافر فيهم حد أدنى من المؤهلات الثقافية . وكان الاغريق يتولون المناصب الكبرى المركزية والاقليمية المحلية ، كما كانت القيادات والجنود في الجيوش المقاتلة مـــن الاغريق والاجانب . أما المصريون ، فلم تعط لهم سوى وظائف الكتبة ، ولـم يقبلوا الا في الفيالق العسكرية المساعدة . وشكل هذا كله جمهرة ضخمة من الافراد المنتفعين والخاضعين لارادة الملك الشخصية ، كما يبـــدو ذلك من اللقب الذي يحمله وزير المالية ، وهو مدير الضيعة ومدير شؤونها » .

ومن الملفت للنظر ان زيادة برقطة النظام البطلمي وقعت في نفس الوقت الذي استحدثت فيه ضريبة الرأس التي لم تكن معروفة مـــن قبل . وترتب على عمليات جباية هذه الضريبة بدورها اتساع أكبر وأكبر للآلة البيروقراطية في القرن الثاني ق.م. بسبب ما تستلزمه من أعمال العد والحصر واعـداد الكشوف والسجلات الخ .

وزاد نفوذ البيروقراطية واتسعت دوائر اختصاصها لدرجة ان محاكم من الموظفين الكبار تشكلت الى جانب القضاء العادي . واكتسبت هذه المحاكم الاستثنائية ولاية أكبر وأكبر في ظل الحكم الروماني (٢٤) .

وعني ولاة روما بتقوية الحكومة المركزية والجهاز الاداري ، وأحاطوهما بالمساندة العسكرية احاطة أقوى ، لأنهم كانوا يمثلون حكما غريبا عـن البلاد تماما . وحيث انهم أيضا اعتمدوا على الاغريق في الوظائف المتوسطة ، فقد ارتابوا في نقاء اخلاصهم (خاصة بعد الثورات التي قاموا بها في الاسكندرية)

وجعلوا يقيمون نظاما كاملا متوازيا من الرقابة والرقابة المضادة . وكان هدفهم الاول في ذلك الحصول على أكبر قدر من الجزية والايراد (٢٥) ، والحد من تسرب الاموال العامة الى أيدي الافراد .

وحاول بعض الاباطرة التخفيف من الاعباء الادارية ، فحملوا نفرا من أصحاب العزب وضباط الجيش وظائف ادارية ومالية تكليفا . ولكنه لم يترتب على ذلك سوى أن أحاط هؤلاء أنفسهم بجيوش من الموظفين ، وبفرق من المرتزقة الخصوصيين ، وجمعوا في أيديهم بين رئاسة الادارة وقيادة الشرطة والقضاء بين الناس وجباية الضرائب . وتشبهوا في ذلك مع دوق الولاية الذي رفع جوستينيان راتبه على أمل أن يبقي على نظافة يده ، فأصبح حوله بلاط لا يقل عدد أفراده عن ٦٠٠ موظف في القرن السادس (٢٦) .

● **السلطة البيروقراطية على الكهانة** : ذكرنا فيما مضى كيف ضمت الحكومة المركزية أملاك المعابد الى أراضي التاج من الناحية العملية . ونود أن نبرز الآن ان السلك الكهنوتي بكامله وضع تحت اشراف الملوك والاباطرة . فلم يكتف البطالمة بأن تعلن ألوهيتهم وهم أحياء ، وتقام معابد خاصة لأسلافهم ، بل كانوا يعقدون مجامع دينية سنوية تحت رئاستهم يتخذون فيها قرارات ، ويراقبون تقوى الكهنة . وقسموا الكهنة الى قبائل طبقا للآلهة التي يقيمون الطقوس لها ، وتولوا التعيين والعزل في هذا الميدان ، فأقاموا نظاما كهنوتيا هرميا متكاملا خاضعا لهم .

ورغم ان الرومان لم يهتموا بالديانة المصرية الوثنية ، غير انهم اتبعوا أساليب البطالمة ازاء الكهنة أيضا . بل زادوا من قيود الادارة الحكومية عليهم ، وحدّوا من حق المعابد في الايواء والحماية لمن يدخلها ، وألغوا المجمع السنوي الذي كان يعقده الكهنة في منف . ولكنهم فرضوا العقوبات والغرامات على الافراد الذين يخالفون الطقوس أو يهملون العبادة . وفي القرن الثالث ، انتقل الاشراف على المعابد الواقعة في محيط المدن الى مجالسها البلدية .

ونلاحظ ان الحكم البيزنطي لم يشذّ عن هذه السياسة العامة . وكثيرا ما عيّن رأس الكنيسة في مصر من بين مؤيدي الامبراطور ، أو أبعد البطرك المعارض ونفي .

ويبدو ان البطالمة استطاعوا أن يجعلوا من الكهانة المصرية نصيرا لحكمهم وسندا أفادهم في مقاومة الثورة الشعبية. ولكن الامور لم تسر بنفس السهولة في ظل أباطرة روما ، ثم انقلبت تماما في العهد البيزنطي . وذلك لان التطورات الاجتماعية والسياسية في مصر من جهة ، وخصائص الكنيسة

المسيحية في قرونها الاولى من جهة أخرى ، أعطت الكنيسة المصرية استقلالا وذاتية غذتها الحركة الشعبية وصلّبت عودها .

● **البيروقراطية : طفيلية وفوضى** . لقد كانت البيروقراطية مصدرا من مصادر القوة للحكم المركزي ، اذ كان مستحيلا وقتذاك أن تتولى الدولة مهامها بدونها . ولكن البيروقراطية أصبحت في الوقت نفسه مصدر ضعف هذا الحكم ، وعاملا من عوامل تفككه وانهياره . وذلك لانها طفيلية على الطبقات الكادحة ، وتزيد من كراهية الشعب للحكومة ، ولانها في نفس الوقت قنطرة توصل الى النشاط الفردي الخاص ، أي الى نقيض الدولة المركزية .

فذلك الجيش الضخم من الموظفين الذي اعتمد عليه البطالمة كان يلقي شباكه على النشاط كله في البلاد ويزيد من تكاليف العمل في « القطاع الخاص » ، فتنتقل الاعباء على أكتاف الفلاحين في نهاية الامر . وبات من الامور المألوفة أن ينشط الموظفون كبارا وصغارا في المضاربة والتجارة والمالية (٢٧) . وأصدر بطليموس الثاني المراسيم والقرارات التي تأمر الموظفين بعدم فرض الاتاوات الشخصية على دافعي الضرائب أو اجبارهم على العمل لمصلحتهم الفردية ، أو على تقديم الأوز والدجاج والنبيذ بثمن خاص . وأقيمت المحاكم الاستثنائية التي عاقبت بعض الموظفين المرتشين أو مستغلي النفوذ عقابا شديدا صارما ، ولكن دون جدوى . فنسمع في بداية القرن الثاني عن اتهام الوالي الروماني « جايوس فيبيوس ماكسيموس » بالابتزاز والربا واستغلال السلطة والانحراف الاخلاقي والجنسي ... (٢٨) .

وغرقت الادارة الرومانية في أكوام الخطابات الرسمية وفي بطء الاجراءات المتتالية العديدة . فتقص علينا البرديات كيف رغب المصري « أبولونيوس » (حوالي عام ٢٨٠ م) في الانضمام الى الجيش ، فحصل على موافقة الوالي ، ولكنه اضطر الى القيام بتسعة وعشرين اجراء بعد ذلك لتنفيذ قرار الحاكم الاعلى !

وفي العهد البيزنطي بالذات عرفت البيروقراطية المصرية بالفساد الفظيع وعدم الانضباط . وهذا هو الوالي ليبيريوس مثلا في عام ٥٤٢ م. يرفض قرار الامبراطور بعزله ، ويقاوم الوالي الجديد بالقوة المسلحة فيقتله في المعركة ... ولم تكن صدفة أن تحدث هذه الظاهرة في نفس الوقت الذي تظهر فيه بذور التحول الى الاقطاع . وذلك لان دوائر الموظفين الكبار كانت مصدرا رئيسيا للتحول الى الاقطاع ، الامر الذي كان يعطي للبيروقراطية هامشا أوسع من الاستقلال النسبي ازاء الحكام الاجانب والمقيمين في خارج مصر . فلعبت تلك الدوائر دورا في تخريب النظام الحاكم من الداخل ،

وأعدت المناخ لايجاد نظام جديد هو الفتح العربي لمصر . وكان فساد البيروقراطية في هذا الموقف موازيا لمسار الكنيسة المصرية في معارضتها السلطة البيزنطية .

وهنا نرى مرة أخرى الى أية درجة تجرّ النظرية الميكانيكية الكاتب **كارل فيتفوجل** الى الخطأ حينما يؤكد العجز المطلق للبيروقراطية عن مقاومة الطاغية الشرقي (٢٩) ، اذ ان تاريخ مصر في الفترة الهلينية يكذب استنتاجاته .

و ـ ضعف الطبقة المالكة المصرية :

كانت المدن المصرية الصميمة في العصر الهليني تأتي في المرتبة الاقتصادية وراء المدن الاغريقية بدرجة كبيرة . وكانت أكثر المدن المصرية نشاطا منف عند الرأس الجنوبي للدلتا ، وعلى الحدود بين الاقاليم المتطورة وتلك التي تخلفت عنها في الصعيد . أما طيبة ، فقد بدأ مركزها يتدهور منذ سقوط الرعامسة ، ولم تعد أكثر من مجموعة من القرى المتناثرة بعد أن خربها البطالمة عند قمعهم لاحدى الثورات الشعبية .

ورمزت حالة المدن المصرية الى مركز الطبقة المالكة المحلية الى حد كبير . فالاغلبية الساحقة من أصحاب اليسار وملاك الثروات العقارية والاموال السائلة ، وكبار الموظفين وقادة الفرق العسكرية ، والتجار وأصحاب الورش الصناعية وملتزمي الضرائب النقدية ، وأصحاب المراكز المصرفية .. الخ ، هذه الاغلبية الساحقة كانت تتكون من الاغريق وبعض الرومان والاثنيات الاخرى . واستطاع بعض المتأغرقين من أصل مصري التسلل الى صفوف تلك الطبقة المالكة ، ولكنهم كانوا قلائل معدودين ، وفي مراكز ادارية أدنى غالبا ، وثرواتهم دون حجم ممتلكات الاجانب .

ولكن طبقة مصرية أخرى عرفت نموا وتطورا ملحوظين ، وتكونت أساسا من صغار تجار القطاعي والكتبة والحرفيين ، أي طبقة شبيهة بما يمكن أن نسميها اليوم البورجوازية الصغيرة . وكانوا أداة التنفيذ لسياسة الحكومة ، بينما كان الاغريق أداة التوجيه . وكذلك يبدو ان بعض الفلاحين استطاعوا أن يغتنوا وقاموا باستثمار أموال سائلة في حيازاتهم أو نشطوا في أعمال الوساطة المرتبطة بتحصيل الايرادات الحكومية (٣٠) أو الاحتكارات المختلفة . وظلت دائرة النشاط الاقتصادي التي يستطيعون التحرك داخلها ضيقة لان الجمهور الاساسي لعملائهم مكون من الفلاحين الذين يسدون احتياجاتهم القليلة الاساسية من الانتاج المحلي ويعيشون في مستوى الكفاف .

وقد أصابت الضربات نشاط المصريين المتوسطين والصغار على اثر أزمات انخفاض العملة المتتالية ، وخاصة في ظل حكمي روما وبيزنطة . فخلالهما عاد التعامل بالمقايضة العينية يكسب أرضا على حساب التعامل النقدي (٣١) ، في القرنين الرابع والخامس ، وهو أمر زاد من ضعف الطبقتين المتوسطة والصغرى الهزيلتين . ويفسر لنا هذا الهزال عجزهما أن تصبحا محركا أساسيا لتحطيم النمط الآسيوي المتبقي .

كما ان كون نشاط هاتين الطبقتين الاقتصادي امتدادا لميادين الاعمال الاغريقية جعلهما معزولتين نسبيا عن الطبقة الكادحة الاساسية – الفلاحين – ويصعب عليهما قيادتها في حركة التخلص من السيطرة الاجنبية . وفي تقديرنا ان هذا يقدم تفسيرا – ولو جزئيا – اطول مدة الاحتلال الاجنبي (ما يزيد عن ألف عام) ، ثم انتهائه لا بالاستقلال المصري بل بفتح البلاد أمام العرب .

ز – الطغيان مبني على التنافر العام :

يلتفت العديد من المؤرخين الى ظاهرة اجتماعية بارزة ، وهي تخلي البطالمة عن الكثير من التقاليد الاغريقية وتمصرهم ، لا بتبنيهم الدين الفرعوني فحسب ، بل بأن يصبحوا هم أنفسهم آلهة فراعنة ، ويتزوجوا من شقيقاتهم ، ويسيروا على درب أسلافهم اداريا وسياسيا . ونرى الاباطرة الرومان يحتفظون لمصر بنظام خاص ، فيعتبرونها ملكا خصوصيا للتاج ، ويعطونها ميزانية منفصلة وعملة متميزة ، ويجعلون هيكلها الكهنوتي جزءا من حكمهم المركزي فيها .

ويعود هذا الموقف دون شك الى القدرة المصرية الخاصة على «امتصاص» الاجنبي بسبب صفات المصريين الاثنية وتراثهم ذي البناء القوي . ولكن الدافع الاساسي للحكام الاغريق والرومان والبيزنطيين يكمن في بحثهم عن انجع الوسائل لاعتصار الشعب المصري اعتصارا الى آخر قطرة ممكنة من عرقه ، والسيطرة المادية والروحية عليه بأقوى وأثقل ما يستطيعون الوصول اليه من وسائل السيطرة . وأقوى وسائل السيطرة وأنجعها استغلالا في هذه الحالة انما هي أيضا أبسطها . وذلك لان النمط الآسيوي هو من الانماط المبنية على الانقسام الطبقي وأقربها الى الطبيعة ، والذي يتجدد تلقائيا ، وينبعث الى الحياة كل مرة دون جهد كبير .

ويمكن تصنيف تلك الوسائل الى ثلاثة فروع : التعسف الاستبدادي

الحاكم ، وجهـــــاز القهر الواسع ، والتنافر العام بين طـــــوائف السكان ومجموعتهم المختلفة .

● فلم يكن يوجد مجلس تشريعي او استشاري مــــن أي نوع حول الملوك البطالمة أو الولاة الرومان أو البيزنطيين ، بل كانوا **حكاما مطلقين** ، تنفذ رغباتهم العامة أو الشخصية دون نقاش . ولم يكن يحدّ مــن زيادة الضرائب مثلا ــ رغم كثرتهـــا وأعبائها ــ الا استحالة هذه الزيادة . ووصــــل الامر بالامبراطور فالنس (٣٦٤ ــ ٣٧٨ م) أن ألقى القبض عـــلى الاعيان الذين دخلوا الاديرة دون أن يكونوا قد سددوا مــــن أموالهم العجز فــي حصيلة الضرائب التي أمروا بضمانها .

● **وفي أغلب الاحوال يوجد في البلاد جيش قوي** ، لا للدفاع عــــن الحدود فحسب، بل وخاصة لفرض ذلك النظام المستبد الداخلي القاهر الذي تجفّ بدونه موارد الخزينة الملكيــــة والجزية التي ترسل غلالا الى عاصمة الامبراطورية . وهو جيش احتلالي ، قالبه من المرتزقة اليونانيين والآسيويين والغاليين الخ ، وقادته من أثنية الحكام الاجنبية أو من المصريين المتأغرقين . فبينه وبين الشعب المصري هوة من الاحتقار والكراهية المتبادلين . واذ لــم يكف عدد جنوده في فترات معينــــة ، اضطر الحكام الى تجنيـــد المصريين كمرتزقة أيضا أو بالتعبئة الاجبارية . وغالبا ما كانوا يلقون الهزيمة في هذه الحالة ، الامر الذي يفسره الكتّاب البورجوازيون « بفقدان المصريين للصفات القتالية » .. ولكننا نرى في هذا الموقف احـــــد المظاهر للمقاومة المصرية السلبية ازاء النظام القائم ، وعدم استعداد الفلاحين للدفاع عن كيان لا يرون منه الا الشقاء والعسف .

فالجيش في مصر الهلينية أداة مساعدة الشرطـــة ، وسند لجبـــاة الضرائب ، وحرس للمراكب التي تنقل غلال الجزية عـــلى الترع والنيل . وعند أي بادرة للتململ الشعبي ، يطلق جنوده على المدن والقرى فيعمــــلون فيها النهب والتقتيل أياما . ويقصّ لنا التاريخ كيف أراد حاكم اقليمي اجبار احدى القرى على دفع الضرائب ، فغزاها بعصابة من العساكر أشبــه بقطّاع الطرق (في نهاية القرن السادس) ، فاغتصبــوا النساء ، واقتحمــوا ديرا للراهبات ، وسدوا الترعة التي تأتي بالمياه ، وأتلفوا المحاصيــــل ، والقوا القبض على عدد من الفلاحين ، وفرضوا عليهـــم اتاوات ، وسرقوا مواشيهم وملابسهم (٣٢) .

ولا غرو ، فالحكام انفسهم وحوش منحلّون في كثير مــــن الاحيان . فهؤلاء البطالمة الآلهة الفخورون بانتسابهم الى مقدونية الاسكندر ، ليسوا الا

مسخا بشرية مخيفة ، يقتل الملك منهم اخوته وأمه ، وتذبح الملكات أبناءهن أو أزواجهن .

● ورغم كل المركزية الشديدة ، والحكم المطلق ، لا نستطيع أن نقول ان مصر كانت دولة قومية موحدة . بل لم يمكن **قيام ذلك الطغيان الا لبنائه فوق التمزق والتنافر بين طوائف السكان** . فالريف شيء ، والمدينة شيء آخر في نظمها وحياتها . وثمة فرق شديد بين المدن المصرية والمدن الاغريقية من حيث النشاط الاقتصادي وحقوق المواطنية . وداخل المدن الاغريقية ذات جاليات من الكريتيين والآكيين والفرس واليهود والمقدونيين ، تكوّن كل منها مجموعة منظمة بقضائها وكهنتها واجتماعاتها . ولا تعترف لوائح المدن الاغريقية بشرعية الزواج بين مواطنيها والمصريين . وكذلك تمنع القوانين الجنود الرومان الحائزين على أرض زراعية من الزواج بمصريات ، ولا تعتبر أطفالهم في هذه الحالة أولادا شرعيين .

وبين الاقاليم نزاعات محلية حلقية ، يتخذ الكثير منها الطابع الديني : فهؤلاء كهنة بتاح في منف ينافسون كهنة آمون رع (اله طيبة) على السيادة ، وتثار الاضطرابات بين أنصارهما في كل جهة .

وقسم الرومان سكان مصر الى فئات مختلفة ، أعلاها الاجانب المعفون من الضرائب ... ثم زادوا التقسيم تفصيلا طبقيا ، وآخر طبقا لمحل الاقامة ، وفصلوا بين سكان الشاطىء الشمالي الغربي وبين سكان الوادي . وأعطى الامبراطور لحثالة الاسكندرية من المتعطلين ميزة الحصول على الخبز المجاني على حساب المصريين .

ولقد كان هذا التفتيت مقصودا لمنع اتحاد القوى المعارضة . ولكنه كان ايضا انعكاسا تلقائيا لظروف الانتاج الاساسي ، أعني الانتاج الزراعي . ذلك الانتاج الذي ظل يتم في مشتركات قروية صغيرة يفتت انعزالها بعضها عن بعض الكتلة الاساسية من السكان ـ الفلاحين ـ تفتيتا . أي ان ذلك التنافر العام بين الريف والمدن ، وبين المدن نفسها ، وبين الاقاليم والجاليات والطوائف الخ ... كان نتيجة لسيادة النمط الآسيوي ، في نفس الوقت الذي كان فيه حافظا على هذا النمط وواصما تطوره بخاتمه .

٢ ـ الصراع الاجتماعي

لقد طور العصر الهليني الاقتصاد المصري وانمى التداول النقدي والتبادل السلعي ، فأضاف جديدا للصراع الاجتماعي ، وان كان جانبا منه لم يتغير مضمونه أو جوهره تغييرا كبيرا لثبات النمط الانتاجي الاساسي .

أ ـ الصراع في الدوائر المالكة والحاكمة :

دار هذا الصراع على جبهتين : أما الاولى ، فبين سكان الاسكندرية أساسا وبين الحكم المركزي . والثانية بين اغريق الاسكندرية واليهود .

● ونعزو مقاومة سكان الاسكندرية ونضالاتهم الى ان نشاطهم كان في أغلبه نشاطا سلميا وفرديا ، وارتباطاتهم شديدة بالخلفية اليونانية المبنية على تشغيل العبيد للانتاج التجاري . فكانت مصالحهم تصطدم بمركزية الحكم في مصر ، واعتماده على امتلاكه لخيراتها وبشرها . كما تعارضت تلك المصالح مع الاحتكارات الحكومية في مجالات التجارة الداخلية والخارجية ، والصناعات الاساسية والاعمال المصرفية . وفي الميدان السياسي استهدف السكندريون باستمرار أن يكون لهم حكم ذاتي شبيه باستقلال المدن اليونانية في أوج ازدهارها ، وهو مطلب رفضه البطالمة والاباطرة فترة طويلة جدا . واشتهر سكان الاسكندرية بالشغب والاضطراب والمواقف الرافضة العنيدة .

ففي ٢٠١ ق.م. تثور الاسكندرية ضد مجموعة من المحاسيب قامت بانقلاب في البلاط . وحوالي ١٧٠ ق.م يتجدد التمرد ضد بطليموس السادس وتنشب المعارك الدموية بين حراس القصر والجمهور . وفي ١٦٦ ق.م. يقود أحد النبلاء تمردا جديدا ثم يهرب من الاسكندرية ويجمع حوله ٤٠٠٠ جندي ثائر يعسكر بهم في طيبة حيث يهزمه جيش الملك . وفي ٨٩ ق.م. يطرد السكندريون بطليموس الحادي عشر ويقتلونه . وبعد ذلك بسنتين يقطعون بطليموس الثاني عشر اربا بعد اخراجه عنوة من قصره .

وتتجدد الاضطرابات السكندرية في ظل الرومان . ففي بداية القرن الاول الميلادي يصدر الوالي الاوامر المتكررة بمنع حمل السلاح وبالحملات التفتيشية في المنازل . وتعود التمردات في أعوام ٤١ و ٦٦ و ١٥٨ (حينما يقتل الوالي نفسه) . وفي عام ٢٦١ يولي سكان الاسكندرية الوالي الروماني امبراطورا شهورا قليلة . وفي ٢٩٦ يعطون هذا المنصب الرفيع لاحد الضباط الرومان ، فيحاصر الامبراطور الثغر بنفسه ثمانية شهور ثم يستولي عليه ويخربه تخريبا . وامتدت هذه الثورات والتمردات الى الحكم البيزنطي حيث ساعد السكندريون ثورة هرقل ضد الامبراطور فوقاس (٦٠٢ ـ ٦١٠ م) .

● **ويعود الصراع بين الاغريق واليهود** الى ان الاثنيتين كانتا تكونان الطائفتين التجاريتين المتنافستين الرئيسيتين في الاسكندرية ومصر عامة . ولذلك تجد حركات اليهود في مصر تتجه ضد الاغريق للقضاء على منافسيهم ، وتتجه أيضا ضد الحكم المركزي . غير ان الكثرة العددية اليهودية (مليون

نسمة بين ٨ ملايين من المصريين) ، ووجود نسبة كبيرة من الكادحين المقهورين في صفوفهم (فلاحين وعمالا وعبيدا معتقين وصغار تجار الخ) ، أعطيا للتمردات اليهودية ضد الحكام طابعا أوسع من تمردات الاغريق ، وانتشارا مصريا في بعض الاحيان (٣٣) . كما كانت بينهم فئة قوية من التجار والمقرضين بالربا عمل البطالمة والرومان على جذبها الى الاسكندرية تنفيذا لاهدافهم التجارية . فنجد بعضهم في البلاط الملكي وفي الادارة العليا وقيادة الجيش وقد منحوا أراض واسعة ينتفعون بها .

ونلاحظ ان أغنياء اليهود قد تأغرقوا في حين ان فقراءهم قد تمصروا وادخلوا في ديانتهم بدعا تحمل الطابع المصري ، وان المسيحية دخلت مصر من خلال بعض طوائفهم .

وقد بدات الصدامات بين يهود الاسكندرية واغريقها في ظل الحكم الروماني ، حينما رأى أفراد الطبقة الحاكمة السابقة مركزهم يتدهور لصالح اليهود (عام ٣٨ م) . ويبدو ان الطبقة الدنيا منهم هم الذين كانوا ضحايا المذابح في حين ان كبارهم تجنبوها باعلان ولائهم للحكومة (٦٦ م) .

ولكن تلك الاضطرابات بين الاثنيات المتنافسة أخذت طابعا جديدا عندما اندلعت الثورة اليهودية الكبرى (١١٥ — ١١٧ م) التي احتلوا فيها برقة ، وامتدت في الريف المصري من سوهاج وطيبة جنوبا الى أثريب (بنها) شمالا وبلوزيوم شرقا . وهزموا الرومان في هرموبوليس (الاشمونين) (٣٤) . وحاول الرومان تجنيد الاهالي في محاربة الثورة دون جدوى . ويبدو — على العكس — ان بعض المصريين من الفلاحين والهاربين من القانون في المستنقعات الشمالية قد عضدوها (٣٥) . وسحقت هذه الثورة في نهاية الامر ، ولكن خطرها ظل يخيف الطبقة المالكة ، فاحتفلوا بذكرى الانتصار عليها حتى عام ٢٠٢ م .

وتجددت الاضطرابات في القرن الخامس ، وتحولت الى مذابح وحرائق في الاسكندرية ، فطرد اليهود منها . ولكن يبدو انهم عادوا بعد ذلك بدليل وجودهم عند الفتح العربي لمصر (٣٦) .

ب — رجال الدين :

كان بين الكهانة والسلطة تبادل منافع . فاولئك يجتهدون لكسب التاج الى جانبهم حتى يحتفظوا بامتيازاتهم وموارد معابدهم ، فضلا عن الاعتراف الرسمي بالطقوس التي يمارسونها . وهذه ترى ضرورة في أن يصبح السلطان الديني ونفوذه على الشعب أداة روحية تتكامل بها سيطرتها المادية القاهرة .

ولذلك رحبت الكهانة المصرية بالتحاق البطالمة بكوكبة الآلهة الفرعونية القديمة . وقام الملوك المقدونيون بتشييد المعابد الجـــديدة وتجميل القديمة وانشاء قبيلة كهنوتية خاصة بعباداتهم . واحتفظ رجـــال الدين الفرعوني بامتيازاتهم ، وبلغت المساحة التي تنتفع بها المعابد ثلث الاراضي الزراعية . كما كان لقراراتها قوة القانون في الريف ، وانتشر بينها حق الحماية لمن يلجأ اليها . وأصبحت الكهانة سلطة هائلة في الدولة في أواخر الحكم البطلمي ؛ لان الملوك قدموا لها تنازلات كثيرة بعد الثورات الشعبية (عام ٨٠ ق.م.) وخاصة حق توريث الحيازات الزراعية لابنائهم (٣٧) .

وكذلك نرى العبادات المحلية تعود بارزة مرة أخرى في أواخر القـــرن الاول دلالة على ازدهار نفوذ الكهنة . وبعد الاعتراف بالمسيحية دينا رسميـــا للدولة الرومانية ، كان مركز مصر المتميز وسيلة قويـــة استعملها البطاركـــة الاقباط في الضغط على الاباطرة (٣٨) . ونرى اثناسيوس يتمتـــــع بحماية امبراطور الغرب في وجه بيزنطة (عام ٣٤٠ م) . وفي القرن الخامس نجح كيرلس في خلع نسطورس بفضل الهدايا التي وزعها على شخصيات البـــلاط البيزنطي ، والتي بلغت قيمتها مبـــــالغ هائلة . وفي ظل ديسقورس كـــانت للبطريركية عزب عديدة في مصر كلها ، ويحتكر الرهبان تجارة الملح . وكـــان للاسقفيات رجال مسلحون وشرطة وممرضون ، كما كان الاساقفة يمارسون سلطة قضائية (٣٩) .

وفي القرن السادس كانت للاديرة أملاك واسعة لدرجة ان مناطق كاملة كانت موقوفة عليها . وهكذا بدا أكثر من مرة ان السلطة السياسية واثقـــة من ولاء رجال الدين .

الا ان الكهانة المصرية كانت لها مصالح تدفعها الى الاستقلال النسبي عن العرش ، وكان اتصالها الوثيق بالكادحين يجعلها تستقبل سخطهم ، خاصـــة وان في صفوفها عددا متزايدا من أبنائهم . وأخيرا ، فلبعضهم مستوى مـــن الثقافة والتعليم والعلم يضعهم في مكـــــان الناقد للمساوىء . ولذلك نرى العديد من طوائفها يقاوم الحكم البطلمي في أواخره . وازدادت المقاومة فـــي القرن الثالث ، اذ تلاقت المعارضة الشعبية في حضن الكنيسة المصرية آخذة صـــــورة الاستشهاد فـــي ظل دقلديانوس (٢٨٤ م) . ولم يغير الاعتراف بالمسيحية رسميا كثيرا من موقف الكنيسة المصرية . فقد ظل تنظيمها مدة طويلة شبيها بالنظام الجمهوري ، حيث كان العباد ينتخبون الاساقفة ويجتمع هؤلاء لتصريف أمور الدين . ووصل الصراع الى قمته في مجمع خلقدونية ، حيث أصر ديسقورس على حق الكنيسة في الحكم الذاتي . وثارت مصر عند نفيه ، فتمردت الاسكندرية وهزم سكانها الجنود البيزنطيين ، وشكلوا اجنة

قوميــة من رجال الدين انتخبت تيموثاوس للمركز الاعلى (٤٥٧ م) . وظلت المصادمات تتكرر بين مصر والامبراطور البيزنطي الى حين الفتح العربي، اذ كان قد فرض على الاسكندرية البطريرك الملكاني قيرس (المقوقس) الــذي جمع بين السلطتين الدينية والسياسية ونظم حمــلات الاضطهاد ضد البطريرك المنتخب بنيامين الذي اضطر الى الهرب . ولكنــه استعاد كرسيه في ظــل عمرو بن العاص .

ومما زاد من صلابة المقاومة المسيحية المصرية للحكم البيزنطي أن تحولت الرهبنة الى حركة جماهيرية في بداية القرن الرابع ، وأغلبيتها من الفلاحين ، بعد أن كانت ظاهرة متناثرة ومحصورة في أفراد قليلين . واشترك الرهبان في النضالات الدينية والسياسية اشتراكا نشيطــا ، فجذبوا اليها أفراد الشعب لما كانوا يتمتعون به من هيبة معنوية كبيرة .

جـ ـ النضال الشعبي :

اشتدت الحركة الثورية الفلاحية فــي العصر الهليني بشكل ملحــوظ حتى أصبح التمرد مزمنا في مصر منذ نهاية البطالمة (القرن الاول ق.م.) . ويعود السبب الى ان انتشار الاقتصاد السلعي والتبادلات النقدية قد بــدأ يهز النمط الآسيوي مــن أساسه ، وأدخل المجتمع القروي في أزمــة زادتها الازمات الاقتصادية العامة حدة . وووجه الفلاحون بمصير جديد ، وهو أن يصبحوا أقنانا مباشرين للنبالة المتغيبة في المدن الاغريقية بعد أن كانوا تابعين المشترك الاعلى ، الدولة . فحاولوا بشتى الطرق أن يسدوا هذا الطريق . وهنا تظهر بارزة القيمة الايجابية للمقاومة الآتية من المجتمع المشتركي ضــد القوى التي تعمل على تفكيكه ، أعني قــوى الاحتلال الاجنبي والاستعبــاد الجديد (القنانة الاقطاعية) .

وفي بعض البرديات تتبين عزة نفس الفلاح المصري ومحافظته عــلى كرامته . واليك ما يقوله سكان احدى القرى لـ « حاميهم » :

« سيدنا ناخوس ، نود أن تعلموا اننا لم نسلم أبــدا أنفسنا لكم ، لا في أيام والدكم ولا في أيامكم . وحيث اننا نقوم بما هو مطلوب منا ، فلا نحني أنفسنا أمام أحد » .

ومما يدل دون شك على القوة الدفينة للحركة ان لغــة الشعب فرضت نفسها ـ على صورة القبطية ـ في هذا العصر ، بعد أن ظلت عصورا مفصولة عن لغة الحكام .

● **وقد استمرت الاشكال السلبية طابعا عاما للحركة الشعبية** . يبحث علماء الآثار في البرديات عن مشاعر المصريين ازاء الاغـريق ، فلا يجدون الا السباب تعبيرا لها (٤٠) . وفي ظل البطالمة هجرت أفواج من الفلاحين الارض لتلجأ الى حماية المعابد ، وقـاوم صغار المنتجين والتجـار جباة الرسوم الباهظة بالتهريب والعمل دون ترخيص والافلات من السخرة ، ولم يستطع مخبرو الحكومة ايقاف الموجة . وكذلك نقرأ تقـارير الجباة الرومان التي يشكون فيها عجزهم عن تحصيل الضرائب في القرى المهجورة من السكان . وفـي ظـل الامبراطور تيبيريوس (القرن الاول م) يختفي الهاربون فـي المستنقعات والاحراش لأن روما ألغت حق اللجوء الى المعابد . وكان سـلاح الفرار فعالا بدليل أن الامبراطـور فيلبوس الاول (منتصف القرن الثالث) اضطر الى ايقاف حربه ضد القوط لقلة الموارد الآتية له من الولايات الشرقية. وفي القرن السادس اشتهرت مصر بأنها بلد **يصعب حكمه** ، فشعبها لا يخضع للنظام ودائم الشكوى . ويعتبر المصريون عارا أن يدفعوا ما عليهم من الضرائب من تلقاء أنفسهم ، ويفتخرون بآثار السياط على ظهورهم . . .

● **ولكن الاشكال الايجابية تتصاعـد بصورة ملحوظة** . فالفلاحون يحرقون السجلات الحكومية التي تحفظ فيها صكوك الديون والملكية في ظل البطالمة . ويندلع لهيب الحرب الاهلية في بداية القرن الثاني ق.م. ، ويتمركز الثوار في منطقة طيبة حيث يخضعون لملك مستقل اسمـه « هرماكيس » ، ثم شمل التمرد البلاد كلها ، وحاصر أنصاره مدنا كاملة أكثر من مرة . وفـي ١٨٢ ق.م. تمكن الجيش البطلمي من سحق الثـورة . وسحبت عربة الملك زعماء الثوار عرايا مقيدين حتى الحلبة التي قتلهم بنفسه فيها .

ورغم القمع البشع ، تكررت الثورات فترة بعد أخـرى (عامي ١٤٠ و ٨٨ ق.م.) ، كما استمرت تشتعل في ظل الرومان (في طيبة والبحيرات الشمالية عام ٢٩ ق.م. و ١١٥ م) . واشتهر شمال الدلتا بما سميت بحرب الزراع أو الحرب « البوكولية » (البشمورية) التي قـاد فيها أحد الكهنـة الرعاة والهاربين من القانون ، فاستطاع أن يستولي على الاسكندرية بعـد أن ذبح أفراد حاميتها الرومانية . وصاحبت هـذه الحركة الثورية مظاهرات العمال في بعض المدن مطالبين بزيادة الاجور . ولـم تسحق روما الثورة الا بالاستعانة بقوات اضافية جاءت بها من سوريا (٤١) .

وانتشرت في مصر بعد ذلك العصابات المكونة مـن الجنود المسرحين والرجال المعدمين التي تجوب الريف وتتعيش من النهب وقطع الطرق .

وسبق الاشارة الى ثورة « أخيل » عام ٢٩٦ م. ، التي يعتبرها بعض

المؤرخين أوسع الحركات الثورية انتشارا في ظل الحكم الروماني ، والتي تركزت أساسا في المراكز التجارية .

واذا كانت هذه الحركات الثورية قد حققت بعض المكاسب على شكل تنازلات مختلفة ، الا انها فشلت جميعا في تغيير النظام الاجتماعي والسياسي . ولا يعود هذا ، فحسب ، الى قلة التنظيم الحركية وطبيعتها التلقائية والمتقطعة ، بل الى كون الفلاحين كانوا قد استهدفوا بها أساسا العودة الى النظام المشاعي القديم ، فأرادوا أن يقتلعوا الجذور التي ضربها — الى حد ما — الانتاج السلعي والتبادل النقدي في الاقتصاد المصري ، وأن يتخطوا حتى النمط الآسيوي بما يقترن به من استبداد مركزي . وكانت هذه الاهداف مستحيلة التحقيق . وشعر سكان مصر بهذه الاستحالة هم أنفسهم، بدليل استقبالهم العرب كمنقذين من الحكم البيزنطي (٤٢) . وقد أثبت التاريخ امكانية اعادة بناء النظام المشتركي للارض ولكن على أساس جديد ، ونقصد على أساس القوى الانتاجية المرتفعة التي توفرها الاشتراكية المعاصرة (٤٣) .

٣ — نظرة الى الانعكاسات الفكرية

تتداخل عوامل جديدة في تشكيل الاتجاهات الفكرية في مصر الهلينية . وأول هذه العوامل دون شك هو صعود أهمية الفردية والذاتية ، وهو أمر مواز لاتساع الانتاج السلعي والحضري على حساب الاكتفاء الذاتي للمشترك القروي . وثاني تلك العوامل هو تأثير المدارس الاغريقية المختلفة التي وردت الى مصر من الخارج ، أي مع الغزو الاجنبي ، والتي تغلغلت عن طريق السلك الاداري الاغريقي والمتأغرق ، فأحدثت ردود فعل « دفاعية » مضادة في بعض الاحيان (٤٤) .

وقد ترتب على هذين العاملين — وغيرهما — أن برزت ظاهرة هامة ، وهي بدء نوع من الانفصام المتزايد بين الدين والسلطة السياسية ، وهو أمر يختلف عما كان سائدا في العهود الفرعونية . ففي ظل البطالمة ، كان الاله سرابيس هو الاله الحكومي والرسمي ، ولكن الشعب لم يدخل أصنامه في المنازل . وكذلك لم تصبح عبادة الامبراطور بعد ذلك عبادة شعبية . أما في ظل بيزنطة ، فقد فصل الانقسام المذهبي بين الكنيسة المصرية والكنيسة المركزية فصلا عدائيا في أغلب الاحيان .

ومن جهة أخرى ، فقد اتخذت الحركة الفكرية القريبة من الشعب أو المنبعثة منه الاشكال الدينية في أغلبية الاحوال . ويعود هذا الى التراث

السابق الذي كان يستمر قويا لانه مبني على الخلفية الآسيوية الباقية . كما يعود أيضا الى التكوين الفلاحي الاساسي للحركة الاجتماعية . فالقالبالديني للاتجاهات القومية والثورية كان يعمل على « خلع هالة القدسيـة التي تحيط بالظروف الاجتماعية القائمة مما يسهل مهاجمتها » (٤٥) .

أ ـ في المحيط الاغريقي :

جلب الاغريق معهم الى مصر في هـذا العصر الاتجاهات الفكرية التي ظهرت في اليونان . ومنها مدرسة افلاطون (بداية القرن الرابع ق.م.) التي كانت ترى الخلاص في العودة الى سيطرة الارستقراطية القديمة . ومنهـا أيضا مدرسة ابيقور (٣٤١ ـ ٢٧١ ق.م.) المعبرة عـن التشاؤم الاجتماعي ازاء سلطة المال المتزايدة وخنقها للحرية . ففي بدايـة القرن الثالث ق.م. لم يعد المفكرون الاغريق يرون ضرورة التضحية مـن أجل العدل والواجب والفضيلة والتقدم ، بل وجهوا تلاميذهم الى البحث عـن الخلاص الفردي ، سواء في هذه الارض أو في الحياة الاخرى (٤٦) .

وبعد أن ضم البطالمة انفسهم الى مجموعة الآلهة المصرية ، أقاموا عبادة جديدة هي عبادة سرابيس . وهي صورة توفيقية بين الثالوث الالهي المصري القديم (أوزيريس ـ ايزيس ـ حورس) وبين بعض السمات المتعلقة بالآلهـة الاغريقية . ولكن هذه العبادة المصطنعة لم تعش طويلا بعد الاحتلالالروماني.

وفي القرن الثاني برزت في الاسكندرية الفلسفة الغنوسطية (العرفان الروحي) ، وهي أيضا تجميع النظـم الاسطورية الاغريقية مـع المبادىء والمعتقدات اليهودية والمسيحية . وخلاصة القول ان المدارس السكندريـة لم تثمر الا قليلا من الفكر الاصيل المستقل والمتقـدم ذي الشأن ، وذلك لان تربتها الاجتماعية كانت الطفيلية الاغريقية في مصر .

ب ـ الطابع القومي :

جمع الحكم الاغريقـي الروماني بين سمتيـن كريهتين المصريين : الاحتلال الاجنبي وتحطيم الحياة المشتركية . ولذلك اتصفت المقاومة بالطابع القومي البارز ، وهو أمر غريب بالمقارنة مع المجتمعات الاوروبية التي لم تعرف الا الاثنية القبلية قبل توحيد سوقها الداخلي . ويعود هذا الفرق الـى كون مصر كانت تشكل وحدة اقتصادية بفضل الـدور الخاص لدولتها المركزية ، وان كان مبنيا على تبعثر المشتركات القروية ، لا على وحدة السوق الداخلي الراسمالي .

● **واتخذ الروح القومي شكلا وثنيا في أول الامر** ، وردا للانتقائية الدينية المصطنعة والمفروضة من الخارج (عبادة سرابيس) . وانتشرت في القرن الثاني « اليوميات الديموطيقية » ، وهي نبوءة وثنية شعبية تنذر بالتمرد ضد الاسياد الاجانب (٤٧) . وفي ظل الرومان ذاع نوع من الادب الوطني سمي « بأعمال الشهداء الوثنيين » يهاجم الرومان تحت ستار العداء لليهود .

وعندما ظهرت المسيحية وجد فيها الملايين من المصريين المضطهدين تمجيدا للفقراء والبسطاء ، فشحذت نضاليتهم ، وجمعت لهم في سرعة تراثا من التضحية والفداء الجماهيري . وجدير بالملاحظة ان المتعصبين لسرابيس قتلوا مرقس الرسول أثناء احدى الحركات الثورية الشعبية ، وانه دفن في كنيسة بوكوليا (بشمور) ، أي بين الرعاة المعدمين الذين كانوا الاساس الجماهيري للثورات المصرية بعد ذلك .

ورغم ان التأثير الاثني ظل قويا في العادات الشعبية والادب والفن بعد تلك الفترة ، غير ان الوثنية كلباس فكري أصبحت ذات مضمون رجعي . فان كانت المدارس الوثنية الفلسفية في الاسكندرية في القرن الخامس (هيباثيا ومدرستها الافلاطونية الجديدة) تعبّر عن مقاومة قومية أيضا ، الا انها فكر رجعي أقرب الى ما قد نطلق عليه الآن بالجناح اليميني لها . ولعبت الكنيسة المصرية دورا تقدميا من الناحية الموضوعية التاريخية عندما حاربتها محاربة لا هوادة فيها .

● **وانتشرت الهرطقة فترة كتعبير عن كراهية الحكم البيزنطي** . ففي أوائل القرن الرابع ناصر الشعب آريوس القائل بآدمية المسيح . ولم يكد الاباطرة ينضمون لمذهبه حتى انقلبت مصر ضده عن بكرة أبيها (٤٨) .

● **ولكن المقاومة الشعبية تبلورت حقا حول الكنيسة الارثوذكسية** التي رفعت راية النضال ضد الاباطرة لادعائهم بحق التدخل في الشؤون الدينية ، ورفضت الكنيسة جميع المذاهب التي اعتنقوها . ويذكر القس سيفيريوس الاشموني ان كل الاديرة رفضت قرارات مجمع خلقيدونية (٤٥١ م) ، القائلة بازدواجية المسيح « لان جميع الرهبان فيها كانوا مصريين » . وظل الاباطرة يشنون حملات الاضطهاد الديني الدموية على المصريين الى الفتح العربي .

جـ ـ الرهبنة :

يقال ان بذور الرهبنة دخلت مصر مع الوحدات الهندية للجيش الفارسي عند غزوه في القرن الرابع ق.م. ، وظهرت مجموعات من الرهبان

المصريين من عباد سرابيس في ظل الحكـــم الروماني . ثم بـــدأت تنتشر مشتركات النساك في الصحراء في بداية القرن الاول الميلادي . واشتهرت منها مشاعيات الزهاد اليهود المعروفين بـ « المتنطسين » ، أو « المعالجين » Therapeutes ، والتي انتشرت حول بحيرة مريوط . وكـان أفرادها يتخلون عن ممتلكاتهم ويمارسون خليطا من السحر والطب ، ويؤمنون بالخلاص على يد يسوع مع اتباعهم العديد من التقاليد اليهودية (مثل الختان والتسبيت) . ومن المسيحيين الاوائل أفراد تنسكـــوا أيضا وأسموا أنفسهـم بالفقـــراء (Ebionites) باعتبار الفقر اعدادا لدخول مملكة السماء . والى هنا كـــانت الرهبنة هروبا من المجتمع وأسلوبا فرديا نابعا من الاتجاهات السلبية للنضال والمميزة للنمط الآسيوي ، اذ كـان يشكل « مشتركات مضادة » مصطنعـة ومعزولـة .

ولكن الرهبنة اتخذت مضمونا جديدا ــ وايجابيا ــ عنـدما انقلبت الى حركة جماهيرية للفلاحين والمعدمين (في بداية القرن الرابع م. علىالاغلب) . وعندئذ أصبحت الـدعوة الى الزهـــد والتنسك الجماعي شكلا من أشكـال الاحتجاج على رفاهية الطبقة الحاكمـــــة وكسلها وتطفلها . وأضحى ألوف الرهبان جيشا يحارب بيزنطة في جميع الميادين كما سبق ذكره ، ويحتقـر الثقافة الاغريقية ويناصب الدين البيزنطي الرسمي العداء ، ويبني حيـــاة فكرية متكاملة على أساس اللغة الشعبية المتميزة ، القبطية .

وان مختلف الفئات الاجتماعية ــ وخاصة الفلاحين ــ وجدت في حياة الاديرة ونظمها ما يقطع بشكل حاسم جميع الصلات مـــع النظام الاجتماعي السائد ، مما جعله عاريا من أي تجميل معنـــوي وأكثر استحقاقا للكراهية والتدمير (٤٩) .

ولا شك ان حركـــة الاديرة القبطية كـــانت سلاحا فعالا ضد القهـر البيزنطي ، وأنزل بالاحتلال الاجنبي ضربات شديدة ، وان لم تكن قاضية . وعلى كل حال ، فتاريخ هذه الحركة يبين لنا كيف يمكن أن يتحول تيار من التيارات الآسيوية السلبية الى نشاط متقدم وثوري .

د ــ التوحيد الارثوذوكسي :

يبدو ان بعض الاساقفـــــة السكندريين الاوائل انتموا الى العـــائلات الارستقراطية نسبا أو فكرا ، وانهم فسروا العهد الجديد تفسيرا يجعل من الاباطرة ظل الله على الارض . ولكن الرؤساء الدينيين للمسيحية في الصعيد عارضوهم لانهم كانوا ينبعون من مجتمع متماسك ومتحد (٥٠) . وقد تغلب

هذا التيار في نهاية الامر باعتباره تيار التوحيد في وجـــه المذاهب التمددية المختلفة التي اعتنقها الحـــــكام والتي عكست الى حد ما نشاط الاغريـــق الاقتصادي ، وقوى التمزق الاجتماعي والسياسي التي يشكلونها .

ولما لم يكن من شأن هذه الدراسة الدخول في الخلافات المذهبية لذلك العصر ، فلا ضير من الملاحظة ان حركة الكنيسة الارثوذكسية كـانت تحمي حينئذ وحدة الوادي من الناحية العملية والفكرية معا في نهاية الامر ، عندما رفضت الفصل بين لاهوت المسيح وناسوته . كما انها سارت على دربالتراث المصري المرتبط بالواقعية العملية عندما خاضت المعارك الفاصلة ضد بقـــايا الوثنية المليئة بالخزعبلات الاسطورية والرجعية .

وكذلك نرى في وقوف المصريين في وجـــه السيطرة الروحية المركزية للاباطرة البيزنطيين استمرارا لتقاليد فكرية مصرية معينة عارضت الآلهـــة معاداة منها للقهر الفرعوني . ونتذكر هنا بعض البرديات الرومانية التي سنجل فيها البسطاء طلباتهـــــم ، فيهددون الآلهـــة بالانتقام اذا لـــم تستجب لدعواتهم (٥١) .



وختاما نود أن نبدي ملاحظتين فيما يتعلق بالفوارق بين التطور المصري والتطور الاوروبي الغربي :

أما الاولى : فهي ان القوميات الاوروبية الغربية قد ظهرت ثم ازدهرت مع النمو الاقتصادي الذي وقع في عصر النهضة وبعده . أما القومية المصرية فقد اشتد عـــــودها على العكس ــ بالنسبة للعصر الهليني ــ مع التدهـــور الاقتصادي والتفكك السياسي الذي وقع في نهاية ذلك العصر .

ولقد كانت طليعة الحركة القومية الاوروبية من البورجوازية الصاعـــدة وصاحبة زمام المستقبل . ولكن طليعة الحركـــة القومية المصرية كانت مـــن الفلاحين والبورجوازية الصغيرة ، أي الطبقة التي يسند عليها التاريخ سبيل المستقبـــل .

والملاحظة الثانية : هي انظهور الاقطاع في أوروبا الغربية ارتبط بتكوين الدول فوق القومية (شارلمان وخلفاؤه مثلا) والهيمنة الدينية لبابا روما على هذه الدول . أما بوادر الاقطاع في مصر ، فقـــد صاحبها تأكيد الشخصية المصرية ، وانفصال كرسي الاسكندرية عن المركز البيزنطي .

هوامش الفصل الرابع

(١) K. MARX : « Pre-capitalist ... » . Op . cit . , p.p. 93\94 .

(٢) P. JOUGUET : 1937 - p. 348 .

(٣) M. ROSTOVTZEFF : . 1957 - Vol . I , p. 274 .

(٤) V. CHAPOT : Op. cit ., p. 267.

(٥) J.C. MILNE : Op. cit. - p.p. 129\130 .

(٦) V. CHAPOT : Op . Cit. P. 291 .

(٧) هـ. ايدرس بل ـ سبق ذكر المصدر ـ ص ١١٥ .

(٨) K. MARX : Op. cit . - P. 79 .

(٩) A.C. JOHNSON : Op. cit . , p. 77 .

(١٠) مثل ما حدث في اواسط افريقيا واندونيسيا ـ انظر خطاب انجلز الى كاوتسكي من لندن في ١٦ ـ ٢ ـ ١٨٨٤ .

(١١) F. ENGELS : The Mark» (In : « The peasant war in Germany » Moscow - Foreign Languages Pub . House , 1956) p. 172 .

(١٢) P. JOUGUET : 1937 - P. 459 .

(١٣) K. MARX : Op . Cit - p.p. 77 - 78 .

والمقصود هنا بالتاريخ القديم هو تاريخ المجتمعات « القديمة » اي ذات النمط العبودي مثل الاغريقي والروماني .

(١٤) ويلاحظ ان المرأة المصرية لم تكن من قبل تحت وصاية والدها او زوجها مثلما كانت المرأة الاغريقية . ولقد فرضت هذه الوصاية على المصريات منذ بطليموس الثاني .

(١٥) انظر بل ، ص ٥٩ / ٦٠ – وكـــذلك جونسون ، ص ٩٣ الى ١٠١ – وروستوتسيف ص ٣٢٠ – وايضا : P. JOUGUET : - 1931 - P. 76 .

(١٦) والابراز من المؤلف . K. MARX : Op . cit

(١٧) F. ENGELS : « ANTI-DUHRING » - 3rd ed. , Moscow - F.L.P.H. 1962 - P . 248 .

(١٨) K. MARX : « Préface » (Dans « Contribution ... ») - Op .cit . p. 5.

(١٩) J.C. MILNE : Op. Cit . - P. 168 .

(٢٠) A.C. JOHNSON : Op. Cit . - P. 80 .

(٢١) V. CHAPOT : Op. Cit. , P. 311 .

(٢٢) J.C. MILNE : Op. Cit .. P. 156 .

(٢٣) E. BEVAN : « A History of Egypt under the Ptolemic Dynasty » - London - Methuen & Co . - 1927 , P. 133 .

(٢٤) J.C. MILNE : Op. Cit . , p.p. 139 I 143 .

(٢٥) C. DIEHL : Op. Cit., P. 963 .

(٢٦) P.G. ELGOOD : - Op. Cit ., P. 119 .

(٢٧) انظر : عبد اللطيف احمد علي : ((مصر والامبراطورية الرومانية)) – القـاهرة – دار النهضة العربيـة – ١٩٦٥ – ص ١٦٨ وبعدها .

(٢٨) K. WITTFOGEL : - Op. Cit ., P. 107 .

(٢٩) M. ROSTOVTZEFF : - 1957 - Vol . 1 , P.P. 330&331 .

(٣٠) J.C. MILNE : - Op . Cit - P.P. 93&263 .

(٣١) C. DIEHL : - Op. Cit. , P.P. 521\522 .

(٣٢) انظر : مصطفى كمال عبد العليم – ((اليهود في مصر في عصري البطالمة والرومان)) – القاهرة – مكتبة القاهرة الحديثة – ١٩٦٨ .

(٣٣) عبد اللطيف أحمد علي ـ المصدر المذكور سابقا ـ ص ١٩١ الى ١٩٨ .

(٣٤) M. ROSTOVTZEFF : - 1957 Vol . I - P. 348 .

(٣٥) S. DAVIS : - « Race relations in Ancient Egypt » - London Methuen &Co . - 1953 , P. 123 .

(٣٦) M. RONCAGLIA : « Histoire de l'Eglise Copte» - Beyrout - Dar Al - Kalima - 1966 , T.I . , P. 217 .

(٣٧) K.N. KHELLA : « Naissance et développement de l'Eglise Copte » - Valence , Cahiers d'études chrétiennes Orientales - Mars 1967 , P.P. 12 à 35 .

(٣٨) P. JOUGUET : 1937 - P. 114 .

(٣٩) استمرت هذه المنطقة تثور ثورات متكررة بعد الفتح العربي . ونرى ان الكاتب السوفياتي « استروفي » قد اخطأ عندما اعتبر « العبيد » هم القوة الاساسية في هذه الثورة . انظر :

V.V. STRUVE : « The problem of the Genesis .. of the slave Societies in the Ancient Orient » - (In Diakonoff , ed : « Ancient Mesopotamia » - Moscow - Nauka - 1969), P. 65 .

(٤٠) قارن مع أمل الحزب الوطني في ان تنقذ مصر بواسطة دولة اجنبية من براثن الاستعمار البريطاني .

(٤١) انظر ختام دراسة انجلز عن المشترك الالماني (المارك) :

F. ENGELS : « The Mark . » , P. 181 .

(٤٢) قارن مع تأثير الفكر الغربي على المثقفين المصريين منذ الحملة الفرنسية ثم محمد علي.

(٤٣) F. ENGELS : - « The Peasant war ... » - Op. Cit. , P. 55 ,

(٤٤) انظر :

P. NIZAN : « Les matérialistes de l'antiquité » Paris - Ed . Sociales Internationales - 1938 .

(٤٥) P. JOUGUET : - 1931 - P. 115 .

(٤٦) انظر بل : المصدر المذكور سابقا ، ص ١٧١ ، وكذلك :

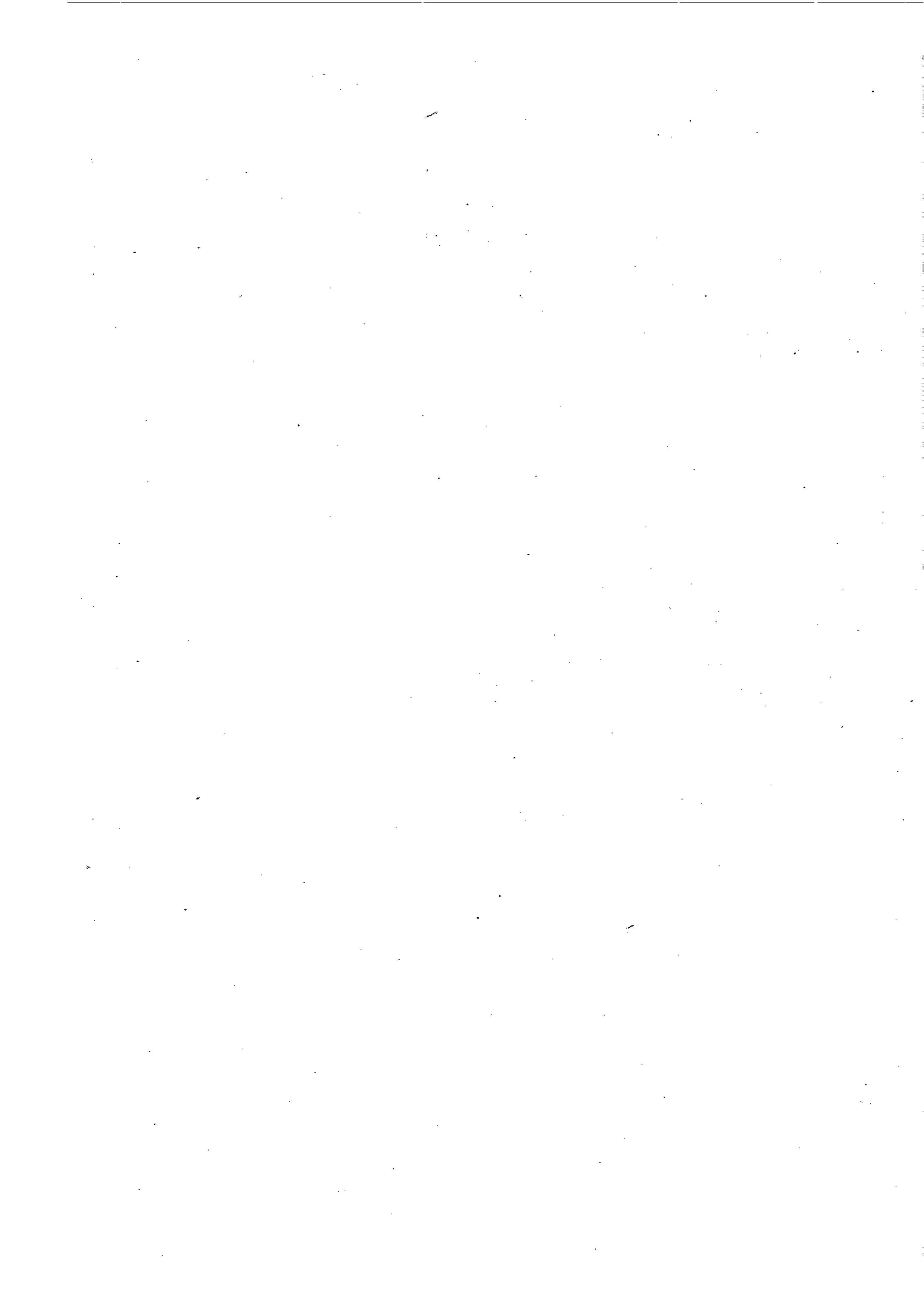
M. KAMIL : « Aspects de de l'Egypte copte » , Berlin - Akademic Verlag - 1965 - P.P. 3\4 .

(٤٧) قارن مع ما يقوله انجلز بصدد زهد الفلاحين الالمان اثناء حركتهم الثورية ضد النبلاء .

F. ENGELS : - Ditto , P. 79 .

(٤٨) K.N. KHELLA : - Op . Cit. , P. 8.

(٤٩) V. CHAPOT : Op . Cit ., P. 346 .



الفصل الخامس

الظروف الاقتصادية ــ الاجتماعية للامبراطورية الأسلامية

احتلت جيوش عديدة مصر في تاريخها السابق للغزو العربي . وكذلك تعرضت بلادنا للكثير من الغزوات الاخرى بعد العرب . ولم تصبح مصر فارسية ولا اغريقية أو رومانية أو بيزنطية من قبل ، ولا أصبحت تركية أو فرنسية أو انكليزية من بعد . وفي هذا الطابع القومي المصري الثابت الصلد **استثناء** هو **استعرابها** . واذا كان الاسلام قد لعب دورا لا شك فيه في استيعاب مصر للعرب الذين سكنوها ، وفي تحويل المصريين الى اللغة العربية والى الكثير من عادات أهل الجزيرة ، ففي تقديرنا ان عوامل اقتصادية اجتماعية خاصة كانت العنصر الرئيسي في هذا التحول .

ولقد كانت هناك تأثيرات عابرة ــ ولكنها حاسمة في وقتها ــ سنعود اليها فيما بعد . ولكن الى جانبها نجد ان ظروف المجتمع العربي جعلت الفاتحين الجدد يعتبرون البلاد كلها ــ أرضها وثرواتها وبشرها ــ ملكا لأمة الاسلام ، أي الدولة الجديدة . مما تطابق مع أساس النمط السائد في الاقتصاد المصري وهو النمط الآسيوي . ففي حين ان الاغريق والرومان حاولوا ان يفرضوا الملكية الفردية الخاصة او وسائل الانتاج ، لم يات العرب بنمط مغاير عن المصري ، مما ساعد على رفع الحاجز الاقتصادي الذي كان يفصل دائما بين المصريين وبين الذين ينتمون الى الجيوش الغازية .

١ ــ المجتمع العربي في الجاهلية

أثناء الفترة الاخيرة للجاهلية ، كان المجتمع العربي يخطو آخر خطواته

في مرحلة التفكك النظام اللاطبقي . غير انه كان يتميز عن مجتمعات أخرى ببعض السمات الخاصة . كما ان تلك المرحلة تأثرت بظروف تاريخية محددة.

أ ــ التكوين الاقتصادي الاجتماعي :

كان هناك انقسام اساسي بين البدو وأهل الحضر (١) ، واختلاف بين المدن التجارية والزراعية . وفي الوقت نفسه نلاحظ سيادة العلاقات المشاعية مع غياب الدولة . ولقد كان نظام العرب الاجتماعي قبليا ، فينتمي كل فرد منهم الى « حي » من الاحياء على أساس علاقة الدم والنسب .

والقبيلة البدوية العربية ملكية مشتركة (الحمى) ، وهي عبارة عن نوع من الارض المحرمة الموقوفة على بعض المنشآت المقدسة أو لمصلحة بعض ذوي النفوذ . ومنها أيضا المراعي التي تطلق فيها ماشية الحي . وكان يحكم القبيلة مجلس من المشايخ يتميزون عن سائر أفرادها بالسن أو الانتماء الى أرستقراطية قديمة . ولكن لم يكن يوجد جهاز حكومي أو موظفون أو قضاة دائمون أو سجون الخ . وكانت القبائل البدوية فقيرة ، تجوالة ، تعيش على الرعي وقطع الطريق على قوافل التجار أو على نهب المناطق الزراعية . وان ميل هذه القبائل البدوية الى التفتت والتبعثر ــ لطبيعة حياتها الاقتصادية ــ جعلها ضعيفة أمام الحضر في نفس الوقت الذي كانت فيه مناقضة للمدن (٢) .

ثم كانت هناك المدن التجارية ، وخاصة مكة . وهي عبارة عن جمهورية يوجهها مجلس مشايخ أيضا (الملأ) . وليس لهذا المجلس سلطة قمع ، بل يعتمد على الاقناع والضغط المعنوي لتنفيذ قراراته . وكانت الجمعية العمومية السكان (نادي القوم) تنعقد عادة في فناء الكعبة لمناقشة الامور التي تتعلق بالمصلحة العامة . وكانت مكة قبل القرن الخامس الميلادي محطة للقوافل العابرة ، ثم أصبحت مدينة تجارية كبيرة .

وأخيرا ، كانت هناك بعض المدن الزراعية ، مثل المدينة التي اكثر سكانها فلاحون فقراء . ولعب الفلاحون العرب ــ وخاصة **اليمنيون** منهم ــ دورا خاصا في سياسة الخلفاء في سوريا ومصر ، كما انهم كانوا العنصر الذي وجد سهولة نسبية في استقراره على بعض الاراضي الزراعية المصرية والاندماج مع سكانها (الدلتا) .

وكان بين العرب تمايز في توزيع الثروة . فمن البدو عائلات وبطون تملك العدد الكبير من المواشي ، وتدعي حقوقا خاصة على المراعي ومصادر المياه . وبين مشايخها من يتاجر في البضائع ويتعامل بالعملة . وبين سكان

المدن تجار كبار وأغنياء لهم مواليهم وأحلافهم وعبيدهم الاحباش . وعرفت المناطق الزراعية العبيد الذين يعملون فيالارض ويباعون معها (الاقنان) (٣) . ولكن يبدو ان المعدمين تماما أو صعاليك الارض والعبيد لم يشكلوا العنصر الاساسي للنشاط الاقتصادي ، ولم يكن الاستياء من الظلم الاجتماعي صادرا منهم بصورة بارزة . ولذلك لا نجدهم ـ والفلاحين ـ ذوي اثر كبير في الادبيات العربية في فترتي الجاهلية والاسلام الاولى .

غير ان التمايز الطبقي قد بدأت سماته تتضح في هذا المجتمع . وأخذ الفقراء يتجمعون (أحلاف «الفضول») مقابل تجمع الاغنياء (احلاف «المتطيبين) .

ب ـ الدور الهام للتجارة الجاهلية :

كانت الجزيرة العربية احدى الطرق التجارية التي ربطت الشرق الاقصى بشرقي البحر الابيض منذ فتوحات الاسكندر . فمن الهند كانت تأتي العطور والروائح والعاج ، ومن الصنين الحرير الخام ، ومن فارس الاحجار الكريمة ، ومن المحيط اللؤلؤ . وكان حجم التجارة مع الشرق قد وصل الى ما يوازي عشرين مليون فرنك (٤) . وكانت المصانع الحكومية البيزنطية في صور وبيروت تنسج الحرير الفاخر لرجال البلاط الرومي ، كما كان السوريون قبل الفتح الاسلامي تجارا كبارا يوصلون سلعهم حتى جنوب فرنسا وقلبها (مدن ناربون وبوردو وأورليان وتور) .

وكانت للتجارة الشرقية عدة طرق رئيسية . احداها من بيزنطة الى الصين عن طريق فارس الساسانية ثم الخليج وجزيرة سيلان . وطريق آخر كان يمر بالبحر الاحمر عبر مدينة حيرة والمدائن والابلة . وكان الساسانيون يسيطرون على هذا الطريق أيضا ، مما كان يعطيهم اليد العليا على تجار الاغريق ، ويقطع التجارة عن بيزنطة عند قيام الحروب العديدة بين الدولتين . ولذلك سعت بيزنطة الى الاعتماد على الحبشة كمخرج تجاري لها على البحر الاحمر ، خاصة وان مصر ـ المستعمرة البيزنطية وقتئذ ـ لهـا شواطيء على الجزء الشمالي (القلزم) . فكانت المراكب الحبشية تذهب الى الهند لحساب بيزنطة لتبيع البخور والزمرد والعاج .

وفي منتصف القرن السادس م ، حصل هاشم ـ سلف النبي ـ على وثيقة أمان من الامبراطور البيزنطي لمرور التجار المكيين وبضائعهم بأراضي سوريا . واستصدر التجار العرب مثل هذه الوثيقة أيضا من حكام فارس والحبشة (٥) .

ويجدر بنا أن نبدي هنا ملاحظـــة هامة ، وهي ان النشاط التجاري العربي لم يكن يتعلق أساسا الا بتجارة العبور ، وذلك بين المنطقتين الرئيسيتين للانتاج والاستهلاك ، أي الشرق الاقصى من جهة والمشرق وبيزنطة من جهـــة أخرى . فالبضائع المتبادلة بين أيـــــدي التجار العرب لم تكن من منتجات الجزيرة العربية في أغلبها الأعم . وقد ترتب على هذه السمة انعكاسات عميقة على الاثر الاقتصادي للاحتلال العربي لمصر في الفتـــرة الاولى ، ونقصد ان السيطرة العربية لم تكن محركا للنشاط الانتاجي في البداية .

وبالمقارنة مع أوروبا الغربية ، نرى ان المدن كانت فيها مراكز للصناعة الحرفية الى جانب التجارة . كما ان الريف الاوروبي كان زراعيا . وقد نجم عن هذا الوضع في تقسيم العمل أن نشأت مرحلة جديدة لعلاقات الملكية هي الملكية المشتركة للدولة المدنية . ونمت الملكية الفردية في كنف هذا النوع من الملكية وكوجه متمم له . أما في الجزيرة العربيـــة ، فلم تكـن المدينة مركـــزا للانتاج الحرفي السلعي ، ولا الريف زراعيا أساسا . وكانت الملكية المشتركية العربية قبلية . ولذلك يبدو لنا ان الملكية الخاصة العربيـــة نشأت كمناقض المشترك . فكانت العلاقة بين سكان المدن التجاريـــة والزراعية وبين سكان الصحراء من البدو علاقة صراع اجتماعي وسياسي ، يغلب فيه البدو عـــلى أمرهم المرة بعد المرة . وهنا نجد جذر ذلك التاريخ المتأزم لتطـــور الملكية الخاصة وملكية الدولة أثناء الخلافتين الاموية والعباسية ، والـــذي سيرد ذكره في السطور التالية .

والشاهد ان التجارة العابرة كانت **مصدر غنى لمكة** بالـــذات . فكانت القوافل المكونة من ألفي جمل أمرا غير غريب في شوارعها . وكانت قبيـــلة **بني هاشم** تكاد تحتكر التجارة غربي الجزيرة كلهـــا . كما ان عمرو بن العاص اشتغل بالتجارة مع مصر قبل ان يقود غزوها . وكان يوجد عدد من الفرسان العرب في الجيش الفارسي الذي دخل الدلتا المصرية عام ٦١٦ م ، واستقـــر بعضهم فيها . وكذلك كان في الجماعة المسلمة التي هاجرت الـــى الحبشة عثمان بن عفان وعبد الرحمن أبو عوف اللذان سبق لهما التجارة مـــع سكان ارض النجـــاشي . ويـــذكر التاريخ بعض الاغنيـــاء من المكيين ، ومنهم عبد الله بن جدعان الذي كسب الملايين مـــن تجارة الرقيق ، وعبد الرحمن أبو عوف الذي بلغت قوافله ٧٠٠ جمل ، والحارس بن عـــامر وأمية بن خلف اللذان موّلا قافلة بدر مع أسرتي أبي أهيهة وأبي سفيان . وكثيرا ما كـــان المولون يكوّنون الاتحادات أو الشركات التجارية فيما بينهم .

غير ان مكة الجاهلية لم تكن لها عملة خاصة بها ، بل استعملت السكة الذهبية البيزنطية أو الفضية الساسانية أو النقود الحميرية (٦) . وكـذلك

كان تراب الذهب المستورد من افريقيا واليمن يستخدم لدى العرب . وهذا دليل آخر على عدم استقلال النشاط الاقتصادي الرئيسي لمكة في ذلك الوقت . غير ان تجارة المال — الربا — كان أمرا مألوفا ، وتصل فائدتها بين ٤٠ و ١٠٠ ٪ . واذا كان الرأسمال الربوي مصدرا للرأسمال الصناعي في أوروبا الغربية (٧) ، غير انه بقي لدى العرب في هذه الفترة على هيئة اكتناز مالي « لان القيمة التبادلية لم تكن بعد قد استولت على علاقات الانتاج جميعا » (٨) .

جـ - الازمة التجارية والوطنية والاجتماعية في نهاية الجاهلية :

في منتصف القرن السادس الميلادي تقريبا ، استطاع الامبراطور جوستينيان أن يستولي على معظم المناطق المطلة على البحر الابيض (افريقيا الشمالية — جزيرة سردينيا ، صقلية ، روما ، وأجزاء كبيرة من اسبانيا) . وبهذا سيطرت بيزنطة على تجارة « قلب العالم » قبيل الفتح الاسلامي . وكان تجار المدن والموانىء السورية والفلسطينية يلعبون دورا كبيرا في النشاط البيزنطي .

وسبقت الاشارة الى محاولة بيزنطة للوصول الى حرير الشرق الاقصى وتوابله دون المرور بالاراضي الساسانية ، وان الاحباش كانوا أداة للروم عندما هجموا على جنوب الجزيرة ووصلوا حتى أبواب مكة (حوالي ٥٢٥ م) . غير ان الفرس قاموا بهجوم مضاد للسيطرة على الجزيرة العربية في نفس الفترة التي حاولوا فيها الاستيلاء على مصر ، فأخضعوا اليمن عام ٥٧٢ م بعد أن تسبب انهيار سد مأرب في القضاء على الزراعة اليمنية المشهورة . وقضى الفرس الساسانيون على التجارة العربية في الخليج بعد أن وضعوا أيديهم أيضا على منطقة البحرين . وبهذا أصبحوا أسياد الطرق التجارية البرية والبحرية بين الشرق والغرب (٩) . وكان للفرس دولة عربية تابعة في شمال الجزيرة (حيرة) ، كما كان للروم دولة عربية تابعة أيضا (غسان) . واندلعت الحروب بين الدولتين الى أن بدأتا تنهاران في أواخر القرن السادس .

ان العلاقة بين بيزنطة وفارس الساسانية وضعت تجارة العرب بوسط الجزيرة (مكة) في ظروف متناقضة . فقد استفادوا من الصراع بينهما ، اذ أصبحوا يسيطرون على طريق تجاري خاص بهم بين جنوب الجزيرة والمشرق . غير ان كلا من الدولتين الكبيرتين كانت تريد اخضاع الجزيرة لها تماما ، وبالتالي تمثل عدوا . ومن جهة أخرى ، فاذا قام السلام بينهما ، اتفقتا على تشديد الرقابة على التجار العرب وزيادة الرسوم على بضائعهم (١٠) .

وأخيرا ، ففي بداية القرن السابع شرعت صناعة الحرير تنشط في فارس ، الامر الذي هدد تجارة استيراده من الهند والصين عن طريق البحر الاحمر .

وقد لاحظ **انجلز** الآثار المخربة للعدوان الاجنبي على الجزيرة العربية ، وان طرد الاحباش في نهاية الجاهلية كان شاهدا على « استيقاظ الوعي العربي القومي » (١١) . وبالفعل ، نذكر ان هاشما نجح في عقد الايلاف بين تجار مكة ومشايخ القبائل البدوية لتأمين التجارة العربية . كما ان تأسيس مملكة كندة كانت التمهيد لتوحيد صفوف العرب في وسط الجزيرة تحت لواء الاسلام .

وكان تجار مكة وأرستقراطية قريش أول من استفادوا من الفتوحات ، اذ ضمنت لهم تأمين طريق المبادلات بين العراق من جهة وبين الخليج الفارسي والبحر الاحمر والمحيط الهندي من جهة أخرى .

وقد وقعت فترة جفاف دامت سبع سنوات في أوائل القرن السابع ، فزادت من آلام فقراء العرب . وتضخمت طبقة الصعاليك المعدمين الذين يعيشون على السرقة فتطردهم القبائل ويهربون الى الصحراء يمارسون فيها نهب القوافل والسكان المستقرين . في حين ان أغنياء قريش وسعوا ما في أيديهم من أموال وبضائع وأراض ورقيق ومواش . وامتلك بنو أمية الحمى التي تسقى بالري الصناعي ، والعبيد الذين يعملون في زراعة النخيل . وفي نفس الفترة اتصفت بلاد الشرق الاوسط عموما (في أواخر القرن السادس وبداية السابع) بالاتجاهات الثورية ذات الرداء الديني (مزدك بن مازيار) . كما انتشرت اليهودية والمسيحية بين أهل الحضر من العرب . فكان أن وجد فقراء العرب في الاسلام ملاذهم (١٢) وأملوا من الفتوحات خيرا عميما .

٢ ـ الغزوات الاولى والخلافة الاموية

دفعت تلك الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعرب وسط الجزيرة الى الاستيلاء على أقاليم الدولتين البيزنطية والساسانية في عمليات متتالية أنشأت الامبراطورية الاسلامية الكبرى (١٣) . ولكن السيطرة العربية على موارد هذه الامبراطورية ، وانضمام شعوبها الى لواء الاسلام الخ ، أوجدا ظروفا جديدة .

ا ـ فتح الطريق امام التجارة العربية :

في الايام الاولى للاسلام ، تحققت وحدة الصفوف بين البدو وتجار

المدن . فاستطاعت جيوش المتطوعين المسلمين أن تحطم تلك الاغلال والحواجز الاقتصادية والسياسية التي كانت تحول دون ازدهار العرب المستمر . وفي السنوات الاولى استولى المسلمون على جنوب الجزيرة ثم سيطروا على سوريا والعراق. وفي سوريا كانت مدينة حلب أحد المراكز التجارية الرئيسية ومكان التقاء القوافل الآتية من آسيا الصغرى وغربي البحر الابيض الى ما بين النهرين والممالك الفارسية والهندية . وكذلك كانت دمشق بؤرة التجارة بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب . ولذا ، فقد ضمنت الفتوحات الاسلامية الاولى طرق التجارة العربية بمنابعها ومصابها ، وفتحت أفقا أرحب أمام **أرستقراطية قريش** ذات المصالح الكبرى في تلك التجارة .

وكان ارتقاء بني أمية ــ خصوم النبي والاسلام حتى ٦٢٨ م ــ عرش الخلافة واتخاذهم دمشق عاصمة لهم ، تعبيرا عن انتصار الجناح التجاري المكي في صراعه مع البدو والفقراء (١٤) . واستطاعت الجيوش الاسلامية البرية السريعة الحركة أن تهزم بيزنطة المتفوقة في البحر دون البر ، وذات المراكز الحصينة في الشواطىء دون أن يكون لها السيطرة على الاقاليم الداخلية .

ب ــ أرستقراطية قريش :

ازدادت أرستقراطية قريش غنى بالغنائم والتجارة والمضاربة دون الاعمال الانتاجية أساسا . فقد كانت هذه الارستقراطية والقادة المنبثقون من المجتمعات الحضرية ، الاطارات السياسية والحربية للفتوحات . وبقي أغلب الجنود في المدن التي اعتبرت معسكرات أساسا ، دون أن يتحولوا الى مزارعين أو صناع الا قليلا . هذا في حين أن فيضا من الكنوز والغنائم والرقيق كان يرد باستمرار حتى « وصل أمر الناس الى حد الشبع والزهد في الذهب والفضة » (١٥) .

وكانت الارستقراطية القريشية هي المستفيدة الاولى . فيصل عثمان الزبير بن العوام بستمائة ألف ، وطلحة بمائتي ألف . وعندما توفي الزبير قدرت تركته فيما بين ٣٥ و ٥٢ مليونا (١٦) . وكان بعضها نتيجة استثماراته في العراق ومصر ، في حين كان يرد طلحة يوميا من استثماراته في العراق مائة ألف درهم أو يزيد . وفي ظل عثمان احتكر القريشيون ــ وخاصة بنو أمية ــ أرض السواد وادعوا ملكيتهم لرقبتها ، ولكن عليا انتزع اغلبها وردها الى بيت المال . وعندما رحل عبد الله بن عباس من البصرة في خلافة علي ، حملَ معه ما جمعه من الخراج أثناء ولايته ، ويقدر بستة ملايين .

وأصبح الخلفاء الامويون وولاتهم مثل المهلب والحجاج ومسلمة وخالد القسري ملاكا كبارا بالامر الواقع . وكان معاوية يجمع سنويا من أملاكه في الحجاز فقط ١٥٠،٠٠٠ حمل من البلح ، و ١٠٠،٠٠٠ جوال من الغلة (١٧) . حتى قال عمر بن عبد العزيز أمام الاسرة الحاكمة ذات مرة ان ما بين نصف ثروة الامة وثلثها ملك أيديهم .

وكان نظام الضرائب والجزية والخراج المفروضة على الشعوب المغلوبة عبئا ثقيلا . فكان الحجاج بن يوسف الثقفي يجمع من مقاطعتي فارس والاهواز ١٨ مليونا زادت الى ٣٢ مليونا بعد ذلك . والتزم فضل بن مروان وزير الخليفة المتوكل أن يجمع ٣٥ مليونا . وكذلك كان عمر يستحث عمرو بن العاص أن يجمع من مصر خراجا لا يقلّ عن الجزية التي كانت تستخرج منها أيام الروم .

جـ ـ ضغط الفقراء والبدو من أجل العودة الى مجتمع المساواة والمشاعية :

كانت حركة الخوارج أول تيار معارض اصطدم بالقيادات القائمة ، اذ رفض الاعتراف بالخلافة لأي من علي ومعاوية . وقد تكوّن هذا التيار من العرب الفقراء والبدو الذين قدروا ان ذلك المجتمع البسيط المنصرم هو فقط الذي يستطيع أن يضمن لهم نصيبا في أملاك الامة الاسلامية الجديدة ، تلك الاملاك التي لم تكن لتوجد لولا بطولاتهم واستشهادهم . وقد قتل عثمان حتى لا يكون للاغنياء فقط حق في بيت المال ، ولا تنفق الاموال العامة على الفارغين والمتبطلين (١٨) . ووقف أبو ذر الغفاري في الشام ضد معاوية صائحا : « ويل للاغنياء من الفقراء ! » .

د ـ الموالي :

حاول سكان البلاد المفتوحة البحث عن حماية بعض العرب من مظالم حكامهم بأن يلتحقوا بهم عن طريق « الولاء » لهم . وفي أغلب الاحيان فرض على المغلوب على أمرهم ذلك الولاء فرضا . ويبدو ان هذا النظام كان الخطوة الاولى في طريق اعتناق الاسلام . ثم أصبح الموالي ينخرطون في الجيوش الاسلامية ، ولكن اكثريتهم كانت محرومة من العطاء ، وينظر اليهم باعتبارهم في مستوى أدنى اجتماعيا . وجذبت الامصار الجديدة الحرفيين والتجار الموالي الذين اخذوا يقيمون حولها ويبنون ضواحيها ويعملون في خدمة الارستقراطية العربية . ولقي هؤلاء الموالي العنت والعسف من خلفاء

بني أمية . بل حاول عبد الملك بن مروان ايقاف عمليـــة التحول الى الاسلام وأخذ يجمع الموالي من المدن ويردهم ثانية الى الريف حتى يمنع الانخفاض في ايرادات الضرائب .

وقد شكل الموالي قوة اجتماعية جـــديدة ، لعبت الدور الرئيسي في الحركة الثورية التي أسقطت الخلافة الاموية . فأغنياؤهم كـانوا يستهدفون ضمان مصالحهم في الملكية الخاصة ، في حين ان فقراءهم مـــن الفلاحين والحرفيين كوّنوا الجماهير الواسعـــة التي انضمت الى صفوف المشاعيين والشيعة الاسماعيلية .

هـ ـ قضية ملكية الارض :

كان موقف الطبقة الحاكمة العربية والفقه القانوني مـــن ملكية الارض انعكاسا للصراع بين الكتلتين الاجتماعيتين الاساسيتين . فتردد المبدأ الذي أخذ به فيها بين الاعتراف بالملكية الفردية الخاصة وبين التمسك بالملكيـــة الجماعية لأمة المسلمين ، كما كانت الاوضاع الواقعية تتضمن دائما أشكـالا مختلفة للملكية تتدرج أطوارا بين النموذجين المثاليين .

وكانت المناطق الاولى التي استولى عليها جيش المسلمين تقع بالقرب من المدينة وتتبع خيبر وقبيـــــلة بني قريظة اليهودية . فانتزعت الارض عنوة ووزعت بين المقاتلين بعد خصم الخمس . ويظهر في هذه الخطوة الاولى مبدأ الملكية الخاصة لرقبة الارض التي انتقلت بكاملها الى حوزة المسلمين بالفتح . وفيما بعد سمح النبي لسكان أقاليم أخرى مـــــن الذميين أن يستمروا في زراعة الارض بشرط أن يسلموا جزءا من المحصول لبيت المال . وكأنهم بهذا يشترون لانفسهم ـ وهم غير المسلمين ـ حق الاقامـــــة والعمل على أرض مسلمة . وفي الوقت نفسه كانت تلك الجزيـــة العينية التزاما تعبّر عـن ارتباطهم بالارض التي يفلحون . ويلاحظ أن الضريبة العينية النسبية نظـام بدائي انتشر في جميع الدول التي خطت خطواتها الاولى في الحضارة .

ونرى في السياسة التي اتبعهـــا عمر بن الخطاب مثالا يعكس الضغط الآتي من الاقسام البدوية والفقيرة . فعند فتح العراق قرر عمر عدم توزيع أرضه على المسلمين المقاتلين ، بل ايقافها على أمة الاسلام ، أي تحويلها الـى أرض تملك الدولة رقبتها . وطبقت نفس السياسة على مصر أيضا . وصار بيت المال يدفع للمقاتلة المسلمين أعطيات يحـــددها على هدى المبلـــغ الكلي المجموع خراجا . وفي الوقت نفسه احتبس عمر في المدينة قريشا بأشخاصها وأموالها، اذ منعهـــم من الاقامة واستثمار أموالهم في الاقاليم المفتوحة (١٩) .

ومنذ هذا الوقت اختفى من تقاليد الدولة الاسلامية توزيع الاراضي المفتوحة عنوة على الافراد المقاتلة .

غير ان عمر بن الخطاب لم يذهب الى حد تحريم الملكية الخاصة لرقبة الارض الخراجية تحريما تاما (٢٠) . والواقع ان العرب وجدوا أشكالا مختلفة الملكية في الدول التي غزوها . فهناك أرض التاج أو الدولة ، وأراض يملكها أشرافها رقبة أو انتفاعا ، وأراضي المشتركات القروية ، وأخرى موقوفة على الاديرة الخ . وصارت أملاك الدولة المهزومة وأمرائها الهاربين تؤول الى بيت المال (الصوافي) . وقد منح عمر ، وعثمان من بعده ، القطاعي منها في العراق وسوريا ومصر لاشراف العرب والصحابة أمثال طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وزايد بن ثابت وعمر بن ياسر وعبد الله بن مسعود . فتكونت لهم ضياع يؤجرونها بدورهم — لانهم لم يكونوا يقيمون فيها ولا يزرعونها بأنفسهم — ويستخرجون منها ايرادات هامة جعلت بعضهم واسعي الثراء مثل أحنف بن قيس ومالك بن مسنماع وأسماء بن خريجة (٢١) .

ويلاحظ ان الاقطياع لم يكن يعني ملكية الرقبة في ذلك الوقت . فاذا تركها صاحبها دون استزراع لمدة سنتين عادت الى بيت المال . ولكن يحق لاصحاب القطاعي بيعها أو توريثها أو نقلها الى آخرين . وقام بعضهم باستثمارها بواسطة أعداد كبيرة من الرقيق والموالي والاجراء . واكتفى البعض الآخر — ويبدو انهم الاكثرية — بتحصيل خراجها مقابل سداد الزكاة لبيت المال (٢٢) .

وانتشرت الضياع الكبيرة في ظلّ بني أمية في سوريا ومصر . فخلفاؤهم أطلقوا الحرية لمن أراد من المسلمين أن يمتلك الاراضي خارج الجزيرة العربية خلافا لسياسة أبي بكر وعمر (٢٣) . وأصبحت أخصب الاراضي في مصر والعراق وخراسان وما وراء القوقاز في أيدي القادة الامويين ومواليهم . وتحولت هذه الاراضي من خراجية الى عشورية ، أي من ملكية عامة في أيدي الدولة الى ملكية خاصة في أيدي الافراد . ولم يترتب على هذه الاوضاع فقط اشتداد عود الارستقراطية الاموية القريشية كما سبق الاشارة اليه ، بل ان انخفاض مجموع الخراج انقص أيضا من الاعطيات التي توزع على الجنود . وليس من الصدف أن يظهر من جديد مبدأ ملكية الدولة للارض في العراق بعد ذلك ، وهو بؤرة حركات الخوارج والتمردات المشاعية للفلاحين وثورات الموالي . فنرى الفقهاء يشيرون على الحجاج بالاخذ بالمبدأ القائل بأن الارض ملك الامة الاسلامية ، وعلى صاحبها دفع الخراج سواء كان مسلما أو ذميا (٢٤) ، مما يثبت الحق المشتركي الجماعي في رقبة الارض .

غير ان الملكية الخاصة للارض استمرت تنتشر في الخلافة الاموية ، واضطر عمر بن عبد العزيز الى الاعتراف بها المسلمين الافراد بعدم فرض الا العشر عليهم ، والى اعفاء الزراع الذميين الذين اعتنقوا الاسلام من دفع الخراج . غير انه منع المسلمين جميعا من امتلاك أراضي جديدة ابتداء من العام المائة الهجري (٢٥) . وبعد هذا التاريخ أصبح الفلاح الذمي الذي يعتنق الاسلام معفيا من جزية الرأس ، ولكن أرضه تعود الى المشترك القروي فيؤجرها له مقابل أجرة تساوي نصيب هذه الارض من اجمالي الخراج المفروض على المشترك (٢٦) . وتجدر الملاحظة ان عهد عمر بن عبد العزيز تأثر بالعوامل الثورية التي تسببت في سقوط الخلافة الاموية ، اذ لم يسبق هذا السقوط بأكثر من ٢٣ سنة . وتفسر هذه الاوضاع بعض الاجراءات الاصلاحية التي اتخذها هذا الخليفة .

ويذكر البلاذري (٢٧) ان بعض الاراضي على الفرات أصبحت عشرية بعد اعتناق أصحابها الاسلام ، فحولها الحجاج الى خراجية . وأعادها عمر بن عبد العزيز الى العشور ، ثم تحولت الى الخراج في ظل عمر بن جبيرة (والي يزيد الثاني على العراق) . وجاء هشام بن عبد الملك فباع لبعض أصحاب هذه الاراضي امتياز الاكتفاء بالعشر ، فما كان من الخليفة العباسي المهدي الا أن أقرّ حق دفع العشر فقط على الاراضي كلها .

وقد انعكس هذا التردد بين التمسك بملكية الدولة تحت ضغط حركات البدو وفقراء المسلمين ، وبين الاقرار بالملكية الخاصة تحت ضغط العائلات التجارية والارستقراطية المكية — نقول انعكس هذا التردد على المبادىء التي قال بها الفقهاء أو رواة الاحداث واستشهاداتهم المنعنعة . ففريق أبرز الاتجاه الاول ، وفريق الاتجاه الآخر (وتسبب هذا الوضع في غموض الرؤية عند بعض الاقتصاديين المعاصرين مثل الدكتور راشد البراوي في كتابه عن حالة مصر الاقتصادية في العهد الفاطمي) . والشاهد ان القاعدة القانونية العامة التي أخذ بها في فترة خلافة أبي بكر وعمر ثم خلال عهود طويلة من الخلافتين الاموية والعباسية ، كانت اعتبار الارض ملكا للدولة أصلا وعليها جزية الخراج . ويبدو ان هذا الموقف قد زاد قوة بسبب غزوات شعوب بدوية أخرى — مثل التتر والمغول والاتراك — للاقاليم الاسلامية . كما ان اقامة النظم الاسلامية الاستبدادية في آسيا وافريقيا أعطى رسوخا اضافيا لهذا الشكل « الآسيوي » لعلاقات الملكية الذي كان تقليدا في تلك المناطق في العصور القديمة والهلينية .

والى جانب هذين الشكلين الاساسيين لملكية الارض ، وجد شكل ثالث ذو سمات أصيلة ، وهو الوقف الاهلي . ولا شك انه يناقض الملكية المشتركة

القبلية لان المنتفعين به مجموعة أصغر من الشمول القبلي . وفي الوقت نفسه ، فهو يتضمن شيئا من تلك الملكية القبلية مما يبين انه منبثق منه . وقد وجد الوقف الاهلي في البداية على أراض صغيرة أو متوسطة عموما ، ولم تظهر الاراضي الواسعة الموقوفة للاغراض الاهلية أو الدينية الا في عهود تالية . وكان الهدف من اقامة الوقف محاولة الالتفاف حول شريعة التوريث لصالح الاناث . فكان اذن اتجاها لتقوية الاسرة الابوية متخطيا القواعد التي جاءت بالقرآن (٢٨) .

ونختتم هذه المناقشة عن الملكية في هذه الفترة ببعض الملاحظات التي تتعلق بأثرها على التطور الاقتصادي . فعند الغزو العربي ، كانت الغالبية العظمى لفلاحي الاقاليم الرومية مواليا لكبار الملاك البيزنطيين . ولم يغير من وضعهم أن تحولت الارض الزراعية الى ملكية الامة الاسلامية ، بل أصبحوا « ذميين » ، أي أفرادا تحميهم دولة الخلافة بدلا من أمراء الروم (استمروا في دفع مبالغ ثقيلة مرتفعة ، وان كانت اجراءات الضريبة أبسط في البداية وأنواعها مختصرة) . وكان هذا أمرا حال دون تكوين التراكم الضروري لتقدم القوى الانتاجية والتطور الاقتصادي .

ومن جهة أخرى ، فالملاك الكبار وأصحاب القطاعي — من العرب أو الذين اعتنقوا الاسلام — بقوا في أغلبهم ملاكا غائبين ، يسكنون الامصار أو مراكز التجمع العسكري . ولقد كان بنو أمية ينتمون الى قبائل قيس البدوية . واذا كانوا قد اعتمدوا سياسيا على بني كلب اليمنيين والمرتبطين أصلا بالزراعة ، غير انهم لم يبدوا اهتماما شديدا بزيادة الانتاج المحلي (٢٩) ، مكتفين على العموم بملء خزائنهم الخاصة . ففيما عدا التقدم النسبي الذي أصاب التجارة السورية في فترات متقطعة أثناء الخلافة الاموية ، كانت نظمها السياسية والاقتصادية عائقا للتقدم الاقتصادي والازدهار الزراعي .

ومن قبل ، كانت الحروب بين الفرس والروم ، والاضطرابات الاجتماعية المستمرة ، قد أحدثت آثارا اقتصادية ضارة بالبلاد التي دخلها العرب . وزادت الخلافة الاموية من تدهور تلك البلاد . وعند نهايتها كانت شبكة الري الصناعي في العراق مثلا بحالة سيئة . ولم تفد كثيرا اصلاحات عمر بن عبد العزيز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (مثل محاولته مفاوضة الشيعة والخوارج على وقف الصراع معهم) ، ولا اهتمام هشام بن عبد الملك (٧٢٤ — ٧٤٣ م) بحفر الترع واستصلاح الاراضي وتشجيع الحرف والتجارة الداخلية . ذلك ان عوامل محيطة تضافرت مع العجز الداخلي لاسقاط حكم دمشق ، ونقصد التغييرات التي طرأت على ميزان القوى التجارية ، وعلى طرق التجارة بين الشرق الاقصى وشرقي البحر الابيض .

و ـ التطورات التجارية :

كانت بيزنطة المدينة التجارية الكبرى في أوروبا بين القرنين الخامس والثالث عشر الميلاديين . وفي أول الامر ، لم يتسبب التوسع العربي في القطيعة التجارية بين الخلافة وبين الروم . فنرى عمر بن الخطاب يضع تعريفة للمكوس المفروضة على التجار الاجانب (وهم الروم الذين اعتادوا النزول الى سوريا) ، مما يتضمن عدم تحريم تجارتهم . وأمر الخليفة عمر بن عبدالعزيز بعدم اقامة العوائق امام التجارة البحرية التي أتت بالرخاء لمينائي انطاكية واللاذقية .

ونشط تجار مكة في تموين حاميات الثغور والامصار بالبضائع الاستهلاكية . وكونوا الشركات مع التجار المحليين وخاصة في عمليات تبادل النقد الضخمة التي استلزمها توزيع الاعطيات ونقل الخمس الى المدينة . وقد تفتحت سبل التجارة بصورة خاصة باستيلاء العرب على المراكز التجارية الكبرى السابقة مثل المدائن في المملكة الساسانية والاسكندرية في مصر . كما انهم أسسوا مراكز جديدة مثل مدينة البصرة على الفرات التي أصبحت تتحكم في الحركة البحرية بالخليج .

وكان الجانب الاكبر من التجارة الخارجية والداخلية في ظل بني أمية في أيدي الذميين ، وخاصة المسيحيين من اليونانيين والسوريين المقيمين في الاسكندرية والموانىء السورية (٣٠) ، مما أبقى على الروابط التجارية مع بيزنطة . ولكن كان حتما أن يصطدم الحكم الاسلامي بالسياسة الرومية ، اذ استولت الجيوش العربية على الساحل الجنوبي والغربي للبحر الابيض ، وعلى معظم الجزر فيه . كما كانت سفن القراصنة المسلمين تشن الغارات على المراكز التجارية البيزنطية في ايطاليا وجنوب فرنسا . وباتت الاوضاع تعرض للخطر الجسيم الاحتكار التجاري البيزنطي في البحر الابيض . فأعلنت القسطنطينية حربا بحرية واقتصادية طويلة متقلبة الاطوار على الخلافة الاموية . وكانت نتيجتها النهائية أن هزمت قوة بني أمية : ففي ٧١٨ انتصرت بيزنطة على الاسطول والجيش الاسلاميين واستولت على شواطىء آسيا الصغرى . وفي ٧٣٢ توقف الزحف العربي في أوروبا الغربية عند مدينة بواتييه الفرنسية . وفي ٧٤٧ ـ قبل بدء الحكم العباسي بثلاث سنوات ـ لقي الاسطول العربي هزيمة ساحقة في مياه قبرص . ويبدو ان السبب الرئيسي لانتصار الروم في هذه المعركة هو تفوقهم من الناحية الفنية الحربية بفضل اختراعهم « النار الاغريقية » التي اخذوا يقذفونها على السفن العربية . وقد جاءت هذه الهزائم الحربية بعد ان قررت بيزنطة تحريم الاتجار مع العرب . وساعدت هذه الاوضاع على أن تدفع بمركز الاقتصاد الاسلامي

نحو الاقاليم الآسيوية الداخلية وخاصة منطقة ما بين النهـــرين التي عادت تلعب دور الشريان الرئيسي للاقتصاد الدولي .

ورغم تلك الهزائم ، فقد توفرت للخلافة الاموية ظروف اقتصادية أكثر تطورا ونموا بسبب تنوع الموارد ، ووجود هيكل انتاجي أقرب الى الشمـول والتكامل في تلك الامبراطورية الواسعة الارجاء مما كان عليه أيام الجاهلية . وفي الوقت نفسه أوجد الحكم المركزي فـــي دمشق ذلك التوحيد للعلاقات الاقتصادية بين الاقاليم المختلفة الذي يعطي للدولة الحد الادنى من الاستقلال الاقتصادي ، والمبني على نشاط أكبر للعلاقات النقدية .

وكان تعبير هذا كله وجود عملة اسلامية مستقلة ، الامر الذي لم يكن معروفا من قبل . وكذلك تقرر استعمال اللغة العربية في المكاتبات الرسمية بعد أن ظلت الاغريقية والقبطية والفارسية وسيـــلة التخاطب الاساسية . فهذا عبد الملك بن مروان يمسح الاراضي كلها مسحا جديدا ، ويسجلها في سجلات جديدة بالعربية ، ويسحب النقود القـــديمة ويسك عملة جديدة (٦٨٤ م) . وفي الوقت نفسه تمت زيادة الضرائب وتحويل جزء من الخراج الى مبلـــغ نقدي طبقا لطريقـــة استثمار الارض دون التقيـــد باختلاف المحاصيل (٣١) . وبهذا الشكل تولت العملة النقدية أهمية متزايدة ، ودفع بتداولها الى مستوى أعلى . وبعد أن كانت تجـــارة المال أمرا كريها والربا محرما ، أخذتا مركزا معترفا به في المجتمع الاموي ، دليلا على علو شـــأن القيمة التبادلية وعلى تقوية العلاقات السلعية مقابل الحد من علاقات الـولاء الشخصي والقبلي (٣٢) .

وقد أدرك امبراطور الروم المغزى العميق لسك العمـــلة العربية فـي دمشق ، اذ أعلن على اثره الحرب الاقتصادية على الخـــلافة الاموية ، وحرم على الرعايا الروم الاتجار مع العرب .

ومع ذلك فقد ظلت أغلب هذه التطورات في نطاق فئة محصورة مـــن التجار الاجانب وبعض المحليين . وعندما فترت العلاقات التجارية مع بيزنطة، رحل عدد كبير منهم الى آسيا الصغرى وجهات أخرى من البحر الابيض . وعرفت سوريا ومصر قرنا مـــن الانكماش التجاري والاقتصادي ، وهبطت دمشق والاسكندرية الى مستوى المراكز الاقليمية ذات الدرجة الثانية .

ز ـ تكوين الدولة :

لقد تم التوحيد السياسي والاقتصادي النسبي في الامبراطورية الاموية بالاعتماد على قوة الجيش . واغتنت الطبقـــة الحاكمة مـــن جمع الاسلاب

والغنائم الحربية ، ومن استعباد مئات الالوف من الرقيق ، وابقاء الملايين من الفلاحين تحت الحماية التي تشبه العبودية المعممة . واذا كان هذا كله قد أصاب التفتت القبلي العربي القديم في الصميم ـ دون أن يلغي التناقض بين البداوة والحضارة ـ الا انه أوجد تناقضات اجتماعية طبقية جديدة أشد عنفاً بمراحل عما كانت عليه في الجاهلية ، خاصة وانها جاءت تتراكم فوق التناقضات والصراعات الطبقية الحادة التي كانت موجودة بالفعل في أقاليم واسعة من المناطق التي فتحها العرب (فارس وبين النهرين ومصر الخ) .

وكانت النتيجة تكوين الدولة الاسلامية ، أي اقامة أجهزة القهر والقمع المتخصصة المعزولة نسبيا عن السكان والمناقضة لهم (٣٣) ، بعد أن كان المفهوم السياسي للحكم هو مجموع المسلمين (الامة) الذين يرشدهم امامهم الى سواء السبيل . وكان فكر **ابن خلدون** قريبا من الحقيقة التاريخية حينما قال : « فصل في ان الغاية التي تجري اليها العصبية هي الملك . هذا التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرياسة لان الرياسة انما هي سؤدد وصاحبها متبوع ، وليس عليهم قهر في أحكامه . أما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر » (٣٤) .

وقد تمت اقامة الاجهزة البيروقراطية الاسلامية خلال عملية تاريخية استغرقت ما يقرب من قرن ولازمت المراحل المختلفة للتوحيد الاقتصادي النسبي الذي حققته الخلافة الاموية .

فتمّ اختيار أبي بكر ثم عمر للخلافة عن طريق أهل الحل والربط من المهاجرين والانصار ، أي طبقا التقاليد المكية المعتمدة على زعامة الملأ . ولكن النبالة القريشية بدأت تسترجع سيطرتها بقتل عمر كعملية أولى ، ثم الثورة المسلحة على علي كعملية ثانية ، أي بممارسة عمليات قهر عنيفة . وقد حوّل عمر بيت صفوان بن أمية الى سجن ، فكان الاول في تاريخ الاسلام ، ثم اقيمت السجون الاخرى في المراكز الاقليمية الهامة (٣٥) . كذلك حوّل عمر بن الخطاب جيش المتطوعين السابق الى جيش نظامي شبه ثابت يتلقى جنوده الرواتب الشهرية (الاعطيات) . ثم خطا خطوة جديدة ، فكوّن أول شرطة نظامية . وفي ظل زياد وصلت قوة الشرطة العسكرية في الكوفة وحدها الى ٤٠٠٠٠ رجل . وجاء معاوية فأنشأ أول حرس خاص الذي حماه شخصيا في معركة صفين ، واستحدث مكاتب التجنيد ، وعنى بشبكة البريد لاستخدامها في المخابرات والتجسس الداخلي والخارجي ، الامر الذي اتسع في العصر العباسي (٣٦) . وفي ظل الخلافة الاموية اكتملت اجهزة الحكم المركزي بمكاتبه الرئيسية (الدواوين : ديوان الجند وديوان الرسائل وديوان البريد وديوان المستغلات) وادارة موظفيها . وقد احتفظت الاقاليم بنوع من

الاستقلال الذاتي ، ولكل اقليم دواوينه أيضا تحت امرة الوالي الذي يعينه الخليفة . وقد يعين أيضا بصورة مباشرة أصحاب الشرطة والبريد والخراج. فكان نظاما ملكيا وراثيا كاملا توارت فيه الصفة الدينية الى حد معين .

غير ان الاجهزة البيروقراطية الاسلامية احتفظت مدة طويلة بسمات انتقالية ترجع الى التراث التاريخي والديني الخاص بالفتوحات الاسلامية ، كما تطابق أيضا مع عدم اكتمال الوحدة الاقتصادية الداخلية بسبب عدم نضج الهيكل الرأسمالي بعد . فاذا كان استعمال اللغة العربية في المكاتبات الحكومية يعبر عن رغبة الارستقراطية في ان تتولى قيادة الجهاز الاداري مباشرة ، الا ان اغلبية الطبقة العليا من الوظائف الكبيرة بقيت في أيدي الذميين والاثنيات الاجنبية . وكذلك ظلت الدولة الاسلامية تتصف بالتنوع الدستوري والقانوني ، وتتمتع فيها الطوائف الدينية أو الاقليات القومية بحد من الاستقلال الذاتي . ولكن الحكم الاسلامي لم يعترف بالمصالح السياسية أو الطبقية الجماعية المختلفة : ففي نظره تتكون الرعية من أفراد عليهم التزامات ازاء الامة الاسلامية . ومن ناحية أخرى ، فحق أمة الاسلام في الايراد المستخرج ليس مكافأة على خدمة معينة تؤديها للذميين بل امتياز تتمتع به من الاصل . ولذلك لم ينظر حكام بني امية الى مركزهم السياسي باعتباره تكليفا بوظيفة اجتماعية واقتصادية ، وبالتالي لم يهتموا بالارض الزراعية كوسيلة انتاج ، بل ركزوا انتباههم — في أغلبه — على ايرادها . ولقد لعب هذا الموقف الطفيلي من الاقتصاد العام دورا في عدم اهتمام بني أمية — بصورة عامة — بتطوير البلاد التي كانوا سادتها ، مما ساعد على الدفع بها الى الركود .

وقد جرت عملية تكوين أجهزة الدولة في وجه مقاومة عنيفة من المضطهدين والمقهورين على اختلافهم . وانبثق من كل مجموعة اجتماعية — واحيانا من طوائف وأصول أثنية معينة — تيار سياسي اتخذ من الملة الدينية والمذهب الفقهي ثوبا له .

وكان أشد التيارات تفجرا وانتشارا بين البدو حركة الخوارج الذين ثاروا ضد الارستقراطية العربية لانها — كما رأينا — وضعت أيديها على مساحات شاسعة من الاراضي وعلى ايرادات ضخمة ، في حين ان البدو لم يكونوا يحصلون على اكثر من الاعطيات ونصيب في الاسلاب الحربية . وقد حارب هؤلاء الفرسان العرب مع علي بن أبي طالب ثم انقلبوا عليه فهزمهم في معركة نهروان (٦٥٨ م) . وقاموا بسلسلة طويلة من حروب العصابات التي تضرب وتفر ، وخاصة في مستنقعات البطائح بالقرب من البصرة . ونمت

حركتهم في الخلافة الاموية ، ولكنها تفتتت تحت ضربات الحجاج الثقفي ، وبسبب انتشار الخلافات على مبادىء مذهبية جامدة بينهم .

ونجح خوارج المغرب في تأسيس دولة مستقلة عن الخلافة الاموية هي دولة بني مدرار وعاصمتها سجلماسة . كما نجحت فرقـــة خارجية في الزنزيبار حيث اتخذت شكل الدين القومي واحتضنت فئات اجتماعية شاملة متخطية المجموعات البدوية الصغيرة . ووجدت في مصر أيضا بعض الجماعات الخارجية ، وخاصة بين أهـــل الواحات ، ولكن لم تكن تعرف انتشارا أو نجاحا بين سكان الوادي .

وقد تميزت حركة الخوارج بانضمام البـدو والمعدمين وقطاع الطرق اليها ، وان كان لها بعض التأثير على حلقات صغيرة مـن المثقفين الشديدي التدين . ودعت الى مبدأ انتخاب الامام مـن بين المسلمين جميعا دون تمييز بين العرب وغيرهم ولا بين القبائل العربية نفسها . ورفضت مقياسا للتقوى شيئا غير الاعمال الفعلية التي تصدر عـن المؤمن . وثار الخوارج على كـل خلافة وعلى كل ملك (٣٧) ، لانهم رفضوا جميع الانظمة المبنية على الاشراف المركزي القاهر . وقد بطش بهـم في عنف وقسوة ... ففي ظل بني أمية كانوا يقتلون « بالتهمة والمظنة » ، وتبعث الجيوش وراءهم تقتفي آثارهم .

كانت حركات الخوارج تنادي بالعودة الى مبادىء العدالة التي دعا اليها النبي ، ولكن ثوبها كـان الوعاء لنضال يائس خاضتـه الجماهير البدوية والمعدمة ضد أجهزة القهر الجسدي والمعنوي ـ الدولة ـ التي أخذت ترتفع صادرة عن التمايزات الطبقية المتزايدة عمقا . أراد هؤلاء العودة الى المشاعية السابقة التي يتساوى فيها الجميع في الفقر ذي الانفة ، ويتحلون بالاخلاقيات الرفيعة القديمة . وحاولوا أن يحطموا الـدولة الاسلامية حتى يقيموا شكلا من اشكال المجالس المشيخية التي ترشد ولا تحكم ، وتقنع ولا تقهر . غير ان الاساس الاقتصادي الاجتماعي للمشاعية القديمـة كان قد زال او يكاد ، وخاصـة في المراكز الرئيسية التي تتحكم في نشاط الانتـاج والتبادل والاستهلاك . ولذلك ، فرغم ان الخوارج كتبوا صفحات مجيدة في تـاريخ المقاومة الشعبية الاسلامية ضد جور الخلافة والعسف الثيوقراطي ، الا ان التاريخ قد حكم على الحركات الخارجيـة بالفشل . وانتهت اما بالهزائـم الساحقة أو بالفوضى الدورية او الخضوع لسيطرة « أرستقراطية خارجية » تقيم استبدادا خاصا بها . اي ان الحركات الخارجية لم تستطع اقامة مجتمع جديد ذي علاقات طبقية جديدة (٣٨) .

والى جانب هؤلاء المعدمين ، كان يوجـد الرقيق . وقد غنم أفـراد

الجيوش العربية مئات الآلاف منهم أثناء فتوح البلدان المختلفة . ففي افريقيا كانوا ٣٠٠،٠٠٠ وأرسل منهم ٦٠،٠٠٠ للخليفة في دمشق . وفي اسبانيا جمع الجيش العربي ٣٠،٠٠٠ عذراء من النبالة القوطية وحدها . وفي تركستان حصد أمير مسلم واحد ١٠٠،٠٠٠ عبد . ولكن هؤلاء لم يكونوا منبعا لحركة اجتماعية مضادة قوية أثناء الخلافة الاموية .

وكانت حركة المقاومة التي أصابت نجاحا واستطاعت ان تهدم الحكم الاموي هي حركة الموالي أي الشعوب المقهورة التي دخلت الاسلام . وذلك لانها كانت تحت قيادة التجار المحليين ، وانضم الى لوائها الفلاحون والحرفيون في المدن . وكان العراق وفارس المركز الاكبر لانتفاضات الموالي منذ ثورتهم في الكوفة عام ٦٦٣ (٤٣ هـ) . ووقعت سلسلة من الانتفاضات في سوريا وخاصة في عهد مروان الثاني (٧٤٤ ــ ٧٥٠) ، فكانت نذيرا بسقوط الخلافة الاموية ، وهو الامر الذي تمّ على اثر الحركة الثورية الكبرى في خراسان . وقد دارت حركات الموالي الثورية حول ضرورة المساواة بين الذميين السابقين الذين أسلموا وبين العرب . وانضم اليها الفارسي والنبطي والقبطي والتركي وغيرهم . ولكن المطلب المحوري الحقيقي لنضال الموالي كان الحصول لهم على الاعتراف بحق الملكية العقارية أسوة بالعرب . ففي عام ٨٢ هـ (٧٠١ م) مثلا قام تمرد « عبد الرحمن بن الاشعث » ، فأحرق الديوان و « استولى كل قوم على ما في أيديهم » (٣٩) في عهد عبد الملك بن مروان . وقد سبقت الاشارة الى تنازلات عمر بن عبد العزيز الجزئيـة في شأن الاعتراف بملكية الرقبة للموالي . غير ان الاتجاه العام بقي التمسك بملكية الدولة ليس للارض التي يعمل عليها الذمي أو من أسلم فحسب ، بل وأيضا تلك التي يستثمرها العربي . ولم تحطم هذه الدائرة المفرغة الا في أوائل الخلافة العباسية .

★ ★ ★

يمكننا تلخيص التطورات التي طرأت أثناء الخلافة الاموية في ظرفين ادى تلاقيهما الى سقوطها وانتقال الحكم الى الخلافة العباسية . أما الظرف الاول فهو الازمة الداخلية الناتجة عن اشتداد التناقضات الاجتماعيـة بين الارستقراطية القريشية التي جمعت ثروات طائلة بطريقـة طفيلية اساسا ، وبين فقراء العرب والشعوب المقهورة بكليتها .

والظرف الثاني خارجي أو محيطي ، وهو تدهور التجـارة الخارجية الاسلامية لنجاح الخطة البيزنطية في التضييق الاقتصادي والبحري على حكام دمشق . ولذلك انتقل مركز الحكم الاسلامي الى بغداد ، أي وسط المنطقة التي نجحت فيها حركة الموالي من جهة ، والتي تجمعت فيها خطوط التجارة الخارجية المزدهرة من جهة أخرى .

الا ان ثمة نقطة هامة نود ابرازها ، وهي ان طبيعة التوجيه الاقتصادي الاموي لمعظم البلاد المقهورة ــ والذي أدى الى عدم نموها بشكل عام بل ركودها في مناطق عديدة ــ هذا التوجيه قد ساهم في المحافظة على النمط الآسيوي وعلى اعادة الحيوية اليه في تلك الاقاليم التي قد بدأ يتفكك وينحل فيها . ومصر مثال واضح لهذا التطور الى الخلف ، لهذا التراجع التاريخي . وسنناقشه ببعض التفصيل بعد قليل .

٣ ــ الخلافة العباسية

بعد ظهور الخلافة العباسية منذ منتصف القرن الثامن الميلادي ، عرف اقتصاد البلاد التابعة للحكم الاسلامي ازدهارا مشهورا ، ووقعت تحولات هامة في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

أ ــ نهوض القوى الانتاجية :

تلقت الزراعة دفعة قوية في عهد العباسيين الاوائل . ونرى أبا يوسف (في « كتاب الخراج ») يضغط على ان واجبا من الواجبات الاولى للحكومة أن تصون الترع على حسابها حتى تتقدم الزراعة . وقد حفرت الحكومة المركزية قناة تربط بغداد القائمة على الدجلة بالفرات ، وعنيت بالجزء السفلي من وادي بين النهرين فكونت شبكة من قنوات الري المتفرعة من الفرات . وتحولت مناطق شاسعة من الارض البور الى أراض زراعية . وازدهرت حدائق الفاكهة والكروم في الوديان السورية . وزرعت أنواع الشعير والقمح والبلح وقصب السكر في الاقاليم التي زاد الري الصناعي من انتاجها . واستجلب العرب من الهند القطن والارز والبرتقال والليمون واستزرعوها على نطاق واسع . فكان محصول الليمون والبرتقال وفيرا وفرة كبيرة في طرطوس وانطاكية وفلسطين ومصر . وكذلك بدأت دودة القز تنتقل الى غرب آسيا .

ونمت الزراعة في اسبانيا العربية التي حفر فيها الامويون قنوات الري ، وزرعوا العنب وأدخلوا الارز والمشمش والخوخ والرمان والبرتقال والقصب والقطن . غير ان زراعة التوابل لم تنجح في أراضي الخلافة . ويلاحظ بعض المستشرقين ان تغيير العلاقة بين الفلاحين والمنتفعين الى نظام المزارعة كان السبب الرئيسي للتقدم الزراعي في تلك الفترة (٤٠) . وفي المناطق التي تقع بين النهرين انتشر استغلال العبيد بأعداد كبيرة (الزنج) في حفر الترع وتجفيف المستنقعات واستخراج الملح والنطرون وزراعة القطن وقصب السكر وفي مناجم الذهب والنحاس والحديد .

ونهضت أيضا الصناعات الحرفية الواسعة ، ومنها صناعة السكر الجديدة ، ونسج الحرير . كما نمت حرف معروفة من قبل مثل المنسوجات القطنية والصوفية والاواني الزجاجية ، والاسلحة ، والفخار ، والورق .

وازدهرت التجارة الخارجية والتجارة العابرة . فكان التجار يذهبون الى الهند والصين مخترقين الصحارى والمحيط الهندي ويوزعون بضائعهم في أوروبا الغربية ووادي الفولغا ، ثم يعودون منها بالرقيق والفراء والمعادن الى آسيا الصغرى وسوريا والجزيرة العربية ومصر . وتقصّ الاساطير كيف بدأ سندباد رحلاته من بغداد الى البحار البعيدة وأراضي الثروات الهائلة أيام هارون الرشيد . وقد أمرت زبيدة ـ الزوجة المفضلة لهذا الخليفة ـ بانشاء الدرب الشرقي ، وهو الطريق الكبير الذي يربط بين مكة والمدينة . كما أقامت الفنادق وحفرت الآبار طوال الطريق الذي بين بغداد ومكة . وبلغت المبالغ المصروفة على هذه الانشاءات مليونين من الدنانير الذهبية . غير ان مركزا تجاريا جديدا بدأ ينمو منذ منتصف القرن التاسع تقريبا (أي في عهد الخليفتين المأمون والواثق) ، وهو في غرب البحر الابيض وخاصة في المغرب وصقلية ، والاندلس أيضا الى حد ما . وسوف يتمكن الجيش المغربي بقيادة جوهر الصقلي من الاستيلاء على مصر وانشاء خلافة ثالثة في القاهرة هي الفاطمية .

وعلى أي حال ، فقد اقترنت النهضة الزراعية والحرفية والتجارية بأخرى علمية أيضا . وكانت تلك العلوم المتصلة بالحرف والتجارة ـ الرياضيات ـ هي التي عرفت ازدهارا أكبر . فقد تطور علم الفلك والهندسة ، واخترع العرب الجبر والنظام العشري للارقام بعد أن استحدث محمد بن موسى الصفر في القرن التاسع . وأقام العرب حساب المثلثات الكروية ، واخترعوا الجيب والظل وظل التمام . وكذلك اخترعوا البندول في الفيزياء ، وتعمقوا في البصريات . أما في الطب ، فقد توسعوا في دراسة وظائف الاعضاء والصحة الوقائية ، وادرك الجراحون العرب في تلك الفترة فوائد التخدير ، وأجروا عمليات غاية في الصعوبة في حين ان الكنيسة المسيحية كانت تحرم ممارسة الطب في غرب أوروبا . واكتشف العرب أيضا في ظل العباسيين موادا كيماوية جديدة مثل البوتاس ونترات الفضة ، وحامضي النتريك والكبريتيك . وكذلك درسوا خواص الكحول . وفي علوم النبات ، استطاعوا أن يتفوقوا في زراعة البساتين ، وتوصلوا الى التهجين والى الاساليب التي تنتج أنواعا جديدة من الفواكه والزهور .

وقد كان لهذا التقدم العلمي والتقني نتيجة عملية مباشرة في الصراع

بين العرب والروم ، وهي ان البحرية العربيـــة تعلمت استعمال « النـار الاغريقية » . فكان نجاح « الحراقات » العربية سبب الانتصار العربي فـي المعركة البحرية الكبرى التي دارت عام ٨٣٥ وانتزعت السيادة من الاسطـول البيزنطي .

وفي تقديرنا ان نهوض القوى الانتاجية فـي العصر العباسي الاول كان نتيجة لسيطرة طبقة جديدة على السلطة في بغداد في ظرف محيطي موات . ولكن تلك القوى الانتاجية المتطورة ــ بدورها ــ أوجدت طبقات وعلاقات طبقية جديدة وأثرت على الظروف المحيطة .

ب ــ أوضاع وأشكال طبقية جديدة :

لم يكن انتقال الخلافة من بني أمية الى بني العباس مجرد تغيير للاسرة المالكة الحاكمة . بل كان ثمرة لثورة حقيقية قادها الموالي التجار والحرفيون ضد الارستقراطية العربية التي فقـدت السبب التاريخي لسيادتها بتوقف الفتوحات ، وما ترتب عليه من نضوب المغانم والاسلاب . وبدلا من أن يكـون الاقتصاد الخليفي مبنيا على الحرب المستمرة ، احتلّ مكان الصدارة النشاط المعتمد على الزراعة والتجارة ، وهو الذي يغذي بالعملَ الفائض طبقة حاكمة مختلطة الاثنيات من الموظفين والتجار والمصرفيين وأصحاب الاراضي وعلماء الديـن .

وكانت المهمة الاولى التي استهدف الخلفـاء العباسيون تحقيقها هي التخلص من ذلك الجناح الثوري الذي أسقط الحكم الاموي . فأعدم أبو مسلم الخراساني وأصحابه ، وسحقت الانتفاضة التي قام بها أتباعه .

وصادر العباسيون ممتلكـات بني أمية وأنصارهم واستولوا عليها ، فأصبحوا أكبر ملاك في الامبراطورية الاسلاميـة ، أو بالاجرى صار الجـانب الاكبر من الارض ملكا للدولة ، والمزارعون الـذين يفلحونها تابعين للادارة الحكومية . وكذلك وضع الخلفاء الاوائل في بغداد يدهم عـلى معظم ما وقع داخل أسوار المدن من محلات وورش ومطاحن الخ ، التي أجبر شاغلوها على أن يدفعوا للـدولة ايجارا (٤١) . غير ان بني العباس اضطـروا الى تقديم التنازلات لجماهير الموالي من الفلاحين والحرفيين والتجار الـذين جاءت خلافة بغداد نتيجة حركاتهم . فقام المنصور (٧٥٤ ــ ٧٧٥) بتخفيف الضرائب ورفع بعض المكوس . ونفذ بعـده المهدي (٧٧٥ ــ ٧٨٥) نصائح أبي يوسف في الاعتراف بملكية الارض للذميين ــ سواء أسلموا أو لم يسلموا ــ أسـوة بالمسلمين العرب ، على أن يستخرج منهم جميعا الخراج على أساس نسبـة

معينة من المحصول لا بايجار نقدي ثابت . فخالف بذلك صراحة تراث عمر بن الخطاب في هذا الشأن (٤٢) . غير ان أبا يوسف أشار أيضا بأن تكون جباية الخراج بصورة اجمالية على القرية ، أي بواسطـة المشترك الزراعي (٤٣) . ويسمى هذا النظام بالمقاسمة .

وقد أعطى نظام الملكية والمقاسمة حريـة أكبر الفلاحين في نشاطهم ، وكان حافزا لزيادة الانتاجية ، وبالتالي أوجد امكانية جـديدة التمايز الطبقي بينهم . كما انه فتح المجال لتوسيع دائرة التعامل النقدي عن طريق الاقتراض بالربا لتشغيل الايدي العاملة وزيادة الغلة . وكانت النتيجـــة في أول الامر اقبال الفلاحين على زراعة الارض (٤٤) .

ونجم عن الاصلاحات العباسية هذه اقامة المساواة بين المسلمين (عربا أو من أهالي البلاد) وبين الذميين ، فانصهرت هذه العناصر معا ، حتى فقد لفظ المولى معناه ، ثم اختفى من القاموس الاجتماعي تقريبا في القرن الثالث للهجرة (٤٥) .

ولم تستطع الدولة العباسية هي الاخرى القيام بالاشراف المباشر على جميع ممتلكاتها ، فلجأت الى نظام الاقطاع (« القبالة » سابقا) الـذي تكلف بمقتضاه بعض كبار القوم بجباية الضرائب مقـــابل استفادتهم بجزء منها . وكانت حقوق هؤلاء المقطعين غير مستقـــرة بسبب المصادرات المتتالية التي كانوا يتعرضون لها طبقا للتغيرات السياسية ، أو لعجزهم عن سداد الضريبة المقررة عليهم لتهرب الفلاحين منها . ومع ذلك ، فقـــد ازداد مركز المقطعين قوة الى جانب ظهور الملاك الاغنيـــاء في القرى . هذا فـــي حين ان سائر الفلاحين وقعوا في فقر متزايد بعد مرور فترة قصيرة من الرفاهية النسبية .

وترتب على هـــذا كله أن فقد معظم الفـــلاحين الحرية المحدودة التي اكتسبوها باصلاحات المنصور والمهدي ، وعادوا خاضعين لكبـــار المنتفعين الاقوياء ، خاصة وان ارتباطهم بالمشترك القروي لم ينحلّ كما ذكرنا قبلا .

ويلاحظ بعض المؤرخين ان ثمة فرقا كبيرا بين الاقطـــاع الذي عرفـه الاسلام وذلك الذي عرفته أوروبا . اذ ان الفـــلاحين في الشرق لـم يكونوا **ملكا للمقطع بل للارض** (٤٦) . ولم يكونوا يقطعون معهـا ، بالاضافة الـى ان صاحب الاقطاع لم يكن يورثه (٤٧) . والشاهد ان حق الدولة في ملكية رقبة الارض وعبودية الفلاحين المعممة من خلال انتمائهم الـــى المشتركات القروية ــ نقول ان هاتين السمتين عادتا الى البروز فاعطيتا حيـــوية جديدة للنمط الآسيوي بعد مرحلة قصيرة من الخفوت (٤٨) . ومع ذلك ، فسوف نعـود

الى مرحلة التغيير تلك باعتبارها الحادث الطارىء الـذي لعب دورا حاسما في استعراب مصر .

وظهرت أساليب جديدة لاستثمار العمل البشري . فقـد حصل بعض كبار التجار والموظفين على امتياز استصلاح الاراضي المالحة في اقليم البصرة وتجفيف المستنقعات بمنطقة البطيحة ، الامر الذي كان يتم بواسطة تشغيل العبيد السود (الزنج) المجلوبين من السواحل الشرقيـة الافريقية . وكذلك استثمر في هذه الاعمال عنصر « الزط » من فقراء الهنود الـذين استجلبهم « الحجاج » الى العراق وسخرهم في فلاحـة الاراضي التي تركها أصحابها . وكانت ملكية الاراضي المستصلحة تنتقل من الدولة الى هؤلاء الاغنياء طبقـا للشريعة ، مما كان يوسع من دائرة الملكية الفردية مع تشغيل العبيد والعمال الفقراء بطرق سلعية أو شبه رأسمالية . وتمكن آخرون من تجميع الثروات الهائلة عن طريق المضاربة على الاراضي والعقارات . ويحكى ان الخليفة المقتدر بالله (٩٠٨ — ٩٣٢) صادر أملاك آل الجصاص فوصلت جملتها ١٦ مليـون دينار ، وبقي الحسن بن عبد الله الجصاص بعد المصادرة كثير مـن الدور وكميـات كبيـرة من القماش والامـوال والضياع الواسعة (٤٩) . ومنح الربيع بن يونس — حاجب المنصور — اقطاعا في ضاحية الكرج ، فأصبح احد المراكز التجارية الكبرى في بغداد الغربيـة . وتولى الربيع هـذا الوزارة بعد ذلك .

واذا كان بعض الاغنياء الجدد في الخلافـة العباسية قد كونوا ثرواتهم بالكد والمثابرة وبجمع الدينار الموفر عـلى الدينار ، فان الجزء الاعظم مـن الاموال التي استغلها معظمهم ابتداء جاء من أعمال السلب والنهب في البلاد المقهورة ، ومن القرصنة في البحر الابيض وشواطئه . وكانت هذه عمليـة التراكم البدائي التي مكنت من ايجـاد الاموال اللازمـة لتلك الاساليب الاستثمارية الجديدة التي أشرنا اليها قبلا . كما ان استجلاب الثرواتوالكنوز والمعادن الثمينة من أطراف الامبراطورية الاسلامية دفع الى ارتقاء التـداول النقدي وتقدم الاساليب المصرفية وخاصة في أيـدي الذميين من فارس والبصرة — مسيحيين ويهودا — بسبب تحريم الشريعة للربا على المسلمين . وكان تجار البصرة يحفظون ودائعهم في بنوك ويصدرون شيكات — تسمـى « خطوط الصرف » — للمعاملات البعيدة والمحلية أيضا . أو يفتحون اعتمادات مالية باسم « السفاتج » . ففي ٩٢٥ م مثلا وصلت خليفة بغداد سفتاجة بقيمة ١٤٧،٠٠٠ دينار أرسلها والي مصر وسوريا . وكـان في بيت المال العباسي سفاتج مرسلة من فارس وأصفهان والولايات الشرقية الاخرى . وكان يمكن خصم خطاباتالاعتماد قبل موعدها ، وفي ٩١٣ مثلا دفع المدعو علي بن عيسى

دينارا على كل ١٦ دينار لصرف خطاب مالي قبل الموعد المحدد . ونسمع عن صرافين أو شركات مصرفية باسم يوسف بن بنياس وهارون بن عمران في بغداد ، وكذلك الاخوان سهل بالقاهرة .

وكانت المعاملات النقدية قد عمقت جذورها بحيث ان الدينار الاسلامي أخذ السيادة على العملة الذهبية الغربية منذ أواخر القرن الثامن في مجالي التبادل الدولي والمحلي الكبير (٥٠) . ثم غدا الدينار نقدا دوليا بلا منازع في منتصف القرن العاشر ، أي قبل الخلافة الفاطمية بالقاهرة .

وقد عادت جباية الخراج تتم نقدا بعد أن كانت عينا وبالمقاسمة كما ذكرنا . واشتد هذا الاجراء بصورة خاصة في ظل هارون الرشيد (٧٨٦ — ٨٠٩ م) ، فاضطر الفلاحون الى بيع محاصيلهم للتجار الذين أشركوا الجباة في هذه العملية ، وانخفضت أسعار البيع انخفاضا كبيرا ، وازداد الربا انتشارا في الريف . وأخذ الفلاحون يهربون من الارض ، فكلف موظفون مخصصون بمطاردتهم . وجعلت فرق الشرطة تجوب الطرق وتقيم فيها الكمائن ، وتهاجم المارة لاعادة الفلاحين الهاربين الى الارض قسرا . وبهذا ساهمت اجهزة الدولة العباسية في اعادة الفلاحين المعدمين الى حالة « رق الارض » . وكأن ازدهار دور النقود في تلك الفترة أدى الى نتيجة مناقضة في مجال العلاقات الانتاجية الاساسية — الزراعية — وهي زيادة العبودية المعممة رسوخا (٥١) .

ج — الشمول البيروقراطي :

لقد نهضت الخلافة العباسية نتيجة وصول صراعات طبقية وعرقية معينة الى الذروة ، في اقتصاد ضربت بيزنطة حوله حصارا . وفي الوقت نفسه ، قامت بغداد وسط وادي النهرين ذي التراث الآسيوي الطويل . وحيث ان الخليفة العباسي لم يعتمد على جماهير الفلاحين والحرفيين الثائرين بل على القيادة التجارية والمالية والزراعية للموالي ، احتاجت الدولة الجديدة الى جهاز بيروقراطي يفوق قوة وشمولا الجهاز الاموي ، ويتميز عنه بدقة تنظيمه. كما احتاج الخليفة الجديد الى جيش من المرتزقة الاجانب محل الفرق القبلية السابقة . وبالاحرى ، فحيث ان العنصر العربي لم يعد الرابط بين الشعوب المختلفة ولا حاكمها ، فقد حلت البيروقراطية محله في هذا الدور التوحيدي القاهر .

وحينئذ نشأ الوزير والحاجب ، وأقيمت دواوين الانشاء والجيش والاختام والخراج والبريد . وانخرط في الادارة العباسية عدد متزايد من

الموالي يتمتعون بمستوى اجتماعي مرتفع عن سائر الرعيـــــة من الناحيتين المادية والمعنوية . ولم يعد النفوذ والرتبة يأتيان من الانساب أو السلف القبلي كما كان الحال لدى العرب ، بل من الارتباط البيروقراطي ، وفي أعلى درجاته من التقرب الشخصي الى الخليفة . وأصبح السيّاف يصاحب الخليفة فـي تنقلاته ، وتوجد بجانب العرش السجادة الجلدية التي تسقط عليهـا رؤوس الضحايا .

وتم تقسيم الوظائف العامة الى أقلام ادارية (أصل) ومالية (زمام) ، تشرف على الاقاليم والولايات في اختصاصها . وفي ظل المهدي تجمعت بعض الادارات تحت اشراف وكيل واحد انشأ مركزا محـــــاسبا واشرافا مركزيا (ديوان زمام الازمة) . وكذلك ظهر السلك القضائي برئاسة قاضي القضاة . وكان أبو يوسف أول من تولى هذا المنصب حتى ٧٩٨ م . ومع مرور الزمـن لم يعد الوزراء وأمراء الجيوش مجرد « عمال » تنفيذيين ، بل صاروا يتولون السلطة الحقيقية فيما عرفت بوزارات « التفويض » ، وتوارت سلطة الخليفة ذاته الى مجرد رمز . واعتمدت هذه البيروقراطية الواسعة على شبكة البريد التجسس لا على الرعية فحسب بل وعلى عمال الاقاليم والولايات أيضا .

وبات كبار الموظفين هم كبار المقطعين أو المتقبلين والذين يتولون العمليات التجارية والمالية والمصرفية الكبرى . وعندما حكمت جيوش المرتزقة الاجانب ـ الاتراك والتركمان الخ ـ شهد التاريخ تحـــول أمرائها الى تلك المـــراكز الاقتصادية بعد أن كانوا مجرد زعماء قبائل في بلادهم . وارتبط المرتزقـــة ضباط الحاميات الاقليمية وجنودها بالنشاط الزراعي والتجاري المحـلي ، وتولوا الوظائف الرئيسية في الاقاليم ، فأخذوا يتحققون من انهم لم يعـودوا يحتاجون الى مساندة المركز الخليفي . وبالتالي نشأت لديهم نزعات الاستقلال عن بغداد (مثل الطولونيين والاخشيديين في مصر) . وكذلك تجمع الفلاحون حول المقطعين يلجأون اليهم لحمايتهم من الجباة المركزيين ، فيسجلون أرضهم باسم الوزراء والكتاب مقابل جزء من الخراج نظير الحماية . وعرف هـذا النظام « بالالجاء » . وبالاختصار ، عادت الى الظهور السمات البيروقراطية للنظام الشرقي، ولكن على أساس مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي (٥٢) .

ومع تبوؤ البيروقراطية مراكـــز الصدارة فـــي الاقتصاد والسياسة والحرب ، جرى تطور مواز آخر يميز أيضا النظم الشرقية ، الا وهو أن يكون رأس المؤسسة البيروقراطية زعيما للمؤسسة الدينية في الوقت نفسـه . ولقد كان الاسلام دائما منافيا لقيام مؤسسة دينية مستقلة لها ذاتيتها مثلما حدث بالنسبة للكنيسة الارثوذكسية المصرية ازاء الامبراطورية البيزنطية . غير ان الزعامة الدينية خلال حكم الخلفـــــاء الاوائل كانت أشبه بالقيادة القبلية .

والخليفة الاموي نفسه لم يكن الا الاول بين أنداده من النبلاء القريشيين . أما في ظل الخلافة البغدادية ، فان الصبغة الدينية للخليفة أخذت بروزا شديدا ، لما أضفي عليها من قدسية الاصل الذي نبعت منه سلطته السياسية والمدنية . وكانت السيطرة الدينية العليا للخليفة عنصرا توحيديا لعب دورا لمدة من الزمن في الحفاظ على الارتباط بين الاجزاء المختلفة ـ الاثنية والسياسية والاقليمية والاجتماعية الخ ـ المكونة للامبراطورية العباسية الواسعة . وبالاحرى ، فاذا كانت قد خفتت امتيازات العرب في ظل العباسيين ، وتساوى الرعايا في الحقوق النظرية ، فقد قامت الثيوقراطية العباسية كقوة موازية للبيروقراطية المفتتة ، أي كمشترك موحد (بكسر الحاء) أعلى مقابل المشتركات المنعزلة (٥٣) .

وفي الحقيقة كان احتياج الخلفاء العباسيين الى ابراز هيبتهم الدينية احتياجا شديدا لكي ينجحوا في فرض سيطرتهم على تلك الشعوب الساخطة التي شعرت بأن ثورة الموالي حققت سقوط الامويين . فلم تتمكن الطبقة الحاكمة في بغداد من الاستمرار في انتزاع امتيازاتها المادية والسياسية من الفلاحين والحرفيين البؤساء الا بالالتحام الكامل بين المستويات العليا للسلكين الديني والاداري وأصحاب القطاعي الواسعة . وفي هذه العهود نما نظام الوقف ، وأصبحت الضياع والعقارات الكبيرة توقف ، في عملية لحماية الملكية الواسعة ، وراء الاسوار الخيرية الاسلامية .

وكذلك عرفت الخلافة العباسية أمرا جديدا ، وهو قيام الدولة باضطهاد مريدي المذاهب المختلفة عن الموقف الرسمي (المحنة) . وقد أقام المهدي ديوانا خاصا لمطاردة الهراطقة، وعيّن على رأسه وزيرا سمي « بصاحب الزنادقة » .

غير ان الوحدة الكتلية الضخمة التي حققها العباسيون كانت مبنية على تلك الجزئيات المنعزلة ـ المشتركات القروية ـ التي لم تكن تربطها سوى خيوط خفيفة من التجارة العابرة والخارجية . فكان طبيعيا أن تنقسم الخلافة المرة بعد المرة تحت تأثير مختلف أنواع القوى الطاردة المركزية والمنبثقة من النمط الآسيوي نفسه (أمراء الجيوش المرتزقة أو كبار المقطعين أو الولاة الاقليميون) . ونجحت بشكل خاص تلك القوى التي عبّرت الى حد ما عن التيارات النازعة الى الملكية الخاصة ، والتي استفادت من ظروف محيطية مواتية مثل التجارية . وهكذا نشأ الحكمان المستقلان الطولوني ثم الاخشيدي في مصر (٨٦٨ ـ ٩٠٥ و ٩٣٥ ـ ٩٦٩) اللذان مهدا الطريق لخلافة القاهرة الفاطمية . كما ان الشام عرفت عددا من الاسرات المالكة المحلية منذ منتصف القرن العاشر .

د ـ تغير الاوضاع التجارية ونهضة افريقيا الشمالية :

كانت الحرب الاقتصادية والهزيمة البحرية عاملا من العوامل الرئيسية التي دفعت بمركز الخلافة الى منطقـــــة ما بين النهرين . وفي بادىء الامر استفادت الخلافة العباسية مـــن الاوضاع الجديدة . غير ان عوامل أخرى ظهرت منذ القرن العاشر أدت الىالتدهور النسبي لمركز العباسيين الاقتصادي ازاء منافسة الغرب .

وقد ظلت بيزنطة على قوتها حتى الربع الاول القرن التاسع ، واحتفظت بسيادتها البحريـــة التي اكتسبتها عام ٧٤٧ . ولم تفتح ثغرة فـــي الحائط التجاري المقام أمام الامبراطورية الاسلامية ســـوى بعض الموانىء في البحر الاسود ، ومنها طربيزون في آسيا الصغرى . فكان التجار العرب يصلونهـــا من العراق الى القوقاز مارين بأرمينيا . وفي أوائـــل القرن التاسع ، أصدر امبراطور الروم أوامره باجبار سكان آسيا الصغرى على ترك الاعمال التجارية وشراء الاراضي الزراعية (٥٤) حتى يغلق باب المتاجرة مـــع سوريا الاسلامية ويعرقل أهم وسيلة لنشاطها الاقتصادي . ولذلك ، فبعـــد أن كان سكان دمشق قد ثاروا ضد آخر خليفة أموي ، انقلبوا أيضا على أول عامل عبـــاسي عليهم ـــ عبد الله بن علي ـــ وهزموا جيشه ، باعتبار العباسيين بعد الامويين سببا في بوار معيشتهم .

أما خلافة بغداد ، فاذ رأت منافذها عـــلى الغرب البيزنطي قد أغلقت أو كادت ، فقد اتجهت بقوة أكبر نحو الشرق فـــي بادىء الامر . وساعدتهـــا ظروفها الطبيعية الاقليمية على تحقيق هذا الهدف ، لارتباط العاصمة ومدنها الكبرى بالخليج والمحيط الهندي عن طريق الدجلة والفرات ، ومن ثمة سهولة علاقاتها بالهضبة الايرانية بآسيا الوسطى . كما ان تحول جنوب آسيا وجنوبي شرقيها الاقصى الى الاسلام لعب دورا في تنمية التجارة البحرية البعيدة . فأخذت السفن العباسية تجوب البحار الجنوبية والشرقية . ووصل التجـــار المسلمون موانىء الصين . فنراهم في ٧٥٦ يشتركون مـــع المرتزقة الفرس بالجيش الصيني في نهب مدينة كانتون واشعال الحرائق فيها .

وارتفع شأن التجـــارة والتجار الاقتصادي والمعنوي (٥٥) . وكـــانت احتياجات الطبقة الحاكمة الغنية تشكـــل السوق الرئيسي للتجارة . ويصف أبو قاسم بن خرداذبة في كتابه « المسالك والممالك » تجـــارا يهودا يسمون برهدانية يتكلمون اللغات العديدة ، ويأتون من الغرب بالرقيق مـــن الخصيان والاماء والغلمان وبالاقمشة الغاليـــة والفراء والسيوف ، ويمرون بمصر ثم يبحرون من القلزم الى جدة والسند والهند والصين ، يستجلبون منها المسك

والاخشاب النفيسة والكافور . وتخترق قوافل التجار العراقيين الصحارى قاصدة مصر وسواحل افريقيا الشمالية حتى المغرب ، ومنهـا تنتقل السلع الى موانىء أوروبا على البحر الابيض ، فيعود منها التجار بالذهب والنفائس.. مما يدل على وجود الصلات التجارية بين بغداد وأوروبا . وقد أرسل شارلمان ملك فرنسا سفارة الى هارون الرشيـد . وسبقت الاشارة الى الجهد الـذي بذله الخلفاء العباسيون لشق الطرق الجديدة والمحافظة على القديمة تشجيعا التجـارة .

ولوقوع الخلافـة الاسلامية بين الامبراطورية البيزنطية وبين موارد الحرير والتوابل في آسيا الشرقية ، كـان محتما أن تستمر التبادلات بين المسلمين والروم . ويلاحظ المؤرخون ان الاقمشة ذات الاسماء العربية عادت الى الظهور بكثرة في القسطنطينية منـذ بداية القرن التاسع ، وان التجارة العربيـة البيزنطية ازدهرت مرة أخرى في القرن العـاشر رغم الحظر الامبراطوري المتكرر ، وعادت السفن الرومية تدخل موانىء مصر وسوريا في أوائل القرن التاسع .

وفي نفس الوقت تقريبـا ، جعلت الحملات البرية والبحرية الاسلامية تستأنف هجومها على المراكز الرومية في شرق البحر الابيض . وكان هذا في تقديرنا لوضع اليد على الاسواق الاغريقية النشطة ولاجبار بيزنطة على رفع القيود على التجارة مع العباسيين . ففي ٨٠٦ أغار الاسطول السوري على قبرص ، ثم على رودس في العام التـالي . وفي ٨٢٧ احتل جنود بغداد جزيرة كريت ، واستولى المسلمون على صقلية في ٨٣٨ . وهكذا رجعت القوة التجارية والبحرية الاسلامية تؤكد نفسها على البحر الابيض وشواطئه الشرقية والجنوبية والغربية في الربع الاول مـن القرن التاسع . واضطر امبراطور بيزنطة الى دفع جزية للخلفاء العباسيين أكثر مـن مرة (أعوام ٧٧٢ و ٧٨١ و ٧٩٨ و ٨٠٦) .

وقد حاولت بيزنطة أن تفلت من السيطرة العباسية على الطرق التجارية المؤدية الى آسيا ، فبحثت عن طريق شمالي اليها يبـدأ من موانىء البحر الاسود الى أرمينيا (٥٦) ، أو خلال روسيا الجنوبية وحوض الفولغا الذي فيه مملكة الخزر . وعقدت معاهدات السلام والتجارة بين الروم والروس فـي ٩١١ و ٩٤٤ . وفي هذه الفترة بدأ التجار الفرنج يظهرون في تلك المناطق ، ويتردد عليها عدد متزايد من الايطاليين والبروفنسيين (سكان جنوب فرنسا) والقطالونيين (اسبانيا) . وقد أدى اكتشاف هذه الطرق التجارية الجديدة ـ غير المارة بأراضي الامبراطورية العباسية ـ الى اصابة النشاط التجـاري الاسلامي بضربة شديدة لعبت دورا في اضعافها في العصر العباسي الثاني .

وفي القرن العاشر ، ظهر التجار المسلمون أيضا في روسيا ، ولكن امتداد نشاطهم بهذا الشكل كان نتيجة لتطورات جديدة وقعت في حوض البحر المتوسط ، وخاصة نهضة المغرب .

● **نهضة المغرب** : ففي الفترة الاولى للفتوحات الاسلامية ، كان سكان شمال افريقيا يلعبون دورا متواضعا هو دور مجرد الوسيط بين المراكز الاساسية في المشرق وبين أوروبا الغربية . غير ان النزاع الاقتصادي والسياسي المستمر بين الخلافة الاسلامية وبين امبراطورية الروم أعطى الفرصة للافريقيين أن يلعبوا دورا تجاريا مستقلا . وازداد هذا الدور قوة مع ضعف مركز بغداد ، وصارت السفن والقرصنة المغربية تجوب في نشاط غربي البحر الابيض ومنتصفه بل وشرقه (٥٧) بعد أن أصبحت الجزر الكبرى في أيدي المسلمين. ومنذ بداية القرن العاشر وجد العرب في صقلية واسبانيا ما يحتاجون اليه من الاخشاب والحديد لبناء أساطيلهم ، فاستطاعوا أن يحموا انتصاراتهم من هجمات البحرية الرومية . وانتعشت من جديد الطرق التجارية القديمة التي كانت أهملت ، من سوريا ومصر الى الجنوب فالبحر الاحمر ومنه الى الهند والصين دون المرور بمراكز السيطرة العباسية . كما وجدت طرق جديدة ، وخاصة بين الشاطىء الشمالي لافريقيا وأواسطها الزنجية . وأخذت بغداد تفقد أهميتها التجارية وينخفض عدد سكانها .

وقد رد أباطرة بيزنطة بعدد من الحملات الحربية دون جدوى ، وأصبح البحر الابيض مقسما الى عدد من المراكز الاقتصادية والسياسية المتمايزة (سوريا ، مصر ، المغرب ، اسبانيا . .) وكانت هذه الظروف هي التي مهدت الطريق امام اقامة الحكمين المستقلين الطولوني والاخشيدي في مصر منذ الثلث الاخير من القرن التاسع . ثم أصبحت القاهرة القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الكبرى في ظل الفاطميين الآتين من المغرب .

● **نشأة الجمهوريات التجارية الايطالية** : وفي هذه الحقبة التاريخية ظهرت الجمهوريات الايطالية التي لعبت دورا كبيرا في المعترك الاقتصادي والسياسي للبحر الابيض منذ القرن الحادي عشر فعصر النهضة . وكانت بعض الموانىء الايطالية قد بقيت مستعمرات بيزنطية أثناء غزو البرابرة الجرمان للامبراطورية الرومانية الغربية . ومنذ القرن الثامن أخذ تجار هذه الموانىء ينافسون اليهود في الوساطة التجارية بين الاقتصاد المتقدم للروم والمسلمين وبين داخلية القارة الاوروبية التي يسودها الجرمان المتخلفون . ومع تطور النشاط التجاري لنابولي وجائيتا وأمالفي والبندقية ، اكتسبت هذه المدن حكما ذاتيا متسعا رغم بقاء الروابط السياسية والتجارية بينها

وبين القسطنطينية . غير انهـــا سلكت في نفس الوقت سبيلا يحافظ عــلى علاقاتها التجارية مع العالم الاسلامي مهما وقعت مـــن حروب بيــن الخلافة وبيزنطة (٥٨) .

ومنذ ٨٢٠ تقريبا خرجت أمالفي عن تبعيتها الاسمية لبيزنطة . وفــي ٨٧٥ عقد أمراء ساليرنو ونابولي وجائيتا وأمالفي حلفا مــع المسلمين وأعملوا في الاقاليم الرومانية نهبا وتخريبا ، رغم انذارات البابا حنا الثامن الذي نجح عام ٩١٦ في فك هذا الحلف آخر الامر .

وقد تكررت مثل هذه الاحداث فيما بعد ، ولعبت تلك المــدن التجارية دورا متزايد الاهمية في النزاع بين الروم وبين الدول الاسلامية ، وخاصــة أثناء الحروب الصليبية .

وهكـــذا نرى كلا من بيزنطة وبغــداد والقيروان والاندلس والموانىء التجارية الايطالية تنهض مرة وتتدهور مرة أخرى ، الامر الــذي يغير كثيرا من المسار السياسي لهذه المنطقة أو تلك في حوض البحر الابيض . غير ان تأثير قانون التطـــور غير المتكافىء لم يكن في دائرة مفرغة تبقى كمـا هي باستمرار . ذلك لان تلك الجمهوريات الايطالية المستقلة انفردت بأن تكون منبعا للتطور الرأسمالي بفضل اتجاه تجـــارها الى استثمار أرباحهم في الزراعــة السلعية والحرف . وهو أمر لم يحدث بهــذه الصورة الحاسمة في البلدان العربية بسبب سيطرة النمط الآسيوي وملكية الدولة فيها .

هـ ـ الازمة الاجتماعية في الخلافة العباسية :

كان تولي الطولونيين الحكم المستقل في مصر علامـــة ضعف الخلافة العباسية التي أخذت تتدهور أسسها الاقتصادية وخاصة التجارية ، كمـا بيّنا . لقد أتت هذه الخلافة على أسنة رمــاح الثوار الفلاحين والحرفيين ، غير انهم صاروا يثورون عليها من كل جهة . وكتب شاعر يقول :

« خليفة مات ولم يأسف له أحد   وقام آخر ولم يفــرح به أحد
فمر ذاك ومر الشؤم يتبعــه   وقام هذا فقام النحس والنكد » (٥٩)

وفي أوائل القرن العاشر كان **العلويون** من الفرق المختلفة مسيطرين على جميع انحاء الامبراطورية الاسلامية ما عدا اسبانيا الامـــوية . ولا نجد في الثائرين والساخطين على العباسيين تمييزا بين عرب وعجم ، ليس فقط لان الدين لا يفرق بينهم ، بل أيضا لان هؤلاء وأولئك كانوا يلاقون نفس الاضطهاد

والعنت من الحكم في بغداد . ونرى المقاتلة الذين أخرجوا من الجيوش العربية يشتركون في الثورات الفلاحية في ظل هارون الرشيد مثلا ، والمدن تموج بأعداد هائلة من الصعاليك المعدمين يضطربون في كل وقت ويعيشون على النهب، والقوميات تهزّ أغلال الاستعباد (ثورات الفرس عامي ٧٥٥ و ٧٦٧) .

ولكن ثمة ملاحظة يجب أن نبديها ، وهي خاصة بالتطور الذي طرأ على المجتمع العباسي، وانتشار الاقتصاد السلعي في مراكز هامة من الامبراطورية. فانهما أديا الى نضج أكبر في التنظيمات المعارضة لحكم بغداد .

● **الفتيان والعيارون** : نجد في المدن العراقية والسورية خاصة تنظيمات الفتيان والعيارين تقوم بنضالات ثورية ضد عمال الخلفاء المستبدين، ونراها تناصر الامين عندما حاصره أخوه المأمون في بغداد . وكان منشأ هذه التنظيمات مجموعات صغيرة من العزاب شبه المتنسكين التي تعيش في كنف الملكية المشاعية . وقد اصبحت أغلبيتها تتكون من أفراد ينتمون الى الفئات الدنيا وصبيان الحرفيين ، وانضم اليهم صغار التجار والاعيان والشعراء وهاربون من السجون (٦٠) . واصطبغت هذه المجموعات ــ وخاصة الفتيان ــ بصبغة طائفية حرفية ، وأحاطت نشاطها بطقوس دينية . وقد لعبت بعض الطوائف الحرفية في مصر ــ وكذلك «الفتوة» ــ دورا ثوريا شبيها الى حد ما بعد زوال الخلافة الفاطمية . وعلى العموم ، ففي تقديرنا ان نهضة حركة المقاومة الحضرية هذه ظاهرة جديدة في مجتمع الشرق الاوسط .

● **حركة الزنج** : تعدّ هذه الحركة حادثا استثنائيا في تاريخ المنطقة ، لانه ينبثق من نمط انتاجي لم يحدث أن كانت له السيادة فيها (ولم يحدث أن وقع مثيله في مصر على أي حال) . وقد سبقت الاشارة الى استعمال العبيد السود على نطاق واسع في أعمال المناجم واللاحات وتجفيف المستنقعات والزراعة في بعض المناطق بجنوب العراق . وثار هؤلاء في ٨٦٩ مستفيدين من الصراعات الداخلية التي انفجرت في صفوف حكام الدولة العباسية والتي وصلت الى درجة الحروب الاهلية .

واستولى الزنج على ميناء أبله البحري الهام ، ثم على البصرة ، ووصلت فرقهم قرب بغداد عام ٨٧٩ . وسيطر الزنج على مساحات واسعة في العراق وايران ودخلوا النعمانية والاهواز ، وأسسوا عاصمتهم « المختارة » في منطقة اللاحات . وقد هرب جنود الخلافة السود من صفوف الجيش الحكومي ، وانضموا الى حركة الزنج ، كما يبدو ان عددا من الفلاحين الاحرار في المنطقة ناصروهم . ولقد انجذب أولئك وهؤلاء الى لواء صاحب الزنج علي بن محمد لانه دعا الى مبادىء تسووية أقرب الى حركات الخوارج رغم ادعائه الاصل

العلوي . ولكن حركته لم تكن تستطيع وقتئذ أن تقيم نظاما مختلفا عنالقائم .

ويروي الطبري ان عليا بن محمد وعد أنصاره بالسلطة والاملاك (كذا) ، كما يقول الصفدي (في « الوفي بالوفيات ») ان هذا الزعيم استأثر بالاموال والجواهر ، وان حاشيته كفت عن الاعمال الزراعية ، وباتت تجبي الخراج من الفلاحين (٦١) . وتحمل سكان المدن الخسائر الشديدة بسبب الحرائق التي أشعلها الثوار الزنج ، والسلب الذي لم يكفّوا عنه . وتوقفت حركة التجارة أو كادت ، فانعزلت حركة العبيد وتمكن الموفق (٦٢) من القضاء عليها في عام ٨٨٣ .

غير ان ثورة الزنج كانت لها نتيجة اقتصادية واجتماعية هامة ، وهي اندثار النمط العبودي للانتاج ، واختفاؤه في الزراعة والري الصناعي . وأصبحت عملية استجلاب الرقيق الافريقي تقتصر تقريبا على أهداف الخدمة المنزلية وبعض الاعمال الحرفية (٦٣) . أي ان ثورة الزنج — وان كانت قد فشلت — أوقفت تطورا نحو الملكية الخاصة المبنية على الاسلوب العبودي .

● **الحركة الفلاحية** : كانت هذه هي الحركة الاجتماعية التي دامت أطول الفترات وأثرت أكبر تأثير . وكانت فيها تيارات مختلفة ، منها البابكية التي بدأت من أذربيجان وانتشرت في الجنوب الغربي لفارس ودعت الى نزع الارض من أربابها الذين اغتصبوها وتوزيعها مجانا على المزارعين ، والى تحرير المرأة . ويبدو ان البابكية لم تكن ذات صبغة دينية خاصة بل كانت تجامل المتدينين وتتساهل معهم . وانتشرت بشكل خاص بين العاملين بالاجرة في الزراعة ، وتلقت العون من الاسماعيلية وتحالفت مع بيزنطة في حوالي عام ٨١٧ . ونجحت البابكية لمدة ٧ سنوات في انزال الهزيمة بجيوش الخلافة ، خاصة وان بعض قادة هذه الجيوش (مثل الاجشين) كانوا ضالعين معها . ومما أعطى لهذه الحركة اهمية خاصة انها قطعت الطرق التجارية الشمالية لخلافة بغداد مدة طويلة فتأثرت بها اقتصاديا تأثيرا شديدا .

واحتوت الحركة الاسماعيلية على جوهر فلاحي قريب من البابكية ، اذ دعت أيضا الى ابطال الملكية الخاصة للارض ، وتوزيعها على المحتاجين اليها مجانا ، والى مساواة الجنسين الخ (٦٤) . غير انها تميزت عنها بعدة أمور . منها انها ضمت الى صفوفها الحرفيين والتجار والمثقفين ، وعبّرت عن اتجاهاتهم في مبادىء متداخلة ومتناقضة أحيانا كثيرة . ومنها ان الاسماعيلية جمعت أفرادا من الامم المختلفة الخاضعة لخلافة بغداد ، كما جمعت مذاهب دينية متباينة وأحزابا سياسية متعددة . ومنها اخيرا ان وجها من وجوهها الفكرية كان دينيا باطنيا ، فوقف بوضوح أمام الفكر العباسي السنّي ، وقوى

من الرباط بين المعارضين لخلافة بغداد . وقد كانت الإسماعيلية الحركة التي استندت اليها خلافة الفاطميين منذ منتصف القرن العاشر، فاجتاحت الجانب الاعظم من الامبراطورية العباسية ، وكادت أن تقضي عليها تماما .

وهناك جناح من أشد الاجنحة جذرية وجماهيرية في الحركة الاسماعيلية ، وهو الجناح القرمطي . وقد جذب الفلاحين والحرفيين بصورة خاصة ، ودعا الى شيوع الثروة ، وجمع بين تعاليم الخوارج والزنج (٦٥) . وبدأت **الحركة القرمطية** عام ٨٩١ تقريبا في منطقة واسط الفلاحية بالعراق (التي بدأت فيها أيضا ثورة الزنج) وانتشرت بعد أن هزمت جيوش الخليفة قرب البصرة . ودخلت جيوش القرامطة دمشق واستولت على حماه ومعرة النعمان وبعلبك . ثم أسسوا جمهورية « الاحساء » في البحرين يحكمها مجلس من المشايخ (العقدانية) ، وكان فيها كل شيء مشاعا عدا الاسلحة ، كما كانت حكومتها تقوم بالتجارة والزراعة (٦٦) . وزحف القرامطة على مكة والكوفة ، بل حاولوا الاستيلاء على القاهرة .

وبعد أن لقي القرامطة سلسلة من الهزائم الحربية ، كفوا عن الغزوات البعيدة وركنوا الى التجارة . ولكن القوى المعادية لم تتركهم وظلت تضغط عليهم الى أن خسروا عددا من الحروب مع الجيران بين ٩٨٥ و ٩٨٨ بعد أن دب الانقسام في صفوفهم . أي ان حركتهم دامت قرنا كاملا ، وسبقت الفاطميين في السقوط . وتجدر الملاحظة هنا ان الجمهورية التي أسسوها في الاحساء كانت تعيش على عمل ٣٠،٠٠٠ الف عبد أسود يشتغلون بالزراعة . أي ان الحركة القرمطية أيضا لم تستطع أن تحقق أحلام الفلاحين بالعودة الى المشاعية البسيطة التي ينبني عليها نظام سياسي مستقر . ومع ذلك ، فقد بينت هذه الحركة قوة الثورة الفلاحية وقدرتها على الاستمرار مدة طويلة في البلاد العربية ، وأصالتها المرتبطة بالعقلانية الفلسفية والسماحة الدينية والمساواة الاجتماعية . كما انه يرجع الى القرامطة الفضل في بث الروح الثورية في تنظيمات تابعة للطوائف الحرفية ، تلك الطوائف التي كانت قبلها مجرد هيئات مشتركية لا تتجزأ عن الهيكل البيروقراطي للطغيان الشرقي (٦٧) .

★ ★ ★

دفعت ثورات الموالي المجتمع الاسلامي نحو اوضاع اقتصادية واجتماعية اكثر تطورا في ظل الخلافة العباسية . غير ان مختلف الطبقات والفئات الثائرة عجزت عن أن تقيم نظاما يعتمد على نمط انتاجي مختلف اساسيا عن القائم وقتذاك . وفي الهيكل الحاكم كانت الطبقة البيروقراطية عاملا رئيسيا في اعاقة التقدم واشاعة الركود والانقسام .

وبعد أن كان ازدهار التجارة الخارجية العباسية قد جلب مزيدا من النشاط الاقتصادي والفكري ، شهدت الطرق التجارية انقطاعا ، وظهرت مراكز جديدة لتبادل السلع ، وبخاصة في المغرب والموانىء الايطالية . فكانت هذه الظروف المحيطة بمثابة خنق لحكم بغداد الذي فجّرت تناقضاته الداخلية أوصاله . ووصلت الازمة الى درجة أن أصبحت فرق المعارضين المختلفة ـ وخاصة المرتبطة بحركة الشيعة ـ قد استولت على شتى المناطق للامبراطورية في القرن العاشر : فالامويون في اسبانيا ، والفاطميون في صقلية والمغرب وليبيا ومصر والشام والحجاز ، والقرامطة في الخليج ، وأنصار القاهرة يمسكون بزمام الحكم في بغداد نفسها كوزراء (البويهيون) أو يدقون أبواب العاصمة العباسية كثوار .

هوامش الفصل الخامس

(١) الفت هذا الانفصال نظر كارل ماركس الذي اعتبر ان هناك « علاقة عامة بين الاسلوب المستقر الحياة جزء من السكان وبين البداوة المستمرة لجزء آخر » . (انظر خطاب ماركس الى انجلز في ٢ – ٦ – ١٨٥٣) . ونرى ان هذه العلاقة لعبت دورا هاما في أسلوب التطور الاقتصادي للعديد من البلاد التي خضعت للخلافة والاشكال التي اتخذتها التعبيرات الفكرية للحركات الاجتماعية ، كما انها ساعدت على ترسيخ ملكية الدولة .

(٢) سورة التوبة : الآيتان ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) جرجي زيدان : « تاريخ التمدن الاسلامي » ــ القاهرة ، دار الهلال ١٩٥٨ ، الجزء الرابع ، ص ٢٧ .

(٤) بأسعار نهاية القرن الماضي ــ انظر :

W. HEYD : « Histoire du commerce du Levant au Moyen - Age » - « Leipzig , Harrassowitz : 1923 . P.P. 8\9 .

(٥) M.A. SHABAN :« Islamic History » - Cambridge - University Press - 1971 P. 6.

(٦) كان الملوك السبأيون في اليمن قد اقاموا تجارة مزدهرة مع الهند من جهة ومع منطقة البحر الاحمر (وخاصة مصر) من جهة اخرى .

(٧) K. MARX : « Pre - Capitalist economic formations - « London . Lawrence & Wishart - 1964 P. 107 .

(٨) : « Critique de l'économie politique » . Paris - Ed Sociales , 1972 - P. 98 .

(٩) A.M. FAHMY : « Muslim sea power in the eastern Mediterranean » - Cairo - N.P.P.H. 1966 fi P.P. 47\48 .

(١٠) I. KAWAR : « The Arabs in the peace treaty of A.D. 561 » Arabica, T. 3 , 1956 . - P.P. 192 - 197 .

(١١) خطاب انجلز الى ماركس في ٦ – ٦ – ١٨٣٥ .

(١٢) سورة الشعراء ١١١ ـ سورة هود ٢٧ .

(١٣) نقتصر هنا على الشروط والدوافع المادية دون التعرض لاثر الاسلام كسبب ديني وفكري وسياسي وقانوني الخ ، ولا للعوامل الآنية التي اشعلت الحرب في هذه المنطقة او تلك .

(١٤) اقتدى الامويون بالرومان في العناية بالطرق ، وجاءت لفظة « بريد » من الكلمة اليونانية « فيريدوس » والميل لقياس المسافات من القياس الروماني ميليا .

(١٥) محمد امين صالح : « النظم الاقتصادية في مصر والشام في صدر الاسلام » ـ القاهرة ـ مكتبة سعيد رافت ، ١٩٧١ ، ص ١٠٨ .

(١٦) د. طه حسين : « الفتنة الكبرى ـ عثمان » ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٩ ، ص ٧٧ ، ١٤٧ .

(١٧) P.H. LAMMENS : « Etudes sur le régne du Calife Moawia Ier », Beyrouth , Imp. Catholique - 1906 , P. 248 .

(١٨) د. طه حسين : المصدر السابق ، ص ١٩٦ ـ ١٩٧ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .

(٢٠) يوليوس فلهوزن : « تاريخ الدولة العربية » ـ تعريب د. محمد عبد الهادي ابو ريدة ـ القاهرة ـ لجنة التاليف والترجمة والنشر ـ ١٩٥٨ ، ص ٢٦٦ .

(٢١) P.H. LAMMENS : Op . cit . , P.P. 231 - 233 .

(٢٢) GAUDEFROY - DEMONBYNES : « Le monde musulman Jusqu'aux Croisades » , Paris , De Boccard , 1931 ,T. VII ., P. 210 .

(٢٣) Dr . Syedah F. SADEQUE : « Baybars I of Egypt . » , Dacca , G. CUMBERLEGE , 1956 , P. IX .

(٢٤) G - DEMONBYNES . Op. Cit ., P. 201 .

(٢٥) M. VAN BERCHEM :« La propriété foncière sous les premiers Califes» - Genève , H. Georg , 1886 . P. 40 .

(٢٦) G - DEMONBYNES : Op. Cit ., P.P. 271\272 .

C. BROCKLMAN : « History of the Islamic peoples » . London , Routledge & K. Paul , 1959 P. 93 .

(٢٧) احمد بن يحيى البلاذري : « كتاب فتوح البلدان » ـ القسم الاول ـ القاهـرة ـ مكتبة النهضـة المصرية ، ١٩٥٧ ، ص ٣٦٨ .

(٢٨) C. CAHEN : « Réflexions sur le Waqf ancien » , Studia Islamica , No . 14 , 1961, P.P. 49 - 56 .

(٢٩) E.A. BELYAEV : « Arabs , Islam , and the Arab Caliphate in the early Middle Ages » - New York , Praeger , 1969 p. 130 .

(٣٠) ارشيبالدر لويس : « القوى البحرية والتجارية في حـوض البحر المتوسط » ، ترجمة احمد محمد عيسى ، القاهرة ، مؤسسة فرانكلين ـ ١٩٦٠ ، ص ١٢٠ .

(٣١) C. CAHEN : « Fiscalité , propriété .. aux temps des premiers » Abbassides » - Arabica , T.I,F. 2 , 1954 .P. 137 .

(٣٢) M. MARX : « Fragments de la version primitive » (In op . cit , 1972) P.P. 181 & 237 .

(٣٣) يعزو العديد من المستشرقين الاجانب والباحثين العرب ظهور جهاز الدولة الاسلامي الى تغلب التقاليد الساسانية والبيزنطية الاستبدادية على السماحـة العربية وبساطتها الاجتماعية الاصيلة . واذا كان لا شك في ان ترسانة القهر كانت موجودة في التراث السياسي للبلاد المفتوحة ، غير ان السؤال الـذي يثار هو ما الـذي دفع بالخلفاء الى الانتهال منها ؟ وردنا هو الصراعات الطبقية التي لم تكن معروفـة بهذه الحدة وذلك العمق في المجتمع العربي الجاهلي .

(٣٤) احمد بن خلدون : « المقدمة » ـ القاهرة ـ لجنة البيان العربي ـ الجزء الثـاني ، ص ٤٣٩ .

(٣٥) S.A.Q. HUSAINI : Arab Administration » - Madras , M.A. Rahman, 1949 , P.P. 46\47 .

(٣٦) د. سيدة كاشف : « مصر في عصر الطولونية والاخشيديين » ـ القاهرة ـ مكتبـة الانجلو المصرية ـ ١٩٦٠ ، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(٣٧) د. طه حسين : « الفتنة الكبرى ـ علي » ـ القاهرة ـ دار المعـارف ، ١٩٦٢ ، ص ٩١ .

(٣٨) لفتت هذه الظاهرة انظار انجلز فقارنها مع التمردات الفلاحية في القرون الوسطى الغربية ـ انظر مؤلفه « تاريخ المسيحية المبكرة » .

(٣٩) جرجي زيدان ـ المصدر السابق ـ ج ١ ، ص ٢٣٧ .

(٤٠) B. LEWIS : « The Arabs in History » - London , Arrow Books , 1958 . P. 127

(٤١) C. CAHEN : « Fiscalité .. , » Op. Cit . P. 139 .

(٤٢) ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم : ((كتاب الخراج)) ، بولاق – القاهرة ، ١٨٨٤ ، ص ٢٧ ، ٣٥ – ٣٦ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(٤٤) بندلي جوزي : ((من تاريخ الحركات الفكرية في الاسلام)) ، بيروت ، دار الروائع ، ١٩٧٣ ، ص ٦٩ .

(٤٥) من الامور الملفتة للنظر ان نوعا من التحالف وقع بين الحكم العباسي في الفترة الاولى وبين بعض الحركات الشعبية المناوئة لبيزنطة في خلال المدة ٨٢١ – ٨٢٣ ، مثلا كان الاسطول السوري يساند ثورة توماس الصقلبي في حين ان جيش بغداد كان يغير على جزر آسيا الصغرى وشواطئها .

(٤٦) د. عبد المنعم ماجد : ((تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى)) ط – ٢ – القاهرة – مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ ، ص ٨٨ – ٨٩ .

(٤٧) د. سيدة كاشف : ((مصر في فجر الاسلام)) ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ ، ص ٣٤ .

(٤٨) خاصة وقد توفر الشرط الثاني وهو قيام الدولة بالمهام الاقتصادية كما سبق التعرض له .

(٤٩) ذكره جرجي زيدان : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٨ .

(٥٠) R.S. LOPEZ & I. W. RAYMOND : « Medieval Trade in the Mediterranean world » - New York , Columbia Univ . Press , 1955 ,P. 35 .

(٥١) لم يكن ممكنا بطبيعة الحال أن يؤدي الازدهار النقدي الى النظام الرأسمالي نظرا لبقاء القوى الانتاجية منخفضة . ففي تلك العهود كان الكادح نفسه – لا عمله فقط – شرطا من شروط الانتاج . ويلزم النمط الرأسمالي ان تزول تلك العلاقة الانتاجية التي تسببه في هذا الوضع . انظر كارل ماركس : ((التكوينات السابقة الرأسمالية)) ، المصدر السابق ، ص ٩٧ – ٩٩ (بالانكليزية) .

(٥٢) جدير بالملاحظة تأثير العلاقات السلعية والنقدية في وضع المرأة . وقد سبق الاشارة (انظر الفصل الرابع) ان الاغريق هم الذين جلبوا الى مصر تخفيض المرأة الى مستوى ادنى من الرجل ، الامر الذي لم يكن منتشرا بمصر الفرعونية . وكذلك نعلم ان المرأة العربية كانت تتمتع بالحرية الواسعة التي كانت تقليدا لدى البدو . ولكن نظام الحريم ، والفصل الحاد بين الجنسين ، أصبح عادة عامة منذ نهاية القرن العاشر . واذا كانت الحظيات ، وتراخي الاخلاقيات الجنسية تنتشر ، انحدرت المرأة الى ذلك المستوى الادنى الذي نرى صورته في قصص ألف ليلة وليلة ، حيث تكون تشخيصا للمكر والمؤامرة ووعاء للاحاسيس السفلى والافكار غير الاخلاقية .

(٥٣) تنطبق هنا ايضا الملحوظة رقم (٣٣) ، فان بعض المستشرقين يفسرون ظاهرة الاوتوقراطية العباسية وبيروقراطيتها على اساس انها تركة للساسانيين الذين

استنفذوها بدورهم من آشور ، والحقيقة ان ظروفا اقتصادية واجتماعية متشابهة أدت الى نفس النتيجة تقريبا .

(٥٤) J.W. THOMPSON : « Economic and Social History of the Middle Ages » , New York , F. Ungar , 1959 , Vol . I , P. 334 .

(٥٥) كتب الجاحظ يمتدح التجار ويدين الموظفين .

(٥٦) سيلعب الزنادقة الارمن دورا هاما في تجارة سوريا ومصر وكذلك في احوالهما السياسية بعد ذلك (في ظل وزارة برهام) .

(٥٧) استولى البحارة الاندلسيون على الاسكندرية ثم على جزيرة كريت في القرن التاسع.

(٥٨) R.S. LOPEZ etc . Op. cit . ,P.33 .

(٥٩) ذكره بندلي جوزي ـ المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٦٠) C. CAHEN : « Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie Musulmane du Moyen - Age » , Arabica , T.6, 1959, P.P. 47\48 .

(٦١) انظر :

A. POPOVIC : « Quelques renseignements inédits concernant le maitre des Zanj » - Arabica , T. 12 , No 2, 1965 , P.P. 175 I 187 .

(٦٢) الموفق هو نفسه الذي وقف احمد بن طولون في وجهه مدة طويلة ، واستفاد ابن طولون من انشغال بغداد بمحاربة ثورة الزنج ليوطد ولايته المستقلة على مصر.

(٦٣) أنظر : E.A. BELYAEV : Op. cit . , P. 247 .

(٦٤) سنعود الى الحركة الاسماعيلية فيما بعد .

(٦٥) د. حسن احمد محمود : « الطولونيون » (مع د. سيدة كاشف) . القاهرة ـ مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٠ ، ص ٧٩ ـ ٨١ .

(٦٦) ادعى الرجعيون ان القرامطة مارسوا مشاعية النساء ، وهذه فرية اثبتت الدراسات العلمية المنزهة كذبها .

(٦٧) لعبت الطوائف الحرفية دورا خاصا في مساندة الخلافة الفاطمية ـ انظر المقال عن القرامطة في :

The Encyclopedia of Islam , Art . « Kormatians » Vol II , P.P. 767-772

الفصل السادس

مصر من الفتح العربي الى الفتح الفاطمي

« ان الشكل الآسيوي هو الـــذي يبقى مدة أطـول وبصورة أشد عنادا . ويرجع سببه الى فرضيته المسبقة ، أي ان الشخص المنفرد لا يصبـــح مستقلا عن المجمـــوع المشترك ، وان دورة الانتاج ذاتية الاكتفاء ، وان ثمة وحدة بين الزراعة والصناعة اليدوية الخ » (١) .

تعتبر حقبة التاريخ المصري من الفتـــح العربي (٦٤١ م) الى استيـــلاء الفواطم على وادي النيل (٩٦٩ م) مرحلة واحدة . وتنقسم بصورة طبيعيـــة الى فترتين متميزتين . تمتد الاولـــى حتى ٨٦٨ وتسمى « بعصر الولاة » ، وفيها خضعت مصر لارادة الخلفاء في دمشق وبغداد . أما الثانيـــة فهي من ٨٦٨ الى دخول جوهر الصقلي ، وفيهـــــا ظهر الحكمان المستقلان الطولوني والاخشيدي ، وتعتبر تمهيـــــدا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيـــــا للعصر الفاطمي . ولا تماثل هاتان الفترتان فترتي الخلافتين الامويـــة والعباسية . فعصر الولاة في مصر عصر ركود بصفة عامة ، في حين ان فترة الازدهـــــار المصري تبدأ مع ثورة الزنج تقريبا ، أي مع اندلاع الازمة الداخلية لخلافـــــة بغداد . وسبقت الاشارة الى ان عودة الانتعاش الى الطرق التجارية المارة بمصر كانت عاملاً أساسيا لظهور الشخصية المصرية مرة أخرى على مسرح الاحداث في حوض البحر الابيض .

١ ــ مرحلة ركـود : عصر الولاة

أ ــ الآثار الاقتصادية للحكم العربي :

كانت مصر قبيل الفتح العربي في حالة شديدة من الاضطراب الدينـــي

والاجتماعي والسياسي ، واقتصادها متدهور . وكـــانت الحروب بيـــن الدولتين البيزنطية والساسانية حول السيطرة على التجارة مع الشرق قــد أدت الى الغزو الفارسي لمصر سنين طويلة قبل أن يدخلها عمرو بن العاص ، والى اصابة تجارتها الخارجية بالبوار . ولذلك فقـــد عرف وادي النيــل انتعاشا نسبيا بعد الفتح العربي مباشرة بسبب هيمنـــة السيطرة السياسية العربية الموحّدة عليه والقضاء عـــلى الخطر الفارسي . أضف الى ذلك ان خضوع مصر لخلافة مكة قد نمّى العلاقات التجارية بينها وبين البحر الاحمر ، وبالتالي مع المحيط الهندي . وبالفعل نرى عمر يعيد حفر قناة نخاو القديمة التي ربطت بين النيـــل والبحر الاحمر ، والتي سميت حينئذ بخليج أمير المؤمنين . وصارت مصر على اتصال بالسوق الكبيرة فـي الجزيرة ، وخاصة في موسم الحج .

وحيث ان جزيـــة القمح لم تعـــد تذهب الى القسطنطينية بل مكـــة والمدينة ، فقد اختفى الاحتكار الحكومي للملاحة التجارية ، ونالت التجــارة مع الشمال والجنوب حرية كبيرة استفـــاد منها التجار الاغريق واليهــود وكذلك الاقبـــاط المصريين (وخاصة كنيسة الاسكندرية التي كانت تملك أسطولا تجاريا ومخزونا كبيرا من الذهب) . وكذلك بقي مركـز الاسكندرية على أهميته الكبيرة بالنسبة للتجارة مع غرب أوروبا . كما ان التداول النقدي اشتد لان جيش عمرو كان يشتري غذاءه بالعملة الذهبية .

غير ان الاوضاع بدأت تتغير منذ بداية القرن الثامن . فالرسوم عـلى تجـــارة الذميين (المكوس) ازدادت ثقلا ، وظهر في الاسواق المصرية تجار مسلمون أجانب وخاصة من الفرس (مثل الماذرائيين) (٢) دفعوا الى الخلف بأبناء البلاد القليلين من الاقباط الذين يشتغلون بالتجارة (ويلاحظ ان التجار الذميين كانوا يدفعون من المكوس ضعف ما كان يدفعه المسلمون) .

وان انتقال المركز السياسي الـــى مكة ثم دمشق فبغداد أبعـــد بؤرة النشاط التجاري عن مصر ، خاصة وان اندلاع الحرب الاقتصادية والبحرية بين بيزنطة والامويين قطع ما بين المصريين والقسطنطينية من صلات تجاريـــة أو كاد . وقد أمر الخليفة العباسي المنصور بردم خليج أمير المؤمنين بهـــدف تحويل التجارة العابرة بمصر الى بغداد والبصرة (٣) .

واذ لم يتخذ عمرو بن العاص الاسكندرية عاصمة بل الفسطاط (فـــي داخلية البلاد) ، فقد دل هذا على عدم اهتمام العرب في تلك الفترة بالتجارة البحرية مع الاجانب اهتماما رئيسيا .

وقد ساهمت في ايجاد هذه الاوضاع السلبيـــة مميزات خاصة للحكم

العربي . منها تقوية مبدأ ملكية الدولة للارض ، وسنعود الى هذا بعد قليل . ومن تلك المميزات أيضا التنظيم العسكري للعرب ، اذ أمر عمر بن الخطاب على عزلهم عن السكان في الامصار العسكرية بغرض حماية البلاد من هجمات الاعداء ، ولاستمرار الفتوحات . وجعل الجيش من العرب فقط وقصر الوظائف الكبرى عليهم (٤) . ولكن هذا الوضع ساعد دون شك على ازدياد الهوة بين جهاز الدولة وبين المحكومين ، وبالتالي حمى ذلك الاسلوب الاستبدادي للحكم الذي كان قائما في مصر من قبل .

وكان التجمع السكاني العربي في منطقة « الحوف » (بلبيس) خروجا على قاعدة الطبيعة العسكرية الوجود العربي في مصر . غير ان ذلك التجمع لم ينجح الا لان عرب الحوف كانوا معفيين من الضرائب علاوة على تلقيهم الصدقة الثابتة ، وكانوا يحتكرون نقل الغلال من النيل الى القلزم على البحر الاحمر تمهيدا لارسالها الى الحجاز . ومن ثم ، فقد بقي هؤلاء أيضا معزولين عن الفلاحين المصريين الى أن صاروا بعد ذلك يدفعون الخراج مثلهم ، فاختفت امتيازاتهم الاثنية .

أما التداول النقدي ، فيبدو انه خفت الى درجة كبيرة بعد مدة ، وان النظام الاقتصادي المصري ، والمبني على الاكتفاء الذاتي القرى ، فرض على العرب الفاتحين اللجوء الى البيع والشراء بالمقايضة في العمليات الصغيرة . أما الصفقات الكبيرة ، فقد كفتها « رقاع الصرف » (٥) .

ولذلك كله ، تدهورت الاحوال المصرية الاقتصادية (٦) في الخلافة الاموية ، وخلال فترة طويلة من الخلافة العباسية . وقامت سلسلة من الثورات القبطية حاولت بيزنطة الاستفادة منها لاسترجاع مصر أو لاصابة المركز العربي فيها على الاقل (الهجوم على البرلس عام ٦٧٢ ، وعلى تنيس عام ٧١٩ ، ومحاولات الاستيلاء على دمياط في ٧٠٨ و ٧٣٨ وبين ٨١٦ و ٨٢٥) . ثم تكررت الاضطرابات الداخلية ، ومنها النزاعات بين قادة الجيوش والفرق ، تلك النزاعات التي قطعت أوصال البلاد وأشاعت الخراب فيها . وكذلك بوّر البدو الرحل مساحات كبيرة من الارض الزراعية . وانتشرت المجاعة بين النساجين في تنيس ، وهجر الفلاحون اراضيهم . وأصبحت المبالغ التي تستخرجها الخلافة من مصر تنخفض عهدا بعد عهد (٧) .

ب ـ ركود القوى الانتاجية :

في أول الامر ، كانت مصر في نظر الحكام العرب ، مجرد مصدر لجزية

القمح التي ترسل الى مكة والمدينة بدلا من القسطنطينية ، وللخراج النقدي والعيني الذي يذهب جزء منه الى بيت المال لدى الخليفة وجزء آخر يوزع أعطيات على المقاتلة . ولذلك عملَ الحكم العربي في عصر الولاة على استنزاف الثروات المصريـــــة لا أكثر الا فيما ندر . وقد ألحّ عمر بن الخطاب على عمرو بن العاص حتى يصل المبلغ المستخرج من وادي النيل الى ما كان عليه أيام الحكم البيزنطي . وظل عمرو يرفض . فعندما حلّ محله أبو سرح قال عثمان لعمرو : « قد درّت تلك اللقاح بعدك يا عمرو » ، فأجابه : « نعم ، وهلكت فصالها » (٨) .

وفي البداية ، تولى حكم الوالي مباشرة حفر الترع واقامة الجسور وبناء القناطر الخ ، لصيانة الري والمحافظة على الزراعة . وسخّر لذلك ١٢٠٠٠ عامل صيفا وشتاء . غير ان الولاة سرعان ما تركوا هذه المهمة للقرى والمتقبلين والضمان . فلم يقوموا بمشاريع جديدة ولا شجعوا زراعة المحاصيل المستحدثة (٩) ، ولا أدخلوا أساليب جديدة للزراعة والري (١٠) . وتركوا الحياة تسير في مجراها دون دفعة حكومية ، ودون أن يلعب أفراد العرب دورا نشطا فيها (١١) . ولذلك لم يتم في الخلافة الاموية استصلاح أراض مالحة أو بور . وفي كلمة ، اكتفوا بالاعتماد على المشتركات القروية لاستخراج الخراج (١٢) لهم دون أن يقوموا حتى بالدور المقابل الـــــذي يتطلبه النمط الآسيوي ، وهو أن تتكلف الدولة بالمهام الاقتصادية العامة .

وقد ترتب على هـــــذه السياسة الطفيلية في عصر الولاة أن تدهور الاقتصاد المصري تدهورا سريعا . وفـــي عام ٦٤٤ أصاب مصر قحط فظيع ، فكانت جثث الجوعى تملأ الطرقات . واشتد عمال الخلفاء فـــي جمع الخراج والضرائب ، وفرضوا نسبا تزداد ارتفاعا . فكان خراج الفدان المزروع قمحا يعلو من دينار ونصف الى اثنين ونصف ، ووصل الى أربعة دنانير عام ٨٦٨ في ظل أحمد بن المدبر قبيل الحكم الطولوني (١٣) .

جـ ــ تراجع النظام الاقتصادي :

● **ملكية الدولة للارض** . اننا نجد في أغلب المراجع العربية العصرية محاولة شديدة لاثبات ان الحكم العربي لم ينزع الارض الزراعية في عهد عمرو . وأبرز مثال لذلك ما كتبه الدكتور راشد البراوي في الجزء الاول لكتابه « حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين » ، والذي يجتهد فيه ليبرهن على ان الفاتحين حافظوا على الملكية الخاصة لرقبـــة الارض ، وان « نظرية اعتبار الارض وقفا ، وان المصريين في مركز المنتفعين أو المستأجرين،

نظرية لا تستند الى اساس سليم من المنطق والتاريخ » (١٤) . ونجد ضروريا ان نعود الى مناقشة هذا الموضوع بالنسبة الى مصر قبل ان نسترسل في دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت تطوراتها عن ضم مصر الى الامبراطورية الاسلامية .

فالخطأ الاساسي الذي وقع فيه البحاثة من امثال البراوي انهم قاموا باستنتاجاتهم ابتداء من قول بعض الفقهاء الذين تجادلوا حول عما اذا كانت مصر قد فتحت عنوة او صلحا . ونجد هؤلاء يبداون من فكرة مسبقة لديهم يستهدفون تاكيدها وبرهنتها . وهي لدى بعضهم ضرورة تشجيع الملكية الخاصة ، ولدى البعض الآخر مساندة حق الخليفة في الاستيلاء على جميع الاراضي . والفكرة الاولى يمكن تاسيسها قانونا على القول بأن الارض تركت للمصريين على اساس الفتح صلحا ، في حين ان الفكرة الثانية مرتبطة فقهيا بالفتح عنوة . ولذلك نرى المبدأ القانوني نفسه يميل حسب مقتضيات الامور والمصلحة الفئوية او الطبقية التي تعلو يدها في فترة معينة ، وطبقا للتوازنات السياسية . وكان الواقع التاريخي في حقيقته حمالا لأوجه ، اذ خاض جيش عمرو المعارك ضد البيزنطيين ، ووقف المصريون ضد العرب في مناطق واوقات معينة ، او على الحياد او الى جانبهم في اخرى . وعقد الفاتح العربي صلحين اثنين مع الروم تخللتها الاصطدامات الحربية . وعليه فيمكن ان يقال ان مصر فتحت عنوة وصلحا معا .

وكذلك انطوى الموقف العملي على الوان من الاتجاهات المتناقضة . ففي بداية الفتح اصبحت أراضي التاج البيزنطي والشخصيات الكبيرة المنتمية للحكم الرومي السابق حقا لبيت المال . واستولت عليها الخلافة على اساس ان اصحابها وقفوا بالسلاح في وجه المسلمين . وكانت هذه مساحات كبيرة ؛ وانتقل حق استزراع اغلبها الى مشتركات القرى التي وزعت الانتفاع بها على الفلاحين (١٥) .

اما الارض التي كانت مع الاقباط الذين لم يأخذوا موقفا عدائيا ، فبقيت في ايديهم يدفعون عنها ربما هو الخراج (اي الجزية) مقابل الانتفاع بها . ورفض عمرو أن يقسم ارض مصر على المقاتلة ، بناء على تعليمات من عمر بن الخطاب ، واسوة بما حدث في العراق (١٦) . غير ان الاقباط الذين اسلموا باتوا يدفعون العشر بدلا من الخراج ، وبالتالي تصبح الارض ملكهم تماما . وكذلك اعطيت بعض الاراضي ملكا لعدد من كبار القريشيين ، والاغلب انهم ملكوا رقبتها .

ولكن بعض الخلفاء راوا جملة الضريبة المجموعة تتناقص لازدياد حركة

الدخول في الاسلام ، وذلك لان ضريبة العشر التي يدفعها المسلم اخف وطاة من ضريبة الخراج التي يدفعها الذمي . فقرروا ان يستمر المصريون في دفع الخراج عن الارض سواء اسلموا ام بقوا على ذميتهم ، اي جعلوا دولة الخلافة مالكة للارض كلها (١٧) . وكان مما زاد من هذا الاتجاه هروب عدد متزايد من الفلاحين ، وترك مساحات شاسعة بورا ، فيتحول الحق في ملكيتها الى بيت المال ثانية ، ويصبح على الوالي واجب البحث عن طريق لاستثمارها .

وكذلك حدث ان العرب وجدوا الكنيسة القبطية والاديرة تستثمر اراضي واسعة ، فامنوها عليها في بداية الامر ، ولكن مختلف الولاة صادروها المرة بعد الاخرى لاسباب شتى ، او فرضوا عليها جزية عالية (١٨) جعلت تلك الاراضي تنتقل الى بيت المال في النهاية .

وهكذا تمت عملية تاريخية استغرقت وقتا وسارت في دروب متعرجة، ولكن نتيجتها كانت ان اصبحت الخلافة تفرض على اغلبية الارض نفسها جزية (هي «الخراج») سواء كان المنتفع بها مسلما او ذميا (وفي هذه الحالة الاخيرة ، يدفع الذمي جزية اضافية هي جزية الراس) . وبهذا انتقل الى الدولة الخليفية نفس المبدا القانوني الاساسي الذي توارثه البيزنطيون عن الرومان ، وهؤلاء عن البطالمة الذين اخذوه بدورهم عن الفراعنة ... وهو ان الارض ملك المشترك الاعلى ، اي الدولة .

وهنا تجدر الملاحظة ان ملكية الدولة كانت الشكل السائد لملكية الارض، ولكنها لم تكن الشكل الوحيد . فالى جوارها كانت توجد اشكال مختلفة سنعود اليها بعد قليل . غير ان الارض كانت الوسيلة الاساسية للانتاج وتمثل الجانب الاضخم من الوسائل الانتاجية ، وبالتالي اصبحت لنوع ملكيتها الهيمنة السائدة على الانواع الاخرى من الوسائل . فلقد كانت هناك الاموال السائلة والمعادن النفيسة ، وادوات الانتاج الحرفي الخ ، وعقارات المساكن والورش ، وفي كثير من الاحيان كانت ملكا لافراد . ولكن الدولة كانت تستطيع دائما ان تستولي عليها وتصادرها او تحتكر انتاجها او اقامتها والمتاجرة بها .

ولكن ذلك الشكل السائد ــ ملكية الدولة ــ كان يتعرض باستمرار للتاكل الناتج من تاثير التملك الفردي الخاص ، وبالذات تاثير التبادل السلعي والنقدي المترتب على النشاط التجاري . كما لعب دورا في نفس الاتجاه ان جزية الراس كانت نقدية ، وكذلك كان جزء من الخراج يدفع نقدا الى جانب الجزء العيني . ولذلك تواجدت اشكال اخرى للملكية هي خطوات في مراحل تحلل الملكية العامة او المشاعية .

اولاها هي الاقطاع او الاقطياع . وهي ارض بور تعطـــى للاغنياء او الجند الذين يقبلون استصلاحها ، مع اعفائهم من الضرائب كلها او جزء منها . ويلاحظ هنا ان عدم قيامهم بالاستصلاح يعيدها الى الدولة مما ينفي المبـــدا الروماني للكية الرقبة ، اي حق الاستفادة واساءة الاستعمال ايضا . وعلى اي حال ، فالاراضي البور كانت قليلة في مصر ، واقطياعها كان نادرا فـــي تلك الفترة الاولى . كما ان الانتفاع بالاقطاع لم ينتقــل الى الورثة في اغلب الاحيان (١٩) .

والشكل الثاني كان الاحباس او الاوقاف التي تمكن من استمرار الانتفاع في اسر معينة مع احاطة الحق بضمان السياج الـــديني . وقد استفــادت بالاحباس المؤســسات الدينية المختلفة ورجالها . ولكن الذي حدث هنا ايضا ان وضعت الاوقاف تحت الاشراف الحكومي المباشر او غير المباشر (عن طريق القضاة) . وفي عام ٧٣٦ اقيـــم في مصر ديوان (ادارة حكومية) للاشراف على الاحباس .

والشكل الثالث هو نظام القبالة او الضمانة او الالتزام . اي ايجار حق جباية الضرائب ـ وخاصة خراج الارض ـ للذين يقدمون اعلى مبلغ عنه في عمليات مزايدة . وفي ظل العباسيين وجد قبالون يستاجرون الخراج عـــن مصر كلها . ويلاحظ البعض ان هذا النظام كان يضع الارض فعليا في نطـاق ملكية الدولة (٢٠) ، غير انه يوجد وسيطــا في عملية الاستيلاء على الريع . ونضيف من طرفنا ان نظام ايجار الجباية كـــان معروفا في مصر من ايـــام البطـــالمة .

واخيرا ، فالشكل الاعم ـ والذي فيــه خليط بين ملكية الدولة والملكية الخاصة ـ هو ان الغالبية الكبرى من المنتفعين كان يحق لهم ان يؤجروا حق الانتفاع الى الغير او يبيعوه او يورثوه او ينقلوه الى الآخرين باساليب مختلفة. والحقيقة ان هذا الوضع كان منتشرا في مصر منذ مدة طويلة (٢١) .

ومع ذلك كله ، فقد بقيت هذه الاشكال او المراحل المختلفة لتاكل الملكية المشاعة في اطار الخضوع لسلطة الدولة العليا على ولاية الملكية . وكانت تظهر هذه السلطة كل عام في عملية حصر مساحة الارض ســنـــويا حتى لا يستمر وضع اليد عليها من طرف اي شخص وخاصة القبّال نفســه . كما ان عمليــة المسح كانت مرتبطة بتحديد زمام القرية ، اي اراضي المشترك القروي ، وهو الزمام الذي على اساسه يجمع القبّال الخراج منها بصورة جماعية (٢٢) .

وقبل ان ننتقل الى نقطة اخرى في تراجع النظــام الاقتصادي المصري في تلك الفترة ، نود ان نبدي رايا . وهو ان مرور الملكيـــــة الخاصة بفترة

خفوت بعد ظهور ونمو في النظـــام المصري لم يكن الا تعبيرا عن عجز القوى الانتاجية عن الاندفاع الى الامام اندفاعا حاسما ، اي عجزها عن ان تنتقل الى مستوى اعلى كيفيا عما كان عليه (٢٣) .

● **دور المشترك** : نقول اذن ان ملكية الدولة قد اشتد عودها اثناء حكم الولاة بعد أن كان كثير من الضعف قد أصابهـــا في الفترات الاخيرة للحكم البيزنطي على مصر . وصاحب هذا التطور الى الخلف ـ من الناحية التاريخية الاقتصادية ـ تاكيد دور المشترك القروي كحلقة اساسية لنظام الحكم . ذلك ان العرب لم يغيروا من الهيكل المصري المالي والاداري السابق . وهو نظام مركزي هرمي ، قاعدته مشايخ القرى (الموازيت) ، وبراسهم محافظو الاقاليم (اصحاب الكورات) . وكان فلاحو القـــرى متضامنين في اداء الضرائب المفروضة على زمامها ، ولا يستطيعون تركهـــا او نقل المحاصيل منهـا الا بتصريح (٢٤) . واكتفى العرب بشغل بعض المناصب الرئيسية ليشرفوا على الادارة بوجه عام ، وتركوا لاصحاب الكورات القيام باعمال الشرطة المحلية ، كما تركوا للموازيت الاشراف على الاشغال العمومية المتعلقـــة بالري والطرق الثانوية . فلم يتدخل الحكام العرب في امور القرى طالما كان الخراج عنهـــا يدخل بيت المال (٢٥) . ولم يكن الخراج مبلغا ثابتا يفرض على وحدة المساحة الزراعية ويدفعه كل رب اسرة فلاحية مستقلا ، بل يتغير سنويا طبقا لحالة الفيضان وبالتالي حالة المحصول . وبناء عليه كان يعقد اجتماع سنوي لمشايخ الناحية يحدد فيه مبلغ نقدي وعيني اجمالي على كل قرية ، ثم يوزع عـــلى الفلاحين ساكنيها طبقا لقدرة كل اسرة على العمل . حتى اذا عجزت احداها تحملها باقي اعضـــاء المشترك (٢٦) . ولا يختلف الامر عندما يوجد ملتزم او قبّال يستاجر الخراج . ففي هذه الحالة ايضا ياخذ القبال ضريبة القرية اجمالا منها (٢٧) ، اي يعتبر القبال وكيلا عن الدولة وهي المالكة الاساسية .

واذا انتقل احد القرويين الى الاقامة في مكان آخر ، استمر فـي دفع الضريبة المطلوبة منه باعتباره من اهـــالي جهته الاصلية . وهو نفس النظام تقريبا الذي فرضه الرومان .

اذن ، فالخراج المفروض على الارض ، بجزئيه النقدي والعيني (ضريبة الطعام) ، كان ضريبة مفروضة على المشترك ، اي جزية حقيقية يسال عنها شيخ القرية امـــام صاحب الكورة او القبّال . ويسال هذا بدوره امـــام الوالي (٢٨) . وكذلك الحال بالنسبة لضريبة الرؤوس .

وينطبق نفس الامر عـــلى المشترك الحرفي ، اي الطائفة الصناعية او التجارية . فهنا ايضا كانت الجزية مفروضة على كل الطائفة اجمالا ، وتوزع على افرادها بمعرفة شيخها ، وهو منها .

وخلاصة القول ، ان المشترك ـ القروي أو الحرفي ـ كان يشكل جزءا لا يتجزأ من النظـــــام الاقتصادي الاجتماعي ، ووجها من أوجهه . لم يكـن المشترك بناء غريبا ومنعزلا عن النظام المركزي الاستبدادي ، وان بدت مشاعيته مناقضة الطغيان الاعلى . بل كان المشترك القاعدي قطبـــا مرتبطا دون فكاك بذلك الطغيان المركزي وهو القطب الآخر .

وبالاحرى ، فالمشترك جزء بيروقراطي من المجموع البيروقراطي ، وهو المصب النهائي لتسلسل الاستغلال حلقة بعد حلقة . وتتضح لنا هنا الفوارق بينه وبين مشترك المدينة الاقطاعية والطائفـــة الحرفية في أوروبا الغربية ، وهو الذي كان فيه الهيكل التنظيمي للمقاومة الشعبية وغيرها . أما في مصر ، فالاغلب أن تلك المقاومة سكنت اطارات تنظيمية منفصلة الى حد ما (عـــن الهيئات الاقتصادية الاجتماعية «البنيانية») ، ونقصد تلك المنظمات السريـة ذات الطابع الديني والصوفي أساسا .

● **العبودية المعممة** : سبقت الاشارة الى ان الفاتحين العرب لم يغيروا من الاوضاع الاقتصادية التي كانت عليها مصر في ظل الحكم البيزنطي . وكانت مصر تدفع جزية عينية ترسل قمحا الى القسطنطينية ، فأصبحت ترسل الى مكة . وكذلك كان المصريون من غير الاغريق يدفعون ضريبة الرأس باعتبارهم خاضعين (مستسلمين) للروم . فبأتوا يدفعون هذه الضريبة ـ وهي تقدية ـ الى العرب باعتبارهم تحت حمايتهم (ذميين) . وفي حين ان عددا من السادة الروم كانوا يتولون زراعة الضياع الكبيرة باستخدام النظار المحليين ، ركـن المقاتلة العرب وقادتهم الى الاكتفاء بما يرد اليهم مـــــن أعطيات وأنصبة في الاسلاب دون الاشتغال بالزراعة (٢٩) . وكانت أرض مصر وسكانها وثرواتها تعتبر من هذه الاسلاب الحربية، لا ملكا خاصا الخليفة أو فرد من الافراد (٣٠). بل نعلم ان التمييز بين المسلم والذمي كدافع ضريبة الارض أخذ يختفي مـع مرور الزمن ، وأصبح الاول يدفع خراجا مثل الثاني تماما (والاغلب ان هذا تم في عهد عمر بن عبد العزيز ، أي حوالي عام ٧٠٨ م) . وكان معنى هــذا ان الاثنين أصبحا يدفعان الجزية وصارا ملكا للدولة الاسلامية .

واذا كان عدد الرقيق في الزراعة والحرف المصرية صغيرا ، فالحقيقة ان سكان مصر جميعا كــــانوا في تلك الاوضاع التـــي نسميها « العبودية المعممة » ، أي عبيدا للدولة ، وهي المشترك الاعلى . ويزداد الامر وضوحـا اذا تذكرنا ان المصريين جميعا كانوا يلزمون بين الحين والآخر بدفع أنواع من الضرائب الاستثنائية والاضافية مثل جزية الخشب وأدوات العمل والسخرة البحرية ، علاوة على كميـــات من العسل والخل والزيت المقاتلة . ويروي

ابن عبد الحكم أن عمرو بن العاص رفض أن يحدد مبلغ الجزية المفروضة على المصريين بقوله : « انما أنتم خزانة لنا » (٣١) .

وعلينا أن ننتبه هنا أيضا الـــى ان « العبودية المعممة » ليست أمـــرا مناقضا للملكية المبنية على المشترك في النمط الآسيوي ، بل ظرفا ضروريـــا لقيام هذا النمط بوظائفه . فبدون العبودية المعممة لا يوجد المشترك الاعـــلى ـ جهاز الدولة ـ الذي يلقي عليه النظـــــام بالمهام الاقتصادية والاجتماعية والدينية **التوحيدية** . وبالاحرى ، فتفتيت المنتجين ـ وهو تفتيت يستلزمـــه المستوى المنخفض للقوى الانتاجية ـ الى وحدات صغيرة متساوية فيدرجتها النكرة ، هو شرط لا بد منه لكي توثق بين الافراد المجردين من الحقوق روابط المشتركات الدنيا ـ الفلاحية والحرفيةـ والمشترك الاعلى أي الدولة . وعليه، فالعبودية المعممة لهي الاساس نفسه للانتاج الآسيوي . وقد التفت مـــاركس الى هذه الخاصية فقال :

« ان العبودية والقنانة (الاقطاعية ـ المترجم) الخ ، حيث يظهر الكادح نفسه شرطا مـــن بين الشروط الطبيعية للانتاج لصالح فرد ثالث أو المشترك ... أمر ثانوي دائمـــا وليس أوليا أبدا ، رغم انه النتيجة الضرورية والمنطقيـــة الملكية المعتمدة على المشترك وعلى العمل داخل المشترك . **ولا تنطبق هذه السمة مـــــن سمات العبودية على عبودية الشرق المعممة ، حيث اننا ننظر اليهـــا من وجهة النظـــر الاوروبية فقط) » (٣٢) .**

غير ان هذه الاوضاع جعلت مصر تثـــور دائما ، فأصبحت السيطرة عليها مشكلة وعملية مكلفة ثمارها غير مضمونة للخلافة في دمشق أو بغداد .

● **المهام الاقتصادية للدولة** : اذا كانت ملكية الدولة للارض ، والمشترك الانتاجي ، والعبودية المعممة ، ثلاثة عمد للهيكل المصري ، فالعمود الرابع هو قيام الدولة بالمهام الاقتصادية العامة . وأولى هـــذه المهام في الاهمية هـــي المحافظة على شبكة الري والصرف الصناعية الرئيسية ، وهي أعمال يقوم بها الفلاحون المسخرون وقدر عـــــددهم صيفا وشتاء بما يقرب من ١٢٥٠٠٠ رجل (٣٣) . وكذلك قامت الادارة العربية ببناء مقاييس النيل بأسوان ودندرة واسنا والجزيرة . وأشرفت الحكومة على تشغيل المعديات عـــلى النيل ، كما استمرت على ما كانت تقوم به الحكومة الرومية في مصر من بناء السفن على ايدي طوائف حرفية وراثية يتمتع أعضاؤها بمهارة خاصة مشهورة . وكانت غابات الاشجار التي تستخرج منها الاخشاب اللازمة للاسطول ملكا للدولة ،

كما كانت تستولي على ما يرد من الحديد والاخشاب الاجنبية الضرورية للاعمال البحرية .

واحتكرت الحكومة العربية بعض الصناعات الاساسية ، منها صناعة المنسوجات الفاخرة (الطراز) التي كانت تنتج بالوسائل والنظم الحرفية في ورش تابعة للدولة مباشرة ، وخاصة في مدن تنيس وتونه والاسكندرية ودمياط . غير انه كانت توجد أيضا ورش نسيج أهلية . وكذلك ظلت صناعة ورق البردى حكومية كما كانت من أيام بيزنطة . وفي الايام الاخيرة لمصر الولاة ، ضم أحدهم ــ ابن المدبر ــ صناعات أخرى للاحتكار الحكومي ، منها استخراج النطرون والشبة ، كما احتكر المراعي .

● **اختفاء النبتات الاقطاعية البيزنطية** : من المعروف ان الفترة الاخيرة الحكم الرومي في مصر شهدت ظهور البوادر لتكوين اقتصادي اجتماعي جديد هو الاقطاع البيروقراطي . اذ بدأ الفلاحون يضمون أراضيهم الى اراضي كبار الموظفين الاغنياء من الاغريق الذين يحق لهم جباية الضريبة العقارية بمعرفتهم دون الجباة الحكوميين (الجباية الذاتية) . فوجد نظام « الحماية » الذي وفّر للضياع الكبيرة استقلالا ذاتيا الى درجة أن أنشأ أمراؤها غير المصريين محاكمهم الخاصة وسجونهم وحرسهم من المرتزقة .

وعند الفتح العربي فرّ عدد كبير من هؤلاء الاعيان الروم . ولكن يبدو ان الحكم العربي سعى مجتهدا للاحتفاظ بباقي هؤلاء الاجانب المسميين بـ « الجالية » ، والاغلب انهم مكثوا في البداية في الوظائف الادارية الكبيرة ، واستمروا يقومون بأعمال القبالة أي يستأجرون حق جباية الخراج من مناطق معينة . غير ان العرب حلّوا محلهم شيئا فشيئا (٣٤) ، وانقرض هذا العنصر الاجتماعي الاجنبي مع تعريب المكاتبات الرسمية والادارة والعملة . ومما ساعد على اخراجه من دائرة النشاط الانتاجي ان الخراج الذي دفعه الذميون في اول الامر كان أكبر من العشر المطلوب فقط من المسلمين .

وعلاوة على هذه الظروف التي قضت على ذاتية الضياع الكبيرة البيروقراطية في مصر ، فقد قام الحكم العربي الجديد بتوحيد وادي النيل سياسيا وعسكريا وماليا تحت لوائه . فألغى تقسيمه الاداري البيزنطي السابق الى أربع ولايات شبه مستقلة ، واكتفى بالتمييز بين الدلتا والصعيد (« أدنى الارض » و « أعلى الارض ») .

وهكذا كانت النتيجة أن تم توحيد مصر مرة اخرى مع القضاء على تلك النبتات الاقطاعية البيروقراطية البيزنطية . أي ان مصر توحدت مع العودة الى النمط الآسيوي .

د ـ التفتت الكامن في المشترك الاعلى :

غير ان وحدة مصر المركزية وقتذاك لم تكن مؤسسة على أرضية اقتصادية موحدة مثل وحدة السوق الداخلي التي تنشئها الرأسمالية ، بل كانت متعلقة على وحدة المشترك الاعلى ـ جهاز الدولة ـ الذي يفرض ارادته **بقهر الكادحين** . ولان هذا الجهاز عبارة عن هيئة مغلقة منعزلة وعليا عنهم ، فهو يحل تناقضاته الداخلية بأساليب تآمرية وحلقية ، تلك الاساليب التي تتميز بها البيروقراطية . وفي عصر الولاة ، أضيفت الى تلك الاساليب التقليدية للدوائر الحاكمة المصرية ، أساليب أخرى ناتجة من الصفات الاثنية الموروثة العرب ، بدوا كانوا أم أرستقراطية عسكرية . ونجم عن هذا كله أن كانت وحدة مصر السياسية هشّة ، تتمزقها باستمرار قوى التفتيت والازمة ، خاصة لعدم وجود المراكز المستقلة (عن الدولة) التي تستطيع أن تضع حدودا أمام حركة الاقسام المختلفة السلطة المركزية . وسوف نرى فيما بعد كيف عجزت حركات المقاومة الفلاحية ـ القبطية والعربية ـ عن أن تتحول الى قوة على النطاق القومي قادرة على الاستمرار وهزيمة النظام القائم . غير ان هذه الحركات غذت ـ مع ذلك ـ تيارا رافضا سديميا هو رأي عام غامض ولكنه ذو فعالية في أحوال متأزمة معينة .

فان احتلال مصر واستخراج الخراج منها استلزما المحافظة على جهاز قاهر يسيطر على المصريين ، أي آلة بيروقراطية . وكانت هذه الآلة بطبيعة وظائفها تنقسم الى قسمين رئيسيين : بيروقراطية عسكرية هي الجيش العربي ، وبيروقراطية ادارية تكونت من الاقباط والروم في أول الامر ثم استعربت بعد ذلك . وعليه شهد التاريخ المصري الخلافات والنزاعات التي تصل أحيانا الى الاصطدام المسلح بين الاقسام المختلفة لجهاز الدولة مبلورة في قادتها أو أفرادها (بين الامامة وامارة الجيش ورؤساء دواوين الخراج والبريد الخ) . وتكررت النزاعات بشكل خاص بين الوالي باعتباره امام الصلاة وقائد الجيش ـ أي السلطة السياسية والدينية ـ وبين صاحب الخراج ، أي السلطة المالية والادارية . وكان الخلفاء الامويون والعباسيون ـ أيضا ـ يميلون الى تعيين شخصين مختلفين في هاتين الوظيفتين ، وشخصا ثالثا في البريد ، حتى يراقبوا الوالي من بعيد عن طريق التجسس عليه . وأصبح لكل من الوالي وصاحب الخراج أيضا شبكات بريد مقابلة التجسس على بعض أو استقاء الاخبار من مقر الخلافة .

كلّ هيئة من هذه الهيئات البيروقراطية اذن كانت متناحرة الواحدة ضد الاخرى ، ولكن رابطة الولاء البيروقراطي كانت تربطها معا وتوحدها . والى

جانبها كانت توجد أيضا الشبكات التي يوثق بين أفرادها الولاء العشائري ، وهو تراث عربي لم تعرفه مصر من قبل تقريبا ، اذ لم يكن منتشرا فيها غير العصبية الاقليمية والمحلية . فكل وال جديد يصحب معه نفرا من قبيلته أو عشيرته (٣٥) . وكان هؤلاء الولاة عربا حتى نهاية الدولة الاموية ثم أصبحوا فرسا وتركا وأرمن أو تركمان في العصر العباسي .

وهؤلاء بخلاف العرب الذين هجروا الى مصر واستقروا فيها . ومنهم اليمنيون الذين قطنوا بلبيس ونشطوا في الزراعة والتجارة بين الفسطاط والقلزم على البحر الاحمر . ومنهم قبائل بدوية كانت تقضّ مضاجع الفلاحين المصريين وتنهب الاديرة في الصحراء (٣٦) . وساهمت هذه القبائل البدوية في زيادة تخلف الصعيد عن الدلتا .

فلم يكد علي بن أبي طالب يتولى الخلافة (٦٥٦ م) حتى قام أنصار بني أمية بثورة في مصر ، وسيطروا على الصعيد والفيوم ثم زحفوا على الاسكندرية . وفي خلافة المهدي (٧٧٥ م) خرج عليها « دحية » وملك اغلب بلاد الصعيد وكاد أن يستولي على الفسطاط ، وتظاهر بالخارجية حتى يستميل اليه أهل الواحات (٣٧) . ومنذ أوائل القرن التاسع استطاع السري بن الحكم أن يكوّن لنفسه ولاسرته من بعده ملكا شبه مستقل تركز في العاصمة والصعيد . وفي نفس الوقت سيطر قائد آخر من قواد الجيش – عبد العزيز الجروي – على شرقي الدلتا . في حين ملكت قبيلتا لخم وجذام العربيتان المنطقة المحيطة بالاسكندرية ومريوط والبحيرة . أما الاسكندرية نفسها ، فقد حكمها الاندلسيون عهدا ...

وبقيت مصر مدة ١١ سنة لا ترسل خراجا لبغداد ولا تقبل العمال الذين يوليهم الخليفة . فكان هذا الانفصال نذيرا بحكمي ابن طولون والاخشيد . ولكنه تسبب على أي حال في تدهور الزراعة والري . فلم يبق من الخلجان في أرض مصر يوم استلمها ابن طولون سوى أربع (٣٨) . وتعرضت الصناعة (اليدوية) لمضار الفوضى ، ووجدت التجارة أمامها عراقيل متزايدة (٣٩) .

وثمة ملاحظة نود ابداءها . وهي ان تلك التناقضات الداخلية في الطبقة الحاكمة – المشترك الاعلى – ليست أمرا مناقضا لوجود الوحدة المركزية بل ملازم لها في النظام الشرقي . فوحدة الدولة في تلك الظروف المتخلفة من الصراع الطبقي عبارة عن الكفة الاخرى التي توازي تفتت قاعدة المجتمع في مشتركات مبعثرة منثورة على مساحة واسعة ، ومنفصلة بعضها عن بعض . وكذلك ، فقهر الدولة الشديدة البأس هو المقابل الضروري لبعد المسافة بين الطبقات المحكومة – العبيد العموميون – والطبقة الحاكمة ، البيروقراطية .

ومن المفهوم بعد ذلك أن يكون التاريخ المصري سلسلة من الازمات والتأرجح بين الوحدة والانقسام ، اذ ان الاثنين القطبان الرئيسيان في مكونات النظام الشرقي .

هـ ـ تقوية الطغيان :

استقبل المصريون الفاتحين العرب دون مقاومة في أغلب الاحيان ، وبالتأييد في بعضها . وكان موقف الجنود المصريين في الجيش البيزنطي من أسباب فشله في صد عمرو بن العاص . وفي الفترة الاولى ترك النظام العربي الادارة المحلية الى الاعيان السابقين ، مركزا اهتمامه على تحصيل أقصى ما يمكن من الجزية . ودخل عدد متزايد من المصريين في الاسلام تخلصا من جزية الرأس ، وحتى يدفعوا العشر عن ريع الارض بدلا من الخراج . غير ان الخلفاء أصبحوا يضاعفون الجزية على باقي الذميين حتى قيل ان عمر بن عبد العزيز أرسل الى حيان بن سريح عامله على الخراج في مصر أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم (٤٠) . وفي أوائل القرن الثامن كتب الخليفة سليمان بن عبد الملك الى صاحب الخراج بمصر أسامة بن زيد التنوخي ، يقول له : « احلب الدر حتى ينقطع ، واحلب الدم حتى ينصرم » . وفي عام ٧٤٢ تقريبا أمر عبيد الله باجراء احصاء للمصريين ومواشيهم وبمسح الارض مع تسجيل الاراضي البور ، ثم رفع نسبة الضريبة العقارية من ٤ الى ١٢ ٪ . واشتهر بعض الولاة بالقسوة ، فقامت ضدهم ثورات اشترك القبط والعرب فيها (٤١) . حتى ان الليث بن الفضل والي مصر طلب من هارون الرشيد في عام ٨٠٣ م أن يبعث اليه بالجيوش لانه لا يستطيع بدونها جباية الضرائب .

وفي الايام السابقة لحضور أحمد بن طولون ، فرض ابن المدبر أعباء اضافية على المصريين . فجبى ضريبة على النطرون والمراعي والمصايد (وهذه الضرائب كانت موجودة أيام الرومانيين) ، وكذلك على النخيل وأشجار اللبخ ، ورفع نسبة الخراج الى اربعة دنانير على الفدان .

واستفاد كبار القادة من مراكزهم . فهذا عمرو يعود واليا على مصر بعد انتصار معاوية ، ويحتفظ لنفسه بصافي ايراد البلد . وفي عهد الوليد كتب الشاعر المصري زرعة بن سعد الله بن أبي زمزمة عن الوالي :

اذا صار عبد الله من مصر خارجا	فلا رجعة تلك البغال الخوارج
اتى مصر والمكيال واف مغربل	فما سار حتى سار والمد فالج

فلما بلغت الابيات عبد الله أهدر دمه ، فهرب الشاعر الى المغرب (٤٢) .

غير ان جيش الموظفين استفاد أيضا من هذا النظام . وبعد أن كـــانوا يأتمرون بأوامر الاباطرة الروم ، باتوا ينفذون كلمة السادة الجدد . اذ بقيت معظم وظائف الدولة في أيدي الذميين ، وأصبح لكل مـــن مصر العليا ومصر السفلى كاتب قبطي من الفسطاط ، كما تـــولى بعض الاقباط مناصب ولاة الاقاليم . وكانت الضرائب تجمع بمعرفة الجباة الذميين المنتمين الى شركات مالية يساهم فيها والي الاقليم (٤٣) . وفي المقابل ، كان مـــن حق والي مصر الاشراف على انتخاب البطاركة . ونعــــرف ان عبد العزيز بن مروان أبطل انتخاب أحد البطاركة ، وأمر بانتخاب آخر .

ومع اشتداد القهر زاد السخط شمولا . وسوف نعـــود الى حركات النضال الشعبي ، وخاصة الحركات الفلاحية ، غير اننــا نود هنا أن نلفت النظر الى عدم وقوع حركات مقاومة قام بها العبيد في مصر في ذلك الـوقت تماثل ثورة الزنج في العراق . وذلك لان الرقيق لم يستعمل في وادي النيل لاغراض انتاجية في عهد الولاة ولا العصور التالية ســـوى القليل النادر . وبشكل خاص لا نجد عبيدا يعملون في الزراعة المصرية ، لان عمل الفلاح الحر (« عبد الارض » كما كان يسمى) أقل تكلفة من عمل العبد (٤٤) . وانمـــا كان معظم العبيد يستخدم في خدمة المنازل وحراسة الحريم ، ورعاية الابـل في بعض الاحيان ، وكذلك في رواية الشعر وتلاوة القرآن والحديث . ثـم أصبح يستجلب الرقيق الاوروبي والتركي لتكوين فرق الحراســة الخاصــة والجيوش الشخصية والمرتزقة التي مكنت الطولونيين والاخشيديين مـــن الاستقلال بمصر عن بغداد . وبرز عبد خصيّ ـ كافور ـ على قمة الولاية .. وفيما بعد الخلافة الفاطمية ، يصل اغتراب جهاز الدولة الى درجة أن يحكـم العبيد الاجانب ـ المماليك ـ الوادي مدة قرون متوالية . وهو حدث لم يقع مثيله في الاقطاع الاوروبي ، وينفرد به النمط الآسيوي في مصر وغيرهـــا من البلدان .

★ ★ ★

سبقت الاشارة الى عبارة مشهــــورة لماركس يشير فيها الى النمط الآسيوي كمرحلة من المراحل التاريخية « المطردة » لتطور البشرية . ثم يذكر بعدها النمط القديم والاقطاعي والرأسمالي . واذا كان النمط الآسيوي قـد نما وتطور من بطن المشاعية ، غير انه لم يولد سيــادة الاقطاع بالضرورة . ولم يكن تعبير ماركس ـ الاطراد ـ يتضمن نظرة مستقيمة مبسطة للتاريخ ، ولا تأكيدا بأن تطور البشرية عبــارة عن التقدم المضمون خطـوة بعــــد أخرى (٤٥) . والواقع ان التاريخ يمكن أن يشهد تراجعا الى الخلف أحيانا ، ووقوعا في الركود مدة. وها نحن قد رأينا ـ في الفترة الزمنية بين الفتح العربي

والحكم الطولوني ـ عهدا يجمع بين الركود والتراجع عن النبتات الاقطاعية البيروقراطية التي ظهرت في أواخر العهد الهليني .

٢ ـ عجلة التطور تدور ثانية

(الطولونيون والاخشيديون)

لقد دام الركود بالنسبة لمصر طوال فترة ازدهار الخلافة . وبدأت عجلة التطور تدور ثانية في وادي النيل قبيل ثورة الزنج مباشرة (٨٦٨ م) ، أي عندما بدأ الحكم في بغداد تأفل سيطرته . وفي تقديرنا ان هذا التحول كان نتيجة توافر ظرفين معا : ظرف خارجي ، وهو التغير في الطرق التجارية ، بحيث أن عادت الى النشاط تلك التي تمر بمصر . وظرف داخلي ، وهو الازدهار المفاجيء الملكية الفردية الخاصة لفترة قصيرة ، واتمام عملية استعراب مصر على أساسه .

حكمت الاسرة الطولونية حكما مستقلا بين ٨٦٨ و ٩٠٥ م لاول مرة في تاريخ مصر الاسلامية . وبعد ثلاثين سنة من انتهاء الطولونيين ، عادت مصر مستقلة في ظل الاسرة الاخشيدية من ٩٣٥ الى ٩٦٩ ، أي في اللحظة التي دخلت فيها قوات جوهر الصقلي وادي النيل . وكل من أحمد بن طولون ومحمد بن طغج الاخشيد عبد تركي معتق أرسل كنائب للوالي التركي الذي عينه الخليفة العباسي على مصر ، وجاء على رأس جيش أجنبي . وكل منهما أيضا مد سلطانه الى فلسطين وسوريا والجزيرة العربية ، أي بالتحديد في تلك المناطق التي تشكل الامتداد الطبيعي للطرق التجارية المارة بمصر في ذلك الوقت . واعتمد الاثنان على جيش اشترك فيه العنصر المصري لاول مرة منذ الفتح ، وعلى أول أسطول حربي مصري . وحكم ابن طولون وابن طغج بعد أن قضيا على انتفاضات العرب والمصريين .

ولكنهما أقاما نهوضا اقتصاديا نسبيا لوادي النيل ، وتمتعا بنوع من العطف الوطني من طرف الاهالي . غير انهما كانا حكمين أجنبيين معتمدين على جيوش أجنبية في غالبيتها ، ويخدمان في الاساس مصالح التجارة الخارجية التي في أيدي الاجانب . ولذلك لم تستطع الدولتان الصمود طويلا ، فسقطت الاسرة الطولونية امام الجيش العباسي الذي أعمل في المصريين التذبيح وأحرق « القطائع » العاصمة الطولونية . كما سقطت الإسرة الاخشيدية أمام الجيش الفاطمي .

غير ان هذين السلطانين وخلفاءهما اعتمدا ايضا على روابط الطائفية

وعلاقات الزمالة العسكرية بينهما وبين الجيش الذي بايع قادة الدولتين . وهذه السمات جميعا نجدها بصورة أبرز في العصر المملوكي .

ولذلك ، ففي رأينا ان الحكمين الطولوني والاخشيدي شكل متطور خاص للنظام الآسيوي ، وان سلطتهما خدمت بصورة رئيسية فئة التجار البيروقراطيين الاجانب . وسوف نحاول فيما بعد أن نوضح الاسس التي أقمنا عليها هذا الرأي .

أ ـ نمو التجارة الخارجية :

نعود بالذاكرة الى التغيرات التي طرأت على الطرق التجارية بين الشرق الاقصى والبحر الابيض في منتصف القرن التاسع (القرن الثالث الهجري) . فمن جهة ، فتح الروم طريقا شماليا جديدا الى منابع الحرير الصيني ويمر بأراضي الخزر الروسي فيتفادى الامبراطورية العباسية . ومن جهة أخرى ، فالاضطرابات الاجتماعية والانقسامات السياسية التي اندلعت في بغداد وممتلكاتها جعلت القوافل التجارية تخشى قلة الامن اذا ما اخترقتها . ولذلك عادت الطرق القديمة الى النشاط .

وبعضها تبدأ من موانىء سوريا أو حدودها الشمالية مع بيزنطة ، ثم تمرّ بفلسطين فالجزيرة العربية الى عدن ، أو تنطلق من الاسكندرية فتصل الى القلزم على البحر الاحمر وتذهب الى المحيط الهندي مارة بعدن أيضا . وعرفت الموانىء الشامية والمصرية على البحر الابيض ازدهارا جديدا بعد الفترة السابقة من الانكماش . في حين ان مركز بغداد التجاري أخذ يتدهور . وعرف الحكمان الطولوني والاخشيدي الرفاهية الاقتصادية . غير أن هذه الرفاهية كانت تجارية أكثر منها زراعية (٤٦) .

وفي العهد الطولوني ، كانت مصر تستورد الذهب والرقيق من السودان وتصدر اليه الغلال والاقمشة والحلى . وكان في الجيش الطولوني عدد كبير من الجنود السود . وكذلك يذكر الجاحظ ان مصر كانت ترسل الى بغداد حمير الركوب والثياب الفاخرة وأوراق البردى والبلسم والاحجار الكريمة . ويبدو ان الاسرة الطولونية أعادت فتح خليج أمير المؤمنين الرابط بين الفسطاط والقلزم على البحر الاحمر ، وهو ذلك الذي كان الخليفة العباسي المنصور قد طمره للدفع بمركز مصر التجاري الى الخلف . كما بنى الطولونيون حيا تجاريا هو القطائع ، وهو الذي ركز الجيش العباسي على اشعال النار فيه عندما استعاد السيطرة على العاصمة المصرية . غير ان الفسطاط ظلت محتفظة بأهميتها التجارية رغم ذلك في ظل الحكم الاخشيدي ، بل وزادت في عهد الخلافة الفاطمية .

أما في ظل الاخشيديين ، فقد باتت مصر مركزا تجاريا عظيما للبحر الابيض ، فتصل اليها من الخارج الاطيــاب والعطارة والادوية والاحجـار الكريمة والرقيق والمواد الغذائية والاشربة والاقمشة التي تنسج في البهنسا وأسيوط وأخميم ، والحيوانات الاستوائية . وكان التجـار اليهود يحتكرون جلب الغلمان والجواري من أوروبا . وفي عهــد الاسرة الإخشيدية توثقت بصورة خاصة الاتصالات التجارية مع بــلاد المغرب . وسوف تتحول هذه الاتصالات في النهاية الى السيادة الفاطمية على وادي النيل بعــد منتصف القرن العاشر .

ان نهضة القوة التجارية المصرية كانت تلقى في هذا الوقت ، مقاومة من ثلاث جهات . وتأتي الاولى من بيزنطة التي رأت عودة القوة البحرية الاسلامية تشتد في البحر الابيض ابتــداء من عام ٨٢٧ كما سبق ذكــره . وردت القسطنطينية على المنافسة التجارية المصرية بغارتين بحريتين على المــوانىء المصرية ، ولكنهما فشلتا في الحد من النمو المصري . ففي عام ٨٥٣ نهب الروم دمياط ، قبل الحكم الطولوني بقليــل . وفي عام ٩٦٨ ـ قبل الحكم الفاطمي مباشرة ـ شنت بيزنطة هجوما واسعا عــلى رشيد والفرمان (بالقرب من بور سعيد اليوم) وأشطوم . وعــلى كل حال ، فقد دخــل الطولونيون والاخشيديون في حروب مستمرة مع بيزنطة ، وكان مسرحها الاساسي بلاد المشرق والاجزاء الشرقية للبحر الابيض .

ولكن المنافس الثاني لمصر كان بغداد ، التي لم تستسلم الخلافة فيهــا الى تحويل التجارة عنها . غير انها كــانت مشغولة بمواجهة الاضطرابات الداخلية ، وخاصة ثورة الزنج . وانتهز ابن طولون فرصة هذا الوضع لا ليقيم حكمه المستقل في مصر فحسب ، بل ليحاول تثبيت مركزه التجاري عــلى البحر الابيض بالاستيلاء على الشام . وهذا في تقديرنا هو الذي يفسر النزاع المستمر بينه وبين ابن الموفق المتولي أمور الخلافة العباسية الفعلية . ففــي عام ٨٧٠ يحاول ابن طولون الاستيلاء على دمشق ، ثم يعيد الكرة في عام ٨٧٨ فيبسط عليها يده . وعند وفاته في عام ٨٨٣ تفقد مصر سوريا ، ولكــن خمارويه بن أحمد يحتلها من جديد (٨٨٤ ـ ٨٨٦) .

وكان المنافس الثالث الدولة القرمطية الشعبية التجارية التي تأسست في الخليج ، والتي حاولت أن تعزل الامبراطوريتين العباسية والطولونية معا من المسالك المؤدية الى المحيط الهندي من خــلال الجزيرة العربية والبحر الاحمر . فنرى الفرق القرمطية تدخل منطقة دمشق في عهد جيش خمارويه وتهزم القائد الطولوني طغج بن جف (٤٧) في عــام ٨٩٠ . وكانت بغــداد ساعتئذ قد قضت على ثورة الزنج ، فجمعت قواتها ضد القرامطة وأخرجتهم

من الشام ثم استرجعت مصر على أيدي نفس القادة الذين هزموا القرامطة .

وفي عهد الاخشيديين جرت الحوادث مجرى مشابها الى درجة كبيرة . فامتد سلطانهم الى سوريا وطرسوس والحجاز (المدينة ومكة) ، الامر الذي يتفق مع نمو التجارة الشرقية المارة بالمحيط الهندي . ودخل محمد بن طغج في نزاع مع ابن رائق العباسي حول سوريا ، وكاد الاثنان أن يتحاربا ، ثم تمت بينهما معاهدة عام ٩٤٠ تعترف للاخشيدي بالسيادة على سوريا ، فأعمل في أهاليها الاغنياء المصادرة المالية .

وقد ترتب على النزاع المستمر بين حكام مصر وحكام بغداد على المشرق أن وجد الاباطرة الروم الفرصة مواتية ليستردوا تلك المراكز التجارية الهامة. فأخذت القوة البحرية البيزنطية تتحرك في حرية أكبر على الشواطىء الشامية منذ العصر الطولوني ، ثم زاد النشاط البيزنطي الحربي في أواخر الحكم الاخشيدي ، فهزم الاسطول المصري عام ٩٣٦ قرب قبرص ، واحتل جيش نقفور فوكاس طرسوس عام ٩٣٥ ، وتوغلت القوات البيزنطية في الساحل حتى حماه وحمص وجبلة واللاذقية . وفي عام ٩٦٩ سقطت انطاكية ودفعت حلب الاتاوة للقسطنطينية (٤٨) .

وفي نفس الوقت كان القرامطة يعيدون الكرة على سوريا بالتنسيق مع الضغط الفاطمي على مصر . ففي عام ٩٦٩ هزموا الحامية الاخشيدية وأجبروا والي دمشق حسن بن عبد الله بن طغج على أن يدفع لهم الجزية . فكانت هذه الهزائم العسكرية في الشرق بمثابة ضربات معاول ساعدت على هدم النظام الاخشيدي أمام الفاطميين .

والملفت للنظر ان ذلك الجهد العسكري الكبير الذي بذلته مصر للسيطرة على الطرق التجارية والاحتفاظ بها لم يكن لخدمة السلطان مباشرة ، وذلك لان الطولونيون أخذوا بمبدأ حرية التجارة ، ولم تحتكر الحكومة الطولونية التجارة في صنف من الاصناف (٤٩) . بل أفادت السياسة الطولونية والاخشيدية الخارجية فئة من التجار الاجانب الكبار بشكل خاص . اذ ان المصريين لم يلعبوا غير دور محدود ، وهو نقل البضائع التي يملكها الاجانب عبر أراضي الوادي ، أكثر من اشتغالهم بالتبادل التجاري لحسابهم الشخصي . وازدحمت الاسكندرية بمخازن تجار المغرب والبندقية والقسطنطينية . ومن بين هؤلاء التجار الاجانب برزت أسرة الماذرائيين الفارسية منذ أيام ابن طولون ، وتولى علي بن أحمد الماذرائي في عهد خمارويه وظيفة كاتب الامير ووزيره المشرف على ضياعه وأمواله الخاصة . وأشرف ابنه أبو بكر محمد بن علي على الخراج وديوان الانشاء . وصعد نجم الماذرائيين مرة أخرى في ظل

الاسرة الاخشيدية ، وكان ابن طغج يصادر أموالهم ثم يعفو عنهم ، وتحرق العامة دورهم وتنهب ضياعهم ، ولكنهم ينهضون وتعود اليهم مكانتهم في فترة قصيرة بعد ذلك ، وخاصة انهم كانوا ينوعون مجالات نشاطهم وأماكنه بحيث يصعب تجريدهم من أموالهم تماما . وأصبحت مصر والشام في يدهم من الناحيتين المالية والاقتصادية ، وامتد نفوذهم الى العراق . ومن أهم الوسائل التي تمكنوا بها من جمع الثروات الطائلة قبالتهم لخراج مصر والشام في بعض السنوات لحساب خلافة بغداد ، ثم توليهم خراج مصر في ظل الاخشيد (٥٠) .

ومن الفرس الاغنياء أيضا الحسين بن مهاجر الذي خدمت أسرته في الشام . ثم التحق الحسين بخدمة أحمد بن طولون وتولى أعمال البريد ، ونشب نزاع بينه وبين علي الماذرائي ، انتهى بأن استولى هذا على ثروة الحسين . ونقرأ أيضا عن عفان بن سليمان البزاز الذي استطاع الاخشيد أن يأخذ من ماله بعد وفاته مائة ألف دينار . والى جانب هؤلاء المسلمين كان التجار اليهود المعروفين بالرهذانية (نسبة الى نهر الرون في فرنسا) نشاط كبير في الوساطة بين الشرق والغرب ، كما سبق الاشارة اليه . وكذلك لعب الاغريق دورا ملحوظا في التجارة في فترات السلم الطويلة بين مصر والقسطنطينية .

وأخيرا فيبدو محتملا أن عددا من قواد الجيش الاجنبي ــ الذي حكم بواسطته الطولونيون والاخشيديون ــ قد مارسوا التجارة جنبا الى جنب أعمالهم العسكرية والادارية (٥١) ، أو أنهم كانوا ينتمون الى العائلات التجارية الاجنبية الكبيرة . وهكذا وجدت ما يمكن أن نسميهما التجارة البيروقراطية والبيروقراطية التجارية . وهي ظاهرة سوف تتخذ شكلا أشد أهمية وبروزا في العصر المملوكي .

ومن الطبيعي أن تلعب التجارة دورا محركا للعلاقات السلعية وبالتالي للقوى النازعة الى الملكية الفردية ، وهو أمر سنعود اليه فيما بعد . ولكننا نود هنا أن نبدي رأيا ، وهو أن ثمة علاقة ــ في تلك الظروف ــ بين تلك القوى وبين قيام حكم وراثي مستقل في مصر مرتين ، الى أن جاءت الخلافة الفاطمية ، وهي وراثية أيضا . ومن المعروف ان كلا من أحمد بن طولون ومحمد بن طغج لم يتمكنا فحسب من الانفراد الواقعي بحكم مصر ، بل استطاعا أن يحصلا على صك رسمي من خليفة بغداد يعترف فيه لهما بحق أولادهما في وراثة الملك . ونقصد ان نقل التاج ــ وبالتالي ثروة مصر الطبيعية والبشرية ــ من القائد العسكري الذي كان عبدا الى ابنه ، عبارة عن ظل من ظلال الملكية الخاصة التي اكتسبت حظوة جديدة في تلك الفترة .

ب ـ استعراب مصر :

في تقديرنا ان الظـــروف الاقتصادية البحتة ـ والتجارية بالذات ـ لم تكن الوحيدة التي تسببت في الازدهار الذي عرفته مصر في ظـل الحكمين المستقلين الطولوني والاخشيدي . بل يجب أن نضيف اليها حادثا هاما أثنيا لعب دورا حاسما في ذلك الازدهار ، وترك آثارا دائمة على التاريخ المصري وان كانت دوافعه الاقتصادية والاجتماعية مؤقتـة وعابرة .. نعني استعراب مصـــر .

فالفتح العربي هو الوحيد الذي طبع شعبها بثقافته أثناء امتزاجه به . وحتى أوائل القرن التاسع ، كان العرب في مصر يمثلون طبقـــة اجتماعية وراثية تتمتع بامتيازات خاصة مترتبة على كونهم آتين مـــن مكان جغرافي مشترك هو جزيرة العرب . فبهذه الصفة كان لهم حق في أعطياتهم ، أي في نصيب من الجزية المفروضة على المصريين الذين عليهم دفع الخراج . وكـان المصريون عبيدا للارض التي تملكها أمة العرب ، وهي أيضا أمة الاسلام فـي المنشـأ . في حين ان العرب أنفسهم لم يكن ممكنا أن يكونوا عبيدا أو أقنانا كوضع قانوني دائم لهم ، بل بصورة شاذة فقط وعقابا لبعض الافراد منهم . وكان العرب هم الجنود المقاتلة ، أما الذميون ، فليس مسمـــوحا لهم بحمل السلاح وامتطاء الخيل ... وهكذا وجد فـي أول الامر الفاصل الاقتصادي والاجتماعي والقانوني واللغوي الذي كان دائما موجودا فـي مصر بين سكان وادي النيل المجردين من الحقـــوق السياسية («المستسلمون» في العصر الهليني) وبين سادتهم من الاجانب الذين فرضوا عليهم سلطانهم .

غير أن تطور الاحداث ، وبعض السمات الخاصة بالعرب ، غيّرت من هذه الاوضاع . فالى جانب الجنود العرب الذين سكنـوا الامصار العسكرية ـ مثل الفسطاط ـ وجد مهاجرون عرب بدأ تدفقهم على مصر من عام ٧٢٧ . وكانوا من الفلاحين اليمنيين القيسيين ـ الذين استجلبهم الولاة بهـدف أن يكوّنوا منهم حاميات متناثرة تساعـــد على الوقوف في وجه الانتفاضات المصرية . وسبق الاشارة الى البعض منهم الذين أقاموا ناحية بلبيس للاشراف على الطريق التجاري بين الفسطاط والقلزم ، والذي كانت تنقل عبره غـلال الجزية الى مكة . وعندما سحق جيش المأمون الثورة القبطية عام ٨٣١ / ٨٣٢ ، وأصبحت قرى بأكملها مهجورة بعد ذبح أهـــاليها أو فرارهم ، أعطيت تلك القرى بأراضيها لهؤلاء القيسيين الذين بدأوا يعملون بالزراعة .

واستمر هروب الفلاحين المصريين من الارض بسبب فداحة الخـراج المتزايدة نسبته . فحلّ محلهم في نواح شتى عدد متزايد من العرب الذيـن

نزلوا مصر واستقروا بها يفلحون الارض . وكانت تربط بين الفلاحين العرب في مصر حينئذ روابط مشتركية شبيهة بتلك الموجودة في القرى المصرية الصميمة . ومما زاد من اشتغالهم بالزراعة ان المأمون أمر بشطب العرب من سجلات الاعطيات العسكرية عام ٨٢٣ ، فلم يعودوا يستطيعون العيش الا بالعمل بعد أن فقدوا امتيازاتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية في ظل العباسيين (٥٢) .

وفي الوقت نفسه كان عدد متزايد من المصريين يجد ان اعتناق الاسلام يضعهم في وضع أفضل ، اذ يرفع عنهم جزية الرأس الثقيلة ماليا ، ويوقفهم في نفس الصف الاجتماعي مع الطبقة الحاكمة ، أي لا يعودون رعية أو تحت الحماية (ذميين) ، بل أحرارا . أما الذين تمسكوا بدينهم ، فقد ترك عدد منهم الزراعة ، وتركزوا في المهن « الحرة » التي تنظمها الطوائف وتأتي بعائد أكبر من فلاحة الارض . وهو في نفس الوقت عائد أوثق ارتباطا بالعلاقات السلعية التي ورثوا تراثها من الروم . كما ان المتعلمين منها وجدوا مكانا مكسبا في الادارة العربية (٥٣) .

وتلاقى سير هذا التطور مع ما ذكرناه قبلا من ان الخلفاء العباسيين الاوائل منحوا لسكان الامبراطورية الاسلامية ـ عربا أو أجانب ، مسلمين أو ذميين ـ الحق في ملكية رقبة الارض ، وانهم فعلوا هذا لترضية الحركات الشعبية ـ وخاصة حركة الموالي ـ التي أجلستهم على عرش بغداد بعد أن أسقطت الامويين . وبالتالي أصبح الفلاحون في مصر ـ عربا أصلا أم مصريين ـ يملكون تلك القطع التي كانت من نصيبهم عند التقسيم الدوري لزمام القرى على أفراد المشترك . وكأن المشتركات القروية تفككت أوصالها في هذه اللحظة باقرار الملكية الخاصة للارض ، فهدم سور العزل الذي يفصل بين الرعية من الناحية الدينية والاثنية وبين الحكام ، فاختلط العنصران جنبا الى جنب .

غير ان هذه العملية كان لها وجه آخر ، وهو ان الحكام العباسيين رأوا ايرادهم من مصر ينخفض لو دفع الفلاحون ـ عربا او ذميين سابقين ـ العشر فقط ، ففرضوا عليهم جميعا خراج المقاسمة العيني . واخذوا يشتدون في نسبة الخراج الى درجة أن وقعت ظاهرة جديدة في وادي النيل وهي ثورات الفلاحين العرب ، ثم انضمامهم الى ثورات الاقباط في حركات مصرية متحدة (٥٤) . ومع قمعها الوحشي ، كانت الدولة تستولي على أراضي الثوار أو الهاربين .

وفي نفس الوقت كان عدد متزايد من الفلاحين الباقين على اراضيهم يستجيرون بالقبالين الكبار المنتمين الى الطبقة الحاكمة ، فيضعون ما يملكون

تحت حمايتهم . وبدورهم كان هؤلاء الاغنياء يقعـون تحت طائل المصـادرة الحكومية المرة بعد المرة ، فتؤول تلك الاراضي ألى الدولة .

وهكذا فقد الفلاحون المصريون أراضيهم مرة أخرى وعادوا عبيدا للارض أي عبيدا عموميين ، سواء كانوا عربا أو أقباط الاصل . ونظـرا للظروف الخاصة بالانتاج الزراعي المصري في ذلك الوقت ، ولانخفاض القوى الانتاجية بشكل عام ، فقد عاد المشترك الفلاحي الى الظهور ضاما الى حظيرته الفلاحين المنحدرين من أصل عربي . ومن المحتمل ان هؤلاء كانوا يسكنون حيا خاصـا بهم في القرية ، وان قسما معينا ثابتا من زمامها كان متروكا لزراعتهم تحت ادارة مشايخهم مقابل دفعهم لنصيب محدد من الجزية الكلية المفروضة على القرية (٥٥) . ومـع ذلك ، فليس من شك ان ذلك التسلسل فـي التطورات (الذي أدى الى اعادة تشكيل المشترك المصري) لم يكـن دائرة مفرغة ، وان التغيرات السابق وصفها وجهت ضربة شديدة للبنيان المشتركي وخاصة في الدلتا ، ومهدت الطريق لكي يتدهور وان كان في بطء . وعلى أي حال ، فقد أدت تلك التطورات الى اعطاء دفعة اضافية للقوىالنازحة الى الملكية الخاصة، بعد أن أصبحت تلك الملكية حقا واقعا لجماهير الفلاحين ، ولو لمدة قصيرة . ولذلك نرى ان عملية استعراب مصر ـ كما قلنا ـ السبب الثاني الرئيسـي لنهضة القوى الانتاجية منذ منتصف القرن التاسع الميلادي تقريبا .

وقبل أن ننتقل الى تطـور القوى الاجتماعية فـي ظل الطولونيين والاخشيديين ، نود أن نبدي بعض الملاحظات على عمليـة الاستعراب ، تلك التي واكبت ـ كما رأينا ـ نموا للعلاقات السلعية والنقدية . فلمـاذا لم تتم نفس العملية مع الروم ـ من البطالمة حتى البيزنطيين ـ الذين كانوا أعمـق ارتباطا بالعلاقات السلعية من العرب ؟ نقرر ان السبب الاساسي يكمن فـي ان الاغريق كانوا يتميزون عـن المصريين بارتباطهم بنمط انتـاجي مختلف ـ العبودي والسلعي ـ في حين ان العرب عند فتح مصر كـانوا ما يزالون قريبين من المراحل الاخيرة لتدهور المجتمع المشاعي ، وبالتالي كانوا من هذه الناحية أقرب الى المصريين . ومن جهة أخرى فقد ارتبط الانعزال الاقتصادي للاغريق عن المصريين بالانعزال الاثني بينهم ، وهو فاصل لم يكن تخطيه ممكنا. أما الفاصل بين العرب وبين المصريين ، فقد كان دينيا أساسا في أول الامر ، وأمكن ازالته بدخول المصريين الاسلام . وأخيرا ، فقد كانت الظروف المحيطة بالحكمين مختلفة ، اذ استمرت الطبقة الحاكمة الاغريقية في مركزها السائد مدة عشرة قرون بفضل نجاحها في سحق الثورات الفلاحية ضدها ، في حين ان الخلافة العباسية قامت بفضل استنادها الى تلك الثورات .

ان السيطرة الاغريقية ادت في نهاية الامر الى رد فعل مصري في محيط

اللغة أيضا . اذ خرجت اللغة الشعبية الفرعونية القديمة من قاع الازدراء الرسمي الى أن تصبح اللغة القبطية التي تتعامل بها الدوائر الحكومية في مصر . هذا في حين ان اللغة العربية السامية هي التي سادت في ظرف قصير نسبيا وحلّت على ألسن الجماهير الشعبية ـ مع تعديلات طفيفة حدّية ـ محل تلك القبطية (الحامية) التي كانت راية القومية المصرية في وقت ما .

وكذلك نتذكر ان البطالمة والرومان والبيزنطيين استقوا مرارا عناصر من الدين الذي كان منتشرا في وادي النيل ساعتئذ ، وحاولوا أحيانا أن يقيموا دينا تلفيقيا من معتقداتهم ومعتقدات المصريين . غير ان هذه المحاولات المخططة أو التلقائية كانت تفشل دائما في رفع الساتر الديني والفكري بين الشعب وبين حكامه ، الامر الذي كان يزيد من تمزق الصفوف الاجتماعية المصرية . وقد حقق الدين الاسلامي ما لم يتحقق عبر مراحل التاريخ المصري، وان كان لفترة قصيرة . أقصد انه وحّد دينيا بين الحاكمين والمحكومين ، فكان عاملا أساسيا لاعادة ظهور مصر المستقلة من أحمد بن طولون الى كافور ... لا بل الفاطميين . ولا يعود هذا فحسب الى تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ألقينا عليها نظرة سريعة ، بل الى تلك السمات الخاصة بالاسلام التي نبعت معه من البيئة العربية واستجابت للمناخ النفسي الشرقي (٥٦) .

وقد التفت ماركس الى الدور الهام الذي تلعبه عناصر التكوين غير الاقتصادي على السيرة التاريخية لكل شعب ، داحضا الافتراءات التي يخترعها دعاة الرجعية عندما يؤكدون ان الماركسية لا تعترف الا بالاقتصاد محركا التاريخ . قال ماركس في « التكوينات السابقة للرأسمالية » (٥٧) :

« بعد أن استقر البشر في نهاية الامر ، فان الطريقة التي تصيب بها تغيرات أصغر قدرا المشترك الاصلي ، تتوقف على ظروف خارجية ، مناخية وجغرافية وفيزيائية الخ ، كما تتوقف على تكوينهم الطبيعي الخاص ، أي طابعهم القبلي . فالمشترك القبلي الذي تطور تطورا تلقائيا ، أو ، اذا أردتم ، الجحفل ـ (ويعني ـ المترجم ـ الروابط المشتركة النابعة من الدم واللغة والتقاليد) ـ اهو الشرط المسبق الاول للاستحواذ على الشروط الموضوعية للحياة والنشاط الذي يعيد توليدها ويعطيها التعبير المادي او يشيئها (نشاطهم كرجال الجحفل أو قناصين أو زراع الخ) . فالارض هي المعمل الكبير والترسانة التي توفر

وسائل العمل ومادته معا ، كما توفر محل المشترك أي أساسه . وعلاقة البشر بها ساذجة : فهم يرون أنفسهم ملاكها المشتركين ، باعتبارهم أفرادا في المشترك الذي ينتج ويعيد توليد نفسه بواسطة العمل الحي . ويعتبر الفرد نفسه مستحوزا أو مالكا بالقدر فقط الذي هو به عضو في مثل ذلك المشترك ـ حرفيا كان هذا أم تصورا. والحقيقة ان **الاستحواز** بواسطة عملية العمل يقع في ظل تلك الشروط المسبقة ـ التي ليست **نتاجا** للعمل ولكنها تبدو شروطه المسبقة الطبيعية أو الالهية » .

واذا كنا حاولنا ـ طوال هذه الدراسة ـ أن نكتشف كيف لعبت العوامل الاقتصادية دورا هاما في تشكيل التكوين المصري الاجتماعي والسياسي والفكري ، فاننا نقصد أيضا أن ندرك ضمنا ان هذا التراث الخاص ساعد في توجيه مسار الشعب المصري توجيها خاصا . وقد انضم اليه التراث العربي الاسلامي خلال عملية الاستعراب وبعدها ، فأعطى للسمات المصرية مزيدا من الغنى وكثرة التنوع ولكن حول محور واحد .

جـ ـ تطور الاقتصاد المصري في الاتجاه السلعي :

اشتهر العصر الطولوني الاخشيدي بالازدهار الاقتصادي . وكان عاملا رئيسيا في رفاهية مصر خلال هذه الفترة أن تصرف جزيتها داخلها بدلا من أن تنزح الى بغداد . واذا كان في رأينا ان الازدهار المصري هذا نتيجة لنمو التجارة الخارجية واتمام الاستعراب ، غير انه بدوره ساندهما لانه تميز بالميزات السلعية المتزايدة .

فقد عادت العناية بالري والصرف ، وكانت المحاصيل وفيرة فانخفضت أسعارها في الاسواق . واحاط ابن طولون الحيازة الزراعية بضمانات ، والغى عددا من الضرائب التي فرضها ابن المدبر . وانتشرت بصورة خاصة الزراعات التي تنتج للسوق وللتشغيل الحرفي في المدن ، مثل الكتان الذي كان محصول مصر الرئيسي وقتئذ كما هو الحال الآن بالنسبة القطن (٥٨) . وكذلك بدات مصر تزرع قصب السكر . وشهد العصر الطولوني تطورا عظيما في زراعة البساتين ، ودخلت أشجار الليمون والنارنج في الحكم الاخشيدي . وقد بدات ظاهرة جديدة خلال أيامه، وهي استخدام العبيد الابّاق في الزراعة (٥٩)، ولكننا لم نعرف استمرارا بارزا لها أيام الفاطميين بعد ذلك . وعلى أي حال ،

فهي تدل على نمو وسائل الاستثمار السلعية لاغراض السوق ، كما يدل عليه أيضا قيام بعض المتقبلين بزراعة الارض مباشرة لحسابهم .

وعرفت نهضة نسبية الصناعة الحرفية التي توفر للطبقة الحاكمة والاغنياء احتياجاتهم من الاقمشة الحريرية والاثاث والمعادن الثمينة ، والمنسوجات المزينة بخيوط الذهب والفضة ، والورق المصنوع من الكتان الذي حل محل البردى . وقد انتقلت صناعته الى مصر من سمرقند . وأرسل حكام مصر في ذلك العهد الحملات الى بلاد البجة (النوبة) لحماية مناجم الذهب فيها .

والملفت للنظر في هذا النمو الصناعة الحرفية انه لم يكن خادما للتصدير فقط تقريبا ، كما وقع في الماضي ، وانما للاستهلاك المحلي أيضا . وكذلك لم تكن في يد الاحتكارات الحكومية دون غيرها ، بل بدأت الورش الاهلية تنتشر وخاصة بالنسبة للنسيج الذي اشتهرت به مدن دمياط وتنيس والاسكندرية بشكل خاص ، ولكنه كثر عموما في مدن الوجه البحري وقراه . وكانت النساء في المنازل يقمن بالغزل ويقوم الرجال بالنسيج مقابل أجر يومي لم يكن يتجاوز نصف الدرهم (٦٠) .

وتعلم المصريون من الزنوج صناعة بعض أنواع الجلود (٦١) ، وحذقوا في الانواع الفاخرة من الحصر التي كانت تنتج في ايران أصلا . هذا الى جانب المصانع الحكومية (دور الصناعة) التي كانت تمد الجيش الطولوني والاخشيدي بأسلحته ومهماته .

وكان أغلب المشتغلين بالصناعات الحرفية من الاقباط . فبعد أن كان الولاة يمارسون تعصبا دينيا ازاءهم ، اتبع ابن طولون وخمارويه سياسة من التسامح جعلت أعمالهم تزدهر (٦٢) . وسوف نجد الفاطميين يهتمون بالاشتراك في الاحتفالات الدينية القبطية .

ونلاحظ هنا ان بدء الانتشار الجغرافي للصناعات الحرفية ساعد على اضعاف السيطرة التي كانت الطوائف الخاضعة للحكومة تتمتع بها . والاغلب ان النسيج لعب دورا خاصا في هذا السبيل بسبب اعتماده على الآلات وان كانت بدائية . وقد يكون في هذه الاوضاع أحد الاسباب التي مهدت للحركات الحرفية في ظل الفاطميين وبعدهم .

ومع زيادة الفائض الزراعي والصناعي عن احتياجات الاستهلاك الداخلي ، ارتقى التبادل السلعي درجات في الانتشار ، وكذلك الاعتماد على النقد . لقد وجدت الاسواق المركزية الكبيرة التي يخصص مكان فيها لكل حرفة . كما نشطت التجارة الداخلية (٦٣) الى جانب تجارة التصدير والاستيراد . وتبدو

الاهمية الجديدة التي أخذتها التجارة الداخلية من بروز المحتسب الذي يمنع باسم الدين الغش ، ومن اختلاف أسعار بعض الاراضي الزراعية مع اختلاف بعدها عن المدن (٦٤) .

ومع النشاط التجاري الداخلي ، اتخذ جانب أكبر من التعاملات الشكل النقدي . وتسجل الوثائق عقودا بايجار أراض زراعية ايجارا نقديا سنويا ، وتذبذبات في أسعار القمح . وكان من الادلة على استقلال النظام الطولوني وقوته الاقتصادية المتطورة أن ضربت عملة مصرية (الدينار الاحمدي) .

وسبقت الاشارة الى الفترة القصيرة التي كان فيها حق الملكية الخاصة فعالا ، وكيف « انفتح » المشترك القروي خلالها مستقبلا العرب الوافدين أعضاء جددا . وقد جاء تسلل الانتاج السلعي والتبادل النقدي الى القرى ضربة أخرى للمشترك الفلاحي ، وخاصة في الدلتا . الامر الذي أضعف أسسه دون شك . ومع ذلك ، فليس معنى ذلك كله انه قضي عليه . وسنرى فيما بعد بقاءه في هذه الفترة كجزء لا يتجزأ من النظام المصري « الآسيوي » . والذي نود أن نقوله هنا هو ان مجرد دخول التجارة والنقد في القرى لم يكن كافيا لهدم ذلك النظام ، وانما أقام فيه وفي مكوناته (ومنها المشترك القروي) بؤرا لمرحلة جديدة ، أكثر تطورا .

د ــ المميزات « الآسيوية » للنهضة المصرية :

ان التطورات السلعية والنقدية التي صاحبت النهضة الاقتصادية المصرية في تلك الفترة لم تنقل المجتمع من تكوين اقتصادي اجتماعي الى آخر ، بل جرت في نفس الاطار الآسيوي . وسبق لمصر الهيلينية أن عرفت مرحلة من التطور الاقتصادي دون أن تتخطى ذلك الاطار بعد. وكذلك رأينا في الصفحات الماضية ان عصر الولاة تميز بالتراجع والتخلف الاقتصادي مع الاحتفاظ بالتكوين الآسيوي العام لوادي النيل . وهكذا نتبين ان الفكرة الماركسية عن ركود التكوين الآسيوي صحيحة اذا أخذت بمعنى نسبي : اي ان النظام المصري تطور ببطء شديد أولا (خلال عشرات القرون) . وان تطورات جزئية ــ الى الامام والى الخلف ــ وقعت داخله ثانيا . وعلى اي حال ، فعندما كان ماركس يصف النمط الآسيوي والقديم (العبودي) والاقطاعي والبورجوازي الحديث بعهود متتالية للتكوين الاجتماعي الاقتصادي (٦٥) ، فلم يكن يقصد حتمية الانتقال من عهد تاريخي الى الذي يليه في القائمة . كما انه لم يكن يقصد ان كلا من هذه العهود يظل نظاما تقدميا الى الابد . وتبين هذه الدراسة بالذات

ان التكوين المصري كان في عهود اطارا التراجع التاريخي الى الخلف ، كما كان اطارا للتقدم أيضا في عهود أخرى .

وفي المقام الاول ، فلم تتغير الاسس العميقة للمشترك القروي وعلاقته بالفلاحين في عصر الطولونيين والاخشيديين . فعلى رأسه شيخ يختاره سكان الناحية على الاغلب (٦٦) ، وقد تغير اسمه في ظل الطولونيين من مازوت الى عميد . ويتم توزيع زمام القرية سنويا على الافراد طبقا لظروفهم الاقتصادية (ويلاحظ عدم وجود أي تأثير قبلي على هذا التوزيع) ، بعد تجنيب جزء من الارض للصرف على الخدمات المشتركية (المسجد أو الكنيسة ، المعديات ، ضيافة العساكر أو السلطان الخ) (٦٧) . ويوزع نصيب الناحية من الخراج على الفلاحين طبقا للمساحة المزروعة ، وأحيانا مع مراعاة نوع المحصول ومكسبه . ويلاحظ ان هذا الشكل لا يختلف في الاساس عن المشترك الذي كان موجودا بمصر منذ الفراعنة ، سوى ان جزءا من جزية الارض أصبح يدفع نقدا .

وخلافا عن المشترك الروماني القديم — الذي كانت المدينة فيه تملك الارض التي حولها — كان المشترك المصري ليس الا وكيلا عن الدولة ، وهي المالكة لرقبة الارض . فنرى ابن طولون يمارس حقا كاملا في الاستيلاء على الاراضي المملوكة بالوراثة أو الهبة أو الاقطاع (٦٨) ، ويلغي عقود القبالين الذين أهملوا الاراضي التي استأجروا خراجها (٦٩) . كما عمد الى استغلال الاملاك التي كانت لصاحب اقطاع مصر كلها وهو الوالي الاسمي المتغيب في بغداد . وقد اتسعت أملاك الدولة الطولونية الى درجة ان السلطان أنشأ ديوانا خاصا لادارتها واستغلالها هو « ديوان الاملاك » . ولم تختلف الامور كثيرا في ظل الاخشيديين ، فنصت مثلا عقود الايجار على دفع الخراج حتى عن الاراضي التي يتركها الزراع بورا ، مما يعني وجود حقوق سلطانية عليها .

وقد اشتهر الطولونيون باهتمامهم بالزراعة وبشبكة الري ، والمحافظة على منسوب المياه في النيل . كما كانت الحكومة تمد الفلاح بالبذور والحيوانات والادوات الزراعية ، وتتقاضى أثمانها من المحصول (٧٠) . أي ان الدولة الطولونية قامت بمهام اقتصادية رئيسية — وخاصة في الزراعة — في حين انها تركت التجارة حرة الى درجة كبيرة كما ذكرنا . ونضيف ان أحمد بن طولون ألغى الاحتكارات التجارية الصناعية التي أقامها ابن المدبر (الوالي العباسي) . ولكن مصانع النسيج الفاخر ظلت ملكا للحكومة (دور الطراز) ، ويشرف عليها موظف كبير هو « صاحب الطراز » .

وقد اعتمد الطولونيون على السخرة في صيانة الري وشبكة الترع

واقامة الجسور . وتدفع القرى تكاليف هذه الاعمال على صورة « ضريبة العمارة » . وبالتالي فالشكل الذي عبّر عن العبودية المعممة كان الجزية وهي أنواع : خراج أي جزية الارض ، وضرائب نقدية مختلفة ، وجزية العمل على الافراد وأعضاء المشتركات .

وتتفق هذه السمات الآسيوية مع زيادة البيروقراطية تضخما ونفوذا ، وتوليها السلطة في هذه الفترة . ففي ظل الطولونيين ، كان أعيان العرب في مصر يشكلون نوعا من الارستقراطية وفئة من الاغنياء ، ولكنهم لم يعودوا يلعبون دورا يذكر في الادارة المصرية . وكذلك كان أبناء السلالات المنتمية الى العباسيين موجودين دون أن يكون لهم تأثير (٧١) . ولكن هذا لم يكن يعني انقراض جهاز الدولة ، بل على العكس. فقد عاد الطولونيون الى تقسيم مصر اداريا بالشكل التقليدي (مصر العليا والوسطى والسفلى) ، وأعطوا أهمية كبيرة لاختيار كبار الموظفين ، وكان كثير منهم من الاقباط . واقتفى الاخشيديون آثار الاسرة الطولونية . وظهر منصب الوزارة ، وكان الوزراء ذوي سلطة كبيرة ، ومن أصول تجارية وفارسية خاصة كما سبق ذكره . فهذا أبو بكر محمد بن علي الماذرائي يتولى الوزارة ثلاث مرات أيضا في العهد الاخشيدي . وعندما خلع أخيرا، كان ماله يزيد على ١٠ ملايين دينار ، وله ضياع يستغل فيها كل سنة ٢ مليون دينار .

والى جانب منصب الوزير كانت هناك وظائف كبيرة أخرى مثل الحاجب والخازن وصاحبي الشرطة والبريد ، وكبار الكتبة . ويلاحظ ان أغلب هذه الوظائف كانت ذات علاقة شخصية وثيقة بالامير لعدم الفصل بين ذاته ومهمته على رأس الدولة . ففي البيروقراطية المصرية كان الاندماج كاملا بين الوظيفة والموظف الذي يتولاها ، وخاصة في المراتب العليا . وذلك لان البيروقراطية المصرية لم تكن جهازا أصم يخدم مصلحة الطبقة المالكة المتميزة عنها ــ كما هي الحالة النظرية في البلدان الرأسمالية الحديثة ــ بل كانت هي بعينها الطبقة المالكة والحاكمة في الوقت نفسه . ولذلك كانت العلاقات الوظيفية تتخذ أساسا طابع العلاقات الشخصية .

وبتشغيل العبيد المعتقين في الاجهزة البيروقراطية والادارية والسياسية الخ ، يصل الوجه الوظيفي الى السمو مقابل أشد سحق للوجه الشخصي والفردي . فهؤلاء ليست لهم ارتباطات أبوية ، لانهم فصلوا عن أسرهم عند استيرادهم . وكذلك ليست لهم ارتباطات اقتصادية وانتاجية في الاصل . ومع الخصيان تنعدم امكانية العلاقات الجنسية أو الزوجية ، وتنتفي فرصة التناسل نفسها ، فيصبح السلطان أو الوزير الخصيّ موظفا نقيا مبلورا ليس في ذاته من مكونات اجتماعية أخرى غير المكون الوظيفي .

وسبقت الاشارة الى ان أحمد بن طولون ومحمد بن طفج كانا من أسرة عبدة . ونضيف ان الذي حكم مصر في الفترة الاخشيدية الاخيرة ــ كافور ــ كان عبدا خصيا عتقه الاخشيد ، وظل يرتقي في مختلف الدرجات الوظيفية حتى قاد الجيوش وتقلد الوزارة والامور الفعلية للبلاد ، ثم تولى الملك نفسه على مصر والشام والحجاز عام ٩٦٦ بموافقة الخليفة العباسي (٧٢) .

غير ان علاقات حلقية معينة تقوى بين هؤلاء الجند العبيد السابقين ، وهي حلقية ــ أو عصبية ــ بيروقراطية من نوع خاص ، وتصطبغ أساسا بالاصل الاقليمي الذي انحدروا منه ، وبالولاء الشخصي للامير الذي يقودهم أو السلطان الذي يحرسون داره وكنوزه . وهذا الولاء الشخصي وشبه العشائري يبدو نفيا لما أبرزناه قبلا من انصهار البيروقراطيين في وظائفهم (فقد كان طبيعيا طبقا لنظرية ماكس فيبر عن البيروقراطية الحديثة ، أن يكون الولاء **الوظيفي** كاملا في هذه الحالة) . ومع ذلك ، فالولاء الشخصي هو النتاج اللازم للانعزال الكامل لاجهزة الدولة عن الشعب المحكوم ، الامر الذي لا بد من أن يوثق العلاقات بين أفراد هذا الجهاز الى درجة شديدة حتى يتكاتفوا في وجه الكادحين ويكوّنوا المشترك الاعلى المقابل للمشتركات الدنيا . فتنشأ بين الاثنين علاقات كلها جور وعداء وحشي ، وان كانت مغلفة بغلالة أبوية .

وقد ترتب على استقلال مصر سياسيا عن بغداد أن أصبح الجيش مستقلا أيضا . وفي عهد ابن طولون زاد عدد الجنود عن مائة ألف جندي ، ووصل الى أربعمائة الف في عهد الاخشيد . وكان الجيش الطولوني يتكون أساسا من العبيد ، منهم ٢٤،٠٠٠ تركي ، ٤٠،٠٠٠ سوداني ، يضاف اليهم ما يقرب من ٧،٠٠٠ متطوع عربي . وتكوّن الحرس الخاص للامير على الاغلب ، من قطاع الطرق في الحوف (المنطقة الشرقية من الدلتا) (٧٣) . وكان الضباط من الاتراك وبعض الروم أيضا المقربين الى السلطان الذي عني بشكل خاص بصرف الرواتب العسكرية بانتظام . وشكّل هؤلاء ــ مع كبار التجار الاجانب ــ بلاطا مترفا يحيط بالامير ويسكن العاصمة أو المدن الكبرى في الاقاليم ، ويتولى أفراده الوظائف الادارية الكبرى . فنرى أحد موالي ابن طولون ــ فائق ــ يشتري دارا بعشرين ألف دينار وينفق مثل هذا المبلغ على تأثيثها ويتخذ نحوا من ثلاثمائة محظية وجارية (٧٤) . وتصبح تلك البيروقراطية العسكرية هي الطبقة السائدة ، فنرى كلّ سلطان من سلالة ابن طولون يحرص على أن يأخذ البيعة من الاجناد .

واستطاع هذا النوع من الحكم أن يوثق القيود على الشعب المصري حتى كبت اضطراباته وزاد اعتصاره زيادة كبيرة . وبعد أن انخفضت حصيلة

الخراج الى ۸۰۰،۰۰۰ دينار في عهد ابن المدبر ، الوالي العباسي ، ارتفعت في ظل ابن طولون الى ٤،٣٠٠،٠٠٠ ، والى مليونين في الحكم الاخشيدي ، و ٣،٢٧٠،٠٠٠ على يد كافور . وكانت ثروة أحمد بن طولون عند وفاته تتكون من ١٠ ملايين دينار و ٧،٠٠٠ من الموالي و ٢٤،٠٠٠ من الغلمان و ٧،٠٠٠ من الخيل و ٢،٧٠٠ من الجمال و ٦،٠٠٠ من البغال . وعندما تزوج الخليفة العباسي المعتضد من ابنة خمارويه « قطر الندى » ، كان جهازها يضرب به المثل . ففيه ٤،٠٠٠ حزام مرصع وعشرة صناديق مملوءة بالجواهر وألف « هون » من الذهب . وكان خمارويه يصرف على مطبخه ٢٣،٠٠٠ دينار شهريا ، كما صنع في قصره حوضا طوله ٥٠ ذراعا وعرضه ٥٠ أيضا ملأه بالزئبق . أما كافور ، فكان مطبخه يستهلك يوميا ٢٠٠ خروف و ٢٥٠ أوزة و ١٠٠٠ حمامة ودجاجة و ١٧٠٠ رطلا من اللحم ، غير الحلوى . وسبقت الاشارة الى ان هؤلاء الحكام كلهم جمعوا بعضا من هذه الاموال الطائلة عن طريق مصادرة ثروات الاغنياء (٧٥) والمؤسسات الدينية (وخاصة المسيحية) . ويسجل التاريخ الحوادث التي صادر فيها الوزراء أموال سابقيهم كذلك أو ممتلكات السلطان المتوفي ... ولم تقع هذه الاعمال دون اراقة دماء ، فيحكى ان ١٨،٠٠٠ شخص ماتوا من سيف ابن طولون أو في سجونه (٧٦) . وعندما تمرد عباس على أبيه أحمد بن طولون ، حكم عليه بمائة عصا وعلى أقرب أنصاره بثلاثمائة ، ثم جعل ابنه هذا يقطع يد نصيره وقدمه بنفسه !

قلنا ان تماسك الطبقة البيروقراطية الحاكمة مكن أفرادها من بناء الثروات الخرافية على اعتصار الكادحين . وفي الوقت نفسه كان هذا التماسك يجعل تصفية الخلافات بين صفوفها أمرا لا يتم الا بالمذابح الشنيعة والكوارث الواسعة . وعندما دخل قائد العباسيين محمد بن سليمان عام ٩٠٥ مدينة القطائع منتصرا على آخر سلطان طولوني ، ذبح جنوده السودانيين عن آخرهم وأشعل النار في أحيائهم هادما المنازل بعد نهبها . وامتدت المجزرة الى المصريين ، فمن حاول منهم الهرب أو قاتل ضرب عنقه . وكان ابن سليمان يأمر بقطع أيديهم وأرجلهم وضربهم بالسياط وصلبهم على أشجار النخل ، كما اغتصب الجنود العباسيون النساء . واستمرت أعمال النهب مدة أربعة شهور .

هـ ـ أزمة النظام تؤدي الى سقوط الحكم :

رأينا ان النهضة الاقتصادية في ظل الطولونيين والاخشيديين جرت في اطار نفس النظام المصري المبني على النمط الآسيوي للانتاج، ودون أن تتغير أسسه الاجتماعية السياسية الرئيسية. ولذلك ، فالحكم المستقل في مصر

لم يستطع ـ في نهاية الامر ـ أن يقتلع جذور أزمة النظام الكامنة فيه . وقد سقطت الدولة الطولونية في أيدي الجيش العباسي بعد أن حدثت سلسلة من الانقلابات الداخلية في الفئة الحاكمة ، ونجح الضغط القرمطي في الشام ... وفشلت الثورة التي قام بها محمد الخلنجي الذي جمع حفنة من المصريين في فلسطين ودخل الفسطاط واستولى على الاسكندرية ، غير ان الجيش العباسي هزمه بعد ثمانية شهور وأعدم في مايو ٩٠٦ م .

وكذلك صاحبت الاضطرابات الداخلية نهاية الحكم الاخشيدي الذي بات يهمل أعمال الري والتنظيم الزراعي ، حاصرا الاشغال العامة على العاصمة فقط (٧٧) . فوقعت سلسلة من المجاعات في أعوام ٩٤٩ و ٩٥٢ و ٩٦٣ ، ودامت الاخيرة الى سقوط الاخشيديين على يد جوهر الصقلي . واذا كان المؤرخون التقليديون ينسبون تلك المجاعات الى ظروف طبيعية قاهرة ـ انخفاض مياه النيل فترة الفيضان ـ فانما كان وقوعها في رأينا فشلا للدولة المصرية المركزية في أهم وظائفها ، وهي الاقتصادية . تلك التي تبرر وجودها في أعين المصريين منذ الفراعنة (لنتذكر السنوات السبع العجاف) . وقد تكررت هذه المجاعات بعد ذلك (مثل الازمة المستنصرية أيام الفاطميين) ، فكانت نذيرا بسقوط الحكم بفعل الازمة الكامنة للنظام .



كان التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري يمثل مرحلة أعلى عن المشاعية السابقة ، مرحلة فتح فيها النمط الآسيوي السبل أمام نهوض ثال للقوى الانتاجية . غير ان ذلك التكوين تضمن انقساما طبقيا حاد المعالم بين الكادحين المبعثرين في مشتركاتهم المنعزلة وبين جهاز الدولة الشامل في قهره . وكانت علاقات الانتاج المميزة للتكوين المصري تحول دون أن يتخطى التراكم حدا منخفضا هو أساسا عبارة عن تراث من المهارة وقواعد بدائية لبعض العلوم ، وشبكة الري الصناعي التي تمثل الكتلة الغالبة من « الاستثمارات » الثابتة . ويلاحظ هنا ان المحافظة على هذا النوع من التراكم المشترك وزيادة حجمه يقتضي الابقاء على حد أدنى من العلاقات بين الكادحين والدولة ، والا ترك الفلاحون الارض أو انخفض عدد السكان فتدهور الوضع الاقتصادي بسبب الاهلاك الذي يصيب العمل المجسد في الاستثمار المتراكم (مثل ردم الترع وانتشار البرك وتآكل الشواطىء الخ) .

واذا كان عصر الطولونيين والاخشيديين قد عرف توسعا في الراسمال التجاري بين صفوف البيروقراطية أساسا ، فان نمو العلاقات السلعية والنقدية الذي ترتب عليه لم يستطع أن يعلو على « السقف » الذي فرضته

التكوين المصري . وهذا هو الشكل الذي اتخذه التناقض بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج في هذه الحالة المحددة . وفي تقديرنا انه بدأ يجد حلا له في عصر محمد علي ، غير ان الرأسمال الاستعماري أوقف سيره وفرض حله المشوه الخاص .

٢ ـ الحركة الاجتماعية المصرية في عصر الولاة

تتميز الحركة الاجتماعية المصرية في هذه الفترة عن تلك التي كانت جارية في سائر مناطق الامبراطورية العباسية بعدم وجود التيارات ذات الاهداف الجذرية تقريبا . فلم تعرف مصر حركة مثل ثورة الزنج ، لان العبيد لم يلعبوا دورا ذا شأن في الانتاج باستثناء عدد من الآباق في عهد الاخشيديين القصير . وكذلك لم تضرب الحركة الخارجية جذورا في وادي النيل ، ما عدا في بعض الواحات . وعلى العموم، فمن الملاحظ ان التأثير الاجتماعي والسياسي البدو على سيرة مصر التاريخية يبدو ضعيفا وغير حاسم على أية حال .

وكذلك لا نرى لحركة الفلاحين التسووية المعروفة بالقرمطية مقابلا في مصر من حيث البلورة السياسية التي وصلت الى حد تأسيس دولة عاشت ما يقرب من قرنين . بل ان جيوش القرامطة اشتبكت مع حكام مصر في الشام في هذه الفترة أكثر من مرة ، ودخلت مصر ثم اضطرت للارتداد عنها . ووقعت أحداث مشابهة في العهد الفاطمي ، مما يدل على ان الحركة القرمطية لم تجد مناصرة ذات وزن في مصر . وعلى العموم ، فلم تصل الحركة الفلاحية المصرية أبدا الى حد الانفراد بمنطقة مدة طويلة نسبيا ، ولا الى تأسيس دولة متماسكة ذات نظم وهيئات خاصة ، وانما يبدو لنا انها كانت تسير تحت لواء البورجوازية الصغيرة والحرفية في كثير من الاحيان . وفي أحيان أخرى نراها تتعلق بتمركز قائم من القوى ـ عسكرية أو غيرها ـ يعطي لصفوفها حدا أدنى من الوحدة ، وهو أمر تفتقده نظرا لتبعثر المشتركات القروية وانعزالها .

أ ـ الصراعات في صفوف الطبقة الحاكمة :

كانت الوحدة السياسية التي حققها الطولونيون والاخشيديون مبنية على أساس من النمط الآسيوي ، وبالتالي معتمدة على التنافر العام الذي يباعد بين مختلف المكونات الاجتماعية . بل هناك أكثر من ذلك ، اذ يبدو ان

تطور العلاقات السلعية والنقدية في ظلهما قد أضاف أسبابا جديدة لـذلك التنافر ، وهي الناتجة أساسا من زيادة التنافس والتمايز اللذين ينجمان عن انتشار انتاج السلع وتبادلها نقدا .

وقد سبقت الاشارة الى ان الفتح العربي قد أوجد نوعا من العصبية لم يكن معروفا ، وهي عصبية الدم أو العصبية القبلية ، وان ظلت في نطاق ضيق . والى حين الغاء الاعطيات العسكرية ، كان المقاتلة العرب يتميزون عن الجنود الموالي بالرواتب النقدية والعينية التي يستحقونها على بيت المـال . وفوق ذلك ، كان للاشراف من أهل البيت راتب خاص وقضاء مستقل يتولاه نقيبهم الذي يعينه الخليفة .. وهم في ذلك الانفصال الذي كان يعزلهم عـن عامة المصريين ، كانت النزاعات القبلية والطبقية تمزق صفوف العرب . ولم يشترك الرعايا المصريون في تلك النزاعاتباستثناء واحد وهو تأييدهم النسبي للعباسيين ضد الامويين تأييدا يفسره اعتلاء بني العباس الحكم معتمدين على ثورة الفلاحين والموالي . وفي حوالي عام ٧٨٠ قامت انتفاضة عربية مؤيـدة للامويين في مصر العليا ساندها القيسيون في الـدلتا دون أن يهتم بهـا المصريون .

ومع تكوين الجيوش من العبيد المعتقين والمرتزقـة الاجانب ، ضعفت العلاقة بين الحكام والشعب ضعفا أكبر . فجعل الامراء يعتمدون بصورة تامة على الجند الذين أصبحت تعـلو كلمتهم . وسبق أن ذكـرنا كيف اعتاد السلاطين الطولونيون والاخشيديون على بيعة الجيش قبل اعتراف بغـداد بهم . غير ان هذا لم يحل دون انفجار الانتفاضات العسكرية . وقد حـاول عباس التمرد على أبيه أحمد بن طولون عام ٨٧٩ ، وثارت الفرق ضد الوالـي هلال عام ٩٢١ ، وانقسم الجيش الى كتلّ أثنية فوقعت كل يوم المعارك بين العساكر البربر والاتراك . وطارد الجنود صاحب الخراج عام ٩٣٣ فأشعـلوا الحرائق في ممتلكاته .

ب ـ حركة المثقفين :

لم يستطع الحكام أن يمسكوا بزمام البلاد دون أن يعتمدوا على حلقات مترابطة من شتى الانواع من المـوظفين يشترط فيهم حد أدنى من التعليم والثقافة التي تمتزج فيها المعلومات الدينية بالعلمية . وكذلك نجـد رجال الدين يعتلون الوظائف الحكومية لان السلطان هو الامـام ، وان المتصرف في الشؤون العسكرية والمالية هو أيضا صاحب الكلمـة الاخيرة في الشؤون الدينية . ولذلك نجد الغالبية العظمى من المثقفين والمتعلمين المصريين جزءا من

البيروقراطية ، ولكنه جزء خاص ، اذ تتميز فئاتهـــم الوسطى والدنيا عن الجنود وكبار الحكام بأنهم من أهل البلاد ، ويرتبطون بسائر المصريين بشتى المصالح الاقتصادية والروابط الاجتماعية والفكرية . ولقد كـان التجار أيضا ــ وكبارهم من الاجانب كما رأينا ــ ذوي علم ، كما انهـــم كثيرا ما يحتلون المراكز الادارية . أما الحرفيون ، فالملاحظ انهم ليسوا على قسط من التعليم الا نادرا لانهم لا يحتاجون اليه .

ويتمتع فقراء الفقهاء بشيء من الاستقلال بفضل ارتزاقهم على الاوقاف الدينية واحترافهم الاعمال الصغيرة . ولكن المثقفين المصريين عامــة وجدوا أنفسهم في ذلك الوقت في وضع مزدوج ، اذ ينتمون الى كل مــن الحكــام والمحكومين معا . وكلما اعتلوا درجـــات السلم الوظيفــي الى أعلى ، كلمــا أصبحت حركتهم المستقلة عن رأس الدولة أصعب وأشد تعقيدا .

وكان مختلف الحكـــام قد استغلوا سيطرتهم القانونية والفعلية عــلى المؤسسات الدينية ورجالها لكي يحيطوا مصالحهم بسيـــاج من القدسية ، ويبرروا تصرفاتهم أمام العامة تبريرا يرمي من يناقشه بالزندقة والارتداد . ولكن طبيعة الاسلام وحركته تتضمن الاجتهاد ، وبالتالي تفتح أمــام الفقهاء العديدين طريقا التفكير المستقل . ولبس هذا التراث الاسلامي الخاص تلك الاوضاع الاجتماعية للمثقفين المصريين ، فأعطى لبعض الفئات منهم على الاقل اعتزازا بقدرتهم الفكرية ، وقوّى نزعتهم الى التعبير عـــن مصالح معارضة معينـــة .

وهذا محمد بن داوود يحمل على أحمد بن طولون قائلا (٧٨) :

ألا أيها الاغفــال أيها تأملوا	وهل يوقظ الاذهان غير التأمل
ألم تعلمـوا ان ابن طولون نقمة	تسير من سفل اليكم ومن عــل
. . . .	. . . .
بنى الجزيرة حصنا يستجنّ به	بالعسف والضرب والصناع في تعب
يرى عليها لباس الذل مذ بنيت	بالشط ممنوعة مــن عزة الطلب
فما بنـاها لغزو الروم محتسبا	لكن بنـاها غـداة الروع للهرب

ومن بين المثقفين يبرز القضـــــاة بشكل خاص ، اذ لهم هيبــة كبيرة لاتصالهم المستمر بالجمهور ، وقدرتهم على تنفيذ أحكامهم بواسطة الشرطة ، ولاحاطتهم من جهة أخرى بعـــــدد من « الشهود » الذين يختارون من بين الاعيان . وفي بعض البلاد العربية ، تولى الحكم قضاة مثل القاضي ابن عمار في طرابلس في القرن الحادي عشر . واذا كان هذا لم يجر في مصر ، الا ان كثيرا ما وقف قضاة فيها ضد تدخل الحكام في أحكامه .

ويحكى ان القاضي بكار بن قتيبة رفض أمر ابن طولون بلعن الموفق على المنبر ، فعزله السلطان وسجنه عام ٨٨٣ بعد أن اشتغل بالقضاء ٢٣ سنة . والواقع ان القضاة فقدوا كثيرا من استقلالهم في عهد الاخشيديين للضغط الذي مورس عليهم فيه (٧٩) .

جـ ـ نضالات الشعب وقصورها :

يذكر المؤرخون المصريون ان سكان مصر استقبلوا الفتح العربي بالترحاب كرها منهم في حكم بيزنطة ، وان الفلاحين اشتركوا مع مقاتلة عمرو في العديد من المعارك ضد الروم الذين كانوا يمثلون الطبقة الحاكمة . وفي هذا موقف مشابه لما حدث عندما دخل الفرس وادي النيل سنوات قليلة قبل العرب ، اذ رحب المصريون بهم أيضا ولنفس الاسباب (٨٠) . ونجد البطرك القبطي بنيامين ـ الهارب الى أحد اديرة وادي النطرون منذ وصول البطرك الملكاني المعين المقوقس ـ يذيع رسالة الى مواطنيه ليعلن عليهم انتهاء الحكم البيزنطي ويأمرهم باستقبال قائد العرب استقبالا حسنا . وهذا كله صحيح، وان لم تكن صورته كاملة . اذ وجدت في الوقت نفسه مجموعات من المصريين وقفت بالسلاح في وجه العرب قبل المعاهدة مع المقوقس وبعدها ، في الفرما وعين شمس والفيوم واسكندرية ـ العاصمة وقتئذ ـ وحتى في قرى كثيرة من الدلتا مثل طوخ وسلطيس ودمسيس وقرطسا وبلهيب ودميرة واشمون ودمياط ، بحيث ان العرب لم يستطيعوا فتح هذه القرى الا بعد أن أحرقوا المزارع وسبوا أهلها (٨١) . ويحكى انه كان على تنيس رجل يقال له أبو ثور من العرب المتنصرة ، فبرز الى المسلمين بنحو عشرين ألفا من المقاتلة الروم والعرب المتنصرة الى أن هزم (٨٢) .

وفي بداية الفتح ، كان الحكم العربي أخف وطأة على مصر من الرومي . فالجزية أقل ، والاقباط يستطيعون ممارسة شعائرهم دون قيود . غير ان الحال تغير بعد ذلك ، وعادت الضرائب تشتد . وتدهورت الحياة الاقتصادية كما سلف . ولجأ الولاة الى استخراج المال من الاديرة ورجال الدين الاقباط، ووضعوا حلقة من الحديد في يد الرهبان في زمن هشام أو ختموا رقابهم ، وفرضوا على الذميين أن يتميزوا عن المسلمين في اللبس والركوب والسكن باعتبارهم دونهم .

ولذلك وقف المصريون ضد فلول الامويين عند سقوط خلافة دمشق ، واستقبلوا الجيش العباسي بالاعلام السوداء وهي رمز الخلافة البغدادية . غير انهم وجدوا فيها معاملة لا تختلف كثيرا عما عرفوه عن خلفاء دمشق ، فقاوموا بني العباس أيضا بأساليبهم . وقبل أن نناقش هذه المقاومة أيضا

باقتضاب ، نود أن نلاحظ ان الحركات الشعبية الجذرية (الخوارج ، الزنج ، القرامطة) التي ظهرت في الخلافة الاموية واشتدت في العباسية ، أثرت رياحها دون شك على النضال المصري : فهي لم تضعف فقط حكام بغداد – وبالتالي سهلت عودة مصر الى الاستقلال السياسي – بل ضربت المثل الى درجة معينة ، على امكان نجاح الحركة الشعبية . وهو أمر قدم تشجيعا النضالات الشعبية المصرية، كما نشعر به من انعكاسات الفكر العقلاني الثوري، المنتشر في الامبراطورية الاسلامية ، على الشعب المصري . هذا الى ان نمو التبادلات السلعية النقدية في العصر العباسي الثاني (الحكمان الطولوني والاخشيدي) شحذ الصراع الطبقي في مصر دون شك .

وسبقت الاشارة الى ان طبيعة الاسلام والحركة الاجتماعية العامة المنضوية تحت اوائه جعلتا موجة الذين يدخلونه تتعاظم . وبالمقابل ، كان لا بد من أن تتصف الحركات السياسية القبطية بالاتجاه العام نحو الانحسار ، أي القدرة المتهابطة على جذب الجماهير الشعبية من الفلاحين والكادحين الآخرين اليها . ولذلك ، ففي حين ان الكنيسة القبطية كانت رمزا للمقاومة القومية الشاملة ضد الحكم البيزنطي ، اخذت نضالات الاقباط ضد الحكم العربي تفقد أكثر فأكثر السمة القومية الشاملة ، وخفتت مع الهزائم المتكررة . ومع اتمام الاستعراب المصري ، كانت **تنمو وحدة قومية جديدة** ، تتكون في غالبيتها من المصريين الذين أسلموا ، وتجمع أيضا بقدر هؤلاء العرب الوافدين الذين استقروا كمزارعين .

ومن ثمة نفهم لماذا حدث ارتباط بين تلك الحركات القبطية وبين توقيت حملات الروم الحربية على الشواطىء المصرية . ففي ظل خلافة عثمان مثلا (٦٤٥ م) ، كتب بعض أهالي الاسكندرية الى الامبراطور البيزنطي يحرضونه على غزو مدينتهم . فبعث جيشا استولى عليها وعلى بعض مدن الوجه البحري (٨٣) ليحقق أغراضه من السيطرة التجارية على شرق البحر الابيض .

ثم كانت الثورات الفلاحية القبطية ، وخاصة في الدلتا (دمياط ، سمنود ، ورشيد) ، ولكن في الصعيد ايضا ، وأخمدها الولاة بالمذابح الرهيبة . وقد اندلعت تلك الثورات منذ ٧٢٥ عندما زاد ابن الحبحاب الخراج وضريبة الرأس . فكوّن المصريون الجيوش التي اجبرت جنود الامويين على اخلاء اجزاء من الدلتا . وفي ٧٣٩ ثار الاقباط في الصعيد وخرج الثوار عام ٧٥٠ في سمنود ورشيد . واشترك في هذه الثورة الاخيرة أهل بشمور الذين اشتهرت بلادهم بالثورات ضد الرومان والبيزنطيين مددا طويلة (الثورات « البوكولية ») . وعادت سمنود الى الثورة عام ٧٥٣ في عهد العباسيين ، ثم ثارت سخا التي هزم اقباطها جنود الوالي العباسي

وطردوا جباة الضرائب . واصبحت الثورة تعم اجزاء كبيرة من الدلتا ، واشتدت خاصة في ٧٦٧ و ٧٧٣ . الى ان جاء الخليفة المأمون بنفسه فقتل عددا كبيرا في الدلتا والصعيد عام ٨٢٦ ، وحارب الثوار في قراهم ، وحوّل الكنائس الى مساجد . وبين ٨٣٠ و٨٣٢ ، اخذت انتفاضة البشامرة سمة الثورة الفلاحية الشاملة . فلم يعد الثوار يكتفون بطلب تخفيض الضرائب او الكف عن الاضطهاد الديني . ولم تعد وساطة البطرك نفسه لتخليهم عن قتال الحاكم الذي ركز جيوشه عليهم في حرب منظمة ، فأعمل السيف في جميع الذين قاوموه وأحرق مساكنهم وحدائقهم وكرومهم وهدم كنائسهم ، وقد أوقف المأمون المذبحة ، ولكنه باع ٥٠٠٠ من زعماء الثورة كرقيق في اسواق دمشق .

غير ان ثورة البشامرة هذه كانت أيضا الحركة التي جمعت بين الاقباط والمسلمين ، وبين العرب والمصريين .

ونعلم ان عملية اعتناق الاسلام في مصر بدأت في المدن حيث تركز الجنود العرب . واذ كانت الدولة تصادر اراضي القرى التي اشتركت في الثورات المتتالية ، بدأت افواج العرب تستزرعها ، فيتعمق الاسلام في الريف المصري عن طريقهم . وعندما بدأ الخراج يفرض على الارض سواء كان من عليها مسلما أم ذميا ، أخذ العرب يثورون بدورهم . ففي ٨٢٩ هزم عرب بلبيس الجيش النظامي ، ثم اقتربوا من العاصمة يهددون بالاستيلاء عليها . وقد دحرهم الجنود الاتراك للخليفة العباسي وذبحوا الكثيرين منهم . وفي ٨٣١ ثار عرب بلبيس مرة أخرى ، فانضمت اليهم الاسكندرية والبشامرة الاقباط . واستطاع فلاحو الدلتا ان يحتلوا العاصمة ، فهرب منها صاحب الخراج (٨٤) . وقد تمكن جيش المأمون من سحق الثورة كما اسلفنا . غير انها سجلت لاول مرة وحدة العرب والاقباط في حركة المقاومة ضد الحكم الخليفي .

وكانت هذه الثورات الفلاحية مضطربة غير منظمة ، وغامضة الاهداف . فلم تكن حروبا تريد الاستقلال من السيطرة الخليفية ، وان لعبت دورا في اضعاف هذه السيطرة ، وفي اشتهار المصريين بالتمرد والعصيان . وقد استفاد ابن طولون والاخشيد مما اصاب سيادة بغداد على مصر بفضل تلك الثورات ، واستطاعا أن ينفردا بمصر مستقلين عن العباسيين استقلالا فعليا .

وكذلك لم تكن ثورات الفلاحين المصريين تهدف بوضوح الى تغيير النظام الاجتماعي القائم ، مثلما استهدفت ثورات الزنج والقرامطة . ولم يكن لاتجاهات الخوارج صلة بالحركة المصرية سوى فيما يتعلق ببعض العرب القاطنين مصر وبأهالي بعض الواحات مثل سيوه .

ولذلك كان حتمـا ان تهزم الثورة الفلاحية المصرية وتفشل فـي ذلك الحيـن .

واذا كانت الحركة الفلاحية المصرية قد تميزت في ظل العرب بسمات ثوريـة ايجابيـة وهجوميـة اشـد مما كانت عليه في ظل الحكم البيزنطي ، فيرجع هـذا التطور ـ في تقديرنا ـ الى انعكاس الحركـات الثوريـة في المناطق الاخرى عليهـا ، كمـا سبق القول . وفي الوقت نفسه ، فلم تختف السمات التقليدية للنضال الفلاحي المصري ، ونعني خاصـة الاشكال المختلفة للمقاومـة السلبيـة . فمنذ عهـد بني اميـة ، عاد الناس يهربـون الـى الصحاري (٨٥) ، الامر الذي قـد يفسر اشتداد يد الولاة على الرهبان والاديرة في تلـك الفترة . وفـي ٧٠٥ ـ ٧٠٨ ، رفع عبدالله عبدالملك الضرائب بأكثر من ٦٠ ٪ فأخذ الاقباط يهجرون القرى التي كانوا مسجلين بهـا الى مناطق اخرى بعـد ان وجدوا ألا فائدة من الاعتصام في الاديرة . غير ان ذلـك الوالي ، ومن جاء بعده ، تشددوا في مراقبة هذه الحركة ، وامروا بوشـم الغرباء في الاقاليم على ايديهم وجباههم ، وباعادتهم الى مناطقهم الاصلية(٨٦) . وفي ٧٠٩ ـ ٧١٠ كان قورة يأمر باعتقـال اولاد الفلاحيـن المتأخرين فـي الضرائب او زوجاتهم او شيخ القريـة اذا كان هؤلاء من الهاربين .. غير ان حركة الهروب من الارض اتخذت شكـلا اوسع ، وكانت عائلات بأكملها تجري من مكان الى آخر دون أن تستقـر ، فرارا مـن الضرائب . فأنشأ الوالي هيئة خاصـة لمطاردتهـم واعادتهم الى قراهـم .

ولكن هناك شكـلا آخر للنضال السلبي ظهر منذ بدايـة العهـد الطولوني ، واقصد الحركات العلويـة والشيعية والاسماعيلية . وتذكرنا هذه الحركات بالتيارات الهرطقيـة السابقة ، عندمـا كانت المسيحية الديـن الرسمي للدولة . ففي ٨٦٨ ـ ٨٧٠ قامت انتفاضة كبيرة يقودها ابن الصوفي العلوي ، الـذي كان لـه مساعدان احدهما مسيحي والاخر مسلم ، واستطاع ان يجمع عددا من الانصار ويدخل اسنا . غير ان المعارك الاساسية بينه وبين جيش ابن طولون جرت فـي الدلتا والفيوم . وفي النهاية ، طلب ابن الصوفي الامان ، وارسل الى بغـداد .

واخيرا ، لا نستطيع انهاء هذه النظرة المقتضبة الى الحركـة الشعبية دون ان نتوقف قليلا أمام **الطوائف الحرفية** . ويعيد بعض المؤرخين تكوينها الى القرن التاسع (٨٧) . ولكننا نذكـر انها ظهرت في مصر منذ العهد الفرعوني الصاوي ، وفيهـا كانت الحرف وراثية . واستمرت الطوائف الحرفية خلال العصر الهليني ، وان كان من المحتمل انها ضعفت في فترته الاخيرة .

وفي العراق ، كان حرفيو المدن من عناصر الثورة على الامويين . ولكننا نجد التنظيم الطائفي في العصر العباسي الاول يشكل جزءا لا يتجزأ من الهيكل البيروقراطي الحكومي ، فيختار الخليفة بنفسه شيخ مشايخها ، او يكلف صاحب الشرطة او المحتسب بالمهام الطائفية . غير ان الطوائف — او تنظيمات صادرة من صفوفها — جعلت تنقلب ضد السلطة الخليفية منذ حوالي منتصف القرن التاسع ، وذلك لتكرار اعمال السلب والنهب التي يقوم بها الجنود الاتراك والمرتزقة في الاسواق . وحينئذ تغلغلت في صفوفها ايضا الدعوة القرمطية التي لعبت دورا في اقامة شبكة حرفية سرية تضم رؤساء الحرف والعمال وتعمل على اسقاط السلطة القائمة . وسوف تلعب الطوائف الحرفية دورا هاما في مصر الفاطمية(٨٨) ، ثم تصدر منها الحركات الصوفية الثورية في العصور المملوكية .

د — دعوة الفاطميين :

مع تعاظم المركز التجاري الذي احتله المغرب في البحر الابيض ، اصبح من الطبيعي ان يرنو الفاطميون الى مصر والشام لكي يستكملوا سيطرتهم عليه . ولذلك نراهم يبذلون ثلاثة محاولات لاحتلال وادي النيل . اثنتان فشلتا في عامي ٩١٤ و ٩١٩ لان الجيش العباسي استطاع حينذاك ان يردهم على اعقابهم . ونجحت الثالثة عام ٩٦٩ في انهاء الحكم الاخشيدي .

ومن الملفت النظر ان محمد بن طغج — مؤسس الاسرة الاخشيدية (٩٣٥ — ٩٤٦) — أمر بالغاء الخطبة للخليفة العباسي عندما ساءت علاقاته مع بغداد ، وبالدعوة للخليفة الفاطمي بدله ، ثم عدل عن هذا . وكان الاخشيد من قبل ذلك قد اتخذ الشيعي ابا الحسن محمد بن عبدالوهاب وزيرا ومن أفراد خاصته . وكذلك جرت المخاطبات الودية بين كافور وخليفة القيروان في اواخر الحكم الاخشيدي ، والمعروف ان أبا العلاء المعري ذا الميول الشيعية مكث مدة في بلاط كافور ... وان دل هذا على شيء ، فانما على زيادة النفوذ الفاطمي في مصر . كما ان الموقف الذي اتخذه الحكام في وادي النيل شجع بدوره على انتشار الدعوة الشيعية .

وعندما ساءت الاحوال السياسية في مصر مع تكرار القحط والمجاعات ، وزادت تدهورا مع اشتداد النزاعات بين امراء الجند ، قام عدد من أولى الراي المصريين بالكتابة الى المعز لدين الله الفاطمي يطلبون اليه القدوم لانقاذ مصر من الفوضى . ولما قرب جيش جوهر من الاسكندرية ، الف الوزير الاخشيدي جعفر بن الفرات وفدا المفاوضة وطلب الامان ،على

رأسه الشريف أبو جعفر مسلم الحسيني وأبو اسماعيل الرسي والقاضي أبو طاهر الذهلي . وانتهت تبعية مصر لخلافة بغداد (٨٩) .

لقد عجزت القوى الاجتماعية المقهورة وقتئذ عن أن توجد مخرجا لتناقضات النظام المصري في اتجاه تخطيه وباقامة نظام جديد ينشىء تكوينا اقتصاديا اجتماعيا مختلفا . ولم تتصور تلك القوى طريقا للخلاص الا في التعلق بغاز أجنبي ، بل لم يكن في امكانها ان تتصور موقفا غيره . ونعلم ان هذا لم يكن حادثا غريبا ، وانه وقع اكثر من مرة في التاريخ المصري . فقد استقبل الاسكندر كمنقذ ، ورحب المصريون بعمرو بن العاص، وزينوا طرقاتهم باعلام العباسيين عند دخولهم . غير ان مصر الفاطمية فتحت صفحة جديدة في التاريخ المصري ، وتتميز عن صفحاته السابقة بسمات كثيرة .

٤ ـ نظرة الى الحركة الفكرية

ارتبطت حركة الفكر المصري ـ منذ الفتح العربي الى عصر محمد علي ـ بالدين الاسلامي . وهذه ايضا سمة مميزة لتاريخ بلادنا عن العديد من البلدان الاخرى ، وخاصة الاوروبية الغربية التي لم تعرف هذا الارتباط الطويل جدا والوثيق جدا بين حركتها الفكرية ودينها .

ولا شك ان هذه السمة ترجع الى صفات خاصة بالاسلام من جهة ، وصفات خاصة ايضا بالتراث والتكوين النفسيين للشعب المصري من جهة أخرى ، مما لا يقع في حدود هذه الدراسة وميدانها . بيد اننا نود الوقوف قليلا امام الاسباب الاقتصادية الاجتماعية لتلك الظاهرة العامة في الشرق . وقد التفت اليها ماركس في قوله :

« اما بالنسبة للدين ، فتتحول المسألة الى ذلك السؤال العام ، وبالتالي الذي يجد اجابة في سهولة : لماذا يظهر تاريخ الشرق كتاريخ للاديان ؟ » (٩٠) .

ويفسر بعض المستشرقين هذه الظاهرة بأن الاسباب التي تدفع الاحداث تختلف في الشرق عنها في الغرب ، وانها فكرية ودينية اساسا في منطقتنا، في حين انها مادية واقتصادية في أوروبا . ولكنهم في رأينا لم يتعدوا السطح في بحثهم ، وكأن الشرقيين في نظرهم أرواح دون أجساد ، يعيشون على مقارعة الحجة دون الخبز وينشطون في حلقات الدراسة دون ميادين الانتاج ...

وفي تقديرنا ان تفسير التاريخ الشرقي يجب أن يبدأ أيضا بالجذور المادية ، وخاصة من التكوين الاقتصادي الاجتماعي المعتمد على النمط الاسيوي للانتاج . ففي هذا التكوين تمثل الدولة المركزية المشترك الاعلى الذي يربط المشتركات القروية الدنيا المبعثرة والمتباعدة ، ويوحدها لتحقيق اهداف الحكام الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وبالتالي يتميز ذلك التكوين بوجود دين مركزي هو الدين الرئيسي ، وبأن اعتناق السكان ـ الواقعين تحت العبودية المعممة ـ لهذا الدين لهو من أهم الدلائل على خضوعهم للدولة .

وبالاحرى ، فالهرطقة في هذه الحالة لا تمثل مجرد اختلاف في الرأي، بل خروجا على الطاعة السياسية ، وبالتالي الاقتصادية بالنسبة للدولة . وحيث ان اختبار الخضوع الفكري أمر صعب التحقيق اذا اكتفى المجتمع بالبحث عما يجري في القلوب ، فلا بد من التشديد على المظاهر الخارجية للايمان بدين الدولة ، واقصد الطقوس . ولذلك تتخذ ممارسة الطقوس تلك الاهمية البالغة في الشرق ، خاصة انها ايضا تكون جماعية في اغلب الاحيان . وتمثل هذه الجماعية الوجه الطقسي لنشاط المشترك الادنى ، وفي نفس الوقت توفر وسيلة سهلة لمراقبة افراده باعلانهم الولاء للمشترك الاعلى. وعليه ، يعني الايمان بالدين الرسمي للدولة قبولا لنظامها السياسي والاجتماعي .

وبالمثل ، فأية حركة اجتماعية معارضة للدولة المركزية أو حتى مختلفة معها فقط في بعض الاهداف ، لا بد من أن تتخذ تعبيراتها الفكرية شكلا دينيا ، ان كان على صورة هرطقة كاملة او شيعة منفصلة أو مجرد مذهب أو خروج فعلي تحت مظهر القبول الرسمي . وذلك لان تلك الحركة لا ترتسم لنفسها ان تحقق مجتمعا خاليا من الهيكل المشتركي للانتاج والتوزيع والاستهلاك ، لانخفاض القوى الانتاجية والضآلة النسبية التي تتوفر في التراكم في ايدي من ليسوا جزءا من الدولة . ففي ظل هذه الشروط ، لا بد للحركة المعارضة نفسها من ان ترفع لواء دينيا حتى توجد الشكل الذي يستجيب لمشاعر انصارها الدفينة ، ويمكن ـ في الوقت نفسه ـ من الاشراف السياسي المتبادل بين القيادة والقاعدة . وبتعبير آخر ، فهي تشكل « المشترك المضاد » لذلك الاعلى القائم (ومثال ذلك الخلايا السرية الشيعة والقرامطة والحشاشين) .

وكذلك الدليل على ما نقوله انه ، اذا ما نجحت تلك الحركة الاجتماعية في صراعها السياسي واقامت دولة جديدة، نراها تجعل من اتجاهها الديني دين الدولة ، وتبذل جهدها الاقصى لفرض طقوسها على

السكـان امـا بالاقناع او بالارهاب أو بمزيج من الاثنين معا . (٩١) .

واضاف الاسلام عوامل جديدة لذلك المناخ الفكري الخاص . فنـراه منذ البدايـة يعمل على توحيـد القبائل العربية ، وعلى ضم البدو الى سكان الحضر في الجهاد . ثم نرى أئمته وفقهاءه ، ومفكريه يضغطون باستمرار عـلى وحدة امـة المسلمين ، الامر الذي طابق التراث الفكري الشرقي . ولكن الاسلام مـن جهـة اخرى قدم من العقلانيـة ومن التقديـر للعلم ما وفـر اساسا متينـا لتيارات فكريـة جديدة . وقـد يبرز احـد التيارات هذا الجانب العقلاني او ذاك « القومي الاسلامي » طبقا لضرورات الصراع السياسي وظروفه .

أ ــ الحركة السنية :

طبقا للمذاهب السنية ، يكون الخليفة زعيما دنيويا يحمـي الشريعـة والاسلام حماية مدنية ، ويتم اختياره عـلى أساس البيعة بالاجمـاع ، الامر الذي يوفـر اساسا كافيـا اذا اريـد النضال ضد الحاكم المستبد . . ولذلك، فخلافـا عن بعض الافكـار المنتشرة في ايامنا ، **كانت اجنحة معينة من الحركة السنية ذات طابع ثوري** في الفترات التي اشتركت فيها الجماهير الواسعة في تلـك الحركة . ووقع هذا عندما انخرط المرجئة في ثورة عبدالرحمن بن اشعث (٦٩٩ ــ ٧٠٣) ، وفي حركـة يزيد بن المهلب (٧١٨ ــ ٧٢١) . وكانت السنة تشكل الارضية الفكريـة التي قاومت مصر على اساسها المحنة المعتزليـة التي فرضهـا الخلفاء العباسيون الاوائل . وكذلك كانت حركة المقاومة الصوفية ضد الحكـم المملوكي تنبثق رسميـا من الاسس السنية .

وفي الوقت نفسه ، وجه بعض الفقهاء والسنيين جهودهم كلها لمقاومـة قوى التمزق السياسي التي كانت تعتمل داخـل الامبراطوريـة الخليفية . فابرزوا المصالح المشتركة للمسلمين والتيارات المرتبطـة بها . وذهب نفر منهم الى حـد المهادنـة مع الواقع السياسي محافظـة على وحدة الامة ، مفضلين سنوات من حكم الامام الظـالم على أن يترك الرعية وحدهم (ابن تيميـة ــ الغزالي) . وبطبيعـة الحال ، لقيت هـذه الجهـود هـوى لـدى افراد البيروقراطية الحاكمة وكبار المنتفعين مـن الصفوة أو « الخاصة » . اذ يرون فيها تأكيدا لحقهم في قيادة « العوام » ، واعتمدت الرجعية العباسيـة على عدد من السنيين لمحاربة الفلسفة (« علم الكلام ») والفلاسفـة باعتبارهـم مارقيـن .

ب ـ فلسفة التجار والمثقفين المتحررين : الاعتزال

ظهر الاعتزال في اواخر الخلافة الاموية ، ثم ازدهرت حركته في العصر العباسي الاول . وكان من المعتزلة أو اقترن بهم عدد من الفلاسفة الذين نادوا بحكم العقل البشري الى درجة جعلوه سيدا على نفسه دون ان ينفصل عن الايمان . واذا كانت الدعوة المعتزلية لابست ـ في اول الامر ـ اهداف حركة الموالي المطالبة بالعدل والمساواة ، غير انها لم تكن تعبيرا عن فقرائهم من الفلاحين والحرفيين والرعاة ، بل كانت تعكس عقلية التجار منهم والمثقفين ، وكذلك من يكتسب من الوظيفة الحكومية .

ولم يتطلع المعتزلة الى اقامة دولة جديدة ـ مثل الخوارج والشيعة ـ وانما اتبعوا اسلوب التسلل داخل جهاز الدولة ، بغية الوصول الى المراكز العليا التي تمكنهم من التأثير على السلطة وتحقيق المبادىء الانسانية عن طريق الترشيد والاصلاح لا الثورة (٩٢) . وحقق هذا الاسلوب نجاحا لا شك فيه ، اذ اهتم العباسيون بان يكون في بلاطهم الفلاسفة مثل الكندي . كما اتخذت الدولة العباسية الاولى الاعتزال مذهبا رسميا لها وعملت على ان يعتنقه جميع رعاياها .

ان المناداة بعدم التمييز العنصري او الديني بين البشر ، وبالمساواة والعدل في الحكم بين الناس ، كانت في الحقيقة موجهة ضد تلك الارستقراطية التي كانت تستحوذ على جميع الثروات دون سند سوى أصلها القبلي والاثني . اما الفلاسفة العقلانيون المرتبطون بالمعتزلة ، فكانوا يبحثون عن حق . . الاغنياء من الموالي ايضا في تلك الثروات . ونرى ابن سينا مثلا يقول ان الحكم ملك الخاصة التي تميل بطبيعتها الى الفلسفة ، في حين ان العامة يجب أن تكتفي بالمعلومات البسيطة التي يستوعبها ادراكها على شكل الاساطير والرموز .

ويبدو ان الحركة المعتزلية لم تجد صدى في مصر . ولعل السبب الرئيسي انها وردت الى بلادنا عن طريق الحكام العباسيين الذين حاولوا ان يفرضوا المذاهب على المصريين غصبا .

جـ ـ الشيعة والاسماعيلية :

لم يصل المعتزلة في مصر الى انتشار يذكر . وسبق الاشارة الى مقاومة المثقفين المصريين للمحنة المعتزلية التي فرضها الخلفاء العباسيون . ولا يرجع هذا الموقف فقط الى كون المذهب المعتزلي مصاحبا للسلطة السياسية

الاجنبية ، بل وايضا لان ارضيته الاجتماعية كانت ضيقة في مصر في ذلك الوقت . ونقصد ما اوردناه من قبل من ان كبار التجار في وادي النيل حينذاك لم يكونوا مصريين بل اجانب في الغالب الاعم .

ففي الفترة الاولى للعهد الذي نحن بصدده ، كانت الغلبة في مصر السنية ، خاصة المذهب الشافعي . وهو اتجاه معتدل يعطي دورا للقياس والرأي الجماعي الى جانب التراث التقليدي والنص المقدس. الامر الذي يتفق مع الميول البراجماتية (التجريبية) التي كانت تكونت لدى المصريين خلال العصور السابقة .

غير ان التمسك بالمذاهب السنية فتر بشكل متزايد خلال النصف الثاني من عصر الولاة ، واخذت الشيعة الفاطمية تنتشر في وادي النيل . وليس في هذا من غرابة كبيرة ، اذ ان مختلف الفرق الشيعية أخذت تقوى في أكثر اقسام الامبراطورية العباسية ، تعبيرا عن اشتداد المعارضة الشعبية لحكام بغداد . اما في مصر ، فقد ارتبط ظلم العباسيين والطولونيين والاخشيديين بالتدهور الاقتصادي وتكرار المجاعات ، مما كان يبين سقوط جهاز الدولة أمام مهمته الرئيسية التقليدية في مصر . ان التحول المصري من المذاهب السنية الى الشيعة كان اذن — الى حد ما — تعبير عن نوع من المقاومة القومية الفكرية للحاكم الاجنبي — العباسي التركي — كما كان يعكس على شكل خاص ، نمو الشخصية الاقتصادية المصرية مرة اخرى بعد ان اصاب الازدهار النسبي تجارة مصر الخارجية وارتفعت قواها الانتاجية .

ثم ان الفاطمية جمعت بين عناصر فكرية مختلفة جمعا طابق الى حد كبير لا التراث المصري العام فقط ، بل وايضا الظروف الاجتماعية الخاصة التي كانت تمر بها مصر في بداية القرن العاشر : فهي من جهة وجهت دعوتها — مركزة — الى طوائف الحرفيين والتجار المصريين المسحوقين تحت الحكم الاجنبي التركي العباسي او التركي المستقل ، مطالبة بالعدل والمساواة . ومن جهة اخرى علا صوت دعاتها بحق المفكرين في تأويل النصوص واستنباط المعاني الرمزية منها ، الامر الذي يحتوي على عناصر من العقلانية تجد صدى لدى المثقفين المصريين . ومن جهة ثالثة فقد تضمنت الفاطمية المكونات الصوفية المتعلقة بالامامية وقدرات الامام الروحية الخارقة ورسالته المهدية . وهكذا كانت الدعوة الفاطمية تجمع بين الخلاصين الديني والدنيوي ، وبين الحركة الجماعية المقاومة للخلافة وبين الجهاد لاقامة خلافة جديدة ، أي تحقيق الممكن سياسيا في تلك الظروف . وفي تقديرنا ان هذا كله هو سر انتشار الشيعة الفاطمية في مصر في الفترة السابقة لغزوها على يد جوهر الصقلي .

ولكن الفاطميين لم يقصدوا بناء تكوين اقتصادي اجتماعي جديد ، ولا كانت القوى الاجتماعية المساندة لهم تتصور تكوينا آخر غير ذلك المعتمد على النمط الاسيوي للانتاج ، والذي تعيش في اطاره وعلى أرضيته . هذا في حين أن مركزا آخر في البحر الابيض ـ المدن التجارية الايطالية ـ استطاع ان يحقق نقلة حاسمة . ولذلك انتهت الخلافة الفاطمية بالازمة ، كما انتهى بها الحكم الاخشيدي .

★ ★ ★

عودنا تاريخ الحركات الفكرية الاوروبية في العصور الحديثة على أن نربط بشكل عام بين العقلانية والتقدمية من جهة ، وبين الصوفية والرجعية من جهة اخرى . ولكن هذه القاعدة البسيطة لا تنطبق على الحركات الفكرية المصرية خلال حقب طويلة من التاريخ . اذ انه شهد امتزاج مذاهب دينية ومدارس صوفية كثيرة في الاسلام بالعقلانية امتزاجا اختلفت درجاته ومستوياته . ومن جهة اخرى ، رأى التاريخ المصري ايضا تلك المدارس والمذاهب تبدل مواقفها ومواقعها من الصراعات الاجتماعية والسياسية الدائرة : فما كان تقدميا امس قد يكون رجعيا اليوم ، والعكس ايضا . ولعل هذا يعود الى ان الصراع الاجتماعي ـ وبالتالي الفكري ـ كان يجري في بلادنا في مستوى اقل من المستوى الاوروبي ، مما جعل الفاصل بين الجبهات الطبقية غامضا في كثير جدا من الاحوال ، فاختلطت عناصر متناقضة آتية من الجبهتين المتعاديتين افتراضا .

واذا كان ثمة درس نستخلصه من التاريخ المصري ، فهو أن نحذر الجمود العقائدي الذي يدفعنا الى التعميم دون دراسة الواقع الملموس . وعلينا أن ننتصح بقول ماركس وانجلز :

« الامر اذن كالآتي : ان أشخاصا محددين الذين ينشطون انتاجيا بطرق محددة يدخلون في علاقات اجتماعية وسياسية محددة . وعلى الملاحظة التجريبية في كل حالة فردية أن تكشف عن الارتباط بين التنظيم الاجتماعي والسياسي وبين الانتاج كشفا تجريبيا ومجردا من أي تعمية او تخمين ... ومنتجو افكار البشر ومفاهيمهم الخ بشر ، ولكنهم بشر حقيقيون نشطون باعتبارهم قد حددهم نمو معين لقواهم الانتاجية ... لا يمكن أن يكون الوعي أبدا شيئا آخر غير الكينونة الواعية . وكينونة البشر هي عملية حياتهم الحقيقية » (٩٣) .

هوامش الفصل السادس

(١) K. MARX : « Pre - capitalist .. » - Op . cit. , p. 83 .

(٢) د. سيدة كاشف : ((مصر في فجر الاسلام)) ــ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ ، ص ٣٤١ ــ ٣٤٢ .

(٣) G. WIET : « L'Egypte arabe » (Dans G. HANOTAUX ,ed :«Histoire de la nation Egyptienne » , T. IV) , p.p. 166\167 .

(٤) د. علي حسني الخربوطلي : ((مصر العربية الاسلامية)) ــ القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ ، ص ٢٤ .

(٥) محمد أمين صالح ــ المصدر السابق ، ص ٢٧٨ .

(٦) د. علي ابراهيم حسن : ((مصر في العصور الوسطى ــ من الفتح العربي الى الفتح العثماني)) ــ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٤ ، ص ٥٨ .

(٧) Omar TOUSSOUN : Op . cit., p.p. 57\58 .

(٨) ذكره طه حسين : ((الفتنة الكبرى ــ عثمان)) ــ المصدر السابق ، ص ٨٦ ، وراجع أيضا في مقدمة ابن خلدون الفصل الذي عنوانه ((في ان العرب اذا تغلبوا على أوطان أسرع اليها الخراب)) ، ويقول : ((السبب في ذلك انهم امة وحشية باستحكام عوائد التوحش وأسبابه فيهم فصار لهم خلقا وجبلة ، وكان عندهم ملذوذا لما فيه من الخروج عن ربقة الحكم وعدم الانقياد للسياسة)) (المقدمة ، سبق ذكر المصدر ، ص ٤٥٣) .

(٩) د. راشد البراوي : ((حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين)) ــ الطبعة الاولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ٣٦ .

(١٠) د. سيدة كاشف : ١٩٤٧ ، ص ٢٦٦ .

(١١) محمد أمين صالح : المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

(١٢) محمد أمين صالح : نفس المصدر ، ص ١٩١ ، ويقول هذا الكاتب : ((كان النظام المالي المتبع ... فرض الخراج جملة على القرى ، وتضامن اهل القرية في الوفاء)) .

(١٣) P.M. HOLT et all ,.ed : « The Cambridge History of Islam » Cambridge , University Press , 1970 . Vol . I,p. 177 .

(١٤) راشد البراوي : المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(١٥) Yacoub ARTIN : « La propriété foncière en Egypte » - Le Caire , Imprimerie Nationale , 1883 , p. 77.

(١٦) البلاذري : المصدر السابق ، الجزء الخامس ، الفصل الاول .

(١٧) محمد امين صالح : المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(١٨) د. سيدة كاشف : ١٩٤٧ ، ص ٢٢٤ ، ٢٣٠ .

(١٩) د. سيدة كاشف ، نفس المصدر ، ص ٥٣ — ٥٤ .

(٢٠) د. عبد المنعم ماجد : ((نظم الفاطميين ورسومهم في مصر)) ـ الجزء الاول ، ط ٢ ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٣ ، ص ١١٣ — ١١٤ . وكان هذا النظام معمولا به في مصر الهلينية .

(٢١) منذ العصر الفرعوني الصاوي على الاقل ، ان لم يكن قبل ذلك .

(٢٢) جرجس حنين : ((الاطيان والضرائب في القطر المصري)) ـ الطبعة الاولى ، القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٠٤ ، ص ١١٣ ، ١٨٩ . ويلاحظ ان المسح السنوي للاراضي الزراعية تقليد مصري قديم يعود الى العصور الفرعونية .

(٢٣) ومع ذلك ، فاذا نظرنا الى الامر على مدى تاريخي طويل ، وجدنا ان الملكية الفردية للارض بدأت تظهر بصورة ملموسة في الدلتا منذ العصر الصاوي (حوالي ٨٠٠ ق.م) وان المشترك القروي في شمال مصر تلقى ضربة كبيرة في العصر العباسي الاول . وظل المشترك المصري يتفتت شيئا فشيئا على مر القرون الى ان صدر ((قانون فك الزمام)) عام ١٨٦٤ .

(٢٤) د. سيدة كاشف : ١٩٤٧ ، ص ٣٣٨ — ٣٣٩ .

(٢٥) Z.M. HASSAN : « Les Tulunides » - Paris , Busson , 1933, p. 9.

(٢٦) ابن عبد الحكم (ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي المصري) : ((فتوح مصر والمغرب)) ، القاهرة ، لجنة البيان العربي ، ١٩٦١ ، ص ٢٠٦ — ٢٠٧ ، ٢٠٨

(٢٧) عمر السكندري و ا.ح سفدج : ((تاريخ مصر الى الفتح العثماني)) ـ الطبعة الثامنة، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٢٨ ، ص ١٧٨ .

(٢٨) G. WIET : Op. cit ., T. IV, p.p. 159\160 .

(٢٩) د. سيدة كاشف : ١٩٤٧ ، ص ٧١ .

(٣٠) A.N. POLIAK : « L'arabisation de l'Orient sémitique » - Revue des Etudes Islami ques , 1938 , 1 , p.p. 51\52 .

(٣١) ابن عبد الحكم : المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(٣٢) K. MARX : « Pre-capitalist .. » , p. 95 .
(الابراز من المترجم) .

(٣٣) G. WIET : Op . cit ., T. IV, p. 169 .

(٣٤) ENCYCLOPEDIA OF ISLAM : Art . « Egypt » Vol . II, p. 14 .

(٣٥) د. سيدة كاشف : ١٩٤٧ ، ص ٧٤ .

(٣٦) د. عبد المنعم ماجد : « ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر » ــ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ ، ص ٥٥ .

(٣٧) د. حسين نصار : « الثورات الشعبية في مصر الاسلامية » ــ القاهرة ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٩ ، ص ٣٤ ــ ٣٥ .

(٣٨) الياس الايوبي : « تاريخ مصر الاسلامية » ــ الجزء الاول ، القاهرة ، مطبعة الرغايب ، ١٩٣٢ ، ص ١٦٨ .

(٣٩) راشد البراوي : المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٤٠) د. سيدة كاشف : ١٩٤٧ ، ص ٢١٦ ــ ٢١٧ .

(٤١) علي حسني الخربوطلي : المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٤٢) ذكرى حسين نصار : المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٤٣) P.H. LAMMENS : Op . cit ., p. 311 .

(٤٤) محمد امين صالح : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ ــ ٢٢٧ .

(٤٥) E. HOBSBWAM : Introduction (to . K.M's Pre-capitalist ..) p. 38.

(٤٦) J.W. THOMPSON : Op. cit , p. 363 .

(٤٧) د. حسن احمد محمود : « حضارة مصر الاسلامية : العصر الطولوني » ـ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ ، ص ١٧٢ .

(٤٨) أ.ر. اويس : المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

(٤٩) علي حسني الخربوطلي : المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

(٥٠) د. سيدة كاشف : « الاخشيديون » (مع حسن احمد محمود) ـ القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٠ ، ص ١٣١ ـ ١٣٤ .

(٥١) حسن احمد محمود : « الطولونيون » ، سبق ذكر المصدر ، ص ٩٩ = ١٠٠ .

(٥٢) « العصر الطولوني » : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٥٣) هذا في تقديرنا هو السبب التاريخي لواقع نلاحظه في بلادنا حتى اليوم ، وهو وجود نسبة اعلى من المسيحيين المصريين في الاعمال التجارية والحرفية والحرة والمالية والكتابية الخ .

(٥٤) د. سيدة كاشف : ١٩٤٧ ، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٥ .

(٥٥) A.N. POLIAK : Op. cit . , p.p. 45 - 55 .

(٥٦) F. ENGLES : « Brune Bauer & early Christianity » , (In : « On Religion », Op. cit .) , p. 203 .

(٥٧) K. MARX : « Pre - capitalist ... » , p.p. 68\69 .
(الابراز من ماركس) .

(٥٨) علي ابراهيم حسن : المصدر السابق ، ص ٤٧٣ .

(٥٩) د. سيدة كاشف : ١٩٦٠ ، ص ٢١٥ .

(٦٠) حسن احمد محمود : « الطولونيون » ، المصدر السابق ، ص ١١١ .

(٦١) د. سيدة كاشف : ١٩٦٠ ، ص ٢٢٩ .

(٦٢) راشد البراوي : المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٦٣) حسن احمد محمود : « الطولونيون » ، ص ١١٦ .

(٦٤) انظر الماوردي في مناقشته لهذا الموضوع .

(٦٥) في جملته المشهورة بمقدمة كتابه « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » .

(٦٦) Z. M. Hassan : Op. cit. , P.P. 197 - 198 .

(٦٧) المقريزي (تقي الدين ابو العباس احمد بن علي) : « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار » ـ بغداد ، مكتبة المثنى ، ١٩٧٠ . الجزء الاول ، ص ٧٧ .

(٦٨) Y. Artin : Op. cit. , P.P. 81 - 82 .

(٦٩) Z.M. HASSAN : Op. cit. ,p. 246 .

(٧٠) علي حسني الخربوطلي : المصدر السابق ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .

(٧١) Z.M. HASSAN : Op. cit. , p. 214 .

(٧٢) عمر السكندري : المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

(٧٣) G. WIET : Op. cit., T. IV, P. 109 .

(٧٤) حسن احمد محمود : « الطولونيون » ، المصدر السابق ، ص ٩٨ ـ ٩٩ .

(٧٥) من الفكه ان تعتبر الدكتورة سيدة كاشف مصادرة الاخشيد لأموال الموتى منهم سبقا لما نعرفه اليوم من ضريبة التركات . وتبرز الكاتبة ترفق محمد بن طغج بالذين يصادر اموالهم ... (انظر المصدر السابق ، ١٩٦٠ ، ص ٢٦٥) .

(٧٦) ذكره ابن خلقان .

S. LANE-POOLE : « A History of Egypt in the middle Ages » - London , Methuen , 1901 , p. 71 .

وكذلك : Z. M. Hassan : Op. cit. , p. 204 .

(٧٧) S. LANE-POOLE : Op. cit ., p. 90 .

(٧٨) ذكره حسين نصار : المصدر السابق ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٧٩) د. سيدة كاشف : ١٩٦٠ ، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

(٨٠) علي حسني الخربوطلي : المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٨١)   عبد المنعم ماجد : ١٩٦٨ ، ص ٤٩ — ٥٠ .

(٨٢)   د. سيدة كاشف : ١٩٤٧ ، ص ١٨٦ .

(٨٣)   علي حسني الخربوطلي : المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٨٤)   G. WIET : Op. cit ., p. 73 .

(٨٥)   عبد المنعم ماجد : ١٩٦٨ ، ص ٥٤ .

(٨٦)   د. سيدة كاشف : ١٩٤٧ ، ص ٢٢٤ — ٢٢٥ .

(٨٧)   ENCYCLOPEDIA OF ISLAM : Art . « Sinf » - Vol IV , p.p 436 - 437.

(٨٨)   محمود اسماعيل : ((الحركات السرية في الاسلام)) — القاهرة ، كتاب روز اليوسف، ١٩٧٣ ، ص ١٧٥ — ١٧٦ .

(٨٩)   د. سيدة كاشف : ١٩٦٠ ، ص ٢٧٧ — ٢٧٨ .

(٩٠)   من خطاب لماركس الى انجلز في ٢ — ٦ — ١٨٥٣ ، وقارن مع ما ذكره ابن خلدون في مقدمته : ((فصل في ان العرب لا يحصل لهم الملك الا بصبغة دينية من نبوة او ولاية او اثر عظيم من الدين على الجملة))

(٩١)   يبدو ان الحركة البابكية كانت استثناء لهذه القاعدة العامة ، اذ تقول عنها المؤلفات المعاصرة انها لم تهتم بغرض فكرية دينية معينة . وحياة النساك استثناء آخر ، ولكن حركتهم تعود لتجري نفس المجرى العام عندما تتحول الى فرقة جماعية (الاديرة او الطرق الصوفية) .

(٩٢)   محمود اسماعيل : المصدر السابق ، ص ١٢٢ — ١٢٤ .

(٩٣)   K. MARX & F. ENGELS : « German ideology » (In : « On Religion » 2nd imp .) - Moscow , Foreign Languages P.H. 1960 (?) ,p.p 73\74 .

الفصل السابع

المغرب (*)

تغطي الفترة التي نحن بصدد دراستها مدة قرنين أو تزيد : من عـام ٩٠٣ م الذي تولى فيه المعز عرش الخلافة الفاطمية فيالمغرب الى عام ١١٧٠ م حينما أعاد صلاح الدين مصر الى التبعية الاسمية للخلافة العباسية (مـن ٣٤١ ه الى ٥٦٧ ه) . وقد اتفق المؤرخون جميعا على اعتبار هذه الفترة ذات أهمية بالغة في تاريخ مصر ، لانها تفتح عهـدا يتميز بالاستقلال السياسي ، وهو الامر الذي لم تعرفه مصر منـذ الاحتلال الروماني . وعرفت الخلافة الفاطمية في مؤلفات المعاصرين بالخلافة المصرية ، والخليفة الفاطمي بالخليفة المصري ، كما ان الفاطميين جاءوا الى مصر بناء على دعوة المصريين أنفسهم ، مما يبين مدى ارتباط الخلافة الفاطمية بمصر .

ويتفق أيضا العديد من المؤرخين عـلى اضافة أهمية أخرى للخلافـة الفاطمية باعتبارها معتمدة على « ثورة سياسية ودينية واجتماعيـة بعيـدة المدى » (١) ، وتتميز بأن « المصريين ... يشاركون في الحكم » (٢) الـذي كان يتمتع ــ أثناء نصفه الاول على الاقل ــ بتأييد شعبي واسع . وقد اقترن العصر الفاطمي الاول في مصر بازدهـار اقتصادي وسياسي وفكري عجيب ما زالت تثير آثاره الدهشة ، وسرعان ما انطفأت شعلته فـي ظـلّ الايوبيين والمماليك .

وبالنسبة لمحور بحثنا ، فيمثل العصر الفاطمي قمة ما استطاع التكوين المصري الوصول اليه من النهضة بالاعتماد على النمط الآسيوي للانتاج . فقد

(*) المقصود هنا هو المغرب الكبير بالمعنى القديم لهذه التسمية ، أي تونس (افريقية) والجزائر والمغرب (مراكش) حاليـا .

تحقق في ظل الفاطميين أقصى تطور ممكن للقوى الانتاجية وللفئات الاجتماعية المنتجة ، ولم يكن من المستطاع أن تنمو الى حد أبعد الا بكسر ذلك الطوق الذي فرضته العلاقات الانتاجية « الآسيوية » . فكان طبيعيا أن يعود الوضع القهقرى لا مع الايوبيين فحسب ، بل وفي ظل الفاطميين أنفسهم .

وترك الحكم الفاطمي آثارا عميقة في العادات والتقاليد الشعبية المصرية، وفي تراثنا الفكري العام أيضا ، وما زالت هذه الآثار محتفظة بحيويتها الى اليوم . وهو أمر يزيد من ضرورة بذل الجهد لفهم ما جرى ، ومحاولة اكتشاف أسبابه وعلاقاته المتداخلة .

واذا كان بعض المؤرخين من العرب والمستشرقين أيضا قد قدموا تفسيرا لاسباب التاريخ الفاطمي ونتائجه، فان أغلبهم بحث عن هذا التفسير في المذهب الاسماعيلي الذي اعتنقه الفواطم . ولكننا نعتقد ان ثمة احتياجا الى التنقيب عن الجذور الاقتصادية والاجتماعية للتطورات التي طرأت في مصر في ذلك العصر .

★ ★ ★

عندما فتح جوهر الصقلي مصر عام ٩٦٩ لم يلق جيشه مقاومة تذكر ، بل رحب به ممثلو المصريين بعد أن أعطاهم القائد الفاطمي أمانا سوف نعود الى محتواه فيما بعد . وفي رأينا ان التوافق السريع الذي حدث بين الفئات العليا من السكان المصريين وبين خلافة قيروان عاد الى ان هذه كانت رمزا لعلاقات اجتماعية وسياسية لا تختلف في صلبها عن تلك التي كان يتسم بها التكوين المصري ، وان فارقتها في ظلال هامة منها . ولقد كان ذلك التشابه هو الذي مكّن الخلافة الفاطمية من مصر . أما الاختلاف ، فكان السبب في الازدهار المصري في العصر الاول .

١ ـ نظام « شرقي » خاص

مثل مصر ، تشمل اقاليم المغرب الكبير اراض زراعية الى جانب مناطق صحراوية واسعة . ولكن لا يوجد فيها نهر ذو فيضان دوري منتظم مثل النيل . وفوق أوجه التشابه والاختلاف الطبيعية هذه أضيف تراث اقتصادي واجتماعي وتاريخي ربط بين مصر والمغرب بأمور مشتركة في نفس الوقت الذي كان يباعد بينهما بأوجه متباينة .

أ ـ النمط الآسيوي في المغرب :

● نجد العنصر الاول للنمط الآسيوي في التناقض بين الصحراء والحضر (٣) . ففي العهد الذي سبق الفاطميين كان سكان المغرب يتكونون أساسا من البربر ، وتمتد أراضيهم من واحة سيوة المصرية وبلاد برقة شرقا الى المحيط الاطلسي غربا ، ومن شواطىء البحر الابيض شمالا الى الصحراء الكبرى جنوبا . وكثيرا ما اطلق الكتاب العرب عليها اسم « جزيرة المغرب » . وقد عرف سكان وادي النيل غارات البربر (الليبيين) في زمن الفراعنة ، ولكن أغلب موجاتهم العادية كانت طوال التاريخ تبدأ من الصحراء متجهة الى هضاب الشمال الخصبة في المغرب .

وكانت قبائل البربر تنقسم منذ زمن طويل الى مزارعين مستقرين ، وشبه رحل (مزارعين ورعاة) ، ورحل (رعاة) . وقد ترتب على التفتت الاقليمي لبلاد البربر ، وعلى عدم وجود أنهار كبرى فيها قابلة للملاحة أن تبقى العلاقات بين القبائل وبعضها قليلة وصعبة ، مما أثار العراقيل أمام أي سلطة موحدة في المغرب الكبير . وفي العصور السابقة للفواطم اشتهرت قبائل الصنهاجة المنتجة بمزارعها الفنية وغاباتها ومراعيها الدسمة وصناعاتها الحرفية في المراكز الحضارية . ولبطونها قطعان تملكها ملكية جماعية ، وبينها علاقات نقدية وتبادل تجاري الى حد ما رغم انالمواصلات بين القرى (الدشر) قليلة وصعبة لمرورها على جبال مسالكها وعرة .

وطبقا للرواة العرب ، كانت الصنهاجة (وكتامة من بطونها) تفتخر بانتمائها الى أصل غير بربري وتدعي انها تنحدر من مهاجرين يمنيين من حمير الزراعية . أما قبائل زناتة ، فكانت بلادها أحراشا شبه صحراوية تتخللها الواحات التي تحطّ فيها القوافل رحالها ، واشهر هذه الواحات تلمسان وتاهرت ، وينابيع المياه فيها ملك القبيلة كلها .

وقد كانت النشاطات الاقتصادية للقبائل المستقرة تجد تكاملا في دور القبائل الرحل . فالرعاة يأتون بالصوف واللحم ، ويقدمون المحاربين المرتزقة الذين كثيرا ما يدافعون عنالمدن والمراكز الحضرية لحساب أهاليها المستقرين . وبالمقابل ، فهذه الاخيرة لا تعطيهم فقط القمح والشعير والمنتجات المصنوعة، بل توفر أيضا التربية الدينية والثقافية اللازمة لمشايخ البطون التجوالة (٤) . وتتخلل هذه العلاقات الاقتصادية الهادئة الخلافات المسلحة بين الطرفين والتي يحاول فيها طرف أن يفرض ارادته بالعنف على الطرف الآخر . فبين صنهاجة وزناتة حروب طويلة تدافع فيها القبائل الاولى عن ممتلكاتها في وجه هجمات الجياع من القبائل الثانية .

وقد ذكر ابن خلدون في كتابه « تاريخ البربر » عددا من القبائل اليهودية في المغرب ، منهـــا الجراوة والنفوسة في افريقية (تونس) ، والغندلاوة والبهلولة الخ . وعند الفتح العربي ، تزعمت امرأة يهودية المقاومة البربرية ، وهي المشهورة بـ « الكهينة » ، وكانت تنتمي الـــى الجراوة . غير ان هذه القبائل اليهودية لم تتميز بدور اقتصادي مختلف عن القبائل الاخرى ، ولذلك لم يخصها الرواة بذكر سوى القليل .

وجدير بالملاحظة على العموم ان الصراع المسلح بين السكان المستقرين في الحضر وبين البدو الرحل ظاهرة بارزة ومتكررة في المغرب عنها في مصر، لتداخل المناطق الصحراوية في الجبال بالمساحات المــزروعة في الوديــان المغربية . هذا في حين ان وادي النيل يفصل بصورة قاطعة بين المنطقتين . وقد ترتب أيضا على هذا الاختلاف الطبيعي ان الطرق التجارية والمواصلات العسكرية والادارية في مصر تستطيع على الاغلب أن تجري بعيدة عــن منــال البدو ، الامر الذي يصعب تحقيقه في المغرب . ولذلك نرى البـــدو البربر لا يقومون فقط بالتجارة هم أنفسهم ، بل يستطيعون أن يفـــرضوا اتاواتهم ورسومهم على التجارة العابرة (٥) .

ولمدة طويلة جدا ، كـــانت للقبائل البدوية اليـــد العليا في الحكـم السياسي . ومعروف ان الجنود البربر اشتركوا في نهب روما عام ٤٥٥ م . ويصف ابن خلدون البدو والبربر باعتبارهم أصحاب السلطة والمسيطرين على الفقراء الذين يزرعون الارض . ولذلك لا يجد سكان الحضر والقبائل المزارعة الكبيرة من وسيلة للدفاع الا بالاستناد الى سلطة مركزية قوية . وكان هــذا عاملا مهما في حياة تونس السياسية بالذات ، لان الزراعة والنشاط الحضري يخصان أكثر من نصف سكانها منذ قرطاجنة والرومان . وفي الفترة السابقة لظهور الفاطميين ، نرى الزعيم الصنهاجي مناد يساند أمير الاغالبـة لانـــه يتلقى بدوره المساعدة منه في وجه البدو (٦) .

● **ونجد العنصر الثـــاني للنمط الآسيوي في المشتركات الفلاحيــة والبدوية** التي احتفظت بحيويتها الى ما بعد الاحتـــلال الفرنسي . فالكتّاب المحدثون يسجلون ان البربر كانوا يعيشون جماعات وفي مستوى منخفض (٧) . ويقول ابن خلدون انهم يقتدرون لتوفير وسائل المعاش لانفسهم بالقدر الذي يحفظ الحياة دون مزيد عليه ... وفي « كتاب البلدان » يقص لنا ابن الفقيه الهمزاني أسطورة الاسكندر في المغرب حيث التقى بقبيلة تسووية من اليهود يسميهم « البرغمانيين » ، فقالوا له : « اننا اناس مساكين ليس لنــا اموال ولا الملوك في أرضنا أرب ... وما فينا أحد أغنى من الآخر » (٨) .

وكانت الوحدة الاجتماعية الاصغر لدى البربر هي « الموقد » ، وهي تجمع العشيرة أو الاسرة « الممتدة » ، ويرتبط أفرادها بعلاقة الدم الحقيقية أم الصورية (وتسمى « الاخس » أو « الخروبة ») . ويجتمع عدد من المواقد في قرية فلاحية أو « دوار » بدوي . وتشكل مجموعة من القرى أو الدور وحدة أو دويلة اتحادية صغيرة . أما القبيلة الأم ، فهي رباط بين عدد من هذه الاقسام ، ولكنه رباط غير وثيق ومؤقت ، وكثيرا ما ينفك في الظروف الخطيرة وخاصة في الحرب التي تقع بصورة متكررة .

والحق ان كل دوار أو قرية كانت عبارة عن جمهورية مستقلة ، يتقيد أعضاؤها بقيود الاخلاقيات الجماعية والتضامن . فهم ملزمون بسخرة مشتركة (تسمى « تويزي ») اسد احتياجات القرية العامة مثل بناء أحد المنازل واقامة الاجران العامة التي تحفظ فيها محاصيل المشترك والتي تستعمل أيضا كقلاع في حالة التعرض للهجوم الخارجي (٩) .

وقد ظهرت الملكية الفردية للارض الزراعية منذ القرن الثالث ق.م. على الاغلب ، وخاصة في تونس . ولكن القبائل الرحل وشبه الرحل ابقت على الملكية المشتركة . وفي عام ١٩٥٧ كان ما يزال في تونس ثلاثة ملايين هكتار من الاراضي الجماعية (حوالي ٧ ملايين فدان) (١٠) . وفي المناطق المغربية (المغرب الحالي) يوجد تمييز بين الاراضي الزراعية (بلاد الحرث) وأراضي الرعي (بلاد المراع) ، فحشائش هذه الاخيرة مشتركة للجميع حتى الآن (١١) . أما المغرب الاوسط (الجزائر الآن) فقد بقيت فيها آثار الملكية العقارية القبلية والعائلية قوية الى أواخر القرن التاسع عشر (١٢) . فأفراد العشيرة كانوا يستفيدون من المراعي والغابات بصورة مشتركة . أما الارض الزراعية ، فالاسرة هي التي تنتفع بها ، ولافراد العشيرة ــ بل القرية كلها في بعض الاحيان ــ حق الارث في حالة وفاة شيخ الاسرة .

وفي « المقدمة » نرى ابن خلدون يعتبر « البادية أصل العمران » .. و « ان أهل البدو أقرب الى الخير من أهل الحضر » (١٣) . ويبدو ان الشكل البدوي للمشترك هو الذي فرض نموذجه في المغرب ، رغم وجود الملكية الفردية. الا ان هذه كانت موجودة فيداخل اطار الحياة المشتركية لا خارجها. ويتميز هذا الشكل بالانفصال بين الرعي والزراعة كنشاطين مستقلين ، وببقايا شديدة للامومية في بعض القبائل (الطوارق) ، مع تمتع المراة بحرية نسبية وقلة انتشار تعدد الزوجات . كما يتميز ايضا المشترك البدوي بالانغلاق والتمسك باستقلال كيانه . وكان يحكم القرية أو الدوار مجلس من المشايخ هم أحيانا نفس ارباب العشائر ، ويسمى هذا المجلس بالجماعة ، ويتخذ قراراته بالاجماع طبقا « للعادة » (وهو التقليد العام لمجموع القبائل)

أو طبقا « للعرف » أي التقليد المحلي . وتتعلق العادة بحقوق الافراد وأساليب نقل الملكيـــة .

وكانت مجالس البربر هذه أشبه بالجمهوريات المحلية الديمقراطية في المناطق الوسطى والغربية للمغرب ، فأعضاء الجماعة منتخبون مـــن مجموع سكان المشترك . أما في المناطق الاخرى ، فالمشايخ فرسان نبلاء ولا يخــرج المجلس من طبقتهم . وفي أغلب الاحوال ، فان العـــلاقة القبلية بين القرى وبعضها أو بين البطون أشبه بالاتحاد الفيدرالي الهش الذي يتفكك بسرعة .

● **ونجد العنصر الثالث للنمط الآسيوي في الفترات المتكررة ــ طالت أو قصرت ــ التي سادت فيها دولة مركزية ذات مهام اقتصادية في المغرب .** وفي أغلب الاحيان ، كانت عاصمة هذه الدولة المركزية في افريقية (تونس) ، منذ أيام قرطاجنة التي أسسها الفينيقيون . ففي هذه المنطقة تلعب الاعمـــال الانشائية لتخزين الماء دورا هاما المحافظة على الزراعـــة وحياة السكان . واذا كانت تونس لا تعرف الانهار الكبيرة التي تحتـــاج الى السدود ــ مثـل النيل ــ غير انه لا بد فيها من اقامة الآبار والخزانات للمياه الجوفية وما ترد به الامطار . وقد بدأ مثل هذه الاعمال حكام قرطاجنة ، ثم جاء الرومـــان ، فصانوها وظلوا ينشئون غيرها في المنـــــاطق الشمالية الجزائر ، وحفروا الآبار الارتوازية فــــي الواحات (١٤) . وبهذا استطـــاع الرومان أن يطوروا الزراعة المغربية ، وأن يستصلحوا مساحات بورا واسعة أكثروا فيها مـــن زراعة الزيتون . ويبدو ان المشتركات الفلاحيـــة وشركات المقاولين وبعض الملاك الكبار ساهموا في اقامة منشآت الري (١٥) .

غير ان تاريخ المغرب بأكمله ــ وليس تونس فقط ــ مليء بتكوين الدول المركزية التي تبدأ من احدى المناطق ثم ينتشر سلطانها عـــلى البلاد ، وكأن الطريق مفتوح أمام أي دويلة تقوم فتتحد البلاد . ولكن هذا الاتحاد لا يدوم الا فترة قصيرة فينهار ، وتقوم وحدة أخرى ذات مركز آخر وهكذا . وفي تقديرنا ان تفسير هذه الظاهرة لا يكمن فقط في احتياج تونس الى انشاءات الري وتخزين المياه ، وانما نرى الاسباب عـــائدة الى الضرورات الدفاعية الجماعية التي تلم شمل حلقات مترابطة من القبائل . ففي أغلب الاحوال نرى تونس مركزا للدولة الموحدة التي عليها أن تقوم بالدفاع عن معيشة المزارعين المستقرين فيها وتجارة السواحل (قرطاج ، القيروان ، المهدية ، تونس الخ) ضد الرحل من الرعاة وشبه الرحل من المزارعين المتنقلين (الدولة الاغلبية) . وفي أحوال أخرى نرى شبه الرحل (مثل قبائل الصنهاجة) هي التي تشكل مركز الدولة ضد الرحل (زناتة) . وفي أحوال ثالثة ، نجـد على العكس : المصالح التجارية البدو تتغلب فتصبح الدولة المركزية (الدولة المرابطية) .

وبالتالي ، فالمهام الاقتصادية للدولة المركزية في المغرب قد تكون أقل بروزا منها في مصر . ولكن المهام الاجتماعية (بمعنى المحافظة على نمط معين من الانتاج والمعيشة في وجه الانماط المغايرة الاخرى) تبقى ملقاة علـى كتف الدولة المركزية عندما توجد . ولكن الدولة في هذه الحـالة سرعان ما تتولى أيضا بقية الوظائف المميزة للنظام الشرقي ، بمعنى أن تنبت المهـام الاقتصادية والدينية الخ من أرضية الاساس الاجتماعي لضرورة الدولة المركزية ، وبهذا تستكمل كيانها وكأنها فوق الطبقات .

ويكفي هنا أن نذكر بعض الامثلة : فمـن القرن الخامس حتى السابع الميلاديين كـان يحكم المغرب المحتلون « الفندال » الاريوسيون (١٦) الذين اتخذوا قرطاج عاصمة لهم . وكان بطرك كنيستهم يخضع الملك الفندالي الذي يعين الاساقفة ويأذن باجتماع المجامع المقدسة ويمنح للكهنة المغاربة الكنائس والاموال التي صادرها من السلطة البيزنطية .

وكذلك نجد ان الدولة المغربية هي التي تملك رقبة الارض كلها ، وتمنح الافراد حق استصلاح الاراضي البور التـي لا تقع في حـدود المشتركات القروية . ونرى عمر بن عبد الله المرادي في العهد الموحدي يأمر بمسح أراضي المغرب كلها بقصد توظيف الخراج عليهـا (١٧) . وظلت « أراضي المخزن » الواسعـة (أي الاراضي الحكومية) ظاهرة موجـودة الى ما بعـد الاحتلال الفرنسـي .

وقد ترتب على هذا الوضع أن تحتكر الدولة المغربية أنواعا من التجارة والصناعة . ونعلم مثلا ان سلطان مراكش ــ مولاي عبد الرحمن ــ قرر احتكار تجارة الجلود في عام ١٨٥٠ الخ .

ب ــ خصوصية النسق المغربي :

سبقت الاشارة الى بعض العناصر التي تشكل خصوصية النسق المغربي كشكل من اشكال النظم « الشرقية » المعتمدة على النمط الآسيوي للانتاج . ونقدم هنا بعض التفاصيل :

● **أول هذه العناصر ضعف المركزية وسرعة تفككها** بالمقارنة مع الوحدة المصرية الثابتة كالطود (الدول النوميدية ، والفندالية ، والاغلبية ، والفاطمية والموحدية والمرابطية الى آخره) (١٨) .

● **والعنصر الثاني لهذه الخصوصية هو استمرار ظهـور الجمهوريات المشاعية المستقلة** ، لا بين الفترات التي تسيطر فيها الدولة المركزية فقط ،

بل وأثناءها أيضا . فالقوة الطاردة هنا هي الناتجة عن تنازعات القبائل على الاراضي الخصبة والمراعي والطرق التجارية ، وهي التي تتغلب المرة بعد المرة على روابط الدم والبطون والعشائر ، وعلى المصالح الموحدة التي تساند قيام الدولة المركزية . أي ان المركزية المغربية — في الفترة التي نحن بصددها — لم تكن نتيجة الانصهار الجماعي في التعلق بالمشترك الاعلى مثل النموذج المصري ، بل كانت تلك المركزية هيكلا علويا مركبا فوق جزئيات متباينة من المجموعات المتمايزة (١٩) .

● **والعنصر الثالث عدم التجانس والتساوي بين أجزاء المغرب المختلفة** ، ووجود نظم أكثر تقدما في مناطق منه دون أخرى ، وتركزها بشكل خاص في تونس (افريقية) . فمنذ أن أسس الفينيقيون قرطاجة في القرن السابع ق.م. انتشرت في المنطقة التونسية زراعة العنب والزيتون وصناعة النبيذ والزيت ، وتم استخراج النحاس من المناجم الافريقية . وكانت النبالة القرطاجنية هي التي وضعت حدودا للتوسع الاغريقي التجاري والحربي في المنطقة ، وتحالفت مع الفرس لهذا الغرض . وكانت التجارة القرطاجنية معتمدة على المقايضة فترة طويلة، ولكنها عرفت النقود منذ القرن الرابع ق.م. وفي القرن الثالث استطاع القرطاجنيون استغلال مناجم الفضة الاسبانية ، فزادوا ثراء ، وتركزت الاموال في أيدي البعض ، وتأسست الصناعات التحويلية المختلفة في المناطق التونسية (الفخار والنسيج والصباغة وسبك المعادن والصياغة والعطور وحفظ اللحوم والاسماك) ، وكانت هذه الصناعات معتمدة جزئيا على الحرفيين والعمال الاحرار المنظمين في طوائف مهنية ، وكذلك على عدد من العبيد الحرفيين والمزارعين .

واستولت الطبقة الحاكمة القرطاجنية على الشواطىء الليبية وغالبية الاراضي التونسية ، حيث طردت الرعاة البربر منها وأقامت منشآت زراعية صغيرة ولكنها مكثفة في ميداني المال واليد العاملة ، وتنتج الزيتون والعنب واللوز والعسل والشمع ، وتربي الخرفان والخيل والابقار . وأخضعت قرطاجنة الفلاحين الليبيين — الذين يزرعون القمح — فارضة عليهم الضرائب الثقيلة ، الامر الذي أدى الى اندلاع العديد من الثورات الفلاحية في المنطقة (٢٠) . ومكنت هذه الانشطة قرطاجنة من أن تحتفظ بامبراطورية تجارية هائلة . وامتدت مراكزها التجارية في افريقيا الى خليج غينيا قرونا عديدة حتى بعد أن هزمتها روما على شواطىء البحر الابيض .

وفي ظل الرومان زادت زراعة العنب والزيتون انتشارا في تونس ، وتم مسح الاراضي وتحديد الحيازات الزراعية . وطرد الفلاحون من الارض الخصبة فأصبحوا يتجولون في الصحارى أو تحولوا الى موال للمقاولين

الرومان الذين أخذوا يستأجرون الارض من ادارة الوالي . وأبقى الفندال والبيزنطيون على هذا النظام الذي يقرب من « قنانة الارض » المعروفة في مصر بعد الفتح العربي . وكانت المنطقة المغربية كلها مسرحا المقاومة البربرية المستمرة ضد مختلف الحكام الاجانب الذين كانوا ينشئون مراكزهم التجارية والعسكرية والادارية بالقرب من الشواطىء والطرق البحرية التي يسيطرون عليها . وعلى العكس ، فقد اتجهت الدول التي أسسها البربر بعد ذلك (المرابطية والتي تلتها) الى اقامة عواصمها في داخلية البلاد .

وهكذا وجد الغزو العربي المغرب عبارة عن منطقتين اقتصاديتين مختلفتين في المستوى . فتونس من جهة حيث الزراعة السلعية والصناعة الحرفية والتجارة ذات الاساليب المالية المتطورة ، وحيث التقسيم الطبقي متقدم مما ادى الى وجود العبيد والموالي والعمال والمنتجين الصغار الى جانب الكبار في شتى الانشطة . ثم سائر المغرب حيث اليد العليا المشاعية البدوية وشبه البدوية ، وحيث التقسيم الطبقي ما زال في أولى خطواته في معظم المناطق . وفي تقديرنا ان هذه الاوضاع تقدم تفسيرا لا لتاريخ المغرب فحسب ، بل وخاصة للغزو الفاطمي لمصر والسمات التي اتى بها في حكمه .

٢ — الحكم العربي يطابق الظروف المغربية الخاصة

دفع الحكم العربي المغرب في نفس اتجاه التطور الذي وضحناه آنفا :

أ — توزيع الارض على العرب في تونس :

تم الفتح العربي المغرب على مراحل كان فيها الكر والفر . وأسس العرب قيروان في تونس عام ٦٧٠ م . ثم كانت الثورة التي قام بها الزعيم البربري قسيلة الذي استطاع أن يوحد القبائل الجبلية والفلاحية واستولى على قيروان ولكنه هزم في نهاية الامر .

وفي ولاية حسان بن نعمان (٦٩٢ — ٧٠٥ م) فرض على أهل المغرب الخراج ، واعتبرت أرض التاج البيزنطي — وكذلك من عليها من الموالي — ملكا للمسلمين . ولكن العرب اعتبروا أراضي البربر مفتوحة صلحا فتركوها في ايدي أصحابها يؤدون المال عنها للدولة . وأما البربر أنفسهم فاعتبرهم العرب أحرارا ، وأشركهم حسان أيضا في الجيش (٢١) ، وهو أمر يختلف عما حدث في مصر .

ويذكر البلاذري (٢٢) ان عقبة بن نافع قسم أراضي افريقية بين المسلمين ، وهو الامر الذي رفضه عمرو بن العاص بالنسبة لمصر . وكذلك يشير ابن خلدون الى ان العرب الفاتحين اقتسموا مناطق المغرب واماراتها فيما بينهم ، وان أحد القادة (صالح بن منصور) استولى على اقليم الريف فحصل من الخليفة الاموي الوليد بن عبد الملك على الاذن باحتفاظه بهذه الاراضي باعتبارها اقطاعا له .

ثم كان من يزيد بن عبد الملك أن فرض الجزية على البربر جميعا ، مسلمين وغير مسلمين ، واعتبر المغرب كله دار حرب حتى بعد اعتناق أهله الاسلام . وقرر يزيد بن أبي مسلم عام ٧٢٠ فرض الجزية على أهل افريقية الذين اعتنقوا الاسلام . وأما عبيد الله بن الحبحاب فقد اعتبر البربر أنفسهم فيئا للمسلمين وعاملهم كأرقاء . وفي العصر العباسي ، اشتدت ظاهرة تكوين الصوافي (أي العزب الكبرى) المملوكة للولاة العرب والعمال على البلاد وكبار القواد فضلا عن أبناء البيت العباسي ، وانتشرت البساتين الواسعة التي يروونها من مياه الآبار (٢٣) .

وكانت النتيجة اقرار نظام مزدوج في المغرب بالنسبة لملكية الارض ، أي تشجيع الملكية الفردية جنبا الى جنب ملكية الدولة ، بمعنى استمرار فرض نمط انتاجي مخالف لمشاعية القبائل الرحل وشبه الرحل . وهو أمر كان يثير حفيظتها ويدعوها للثورة المزمنة (٢٤) .

ب ـ تدهور الاحوال في المغرب :

يبدو ان أوضاع المغرب ـ وخاصة تونس ـ كانت مزدهرة عند الفتح العربي . ويصف ابن أبي دينار مدينة درعة عند وصول عقبة بن نافع اليها بأنها عظيمة بأسواقها وعدد سكانها وارتفاع عماراتها (٢٥) . ولكن الولاة الذين فوضهم الامويون والعباسيون بعدهم لم يكن لهم من هم سوى اعتصار المغاربة والعيش متطفلين . ويعمم ابن خلدون هذه الوقائع في نظرية سطرها في فصل أسماه : « في ان العرب اذا تغلبوا على أوطان أسرع اليها الخراب » . يقول ابن خلدون :

> « وأيضا فلأنهم يتلفون على أهل الاعمال من الصنائع والحرف أعمالهم ، لا يرون لها قيمة ولا قسطا من الاجر والثمن . والاعمال كما سنذكر هي أصل المكاسب وحقيقتها ، واذا فسدت الاعمال وصارت مجانا ضعفت الآمال في المكاسب وانقبضت الايدي عن العمل ، وابذعر الساكن وفسد العمران » (٢٦) .

وكانت أغلبية القبائل البربرية من الفقر بحيث يستحيل على أفرادهـــا أن يجدوا المال اللازم لتسديد الجزية المفروضة عليهم . فابتدع الولاة أمـرا لم نسمع عن مثيله في الفتح العربي للبلدان الاخرى ، وهـو أن يسدد البربر الجزية عبيدا من أطفالهم ونسائهم للعرب (٢٧) . وسبقت الاشارة الـى ان البربر وأموالهم اعتبروا فيئا للمسلمين في العصرين الامـــوي والعباسي . وذخرت أسواق الرقيق في الشرق بالاماء البربريات والرقيق المغربي ، وكانت التجارة بهم مربحة مزدهرة ، استمرت حتى القرن السادس عشر (٢٨) .

ج ـ انتشار الحركة الخارجية :

وكان طبيعيا أن يولد هذا الصدام بين الفاتحين الجـــدد وبين البربر المغاربة حركات مقاومة . وكانت طليعتها تشب هنا وهناك في مختلف القبائل البدوية استكمالا لتراث الماضي ضد الرومان والفندال والبيزنطيين . وفـي ظل الاسلام وجدت جميع الحركات الدينية المعارضة لسلطة الخلافة القائمة ممثلين لها في الشعب البربري المغربي ، فكان أن انتشرت الحركات الخارجية في القرن الثامن والشيعية في العاشر ، والاشعرية الموحدية في الثاني عشر ، والشريفية المرابطية في السادس عشر الخ .

وسبقت الاشارة الى سيادة الهرطقة الاريوسية أيام الفندال . أما في الفترة التي نحن بصددها ، فنرى المعارضة للحكم العربي في القيروان تأخـذ شكل الخارجية ، وهي التي تعتبر جميع الخلفاء بعد عثمان ظالمين كاذبين تحلّ الثورة عليهم ومصادرة أموالهم ، بل هي واجب مقدس . وفـي نظر الخوارج المغاربة فالطهارة المعنوية أهم شأنا دينيا من الطهارة المادية . وفي أغلب الاحيان لا يعتبر المذنب هنا يستحق جهنم فقط بل هو عدو الجماعة المؤمنة ، وذهب البعض منهم الى حد احلال دمه .

ومن أهم الحركات المغربية الفرقة الاباضية التي تبعت عبد الله بن أباض، وتكوّن جماعة منفصلة يعترفون بالقرآن والحديث كمصدر للمعرفة الدينية ، ولكنهم يتخذون الرأي في الحكم على الامور دون الاجماع والقياس . وهنـاك نحلة تذهب الى حد بعيد، وهي الصفرية التي تبعت أبا مخناف وتقبل نظريتي العقود (أي المهادنة المؤقتة للمسلمين الآخرين) والتقية أي اخفاء الفرد لحقيقة ايمانه . أما الفرقة الازرقية ، فهي أشدها جميعا ، وتقول بمذهب الاستعراض أي قتل الاعداء وأسرهم (٢٩) .

ففي عام ٧٤٠ قاد صالح بن طريف قبيلة البرغواطة في المغرب الاقصى في حركة صفرية . ثم أعلن نبوءته وأنكر القرآن وادعى انه تلقى من الله قرآنا

(باللغة البربرية وبه ٨٠ سورة) . وفرضت الحركة على أفرادها الطرد من الجماعة حدا للكذب والقتل حدا للاغتصاب، ومنعت معاشرة الجواري والزواج من غيرها من المسلمين ، وحرمت أكل لحم رؤوس الحيوانات والبيض والديوك . واستمرت هذه النحلة قائمة مدة ثلاثة قرون تقريبا .

وفي حوالي نفس الفترة (منتصف القرن الثامن) ثارت قبيلة المطفارة تحت زعامة السقا الصفري « ميسرة » ، فقتلوا العامل على طنجة واستولوا عليها . ثم اتسع نطاق الدولة حتى شملت بلاد المغرب من برقة شرقا حتى المحيط الاطلسي غربا . وهزمهم حنظلة في عام ٧٤٢ م ، ولكن بقاياهم أسست دويلات صفرية جديدة في المناطق الداخلية ، ومنها دولة تلمسان ملوية التي قامت تحت زعامة أبي قرة من عام ٧٤٢ الى عام ٧٨٠ . ومنها دولة سجلماسة التي دامت فترة طويلة ، وسنعود اليها فيما بعد . ولكن تجدر الاشارة الى الدويلة التي أسسها زعيم الغمارة من قبيلة المجاكسة عام ٩٢٥ تقريبا من تطوين (تطوان حاليا) في المغرب الاقصى . وكان هذا الزعيم المسمى « بحاء ميم » قد ألف قرآنا باللغة البربرية يحتوي على قسم بحاء ميم وأبيه أبي خلف وشقيقته تانسيفت . والغى حاء ميم الوضوء ، واكتفى بصلاتين بدلا من خمس ، واختصر صيام رمضان على أيامه الثلاثة الاخيرة .

بيد انه من أهم الدول الخارجية الدولة المدارية في سجلماسة التي اسسها بربر مكناسة من بطون زناتة حوالي عام ٧٥٧ (١٤٠ هـ) ودامت قرنين الى عام ٩٥٨ ، حين استولى عليها جوهر الصقلي . وكان يتزعم هؤلاء الصفريين عيسى بن مزيد أو يزيد الملقب بالاسود . وكانت سجلماسة مركزا تجاريا هاما المنتجات الغذائية الواردة من الشواطىء والوديان ، وكذلك للرقيق السوداني المستجلب عبر الصحراء ، والذي استخدم كعملة مدة طويلة .

والدولة الخارجية الهامة الثانية هي دولة تاهرت (أو تيهرت) الاباضية ، وأسسها عبد الرحمن بن رستم الذي استولى على قيروان وطرد منها السنيين ، ثم هزم جيشه في طرابلس ، فانسحب الى هضاب تيارت العليا عام ٧٦١ . وكانت تاهرت احدى المحطات التجارية العظمى في المنطقة ، فتزرع حولها البساتين والازهار بفضل وسائل الري الاصطناعي ، وتمتلىء أسواقها بالبضائع الواردة من عبر صحراء افريقيا من مراسي الشواطىء ومن السودان (٣٠) . ولكن ثرواتها الاساسية تأتي من التبادل بين الرعاة والفلاحين شبه المستقرين الذين ينتجون الحبوب .

واشتهر حكام هذه الدولة الخارجية التسووية بالكفاف وسمو الاخلاق وطهر اليد . وكان أفرادهم منتخبين ولا يحملون القابا . وليس الامام سلطانا

وان كانت قراراته تمسّ النشاط العام والخاص عـلى السواء . وهو محاط بالفقهاء ذوي النفـوذ المعنوي الكبير ، وان لم يشكلوا هيئـة ذات سلطة ادارية . واشتهر أحد الائمة الرستميين ـ المدعو « أفلح » ـ بأنه أمر بصنع أواني واسعة يوزع الطعام فيها على الشعب (٣١) . ورغم التـدين الشديد لاهل الدولة الرستمية ، الا انهم عرفوا بالتسامح الفريد مع الاديان والنحل الاخرى . وقد جمع غير الاباضيين من التجار في تاهرت ثروة كبيرة (٣٢) . وسقطت الدولة الرستمية أيضا تحت ضربات الجيش الفاطمي عام ٩٠٩ م .

وأخيرا ، فهناك الثورة الخارجية التي قادها أبو يزيد الزناتي ، المعروف بـ « أبي حمارة » ، في عام ٩٤٢ م . فأقام مجلسا من المشايخ يحكم دولتـه ، وتلقب هو بشيخ المؤمنين . وقـد وصلت جمـوعه المسلحة حتى قيروان والمهديـة .

هذه هي أهم الحركات الخارجية التي كـان البدو البربر من الرعاة جنودها ، وصغار الحرفيين والصناع (السقا ، الحمّار الخ ...) قادتها ، والتي ارتبطت الى حد كبير بحركة التجارة العابرة بالمغرب بين شواطىء البحر الابيض وداخلية القارة الافريقية . وقد أرسل الخلفـاء الفاطميون ضدهم قبيلتي بني هلال وبني سليم من عرب مصر اسحقهـا في منتصف القرن الحادي عشر .

٣ ـ صعود القـوة المغربية

سبقت الدولة الاغلبية (٨٠٠ ـ ٩٠٩ م) قيام الخلافـة الفاطمية فـي المغرب . ونجد في الظروف التي أحاطت بحكم بني الاغلب في قيروان ، وفي التناقضات التي اعتملت بداخل المجتمع المغربي حينذاك ، تفسيرا للتطورات التي جرت عندما توالى الفاطميون في المغرب ثم مصر .

أ ـ النهضة الاقتصادية العامة :

عمّ الازدهار الاقتصادي تونس في العهـد الاغلبي . فنمت زراعـة الحبوب ، وانتشر الزيتون في منطقـة سوسة بالقرب من تونس ، ثم الكروم والفستق . واشتهر ريف القيروان بالخضر والفاكهـة مثل التين . وكـانت بساتينها تشكل مسطحات مدرجـة للاستفادة الكاملة مـن المياه الموجودة . وزرع القطن في الزاب ، والكركم في قرطاج ، وقصب السكر فـي قستيلية وقابس . وانتشرت زراعة الموز في قابس أيضا (٣٣) .

وكذلك شهدت افريقية الاغلبية نهضة صناعية . ففي مـــدينة مجانة التونسية ، استغلت مناجم الحديد والاثمد (الانتمون) والفضة والرصاص . وكانت هذه المعادن تستعمل في قاعدة سوسة البحرية بشكل خاص . وكذلك قامت في قيروان صناعة الزجاج والخزف المطعم بالميناء ، واشتهرت تونس بالنسيج الرقيق (الطراز) (٣٤) واستخراج الزيت وصناعة الابسطة والمنتجات الجلدية .

ونشطت التجارة الداخلية وخاصـــة في أسواق منستير وقسطيلية وطرابلس وتـــونس والقيروان . كما ازدهرت التجـارة البحرية في موانىء قابس وسفاكس وتونس ، وخاصة بعـــد أن استولى الاغالبة عـلى جزيرة صقلية ، الامر الذي مكنهم من السيطرة على الجزء الغربي من المتوسط .

ولكن الذين استفادوا من هذه النهضة الاقتصادية كانوا أساسا العرب من كبار الملاك وقادة الفرق العسكرية ثم المزارعون الاغنياء وهم « الافاريق » أي المنحدرين من الرومان واللاتين . أما أفراد الطبقات الدنيا مـن البربر أو من أصل رومي ، فلم تتقدم حالتهم تقدما يذكر . وكان الحرفيون منهم على الخصوص يصطدمون بالاجراءات الاقتصادية الصادرة من الحكومة المركزيـة لصالح الحكام ، فكثيرا ما تزعمت طوائفهم المنظمة الصفوف حركات المقاومة الثورية . ومثال ذلك اضراب الاسواق في عام ٨٨٨ احتجاجا على التعديلات التي أجراها ابراهيم بن الاغلب في العملة (٣٥) .

واما الطبقة التي في القاع ، فهي مـــن العبيد . ومنهم الصقالبـــة المستجلبون من أوروبا الشرقية ، وبعض المغاربة من الذميين السابقين والبربر والزنوج الآتين من أواسط افريقيا والسودان .

وقد تأثرت الطبقات الشعبية المغربيـة بالمجاعات التي حلّت في ذلك العهد ، وخاصة القحط عام ٨٧٣ ــ ٨٧٤ والذي اقترن بالطاعون والاوبئة ، ومجاعة عام ٨٧٩ ــ ٨٨٠ والتـــي اصطحبها ارتفـــاع شديد في أسعـار الحاجيات .

ب ــ نشاط تجاري واسع :

وكانت الدولة الاغلبية مقدمة للفاطميين في نشاطها التجاري الخارجي بصفة خاصة . فكان القيروان مركز ممتاز في تصدير القمح المغربي وخاصة الى الاسكندرية ، والرقيق السوداني الى بـــلاد المشرق . وتستورد تونس زيت الزيتون من مناطق طرابلس وتعيد تصديره الى صقلية وايطاليا .

وفي عهد الاغالبة ، كانت القوافل التجارية تخترق الصحـراء المغربية الى بلاد السنغال والنيجر والسودان حيث يتوافر الذهب والرقيق . وسبق أن أشرنا الى مـــدينة سجلماسة ـ عاصمــة الدولة الرستمية الخارجية ـ باعتبارها مدخلا من مداخل الطرق التي تسير عليها القوافل .

وكانت الرسوم المفروضة على هذه التجارة تملأ خزانة الاغالبة ، فمكنت هذه الثروة ابراهيم الثاني من أن يضرب الدراهم الصحيحة وزنا .

وتمكنت الدولة الاغلبية أن تلعب دورا رئيسيا في تجارة البحر الابيض جنبا الى جنب المدن الايطالية . فانتزعت صقلية من أيدي البيزنطيين عـام ٨٢٧ ، ثم استولت على جزيرة مالطة (عـام ٨٦٨) وبعض الثغور الايطاليـة الهامة (سيراقوزة في عام ٨٧٨ ، باليرمو وريجيو عام ٩٠٠) . وحاول آخر الاغالبة استكمال سيطرتهم على البحر الابيض بالاستيلاء على مصر ، فجهـز جيشا وقاده يريد قتال ابن طولون ، ولكنه لم يستطع تنفيذ مخططه (٣٦) . بيد أن غارته هذه أنبأت بالتوسع المغربي في العهد التالي أي الدولة الفاطمية. كما ان النضال التجاري الخارجي للمغرب في ظل الاغالبة ترك اثرا شديدا على اقتصاده في تاريخه اللاحق وأعطى وزنا سياسيـــا كبيرا لفئات التجـار والصناعيين المغاربة (٣٧) .

جـ ـ النسق الشرقي الاغلبي :

كانت الدولة الاغلبية مركزية ، تشابه نظمها هيكل الـــدولة العباسية الشرقي . فأحاطت البيروقراطية بالامير ، واشتملت على الوزير والحاجب وصاحب البريد والسكرتارين والكتبة الاداريين وجيش الموظفين من الموالـي والعرب .

وكوّن ابراهيم الاول جيشا دائما يعيش جنـــوده من الرواتب دون الاقطاعات ، وقد وفدوا الى تونس من خراسان أو كانوا من الرقيق والمرتزقة الزنوج . وقامت الصراعات بين هذا الجيش والقوة العربية القديمة مـــن المضريين في المدة بين ٨٠٠ و ٨٣٠ ، تغلب فيهـــا المرتزقة في نهاية الامر ، وخاصة بعد الاستيلاء على صقلية . وكذلك وقفت القبائل البربرية مـوقف العداء من الجيش الاغلبي . وليس غريبا بعد ذلك أن تناصر كتامة الفاطميين، فتشكل القوة الاساسية في اقامة خلافتهم بالمغرب ثم مصر .

وقد كـــانت للاغالبة سياسة اقتصاديـــة وخاصة في مجال الري الاصطناعي . فأقاموا العديد من خزانات المياه الكبرى (المواجل) والقنـوات العليا الموصلة للمياه ، ونشروا استعمال السواقي .

وفرض بنو الاغلب الخراج على جميع الاراضي سواء كان المنتفع بها ذميا أم مسلما ، وجبوا العشور نقدا لا عينا ، وحملوا البضائع في حركتها وأسواقها رسوما غير شرعية ، وهي أمور أثارت حفيظة مختلف الفئات من المغاربة وخاصة البربر . ويبدو انهم فرضوا أيضا نوعا من السخرة لتعبئة العمالة اللازمة لانشاءات الري . وضيقوا الخناق على التجار والحرفيين عن طريق نظام الحسبة . ولذلك ، فرغم الازدهار الاقتصادي الذي سبقت الاشارة اليه ، تكونت ضد الحكم الاغلبي أرضية من السخط العام هيأت المناخ العام لقيام حكم الشيعة الاسماعيلية المعارضة « المؤسسة الخليفية » القائمة .

وهنا أيضا نجد ان بطون بني كتامة ــ من قبائل الصنهاجة ــ استطاعت أن تتولى قيادة هذه الحركة المعارضة ، فقد كانت كتامة تتمتع باستقلال نسبي ازاء الحكم الاغلبي وولاة الثغور ، اذ تصرف حصيلة العشور والزكاة المجموعة لديها صرفا محليا لمصلحة المعوزين منهم دون تسديد هذه الحصيلة الدولة الاغلبية (٣٨) . وبهذا كانوا ركيزة جيدة تبدأ منها حركة الفواطم في عملية انتزاع السلطة من الاغالبة .

وكذلك ، فلكون كتامة من القبائل المزارعة والراعية الغنية وشبه المستقرة ، فقد كانوا أيضا قاعدة طبيعية لقوى الفواطم ضد الدول الخارجية في سجلماسة وتاهرت وغيرهما .

٤ ــ انتصار الفاطميين في المغرب

استطاعت الحركة الفاطمية أن تخدم المصالح الخاصة بهؤلاء التجار ــ من المغاربة وغيرهم ــ الذين يتخذون الشواطىء الجنوبية والشرقية البحر الابيض مركزا لنشاطهم . واعتمدت الخلافة الفاطمية في تحقيقها لهذه الاهداف على قوة سياسية كبيرة مكونة من صغار المنتجين والتجار البربر الذين كانوا يصطدمون بعجز الاغالبة عن الانتقال الى مستوى أوسع من السيطرة الاقليمية . كما أن الفاطميين استندوا الى قبائل الصنهاجة ــ كتامة أساسا ــ كقوة محاربة والتهم بسبب نظمهم الاقتصادية ، باعتبارهم من المزارعين والرعاة نصف الرحل الذين يولفون بين النشاط العائلي والجماعية العشائرية . فكانت كتامة تعادي كبار أصحاب الاراضي والتجار والامراء العرب في شمال تونس ، وتعادي الحكم الاغلبي الاستبدادي بجنوده المرتزقة الاجانب . ولكن كتامة كانت تعادي أيضا التسوويين من البدو الفقراء الذين يشكلون قاعدة الحركة الخارجية .

وان هذا المزج السياسي بين تلك الفئات الاجتماعية المختلفة التي ساندت الحركة الفاطمية في مراحلها الاولى يفسر لنا لماذا استطاعت أن تنطلق من المغرب ، ولماذا نجحت في الاستيلاء على مصر أولا ثم على جزء كبير من الامبراطورية الاسلامية . كما انه يلقي ضوءا على الجذور الفكرية لمواقف الفاطميين عموما .

أ ـ الفاطميون يحاربون الاغالبة والخوارج :

كانت قبائل صنهاجة تزعم انها تنحدر من أصل حميري . ولعل هذا كان السبب في ان الامام الفاطمي كلف أبا عبد الله بالذهاب أولا لدى داعي اليمن ابن حوشب حتى يسهل له الاتصال بحجاج كتامة في مكة .

ومهما كان الامر ، فمن الملفت للنظر أن تنخرط كتامة تحت لواء أبي عبد الله في سرعة عجيبة ، وينضبط أفراد القبائل ومجموعاتها في تنظيماته العسكرية والسياسية الدقيقة ، وتتحد هذه القوة الضاربة بفضل روابط الاخوة والمساواة في الله (٣٩) . وفي الوقت نفسه نجد أبا عبد الله يلتزم بسياسة مبدئية ، فنراه يرفض الخراج المجبى من أهل طينة بعد الاستيلاء عليها (عام ٩٠٦) على أساس ان المسلمين ليس عليهم خراج في أموالهم ، فرده الى أصحابه (٤٠) .

وبفضل قوة كتامة المحاربة ، لم يستطع أبو عبد الله فقط أن يحرر عبيد الله المهدي من الاسر في سجلماسة ، بل استولى على القيروان عام ٩٠٩ وأسقط بذلك الاسرة الاغلبية ، فقامت مكانها الخلافة الفاطمية . وفي نفس الوقت استولى الجيش الشيعي على تاهرت ، العاصمة الخارجية الاخرى (٤١) . وبعد ذلك بسنتين ، أمر الخليفة بقتل أبي عبد الله ، وتذكرنا هذه الحادثة بقتل الخليفة العباسي المنصور لأبي مسلم الخرساني الذي قاد الحركة الثورية ضد الامويين .

وفي ٩٢٠ أسس الخليفة الجديد عاصمته « المهدية » على شبه جزيرة في تونس ، فكان ميناؤها نقطة انطلاق الاسطول الفاطمي الى الشرق ، كما كانت حصونها مانعة في وجه الهجمات المحتملة من البربر .

واعترف الخلفاء الفاطميون للقادة الصناهجة (والزيريون منهم) بحق الاستحواز على جميع الاراضي المغربية التي يستطيعون احتلالها . وكان هذا يعني دفعهم الى وضع القبائل البدوية كلها ـ وخاصة زناتة ـ تحت سيطرتهم . بل يبدو أن بعض البطون الزناتية أصبحت من موالي كتامة . غير ان الحركة

الخارجية لم تتبدد تماما ، بل اندلعت مرة أخرى في حركة أبي يزيد – « رجل الحمار » – الذي كاد أن يستولي على العاصمة الفاطمية – المهدية – عام ٩٤٥ . وفي عام ٩٤٧ جرح أبو يزيد في معركته الاخيرة ، فمات أسيرا في أيدي الجيش الفاطمي ، فسلخ جلده ، وملىء بالتبن ، وألقي الى قرديـن ليلعبا به . . .

وقد كانت الحركة الفاطمية فاتحة لعهود من الدول المغربية المستقلة (الزيرية – الموحدية – المرابطية) . وكان هذا الاستقلال علامة على انفصال غربي البحر الابيض عن الامبراطورية الفاطمية في القاهرة ، وبداية سقوطها . ولم تنجح الغزوة الهلالية التي أطلقها خلفاء القاهرة على المغرب عام ١٠٥١ في منع هذا التطور ، وان هدمت السلطة الاقتصادية التونسية المرتكزة على التجارة والمنافسة للتجارة المصرية .

ولعلنا في هذه العجالة لبدء الحركة الفاطمية في المغرب ، نلمح تفسيرا التحالف بين الفواطم والقرامطة في أول الامر ، ثم النزاع بينهما . فكل من الاتفاق والخلاف في تقديرنا كان يجري على أرضية التباين في المصالح التجارية من جهة ، وفي اختلاف العنصر الاجتماعي الذي ساهم بدور أساسي في الحركتين .

ب – الاتجاه نحو مصر :

سبقت الاشارة الى ان أحد الامراء الاغالبة حاول غزو مصر في عهد ابن طولون . والحقيقة ان موانىء مصر – وخاصة الاسكندرية – أصبحت تجذب عددا متزايدا من التجار المغاربة كمحطة للتبادل مع التجار الروم أو المشارقة ، وكذلك باعتبارها نقطة البدء للتجارة العابرة الى الهند . ولعب البربر الذين سكنوا الاسكندرية دورا خطيرا في الثورات ضد السلطنة القائمة في مصر ، الامر الذي مهد الطريق أمام نجاح الفاطميين (٤٢) . وقد بذل الفواطم ثلاث محاولات (في ٩١٤ و ٩٢٠ و ٩٣٥) لغزو مصر . ولكنهم فشلوا الى أن تحقق انتصارهم تحت قيادة جوهر الصقلي في عام ٩٦٩ .

وعلى أي حال ، فقد كانت مصر مهياة للفتح الفاطمي . ونعلم ان مفاوضات جرت بين كافور وخليفة القيروان لم يرد الاخشيدي أن يغلق بابها تماما . وكان الاخشيديون يسمحون بالدعوة الفاطمية في وادي النيل (٤٣) . وفي خلال مدة زمنية قصيرة نسبيا ، استطاع الفاطميون أن يسيطروا لا على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر الابيض فحسب ، بل وعلى الجزيرة

العربية وجزء كبير من العراق أيضا . وبهذا تجمعت خيوط التجارة لهذه الامبراطورية الواسعة في مركزها القاهرة المعزية المنافسة لبغداد وبيزنطة .

وفي الوقت نفسه تحققت في ظل الفاطميين بمصر — وان كان بصورة مؤقتة — وحدة الصفوف الشعبية ضد الخلافة العباسية . وكانت السلطة الفاطمية تحمل خاتم الاصالة الخاصة بالظروف المغربية بتناقضاتها الشديدة بين الملكية الفردية وبين المشاعية والخارجية ، ثم بين هذا كله والنظام المركزي « الشرقي » . وكانت الشيعة الاسماعيلية تحيط بهذا كله وتحتويه .

هوامش الفصل السابع

(١) د. راشد البراوي : « حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين » ـ الطبعة الاولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ١٢٠ .

(٢) د. عبد المنعم ماجد : « ظهور خلافة الفاطميين وسقوطهـا في مصر ـ التاريخ السياسي » ـ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ ، ص ٩ ـ ١٠ .

(٣) في خطابه الى انجلز بتاريخ ٢ يونيو ١٨٥٣ يشير ماركس الى « وجود علاقـة عامة ، منذ بدء التاريخ ، وسط جميع القبائل الشرقية ، بين استقرار جزء من القبائل وبين الحياة البدوية المستمرة للاخرى » . وعندما نتحدث ـ في دراستنا ـ عن التناقض بين الصحراء والحضر ، لا نعني مفهوما جغرافيا اقليميا بحتا ، وان كان هذا الاساس له تاثير كبير ، وخاصة في البداية . وكذلك لا نقصد مفهوما اثنيا صرفا . بل ننظـر بصفة خاصة الى ما هو موجود من تقسيم العمل الاجتماعي بين الصحـراء والحضر ، وبالتالي اثر ذلك على التشكيل الطبقي والعلاقات الطبقية المترتبة على علاقات الانتاج.

(٤) J. ABUN-NASR . « A . HISTORY OF THE MAGHRIB » - Cambridge University Press , 1971 , p.p. 9\10 .

(٥) انظر :

Leo Africanus : « The history and description of Africa » London , Haykluyt Society , 1896 , Vol . I, p. 154 .

(٦) L. Golvin : « Le Magrib Central a l'epoque des Zirides » Paris , Arts et Metiers Graphiques , 1957 , P. 27 .

(٧) احسان حقي : « تونس العربية » ـ بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٧٣ ، ص ١٠ .

(٨) M. Hadj-Sadok (ed . , trad .) : « Description du Maghreb et de l'Europe au III e. - IXe . Siecle » Alger , Carbonel , 1949 .

(٩) Encycl . of Islam : Art . « Berbers » .

(١٠) C.Debbash : « La république Tunisienne » - Paris , Pichon et R . Durand - Auzias , 1962 , P. 174 .

(١١) انظر :

J. COULEAU : « La paysannerie marocaine » Paris , C.N.R.S., 1968

(١٢) اهتم ماركس بمتابعة تطور الملكية العقارية في الجزائر واشكالها الانتقالية المختلفة .

انظر :

K. MARX : « Le système foncier en Algérie , « (Dans : CERM , ed: « Sur le sociétés Précapitaliste » Paris , Editions Sociales , 1973 , p.p. 383\400 .

(١٣) عنوانا الفصلين الثالث والرابع من الباب الثاني : « في العمران البدوي والامـــم الوحشية » .

(١٤) C.A. JULIEN : « Histoire de L'Afrique du Nord » Pari , Payot , 1931 , P. 170 .

(١٥) S. GSELL et ALL . : « Histoire de L'Algérie » - Paris , Boivin , 1929 , P.35 .

(١٦) الاريوسية من الهرطقات المسيحية في ذلك الوقت . والفندال جحافل غزت غـــرب اوروبا آتية من آسيا الوسطى .

(١٧) هبال موسى : « المغرب الاسلامي » ـ ط . ١ ، قسطنطينية ، ١٩٦٩ ، ص ١٩٥ .

(١٨) E.F. GAUTIER : « Le passé de l'Afrique du Nord » Paris , Payot, 1942 . PP 11\12 .

(١٩) اجسيل : المصدر المذكور ، ص ١٧ .

(٢٠) R. CORNEVIN : « Histoire de l'Afrique » , T. 1 : Des Origines au XVIe . siècle - Paris Payot , 1967 , P. 127 .

(٢١) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي : « تاريخ الجزائر العام » ، جزءان ـ الجزائـــر ، مكتبة الشركة الجزائرية ، ١٩٦٥ ، الجزء الاول ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

(٢٢) البلاذري (احمد بن يحيى بن جابر) : « كتاب فتـــوح البلدان » ـ القسم الاول ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ ، ص ٢٦٨ و ٢٦٩ .

(٢٣) د. محمود اسماعيل : « سقا القيروان والثورة الاجتماعية في المغرب » ـ مجلة الكاتب ، القاهرة ، العدد ١٤٨ ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ١١٠ ـ ١٢٢ .

(٢٤) انظر مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثاني ، الباب الثالث ، الفصل الثالث عشر وعنوانه: « في انه اذا استحكمت طبيعة الملك من الافراد بالمجد وحصول الترف والعصبية اقبلت الدولة على الهرم » (ص ٤٨٢ ـ ٤٨٥) . . مما يعني في نظره ان غنى الطبقة الحاكمة هو السبب لانهيار الدولة .

(٢٥) ابن ابي دينار (ابو عبد الله محمد بن ابي القاسم الرعيني القيرواني) : « المؤنس في اخبار افريقيا وتونس » ـ تونس ، المكتبة العتيقة ، ١٩٦٧ ، ص ٣١ .

(٢٦) المقدمة ، ج ٢ ، ص ٤٥٤ . لاحظ ان ابن خلدون سبق اقتصاديي انكلترا في القرن الثامن عشر في الاكتشاف بأن العمل اصل كل قيمة ومكسب ...

(٢٧) انظر فتوح البلدان للبلاذري (ص ٢٦٤) ، رقمي ٥٦٢ و ٥٦٣ عن عبد الله بن هبيرة، والبند رقم ٥٦٧ (ص ٢٦٥) عن يزيد بن ابي حبيب . وسجل البلاذري ملاحظة الليث حيث قال : « فلو كانوا عبيداً (يقصد اصلا ـ ا.ص.س.) ما حل ذلك منهم »، بمعنى ان البربر كانوا احرارا وباعوا اطفالهم بيعا تسديدا للجزية .

(٢٨) انظر محمود اسماعيل : المقال المذكور ، الكاتب رقم ١٤٧ ، يونيو ١٩٧٣ ، ص ٧٢ . وكذلك ليو افريكانوس : المصدر السابق ، المجلد الاول ، ص ١٥٧ .

(٢٩) Encycl . of Islam : Art . « Al - Ibadiya » & « Sufriya »

(٣٠) الجيلالي : المصدر السابق ، الجزء الاول ، ص ٢٣٣ .

(٣١) جسبيل : المصدر المذكور ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٣٢) ونتساءل ان لم يكن هذا الارتباط المذهبي بين التجارة والاخلاق الطاهرة هو الذي اعطى لدور « المحتسب » اهمية خاصة في العصر الفاطمي وبعده بالمغرب ومصر . قارن هذا الوضع مع الاتجاهات الاخلاقية الشديدة المتطهرين وبعض النحل البروتستانتية الاخرى في سويسرا وانكلترا وهولندا واميركا .

(٣٣) V. Vonderheyden : « La Berbérie Orientale sous la dynastie des Benou'L - Arlab » - Paris P. Geuthner , 1927 , P. 241 .

(٣٤) ا.ر. لويس : « القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (٥٠٠ ـ ١١٠٠ م) » ـ ترجمة احمد محمود عيسى ، القاهرة ، مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٠ ، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

(٣٥) جوليين : المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٣٦)   احسان حقي : ((تونس العربية)) ــ بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٧٣ ، ص ٥٣ .

(٣٧)   انظر د. سفيتلانا باتسييفا : ((نظرية ابن خلدون الاجتماعية)) (ترجمة رضوان ابراهيم) ــ مجلة الثقافة ، القاهرة ، العدد ١١ ، اغسطس ١٩٧٤ ، ص ١٦ .

(٣٨)   F. Dachraoui : « Contribution à l'Histoire des Fatimides en Ifriqiya » - Arabica , T. 8 , Mai 1961 , f . II , P. 197 .

(٣٩)   دشراوي : نفس المصدر ، ص ١٩٨ ــ ١٩٩ .

(٤٠)   موسى لقبال : ((الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي)) ــ الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧١ ، ص ٤٦ .

(٤١)   هرب عدد من الاباضيين بعد سقوط تاهرت الى صحراء المزاب في الجنوب . وظل احفادهم محتفظين بعقائدهم حتى ١٩٣٨ على الاقل ، كما بقيت مشتركاتهم على علاقة بالمجموعات الخارجية الاخرى في المغرب (في غربة وجبل نفوسة) وفي سيوة وعمان وزنزيبار .

(٤٢)   اويس : المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤٣)   د. علي حسني الخربوطلي : ((مصر العربية الاسلامية)) ــ القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ ، ص ١١٦ .



الفصل الثامن

مصر الفاطمية

قامت الخلافة الفاطمية في مصر وازدهرت وقد أحاطتها ظروف مواتية . فالفترة التي امتدت من القرن العاشر الى ما بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر شهدت تطورا كيفيا في التجارة ، وخاصة حول حوض البحر الابيض ، بحيث سمي هذا التطور ببداية « الثورة التجارية » . وهذا للزيادة الضخمة في حجم التجارة ولاستعمال الاساليب الجديدة وانتشار المعاملات التجارية ، ولاندفاع الروح المقدامة لدى التجار ، وكذلك التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية التي مهدت لعصر النهضة (1) . وقد أصابت الامبراطورية الفاطمية جانبا من هذه الثورة التجارية ، واشتركت فيها بسهم ، وجمعت بعض ثمارها في العصر الفاطمي الاول .

وفي الوقت نفسه ، فالتناقضات الداخلية والضغوط الخارجية كانت توهن بيزنطة ، وهي المنافسة الكبيرة والاساسية للقوة الفاطمية . فالصراع بين الدولة الرومية وبين كبار أصحاب الاراضي فيها بدأ يميل لصالح هؤلاء ، الامر الذي كان يمهد للنظام الاقطاعي ، ويضعف الجيش بتفتيته بين سلطات الامراء المختلفين . وأخذت قوى الشعب الآتية من الشرق تضغط على الحدود البيزنطية ، وبدأ هجوم الاتراك السلاجقة على بيزنطة في القرن الحادي عشر .

أما السلطة العباسية في بغداد ، فكانت ممزقة داخليا وخارجيا ، اذ انقسمت الامبراطورية الخلافية الى ولايات مستقلة . فالاموية في الاندلس غربا ، والاغلبية في المغرب ، والاخشيدية بعد الطولونية في مصر ، والحمدانية في الشام ، والزيادية في اليمن ، والقرامطة في البحرين الخ . هذا في حين ان الانصهار تقدم بين العرب من أصل وافد وأهالي البلاد الاسلامية ، بحيث ان اسم « الموالي » أصبح يفقد معناه المميز وأخذ يختفي . واعطى هذا

الانصهار وحدة اصفوف الحركات الشعبيـــــة المختلفة في شتى البلدان ، فمارست ضغطا عظيما على الحكام العباسيين ونخرت في مقاومتهم الزحف الفاطمي ، بل حالفته وناصرت جانبه في أحيان كثيرة . وكان هــذا في جو عام من الازدهار المادي والفكري أيضا أحاط بالشعوب الاسلامية .

وقد وصلت الخلافة الفاطمية الى قمة مجدها في القرن الحادي عشر ، عندما أصبحت السلطة الاسلامية الكبرى الوحيدة في شرقي البحر الابيض . وفتحت فصولا في التاريخ المصري كانت القاهرة غالبا السيادة فيهـــا ، أي انتقل اليها مركز السيطرة بعد أن كان في مكة ثم دمشق ثم بغداد .

ومما يشير الى الاتجاه العام لحركة التـــاريخ الفاطمي ، ان الحملات المتتالية لخلافة القيروان عــلى مصر استهدفت الاسكندرية أولا ، ذلك الميناء التجاري الكبير على البحر الابيض . فالحمـــلة الاولى ملكت الثغر والفيوم وبعض الصعيد . والثانيـــــة الاسكندرية فقط . والثـــالثة استولت على الاسكندرية والجيزة والفيوم . أما الاخيرة ، فقد انطلقت مـــن الاسكندرية أيضا كقاعدة لها .

غير ان القوة الفاطمية تدهورت منــــذ المستنصر ، الى أن ماتت خلافة القاهرة فـــي سكون على يد صـــلاح الدين الايوبي . والـــى جـــانب الاسباب والتناقضات الداخلية التي لعبت دورها الاول في انحـــدار الحكم الفاطمي ، فقد وجدت أيضا ظروف محيطة ساعدت هـــــذا الاتجاه الجديد ، وتتمثل اساسا في النهضة الاقتصادية والحربية المدن التجارية في ايطاليا وغيرهـــا من أوروبا الغربية . وهي التي اخـــــذت شكلها الملموس في نجـــاح الغزوة الصليبية الاولى .

هذا ، وان تاريخ مصر الفاطميـــة ليتضمن سلسلة طويلة مـــن المفارقات الشديدة . وفي رأينا ان هذا يرجع أساسا الى تلاقي الخصوصية الفاطمية مع الاوضاع العامة للتكوين المصري الاقتصادي الاجتماعي والمبني على النمط الآسيوي للانتاج . (سوف نعود الى هذا المحور الرئيسي خلال الصفحـــات التالية) . بيد انه يجدر بنا أن نوضح للقارىء أمرا هاما ، وهو ان حديثنـــا عن النمط الآسيوي لا يقصد سوى الثبات النسبي للاطارات الرئيسية للتكوين المصري ، والخطوط العامة لهيكل هذا التكوين . غير ان محتويات كثيرة داخل هذا الهيكل وتلك الاطارات ، تتغير . فلا يمكـــن ـ بطبيعة الحال ـ مقارنة التكوين المصري أيام الفراعنة به فـــي ظل الفاطميين الا على هذا الاساس . وسوف نشير فيما بعد الى ان تفككا جزئيا أصاب المشترك الفلاحي في الدلتا، وان أشكالا مختلفة من الملكية الفرديـــة للارض ظهرت ، وان التعامل النقدي

انتشر والتجارة الداخلية نشطت الخ . وخلاصة القـــول ان النظام الفاطمي في مصر متطور بالمقارنة مع النظم السابقـــة . ولكن ثمة أمـــورا رئيسية ، اقتصادية واجتماعية ، بقيت ، خاصة وان عوامل خارجية مختلفة ومتتالية تعاونت للمحافظة على تلك الاسس .

أولا – تطور مصر الاقتصادي والاجتماعي

١ – تطور القوى الانتاجية .

أ – فترة النهضة الفاطمية :

سمحت تلك الظروف المواتيـــة بأن تأتي أوضاع اجتماعية وسياسية داخلية بثمارها ، وبالتالي أن تنطلق في مصر قـــوى اقتصادية واجتماعية نستطيع تسميتها بالتقدمية ، لانها كانت خلاّقة في تلك الظروف التاريخية . ونقصد الانتاج الصغير في مختلف الميادين . وتمكن المنتجون الصغار من أن يلعبوا الدور الحاسم هذا لانهم كانوا تحت مظلة نظـــام سياسي يتفق مـع مصالحهم ويسير مع نزعاتهم .

● **ففي مجال الزراعة** ، أنشأ الفاطميون في مصر ادارة خاصة للاشراف على أمور الزراعة ، ورصدوا لاعمـــال الجسور ثلث الخراج السنوي (٢) ، وقاموا بمشروعات كبرى لتنظيم الري ، ومنها الخليج الكبير الـــذي يروي الاراضي شرقي دمياط والذي أشرف على حفره أبو المنجا بن شعيـا في عهد وزارة الافضل بن بدر الجمالي . وكذلك الفرع الجديد الذي حفره الحـاكم بأمر الله من محلة نصر الى ترعة شابور بالقرب من دمنهور . وبلغت الاراضي المستصلحة في عهد الخليفة المعز نحو ٢٥٠ ألف فدان . ونجح الفواطم فـي زراعة الغابات لتوفير الاخشاب ، وفي تخزين كميات هـــائلة من الحبـوب وضرب الاحتكارات في الاقوات عموما (٣) .

وانتشرت زراعة الكتان في الاراضي المنخفضة التي تظل مغمورة بالمياه مدةطويلة، وخاصة فيالدلتا والفيوم.واتسعتبصورة خاصةزراعة قصبالسكر في العصر الفاطمي ، ويقال ان الفرنج ذاقوا السكر لاول مرة عند نزولهم في أراضي المشرق . وكانت أصلح الجهات لزراعـة القصب تلك التي بين فرعي رشيد ودمياط . وفي هذا العهد أيضا زرع المصريون نبـات الخشخاش في أبي تيج وصنعوا منه الافيون . واختصت عين شمس بنبـــات طبي اسمـه البلســان .

وراجت تربية النحل وصناعة العسل ، وخاصة في الفيوم وضواحي الفسطاط لوفرة البساتين فيها .

ويلاحظ ان اقاليم الدلتا اختصت بالجانب الاوفر من هذا التقدم ، ويعود هذا الى السهولة النسبية في ري أراضيها نظرا لقلة ارتفاع منسوبها عن مياه النيل بالمقارنة مع الصعيد .

وأخيرا ، فمن المحتمل ان الرحالة الافرنج والجنود الصليبيين لعبوا دورا في الاتيان الى مصر ببعض الاساليب الزراعية المتطورة . ونتذكر ان الدلتا كانت ميدانا لتواجد هؤلاء ، وخاصة منطقتها الشرقية التي دارت فيها المعارك .

● **وفي مجال الصناعة** ، يقول بعض المؤرخين ان مصر عرفت أساليب جديدة ، وان استقرار البلاد السياسي ساعد على تقدم الصناعة (٤) . ويمكننا ان نضيف الى ذلك أمرين : أما الاول ، فهو وجود طبقة ثرية من المستهلكين تمثل سوقا رائجة لمختلف المنتجات الى جانب احتياجات الجيش والاسطول الفاطميين . والامر الثاني ان النشاط التجاري الواسع البادىء من مصر أو العابر بها أوجد أسواقا خارجية هامة للانتاج الحرفي المصري . ولعب الاقباط المصريون دورا بارزا في الحرف الصناعية ، وخاصة النسيج ، وفي التجارة الداخلية . خاصة وان التمييز ضدهم في الضرائب والخراج قد أوجد في القرون السابقة نوعا من العزل بينهم وبين الارض والزراعة . وكان التجار الاقباط همزة الوصل بين المنتجين والتجار الاجانب .

وكان النسيج أهم فرع صناعي ازدهر في العصر الفاطمي . فالى جانب الانتاج الرخيص الذي يتم في القرى ويستهلكه الفلاحون والفقراء ، وجدت المصانع الحكومية (دور الطراز) المعروفة من قبل ، والمصانع الاهلية العديدة التي يملكها الافراد (٥) . واتساع هذا الامر الاخير عامل جديد يتميز به العصر . وكانت النساء في أماكن مبعثرة ينتجن الغزل، فيتجمع في الاسواق ويشتريه النساجون ليحولوه الى أقمشة في ورش صغيرة أقاموها في منازلهم على الاغلب . وفي المدن الكبيرة ، كان السماسرة هم الذين يمدون بالغزل نساجين يتعاونون بعضهم ويعمل البعض الآخر عمالا لديهم بالاجر . وكان تقسيم العمل داخل كل مصنع حرفي قد تقدم بعض الخطوات . واستطاع الحرفيون المصريون ان ينتجوا انواعا جديدة من الاقمشة مثل العتابي والسقلاطون عرفوهما من العراق وبيزنطة .

وقامت مراكز لنسيج الكتان في الاسكندرية ودمياط وتنيس ودميرة وبورة وديبق وشطا والقيس والبهنسا واهناس واسيوط ، واختص شمال

الدلتا بصناعة الانواع الممتازة منها . أما المنسوجات الصوفية ، فكانت تنتج في مصر الوسطى والعليـــا ، واشتهرت بلدتا القيس وطحا بصناعة الثيـاب الصوفية الرفيعة .

وفي العصر الفاطمي وجد فرع جديد لصناعــة النسيج ، وهو الخاص بأقمشة الحرير الخالص . وكانت أكبر مراكزه في الاسكندرية والقــاهرة . وبنى الخليفة الظاهر مصنعـــا عرف بـ « خزانة البنود » كان به ثلاثة آلاف صانع ينتجون أفخر أنواع الثياب (٦) .

ولانتشار صناعة النسيج في ظل الفاطميين مغزى خاص بالنسبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي المصري . ذلك لانها صناعة آلية ، وان كانت آلاتهـــا بسيطة . ويحول تبعثرها وقيامها خارج المـــدن أيضا دون سهولة ربطهـــا بالنظام الطائفي (الاصناف الاسلامية) ، مما يجعلها أرضية صالحة ليترعرع فيها نوع من البورجوازية الحرفية المستقلة عن السيطرة الحكومية . وبالتالي، نرى هذه الاوضاع دافعة الى قيام مرحلة ازدهرت فيها البورجوازية الصغيرة. واننا نعلم أن ورشا حرفية قامت من قبل ، ولكنها كانت أساسا فــي الموانيء مثل الاسكندرية ، وكان انتاجها مخصصـــا التصدير أو لاستهلاك الطبقــة الحاكمة الاجنبية . أما في العصر الذي نحن بصدد دراسته ، فانتشار الورش الحرفية في داخليــة البلاد يعني تطـــورا جوهريا بالنسبة لتقدم الســوق الداخلي ، وهو تقدم كبير وملموس تحقق في ظل الفاطميين . وكان يمكن أن تلعب الصناعة الحرفية المنتشرة الواسعة في تلك الفترة دور القنطرة أو المرحلة الانتقالية الى الرأسمالية (كما حدث في أوروبا في بعض الاحوال) لولا السمة « الشرقية » الاساسية للعلاقات الانتاجية والنظام السياسي ، والتي حالت دون التراكم اللازم لذلك الانتقال الحاسم .

وعلاوة على النسيج ، فقد اشتهرت القاهرة بكونها مركزا فنيا وصناعيا لمنتجات الزجاج والمعادن والعاج . وأقيمت « مطابخ » السكر فــي الفسطاط والفيـــــوم والمنيا وترنوط وأسيوط وقمط وسمهود . وأنتج الصابون في الفسطاط والاسكندرية نظرا لزراعة الزيتون في ضواحيها . وكذلك كـــان لانتاج النبيذ والخمر أهمية خاصة . كما انتشرت صناعة الورق .

وأصبحت مصر مركزا كبيرا لصناعة السفن التجارية والحربية أيضا . كما كانت القاهرة تصنع الأسلحة الجيدة .

● **وفي مجال البناء** ظهرت عناصر معماريــة جديدة وتطورات هامة ؛ وخاصة احلال الحجر محل الآجر ، واستعمال العقد المسمى بالفارسي ، كما استعمل المقرنص لاولّ مرة . وانتشرت الزخرفــــة في واجهات المساجد ،

وتهـذبت المنارة ، وارتفعت القبـة ونقش داخلها وتطورت الى تضليع خارجها (٧) . ودفعت كثرة التجار الاجانب الى انشاء « القياسر » ، كما أقيمت الخانات في القاهرة والفسطاط .

● **وشجعت الخلافة الفاطمية العلوم العلمانية بصورة مباشرة .** فأقامت « دار الحكمة » وهي مدرسة متنوعة المناهج ، ويتلقى الطلاب فيها ـ الى جانب العلوم الدينية من فقه وشريعة الخ ـ الكثير من علوم اللغة والفلك والطب والرياضة والفلسفة والمنطق والتنجيم (٨) .

هذا ، ويجب أن ننبه هنا مرة أخرى الى ان جانبا كبيرا من هذا التقدم انما اختص بثماره أفراد الطبقة الغنية والمترفة ، في حين ان الكادحين وابناء الشعب لم يتمتعوا الا بالقليل منه . ولكن دراسته كانت ذات أهمية لكونه يبين تطورا تقدميا في داخل اطار هيكل التكوين المصري .

● وأخيرا ، فيجب أيضا أن نسجل احدى نتائج هذا التقدم في ظل الانقسام الطبقي ، ونقصد **عدم تساوي المناطق المختلفة في القطر المصري فيه، أي حدوث تطور غير متكافىء بينها** . ففي نهاية الفترة الفاطمية كانت مصر الدنيا ـ « أسفل الارض » كما كانت تسمى ـ تتضمن الاقاليم الغنية . ففيها العاصمة ـ القاهرة ـ والمركز التجاري الرئيسي ـ الفسطاط ـ والموانىء الكبرى ، وطرق القوافل التي تربط مصر بالشام وفلسطين والمغرب . وفيها أغلب النشاط التجاري والصناعي الحرفي . وكانت العلاقات النقدية أشد انتشارا في الدلتا منها في الصعيد ـ « أعلى الارض » ـ ، كما ان جزءا كبيرا من الانتاج الزراعي للدلتا كان يستهلك في القاهرة والفسطاط . وسوف نرى فيما بعد ما ترتب على هذه المفارقة بين قسمي البلاد ، وخاصة ان الدلتا سبقت الصعيد في انحلال المشترك القروي وسيادة العلاقات السلعية . وعلى أية حال ، فالفرق بينهما ما زال تراثا ثقيلا لم يلغه التطور الراسمالي الذي أتى بعد ذلك ، بل لعله زاد منه ومن آثاره السلبية .

ب ـ نمو العلاقات السلعية والنقدية :

بين تقدم القوى الانتاجية وتطور التجارة علاقات وتأثيرات متبادلة ، غير اننا نعلم ان مصر كانت لها تجارة خارجية هامة في العصور السابقة ، دون أن يترتب عليها دائما نهضة القوى الانتاجية . ولذلك ، ففي الفترة التاريخية التي نحن بصددها ، لا يسعنا الا أن نعتبر دور التجارة في النهضة المصرية العامة دورا ثانويا ، وان كان موجودا . ونعتقد أن العنصر الاول الذي

دفع الى التطور الفاطمي السريع كان نشاط صغـــار المنتجين من المزارعين والصناعيين ، وانه اتسع لاستفادته من التظلل بحكم سياسي مناصر .

أما بعد هذا التوضيح ، فيجب أن نلقي نظرة الى تقدم التجارة في ظل الفواطم ، تاركين ظروفها الموضوعيـة وانعكاساتها السياسية الى صفحـات تاليـة .

● **لعب ازدهار التجارة الخارجية دورا كبيرا في ايجـــاد الاسواق الرائجة أمام الانتاج المصري** . فمثلا بلغت قيمة ما كانت تصدره مصر الـــى العراق ٣٠،٠٠٠ دينار في السنة (٩) . ويبدو لنا هـــذا الازدهار التجاري طبيعيا لما نعرفه عن الخلفية التجارية المغربية التي أتت منها الخلافة الفاطمية. ومن المنتجات المصرية التي كانت تحملها تجـــارة التصدير النطرون والشب والكتان والمنسوجات الثمينـــــة . وكانت مصر تستورد الحرير من شمالي افريقيا والشام ، والاخشاب من الشام وكرواتيا ودالماشيا ، وخشب التـــاك من الملايو ، والحديد من دالماشيا ، والجلود النادرة من الحبشة والنوبـــة ، والجواهر والاحجار الكريمة من أنحاء آسيا ، وكذلك التوابل وأدوات الزينة والعطور والبخور من الهند والصين . وشارك الخلفاء الفاطميون أنفسهم في الاتجار بالتوابل . واتصلت مصر بآسيا الوسطى اتصالا مباشرا ، فكانت تصدر اليها منسوجات الصعيد الصوفية ، وأقام بعض المصريين في مدينة بخارى حيث التقى بهم المقدسي ، وذكر ما عرفه منهم من نظم الملكية العقارية المصرية في كتابه « المسالك والممالك » (١٠) .

وكانت أهم موانىء التصدير الاسكندرية ودمياط بالنسبة للتجـارة مع الشام والروم ، وعيذاب على البحر الاحمر بالنسبة للتجــــارة مع الجزيرة العربية والهنـــــد والصين . وعندما ثبّت الصليبيون أقدامهم في الشام ، وقطعوا على جانب من التجارة المصرية طريق القوافل والحج ، تحولت الـــى الصعيد حتى قوص واسوان ، ومنها الى البحر الاحمر ، الامر الـذي جلب نشاطا تجاريا خارجيا جديدا الى هذه البلاد .

● **ولكن التجارة الخارجية لعبت دورا أعظم في نشر العلاقات السلعية وتوسيع الانتاج من اجل التبادل النقدي** . ونعلم ان التجارة الداخلية كـانت منعدمة في العهود المصرية القديمة الى درجة ان لفظة « تاجر » لم تكـــــن موجودة في النقوش الفرعونية القديمة . ولكن التأثير المستمر ــ وان كـــان ضعيفا وبطيئا ــ للتجارة الخارجية التي مارسها مختلف التجار الاجانب ، أدى الى وجود أشكال جديدة مـــن القهر والاستخراج الشديد للفائض بواسطـة العنف . وعلى هذه الارضية ترعرعت التجارة الداخلية في العصر الفاطمي .

ويبين التاريخ انها ضربت أيضا بسهم في اشتداد القهر والعنف في العلاقات الاجتماعية بعد ذلك (١١) .

وعلى أي حال فقد قامت في مصر في العهد الفاطمي طبقة مزدهرة من التجار والصناع تتمتع بمستوى معيشي مرتفع (١٢) . ونسمع عن بلاد صغيرة في داخل القطر بها فنادق تستقبل التجار مثل محلة صرد والنجوم والكريون. والى جانب الفسطاط ، باعتبارها المركز التجاري الداخلي الرئيسي وملتقى القوافل الذاهبة الى الحجاز والشام والمغرب ، كانت توجد المراكز التجارية الداخلية الاخرى مثل تنيس التي كان بها أكثر من ١٠٠٠٠٠ دكان ومنها أكثر من مائة محل عطارة ، والمحلة الكبرى التي تتجمع فيها منتجات وسط الدلتا ، وترنوط وقليوب ومنية لبن الخصيب واهناس ، ومنية غمر ومليج وطمساخ ودميرة ، وقوص في الصعيد التي تستقبل تجارة النوبة والسودان ، وكذلك قفط وأسوان .

وقد كان لكبار التجار في المدن الداخلية الكبرى كالفسطاط وقوص وأسوان وكلاء عنهم في الثغور يمثلونهم في علاقاتهم مع التجار الاجانب .

وكانت اهم سلع التبادل الداخلي المواد الغذائية ، ثم المواد الاولية اللازمة الصناعة مثل الكتان .

● **وهكذا بدأت بعض المدن الكبرى أو الاقليمية تكتسب سمات تجارية وصناعية الى جانب طبيعتها الادارية الرئيسية .** بل ان عددا منها ــ مثل الفسطاط وتنيس والمحلة الكبرى الخ ــ أصبح تجاريا وصناعيا أساسا . ويفسر لنا هذا التطور الدور الاجتماعي والسياسي المتزايد لتنظيمات الحرفيين الطائفية ــ « الاصناف » الاسلامية ــ في الحركة الثورية ، سواء كركيزة مؤيدة الحكم الفاطمي ، أو كتنظيم للمقاومة ضد مظالمه عندما وقعت . ويشتد عود هذه التنظيمات الحضرية في ظل المماليك ثم الاحتلال العثماني .

ورغم ان هذا كله كان يدور داخل اطار التكوين « الشرقي » المصري ، غير ان تلك الوقائع تختلف تماما عما كتبه المنظّر الميكانيكي « للنظم المائية » ــ كارل فيتفوجل ــ من ان التكوينات المبنية على النمط الآسيوي للانتاج لا تعرف أبدا التنظيمات المهنية والحرفية المستقلة عن الدولة والتي يمكن أن تصبح مراكز للنضال ضد السلطة القائمة (١٣) . هذا ، ولكن ذلك النضال لم يؤد أبدا ــ في مصر على الاقل ــ الى استقلال المدن عن الحكم المركزي مثلما حدث في القطاع الاوروبي .

● **وتقدمت الاساليب التجارية وانتشر استعمال العملة في المبادلات .** فقد انتشر نظام الشركات التي تجمع ممولا لرحلة تجارية وشخصا يشرف

عليها ، مع تقسيم الربح بينهما أو تحميل الممول الخسارة كلها اذا وقعت (١٤).
واشتهر العصر الفاطمي بالتجار الاثرياء مثل ذلك الذي خلف تركة قدرها مليون دينار من تجارة الاقمشة ، كما يصف الرواة الاجانب « الخانات » التجارية العديدة وذات الايجارات المرتفعة .

ولجأ بعض التجار الى المضاربة في أسعار الحاجيات بتخزين الحبوب مثلا . وكان لأحد سراة مصر من الغلال المخزونة في وقت ما كمية قيل انها تكفي لاطعام المصريين جميعا مدة ست سنوات (١٥) . واتبع المضاربون أسلوبا جديدا ، اذ أخذوا يشترون المحصول من المزارعين قبل أوان الحصاد ، فيمسكون عن بيعه بعد الجمع حتى يرتفع السعر .

ولعبت الدولة الفاطمية دورا حاسما في تشجيع التجارة العابرة والداخلية . فقد أعاد خلفاء القاهرة فتح القناة بين النيل والبحر الاحمر الذي أنشىء أيام الفراعنة وردم بناء على أوامر العباسيين حتى يعرقلوا التجارة المصرية المنافسة لبغداد . وكذلك عني الفواطم ببناء جسر محاذ للنيل ويمتد من القاهرة لاسوان لتسهيل التجارة البرية في الصعيد ، وعينوا موظفا خاصا لحماية القوافل والبضائع التي تنقلها . وأمر بعض الخلفاء الفاطميين بالغاء المكوس على البضائع الواردة والصادرة في أحيان كثيرة . ولكن حكومة القاهرة فرضت في معظم الاحوال تسعيرا جبريا على العديد من المواد الاساسية منعا التلاعب التجاري ، كما فرضت رسوما عالية على الكماليات ، وخاصة الانواع الفاخرة من المنسوجات .

ووسط هذا النمو الضخم للتجارة والتبادل السلعي ، أخذت العملة والمعاملات النقدية تزداد أهمية عن ذي قبل . واننا نعلم ان مصر كانت تعرف العملة منذ مدة طويلة جدا ، وعلى الاغلب منذ العصر الصاوي . وان الامان الذي أعطاه جوهر الصقلي عند دخوله مصر كان يتضمن اصلاح العملة ونشر العدل ، مما يوحي بوجود نوع من الازمة النقدية في زمن الاخشيديين . وكذلك كانت المعاملات التجارية الخارجية بين البلاد الاسلامية عموما ــ ومنها مصر ــ وبين التجار الاجانب تتم بالدفع نقدا أو بالمديونية النقدية . ولكن القروض المقدمة من التجار الى أفراد الطبقات الدنيا (مثل اقراض البذور الفلاحين) كانت تسدد عينا (١٦) لاعتماد المشتركات القروية على الاكتفاء الذاتي ، وبالتالي قلة التداول النقدي بين سكانها .

ولعبت الحرب الصليبية الاولى دورا كبيرا في ايجاد طلب ضخم على النقد (١٧) للتعامل مع الفرنج . وتأثرت الدول الاسلامية المحيطة كلها بهذا الوضع الجديد ، ومنها مصر . ولكن الحكم الفاطمي نفسه شجع العلاقات

النقدية بصورة مباشرة . فكان الخراج يجبى غلة في الصعيد ، ونقدا في أغلب الوجه البحري (١٨) . وكان خراج الدلتا يزيد كثيرا على ما يستخرج من الوجه القبلي مما يدل على التقدم الاقتصادي الذي وصله شمال مصر . والملاحظ ان الخراج النقدي كان المفروض على المحاصيل السلعية مثل الكتان والخضر والفاكهة .

وكذلك عني الحكم الفاطمي في عصره الاول بأن تكون عملته مستقلة . فصدر الدينار المعزي ، وأجبر الصيارفة على قبول تسعيره تحت التهديد بحرق منطقتهم . كما جبى الوزير ابن كلس خراج مصر بالدينار المعزي ، رافضا الدينار العباسي (الراضي) السداد ، مما حمل الاهالي على التعامل بالعملة الفاطمية . وأدخل الفواطم أيضا عملة جديدة هي الدرهم الفضي ، وأصبح النظام المصري النقدي ذا معدنين ، ولعل السبب يكمن في خروج كميات كثيرة من الذهب الى أوروبا . وعرفت مصر الازمات النقدية بسبب التدهور في سعر الدرهم وتزييف سبيكته لاول مرة بعد العهد الروماني . وهي أزمات مرتبطة بنمو القيمة التبادلية وانفصالها عن الاستهلاكية (١٩) .

ويتميز هذا العصر بازدياد نسبة المسلمين في الطبقة التجارية ، وبداية الزوال لتمايز الاقباط واليهود بين أفرادها . وتبين الوثائق أحوالا كثيرة يقترض فيها بعض اليهود مالا بالفائدة من المسلمين . وان أصحاب الاموال من اليهود والاقباط في ذلك الوقت كانوا نموذجا لطبقتهم الاجتماعية اكثر منهم لطائفتهم الدينية (٢٠) ، وان العديد من كبارهم الذين تولوا مناصب سياسية وادارية عليا دخلوا الاسلام . فنرى يعقوب بن كلس يهوديا أسلم ، وقد أتى من العراق الى فلسطين حيث شغل منصب نقيب التجار في عاصمتها الرملة، ثم جاء القاهرة حيث تولى الوزارة . وأجرى ابن كلس اصلاحات هامة في النظام الضريبي ، وألف عدة كتب في المذهب الشيعي ، وساهم في انشاء مكتبة القصر وفي تحويل جامع الازهر الى جامعة .

ويهودي آخر هو أبو سعد التستري الذي حضرت أسرته من فارس الجنوبية الى بغداد ثم القاهرة ، وكان في فترة من الفترات رجلا ذا نفوذ ضخم في الدولة الفاطمية . وهنا **نرى ان تسامح الفاطميين الديني لم يكن يعود فقط الى بعض جذور المذهب الاسماعيلي ، بل لانطباق هذا الحكم الى درجة كبيرة مع التحولات الاقتصادية والطبقية التي حدثت في ذلك العهد .**

ومن جهة اخرى ، فلعلنا نستطيع أيضا ان نفسر العداوة التي قامت بين المصريين وبين جنود كتامة والمغرب عامة على اساس ان هؤلاء لم يكونوا غزاة أجانب ومحتلين فحسب ، بل يمثلون منافسين التجار المصريين وغيرهم

الذين يتخذون مصر مركزا لهم . ونعرف ان الفاطميين لجأوا الى تكوين قوات مصرية والى مرتزقة آخرين بعد ذلك لموازنة قوة كتامة العسكرية ثم انـزال الهزيمة بهم بعد ذلك .

هذا ، ويجدر بنا أن ننبه الى ان الدور المتزايد للتعامل النقدي لا يعني ظهور نمط رأسمالي بالضرورة . ونعـــلم ان الذهب والفضة ظهرا كوسيلة للتبادل منذ أقدم العصور على حدود المجتمعات المختلفـة ، واعتبرا ساعتئذ السلعة العامة ورمز الثروة المجسم . وكـــان استعمالهما كبيرا في الامـم التجارية بالذات . ولكن النقد ــ ذهبا وفضة ــ لا يتحول الى رأسمال الا اذا عمل بالمصاحبة مع العمل المنفصل عن وسائل الانتاج (٢١) .

جـ ــ الانهيار والمجاعات :

على ان ذلك التقدم الـــذي وصفناه باقتضاب لم يدم طـوال العصر الفاطمي ، ولا كان مستمرا منتظما خلاله . بل صعد منحناه عموما في العهد الاول واتجه الى الهبوط في العهد التالي . كما ان أزمات مختلفة أصابته في كلا العهدين .

● **وكان أول دليل على هذا التغير هبوط الخراج في العصر الفاطمـي الثاني** . وكان مبلغ الجزية المستخرج من مصر في عهـد عمر بن الخطاب ١٢ مليون دينار ، ارتفع في عهد عثمان (ولاية عبد الله بن أبي سرح) الـى ١٤ مليونا ، ثم أخـذ يقل حتى لـم يزد عـلى ٣ ملايين فـي أيـام الامويين والعباسيين الا مرات قليلة (٢٢) . وفي عهد المعزّ بلغ خراج مصر ٣٢٤٠٠٠٠٠ دينار ، ثم هبط حتى وصل الى ١٦٨٠٠٠٠ في عهد المستنصر (١٠٣٦ ــ ١٠٩٤) (٢٣) . ومن المحتمل انه ارتفع مرة ثانية في عهـد المستعلي بفضل الاجراءات التي اتخذها الوزير الافضل بن بدر الجمالي ، والتي سيأتي ذكرها فيما بعـد .

● **وكان الدليل الثاني حدوث المجاعات الرهيبة والمتكررة** . ونعلـم ان مجاعة حدثت في أواخر عهد الاخشيديين دامت ٩ سنوات ، وكانت السبب المباشر ليأس المصريين من نظامهم ودعوتهم لحضور الفاطميين . ولكنها تكررت في العصر الفاطمي في ظلّ الحاكم (بين ١٠٠٣ ــ ١٠٠٩) والظاهر ثم المنتصر (في أعوام ١٠٥٢ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٨) . ووقع فـي عهـد هذا الخليفة الاخير ما سمي « بالشدة المستنصرية » وهي مجاعة رهيبة دامت ٦ سنوات (من ١٠٦٥ الى ١٠٧١) وبلغ سعر الرغيف في قمتها ١٥ دينارا اي

٧ جنيهات . وكان يموت فيها يوميا بين ألف و ٢٨٠٠٠ شخص ، ففني ثلث اهل مصر . ووقف الناس في الطرقات يقتلون من يظفرون به ويأكلون لحمه ، حيوانا كان أم انسانا .

● **وترجع الاسباب الرئيسية للتدهور والازمات والمجاعات الـــى سياسة الدولة المركزية** ، مما يشكل الوجه الآخر للمهـــام الاقتصادية التي تتولاها . فكما ان التقدم والنمو من آثارها ، كذلك التراجع والتأزم من نتائج نفس أعمالها .

ولم يفت هذا معظم المؤرخين. فلاحظ البراوي ان « الشدة المستنصرية » لا تعود في معظمها الى قصور النيل ، بل الى الحروب الداخلية بين طوائف الجند أي البيروقراطية العسكرية . وأدى جشع أمراء الجيش واعتصار كبار القوم للفلاحين الى ان ترك هؤلاء الارض وأصيبت الزراعة بالبوار . ويـذكر ابن اياس ان الجنود اضطروا في نهاية الامر الى أن يحرثوا الارض بأنفسهـم لعدم وجود فلاحين .

ونظرا لهبوط خراج الارض ، لجأت الدولة الفاطميـة الى فرض العديد من الرسوم غير المباشرة على مختلف النشاطات الاقتصادية ، مما عرقلها وزاد من أسباب الازمة ، وألقى بأعبائها الاساسية على كواهل الصناع والفلاحين . هذا في حين ان بعض الوزراء تنازلوا عن حقوق الدولة المتأخرة على كبـار المتقبلين والمقطعين . وعوض الحكام النقص في الايراد الداخلي بما جمعوه من أرباح التجارة الخارجية التي بقيت مزدهرة مدة طويلة .

وعرفت مصر الفاطمية في ظل بدر الجمالي وابنه الافضل فترة استرد فيها اقتصادها أنفـاسه . فقضى بدر على المفسدين بالسيف وأعاد للبلاد الوحدة بالقوة العسكرية ، مما مكن الحكم المركزي من العودة الى الاهتمـام بشبكة الري والزراعة عموما . ولكن هذا الاصلاح لم يكن الا مؤقتا ، وعـادت الاحوال الى الانحدار بعده .

وعلى أي حال ، فاصلاحات بدر وابنـه قد تمت لصالح كبار القوم ، وبدات تضرب اسفينا بينهم وبين الكادحين من الفلاحين والحرفيين . فمـع عهد المستنصر بدأت الجبهة المساندة للخلافة الفاطمية تتفتت ، ويمهد الطريق الى حكم آخر يسانده كبار التجار أساسا ، وهو حكم الايوبيين والمماليك .

ومهما كان الامر ، فالذي يمكننا أن نقوله من استقراء الحوادث وتعليقات المراجع التاريخية الاساسية هو ان الكوارث التي نزلت بمصر وقتذاك لم تكن ترجع الى اسباب طبيعية لا يد للانسان فيها بقدر ما كانت تعود الى عجـز النظام السياسي القائم حينذاك عن ايجاد حل للتناقضات بين القوى الانتاجية

وعلاقات الانتاج . وذلك لانه نظام مبني على الانتاج الطبيعي في أغلبه ، وذو قدرة انتاجية منخفضة ، فلا يستطيع الارتفاع فوق مستوى الاوضاع التي يلاقيها . وصدق قول ماركس حين كتب :

« اننا معتادون تماما أن نرى الزراعة في الامبراطوريات الآسيوية تتدهور في ظل حكومة واحدة وتنتعش ثانية في ظل حكومة أخرى . فهناك تكون المحاصيل ذات علاقة بالحكومات الحسنة أو السيئة مثلما تتغير في أوروبا مع حلول المواسم الحسنة أو السيئة » (٢٤) .

● **ولعب الكفاح السلبي دورا في هدم الخلافة الفاطمية وتقوية الهيكل الآسيوي** . فقد سبقت الاشارة الى هروب الفلاحين من الارض ، الامر الذي أحدث نوعا من التخريب الاقتصادي من الداخل ، وزاد من التدهور الذي أصاب الاوضاع ، ومن اتساع الازمات والمجاعات . وكان هذا الكفاح الفلاحي السلبي عاملا — الى جانب العوامل الاخرى — في انقاص عدد القرى من ٣٨٣٤ قرية الى ٢٠٦٢ في عهد المستنصر (٢٥) .

وترتب على المجاعات وموت ذلك العدد الكبير ، وهروب عدد آخر ، ان مساحات كبيرة من الاراضي الخاصة ظلت بدون وريث ، فعادت الى الدولة ثانية . وكان هذا معناه تقوية الملكية الدولة والنمط الآسيوي بدوره .

ومن جهة أخرى ، عالجت بعض الحكومات الفاطمية (مثل وزارة مأمون البطائحي) الامر بأن أقطعت الاراضي لامراء الاجناد وكبار الموظفين لمدة ثلاثين سنة بعد أن كانت مدة الاقطاع ٤ سنوات (٢٦) ، مما مهد الطريق لسياسة صلاح الدين في هذا الشأن أيضا .

٢ — علاقات الانتاج

رغم ذلك التطور العظيم الذي طرأ على أساليب الانتاج والقوى الانتاجية ، فقد بقي التكوين المصري في أساسه كما كان من قبل : طبقة تستحوذ على ثمار فائض العمل وهي منتمية الى جهاز الدولة بصورة أو بأخرى ، وتشكل عموما المشترك الاعلى . وطبقة تنتج وقد عزلت عنها وسائل الانتاج بشكل عام ، وتنتظم في مشتركات دنيا . هذا هو الاطار العام ، وان كانت الصورة أو الصور بداخله ليست على وتيرة واحدة ، وقد تكون متباينة تباينا شديدا في بعض الاحيان .

أ ـ الدولة المركزية :

نعلم ان وجود الـــــدولة المركزية ليس أمرا يتميز به النمط الآسيوي للانتاج ، اذ قد وجدت مثل هذه المركزية في ظل أنظمة اجتماعية أخرى (روما العبودية ـ الامبراطورية الاقطاعية تحت شارلمان ، الخ) . ولكن الذي يتميز به النظـــــام الشرقي ـ والمصري من أنواعه ـ أن تقوم الـــدولة المركزية بمهام اقتصادية أساسية مدة طويلة نسبيا ، وأن يشكل أفراد جهازها الطبقة التي تمارس الاستغلال .

● **الدور الاقتصادي للدولة** : سبقت الاشارة الى الاعمال العامة الكبرى التي قامت بها الخلافة الفاطمية في مصر ، وخاصة في ميدان توسيع شبكة الري الاصطناعي ، والاستفادة بصورة أفضل من مياه النيل الذي كان يسود الاعتقاد انه ينبع من الجنة (٢٧) . وكذلك جاء من قبل ذكر الغابات التي نجح الفاطميون في زراعتها ووضعوها تحت اشراف ادارة خاصـــة من ديوان بيت المال. وقصد الفاطميون من ذلك أن يحتكروا انتاج الخشب لصناعة الاسطول. وكانوا يستوردون باقي لوازمهم من الخشب لهذا الغرض عن طريق التجـار البنادقة رغم اعتراض الاباطرة البيزنطيين الـــذين كانوا يخشون المنـافسة المصرية البحرية والتجارية . وأصدر بابا روما أيضا سلسلة من الاوامر التي تحرم تزويد القاهرة بأخشاب السفن أثناء الحرب الصليبية ، ولكن تجـــار البندقية كثيرا ما لم يلتزموا بها .

ومما يذكر أيضا ان بعض الخلفاء الفاطميين تدخلوا في تفاصيل مــا يزرع من المحاصيل ، وان الظاهر منع ذبح الابقار لفائدتها في الحرث (٢٨) .

واحتكر الفاطميون بعض الصناعات ، وخاصة المتعلقة باحتياجات أفراد الادارة (مثل بعض الاقمشة في دار الكسوة) والجيش (خزانة السروج) . وكانوا في ذلك يستمرون في التراث المصري المعروف منـــذ زمن بعيد . واحتكروا استخراج النطرون وتجارته وعرضوهما للقبالة أي الالتزام .

وكانت الدولة الفاطمية أكبر مستهلك في أسواق البلاد ، وأكبر تاجر ، فالمنتجات الزراعية تأتي من الهيئات الحكومية أو من خلالها . وينطبق هـذا بشكل خاص على الكتان الـــذي يعتبر مادة التصدير الاساسية فـي مصر الفاطمية (٢٩) . وكذلك كان جانب كبير مـــن الاسطول التجاري ملكا للدولة المصرية ، مما يدل على بدء تخلص التجارة الخارجية من السيطرة السابقـــة للتجار الاجانب الذين كانت لهم اليد العليا في زمن الطولونيين والاخشيديين. وسبقت الاشارة الى ان هذا الوضع ربما كان السبب في العداء بين الفواطم

وبين الدولة المغربية الزيرية ، مما جعلهم يطلقون على المغرب قبيلتي بني هلال وبني سليم (٣٠) .

وكذلك احتكرت الدولة بيع محصول القرظ ، وهو ثمرة شجرة السنط ، وكانت حصيلته تمول تصنيع السفن . وانشأ الفاطميون المراكز التجارية الحكومية (المتاجر) ، وتربح الحكومة من فرق السعر بين الشراء والبيع . فبدأت بتخزين الغلال ، ثم امتدت عملياتها الى الخشب والحديد والصابون والرصاص . وملكت الدولة المخازن والقياسر والافران والحمّامات ، وكانت تؤجر هذه العقارات للتجار .

والى جانب ٣٦٠٠٠ مسجد ، بنى الفاطميون البيوت الشعبية التي بلغ عددها في القاهرة ٨٠٠٠٠ بيت يؤجر للناس بالايجار الشهري ، وهو أول حادث من نوعه في تاريخ الدول (٣١) .

وأخيرا ، فمن أهم الوظائف الاقتصادية التي تولتها الدولة ان فرضت تسعيرا على السلع الاساسية ، وخاصة الاقوات . وهو أمر يعتبره بعض الفقهاء السنيين منافيا للشرع . فعندما جاء جوهر الصقلي مصر وجد الغلاء شديدا ، فكان من أول أعماله أن خفض الاسعار ومنع احتكار الحبوب على ايدي كبار التجار .

ولعب المحتسب دورا هاما جدا في العصر الفاطمي ، اذ كان يشرف على الاسعار في الاسواق . وكثيرا ما لجأ الفاطميون الى مصادرة الغلال من تجارها وبيعها بأسعار جبرية . وتكررت القرارات بهذا الخصوص في عهد الحاكم بصورة بارزة .

ب ــ الملكية وأشكالها :

ان حقوق الملكية لادوات الانتاج تعبّر عن علاقات الانتاج والاستغلال الطبقي . ويقول ماركس : « ان الملكية تعني ... أصلا علاقة بين الفاعل العامل (المنتج) ... وبين شروط انتاجه او اعادة انتاجه باعتبارها خاصة به » (٣٢) . وحيث ان الانتاج الزراعي كان في ذلك الوقت يكوّن الجانب الاغلب والمسيطر في الانتاج الكلي ، فنجد تعبيرا عن علاقات الانتاج في الاشكال المختلفة لملكية الارض باعتبارها الاداة الرئيسية للانتاج .

● **والشكل الغالب والسائد لملكية الارض هو ملكية الدولة** . وفي هذا المجال ، فلا شكّ ان العصر الفاطمي استمرار للعصور السابقة منذ الفراعنة وبما فيها ما بعد الفتح العربي لمصر . واختلفت نظرة الولاة العرب المتتالين الى

ارض مصر عن نظرتهم الى عديد من البلدان الاخرى مثل تونس ، كما رأينا من قبل . فأراضي مصر اعتبرت كلها خراجية من حيث المبدأ ، أي يحق عليها دفع الجزية باعتبارها ملكا لامة الاسلام (٣٣) ، وبصرف النظر عمن يستزرعها ان كان مسلما أم ذميا .

وجاء الفاطميون ليقووا هذا التقنين على أساس من المبدأ التسووي ، حمله نظامهم متأثرا بالمذهب الاسماعيلي وضغوط الخوارج البربر . وروي عن الخليفة الحاكم بأمر الله انه يردد العبارات : « المال مال الله والخلق عيال الله . . . لا مال الا لله . . . لا فرق بين غني وفقير » ، وانه كان من رأي الفواطم ابطال ملكية الاراضي وتوزيعها على المحتاجين اليها مجانا (٣٤) . وكانت الصورة العملية لهذه الارضية المذهبية أن يكون خلفاء القاهرة ملاكا لارض مصر كلها مثلما كان ملوك مصر السابقين (٣٥) . وعندما حضر جوهر الصقلي استولى باسم الخليفة على أملاك الدولة الاخشيدية السابقة ، وضمها الى بيت المال .

وسنرى فيما بعد أن أشكالا للملكية كانت موجودة . ولكن المؤكد ان هذه الاشكال كانت مسودة وتخضع ـ مبدئيا وعمليا ـ لولاية الدولة العليا على الارض .

ليس هذا فحسب ، بل كون الارض الزراعية كلها تدفع الخراج (وهو الضريبة الجزية) لبيت المال بمثابة وجود التزام الارض جمعاء ازاء الحكم المركزي . والخراج هنا ـ أو ريع الدولة من الارض ـ انما هو « الشكل الاقتصادي الذي تتحقق فيه ملكية الارض » طبقا لتعبير ماركس البارز الشهير (٣٦) . وقد رفع جوهر الصقلي فئة الخراج على الفدان الواحد من ٣،٥ الى ٧ دينار ما أن حضر ، مؤكدا بهذا حق الخليفة في ناتج الزراعة. ولكن الخراج لم يكن يستحق اذا هلك جميع المحصول نتيجة النوازل الطبيعية ، مما يثبت نفس المبدأ بأن الجزية مفروضة على الارض وليست على المزارع المسلم .

● **وأقرب الاشكال الاخرى الى ملكية الدولة هي القبالة أو الضمان .** وكان هذا النظام قد وجد من أيام الفتح العربي ، بل من أيام البطالمة قبله . وفيه يتعهد شخص بتحصيل الخراج أو الضريبة عن منطقة معينة ، ويقوم بالاعمال اللازمة لصيانة الري والصرف الخ . وكان الالتزام يتم بعد جلسة من المزاد العلني ، ومدة القبالة ٤ سنوات . وكثيرا ما كان المتقبلون من كبار الموظفين أو الاعيان المرتبطين بجهاز الدولة ، وخاصة بعد الازمة المستنصرية التي أفلس فيها العديد من أغنياء الريف الذين كانت ترسو القبالات عليهم من قبل .

وكان للقبال أن يأخذ لنفسه نسبة معلومة من الضريبة المتحصلة . وعني بعض الخلفاء بأن يحددوا قيمة الخراج أو الضريبة بأنفسهم ولا يتركوا هذا للمتقبل . وعليه ، فيعتبر القبال هذا شريكا أصغر للدولة في ريع الارض ، كما تعتبر القبالة شكلا انتقاليا لملكية الارض بين ملكية الدولة والملكية الفردية . فاذا عجز الضامن عن تسديد المبلغ الذي وافق على سداده خراجا ، حقّ للدولة أن تنتزع الارض منه وتعطيها لضامن آخر . واذا دفع جزءا مما عليه فقط ، سمي الدين الناتج « باقيا » . ووصلت البواقي في عهد الآمر الى مبالغ ضخمة قدرت بنحو ٢٠٧٠٠٠٠٠٠ دينار و ٣٠٨٠٠٠٠٠ أردب [illegible] ، وعندئذ تنازل الوزير مأمون البطائحي عن المتأخرات المستحقة للدولة ، وأطال مدة القبالة الى ٣٠ سنة بعد أن كانت ٤ سنوات ، أي عمل على ازالة الفوارق بين هذا النظام وبين الاقطاع العربي .

وبالفعل ، فعندما تولى أسد الدين شيركوه الوزارة في نهاية الخلافة الفاطمية ، ألغى نظام القبالة أو الضمان ، وأقطع أرض مصر لافراد الجيش والجنود الذين أتوا معه من الشام .

● **والشكل الثاني هو الاقطاع** ، وهو أن يمنح الخليفة شخصا من المقربين اليه حق الاستحواز على ايراد منطقة معينة مدى الحياة ، وقد يورث الذريته من بعده . وكان الاقطاع نوعين : فاما أن يدفع المقطع الى الدولة مبلغا سنويا يقلّ عما يجبيه (اقطاع الاستغلال) أو لا يدفع الا العشر أو الزكاة (اقطاع تمليك) .

وفي الاقطاع اذن تزيد حقوق المستحوز على الارض عما للقبال ، وتقترب من حقوق الملكية الفردية . ولكن الاقطاع الفاطمي لم يكن يتضمن رق الفلاحين مثلما كان في النظام الاقطاعي الاوروبي في بعض العصور الوسطى والمسمى اقطاعا أيضا (٣٧) . اذ ظل الفلاحون أرقاء للدولة ، لا للمقطعين . (سوف نعود الى هذا الموضوع فيما بعد) .

وعلى كلٍ ، فلم يكن نظام الاقطاع منتشرا في أول الخلافة الفاطمية . وخضع لاشراف الدولة عن طريق ادارة خاصة تسمى « ديوان الاقطاع » . وكان الخليفة العزيز بالله يأمر بتقدير الخراج المفروض على الارض المقطعة دون المقطعين مما يبين استمرار ولاية الدولة المركزية على الملكية حتى في شكل الاقطياع .

ثم تضاعفت الاقطاعات في أواخر العصر الفاطمي . ويتفق معظم المؤرخين على تفسير هذه الظاهرة بسبب اشتداد الازمات الاقتصادية والمجاعات ، وانخفاض قيمة العملة مع هبوط الدخل النقدي الذي كان يرد

خزائن الدولة . وترتب على هذا أن ازدادت الصعوبة في دفع رواتب الجنود وأمرائهم نقدا ، بل وحتى عينا ، عن طريق الاجهزة المركزية الحكومية . فأصبح نظام الاقطاع العربي ذاك يحل المشكلة بصورة من الصور ، اذ كان على المقطع أن يحصل مستحقاته بنفسه من الفلاحين الذين يعملون في اقطاعه . ويقترن هذا التطور في الوقت نفسه بضعف متزايد يصيب السلطة المركزية ، وباشتداد المنازعات الداخلية بين مجموعات الطبقة الحاكمة وخاصة بين الفرق المختلفة للبيروقراطية العسكرية .

والمعروف ان الوزير السلجوقي الشهير « نظام الملك » هو أول من أرسى أركان هذا النظام في بغداد ، فاستبدل الاقطاعات الزراعية بالرواتب النقدية للجنود الاتراك في ظل السلاجقة . وصار الاقطاع العسكري هو السائد بعد ذلك في ظل الايوبيين والمماليك . وكان الاقطاع الشرقي في هذه الحالة يتضمن واجب الخدمة العسكرية للمقطع مقابل الانتفاع بناتج الارض ، وهو أمر مشابه للاقطاع الاوروبي بنبالته العسكرية . ولكن النظام الشرقي — في مصر الفاطمية على الاقل — لم يحتو على استعباد الفلاحين لهؤلاء الامراء والجنود ، ولا الالتزامات العديدة الادبية والمادية التي كانت مفروضة على الاقنان الاوروبيين Serfs ازاء أسياد الارض . وظلت السخرة في مصر مثلا — في ذلك العهد — التزاما ازاء الدولة ، لا حقا من حقوق المقطع الفرد . وكذلك يلاحظ ان الاقطاع في ظل الفاطميين لم يكن يتضمن التزاما بخدمة عسكرية كما تطور اليه في ظل الايوبيين والمماليك .

ومهما يكن الامر ، فكان من حق الخليفة أن ينتزع الاقطاع العقاري من المقطع في أي وقت ، دون أن يرى الفقهاء في هذا أمرا غير قانوني . وكثيرا ما لجأ الفاطميون الى مصادرة الاقطاعات وحلها اذا أثار المقطعون سخطا عليهم (٣٨) . ومن أبرز هذه الحوادث ان الوزير الافضل أمر في ١١٠٧ — ١١٠٨ بحل جميع الاقطاعات عندما شكا بعض أصحابها من الاجناد صغار المقطعين قلة دخلهم بالنسبة لدخل أمراء الجيش ، وتم مسح الارض كلها واعادة توزيع الاقطاعات .

● **والشكل الانتقالي الاخير هو الوقف** (أو ما يسمى « بالحبس ») . وكان الوقفان الخيري والاهلي معروفين من قبل الفاطميين . وقد أشار البعض الى ان جانبا من الاوقاف الخيرية كان يقصد به في الحقيقة افادة أناس معينين تكلفهم حجة الوقفية بادارة الاموال والصرف على الجهة الخيرية . أي ان الهدف كان الايقاف الاهلي ، ولكنه اتخذ الثوب الخيري لاسباب واضحة .

ومن جهة أخرى ، فعندما قرر عمر بن الخطاب عدم توزيع أراضي بعض

البلاد — ومنها السواد في العراق وأرض مصر — على المقاتلة العرب ، اعتبر هذا الامر حبسا للارض على أمة المسلمين وذرياتهم . ويبين هذا ان الوقف يجمع بين طبيعتين : فهي ملكية جماعية في وجه لانها ممنوعة من التداول والتفتيت الفردي . وهي ملكية فردية في وجه آخر لان المنتفعين برزقها محدودون طبقا لما نص عليه الواقف . وقد كثر اللجوء الى الوقف لسببين : اما تهربا من قواعد التوريث الشرعي ورغبة في تركيز الميراث على أشخاص محدودين وخاصة من الاناث ، واما للوصول الى حماية المال من أعمال المصادرة التي مارسها باستمرار حكام مصر على الاغنياء . وفي كلتا الحالتين ، يمت السبب بصلة بيّنة الى نزعة التملك الفردي .

وفي العصر الفاطمي ، نرى الدولة تعامل الاوقاف مثلما تعامل أملاكها الاخرى ، وتعرض الاوقاف للتقبيل مثلا : ففي عام ٩٧٣ م ضمن محمد بن القاضي أبي الطاهر الاحباس بمليون ونصف مليون درهم (٣٩) .

غير ان الدولة الفاطمية أضافت جديدا في ميدان الاوقاف ، اذ حبس الحاكم بأمر الله الاراضي الزراعية بعد أن كان الحبس على العقارات من الانواع الاخرى (٤٠) . وأوقف بعد ذلك الوزير بدر الجمالي على ذريته أراضي واسعة ايضا في عهد المستنصر . وفي تقديرنا ان هذا يكشف عن نمو قوى التملك الفردي في ميدان ملكية الارض وتمكنها من استغلال ثغرة الاوقاف في نشاطها .

● **ثم كانت توجد الملكية الخاصة للمنقولات والمباني** ، ومن المؤكد أيضا ان ملكية الرقبة لبعض الاراضي كانت موجودة ، رغم انها عرفت فترات توسع وفترات انكماش متباينة .

والحقيقة ان الملكية الخاصة كانت أمرا قائما منذ زمن طويل في مصر الى جانب الملكية المشاعية أو المشتركية ، ولكن نموها لم يأت بتطورها الذاتي المنفرد ، ولكن من خلال انبعاث تلك الاشكال الانتقالية التي ذكرنا بعضها آنفا (٤١) . وسبق أن أشرنا — في دراساتنا للعصور الماضية — الى تباين المواقف المتتالية التي اتخذها حاكم واحد أو حكام مختلفون من قضية الملكية الخاصة للارض الزراعية ، الامر الذي كان يعطي للصراع بين الدولة المركزية وبين القوى النازعة الى الملكية الفردية شكل الكر والفر المستمرين ، ويجعل مفهوما أن تبحث تلك القوى عن الثغرات من شتى الاشكال لتنفذ منها الى غرضها .

وبالعودة الى العهد الفاطمي في مصر ، نرى المؤرخين يذكرون ان الملكية الخاصة كانت تتكون بوضع يد الافراد زمنا طويلا على أموال الدولة (٤٢) .

ويبدو ان ظاهرة وضع اليد هذه والاستناد الى الامر الواقع أخذت صورة بارزة في العصر الفاطمي الثاني ، أي بعد المجاعات الكبرى . وسبقت الاشارة الى دور بدر الجمالي ثم ابنه فضل (أو الافضل) في تقسيم الجبهة العريضة المساندة الخلافة الفاطمية ، وافادة كبار الموظفين والتجار مستغلا – من الناحية السياسية – الظروف المتحسنة التي أوجدها بسحقه القوى الاجناد المتضاربة . وكان فضل في الوقت نفسه قد أمر « بروك » الارض أي مسحها كلها واعادة توزيعها بعد استعادة الدولة للارض المغتصبة ، فتضرر كبار القوم قائلين انهم استثمروا اموالا فيها وأنشأوا البساتين ومعاصر الزيت – وهي استثمارات سلعية – فتركها لهم الوزير ملكية خاصة (٤٣) . وهكذا تنازل ابن بدر الجمالي عن حقوق الدولة المركزية واعترف بحق الملكية الخاصة وبالتحديد لهؤلاء الذين كانوا يستغلون أموالهم في الزراعة لاغراض سلعية .

وقد استمرت الملكية الخاصة في النمو خلال العصر الفاطمي الثاني ، عندما أصبحت للبيروقراطية العسكرية اليد العليا على الدولة ، وتولى أمراء الجيوش المناصب الرفيعة في الادارة السياسية ، واستولوا على السلطة الفعلية . فقد انتزع « وزراء السيف » هؤلاء مساحات من أملاك الدولة ومنحوها لانفسهم ولمشيعيهم اقطاعات تمليك بحق توريثها الخلف (٤٤) .

وعلينا هنا أن نبدي ملحوظة ، وهي ان الطريق الذي أدى الى نمو الملكية الخاصة انما مرّ من باب ملكية الدولة ، وذلك لان انتقال قطعة الارض الزراعية من هذا الشكل الى ذلك انما كان يتم بالاعتماد على قرار من أعلى سلطة في الجهاز الاداري باعتبارها صاحبة الولاية على الارض كلها . ليس هذا فحسب ، بل يجدر بنا الالتفات الى ان واضعي اليد المتعلقين بقرار الافضل لم يعترضوا على حق الدولة في روك الارض واسترجاع أملاكها منهم ، بل « التمسوا الرأفة » بهم لتضررهم . فلقد سلموا بمبدأ شرعية الروك ، ولكنهم تسللوا الى تثبيت ملكيتهم من خلال استغلالهم الشكلي للعلاقات الابوية بين الحاكم والمحكومين .

ولكن انتشار الملكية الخاصة لم يتم هو أيضا بشكل مستمر منتظم ، بل كانت توجد في الوقت نفسه الحركة المضادة ، أي حركة اعادة تحويل الملكية الفردية الى ملكية الدولة . ففي فترات المجاعات والاوبئة المتكررة الواسعة ، كان يموت عدد ضخم من الاسر الكاملة وليس لمتلكاتهم من يرثها ، فتعود الى الدولة . وكونت « المواريث » هذه مصدرا شبه ثابت للايراد الحكومي . وقد حاول الوزير الافضل – هو نفسه – أن يبقي على خصوصيتها ، فأمر بعدم ضمها الى بيت المال معتبرا اياها مجرد امانة (٤٥) . ولكن هذا كان لا يزيد عن اجراء شكلي في اعتقادنا .

ونرى هنا مثالا جديدا الكيفية التي يتم بها تجديد النظام المصري بسبب قوة أسسه وهيكله . فمركزية الدولة شرط للانتاج ، وسبب ــ في الوقت نفسه ــ لانخفاض الانتاجية ، وهي كذلك آلة تعتصر المنتجين الفلاحين مما يؤدي الى المجاعات . ويموت الناس بمئات الآلاف ، وتعود ممتلكاتهم الى الدولة ، فتزداد المركزية قوة ويشتد ساعد النظام المصري ، وهكذا الخ .

● **التفاتة الى البراوي** . يعتبر مؤلف الدكتور راشد البراوي عن حالة مصر الاقتصادية أيام الفاطميين أحد المراجع الاساسية في هذا المجال . غير انه خضع في أجزاء أساسية لميله الشديد الى الملكية الفردية ، وحاول اثبات أبدية مبدأها في الفقه الاسلامي وتاريخ مصر ، مما جعله يطوع الحقائق أو يتغافل عنها . فيعتبر البراوي الاستيلاء على أملاك الاسرة الحاكمة السابقة في كل عهد جديد أمرا « طبيعيا » (ص ٥٢٠) لا يناقض الملكية الخاصة . وينظر الى نظام تقبيل الارض على انه « عمل مالي بحت لا علاقة له بملكية الارض » (ص ٥٤) . وينتقي من بين المؤرخين المقدسي ليشكك في صحة روايته عن ملكية الدولة الارض على أساس قوله انه سمع من بعض المصريين انه النظام المتبع لديهم ... فيسقط البراوي من حسابه الدلائل الاخرى على قاعدة ملكية الدولة ، وهي دلائل متوافرة لدى مؤرخين عديدين من العرب ــ مثل المقريزي ــ والافرنج . ويخرج البراوي من هذا كله بأن « تركت الدولة الفاطمية الملكية العقارية بأيدي أصحابها ملكية تامة مطلقة ، رقبة ومنفعة » . وحجته الاساسية هي آمان جوهر للمصريين ، ولكنه لم يتعمق في البحث عن حقيقة ما جرى في الواقع من المصادرات المتتالية ، ولا في مغزى استمرار فرض الخراج كضريبة جزية ، علاوة على انه أسقط من الصورة التي رسمها الخلفية التاريخية الطويلة للهيكل الاقتصادي والاجتماعي المصري . وهي جميعا أمور تشير الى وضع يخالف ما قصده في وصفه مخالفة النقيض النقيض .

● **مصادرة الممتلكات : تأكيد لولاية الدولة عليها** . الحقيقة ان تاريخ الفاطميين في مصر ــ كما كان تاريخ سابقيهم ولاحقيهم ــ مليء بالمصادرات الجماعية والفردية التي تصيب ممتلكات كبار القوم . وذلك لان صغارهم طبعا ليس لهم ما يصادر ...

فنرى الحاكم بأمر الله (٩٩٦ ــ ١٠٢٠) ينشيء ديوانا خاصا اسمه « **ديوان المفرد** » لادارة الممتلكات والاموال المصادرة ، مما يدل على اتساع أعماله في هذا الميدان . وقد ضم الى هذا الديوان أملاك ابن جوهر الصقلي وأهله مثلا (٤٦) . وكان الحاكم يصادر أملاك رجاله اذا رآهم أثروا أكثر مما ينبغي ، كما ألغى الاحباس المرصودة على الكنائس والاديرة وضمها الى ديوان

المفرد . بل امتدت يده بالمصادرة الى أفراد أسرته أنفسهم ، فاستولى على ما تملكه والدته وأخته وزوجه وعماته وخواصه من النساء . وجاء بعد ذلك دور المباشرين والعاملين والضمان وكبار مرؤوسيه ، فبلغت المباني المصادرة وحدها ....٢٧٢،٠ دار وحانوت (٤٧) .

وفي ظل الحاكم أيضا ، اتبع وزيره صالح الروزباري نفس السياسة ، فسلب ما في أيدي أرباب البيوتات والنعم ...

ولما قتل الحاكم ، تصرفت أمه بالمثل ، فقبضت على جميع الاقطاعات التي أقطعها ابنها .

ونرى أمير الجيوش بدر الجمالي في ظل المستنصر (١٠٧٥ تقريبا) يدبر مذبحة يقتل فيها جنوده أمراء العسكر الاتراك ، ويقطع ما يتركه كل أمير مقتول من مال ودار واقطاع لقاتله . وقتل بدر عددا كبيرا من الوزراء والقضاة أيضا (٤٨) . وعندما ثار ابن الجمالي المسمى بالاوحد في الاسكندرية وهزمه بدر، صادر كثيرا من أموال أهالي الاسكندرية ، وأنفق منها على بناء مسجد العطارين (٤٩) . ثم كان أن أمر الحاكم بقتل الافضل بن بدر عام ١١٢١ ، وصادر أملاكه وأمواله التي شملت المراكب والبغال والخيل والرقيق والحلي والجواهر الخ ، واستغرق نقلها الى بيت المال اربعين يوما ، وقدرت ثروته هذه بستة ملايين دينار .

وفي عهد الآمر (١١٣٠ تقريبا) ، تولى أبو علي أحمد كتفليت بن الإفضل الوزارة ، فسجن هذا الوزير الخليفة نفسه ، واستولى على جميع ما في القصر ، ووضع يده على ما في مخازن الغلال الخاصة بالآمر ، وأمر بتوزيعها، فبلغت مئات الالوف من الارادب .

وفي أواخر خلافة العاضد ــ الفاطمي الاخير ــ استولى وزيره ضرغام بن عامر اللخمي على الاوقاف الصرف على الجيش (حوالي ١١٦٣) . ثم جاء صلاح الدين وصادر مخصصات العاضد وكنوز الفاطميين ، وأقطع الاملاك والاراضي على أفراد أسرته ، فأعطى أباه اقطاع الفيوم ، وأخاه توران شاه قوص واسوان وعيذاب الخ . وهكذا انتهت الخلافة الفاطمية كما بدأت وعاشت أي على مصادرة الممتلكات والاقطاعات والاراضي الخاصة والمنقولات والاموال السائلة .

ليس هذا فحسب ، بل تبين البرديات المكتشفة في « الجنيزة » انه كان يحق للدولة أولوية الاستيلاء على السلع التي يحملها التجار من أجانب ومصريين (٥٠) . ومارست الحكومة هذا الحق بصورة متكررة وخاصة فيما

يتعلق بالاخشاب والمعادن اللازمة لبناء السفن ، والغلال والدقيق في فترات المجاعات .

والنتيجة العامة التي نستخلصها من هذا كله ان الملكية الخاصة ــ على عموم صورها ــ بقيت في حالة ضعف ومزعزعة الاركان في العصر الفاطمي ، مما ينطبق تماما مع احدى السمات الاساسية للتكوين المعتمد على النمط الآسيوي .

جـ ــ العبودية المعممة :

ان هذا الضعف للملكية الفردية يجعل النظام المصري قريبا نسبيا ــ من حيث هيكله لا من حيث عمره ــ من المجتمع البدائي . ولذلك فسوف نجد ان التكوين المصري الاجتماعي يحتفظ بدور المشترك القروي ، وان النظام الطبقي ما زال غير متطور بمعنى أن حدوده غير حادة وجاسمة تماما (٥١) .

● **فليس الفلاح عبدا لصاحب أرض أو قنا اقطاعيا ، بل عبدا للدولة وحرا ازاء الاشخاص** . وللمقريزي فقرة طويلة واضحة قاطعة ينفي فيها ان المزارع عبد قن لمقطع الناحية في الدولة الفاطمية (٥٢) . وعلى العكس فيبدو ان الفلاح تمتع في ظلها بحرية نسبية عما كان عليه في السالف ، اذ استطاع الى درجة معينة الانتقال من أرض لاخرى حسب رغبته ، وان يغير موطن اقامته ويتصرف الى حد في الحيازة التي يزرعها (٥٣) . ومع ذلك فقد وقعت فترات فر فيها الفلاحون من الارض للخلاص من ثقل الضرائب ، فكان الصراع يجري ضد الهاربين . واشتد القهر على الفلاحين في العصر الفاطمي الثاني ، فيصحب موظفي الجباية شخص أقرب الى الجلاد اسمه « الشاد » ومهمته سحب المطالب بالخراج على وجهه وضربه حتى يفي ما عليه للدولة .

ومهما كانت الاساليب الظالمة التي مورست على سكان القرى لاغتصار فائض العمل منهم جزية للمشترك الاعلى ، فهي لا تنفي ان الفلاحين كانوا أحرارا شرعا ازاء الاشخاص ، في نفس الوقت الذي كانوا فيه « رقيق الارض » طبقا للتعبير العربي الذي شاع بعد عمرو بن العاص ، أي عبيد السلطة الحاكمة ، وهو ما أطلق عليه ماركس تعبير **« العبودية المعممة »** . وتبين الوثائق ان الدولة ظلت على هذا العهد لها بالاشراف الاعلى في جميع نشاطات القرية ، وان المقطعين أو كبار أصحاب الاراضي على العموم كانوا منتفعين بثمار العمل الزراعي ، لا سادة على سكان النواحي . وان الخدمات الاجبارية التي كان يتلقاها هؤلاء من الفلاحين كانت تفهم على انها خدمات شخصية بالمعنى الواسع ، بسبب انتساب كبار القوم الى الجهاز الحاكم ، مما

يعطيهم الحق في الامتيازات الاقتصادية ويضفي عليهم الهيبة الاجتماعية (٥٤). ولم تكن تلك الخدمات تقدم للسيطرة الاقتصادية التي يمارسها السيد الفرد على الارض الزراعية باعتبارها أداة الانتاج الزراعي . ولم تكن تصدر هذه الامتيازات كحق مرتبط بالولاية الفردية وبملكية الرقبة على الارض . وبتعبير آخر ، يمكننا أن نقول انه ، في حين ان السيد الاقطاعي الاوروبي كان ينتمي الى الطبقة الحاكمة لانه يملك الناحيــة ومن فيها من الاقنان فعليهم اداء امتيازاته . فالوضع في مصر كان مقلوبا بالنسبة لاوروبا ، اذ ان أمير الجيش أو الموظف الكبير يحصل على اقطاع لانتمائه الى الجهاز الحاكم أولا . وان هذا الانتماء هو الذي يكفل له الامتيازات التي يستخرجها من الفلاحين . والسيد الحقيقي للارض وفلاحيها هو جهاز الدولة ، ويتمتع كبار المنتفعين بامتيازات السيادة بالانابة عن الدولة وليس بالاصالة عن حقوقهم الذاتية .

وطريقة توزيع فائض العمل بين الطبقات تساعدنا على تحديد علاقات الانتاج في حقيقتها . ويصف الرواة والمؤرخون هذه العلاقات على انها أقرب الى المقاسمة بين الفلاح وبين الدولة على المحاصيل ، سواء كانت مقاسمة عينية أو نقدية . ونصيب الدولة هو الخراج الذي يجمع في هذه الحالة بين الريع المستحق لصاحب الارض ، وبين الجزية المستحقة للطبقة المالكة للرقاب ، وبين الضريبة المستحقة للادارة المركزية مقابل الخدمات المختلفة التي تؤديها لصالح الزراعة فرضا وخاصة من ناحية الاشراف على أعمال الري .

فيبين المقدسي كيف يستولي « **صاحب السلطان** » (كذا ، لاصحاب الارض ـ المؤلف) على المقدار المفروض على كل ناحية ثم « يدفع اليهم (الى الفلاحين) ما بقي » . وفي نظر الفلاحين صارت هذه الطريقة « من وقت يوسف لان الناس باعوا أملاكهم » أي أصبحوا دون أرض من زمنها . ثم يضيف ان الخراج غير واجب على المصريين اذا تعطلت الزراعة بسبب عدم وفاء النيل ، بمعنى ان المزارعين غير مسؤولين في هذه الحالة عن ثمرة الارض (٥٥) ، فهم ليسوا أكثر من يد عاملة تعمل على ما لا تملكه .

وكذلك نعلم من البراوي ان تكاليف صيانة الجسور والاقنية المحلية كانت تخصم من مجموع الجزية المفروضة على الناحيــة لبيت المال ، بصرف النظر عمن الذي يتولى الواسطة ، وسواء كان متقبلا أو مقطعا أو صاحب الارض (٥٦) . ويبين هذا أيضا ان صاحب المصلحــة الحقيقية في هذه الاستثمارات انما هي الدولة ، بمعنى ان جهازها الذي له الحق الاول في ناتج الزراعة . أما المزارعون ـ المنتجون الحقيقيون ـ فعليهم تقديم عملهم بصور شتى لاستثمار الارض ومقابل النصيب الذي يتبقى لهم من المحاصيل بعد دفع الخراج . وهكذا نتبين انهم في مجموعهم رقيق الدولة .

وينطبق نفس الامر على سائر الدوائر المحكومة . فهي تكوّن مشتركات مختلفة مبنية على الحرف أو الاصل أو الدين . ولكن كل مشترك عبد في مجموعة « لصاحب السلطان » ـ الدولة . والحالة واضحة بالنسبة للذميين الذين كانوا يعتبرون تحت حماية الدولة في ذلك الوقت ، ويدفعون الجزية التي تسمى « **بالجوالي** » (جمع جالية) . وتجبى هذه الجوالي بعد أن تقرر جملة على الطائفة وتستخرج من أفرادها عن طريق البطريرك القبطي الذي نستطيع في هذه الحالة اعتباره « شيخ المشترك » (٥٧) .

● **وكانت توجد ايضا أشكال أخرى لعلاقات الانتاج الى جانب** العبودية المعممة ومتداخلة معها . فبعض المتقبلين او المقطعين الكبار كانوا يعينون وكلاء لهم مقيمين في الضيعة ويشرفون الى حد ما على زراعتها نيابة عن المقطع المقيم في المدينة (٥٨) . وفي هذه الحالة كان المقطع يمثل وضعا بدأ يتحول الى متصرف في الارض ويبني بينه وبين الفلاحين علاقة المزارعة بغية الحصول على عائد أكبر من الارض . وكانت علاقة شبيهة بهذه موجودة في الاقطاع الاوروبي في بعض النواحي بين السيد وبين فلاحين أحرار . كما ان المزارعة شكل للتأجير موجود أيضا في بعض المناطق لبلاد رأسمالية ، وما زال موجودا في مصر حتى الآن .

وكذلك نعلم بوجود علاقات أكثر انفصالا بين العمل المنتج وبين أداة الانتاج التي هي الارض . ففي بعض الضيع يستأجر الوزير عن المقطع (ناظر الدائرة ...) عمالا بأجر عيني في حالة المحاصيل الغذائية ، وخاصة في الصعيد . أما في حالة المحاصيل السلعية مثل الكتان والقصب والفواكه والنيلة ، فيضاف الى الاجر العيني جزء نقدي وخاصة في الوجه البحري . وكثيرا ما يؤجر المالك للفلاحين حيوانات الجر والحرث بايجار نقدي ، ولكن ايجار بعض الآلات يكون عينا ، فايجار المحراث مثلا بأردبين قمحا .

ثم هناك شكل اقرب الى الايجار بالعمل ، وهو أن يستأجر العمال ذوو المهارة الخاصة أو الحرفي (مثل النجار) طوال السنة مقابل الانتفاع بقطعة صغيرة من الارض يستغلها لصالحه في المدة (٥٩) . وبقي هذا الشكل ساريا في الصعيد حتى أربعينات القرن الحالي باسم « التملي » أي العاملَ الدائم .

ونشير الى ان هذه الاشكال المختلفة لعلاقات الانتاج تطابق درجات انتقالية متباينة على ملكية الارض ، وهي التي ذكرنا بعضها آنفا . ولكن هذا لا ينفي ان الشكل السائد كان العبودية المعممة .

● **كما كان يوجد الرق بعيدا عن مجالات الانتاج الاساسية** . وكان هذا الوضع استمرارا لظروف قديمة عرفتها مصر منذ الفراعنة . فالغالبية الكبرى

من العبيد في العصر الفاطمي خدم منازل . وبلغ عددهم في قصور الخليفة المستنصر ٣٠،٠٠٠ عبد . والجواري للترفيه والطرب الى جانب الخدمة . ثم هناك عدد صغير نسبيا يعمل في الاشغال الشاقة جدا مثل استخراج الذهب في مناجم النوبة . وأخيرا ، فعدد كبير ومتزايد من الارقاء يعمل في الجيش منذ العهدين الطولوني والاخشيدي . وقد أكثر الخلفاء الفاطميين في العصر الثاني من العبيد السودانيين والزنوج ونظموهم في فرق عسكرية خاصة سوف نعود اليها فيما بعد . وسوف يلعب الرقيق العسكري فيما بعد دورا أساسيا في النظم السياسية المصرية لفترة تزيد على ٥٠٠ سنة (من نهاية الايوبيين الى تولي محمد علي) .

● **ويبدو لنا ان تنظيمات الحرفيين مثلت وضعا انتقاليا بين النمط الآسيوي والانتاج الصغير** . وقد يتذكر القارىء ان المهن الحرفية كانت وراثية منذ عهود ضاربة في التاريخ المصري القديم ، وعلى الاقل منذ العصر الصاوي . وكان توارث المهارة اليدوية في هذه الحالة وسيلة للمحافظة عليها باعتبارها أداة عمل ذات انتاجية أعلى من العتالة البسيطة . ونعلم أيضا انه كان ممنوعا على الاشخاص — في مصر الهلينية — أن يغيروا مهنتهم الا بعد الحصول على موافقة السلطة الادارية باعتبارها المهيمنة على توجيه الانتاج توجيها مركزيا . وكما ان الفلاحين كانوا منظمين في مشتركات قروية ، فكان الحرفيون منظمين أيضا في مشتركات خاصة بهم ، وهي الطوائف الحرفية . وظلت هذه الطوائف قائمة في مختلف العهود للحكم الاسلامي في مصر باعتبارها وسيلة السيطرة على الانتاج الصناعي ، أي باعتبارها حلقة من حلقات التنظيم البيروقراطي العام .

وقد ارتبط ذلك الوضع السابق للطوائف الحرفية المصرية باحتكار الصناعة اليدوية في مصانع الدولة وخاصة بالعاصمة حيث تصنع احتياجات الطبقة الحاكمة من المنتجات الاستهلاكية ، أو حيث تعد السلع المطلوبة للتصدير والتبادل مع الخارج . أما في القرى حيث تضم كل حرفة عددا صغيرا من الصناع ، وحيث يستهلك الفلاحون انتاجهم ويدفعون بعضا من محاصيلهم ثمنا لاحتياجاتهم الاخرى ، فالاغلب ان الحرفيين كانوا أعضاء في المشترك القروي . أي ان تقسيم العمل الاجتماعي بين الزراعة والصناعة اليدوية كانت تقسيما داخليا لكل مشترك قروي على حدة اذا استثنينا المصانع المركزية .

ونظن ان المجتمع الفاطمي يمثل هيكلا مختلفا عن هذه الصورة النموذجية للحرف في ظل النمط الآسيوي . فاذا كان تقسيم العمل الاجتماعي السابق قد استمر في المشتركات القروية ، ووجدت المصانع الحكومية المركزية أيضا

كما ذكرنا ، الا ان النمو التجاري والصناعي لا للعديد من الموانيء فحسب ، بل لعدد كبير من المدن الداخلية أيضا قد بدأ يغير من وزن العمل الحرفي ومن جانب كبير من العلاقات الانتاجية المبنية عليه . وسبق أن أشرنا الى انتشار الصناعة في عدد من المدن الداخلية لا في الدلتا فحسب بل وفي الصعيد أيضا . وان تلك المدن على الاغلب تحولت أيضا من مجرد مراكز ادارية يعيش فيها كبار الموظفين فتستهلك دون أن تنتج ، تحولت الى مراكز للتجارة الداخلية باعتبارها محطات التجارة العابرة .

ونعلم ان الفاطميين استقدموا الصناع الماهرين من البلاد الاجنبية ، وأغروهم بالرواتب المرتفعة ، وعاملوا المسيحيين منهم معاملة سمحة . كما دربوا رقيقا وأسرى على مختلف الصنائع (٦٠) . ولم يكن هذا يعني فقط ان عدد الحرفيين ازداد زيادة ضخمة ، بل ان تقسيم العمل الاجتماعي بين الزراعة والصناعة بدأ يتسع على نطاق البلاد كلها ، وان الحرفيين أصبحوا يكتسبون بالتالي سمات طبقية متميزة عن سمات المشتغلين بالزراعة أي الفلاحين . وما من شك في ان العامل الاساسي في اكتسابهم هذه السمات المتميزة هو ان الانتاج الحرفي لم يعد يقصد الاستهلاك الذاتي وفي حدود الاكتفاء الذاتي للمشترك الفلاحي ، بل صار يستهدف التبادل أي **الانتاج السلعي** . وتشير المراجع الى أن الحرفيين كانوا يتلقون أجورا نقدية عن عملهم .

واذا كانت التنظيمات الحرفية ــ الطوائف أو **الاصناف** طبقا لتعبير ذلك العصر ــ قلدت شكل المشترك القروي ، فكان لها مشايخ يقودونها وطقوس يمارسونها في علاقاتهم ببعض ، وروابط وثيقة توحد صفوف أفرادها من جهة . وكذلك اذا كانت تلك الطوائف مثلت احدى القواعد الاجتماعية الاساسية التي ارتكزت عليها الخلافة الفاطمية من جهة أخرى . فهي من جهة ثالثة كانت تحتوي أيضا على عنصر نام متزايد ينظم المنتجين الصغار (خاصة وان الانتاج الصناعي الكبير كان في المصانع الحكومية) فيتجمعون بشيء من الاستقلال عن سيطرة الدولة ، وكدنا أن نسميهم بورجوازيين صغارا لولا عدم توافر المناخ الرأسمالي السائد . وسوف تلعب الطوائف الحرفية دورا ثوريا متميزا في الصفحات التالية من التاريخ المصري ، وخاصة في ظل المماليك والعثمانيين .

د ــ البيروقراطية :

لم يؤد التقدم الاقتصادي ونمو الانتاج السلعي الى ذبول البيروقراطية في الدولة الفاطمية ، بل على العكس . واذا كانت مركزية الدولة تهتز في

العصر الفاطمي الثاني على اثر اشتـــــداد النزاعات بين الفرق العسكرية ، وتقاتل مختلف الحلقات الحاكمة ، والتدخل الاجنبي المتزايد ، فانما هذا يتم عن طريق الهيمنة المتزايدة أيضا لجناح معين من البيروقراطية وهو الجنـاح العسكري ، وعلى حساب الجناح الممثل للمصالح التجارية تمثيلا مبـاشرا . وكأن التجار الكبار ــ وخاصة الاجانب منهم ــ لم يستطيعوا أن يفرضوا مركزا أعلى لاغراضهم ويدفعوا بمصالح الحرفيين وصغـــار المنتجين الى الخلف الا بتسليم السلطة للبيروقراطية العسكرية الاجنبية حتى تتولى هي الضغط على تلك المساندة الشعبية الواسعة للحكم الفاطمـي ، وتحطمها مستفيـدة مـن ظروف معينة .

● **هيكل اداري كبير** . رأينا في الصفحات السابقة ان ازدهار النشـاط الاقتصادي وقع داخـــل الاطار « الآسيوي » . وسبقت الأشارة الى المهـام الاقتصادية الكبيرة التي تولتها الدولة من صيانـة الادوات الانتاجية الزراعية ــ الشبكة المائية ــ واحتكار فروع هامة من الصناعة والتجارة ، والاشراف على سائر الحياة الاقتصادية . وبالاضافة الى ذلك ، فقـــد وقعت على الجهاز الحاكم أعباء سياسية وفكرية ودينية بسبب الاهميـة البالغة التي اتخذتهـا الدعوة الشيعية في الداخل والخــارج لربط الحركات الشعبية بزعامـــة الاسماعيلية في القاهرة . وأخيرا ، فقد دخلت الدولة الفاطمية فـي حروب تكاد لا تنقطع ضد الخلافة العباسية والاتراك السلاجقة ولمقاومـة الصليبيين والقرامطة . وقد ترتب على هذا كله تضخم الاجهـــزة البيروقراطية واتساع دائرة نفوذها .

ثم زاد الامر مرة أخرى في العصر الفاطمي الثاني ، عندما وقفت الدولة الفاطمية ضد السخط الشعبي ، خاصة وان حلول المجاعات والاوبئة تسبب في تخفيض الموارد الحكومية ، فلجأ الفواطم الـــى تشديد الاشراف الاداري محافظة منهم على ما بقي من مصادر المال .

وهكذا ، فقد اتخذ التطور في تقسيم العمل الاجتماعي فـي مصر شكل نمو العمل الاداري وبالتالي نمو البيروقراطية . والجديد في ظل الفاطميين هو **التمصير الواسع** للهيكل الاداري ، بما فيه مستوياته العليا ، بعد أن كانت في الماضي تتكون من أفراد ينتمون الى العنصر الاجنبي الحـــاكم . (سوف نعود الى هذا فيما بعد) .

وعلى كل ، ففي حين ان تقسيم العمل في الاقطاع الاوروبي كان يجـد تعبيرا عنه في المراتب الاجتماعية المنفصلة عن بعضها انفصالا شديدا ، نجـد تقسيم العمل في النسق المصري ينصب فـي التقسيمات الادارية الافقيـة

والراسية . ولكل ادارة ـ بما فيها ادارة الدعوة ـ تنظيم هرمي يرأسه شخص ذو نفوذ سياسي كبير . وكان الوزير يعقوب بن كلس هو الذي ارسى قواعد التنظيم الفاطمي ونظمه (٦١) الدقيقة ، وشملت عدة دواوين أشهرها دواوين الجيش والكسوة والاحباس والرواتب والانشاء والقضاء والدعوة . وكانت الهيبة تحيط ببعض كبار الموظفين ، أولهم الوزير ثم « أصحاب » المال والرسائل والمظلمة وحاملي الرمح والسيف والدواة ، وولاة القاهرة والفسطاط وبعض الاقاليم . وكان لبعض هؤلاء من كبار الموظفين سلطات شبه قضائية . وكذلك تمتع ولاة الاقاليم بحقوق تصرف واسعة ، ومنها في تعيين مرؤوسيهم الكبار على المدن والنواحي والقرى (٦٢) .

● **دور متزايد للمصريين** : منذ أن حضر جوهر الصقلي ، ابقى الموظفين المصريين في مناصبهم ، وعلى رأسهم الوزير جعفر بن الفرات الذي خدم آخر الاخشيديين. وأشركت السلطة الفاطمية عددا من المغاربة في المناصب الادارية العليا « بقصد زيادة قبضتها على البلاد » (٦٣) . ولكن التناقضات بين جنود كتامة وحكام القاهرة اندلعت فيما بعد ، والاغلب ان السيطرة على التجارة كانت محورها . ثم زادها اشتدادا قيام الدولة الزيرية المستقلة في المغرب ، فاستبعد المغاربة عن المراكز الادارية ، وحل محلهم مصريون من المسلمين والاقباط . ويقول الدكتور عبد المنعم ماجد : « في واقع الامر فان المصريين هم الذين يحكمون دولة الفاطميين لوجودهم في الادارة وفي مناصب الوزارة » (٦٤) .

وجرى نفس التطور في الجيش أيضا ، وان كان تاليا زمنيا على تمصير الادارة . فقد كان الجيش الفاطمي أجنبيا ـ وخاصة مغربيا ـ في أول الامر . غير ان الاحوال تغيرت عند وقوع التهديد الصليبي : فالى جانب جنود السودان الارقاء البالغ عددهم فوق الخمسين ألفا ، انخرط عدد كبير من المصريين . ومن الملفت للنظر ان صلاح الدين قضى على الجيش الفاطمي بعنصريه عام ١١٦٨ ، فذبح السود وأحرق حاراتهم بما فيها مساكنهم ونساؤهم وصبيانهم ، وهرب من تبقى منهم الى الصعيد . ثم استبد صلاح الدين الايوبي بالعساكر المصريين ، فحبس أمراءهم واستولى على اقطاعاتهم وفرقها على ضباطه من الاتراك والاكراد ، وأنزلهم في دور أولئك الامراء المصريين السابقين (٦٥) .

ومن الملاحظ ان الفاطميين اختاروا لوظائف الادارة المركزية اشخاصا من أسر بيروقراطية . فكثيرا ما كان الابن يشغل منصب أبيه ، الامر الذي كان يوفر مستوى أعلى من الكفاءة الفنية ، ويستجيب في الوقت نفسه الى ضغوط القوى النازعة الى الملكية الفردية . ولكن الامر كان له أيضا وجه آخر

ظهر بقوة في نهاية العصر الفاطمي الثاني ، اذ أصبح الوزراء الاجانب يملأون المناصب بأقاربهم وبني جنسهم مثلما فعل بهرام الارمني ، فكان هـذا مصدرا جديدا للفتن والتمزق الخلقي .

● **امتيازات طبقية لافراد البيروقراطية :** لقد كان تكوين الجهاز الاداري المركزي للدولة شكلا من أشكال التقسيم للعمل الاجتماعي ، وهو التقسيم بين العمل الاشرافي والتخطيط من جهة ، وبين العمل اليدوي والتنفيذي من جهة أخرى . وأعطى هـذا التقسيم دفعة الى الامام للقوى الانتاجية . غير ان تفرغ الموظفين للتوجيه والعمل الذهني اقتضى أن تستولي البيروقراطية على الجانب الاكبر من العمل الفائض الذي يخلقه المنتجون من الفلاحين والحرفيين . أي أن يتمتع البيروقراطيون ـ وخاصة الكبار منهم ـ بامتيازات مادية ومعنوية تضعهم فوق العامة وبمعزل عنهم ، ويصبحوا بالتالي جزءا لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة المالكة .

ويظهر هذا أول ما يظهر في الرواتب المهولة التي كانوا يتقاضونها نقدا وعينا . فللوزير مرتب يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ دينار شهريا (٣٠٠٠ جنيه مصري تقريبا) نقدا ، ولكل مـن أولاده أو اخوته بين ٢٠٠ و ٣٠٠ . هذا بالاضافة الى دخله من الاقطاع ويقرب ٥٠٠٠٠ دينار ، كما يصرف له ٢٠٠٠٠ أردب قمح وشعير و ٨٠٠٠ رأس من الغنم لمطابخه سنويا (٦٦) . وكان للقضاة أيضا رواتب من النقود والطعام والاعلاف واللحوم ما يكفيهم ويكفي أولادهم ، عدا المؤونة والهدايا والاقطاعات . وكذلك كـان الموظفون يتلقون منحا من الملابس والهدايا الثمينة . وسبقت الاشارة الى دور الكسوة والطراز التي انشأها الفاطميون لاشباع احتياجات الطبقة الحاكمة .

وعندما استولى صلاح الدين على الحكم ، اخرج من قصور الخلفاء عشرة آلاف شريف وشريفة يتطفلون على بيت المال ، وثمانية آلاف من الخدم والاماء يأتمرون بهم .

وأحيط أفراد المستويات العليا في جهاز الدولة بالمراسم والطقوس التي تؤكد في أذهان الكافة انهم يتصرفون وسلطة القهر فـي أيديهم . ولم تكن المهابة التي تحيط بهم حيثما ذهبوا أو حلوا رمزا لقوتهم فحسب ، وسلاحا يشهرونه في الصراع الطبقي ، بل كانت أيضا الوسيلة الاساسية للمحافظة على المنصب السمين الذي يتولونه ، وللوصول الى أعلى منه حتى يمتصوا مزيدا من الخيرات . فالخليفة نفسه شخص تكاد قدسيته تضعه في مرتبة غير الآدمية ، وأفراد حاشيته يحملون حاجياته عنـه (حامل المظلة وحامل السيف ومتولي شد التاج الخ) . والخصيان يحفون به في موكبه مطلقين

البخور على جانبي الطريق . وثلل الحراس يتناوبون على أبواب كبار الموظفين لا لمنع الاعداء عنهم فقط ، بل للدلالة على انهم مركز تجمع القوة المسلحة . والغلمان المسلحون يسيرون بين يدي الوزير اذا خرج من منزله .

ومن الطريف ان رمز الوزارة هي الدواة . فتقدم للوزير واحدة من الذهب عندما يتولى المنصب ، وفي عهد المماليك سنراهم يرسمون الدواة على دروعهم وأعلامهم رمزا لسلطتهم العليا القاهرة : القدرة على صياغة الاوامر .

وفوق هذا وذاك ، فاسم الوزير أو الموظف الكبير تسبقه سلسلة طويلة من ألقاب التضخيم والتمجيد ، بعضها يشير الى الوظائف الحقيقية التي يتولاها ، وبعضها يقصد به تعظيم شأنه وزيادة هيبته مما قد يحميه من التعرض اليه .

وكانت هذه الهيبة ــ وما تزال ــ جزءا ملازما للمركز الطبقي . فيحكى ان الحافظ عزل قاضيا وغرمه مائتي دينار وألزمه داره لانه خرج الى الخليفة ــ بعد مشاجرة ــ مترجلا وقد سقطت عمامته وتمزقت ثيابه (٦٧) .

● **وكان الانتماء الى البيروقراطية الوسيلة الرئيسية لتجميع الثروة ،** على خلاف ما جرى في النظم الاقطاعية بل العبودية الاوروبية ، حيث كانت الملكية هي الشرط لتجميع الثروة .

فمن استغلال الاشراف على الشؤون المالية ، الى فرض الاتاوات (التي تسمى « بالبراطيل ») على المتقبلين والضمان والمقطعين ، ثم الدخول في مزايدات الالتزام بأنواعه ، هذه كلها كانت وسائل معترفا بها ومعتادة يغتني بواسطتها الموظفون الكبار ، وخاصة الوزراء . كما ان البيروقراطية العليا كانت تجمع الاموال والاملاك عن طريق مصادرة ما في يد المغضوب عليهم من كبار القوم . وسبقت الأشارة الى ان الحاكم انشأ ديوانا مخصوصا لادارة الاموال المصادرة ، فاغترف منه العظماء كثيرا . أما التجار والصناع ، فأكثريتهم لم يجدوا سبيلا للثروة الا بالعمل « من باطن » الدولة ، أي كوكلاء لها في احتكاراتها المالية او الصناعية أو التجارية ، وكانوا بالتالي نواة لتلك البرجوازية البيروقراطية التي سوف تلعب أدوارا سياسية واقتصادية هامة بعد ذلك بقرون .

وهكذا تكونت تلك الثروات المهولة التي ما زال ذكرها يدهشنا . فالخليفة المعز يصرف مليون دينار على زواج أخته ومائة الف دينار على جنازة أمه . واحدى بناته تموت عن ٢٧٠٠٠٠٠ دينار (٦٨) . وكان للوزير يعقوب بن كلس اقطاع ايراده السنوي ٣٠٠٠٠٠ دينار ، وبلغت قيمة تركته اربعة ملايين دينار بين أملاك وقياسر وورق وأوان ذهبية وثياب الخ . وخلف

الامير جوهر من الثياب ٧٥٠٠٠٠ ثوب ، والوزير برجوان ٢٦١ بقجة من القماش ، والسيدة رشيدة ٣٠٠٠٠٠ ثوب خسرواني و ٢٠٠٠٠٠ ثوب من الانواع الفاخرة الاخرى ... وكما قلنا من قبل ، فهذا البذخ كله لم يكن ضروريا للمعيشة المترفة ، بل كان أداة لا بد منها للمحافظة على ما يسمى بالوضع الاجتماعي ، أي للارتباط بالسلطة السياسية .

● **حكم البيروقراطية :** نجد معظم المؤرخين يقسمون العهد الفاطمي الى عصرين يختلفان في مصدر السلطة السياسية . فمن المعز الى المستنصر حيث تكون السلطة في يد الخليفة ، والوزراء ـ ان وجدوا ـ مجرد أدوات في يده (وزراء تنفيذ) . ومن المستنصر حتى نهاية الدولة الفاطمية عصر ثان استولى فيه الوزراء ـ وأغلبهم قادة عسكريون ـ على السلطة الفعلية واستخرجوا من الخليفة وثيقة تفوضهم عنه في ادارة البلاد فسموا بوزراء التفويض .

ويرجع بعض الكتاب اقامة منصب الوزير الى التقاليد الفارسية وتسربها الى الخلافة العباسية في بغداد . ولكن الحقيقة ، ان هذا المنصب كان موجودا أيضا في مصر أيام الفراعنة ، وان سلطة الوزير كانت تعلو بل تفوق سلطة الملك في فترات معينة هي فترات الازمات (٦٩) . وفي رأينا ان سلطة الوزير هي من بين السمات الرئيسية للنظم الشرقية المبنية على النمط الآسيوي .

فمنذ الفواطم الاوائل نرى الوزير ليس مجرد أداة طيعة في يد الخليفة، بل ساعده الايمن . فيعقوب بن كلس عيّن بعض القضاة (٧٠) ، ودواوين الجيش تخضع لاشراف الوزير ، ورتبة قائده (الاسفهسلار) تلي رتبة الوزير وصاحب الباب أي كبير الحجاب . وكتب الشاعر أبو عبد الله محمد بن أبي الجرع عندما بلغه ان الوزير كان يشكو من ألم في يده ، فقال :

يد الوزير هي الدنيا فان ألمت رأيت في كل شيء ذلك الالم (٧١)

غير ان الكلمة العليا كانت دون شك في يد الخليفة نفسه في العصر الاول .

ولكن الامور بدأت تتغير منذ الخليفة الفاطمي الثالث ـ الحاكم بأمر الله . ويبدو ان الخلافات على المصالح التجارية في مصر اخذت شكل النزاع بين جنود كتامة المغاربة وبين المشارقة تحت قيادة الخصي برجوان الصقلي . فبادرت كتامة بفرض شيخها ـ محمد بن عمار ـ وزيرا ، ثم انتصر عليهم برجوان بعد قتال وتولى الحكم . الا ان الخليفة تخلص من الطرفين وأفنى شيوخهما وانفرد بالسلطة (٧٢) . غير ان تلك الخلافات استمرت وتكررت النزاعات ، وخاصة في ظل المستنصر حينما زحف بعض ولاة الاقاليم على

القاهرة وفرضوا أنفسهم وزراء ، ثم انتزع بدر الجمالي السلطة الحقيقية بحد سيفه ، فكان الخليفة في عهده كالمحجوز عليه . وكان الوزير الافضل بن بدر الجمالي من القدرة بحيث أقصى نزار بن المستنصر وولي عهده عن الخلافة وبايع أخاه الصغير المستعلي . وتكررت أمثال هذه الحوادث بعد ذلك وقبض على زمام السلطة بعض رجال الجيش واختاروا الخليفة بمعرفتهم ، ثم تولى الوزارة وال بعد آخر من ولاة الاقاليم ، وخاصة من منطقة قوص (الواقعة على طريق التجارة مع البحر الاحمر) .

ورغم ان الخليفة الحافظ تخلص أكثر من مرة من سيطرة وزراء السيف ، فان قادة الجيش فرضوا أنفسهم بشكل متزايد الى أن قضى أحدهم — صلاح الدين — على الخلافة الفاطمية قضاء مبرما .

● **جوهر التقسيمات والنزاعات الحلقية** : ان الصراعات بين الخلفاء وبين الوزراء تارة وقادة الجيش أو ولاة الاقاليم تارة أخرى هي صورة من صور التناقضات التي عرفها النظام المصري منذ القدم بين مركزية الدولة وبين القوى النازعة الى الملكية الفردية والعاملة على تفتيت الوحدة المركزية . غير ان المظهر الذي تتبدى فيه تلك النزاعات كان مظهرا شخصيا أو أثنيا أو قبليا او اقليميا بل وحتى مهنيا (بين الاداريين الكتاب وبين العسكريين او بين هذا السلاح وذاك من أسلحة الجيش الفاطمي) . انه مظهر لصراع « حلقي » أي بين دوائر مغلقة من المجموعات يرتبط أفرادها ببعض ارتباطات خاصة غائرة في نفوسهم . وكان تفتيت القاعدة الاساسية المنتجة للبناء الاجتماعي — الى مشتركات فلاحية صغيرة وطوائف حرفية عدة منعزلة بعضها عن بعض ، نقول ان هذا التفتت ألقى ضوءه الخاص على التناقضات بين القوى الانتاجية وبين علاقات الانتاج . فان الحلقية في الاوساط الاجتماعية الحاكمة هي انعكاس الحلقية في الاوساط الشعبية ومقوّ لها بدورها . وسوف تزداد تلك النزاعات الحلقية أكثر فأكثر مع اشتداد قبضة البيروقراطية العسكرية على السلطة في زمن المماليك .

ومن جهة أخرى ، نعتقد ان الاستقراء المتأني للحوادث يشير الى ان تلك النزاعات الحلقية في الاوساط العليا لم تكن ذات جذر نفسي فقط ، وانما كانت تصدر — في التحليل الاخير — من تضارب المصالح الاقتصادية وخاصة التجارية بين أجنحة مختلفة من المستفيدين . فلم تكد تمر سنوات قليلة على استيلاء الفواطم على مصر حتى بدأت الفرق المغربية — وخاصة كتامة — تثير الاضطرابات وتعتدي على أموال المصريين ، فوقف جوهر الصقلي يحول دونهم . ويلاحظ المؤرخون ان الفاطميين منذ الخليفة الثاني (العزيز) بدأوا يحلون الجنود المشارقة محل المغاربة ، وان الوزير برجوان

عرف بعداوته الشديدة البربر ... وقد حاول هؤلاء المحافظة على مراكزهم ، فهذا القائد المغربي أبو ركوة يجمع جنودا عديدين ويغزو مصر من الغرب فتنضم اليه قبائل عربية كثيرة من نواحي الاسكندرية والبحيرة . وكان أبو ركوة يقطع لانصاره الضياع ويكتب لهم السجلات . وقد هزمت غزوته ، ثم قضى الفاطميون على التهديد المغربي بأن أطلقوا على المغرب قبائل بني هلال وبني سليم فأعملوا فيه التخريب الكامل .

وكذلك استعان الفاطميون بأعداد متزايدة من السودانيين ، ثم من الارمن والاكراد والاتراك . وكل اثنية من هذه تمثل طريقا تجاريا ومصالح خاصة مختلفة عن الاخرى . وتركزت الاولى في الصعيد والنوبة ، والثانية في القاهرة والدلتا . وقامت بين الزنوج والاتراك معارك رهيبة عام ١٠٦٢ قتل فيها ما يقرب من ٤٠،٠٠٠ من السودانيين غير الاهالي بجوار الاسكندرية. ونعلم ان أحد الولاة في بحري (ناصر الدولة) في هذا الوقت بعث يستنجد بالاتراك السلاجقة للاستيلاء على مصر واعادتها الى حظيرة الخلافة العباسية.

ثم اندلعت بعد ذلك المعارك بين الاتراك وبين البربر مرة أخرى في زمن المستنصر ، ووقعت معركة بالقرب من القاهرة عام ١٠٧١ قتل فيها من الفريقين في يوم واحد ١٢،٠٠٠ جندي . وقد استمرت المعارك أربع سنوات فأنزلت بالبلاد الخراب والدمار .

وتلى ذلك أن رجحت قوة المشارقة . فقد استنجد المستنصر بوالي عكا بدر الجمالي ، فجاء الى مصر بجيش من الارمن . وفرض – وابنه الافضل – سيطرته الموحدة ، وسبقت الاشارة الى انه خدم مصالح كبار المقطعين . ولعبت العناصر الارمنية دورا كبيرا بعد ذلك أيضا في زمن الحافظ ، عندما زحف والي الغربية بهرام الارمني الى الجنوب وحاصر القاهرة وأجبر الخليفة على أن يسند الوزارة اليه عام ١١٣٥ . وجاء بعده دور القوات التركية ثم الكردية ، فجاء صلاح الدين (الكردي الاصل) واستولى على مصر (٧٣) .

وهنا يجدر بنا أن نبدي بعض الاستنتاجات من هذه الوقائع :

١ – ان عملية القضاء على السلطة المركزية أخذت شكل الصراعات الحلقية بين الاجناس المختلفة من الجنود أو ولاة الاقاليم الشتى . وهذه الاشكال الحلقية للصراع هي من صميم المميزات البيروقراطية . ونعلم أنها تزايدت بصورة كبيرة بعد ذلك ، وخاصة في العهد المملوكي والعثماني .

٢ – وفي تقديرنا ان تلك الاشكال الحلقية للصراع كانت تغطي جوهرا من التناقض حول المصالح التجارية ، وخاصة بين المراكز الغربية من جهة ، والمراكز الشرقية والمصرية المتحالفة معهما من جهة أخرى ، وقد انتصرت

المشارقة نهائيا في العهد الايوبي المملوكي . وقد تم لها ذلك أيضا بفضل دفع القوى الشعبية الى الخلف وفرض المزيد من القهر عليها .

٣ ـ ومن الملفت للنظر ان اصـــابة مركزية الدولة بالضعف صاحبت الازمات الاقتصادية والمجاعات والاوبئة الكبرى (مثل الشدة المستنصرية) . وليس من قبيل الصدف أن ينشىء المستنصر سجنـا خاصا بأعداء الخلافـة السياسيين الكبار في « خزانة البنود » ، فهذا يدل على شدة الصراع الداخلي الذي كان جاريا في ذلك الوقت .

وفي رأينا ان عجز القوى الشعبية ـ رغم نضالاتها ـ عن تخطي النظام المصري هو الذي فتح الباب أساسا أمام زحف البيروقراطية العسكرية على السلطة ، وتمكنها بعد ذلك في نهاية الامر .

فمنذ عهد الخليفة الفاطمي الثاني ، العزيز (٩٧٥ ـ ٩٩٦) نرى الوزير يعقوب بن كلس يكوّن فرقـــة عسكرية خاصة تنسب الى الوزراء وتسمى بالوزيرية . وكذلك فعل أولياء العهـــد المختلفون الذين تنازعوا حول عرش الخلافة وشتى الاشخاص الذين تكالبوا عـلى المراكز الرئيسية . فازدادت البيروقراطية العسكرية سلطانا وقوة ، الى أن وصلت الى درجة من الاستقلال مكنتها من فرض ارادتها الخاصة . وقد تم هـذا التحول في وسط المـذابح المتبادلة وسفك دماء أفراد الشعب ، وعلى حساب التطور المصري العام الذي اصيب بشيء كبير من الجمود والتأزم ثم شبه الركود في ظل المماليك .

٣ ـ التجارة الخارجية

سبقت الاشارة الى ان التحرك الاقتصادي الذي عرفته مصر كان ينشط في دائرة ضيقة من السكان ، أفرادها من الحكام وكبار الموظفين والتجار ومن مشايخ الطوائف الحرفية . أما باقي السكان ، وهم الاغلبيـــة الساحقة ، فنشاطهم محصور في دوائر مشتركية صغيرة تكاد تكون معزولة تماما عـن بعض وتعيش كل منها على الاكتفاء الذاتي . وفي هـــذا النسق الاقتصادي المتخلف ، والذي ينبض فيه النشاط ببطء شديد ، تمثل التجارة الخارجية منبعا أساسيا للانعاش بالنسبة الطبقة الحاكمة على الخصوص ، مثلما يكون الاوكسيجين وسيلة ابقاء بعض المرضى على قيد الحياة . ولقد كانت أحـوال التجارة الخارجية هي الظروف المحيطـــة التي تحكمت في مدى النجـاح أو الفشل الذي تحققه العناصر الداخلية المتناقضة في صراعاتها . وبالنسبة للعصر الفاطمي بالذات لا يسع المرء الا ان يلتفت الى ذلك التوازن العجيب بين

خطوط التطور التي سارت عليها كل من القوى الانتاجية والاحوال السياسية والتجارة الخارجية . فلكل منها تمثل خلافة المستنصر (١٠٣٦ - ١٠٩٤ م) مرحلة تحول من النهضة والقوة الى الهبوط والتدهور (٧٤) .

ونعلم ان الاتجاه الرئيسي للتجارة في البحر الابيض كان بين شرقيه وغربيه ، وانها كانت تجارة كماليات للمرفهين الاغنياء أساسا ، مثل أقمشة القطن والحرير ، ومصنوعات الذهب وخيوط الفضة ، والاواني الزجاجية المصنوعة في صور والصين ، واللآلىء والاحجار النفيسة والعاج والاطياب والروائح العطرية والتوابل والانبذة الخاصة . أما الغرب ، فلم يكن لديه وقتذاك ما يصدره بالمقابل سوى المواد الخام مثل الاخشاب والحديد والحبوب والعبيد والصوف والجلود والفراء . وكان الفرق في الميزان التجاري يغطى بالنقود ، مما سحب كميات كبيرة من الذهب والفضة من غرب أوروبا الى الشرق البيزنطي والاسلامي .

وكان الشرق الاوسط في تلك العصور منطقة عبور للتجارة ، وفي الاساس بسبب وقوع تلك الطرق والملتقيات التي تؤدي الى الهند والصين من جهة ، والى امبراطورية الروم وشواطىء البحر الابيض القريبة والبعيدة من جهة أخرى . ولذلك شهد التاريخ منذ الابد الصراع يدور بين مختلف الدول والقوى السياسية لوضع اليد على هذه المنطقة .

وفيما يتعلق بالفترة التاريخية التي نحن بصددها ، فقد استفادت الدولة الفاطمية في البداية مما اصاب الخلافة العباسية من تدهور بسبب الهزات والثورات الشعبية التي انفجرت فيها ، الى جانب تحول جزء من التجارة العابرة عن بغداد الى الطرق المباشرة الشمالية والمارة بأراضي الاتراك (ما وراء النهر) والاكراد والارمن . وهذا بالاضافة الى الضغط البيزنطي الحربي والبحري على الخلافة العباسية . ومنذ منتصف القرن التاسع وقع مدّ واسع في الشرق الاوسط : فتقوم الدولة الزيدية في اليمن عام ٨٥٩ ، ودولة القرامطة بمنطقة الخليج عام ٨٩٩ وتمد سلطانها الى العراق والشام واليمن وتتطلع الى مصر بل تغزوها عدة مرات . ثم الدولة البويهية التي بسطت سيطرتها على المشرق بما فيه بغداد وخليفتها العباسي منذ ٩٤٥ م . وكانت هذه الدول حليفة الفاطميين بصورة أو بأخرى ، وتعترف بالسيادة الفاطمية في فترات وعلى درجات متباينة . وهكذا تولدت عن القوة الاغلبية الامبراطورية الفاطمية التي أشرفت على ممتلكات تمتد حدودها من أقصى المغرب الى مصر وسوريا والحجاز واليمن علاوة على جزيرة صقلية وجزر الباليار . ويهيمن الفواطم على تجارة هذه المناطق ، ويفرضون المكوس على البضائع الواردة . واتسعت التجارة الخارجية المصرية مع البلاد الآسيوية

والاوروبية ، وصارت الاسكندرية من المراكز الرئيسية لتجارة البحر الابيض مرة أخرى .

وجدير بالملاحظة ان النهضة الفاطمية وقعت في نفس الـــوقت الذي نهضت فيه التجارة الايطالية خاصة والاوروبية عامة . وفي أول الامر استفاد الطرفان من هذه الاوضاع ، ونمت المبادلات بينهما عـــلى حساب الاوضاع البيزنطية . بل لم تكن الحرب الاولى بين الصليبيين والفواطم مـــن العوامل المرقلة للنهضة التجارية المصرية مع الغرب . وذلك لان الطريق التجاري عبر مصر الى الشرق الاقصى كان أقل تكلفة وقتا من المرور عبر الشام والجزيرة العربية ، الامر الذي أصاب النشاط التجاري في الاناضول وأقاليم البحـــر الاسود الرومية . ومنذ تلك الفترة انتشرت في المـــوانىء والمدن الفاطمية الكبرى « الفنادق » (٧٥) ، وهي مناطق فيها المخازن والكنيسة ومقر القنصل وخان لمبيت التجار الاجانب الذين يتمتعون بامتيازات وخاصة بأن تحكمهـــم قوانين بلادهم .

غير ان ميزان القوى بدأ ينقلب ضد الفاطميين منـــذ منتصف القرن الحادي عشر . ويبدو ان التمزقات الداخلية الاجتماعية والسياسية في مصر أصابت قدرة الاسطول التجاري والحربي الفـــاطمي في البحر الابيض منـــذ تولي المستنصر . يضاف الى ذلك ان شعبـــا تجاريا أوروبيا ــ النورمان ــ استولى عـــلى صقلية ، وان الحملة الهلالية عـــلى المغرب أصابت اقتصاده بالبوار ، واستقل المغرب في ظل الزيريين ، وأباد أهل القيروان الشيعة عام ١٠٤١ ، فأحرقوا البضائع المصرية ومنعوا تداول العملة الفاطمية . وكـــذلك تكررت ثورات السودانيين في مصر ، وأفلت العراق من السيطرة الفاطمية . فاستفاد الايطاليون من تدهور الخلافة القاهرية ، وأصبحت البضائع الآتيـــة من فلسطين وسوريا بل ومصر أيضا تنقل على سفن تابعة للمغرب بعد عـــام ١١٠٠ (٧٦) . وانكمشت الامبراطورية الفاطمية الى أن أصبحت في حـــدود مصر تقريبا عندما تولى صلاح الدين السلطة .

أ ــ العلاقة مع القرامطة :

نشأ بين الفاطميين والدولة القرمطية المشاعية في البحرين علاقـــات ، كانت أقرب الى الحلف في فترة أولى ، والعداء في فترة ثانية . ويعزو بعض البحاثة هذه العلاقات الى ان كلا من الاتجاهين القرمطي والفاطمي كان شيعيا اسماعيليا ، وان كـــان التيار القرمطي يعتبر متطرفا عـــلى الفاطمي فـــي « اشتراكيته » .

ولكنا نظن ان وراء هذه العلاقات والتناقضات الفكرية أساسا من المصالح المادية ، وخاصة التجارية . فكل من القرامطة والفاطميين أراد الاجهاز على النشاط التجاري عبر العراق حتى يضمن مروره باقليمه . وكان للدولة القرمطية في البحرين مركز تجاري هام قريب من المحيط الهندي ، ولفت نشاطه نظر الذين درسوا ظروفها الاجتماعية والسياسية . وأرادت هذه الدولة أن تستولي على الشام حتى تحول تجارته من طريق الحجاز اليها . وحارب القرامطة السلطة الاخشيدية في مصر التي كانت تسيطر على الشام.

ولذلك ، ففي هذه المرحلة الاولى نرى الفاطميين والقرامطة حلفاء . وعندما كانت الجيوش الفاطمية تدق أبواب مصر من الغرب الليبي ، كان الجيش القرمطي يغزو الشام عام ٩٦٤ ، وينتصر على الحسن بن عبد الله بن طفج الاخشيدي في عام ٩٦٨ .

وعندما استولى الفاطميون على مصر عام ٩٦٩ ، انقسم القرامطة الى فريقين ، واستولى الجناح الفاطمي منهما على السلطة في أول الامر . ثم انتصر عليه الفريق المعادي بقيادة أحمد بن أبي سعيد الخيالي (٧٧) . وانقلب القرامطة على الفواطم الذين أصبحوا يعبرون عن المصالح التجارية المتمركزة في مصر . وهزمت القوات القرمطية القائد الفاطمي جعفر بن فلاح قرب دمشق ، واستولت على الرملة ويافا ، ثم غزت شمال الدلتا ، ودار القتال بينها وبين جوهر بالقرب من عين شمس ، فاضطرت الى الانسحاب . وكان القرامطة في هذه الحملة قد استعملوا السفن السورية التي دخلت النيل حتى مدينة تنيس الحرفية . وتضامن مع القرامطة بعض البدو المقيمين في شرقي الدلتا ، كما ناصرتهم حركات الحرفيين في تنيس المشهورة بصناعة النسيج. ولكن عددا من المصريين انضم الى الجيش الفاطمي ووقف دون سقوط القاهرة في أيدي القرامطة .

وواضح ان المصريين ناصروا الفواطم في هذه المرحلة الثانية للعلاقات مع القرامطة . ولا يعود هذا فحسب الى انهم لم يقنعوا بالمذهب القرمطي المياسر ، بل وأيضا لان غزوة الخيالي كانت تستهدف الاستيلاء على مصر باعتبارها طريقا تجاريا منافسا يجب القضاء عليه .

وفي ٩٧٤ بذل القرامطة محاولة ثانية . فدخلوا الدلتا وعسكروا في بلبيس ووصلت طلائعهم حتى الصعيد . ووقعت معركة جديدة في عين شمس هزموا فيها وأعدم ١٥٠٠٠٠ أسير منهم ، فعادت فلولهم القهقرى حتى البحرين ، واستردت القوات الفاطمية دمشق .

وكانت اليمن أيضا أرضا للصراع بين القرامطة والفاطميين . ومن

المعروف ان عدن في ذلك الوقت كانت محطة تجارية كبرى وهمزة الوصل بين التجارة الهندية والتجارة المصرية . فمنتجات الهند والصين كانت تستودع فيها ثم تنقل على سفن أصغر حتى تتمكن من عبور المضيق في باب المندب لخطورة صخوره على السفن الكبرى . وكان جزء من التجارة العدنية يذهب برا حتى مدينة زبيد ثم ينقل منها الى داخلية البلاد (٧٨) . وفي حوالي ٩١٥ وضع القرامطة أيديهم على اليمن وسيطروا على معظم الجزيرة العربية ، ولكنهم انسحبوا منها بعد ذلك ، وقامت في اليمن دولة شيعية مناصرة للفاطميين وخاصة في ظل الصليحيين ، فتوثقت العلاقات التجارية بين اليمن والقاهرة بشكل كبير (٧٩) .

ب ـ حروب الشام :

في رأينا ان العلاقات بين الدولة الفاطمية في مصر وبين الشام مرت بمرحلتين مختلفتين . وتميزت الاولى بغلبة المصالح التجارية المصرية ، وانتهت هذه المرحلة في حوالي منتصف القرن الحادي عشر . وتميزت الثانية بصعود نجم الشام ، ويعتبر حكم صلاح الدين الايوبي امتدادا لها .

ولم يكن ممكنا أن تثبت أمور التجارة الخارجية في أيدي الفواطم دون الاستيلاء على الشام ذي الاهمية الكبرى في ذلك الوقت من حيث انه مصب لتجارة الشرق وملتقى الطرق المؤدية الى الشمال الرومي والجنوب العربي . وعلاوة على ذلك ، فقد كان من أهداف الحملات الفاطمية على سوريا وفلسطين السعي لحماية مصر من الغزو العباسي المحتمل ، واقامة الحاجز في وجه القرامطة ، ومنع الروم من عبور القنطرة الشامية للهجوم على مصر (٨٠) . وبالفعل دخل الجيش الفاطمي الشام منذ ٩٦٩ واستولى على جنوبه حتى دمشق في وجه مقاومة عنيفة من الاهالي . وكان هذا الجيش يتكون أساسا من المغاربة الذين يعتبرون أعداء تقليديين لعرب الشام منذ الفتوحات الاموية للمغرب . وارتكب القائد الكتامي الاعمال الوحشية في دمشق من النهب والسلب وقتل الزعماء وفرض الاموال . وتحالفت قبائل الشام مع القرامطة عام ٩٧٠ ، وساعدتهم في غزو مصر (٨١) ، رغم ان السوريين كانوا سنية على خلاف المذهب القرمطي .

ثم تغلب الفاطميون على هذا الحلف ، وهزموا القرامطة واستولوا ثانية على الشام حتى انطاكية وحلب . ولكن حكمهم ظل غير مستقر ، ولم ينجحوا في القضاء على الاضطرابات المستمرة في سوريا ، لدرجة ان بعض المقاطعات الشامية استطاعت التخلص من السيطرة المصرية وتصبح مستقلة . وفي

حوالي ١٠١١ م ثار عرب الشام على الحكم الفاطمي ووصلوا حتى الفرما بمدخل الدلتا وهاجموا حصون السواحل المصرية ، ولم تقمع ثورتهم الا بعد ذلك بسنتين .

غير ان تجارة الشام مع البحر الابيض عادت وازدهرت ثانية . ولعل هذا الازدهار الجديد بدأ منذ القرن الحادي عشر كجزء من النهضة الفاطمية عموما ، ثم تطور بصورة مستقلة بعد ذلك . وسبقت الاشارة الى تزايد النزاعات المسلحة بين المشارقة والمغاربة في الجيش الفاطمي في مصر خلال هذه الفترة ، وخاصة في ظل وزارة بدر الجمالي والي عكا السابق الذي اعتمد على كتلة من الجنود الارمن . وقام بدر بعدد من الحملات العسكرية بادئا من مصر للاستيلاء على دمشق . كما قاد ابنه الافضل حملة على القدس أثناء الحرب الصليبية الاولى . وفي رأينا ان هذه الحملات استهدفت أساسا توحيد القوة المشرقية بالانطلاق من قاعدة في مصر . وعلى أي حال ، فقد تحققت هذه الوحدة الى درجة كبيرة في الشام في ظل التركي نور الدين بن زنكي . وكان جيشه هو الذي استولى على مصر بقيادة أسد الدين شيركوه، فمهد الطريق أمام الحكم الايوبي ، مؤكدا بهذا تغلب المصالح التجارية المشرقية في هذه الفترة .

جـ ـ العلاقة مع الاتراك في العراق وسوريا :

كان طبيعيا أن تمتد الاطماع الفاطمية المصرية الى ما وراء الشام من أراضي العراق وفارس ، وهي الاقاليم المؤدية الى الصين والهند بتجارتهما الرابحة ، وخاصة في الحرير والتوابل . وكانت مصر تصدر الى العراق وايران المنسوجات الفاخرة منذ مدة سابقة للحكم الفاطمي . وعندما تولى الفواطم في القاهرة ، حاولوا أن يمنعوا هذه الصادرات كجزء من حرب اقتصادية موجهة ضد خلافة بغداد ، معتمدين على ان التجارة المصرية كانت تسلك طريق البحر الاحمر مارة بعدن (٨٢) . ويبدو ان هذه السياسة لم تنجح ، وان طريق التجارة الساسانية القديمة احتفظت بأهميتها ، مما دفع حكام القاهرة الى بذل الجهود لمدّ ظلهم حتى بغداد .

بدا وكأن الارض ممهدة لذلك بفضل انتشار الحركات الشيعية ضد بني العباس . فقد تكونت دويلات بويهية في فارس منذ ٩٤٥ تقريبا . وتولت في الموصل والمدائن دولة العقيليين ، فأعلن أميرها قرواش بن المقلد الخطبة للحاكم بأمر الله الفاطمي وضرب اسمه على السكة عام ١٠١١ . ثم قامت ثورة مسلحة بقيادة البساسيري في العراق وديار الجزيرة تناصر الفاطميين عام

١٠٥٨ في عهد المستنصر . ولكن القوة الفاطمية كانت بدأت في التدهور في ذلك الوقت ، فلم تساند البساسيري عسكريا ولا جنت ثمار ثورته . وفي نفس الوقت كانت قبائل التركمان السلجوقية من الرعاة الرحل والهابطة من وراء النهر في آسيا قد قبضت على السلطة الحقيقية في بغداد ، وأزالت النفوذ الشيعي منها عام ١٠٥٩ وانتشرت سيطرتها على الشام . وانقلب ميزان القوى بين المشرق ومصر . فهذا القائد السلجوقي أتسز ينتزع دمشق من أيدي الفاطميين ويضم المدينة الى الخلافة العباسية ، ثم يقود حملة عام ١٠٧٧ تتوغل في الاراضي المصرية دون مقاومة وتعسكر ٥٠ يوما في الدلتا أمام أبواب القاهرة . ولا يتمكن بدر الجمالي من رده الا بتسليح المصريين وتعبئتهم عن طريق استنفار رؤساء القرى لسكانها (٨٣) .

وفي تقديرنا ان غزوات الاتراك السلاجقة ــ ثم الغزوات المغولية والزحف العثماني ــ كانت تعبر عن قيام ميزان جديد بين القوى التجارية في المنطقة . وذلك بأن ازدياد الاهمية للتجارة المارة شمالي فارس والعراق الى بحر قزوين وشمالي القوقاز أوجد ظروفا اقتصادية وسياسية جديدة . وكانت احدى المراحل الاولى لهذه الظروف في ارتفاع شأن السلاجقة الاتراك الذين بدأوا ينزلون الهزيمة بالفاطميين والبيزنطيين أيضا .

والحق ان الطبقة الحاكمة كانت وصلت عندئذ الى حالة من الضعف بحيث ان أطرافها وأجنحتها المختلفة استنجدت بالقوى الاجنبية المتباينه لمساندتها في صراعاتها الداخلية . فهذا الوزير الفاطمي شاور يدعو اتابك دمشق ــ نور الدين بن زنكي ــ لمساعدته ضد الوزير ضرغام الذي طرده من الوزارة عام ١١٦٤ . ثم يريد شاور التخلص من الاتراك بدورهم ، فيستعين هذه المرة بملك القدس الصليبي . ويشور المصريون ضد الفرنج ، فتدخل قوات نور الدين مصر مرة أخرى عام ١١٦٧ ، ويتولى شيركوه والقائد الكردي صلاح الدين الوزارة ، فتقلب آخر صفحة في تاريخ مصر الفاطمية .

د ــ العلاقة مع بيزنطة والافرنج :

ليس من شك في ان العصر الفاطمي الثاني شهد تغيرا حاسما في ميزان القوى التجارية والبحرية بين مصر من جهة وبين بيزنطة والافرنج من جهة أخرى . والى جانب الاسباب الداخلية لضعف الدولة الفاطمية في هذا الميدان ، فقد لعب دورا في ذلك التغير أن ازدادت الطرق الشمالية أهمية في العلاقات التجارية بين بيزنطة والشرق الاقصى (٨٤) . وعلى النقيض فقد هبط نسبيا الاعتماد على مصر في هذا الشأن ، في حين ان الوضع

السوري لم يتأثر كثيرا ، باعتبـــار الشام المصب الطبيعي لخيرات فارس والعراق المتجهة الى البحر الابيض .

ومهما يكن الامر ، فيحدث فـي العصر الفاطمي أن تسترد امبراطورية الروم المبادرة الهجومية على المشرق ، ثم تلحق بهـــا وتفوق عليها القـوى الاوروبية الغربية ، وخاصـــة الجمهوريات الايطالية البحرية بتجارهـــا وأساطيلها .

فمنذ أيام الضعف الاخيرة التي مرت بها الدولة الاخشيدية المصرية ، أخذت بيزنطة تضع يدها على المراكز الرئيسية التي تقوي من وضعها التجاري في شرقي البحر الابيض . ففي ٩٦١ م استولت على جزيرة كريت ، وفـي ٩٦٥ هزمت الاسطول المصري الـــذي حـــاول استرجاع قبـرص . وغزا البيزنطيون شمال الشام في حملات متتالية منذ عام ٩٦٢ ، واستولوا عـلى أهم مدن الثغور ، ووصلوا طرابلس عام ٩٧٧ وانطاكية . ولم تنقطع المناوشات والحروب بين بيزنطة والسلطة المصرية في ظل الفاطميين، رغم حدوث فترات من الهدنة . ولكن الاصطدامات الحربية لم تمنع استمرار العلاقات التجارية بين الطرفين ، فكان الروم يستوردون المنسوجات المصرية وخاصة من مصانع دمياط وتنيس ، ويصدرون الى مصر سلعا كانت الغلال أهمها . بل يبـدو ان أغلب التجار الذين كانوا يتولون التصدير والاستيراد فـي القسطنطينية لم يكونوا روما بل مسلمين ، حتى ان الامبراطور شيـــد لهم مسجدا فـي العاصمة حوالي ١٠٤٩ .

وعندما تولى الفاطميون السلطة في القـــاهرة ، كان البيزنطيون قـد توصلوا الى فرض سيطرتهم على مدينة حلب ذات الاهمية التجارية الكبرى. ونصت المعاهدة التي أبرمت بين الطرفين عندئذ على امتيازات عديدة للتجـار الروم (٨٥) . ثم قامت الحروب المتقطعة بين بيزنطة والـدولة الفاطمية فـي أعوام ٩٧٦ و ٩٩١ الى ٩٩٦ و ١٠١٠ و ١٠٣٠ . وكـانت المعارك تدور عـلى أرض الشام تتخللها الهدنة الى أن قامت الحرب الصليبية . وانتقلت مدينـة حلب من هذه اليد الى تلك . وفي عام ١٠١٦ مثلا نرى الحاكم بأمر الله يعفي أهل حلب من المكوس والخراج ليكسب ولاءهم . كما ان خلفاء القاهرة كثيرا ما غيروا موقفهم من أهل الذمة طبقا للاحوال العسكرية والتجارية ، فيهدمون كنيسة القيامة تارة ، ويصلحونها تارة أخرى ، مثلما حدث في الهدنة أيـــام المستنصر لقاء فك أسر ٥٠،٠٠٠ أسير مصري وتوريد أخشاب بيزنطـــة الى الموانىء المصرية (٨٦) .

● **وفي نفس الوقت كانت أوروبا الغربية تبدأ نهضة تجارية متعاظمة.**

ولم يكن النظام الاقطاعي الذي استقر وقتئذ في أوروبا الغربية يمنع التجارة والصناعة الحرفية ، بل ان اعتماده على الملكيـــة الفردية لوسائل الانتـاج ـ بما فيها الارض ـ كان يشده نحو الانتاج السلعي أكثر وأكثر . ومنذ القرن العاشر أصبح عدد من المدن المستقلة ـ وخاصة في ايطاليا ـ مراكز تجاريـة عظيمة تكاد تنافس في نشاطها كبريات المدن البيزنطية والاسلامية. وتخلصت مدن بيزا والبندقية وجنوا من سيطرة النبلاء التابعين لبيزنطة ، وتحولت الى جمهوريات بحرية تحكمها مجالس بورجوازية . وقامت جيوش هذه المـــدن بدفع القوى الاسلامية في الاندلس والمغرب الى المستـــوى الثاني ، وانتزع النورمان جزيرة صقلية من أيدي العرب . ونشط التجار الغربيون تحت ظلال السيادة البيزنطية في أول الامر ، فوصلوا انطاكية وموانىء سوريا ومصر في أمان . وكان البنادقة يتمتعون باعفاء كامل من الرسوم الجمركية في الموانىء الرومية . ومنذ ١١٣٧ حصل تجـــار صقلية على تخفيض جمركـي فـي الاسكندرية . وأقامت بيزا علاقات تجارية مع مصر منذ عام ١١٥٤ . وبيـن ١١٥٥ و ١١٦٦ صدرت المواثيق المصرية التي تبسط الحماية الحكومية عـلى أهل مدينة جنوا .

وقبيل الحرب الصليبية الاولى ، كانت حركة الحج الى بيت المقدس قد ازدادت بصورة مهولة ، وتضمنت مثلا ١١٠٠٠٠ شخص في عـــام ١٠٦٥ ، وتمزج السفن الايطالية التي تنقل الحجاج الاهداف الدينية بالاغراض التجارية، فتحمــــل البضائع ذهابا وايابا . ثم لعبت الاساطيل الايطالية أيضا الدور الرئيسي في نقل الجنود والمؤن أثناء الحروب الصليبية ، ويتعرف التجـار بواسطة هذه الحروب على أسواق المشرق (٨٧) .

وأسست الجمهوريات الاوروبية مستعمرات لها في المدن التي استولى عليهـــا الصليبيون (مثل صور وعكا وبيروت والقيسرية) وسميت هـذه المستعمرات بالفنادق . وسكانها ينالون قسما مـــن ايراد الثغر ، وليسوا ملزمين بأي تبعية اقطاعية ازاء الامراء الافرنج ، كما كانوا معفيين مـن بعض الضرائب . وتذكر السجلات عددا كبيرا من الغربيين يذهبـــون الى المشرق جنودا صليبيين في المرة الاولى ، ولكنهــــم يعودون بعد ذلك اليه تجـارا يستثمرون الاموال التي جمعوها مـــن النهب والسلب . أما القادة الذيـن وضعوا أيديهم على اقطاعيات في الشام، فوجدوا مصلحتهم في مرور القوافل من مصر الى المشرق والعراق ، اذ كسبوا ثروات كبيرة مـــن الرسوم التي فرضوها عليها . وحتى تلك الهيئات من الرهبان المسلحين ـ مثل فرسـان المعبد وغيرهم ـ فقد نشط أفرادها في الاعمال المصرفية والتجارة الواسعة. ووصلت كثافة العلاقات التجارية الى درجة ان الصليبيين ضربوا عملة خاصة

سميت « سراسينة » تحمل رمزا مسيحيا وكتابة افرنجية على وجه ، ورمزا اسلاميا وكتابة عربية على الوجه الآخر (٨٨) .

● **واتجه الصليبيون نحو الاستيلاء على مصر** باعتبارها مفتاحا للتجارة مع الشرق عن طريق البحر الاحمر . فعندما بدأت الحرب الصليبية الاولى — عام ١٠٩٦ — كانت الدولة الفاطمية قد وصلت الى درجة كبيرة من التدهور بحيث ان الوزير الافضل بن بدر الجمالي أرسل الى الافرنج سفارة بعد استيلائهم على انطاكية تعرض عليهم تقسيم الشام (٨٩) . ولكن الصليبيين لم يرضوا بهذا الاقتراح ، وأحرزوا عددا من الانتصارات على الجيش الفاطمي . وهزم البنادقة الاسطول المصري أمام عسقلان . ثم أرسل الصليبيون حملة برية الى مصر وصلت الفرما عام ١١٥٦ . وفي عام ١١٦٥ دعا الوزير شاور ملك القدس «املريك» الى مساعدته ضد التركي نور الدين ، فجاء متحالفا مع مدينة بيزا الايطالية ، وحاصر الاسطول البيزوي ميناء الاسكندرية . وحصل أهل هذه المدينة على تخفيضات كبيرة في الرسوم الجمركية التي تفرض في الميناء المصري . وقد تكررت غزوات املريك في أعوام ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ ، حيث نهب بلبيس وتنيس ووصل حتى أبواب القاهرة . وقد تعاونت معه قوات بيزا وبيزنطة في محاولة الاستيلاء على دمياط ، ولكنه هزم على يد صلاح الدين الايوبي (٩٠) .

★ ★ ★



لا يدخل في نطاق هذه الدراسة أن نتابع توالي المعارك ومنطق التسلسل التاريخي للحروب ومعاهدات الهدنة المختلفة . وانما ذكرناها باقتضاب باعتبارها مكونة للمحيط الخارجي للدولة الفاطمية في مصر . وبين هذه الدولة وذلك المحيط علاقة ، هي التجارة الخارجية في وجه منها ، والعنف العسكري في الوجه الآخر . وقد تغير وضع الدولة في الظروف الخارجية طبقا للنتيجة التي وصلت اليها الصراعات الداخلية أولا ، وحسب التطورات التي وقعت في البلاد الاخرى ، وخاصة في استجداد الطرق التجارية ثانيا ، ولكنا نود أن نذكر القارىء بما سبق الاشارة اليه قبل صفحات ، وهو ان الناتج الكلي لتلك العلاقة الخارجية كان عاملا ساعد على نهوض الدولة الفاطمية في العصر الاول وعلى هبوطها في العصر الثاني . وبالتالي ، فكأن تلك الظروف الخارجية عملت — في نهاية الامر — متماشية مع الاتجاهالطبيعي النمط الآسيوي نحو بطء التقدم بل والركود .

٤ ـ التناقض بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج

جمعت الدولة الفاطمية على امتـــداد مدتها ، بين ظروف صارخـــة التناقض . فخلالها عرفت مصر ازدهارا في شتى الميادين لم تعرف مثيله من قبل ، ولا من بعد على الاغلب الا بعد قرون عديدة . وفي الوقت نفسه عانت البلاد من التمزقات والخلافات الدامية والغزوات الاجنبية والضعف والازمة ما كان تمهيدا منطقيا لعصر المماليك والاحتلال العثماني ، أي لدخول النسق المصري في نوع من الازمة الدائمة الطويلة .

وفي رأينا ان بين هذين النقيضين وحدة . ولا يمكـــن تفسير سقوط الدولة الفاطمية في عصرها الثاني الا بصعودها في عصرها الاول . وسنكتفي هنا بالقاء نظرة الى عاملين اثنين فقط من جملة العوامل التي لعبت دورهـا في هذا الوضع .

أ ـ الازدواج بين الدولة المركزية والنزعة الى الملكية الفردية :

هذا الازدواج هو ألشكل الخاص الذي يتخذه التناقض بيـن القـوى الانتاجية وعلاقات الانتاج في ظل النمط الآسيوي . واننـــا نعلم ان هـذا الازدواج ليس جديدا على النظام المصري ، فهو قائم منذ العهود الفرعونيـة الاولى ، وان الكتلة الاساسية من القوى النازعة الى الملكيـــة الفردية كانت تنحدر من البيروقراطية ، وتتخذ مسار القوى الطاردة المركزية ، أي القوى العاملة على تمزيق الوحدة المركزية وتكـــوين الدويلات المستقلة بعضهـا عـن بعض .

● **واقد وجدت هذه القوى الطاردة في النظام الفاطمي** ، وخاصـــة المنحدرة من البيروقراطية العسكرية . ورأينا بعض الامثلة منها في الصفحات السابقة ، كما رأينا اشتدادها بصورة خاصـــة في العصر الفاطمي الثاني . غير انها لم تكن مقدمة لنهضة جديدة الا بالدرجة التي فتحت بها الباب عـلى حكم مركزي قوي جديد ، هو الحكم الايوبي . اي ان تلك القوى تشكل جزءا من الدائرة الفاسدة المفرغة التي يدور فيها النسق المصري : حكم مركزي . فبيروقراطية ممزقة وضعف ، فحكم مركزي الخ .

ويبين التـــاريخ ان تلك البيروقراطية عجزت ــ في ظل ذلك النمط الانتاجي ــ عن أن تكوّن القوى التقدمية القادرة على نقل المجتمع المصري الى طور جديد من مراحل الانتقال الى الامام .

● **المنتجون الصغار** . ويبدو لنا ان هؤلاء شكلوا قوة أخرى نازعة هي

أيضا الى الملكية الفردية وبرزت في العهد الفاطمي بروزاً خاصا . ونعتقد انها لعبت الدور الرئيسي في ذلك الانتقال البطيء والمتأزم دائما ــ ولكنه المستمر ــ الى مشارف مرحلة جديدة .

ونعلم ان المنتج المصري كان ــ منذ أقدم العصور ــ يمتلك الادوات الانتاجية البسيطة والمنقولات والمنزل ، وكان يحق له التنازل عنها أو بيعها أو توريثها . وهذا في حدود « العبودية المعممة » ونطاق الولاية العليا للدولة المركزية على الوسائل الاساسية للانتاج ، وخاصة الارض الزراعية .

وسبقت الاشارة الى ظهور الملكية الخاصة بصورة أوضح في العصر الفاطمي من خلال الاشكال الانتقالية للملكية (القبالة ــ الاقطاع ــ الوقف الخ) وكذلك الانتشار المتزايد لبعض الزراعات السلعية (مثل الكتان والخضر والفواكه) . وأومأنا الى الدور الخاص الذي لعبته الطوائف الحرفية في نشر الانتاج السلعي الصغير الى جانب المصانع الحرفية التي كانت الدولة تحتكر أغلبها . وطبيعي أن يكون وجود السلع الزراعية والصناعية مرتبطا بالتبادل أي بنهضة تجارية ، وهذا ما حاولنا التنبيه الى أهميته في ميدان التجارة الداخلية أساسا ، ثم في التجارة الخارجية أيضا . ولقد انبنى هذا كله على التقدم المحقق في القوى الانتاجية ، وعلى تقسيم أكثر تطورا للعمل الاجتماعي . فتقسيم العمل والتجارة أو التبادل ، ثم الانتاج السلعي ، أجزاء مكونة مترابطة لكل واحد .

ولقد كان النسق المصري يعرف أيضا التبادل والتجارة في ماضي عصوره ، ولكنهما كانا على حدوده ، أي بين مجتمعه ككل ــ وبواسطة الدولة باعتبارها المشترك الاعلى ــ وبين الشعوب المحيطة ، وهي شعوب أو قبائل من الرعاة والمتجولين على الاغلب . غير ان الظاهرة التي تلفت الانظار في العهد الفاطمي هي ان التبادل والتجارة والانتاج السلعي أصبحت تتواجد في أمكنة متناثرة عديدة على سطح القطر كله ، وخاصة في الدلتا . وبهذا كانت ظاهرة متبلورة وذات حجم غير تافه . فكونت أرضية لتفريد (من لفظ « فرد ») « Individualisation » المنتج وبدء تمييزه واغترابه عن المشترك (٩١) .

وأخيرا ، فعلينا أن نذكر أيضا ان المشترك القروي المصري تعرض لنوع من « الطرق » المتكرر منذ العصر الهليني ، ثم في عهد الولاة العرب وخاصة أيام الخلفاء العباسيين الاوائل وعندما تم تثبيت بعض البطون العربية في الاراضي الزراعية شرقي الدلتا وفي غيره . والاغلب ان العلاقات المشتركية كانت أيضا تصاب بهزات كلما كانت القوى الطاردة المركزية تنجح في تقسيم الدولة وتفتيتها .

الا ان ذلك التطور العام الذي وقع لم يكن كافيا وحده للقضاء على الشكل «المصري» للتناقض بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج . وهنا يظهر لنا كيف لعب العامل الثاني دوره في هذا الميدان أيضا . ونقصد النظام السياسي .

ب ـ دور النظام السياسي :

لقد ألقينا نظرة سريعة في الصفحات السابقة على عدد من العناصر والسمات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الفاطمية . وكان في قمةالهيكل الاجتماعي بناء هو «الحكم» السياسي والذي يوصف «بالاستبداد الشرقي» . والامر المميز الذي نود أن نلفت اليه النظر هو ان الاستبداد الشرقي لعب دورا مزدوجا . فمن جهة ، كان الوسيلة الاساسية للدفع بالنسق المصري الى الامام ، لرفع مستوى الانتاجية ، ولاحتضان القوى التي يمكن أن نسميها « تقدمية » في تلك الظروف (قوى الانتاج الصغير وخاصة الحرفي) . ومن جهة أخرى ، فقد كان الاستبداد الشرقي ، وفي الوقت نفسه ، جذر القوى الاخرى التي جذبت مصر الى التدهور والتمزق والاستعانة بالاجنبي والمغامر والمرتزق . وفي كلمة ، كان للنظام السياسي المصري دور أساسي فيالمحافظة على التكوين الاقتصادي الاجتماعي المبني على النمط الآسيوي ، والابقاء عليه في اطاره رغم التطورات الكبيرة التي وقعت فيه .

ولقد وجدت في الجمهوريات العبودية ـ الاغريقية او الرومانية القديمة ـ مجالس منتخبة أو شبه منتخبة ، سواء من بين العامة أو الخاصة، تراقب رأس الدولة وتفرض حدودا على سلطاته . وفي الدول الاقطاعية الاوروبية الاولى ، كان كبار النبلاء وقادة الجيش يشكلون مجالس شورى (حول شارل الاكبر مثلا) . وفيما بعد كان ممثلو الطبقات الثلاثة ـ النبالة والكنيسة والعامة ـ يجتمعون ولو صوريا على هيئة الجمعية العمومية أو البرلمان ليجيزوا ضرائب جديدة أو تغييرات معينة في الهيكل السياسي الخ .

ولا شيء من هذا يوجد في النظام السياسي المصري . فاذا كان حول الحاكم أو الخليفة الفاطمي أفراد من البلاط يستمع اليهم ، فهم لا يتمتعون بحقوق ذاتية ، وانما يأتي تفويضهم مما يمنحه اياهم الخليفة بارادته دون أن يلزمه وضع قانوني أو شرعي بذلك . وقد يستبعدون من محيطه في أي وقت ، وتصادر ممتلكاتهم ويلقى بهم في السجن أو يعدمون بصورة تبدو خرافية تماما .

وكذلك الحال بالنسبة للوزراء والولاة على الاقاليم ، ورؤساء الدواوين

وقادة الفرق العسكرية الخ . فقد يرأسون مجالس ممن أقل منهم رتبة أو وظيفة ، ولكن هذه المجالس أو الدواوين ليست سوى هيئات ادارية خادمة ، ولا تنهض بعبء الرقابة على من هو أعلى ، ولا تعتبر ممثلة نائبة عمن يعمل أسفل ، ولا يشار بأي شكل حق افرادها في الولاية على شؤون البلاد .

الخليفة هو الحاكم المطلق ، ولا تتضمن طبيعة النظام الشرقي القائم هيئات أو هياكل منظمة تعتبر حلبة للجدل بين أطراف ذات حقوق متساوية أو شبه متساوية . ورغم ان مبدأ الشورى واضح في الفكر الاسلامي الاصيل ، الا ان الدول والنظم الشرقية لم تر تطبيقا عمليا وفعليا له سوى بشكل نادر . فالحق المطلق ــ الاستبداد ــ من جهة ، ولا حق أبدا من الجهات الاخرى . ولذلك ، فاذا ثار أي تناقض أو خلاف عميق في المصالح بين الاتجاهات المختلفة ، صارت الوسيلة الوحيدة لحله هي الانقلاب أو الثورة واراقة الدماء ، وأن تنطلق قوى جنونية وحشية في مذابح هائلة .

● **الدور التقدمي للنظام السياسي الفاطمي** . لقد ثبت الحكم الفاطمي الاستقلال المصري الذي كان بدأ ضعيفا منذ الدولة الطولونية . وبالتالي لم تعد مصر تدفع جزية الى مركز خليفي في خارجها ، وبقيت ثروتها تتداول في داخل وادي النيل . وكان هذا يعني ايقاف استنزاف مصر ، وأن تلقى حماية ما على ذلك القليل من فائض العمل الذي ينبعث من أيدي المنتجين ، فيمكن أن يتراكم في صورة التقدم للقوى الانتاجية .

ويتفق معظم المؤرخين على ان الدولة الفاطمية عنيت بالادارة المالية المركزية وأنشأت ديوانا خاصا بها ضبط حساباتها وادارتها على أساس يشبه الميزانية السنوية (٩٢) . ورغم البذخ الهائل الذي عاش فيه الخليفة ، فيبدو ان الضرائب كانت على العموم أقل ثقلا على الشعب عما كانت عليه في ظل السيادة العباسية . وكان الخراج يجمع من الارض على فترات منتظمة بواسطة موظفي الادارة المركزية (٩٣) . كما ان احتكار الدولة لبعض الصناعات وأنواع من التجارة والمحلات التجارية كان يدر دخلا حكوميا كبيرا ، مما يوحي أن الجانب الذي يسحبه من هذا الدخل الملتزمون والمقطعون والوسطاء لانفسهم لم يكن نسبة مرتفعة بصفة عامة .

ووحدت الخلافة الفاطمية بين الدولة وبين الهيكل الديني بشكل لم يكن معروفا من قبل في الاسلام ، الامر الذي أعطى لفكريتها سلطانا عظيما على الاذهان ، ولف الصفوف حول حكم القاهرة . ومارس الخليفة أكثر من مرة سلطة تعيين البطاركة ، بما فيهم رؤساء الكنيسة الكلدانية (٩٤) . وفي

أغلب الاوقات ــ وكخط عام ــ لم يكن ثمة تعصب ديني رغم ذلك ، وخاصة ازاء الاقباط والاديان أو الملل الاخرى ، بل المذاهب الاسلامية المختلفة .

وسبق أن ذكرنا كيف لعبت الــــدولة دورا كبيرا في الدفع بالقوى الانتاجية الى مستوى أعلى . ويكفي هنا أن نضيف ما قام به بدر الجمــالي عندما بدأت المجاعات والفتن تنخر في خلافة القاهرة . اذ يسجل التــاريخ انه قاد جيشه ضد القبائل البدوية التي سيطرت على مديرية الشرقية فتــرة طويلة ، فقضى عليها وقاتل العرب من قيس وبني سنبس في البحيرة وأفنى منهم نحو عشرين ألفا (٩٥) . وأطلق الخـــــراج للمزارعين ثــلاث سنوات فتحسنت أحوالهم ، وعنى بشؤون الزراعة والري، وأصلح الجسور والطرق. وليس من الصدف أن يكون فيضان النيل مواتيــــا في عام ١٠٧٣ ، فترمي الزراعة محصولا وفيرا ، وترخص الاسعار وترتفع حصيلة الخراج رغم ذلك من ٢ مليون دينار الى ٣،١٠٠،٠٠٠ دينار .

● **دور النظام المصري في انهيار الدولة الفاطمية** . ولكن نفس الاستبداد المركزي كان أيضا عائقا هائلا أمام التقدم . وقد أشرنا في الصفحات السابقة الى ضعف القوى النازعة الى الملكية الفردية . وكان الاحتكار الحكومي فــــي التجارة مثلا يجعلّ الفلاحين يفضلون دفع الضريبة عينا لا نقــدا منعا لغش المساحين والكتاب ، مما يبين ان البيروقراطية كـانت حائلة دون التقــــدم النقـــدي .

ثم ان النزاعات والصراعات الحلقية بين الفرق المختلفة للبيروقراطيـة ــ وخاصة العسكرية منها ــ كانت تنزل الخراب بالمزروعات وتدفع الفلاحين الى الفرار من الارض . واشتدت هذه الحالة منذ خلافة المستنصر بشكــل خاص ، فاستطاع مغامر بعــد آخر أن يستولي على السلطــة الفعلية في القــاهرة .

ومن يقل حكما بيروقراطيا ، فهو يعني حكمـــــا معزولا عن الشعب وقاهرا له . فلم تكن الفرق المتنازعة تذبح بعضها فحسب ، بل تعمل السيف والنهب في الاهالي أيضا . واشتهر الخليفة الحاكم بأمر الله بأنه يسرع الى التخلص ممن يتذمر ، كما انه أطلق جنوده على أهل الفسطاط فدارت المعارك في المدينة لمدة ثلاثة أيام ... وكاد الامر ينتهــي بالفاطميين الى تسليم مصر للاحتلال الصليبي ، مما نفّر المصريين من هؤلاء الخلفاء الى حد بعيد وأوجد الجو الملائم للقضاء على دولتهم . والدليل على ذلك أن القــوة التركية التــي استولت على مصر ومكنت صلاح الدين الايوبي من السلطة لم تكن تزيــد على ٩،٠٠٠ فارس و ٣،٠٠٠ قواس و ١٠،٠٠٠ عربي مسلح بالرمح . وهو جيش

صغير ولكنه سيطر على وادي النيل لضعف النظـــام السياسي الفاطمي .
وكان جند الخليفة يفوقون هذا العدد كثيرا ، ولكنهم لم يستطيعوا شيئـــا ،
وقتل صلاح الدين منهم ما يزيد على ٥٠،٠٠٠ سودانيا في معارك القاهرة .

٥ ـ حكم تقدمي

ومع ذلك كله ففي راينا انه ينبغي التحديد بوضوح ان الحكم الفاطمي كان حكما تقدميا في نهاية الامر أو في التحليل الاخير . ويكمن الجذر العميق لصفته التقدمية في انه مكن فئة من المنتجين الصغار فـــي الزراعة والحرف ومن صغار التجار بالداخل ، من الازدهار فترة تقرب من القرن ، وعبّر عن آمالهم وأوهامهم الغامضة في الفترة الثانية أيضا .

● **وقد ساعد الظرف المحيط المواتي على اضفاء هذه الصفة التقدمية.**
وسبق أن أشرنا الى ازدهار التجارة الخارجية ، لا المصرية فقط بـــل بالنسبة للبحر الابيض عامة بصورة تعتبر بداية « الثورة التجارية » . والعصر الفاطمي فترة تطور من حالة الركود النسبي التي تلت الفتح العربي لمصر الى حالة الازدهار التي تفتحت في القرن الثاني عشر (٩٦) .

● **والسمة الاولى في التقدميـــة الفاطميـــة هي الابويـــة الايجابيـــة .**
فكان خط الدولة العام هو فرض الرقابة على التجار وحماية المستهلكين بنظام الحسبة وغيره من الاساليب . ويبدو من تصرفات الحكـــام وقتئذ انهم أكدوا عموما مسؤولية التجار والسماسرة في ارتفـــاع الاسعار ، واعتبروا الغلاء حالة غير طبيعية ومن فعل المختزنين والمحتكرين . وضرب جوهر الصقـــلي جماعة من الطحانين مثلا وأمر بأن يطاف بهم في أسواق المدينة للتشهير بهم . وتكررت هذه المناظر التي كان فيها بعض التجار يعاقبون عـــلى البيع بسعر مرتفع بأن يطاف بهم على الجمال فيضربون جرسا حولهم ويعترفون بخطأهم على رؤوس الاشهاد . وكان الامن مستتبا في فترات طويلة (٩٧) . ومنـــع الخليفة الحاكم بأمر الله تخزين ما يفيض عن حاجة كل فرد من المواد التموينية وحدد أسعارها وجعل القتل عقوبة المخالفين .

● **والسمـــة الثانية هي تعبئـــة المصرييـــن فـــي الجيش الفاطمـــي**
في الظروف الحرجة . وهذه ظاهرة فريـــدة في تاريخ مصر منذ العصـــور القديمة . ولقد كان الفواطم فرق من المرتزقة أساسا ، ولكنهم كونوا أيضـــا فرقا مصرية ـ « الحجرية » ـ لعبت دورا أساسيا في العديد من الازمات . فعندما طرد الفاطميون من الشام عام ٩٧١ ، تقدم القائد المشرقي الاعصم الى

مصر واحتل الفرما مفتاح الديار المصرية ووصل أمام القاهرة في أوائل ٩٧٢ . ففرق جوهر السلاح على المصريين (٩٨) واستطاع بهم أن يرد الغازي .

وعندما استولى الروم على حلب وحمص عام ٩٩٦ وبدأوا ينزلون الى طرابلس ، نادى العزيز بالنفير ـ التعبئة العامة ـ في المصريين وجمع منهم أعدادا هائلة ، وهزم الجيش الفاطمي الروم في صور عام ٩٩٨ .

وتمكن المستنصر من انزال الهزيمة بالحمداني ناصر الدولة عام ١٠٦٠ بفضل قتال المصريين الى جانب الجيش الفاطمي . وكذلك أعاد بدر الجمالي تنظيم الجيش الفاطمي وزاد من استخدام الجنود الحجرية . وان اشتراك المصريين في هذا الجيش علامة على الثقة المتبادلة بينهم وبين الفواطم .

● **والسمة الثالثة هي الاستقرار السياسي النسبي** . وتمثل جانب منه في المبدأ الوراثي التاج ، اذ به كان ينتقل الحكم بطريقة طبيعية وهادئة مما يقيم حائلا دون محاولات القوى التي تتجه نحو تمزيق الوحدة المصرية (وان كانت هذه القوى قد تخطت الموانع أكثر من مرة ، وخاصة في العصر الثاني) . وفي تقديرنا ان المبدأ الوراثي مثل ـ في العصر الفاطمي ـ نوعا من التوفيق بين تمايز الفرد وبين الارضية الجماعية ، أي بين بذرة الانتاج الفردي وبين المحافظة على الاساليب التقليدية للاستحواز والتملك . ولم تكن الثياب التقليدية لعلاقات الانتاج تبدو فقط كدرع يحمي المنتج في مصر ، بل كوقاية يستطيع في ظلها أن ينهض الانتاج الصغير الفردي (٩٩) .

ويقول المؤرخون ان الحزن ساد المصريين عندما سقطت الدولة الفاطمية وخطب صلاح الدين للخليفة العباسي في صلاة الجمعة . وكتب الشاعر عمارة اليمني يرثيهم قائلا (١٠٠) :

يا عاذلي في هوى أبناء فاطمة ... لك الملامة ان قصرت في عذلي
بالله زر ساحة القصرين وابك معي ... عليهما لا على صفين والجمل
وقل لاهلهما والله لا التحمت ... فيكم جروحي ولا قرحي بمندمل

★ ★ ★

يقدم لنا العصر الفاطمي مادة فريدة للتأمل ، بسبب التقدم الذي أحرزته مصر خلاله دون أن تتخطى النمط الآسيوي للانتاج في حدوده العامة. وقد آن أن نتساءل : ألا يثبت قيام الدولة الفاطمية ونجاحاتها ان القوى الانتاجية استطاعت ان تنمو صادرة من أصول النظام الشرقي المصري وجذوره ؟ وبمعنى آخر ، هل ما زال سليما بشكل مطلق ان ارتفاع مستوى

القوى الانتاجية مربوط دون فكاك بانتشار المعاملات النقدية والانتاج السلعي وسيادة الملكية الفردية ؟

وفي تقديرنا ان العصر الفاطمي يقدم لنا نموذجا لامكانية الرد بالنفي على السؤال . وهو نموذج جزئي لانه غير « نقي » ، اذ ان التعامل النقدي والانتاج السلعي قد انتشرا وزادا فعلا في هذا العصر ، ولكنه مع ذلك نموذج صالح لانه لم يخرج أساسا عن النمط الآسيوي .

وعلى كل ، فالعصر الفاطمي في مصر يبين انه لم يكن يزال في اطار النظام الشرقي المصري امكانيات التقدم والنهوض بشرط توافر عنصر سياسي هام وهو الارتباط الوثيق بين الحكم والرعية (١٠١) . غير ان هذا الوضع نفسه لم يكن من الممكن أن يستمر طويلا في ذلك الوقت ، وكان طبيعيا أن ينهار بسبب تخلف الاطار الاقتصادي الاجتماعي نفسه .

ثالثا ـ الحركة الاجتماعية والصراع الطبقي

لم تكن الدولة الفاطمية في مصر جهازا حاكما فحسب . فشبكة الدعاة التابعة لها كانت ممتدة من فارس الى المغرب ومن صقلية الى عدن والبحرين . وثورات أنصارها أو انقلاباتهم كانت تقيم حكومات موالية في بلاد لم يكن الجيش الفاطمي قد دخلها بعد . أي اننا أمام حركة سياسية أيضا ، وصلت الى قمتها أيام خلفاء القاهرة ، ولكنها بدأت من قبل استيلاء جوهر على مصر ، كما استمرت مدة طويلة بعد صلاح الدين .

فمنذ قيام الخلافة العباسية تتكون في العالم الاسلامي مجموعات أخوية سرية من الشيعة بفرقها وخاصة الاسماعيلية والقرامطة ، وتجذب فقراء المدن من الحرفيين والموالي والارقاء والمشردين والعاطلين الذين لا يستقرون في مكان . ويشكل هؤلاء جميعا المعارضة الشيعية لحكم بغداد . وينضم الى الحركة الفاطمية خاصة العديد من المثقفين والمفكرين ذوي النزعات العقلانية المتحررة . ولهذه الحركة أهداف غامضة ، ولكن محورها نوع من المشاعية أو الاشتراكية البدائية (١٠٢) يتساوى فيها الناس في ظل الحكم المطلق الذي يتولاه المهدي ذو صفات خارقة متوارثة .

وليس من شك في ان الحكم الفاطمي بوجهيه ـ أي باعتباره دولة وبصفته حركة ـ قد وجد استجابة خاصة في مصر ، وان كان نشأفيالمغرب أصلا . ويبدو لنا ان نوعا من التحالف العريض سانده ، وخاصة في عصره الاول ، ونقصد تحالفا ضم الحرفيين وتجار الداخل . وكذلك نرى الحكم الفاطمي قد أرضى الجماهير المصرية ، والحضرية منها خاصة ، وانه لم يخالف التراث السابق من حيث توارث حق الملك ، وأيضا من ناحية فكريتهالباطنية .

وفي نفس الوقت ، فقد بدأ الحكم البيروقراطي يستكمل سماته في العصر الفاطمي ، وخاصة في نصفه الثاني . وأخذت البيروقراطية العسكرية فيه سلطة واستقلالا متزايدين ، الامر الذي أدى الى سقوط الدولة الفاطمية. وكانت السلطة الايوبية التي أتت بعد ذلك تمهيدا لحكم البيروقراطية العسكرية المبلورة الى أقصى حد ، ونقصد الحكم المملوكي .

● **المساندة في مصر** . من الملفت للنظر ان مصر الفاطمية لم تعرف الثورات الشعبية الواسعة المعادية للحكام والتي انتشرت فيها قبله . وفي تقديرنا ان السبب لا يعود أساسا الى شدة القهر الحكومي . فخلال القرن الذي سبق الفتح الفاطمي ، قامت سلسلة من التمردات الشيعية ، وأشهرها لمحمد بن علي بن الحسين، وبغا الاكبر أحمد بن ابراهيم ، وأحمد بن محمد بن طباطبا ، وابراهيم بن محمد بن يحيى ، وأبي الروح سكن .. الخ . وسبقت الاشارة الى ان جيش جوهر لم يلق مقاومة من المصريين بل رحب به وفد من ممثلي الطبقات المختلفة ، واقتصرت المعارضة على العناصر الاخشيدية الباقية . وان المصريين أقبلوا على الانضمام الى الجيش الفاطمي لمقاومة غزوتي أبي ركوة المغربي ، والتركي السلجوقي أتسز أيام المستنصر رغم أزمات المجاعة التي تكررت في عهده . وهذه أحداث تبين الالتفاف المصري حول الحكم الفاطمي الى درجة غير عادية .

ومن ناحية أخرى ، نرى الاهالي يدافعون نوعا عن الخليفة الشرعي ، ويقاومون اغتصاب الوزير – أي البيروقراطية – للسلطة . فعندما أقصى الوزير الافضل عن الخلافة وريثها الشرعي نزارا وأقام المستعلي مكانه عام ١٠٩٤ ، ثار أهل الاسكندرية وخرجوا على طاعة الخليفة الجديد وبايعوا نزارا الخلافة ولقبوه بالمصطفى لدين الله وكذلك وقعت ثورة الجند واهل القاهرة على قتل الخليفة الظافر عام ١١٥٤ ، فهرب الوزير القاتل عباس بن باديس الصنهاجي ولكنه أسر وصلب حيا على باب زويلة .

وانضم أهالي القاهرة أيضا الى ثورة الخصي مؤتمن الخلافة والجنود السودانيين ضد صلاح الدين عام ١١٦٩ ، وجرى القتال من شارع الى شارع دون هوادة لمدة يومين . فأشعل الجنود السوريون التابعون للايوبي النار في الاحياء الثائرة وأحرقوا سكانها بما فيهم النساء والاطفال .

والمعروف ان الناس اجبروا على حضور صلاة الجمعة الاولى التي ألقيت فيها الخطبة العباسيين . وان صلاح الدين ذكر في مراسلاته لنور الدين بن زنكي ان أهل مصر أعداء (١٠٣) . وقام المصريون بعدة ثورات ضد الحكم الايوبي شملت معظم مدن مصر من الاسكندرية الى حدود النوبة .

وأكبرها تلك التي اندلعت عام ١١٧٣ تحت قيادة ابن عبد القوي الذي كان أفراد أسرته يتولون رئاسة الدعوة الفاطمية ابا عن جد ، وانضم الى ثورته جمع كبير من المصريين .

وقامت ثورة ثانية ضد الايوبيين عام ١١٧٤ بقيادة كنز الدولة في الصعيد ، واشترك فيها والي قوص . وضمت هذه الثورة ٨٠،٠٠٠ من الرجال .

ثم ثورة ثالثة عام ١١٧٦ بمدينة قفط وسحقها صلاح الدين فقتل ثلاثة آلاف من أنصارها صلبهم على أشجار المدينة .

ان هذه الثورات جميعا لم تنجح في اعادة الدولة الفاطمية ، ويبين فشلها عجز الجماهير الشعبية وقتذاك عن اقامة نظام حكم مستقر من جهة وقابل للتطور من جهة أخرى . والاغلب ان انفصال التجار عنها جعل ذلك العجز أمرا محسوما في نهاية العصر الفاطمي .

والمقارنة مع التطورات التي جرت في أوروبا الغربية تبين المفارقة . فقد تساندت البورجوازية الفرنسية مع الملكية المطلقة في عملية توحيد البلاد ثم اعتمدت على الجماهير الشعبية في اشعال الثورة على الاقطاع التي نقلت المجتمع الى طور جديد هو الرأسمالية . وهنا أيضا ، فكأن اتجاه الاحداث معكوس في مصر عنه في أوروبا الغربية .

● **والمقاومة في الشام** . وعلى نقيض مصر ، ظل الحكم الفاطمي في الشام مزعزعا دائما . وفي رأينا ان مقاومة الشام هذه كانت دفاعا عن مصالح تجارية مختلفة عن المصرية . وليس من الصدف أن تسقط الدولة الفاطمية على أيدي قائد يأتي من الشام ويعتمد على جنود مشرقيين . ولا كانت صدفة كذلك أن تكون المقاومة الشامية للفاطميين ذات ثوب سني .

ومهما كان الامر ، فقد قام أهل الشام وفلسطين بسلسلة من الثورات ضد الحكم الفاطمي . وحارب الحمدانيون في حلب مدة طويلة ضد جيش الفواطم . ومن الملفت النظر ان جماعات « الاحداث » و « الشطار » لعبت الدور الاكبر في هذه الثورات التي كثيرا ما اقترنت باضراب الاسواق وغلق أبواب الاحياء . وكان الاحداث يشكلون في المدن الشامية نوعا من الحرس الوطني ويتلقون راتبا من حصيلة رسوم خاصة مفروضة على التجارة (١٠٤) ، فكونوا قوة تخضع لحكم الامير المحلي . واذا كانوا في معظم الاحيان تحت قيادة عناصر من التجار الاغنياء أو الاشراف ، ففي أحيان أخرى تولى قيادتهم أفراد من الحرفيين والعامة في دمشق بالذات ، مثل قسنام الترّاب عام ٩٦٩ ومحمد بن علي طالب الجزار عام ١٠١٨ ، فكانوا أقرب الى ما سمي

« بالعيّارين » . وكان هؤلاء العيارون لهم نفوذ كبير في بغـــداد من قبل ، وخاصة بين سكان أحياء النحاسين والسماكين في الفترة التي تدهورت فيها السلطة البويهية الموالية للفاطميين .

ولم تعرف مصر في هذه الفترة حركات الاحداث او العيارين ، والاغلب لان المدن المصرية لم تصل أبدا الى الاستقلال الذاتي الـــذي مارسته المدن المشرقية منذ زمن بعيد . واذا كانت الطوائف الحرفية (الاصناف) والجماعات المعدمة العاطلة (الحرافيش) تبرز بعد ذلك في التاريخ المصري ، فهي تشكل ظواهر مختلفـــة .

١ ــ الحكم الفاطمي

مارس الخليفة الفاطمي ــ رأس الدولة المركزية ــ سلطـــــات جامعة شاملة لم تعرف حدودا على الرعايا . فقد سيطر شخصيا على أعمال الحكم سيطرة كاملة (خاصة في العصر الاول) ، وأشرف تماما على الفروع الرئيسية الثلاثة للدولة وهي البيروقراطية الادارية والمالية ، والهيكل الديني ، والقوات المسلحة . ووصلت أوامره الى حد التدخل في الحياة الشخصية الناس مثل منع خروج النساء أو زراعة الملوخية . كما بلغت هيبته حد الاعلان عن ألوهية الحاكم بأمر الله ، ففتح سجـــــلا وقع عليه ١٦٠٠٠ من سكان القاهـــرة بذلك (١٠٥) . هذا فضلا عــــن مصادرة الممتلكات وقتل الوزراء الخ ، وهي تصرفات اعتادها الحكام المصريون من قبل ومن بعد .

غير ان الدولة الفاطمية كانت في الوقت نفسه مثالا حيا للحاكم المستبد العادل في نظر الاهالي. واليك ما كتبه أبو بكر الطرطوشي (١٠٥٨ ــ ١١٢٦) في كتابه « سراج الملوك » :

> « جبلت الخلائق على حب الانتصاف وعدم الانصاف، ومثلهم بلا سلطان كمثل الحـــوت في البحر يزدرد الكبير الصغير . فمتى لـم يكن لهـم سلطان قاهر لـم ينتظـم لهم أمر » (١٠٦) .

وسبقت الاشارة الى دور الحــــاكم المركزي المطلق من بعض النـــواحي الاقتصادية والسياسية . ولكننا نود الآن أن نبرز لازمتين للدولة الفاطمية :

الاولى : الموقف الابوي Paternalistic من الطبقات الفقيرة . ونجده مثلا في انشاء ديوان المظـــــالم ، وفي توزيع الاقوات والملابس وغيرها عـــلى

الموزين (١٠٧) . وكذلك سبقت الاشارة الى دور نظام الحسبة واجبار التجار على توزيع سلعهم المخزونة في أوقات الازمة الخ .

الثانية : الصراع المستمر بين الخليفة وبين البيروقراطية الادارية والعسكرية . ونعلم ان الوزراء في العصر الفاطمي الاول كانوا وزراء تنفيذ ، لا وزراء تفويض ، وان بعض الخلفاء ــ مثل الآمر والحاكم ــ حكم فترات حكما مباشرا بدون وزراء ، وان الحاكم أمر بالغاء الالقاب ، الخ . ونلاحظ ان انشاء ديوان المظالم كان موجها ضد البيروقراطية ما دامت الشكاوى التي كان يتلقاها هذا الديوان تتعلق في أغلبها بظلم الادارة .

ورغم ان هاتين اللازمتين لم تكونا بنفس القوة طوال العهد الفاطمي وهبطت في نهايته ، غير انهما مرتبطتان بالوضع السياسي الذي الحنا اليه من قبل ، وهو التفاف صغار المنتجين والتجار حول خلافة القاهرة . وبالاحرى ، فالعلاقة بين ما يمكن أن نسميها القاعدة الجماهيرية المصرية الخلافة الفاطمية وبين القيادة انما تطبعت هي أيضا بمناخ النظام المصري المبني على النمط الآسيوي للانتاج . لم تكن الخلافة تعبيرا أو رمزا خالصا لاهداف الكادحين بالطبع ، بل كانت ذات شخصية خاصة هي شخصية المشترك الاعلى ، الموحد والقاهر . وبين هذا المشترك والمشتركات الدنيا علاقة أبوية .

واذا تذكرنا ان الصراع بين رأس الدولة المركزية وبين القوى المزقة الوحدة ــ ومن بينها البيروقراطية ــ صراع ذو أصول تاريخية غارقة في القدم ، فاننا قد نستطيع أن نستنتج من الاتجاهات العامة للدولة الفاطمية انها سارت في ميدان هذا الصراع على أساس الاستناد الابوي الى الكادحين . ولكنهم في ذلك الصراع لم يعودوا في نفس المستوى من العلاقات الاجتماعية ــ العبودية المعممة الصافية ــ بل في أوضاع أكثر تطورا وهي أقرب الى الانتاج الصغير المستقل . وهذا في تقديرنا هو مفتاح العملية التقدمية العامة التي وقعت في العصر الفاطمي .

وفي الوقت نفسه ، فالابوية تنطوي على الوصاية . ولم يكن في الدولة الفاطمية أي نظام يفتح الطريق أمام قيام حركات مستقلة للكادحين . وفي مصر بالذات لم يكن تقريبا وجود للنحل والطرق الاخرى مثل الحشاشين والقرامطة والاباضية أو الصفرية الخ . وعلاقة الوصاية هذه بين المشترك الاعلى والمشتركات الدنيا هي أيضا مفتاح العملية التاريخية التي انحدرت خلالها الدولة الفاطمية وقضي عليها بعد أن أصبحت للبيروقراطية العسكرية اليد العليا .

٢ ـ البيروقراطية

الا ان البيروقراطية عنصر لا يتجزأ عن الدولة المركزية في النظم الطبقية . ولم يكن ممكنا للدولة الفاطمية أن تقوم بوظائفها الاقتصادية والعسكرية والدينية والاجتماعية الا بواسطة البيروقراطية . وهذا لتخلف مستوى القوى الانتاجية ، ولبقاء المشتركات الانتاجية حية ، ولعدم قيام حركات وتنظيمات مستقلة للكادحين .

بل نذكر ان الادارة المصرية قامت منذ القدم على أساس تقسيم خاص من تقسيمات العمل الاجتماعي ، ونقصد التقسيم بين العمل الذهني ـ التخطيط والاشراف والرقابة والتسجيل الخ ـ وبين العمل اليدوي . وقد مكن قيامه القوى الانتاجية من الارتفاع ومن انجاز أعمال انشائية اقتصادية ودينية جبارة .

ولذلك ، فكان طبيعيا ألا تصغر البيروقراطية في الدولة الفاطمية ، بل تتسع . وأن يزداد ثقلها كخط عام رغم الصراع الذي شنته الخلافة ضدها . وسبقت الاشارة الى التقدم الذي أحرزته مصر في ميدان الفن الاداري والمحاسبي في ذلك العصر (مثل اعداد الميزانية السنوية) . ونعلم ان العصر الفاطمي تميز ببداية الكتابات التي اهتمت بأصول الحكم والادارة مثل كتاب الاسعد بن مماتي « قوانين الدواوين » .

ولم تكن البيروقراطية المصدر للقوى الممزقة للوحدة فحسب ، بل كانت نقيضها أيضا في أحيان كثيرة . ونعلم ان الوزير بدر الجمالي قضى بالقوة المسلحة على تمردات بعض الولاة في الاقاليم ، وعلى ثورة عدد من القبائل العربية في الدلتا والصعيد .

● **غير ان العصر الفاطمي الثاني رأى صعود البيروقراطية العسكرية وازديادها قوة** . ففي تلك الفترة ظهرت سلطة « وزراء التفويض » أو « وزراء السيف » الذين تمكنوا من مراكزهم بالاعتماد على جنودهم من المرتزقة في أغلب الاحوال . ووصلت قوة البيروقراطية العسكرية الى حد تنحية خلفاء وتعيين آخرين والحجر على بعضهم الخ . وكانت هذه الظاهرة تمهيدا لانفراد قادة الجيوش بالحكم في عصور الايوبيين والمماليك .

● **وفي نفس الوقت قام ارتباط وثيق ، بل اندماج أحيانا ، بين البيروقراطية والمصالح التجارية** . ولقد لعبت بعض العائلات التجارية من قبل دورا سياسيا كبيرا في الدولتين الطولونية والاخشيدية . ولكن هذه الظاهرة ازدادت بروزا وقوة في الدولة الفاطمية . ونعلم ان العديد من الوزراء

الاوائل كانوا تجارا كبارا (مثل يعقوب بن كلس وعيسى بن نسطورس) وأن خلفاء القاهرة كثيرا ما اعتمدوا على الذميين من النصارى واليهود في المناصب الكبيرة . وفي تلك الفترات كان الذميون يعملون أساسا بالتجارة . وكان الانقلاب عليهم واضطهادهم يرتبط بالازمات السياسية التي تصيب العلاقات التجارية الخارجية ، وخاصة مع الروم .

وفي رأينا ان الارتباط بين التجارة وبين البيروقراطية العليا ـ وخاصة العسكرية منها ـ يقدم تفسيرا هاما التاريخ المصري الذي تلى العصر الفاطمي .

● **وأخيرا ، فمع اتساع الهيكل البيروقراطي ، وجدت فئات دنيا منه قريبة من الشعب** . فمن البيروقراطية الوظائف الصغيرة ، ومنها الافراد الذين يحتكون بالكادحين احتكاكا يوميا مثل القضاة ورجال الدين وخاصة صغارهم الذين يتعرضون للتأثير الاجتماعي الآتي من البيئة التي يمارسون فيها أعمالهم وسلطاتهم . وبدأ هؤلاء يلعبون دور الوسطاء بين الكادحين والسلطة . وكان للقضاة بصورة خاصة نزعة استقلالية ورثها سلكهم من العهود السابقة ، وتقويها مفهومات معينة عن الاسلام . وفي الواقع ، فهذه النزعة الاستقلالية كانت أيضا تعبيرا عن اتجاه الفئات الوسطى للسعي نحو نشاط سلعي مستقل عن السلطة .

وسوف يزداد الدور الوسيط الذي يقوم به هؤلاء في الفترات التاريخية التالية .

والى هذه الفئة انتمى المثقفون . فالغالبية الساحقة منهم كانت تعمل في السلك الاداري أو بأمور الدين ، ويتلقى راتبه من الحكومة أو من سبيل يخضع للاشراف الحكومي شد ّ أو ضعف (مثل ايراد الاوقاف) ، فكان يضطر الى المجاهرة بالخضوع التام للخلافة . وهذا الشاعر هانىء الاندلسي يمدح المعز لدين الله قائلا :

ما شئت لا ما شاءت الاقدار   فاحكم فأنت الواحد القهار

وفي الوقت نفسه عبّر هؤلاء المثقفون بسخريتهم عن امتعاضهم ازاء مظالم الخلفاء . وروى ابن كثير ان الناس وضعوا التماثيل في طريق الخليفة الحاكم وحملوها العرائض المليئة بالسباب . وعندما صعد العزيز بالله المنبر يوما وجد ورقة كتبت فيها :

بالظلم والجور قد رضينا   وليس بالكفر والحماقة
ان كنت اعطيت علم الغيب   فقل لنا كاتب البطاقة

٣ ـ التجـــار

نعلم ان الدولـة الفاطمية شهدت ازدهـــارا عظيما للتجارة الخارجية والداخلية . وكانت طبقة التجار احدى القوى الاجتماعية الرئيسية خـــلال القرن الحادي عشر الميلادي ، واحتل العديد مـــن أفرادها المراكز الاولى والثانية في السلك السياسي والاداري للدولة . غير اننا لا نجدها تشكـــل هيئة منظمة ذات أهداف سياسية ، ولا تصل الى السلطة باعتبارها طبقة . وفي حين ان التجار ملكوا اعنة الدولة في الجمهوريات التجارية الايطالية في عصر النهضة ، وشكلوا اتحادا للموانىء المستقلة في شمال ألمانيا ، وأسسوا الجمهورية البورجوازية الاولى في هولندا ، لا نجـد شيئا من هذا يحـدث فـي مصر .

بل يبين التاريخ أكثر من هذا . وهو ان صعـــود القوة الاقتصادية للتجار ـ وخاصة الجناح المشرقي منهم ـ يقترن بالسيطرة السياسية المتزايدة للبيروقراطية العسكرية وللمرتزقة الاجانب (الارمن والاتراك) . وســـوف يزداد الامر بروزا وتأكيدا مع الحكم الايوبي الذي مهد الطريق لسلطة العبيـد المستجلبين ـ المماليك .

لم تلعب الطبقة التجارية المصرية دور القيـادة الاجتماعية والسياسية للجماهير الشعبية ، ولم تشن نضالا مستمرا وناجحا من أجل الاستيلاء على السلطة كما حدث في العصور الوسيطة الاوروبية . واذا كانت بعض العناصر منها نشطت في الحياة العامة ، فكان نشاطهم هذا يصدر أساسا في هـذه الفترة من الزاوية غير التجارية . فقد يكون القضاة أو الفقهاء أو المثقفـون تجارا أيضا ، ولكنهم لا يظهرون كشخصيات عامة باعتبارهم تجارا بصـورة رئيسية ، وانما باعتبارهم قضاة أو فقهاء أو مثقفين . وفي رأينا ان هـــذا يرجع الى مميزات النظام المصري المبني على النمط الآسيوي :

● **فثروة التجار ظلت في صورة منقولات ونقود** ولـم تتحول الـــى وسائل الانتاج بشكل أساسي ، لان ملكية الدولة لهذه الوسائل حالت دون اتساع التراكم البدائي من جهة ، ولان ممارسة الـــدولة لمصادرة الثروات بشكل مستمر كان يجعل أصحابها يستعدون دائما للهرب ويعملون على اخفاء تلك الثروات .

● **وكان الاتجاه الى خروج الثروة المنقـولة والنقود من مجـرد دائرة التجارة الوسيطة الى دائرة الانتاج المتجدد يعتبر محاولة لادخال نمط انتاجي جديد ودخيل على النمط الآسيوي** . فيصطدم بعداء الكتلة الاساسية مـن

المنتجين وهم الفلاحون ذوو الاتجاهات التسووية والمشتركية . واذا كانت مصر لم تشهد ـ في العهد الفاطمي ـ تحول هذا العداء الى حركات ثورية ايجابية مثل القرمطية والحشاشين والخوارج بصورة بارزة ، الا ان العداء وجد تعبيرا في أنواع من المعارضة السلبية كثيرا ما استندت فكريا الى تحريم الشرع للربا والى العديد من النصوص ضد اكتناز الذهب والفضة وضد التجار الجشعين . واذا ارتبط الرأسمال التجاري بالانتاج الحرفي ـ كما سبق ذكره بالنسبة للمنسوجات في دمياط وتنيس الخ ـ فانما تم هذا بشكل ثانوي من جهة ، ومع استمرار الاساليب والعلاقات الحرفية من جهة أخرى .

● **وأخيرا ، فلم تمثل التجارة الكبرى بالنسبة للشعب المصري ثورة على القهر القائم بل انتماء الى آلته** . وذلك لان جانبا من كبار التجار انما أصبحوا أيضا من كبار البيروقراطيين ، أو كانت السبل الى المناصب الكبرى سهلة بالنسبة اليهم . وقد زاد هذا الوضع من العزل بين الطبقة التجارية والجماهير الشعبية ، وبالتالي من عجز التجار عن قيادتها للوصول الى السلطة .

ولذلك ، فلم تجد الطبقة التجارية حلا ليزداد تأثيرها على السلطة السياسية الى أقصى حد ممكن الا بأن تقطع تحالفها مع الحرفيين ، وتقبل تسليم مقاليد الامور وجزء من ربحيتها الى البيروقراطية العسكرية المستجلبة .

٤ ـ الحرفيون

سبقت الاشارة الى الوزن الاقتصادي الكبير للانتاج الحرفي في ظل الفاطميين ، مما أعطاه طابعا مختلفا عما كان له في العهود السابقة .

وكذلك يلاحظ المؤرخون ان التنظيمات الحرفية ـ « الاصناف » ـ لعبت دورا اجتماعيا وسياسيا مغايرا للماضي . واننا نعلم ان تاريخ الطوائف الحرفية يرجع الى العهد الصاوي ، وان كان البعض يعيده الى العصر الروماني (١٠٨) أو البيزنطي . ولكن الطوائف الحرفية المصرية القديمة هذه لم تكن سوى أحد الهياكل للتنظيم البيروقراطي العام الذي كان يسود المجتمع المصري ، وطريقة تقليدية لكي تنقل مهارة الحرفة من رب الاسرة الى أولاده . ويبدو ان الفتح الاسلامي لم يغير من هذا الوضع . الا انه بدأ يتطور بعد ذلك ، واخذت الاصناف (أو « الكارات ») تقوم بادوار مختلفة ابتداء من القرن العاشر الميلادي أي قبيل الفتح الفاطمي تقريبا .

● **فارتبطت الطوائف الحرفية بالحركـــة العامة المعارضة للخلافـة العباسية** . ونعلم ان نسبة النصارى كانت كبيرة في النشاط الحرفي فـي الامبراطورية الاسلامية أول الامر ، وان حركات الموالي اقترنت عموما بالتيار الشيعي ، ناظرة الى السنية وقتذاك باعتبارها مذهب الطبقة الحاكمة التـي تتمتع بامتيازات خاصة . وفي بدء تأسيس الخلافة العباسية ، كانت العلاقة بين الخليفة والطوائف طيبة ، خاصة وان خلافة بغداد جاءت معتمدة عـلى ثورات الموالي . ولكن الوضع انقلب بعد ذلك عنـدما زاد استخدام الاتراك المرتزقة في الجيش العباسي في أواخر القرن الثالث الهجري ، اذ نشـأت الصدامات بينهم وبين الحرف (١٠٩) . وحينئذ تحولت التنظيمات الحرفية الى نوع من التشكيل للدفاع الذاتي . واقترن هذا التغير في علاقة الطوائف بالسلطة الخليفيـــة بصعود الحركة الشيعيـــة الاسماعيلية ، وخاصـة القرمطية منها .

واعتمد القرامطة على نقبـــاء الحرف (الاساتذة) كدعاة بين العمـال الخاضعين لنفوذهم . وجندت الحركة الشيعية الحرفيين العديدين فـي صفوف تنظيماتها السرية وذات الطقوس الخاصة . ولم تكن تفرق بين مسلم وذمي ، بل كانت توحد بين الكادحين عملا بما تقوله رسائل اخوان الصفاء من احترام العمل باعتباره عبادة تقرب الانسان من خالقه . وأصبحت التنظيمات الحرفية لصيقة بالحركـــة الاسماعيلية التي تطابقت فكريتها التسوويـة والتصفوية مع الاهداف الطوباوية الغامضة لكفاح المنتجين الصغار . ومـن المحتمل أن تكون هذه العلاقة قد ساعدت على تمهيد الطريق أمام الفاطميين في الاستيلاء على مصر .

● **وفي بدء الدولة الفاطمية وقف جانب من الحرفيين مع القرامطة** . فنرى أهل مدينة تنيس المشهورة بصناعة النسيج يثورون ضد الفواطم فـي فترات تتفق مع محاولات القرامطة لغزو مصر (٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٣) . وبعد هزيمة القرامطة ، فرض جوهر على تنيس دية تبلغ مليون دينار .

● **ثم اصبحت الطوائف الحرفية احدى دعائم الحكم الفاطمي** . ففي ظل هذا الحكم تمتعت الاصناف برخاء كبير . وكانت الدولة تعترف بها ، وتعطيها امتيازات عدة . كما ان الاصناف استفادت مـن النشاط التجاري الواسع الذي حدث في العهد الفاطمي (١١٠) .

وكان يراس كل طائفة شيخ ينتخبه الاساتذة مـن بين رجال الحرفة . ولم يكن في « الصنف » الاسلامي عادة درجة « الصانع » ، بل كان التدرج من المبتدىء الى الاسطى رأسا . ولكل طائفة دستور يحتوي غالبا على ثلاثـة

أجزاء : جزء أسطوري عن منشىء الصنف (ويحتوي على تأثير قوي للمذهب الاسماعيلي) ، وقائمة بأسماء « الابيار » أي حماة أصحاب الحرفة مثل آدم حامي الخبازين ، وشيث حامي الخياطين ، ونوح حامي النجارين الخ . ثـم جزء ثالث فيه تعاليم لتثقيف المبتدئين .

وكانت الطوائف الحرفية تعطي أهميـــة كبرى **للاقدمية** في الحرفـة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لزيادة المعرفة واكتساب المهارة . كما انها لم تكن تميز بين أفرادها تمييزا دينيا ، اذ تقبل المسلم والمسيحي واليهودي بنفس الشروط . فنرى غير المسلمين أغلبيـــة في بعض الاصناف مثل الاطبـــاء والمتعاملين بالمعادن النفيسة .

وقد عنيت العهود التي تلت الفاطميين بفرض السيطرة على الطـوائف الحرفية باعتبارها من المصادر الاساسية للمقاومة . فتحول نظام الحسبة الى المراقبة البوليسية الشديدة عليها . وفي بعض الاحيان أصبح صاحب الشرطة نفسه هو المحتسب ويتولى وظيفة شيخ مشايخ الاصناف . وعندئذ أخذت معارضة الحرفيين تنتظم في تشكيلات الطرق الصوفية .

٥ ـ الفلاحـون

لم يكن حرفيو تنيس هم الوحيدون الــذين قاوموا الغزو الفاطمي في أول الامر . بل ان بعض المقاومة قامت بين أهل الريف، وخاصة بين **البشامرة** سكان ساحل الدلتا الشمالي بين فرعي دمياط ورشيد (١١١) ، وهي منطقة معروفة بثوراتها ضد الرومان فالبيزنطيين فالعرب ، وكان لها تاريخ نضالي يقرب من عشرة قرون . ولكن الفاطميين أفلحوا في القضاء على مقاومتهم .

● **ولكن يبدو ان حركات الفلاحـــين النضالية فترت في ظل الدولة الفاطمية بشكل خاص** . ويرجع بعض الكتاب الحالـة الى ان طبيعة الارض المسطحة في وادي النيل تمنع الثورة (١١٢) ، وهو أمر ينفيه قيام الثورات الفلاحية المصرية منذ التاريخ القديم حتى ذلك العهد .

وفي رأينا ان الذي جرى لحركة الفلاحين يعـود الى الانفصال المتزايد بين المدن والريف . فان التقدم الذي وقع في التجارة الداخلية وفي انتشار الحرف وتقدمها بدأ يعطي المراكز الحضرية المصرية سمات جديدة الى جانب كونها مقار الولاية الادارية والبيروقراطية كما كانت سابقا . وأصبحت المدن ــ العواصم الكبرى ومدن الاقاليم أيضا ــ ذات نشــاط اقتصادي أعـلى ، ومراكز للانتاج التحويلي تجد تصريفا لمنتجاتها بفضل تحرك التجارة الداخلية.

وبمعنى آخر ظهر بصورة بارزة الى حد ما نوع أضافي هام من تقسيم العمل الاجتماعي بين المـــدينة والريف . ولان المدينة بقيت أيضا مقرا للسلطـــة السياسية والادارية ، فهي لم تكن فقط أكثر غنى ونشاطا اقتصاديا وفكريا ، بل أضحت الى حد تمارس شيئا من السيادة والقهر والاستغلال على الريف. وهو أمر وسّع الهوة بينهما ، وعزل بين الحركة الفلاحيـــة وبين أجزاء أكثر تقدما من التيارات الشعبية مثل الحرفيين والمثقفين والتجار .

ثم هناك عامل ثان ، وهو ان وحدة الارض المزروعة ظلت قطعة صغيرة ذات مساحة متواضعة . ورغم ان بعض كبار الضمان أو المقطعين استحوزوا أقساما من زمام القرية ، الا ان استغلال الارض كان يستمر كما كان من قبل، أي عن طريق تجزئة الزمام الى حيازات صغيرة يزرع كل منها فلاح وأسرته . وهو أمر أبقى على تفتيت الصفوف الفلاحيـــــة . ونعتقد انه أعطى نفـوذا اجتماعيا لصغار الفلاحين الاحرار وأغنيائهم الـــذين كونوا جناحا في الريف مقابلا لحرفيي المدن ، وان كان متقلصا عنه الى درجـة كبيرة ، فكون عنصر تهدئة الريف .

● **وتمثل التيار الفلاحي المعارض في التمسك بالسنية** . والمعروف ان الدولة الفاطمية لم تنجح في تحويل جميع المصريين الى الشيعة الاسماعيلية ، وان الذين تشيعوا في الريف كـــانوا قليلين . وسبقت الاشارة الى بعض الحركات السلبية الفلاحية مثل هجـــرة الارض أثناء الازمات والمجاعـات والنزاعات المسلحة بين الفرق العسكرية المتباينة . ونعتقد ان بقاء السنيـة قوية في الريف المصري عبّر ــ من بين ما عبر عنه ــ عن معارضة سلبية ازاء حكام القاهرة ، وشكل نوعا من الترابط الفضفاض بين الفلاحين . وهـــذا بالاضافة الى الاسباب الفكريـــة والدينية التي لا تدخل في صلب هـــذه الدراسة .

● **وفي فترات الازمات والمجاعات ، ظهرت كتل من المعدمين والعناصر المتشردة العاطلة** . وفي رأينا انها كانت الارضية التي نشأت عليها ــ في بادىء الأمر ــ حركة الحشاشين الارهابية . وليست صدفة أن يكون مؤسسهـــا ــ الحسن بن الصباح ــ قد تلقى تربيتـــه الفكرية الاساسية في مصر أيـام المستنصر ، وانه حمل لواء المعارضة ضد الافضل بن بدر الجمالي صـاحب الاصلاحات في مصلحة كبار المقطعين . وقد ناصر الحسن بن الصباح خلافة النزار بن المستنصر الذي خلعه الافضل (١١٣) ، كما اجبر هذا الوزير زعيم الحشاشين على مغادرة مصر .

ولكن حركة الحشاشين لم تجد أرضية اجتماعيـة صالحة في مصر . وفي الفترات التاريخية التالية للفاطميين ، تلعب حركات المعدمين والعناصر

المتشردة ـ « الحرافيش » ـ دورا غير مستقـــل في الصراع الاجتماعـــي والسياسي في أغلب الاحوال . وفي الاحيان الاخرى ، فهي تقـــوم بدور غوغائي ومشاغب دون نتيجة ايجابية (١١٤) .

رابعا ـ نظرة الى الفكريـة

ليس في الصفحات التالية ادعاء بدراسة الحركة الفكرية المصرية فـي العصر الفاطمي دراسة عامة . ولكن هدفنا من النظرة السريعة اليها أن نتبين أمرين : الاول هو بعض السمات الخصوصية البـارزة للفكريات المنتشرة ، وعلاقة هذه السمات بالنمط الآسيوي . والثاني هو شيء من التغير الذي طرأ وصلته بالتطور الذي أصاب المجتمع المصري .

١ ـ الفكر الرسمي

نعلم ان جهاز الدولة لا يمارس قهرا ماديا فقط على الطبقات الكادحة ، بل قهرا معنويا وفكريا أيضا . وتزداد الناحية الفكرية لوظيفة الدولة أهمية وثقلا في التكوين المصري بسبب تجميعها المركزي لمقاليـد الامور الاقتصادية والاجتماعية والدينية . وأضيفت قوة جديدة الى قـــوة الدولة الفكرية في العصر الفاطمي لان الخلافة المصرية لم تكن دولة فحسب بل وحركة أيضـا ، واعتمدت على الدعوة وشبكتها كسلاح اكسب الانصار وسحق الاعداء جنبـا الى جنب الاعمال الحربية .

وكان المذهب الرسمي للدولة الفاطميــــة هو الشيعة الاسماعيلية أو السبعية . ولا نقصد هنا أن نناقش معتقداتها ، وانما أن نبرز بعض سماتها من النواحي الفكرية والاجتماعية والسياسية .

أ ـ دعوة الى قلب الاوضاع الظالمة :

كانت الشيعة في ذلك الوقت تمثـــل المعارضــة للخلافتين الامويـة والعباسية . ويبدو ان انقساما وقع في صفوفها حوالي عام ٧٦٥ بعد وفـاة الامام السادس بعد علي ـ جعفر الصادق . فقد استبعد ابنه الاكبر اسماعيل عن الامامة ، واعترف جانب كبير من الانصار بأخيه الاصغر موسى الكـاظم اماما فكونوا الشيعة الاثنا عشرية ومثلوا الجناح المعتدل في الحركة الشيعية. اما « المتطرفون » فتمسكوا باسماعيل وكونوا الشيعة السبعية الاسماعيلية .

واعتمد الاسماعيلية الفاطميون على الحركات الثورية الموجهة ضد الخلافة العباسية للوصول الى الحكم ، ثم استمروا على علاقة بالمتمردين في مختلف المناطق الاسلامية ، وأسسوا مملكة وراثية احتفظت بتحدياتها الفكرية النظم القائمة (١١٥) .

وفي حين ان الخلافة العباسية كانت تترنح تحت ضربات الاعداء ، وتتفتت ممتلكاتها وأقاليمها في هذه الفترة ، شكل الفاطميون امبراطورية واسعة الارجاء أعادت الى المسلمين الامل في امكان توحيد الامة في ظل التراث العربي الاسلامي .

وبالنسبة لمصر ، فقد مثل الفاطميون اتجاها يمكن أن يجسد الشخصية القومية ، وهي تلك التي خفتت ملامحها تحت ضغوط السيطرة العباسية والاموية . فلقد كانت الدولة الفاطمية بالنسبة المصريين تجسيدا للاستقلال بصورة شاملة ، استقلال لا ينتقص منه الشرط أن تأتي الولاية من بغداد كما حدث في الدولتين الطولونية والاخشيدية من قبل .

وبهذا ، فقد عبّر الفاطميون عن رغبات وآمال الطبقات الكادحة والشعوب المضطهدة التي عانت من جور الخلافتين الاموية والعباسية ، وظلت تبحث عن دولة العدل والمساواة على أساس المبادىء الاسلامية الاولى . أي ان الخلافة الفاطمية جاءت وكأنها تتمة وتتويج لتوالي الحركة الثورية في حلقات فشلت أو عجزت أو وقفت في منتصف الطريق مثل الحركات الخارجية وثورة الزنج والحركة القرمطية الخ .

ب ـ الاخوة والعقلانية :

نجد الهيكل الاساسي للفكرية الفاطمية في رسائل اخوان الصفاء الذين تأسست حلقتهم في حوالي منتصف القرن العاشر الميلادي . وهي رسائل تدعو الى وحدة الاخيار والاخوة بينهم ، والى السماحة ازاء الاديان على أساس مطالب العقل السليم :

« ينبغي لاخواننا ، أيدهم الله تعالى ، ألا يعادوا علما من العلوم أو يهجروا كتابا من الكتب ، وألا يتعصبوا على مذهب من المذاهب ... » (١١٦) .

وأعطى الفاطميون لانصارهم حرية واسعة في التفكير والاخذ من القديم والاجتهاد . وازدهر النشاط الفلسفي في مصر بصورة لم يعرف لها مثيل من قبل أو من بعد (١١٧) . وتميزت الدعوة بالتوسع في البحث عن الحقائق

المختفية في الباطن . وارتبط كبار المفكرين العرب العقلانيين في هذه الفترة بالدعوة الشيعية بصـــــورة أو بأخرى (مثل المتنبي ، وأبي العلاء المعري ، وابن سينا ، والفارابي) .

وفي تقديرنا ان هذه النزعة العقلانية وهذا الافق الفكري الواسع ، انما كانا يعبّران بصورة عن تزايد نفوذ الطبقة التجارية . ويرى بعض المستشرقين والكتّاب العرب أيضا فيها تأثيرا للفلسفة اليونانية القديمة . ويجدون دليلا عليه في الترجمات العديدة التي تمت لها الى العربية في ذلك الوقت . غير اننا نظن انه حدث تلاق بين الفلسفتين ، لان الاثنتين تعبران عـــن تفكير الطبقة التجارية ، وان كان ذلك في ظروف مختلفة .

جـ ـ الوراثة الشرعية والمهدية في آن واحد :

وفي الوقت نفسه ، فأغلب الفقهـــاء الشيعيين كانوا يبرزون الحق الشرعي لاسرة الامام علي بن أبي طالب في تولي الخلافة . انهم يرفضون مبدأ الانتخاب على أساس ان النبي عيّن عليا خليفة تعيينا مباشرا ، وان صفـات علي الامامية تنتقل الى ورثته من صلبه جيلا بعد جيل . وعلى هذا الاساس أيضا يرفضون الاخذ بالقياس وبالرأي والتقليد كمصدر للاحكـام ، مكتفيـن بأقوال الائمة الخلفاء المعصومين (١١٨) ، وهم الـــذين يرشدون الامة الى الخلاص بالجهاد ضد الشر والفساد .

ومن هذه الناحية ، نجد في الاسماعيلية الفاطمية استمرارا للتـراث الفكري المنتشر في التاريخ المصري ، والمرتبط ببقاء النمط الآسيوي للانتاج . فالحاكم ، باعتباره رمزا مبلورا للدولة ـ أي المشترك الاعلى ـ انما يجمـــع بين يديه قوى خارقة قادرة على تخليص البشرية من آلامها . انه المستبـد العادل ، والحاكم المطلق الذي يوفر الرفاهية في هذه الدنيا ويمنح دخـــول الجنة في الآخرة .

وتكون هذه الناحية الفكرية الوجه المقـــابل النضالية السلبية لـدى الجماهير الفلاحية ، اذ تتوقع أن يقوم الحـــاكم بالنشاط الايجابي اللازم لتحقيق المصلحة العامة .

● **وفي الوقت نفسه ، فالنظرة الفاطمية لدور الخليفة كانت تتضمـن تركيز السلطات في يديه من أجل فرض النظام العادل في المجتمع ، أي النظام الذي يحول دون تعسف أي فرد من افراد الرعية ازاء الآخرين ، الا اذا كان ذلك بأمر الحاكم** . وسبق ذكر بعض الحوادث التي ثقلت فيهـا يد الخليفة

على كبار التجار أو الوزراء . ولكن المحصلة النهائية جاءت طبعا نافيـة لتلك الفكرة التي يتميز بها البورجوازيون الصغار ، أي البحث عن النظام القـوي الذي يفرض تصالح الطبقات (١١٩) . فالدولة الفاطميـة ، رغم صفاتها التقدمية ، لم تقلب المجتمع ولا وضعت الطبقـات الكادحة محل المالكـة والحاكمة . لقد كانت هذه الدولة ـ كما سبق القول ـ أقصى ما يمكـن أن ينتج عنه النظام المصري من التقدمية والشعبية ، ولكنها لم تكن حكما مختلفا في جوهره عن الماضي . وهذا بالتحديد هو الذي أدى الى سقوط الفاطميين في نهاية الامر .

د ـ أزمة الفاطمية : التأليه .

وصلت النظرة المهدية الى قمتها عنـد تأليه الخليفة الحاكم بأمر الله (٩٩٦ ـ ١٠٢١) . وكان نظام الدولة المصري وقتذاك يمر بأزمة خارجيـة وداخلية شديدة بسبب تزايد الضغوط البيزنطية والعباسية وهجمات المغاربة (تمرد أبي ركوة في ١٠٠٥ م) ، والمؤامرات التي كانت تحيكها أم الخليفـة ست الملك في الداخل ، فضلا عن المجاعة والازمة الاقتصادية . ويبـدو ان هذه الاحوال تسببت في اشاعة روح اليأس والشك بين أنصار الفاطميين . ثم ظهر محمد بن اسماعيل أنوشتكين الملقب بالدرزي الذي كان يرى ان روح آدم جاءت عليا ، وان روح علي انتقلت الى الحاكم من أبيه ، ودعا الناس الى الاعتقاد ان الحاكم هو الاله الذي صنع العوالم ، ووضع في ذلك كتابا أسماه الدستور (١٢٠) . وكانت هذه الدعوة محاولة لتوحيد الصفوف التي مزقتها الازمـة .

غير ان الدعوة لتأليه الحاكم لم تجد أنصارا كثيرين في مصر . والحق ان الازمة الفكرية في عهد الحاكم لم تكن سوى جزء من الازمة العامة التـي عانتها مصر بعد ذلك بصورة متـزايدة ، والتي انتهت الى سقوط الدولـة الفاطمية . واقترن هبوط المذهب الفاطمي بصعود فكرية لها جذور مشتركة معه ، وهي الصوفية .

هـ ـ النحل المتطرفة :

سبق أن أشرنا الى القرامطة حلفاء الفاطميين في فترة أولى ثم أعدائهم في باقي عهدهم . ونعلم انهم أسسوا دولة في منطقة البحرين عاشت مـدة طويلة ، وانهم اعتبروا الاسماعيلية الفاطمية منحرفين وزنادقة لانهم أبقـوا في مصر على العديد من التقاليد والشعائر السابقة . ولكـن القرامطة لـم

يتركوا تأثيرا يذكر في الفكرية المصرية . ولعل سببا اجتماعيا ـ من ضمن الاسباب ـ لذلك يكمن في قلة نسبة البدو والرحل في مصر ، في حين انهم كانوا العنصر الاساسي للحركة القرمطية .

وكذلك ذكرنا من قبل مجيء حسن الصباح القاهرة أيام المستنصر ، ثم خروجه من مصر معلنا مناصرته لنزار ومكونا فرقة الحشاشين الذين عرفوا باعتمادهم على الاغتيال السياسي كوسيلة رئيسية في النضال ضد السلطة القائمة ، وخاصة الاتراك السلاجقة . وقد ظلت حركة الحشاشين متمركزة في شمال فارس وبعض القواعد في سوريا ، ولكنها تحولت الى الركود بعد الغزوات المغولية التي حدثت في القرن الثالث عشر . ولم يكن لهذه الحركة أيضا أنصار بين المصريين تقريبا . ونعتقد ان السبب يرجع الى قلة النسبة التي يمثلها الفلاح الصغير المستقل في ذلك الوقت ، وعدم استعداده للتحرك .

٢ ـ الفكر المصري

نعلم ان جميع الصراعات المصرية تقريبا اتخذت شكل الحركات الدينية حتى منتصف القرن الماضي أو نهايته . واذا لم يكن غرضنا ـ ولا ميدان بحثنا ـ الدخول في الخلافات والفوارق العقائدية ، غير ان علينا أن ننظر في اقتضاب كبير الى تلك الحركات من زاوية جذورها الاجتماعية والسياسية .

ونذكر ان المعارضة المصرية للاحتلال البيزنطي وظلمه وجدت تعبيرا لها في تكوين الكنيسة الارثوذكسية المستقلة ، من ضمن ما عبّرت عنه هذه الكنيسة . وفي رأينا ان شيئا من هذا حدث بالنسبة للموقف المصري من الشيعة وفرقتها الاسماعيلية .

ويسجل المؤرخون ان الشيعة وجدت صدى كبيرا في مصر أيام الخلافة الاموية ، وان المصريين كانوا يعملون بفتاوى أهل الشيعة (١٢١) ، وظلوا يحيطون آل علي بالحب والتقدير ، وان كان التشيع قد ضعف في صفوفهم في الفترة الاولى للخلافة العباسية . غير انه عاد فقوي في العهدين الطولوني والاخشيدي . وسبق أن ذكرنا ان بعض المصريين دعوا الفاطميين الى فتح مصر في أواخر حكم الاخشيديين، سخطا على مظالمهم والمجاعات التي تسبب فيها فساد حكمهم .

وسبقت الاشارة الى ان الخلافة العباسية قامت على اثر نجاح الحركات الثورية الموالي في المناطق الآسيوية للامبراطورية الاسلامية . وقد استجابت

سلطة بغداد الى جانب من مطالب المقهورين ، ولكنها في الوقت نفسه حاربت حركتهم وأجهضتها . وعندئذ اشتد ساعد الشيعة ، وخاصة الاسماعيلية التي كانت لها نواح جذابة للمصريين لما تحتويه من مبادىء الارتباط الجماعي الاخوي لامة المؤمنين جميعا .

وعندما تولى الفواطم في القاهرة ، ازدادت الميول الاسماعيلية وانتشرت بصورة خاصة في تلك الفئات التي تتعيش من العمل في الدواوين الحكومية (البيروقراطية) أو من أموال الدولة وايرادات الاوقاف التي تديرها (أقسام من رجال الدين) ، وكذلك كبار التجار المعتمدين على الصلة بالهيئة الحاكمة وحمايتها . ويقول ابن خلدون : « انقرض فقه أهل السنّة من مصر بظهور دولة الرافضة » (١٢٢) . وكانت الرغبة في الحصول على مناصب الدولة دافعا لفريق من السنيين الى التحول الى المذهب الشيعي .

واتبعت الدولة الفاطمية ازاء فقهاء المالكية والشافعية سياسة مرنة ، فأبقت العديد منهم في مناصبهم . ولكنها في الوقت نفسه مارست ضغطا واضحا لضم أكبر عدد الى صفوف الاسماعيلية . وحتّم الكثيرون من الخلفاء على موظفي الدولة اعتناق مذهبهم ، وألزموا القضاة أن يصدروا أحكامهم طبقا لقوانينه . وأمر الخليفة الظاهر (١٠٢٥ م) باخراج الفقهاء المالكية وغيرهم من مصر فأخرجوا (١٢٣) . ونرى الوزير بدر الجمالي (في خلافة المستنصر) يجد ان الناس أصبحوا لا يحفلون بالشعائر الشيعية ، فأعاد الآذان الشيعي والتكبير على الجنائز بالامر ! (١٢٤) .

ولعل هذا الاتجاه لفرض المذهب الشيعي بالاكراه كان سببا من الاسباب الرئيسية التي حفزت ضده الاغلبية الساحقة من المصريين ، وخاصة الفلاحون الذين بقوا على المذهب السني محافظين على تراثهم التقليدي (١٢٥) . أضف الى ذلك كراهية أهل الريف للتجار الكبار الجشعين (١٢٦) — باعتبارهم حاملين لنمط التبادل النقدي المخالف للاكتفاء الذاتي الفلاحي — في حين ان التجارة الداخلية نمت ولقيت تشجيعا في العهد الفاطمي كما رأينا . واذا كانت الجوانب العقلانية الموجودة في التيار الاسماعيلي وقتئذ تعبيرا عن هؤلاء التجار والمثقفين المرتبطين بهم فكريا (أبو العلاء — ابن رشد) ، الا اننا نميل الى الاعتقاد ان جانبا من هذه العقلانية الخاصة ذاتها (العقلانية الرافضة) كان يتعارض الى درجة كبيرة مع الجذور الدفينة للعقلانيةالفلاحية المصرية وهي العقلانية القابلة للتقاليد المنقولة .

وتعود بنا هذه الخصائص الى ما أوجزناه من قبل (١٢٧) عن بعض السمات الفكرية العامة المنبثقة من النمط الآسيوي للانتاج . فتلك العلاقة

الابوية القائمة بين الحاكم المستبد الصالح وبين الرعايا المبعثرين ، لها الوجه الآخر في كراهية هؤلاء لذلك الخليفة الذي كثيرا ما يحاول أن يرتدي ثياب الالوهية (مثلما حدث مع الحاكم بأمر الله) . وتصل الرهبة المتبادلة بين الطرفين الى حد أن يصلي الخليفة في المسجد بمقصورة منفردة عن الناس ، فاذا سجد قام الحراس على رأسه رافعين السيوف (١٢٨) .

ومع ذلك ، فقد كان هناك ارتباط بين التنظيمات الحرفية وبين الحركة الاسماعيلية . وكذلك كانت العواطف الشعبية تحيط بذكرى آل علي . وتجد المهدية الشيعية صدى في الريف المصري . وكان هذا كله يمثل خطرا على تلك القوى المشرقية الجديدة التي بدأت تتسلل الى مقاليد الامور في العصر الفاطمي الثاني ثم قضت على الخلافة المصرية . ويتسق مع هذا ان صلاح الدين الايوبي وجه اهتمامه الى القضاء على المذهب الشيعي في مصر ، فاستعاد بذلك المذهب السني قوته ، حتى لم يبق في الظاهر أنصار للاسماعيلية في الوادي (١٢٩) .

ولكن بعض منابع الاسماعيلية تعود بعد ذلك وتظهر من جديد فيصورة الصوفية التي ارتبطت بحركة الطوائف الحرفية . وسوف نحاول أن نلقي بعض الضوء عليها في الصفحات التالية المتعلقة بالعهد الايوبي المملوكي .

هوامش الفصل الثامن

(١) R. Lopez & I.W. Raymond : Medieval Trade in the Mediterranean. World » - New York . Columbia Univ . Press , 1955 , P.6

(٢) راشد البراوي : « حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين » ، ص ١٠٥ .

(٣) علي حسني الخربوطلي : « مصر العربية الاسلامية » ، ص ٢٢٦ .

(٤) محمد جمال الدين سرور : « الدولة الفاطمية في مصر » ـ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٦ ، ص ١٥٥ .

(٥) البراوي : المصدر السابق ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

(٦) سرور : المصدر السابق ، ص ١٥٥ ـ ١٥٦ .

(٧) محمد حمدي المناوي : « الوزارة والوزراء في العهد الفاطمي » ـ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٨ .

(٨) سرور : المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٩) البراوي : المصدر السابق ، ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

(١٠) اتسعت العلاقات التجارية المصرية مع آسيا الوسطى فيما بعد في ظل الايوبيين والمماليك ، مما كان له أثر في احوال مصر السياسية .

(١١) قارن مع ما يقوله ماركس في هذا الصدد :

K. Marx : « Fragments de la version primitive » . (Dans : « Contribution à la critique de l'économie politique ») - Paris , Editions Sociales , 1972 , P. 213 .

(١٢) W.N. Birks : « A short history of Islamic Egypt » - Cairo , S.O.P. 1951 , P. 39 .

(١٣) ارجع للفصل الاول الخاص بالدراسة النظرية للنمط الآسيوي في كتابنا « تطور النظام المصري منذ نشأته حتى القرن العاشر » ـ دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

وكذلك :

K. Wittfogel : « Oriental Despotism » - New Haven , Yale Univ . Press , 1957 , PP. 85 - 86 .

(١٤) البراوي : المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

(١٥) عبد المنعم ماجد : « ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر » (١٩٦٨) — ص ٣١٨ .

(١٦) س. لوبيز : المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

(١٧) J.W. Thompson : « Economic & Social History of the Middle Ages » New York , F. Ungar , 1959 , Vol . 1 , P. 393 .

(١٨) جرجس حنين : « الاطيان والضرائب في القطر المصري » — القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٠٤ ، ص ١٨٩ .

(١٩) انظر : ك. ماركس : « نقد الاقتصاد السياسي » (في المصدر السابق) ، ص ٢٨ .

(٢٠) S.D. Goitein : « Studies in Islamic History & Institutions » Leiden, E.J. Brill , 1966 , P. 238 .

(٢١) انظر لماركس : « اجزاء من النسخة الابتدائية » (في المصدر السابق) ص ١٨٩ وكذلك لنفس المؤلف : « مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي » (في المصدر السابق) ، ص ١٦٧ .
K. Marx : « Capital » - Moscow , F.L.P.H. 1960 (?) , P. 787 .

(٢٢) انظر علي ابراهيم حسن : « مصر في العصور الوسطى » — القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٩٦٤ ، ص ٤٦٩ — ٤٧٢ .

(٢٣) د. عطية مصطفى مشرفة : « نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين » — القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٨ ، ص ١٩٧ — ١٩٨ .

(٢٤) K. Marx : « British Rule in India » - (In K.M. Selected Works) - New York , International Publishers , 1933 , Vol . 2 , P. 653 .

(٢٥) ماجد : المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(٢٦) البراوي : المصدر السابق ، ص ٩٧ — ٩٨ .

(٢٧) « وكان نهر يخرج من عدن ليسقي الجنة وهناك ينقسم (...) اسم النهر الثاني جيحون ، وهو المحيط بجميع ارض كوش » — (سفر التكوين ، الاصحاح الثاني ، الآيات من ١٠ الى ١٣) .

(٢٨) الخربوطلي : المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٢٩) س. د. جويتاين : المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

(٣٠) ارشيبالد ر. لويس : القوى البحرية والتجارية في حوض المتوسط » ، ص ٣٢٧

(٣١) ماجد : المصدر السابق ، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ .

(٣٢) K . Marx : « Pre-Capitalist economic formations » - London , Lawrence & Wishart , 1964 , P. 95 .

(٣٣) Y. Artin : « La propriéte foncière en Egypte » - Le Caire , Imprimerie Nationale , 1883 , pp 69 , 78 .

(٣٤) مشرفة : المصدر السابق ، ص ٥٢ .

(٣٥) A.M. Magued : « L'organisation financière sous les Fatimides » L'Egypte Contemporaire , Vol . 53 , No . 308 April 1962 , PP 48\49 .

(٣٦) ك. ماركس : « رأس المال » ، المصدر السابق ، المجلد الثالث ، ص ٦٣٤ .

(٣٧) عبد المنعم ماجد : « نظم الفاطميين ورسومهم في مصر » ـ الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٣ ، ص ١١٤ .

(٣٨) البراوي : المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٣٩) مشرفة : المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

(٤٠) البراوي : المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

(٤١) نرجو الملاحظة اننا لم نقصد حصر الاشكال الانتقالية للملكية في الصور الثلاثة التي قدمناها ، بل اخترناها باعتبارها الرئيسية والبارزة ، وكمثال نقربه .

(٤٢) مثلا : مشرفة : المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(٤٣) المقريزي : « الخطط » ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(٤٤) المناوي : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٤٥) البراوي : المصدر السابق ، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ .

(٤٦) المقريزي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٤٧) البراوي : المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(٤٨) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٣٩٤ .

(٤٩) سرور : المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٥٠) س. د. جويتاين : المصدر السابق ، المجلد الاول ، ص ٢٦٨ .

(٥١) E. Hobsbwam : « Introduction » (to K.M's Precapitalist etc .) Op. cit , pp . 37\38

(٥٢) المقريزي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٥ . ويبدو ان الامر قد التبس على صديقي محمد عمارة ، اذ سها عنه ان عبارة المقريزي تبدأ بالنفي : « اعلم انه لم يكن في الدولة الفاطمية في ديار مصر ولا فيما مضى (ان) سمي المزارع فلاحا (...) فيصير عبدا قنا لمن اقطع تلك الناحية » . فأخذها عمارة على معنى التأكيد ، واستدل بها على « اقطاعية » النظام الفاطمي في مصر .
(انظر مؤلفه : « عندما اصبحت مصر عربيـــة » ـ بيروت ، المؤسسة العربيـــة للدراســات والنشر ، ١٩٧٤ ، ص ١٢١) .

(٥٣) انظر مشرفة : المصدر السابق ، ص ٣٥٥ . وكذلك البراوي : المصدر السابق ، ص ١٠٧ . وحسن ابراهيم حسن وطه احمد شرف : « المعز لدين الله » ـ الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣ ، ص ١٧٣ .

(٥٤) جويتاين : المصدر السابق ، المجلد الاول ، ص ١١٧ ـ ١١٨ وكذلك ١٣٠ ـ ١٣١

(٥٥) المقدسي : « احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم » ـ ليـدن ، مطبعـــة بريل ، ١٩٠٩ ، ص ٦٤ ـ ٦٥ .

(٥٦) البراوي : المصدر السابق ، ص ١١٣ .

(٥٧) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٣٨٤ .

(٥٨) البراوي : المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٥٩) البراوي : نفس المصدر ، ص ١١٤ .

(٦٠) البراوي : نفس المصدر ، ص ١٢٤ .

(٦١) سرور : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٦٢) سرور : نفس المصدر ، ص ١٤٤ .

(٦٣) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٢٩١ .

(٦٤) ماجد : نفس المصدر ، ص ٢٩٣ .

(٦٥) ماجد : نفس المصدر ، ص ٤٨٢ — ٤٨٣ .

(٦٦) انظر البراوي : المصدر السابق ، ص ٣٥٥ .

(٦٧) عن ((تاريخ مصر)) لابن ميسر ، ج ٢ ، ص ٨٣ — ٨٤ — ذكره مشرفة : المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

(٦٨) محمد عمارة : ((القاهرة في العصر الفاطمي)) — الطليعة (القاهرة) ، السنة ٥ ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٦٩ ، ص ٣٧ .

(٦٩) قارن مع سلطات الوزراء الكبار في عهد الملكية الفرنسية المطلقة (مثل ريشيليو ومازاران وكولبير) ، وكذلك سلطة بسمارك في المانيا . وهي الفترات التاريخية التي سادت فيها ((البونابارتية)) في البلدين .

(٧٠) مشرفة : المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .

(٧١) ذكره الخربوطلي : ((العزيز بالله الفاطمي)) — القاهرة ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٢ .

(٧٢) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٣٧١ — ٣٧٢ .

(٧٣) فيما بين القرنين التاسع والسادس عشر غزت مصر او استولت عليها قوات وقادة من الاتراك والاكراد والمغول والشراكسة . واتى اغلب هؤلاء من منطقة تبدأ من شرقي آسيا الصغرى (حيث كانت مملكة ارمينيا الصغرى) والقوقاز وشمالي العراق وفارس (ما وراء النهر) . وكانت هذه المنطقة موضوع نزاعات عنيفة بين تلك الاثنيات (اغلبها من الرعاة الرحل) وبين العرب من جهة ، والروم والافرنج من جهة أخرى . وفي تقديرنا ان أسباب اتيان تلك الغزوات من هذه المنطقة موضوع يجب دراسته بشكل متسع ، ولكننا نعتقد انها ترجع اساسا الى الخلاف في المصالح التجارية والاجتماعية الطبقية بين الرحل والمستقرين . وعلى كل فالمعروف ان هذه المنطقة كانت ملتقى طرق رئيسية لتجارة الغرب مع الشرق الاقصى (طريق الحرير) ، وبعضها من الغرب الى الشرق مباشرة ، واخرى تبدا من ارمينيا الصغرى او شمالي العراق وفارس لكي تهبط جنوبا الى المحيط الهندي . وقد اكتسحت القوات البيزنطية ارمينيا في القرن الحادي عشر ، وانتشر عدد كبير من المرتزقة والتجار الارمن خارج موطنهم الاصلي فاستوطنوا مدن شمال سوريا والعراق ، سائرين وراء انتقال الطرق التجارية الى الجنوب .

وكانت بالقاهرة جالية ارمنية كبيرة في الدولة الفاطمية ، واتى بدر الجمالي بجند كثيرين من الارمن معه عندما تولى الوزارة في مصر .

(٧٤) يحـــدد لويس نقطة التحول في عام ١٠٤٣ الذي تنتهي فيـه مرحلة القوة العربيـة البحرية والتجارية وتبدأ مرحلة انتصار الغرب حتى ١١٠٠ م . انظر مؤلفه الـذي سبق ذكره ص ٢٩٥ وبعدها .

(٧٥) من لفظة اغريقية تعني المركز التجاري ، وحرفت بالايطالية الى « فونداكو » .

(٧٦) لويس : المصدر السابق ، ص ٣٩٠ .

(٧٧) حسن ابراهيم حسن وطه احمد شرف : المصدر السابق ، ص ٧٣ — ٧٤ .

(٧٨) W. Heyd : « Histoire du commerce du Levant au Moyen Age » Leipzig , Harrassowitz , 1923 , Vol . 2 , P. 379 .

(٧٩) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٢٠٨ .

(٨٠) حسن ابراهيم حسن : المصدر السابق ، ص ٩٢ — ٩٣ .

(٨١) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ١٢٥ .

(٨٢) لويس : المصدر السابق ، ص ٣٢٨ — ٣٣٤ .

(٨٣) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٣٩٦ .

(٨٤) سوف تزداد هذه الاهمية اضعافا مع الغزو المغولي الذي اكتسح آسيا ثم القوقاز وموسكوفيا ووصل حتى قلب اوروبا في القرون التالية . وكذلك بالنسبة للفتوحات التركية العثمانية البادئة من غربي آسيا الصغرى حتى المجر بعد ذلك .

(٨٥) هايد : المصدر السابق ، المجلد الاول ، ص ٤٣ — ٤٤ .

(٨٦) انظر ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٢٥٣ .

(٨٧) ذاق الصليبيون السكر لاول مرة اثناء حصار انطاكية (١٠٩٧ — ١٠٩٨) .

(٨٨) ثومبسون : المصدر السابق ، المجلد الاول ، ص ٤٠٥ . وحيث ان التجـــارة انتشرت وازدهرت على ايدي هؤلاء الافرنج عامـة والايطاليين خاصة ، خفتت اهمية الدور الذي كان يقوم به اليهود في هذا الميدان .

(٨٩) المناوي : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٩٠) في رأينا ان الحروب الصليبية تستحق دراسة اوفى ، وانها تقع بشكل منطقي في أنطاق العصرين الايوبي والمملوكي .

(٩١) انظر ك. ماركس : « التكوينات السابقة ... » ـ المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٩٢) ... المقـــريزي « الخطط » .

(٩٣) المقريزي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٩٤) سرور : (١٩٦٦) ، ص ٧٦ .

(٩٥) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٣٩٤ .

(٩٦) البراوي : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

(٩٧) P.K. Hitti : « Précis d'histoire des Arabes » (Trad . M. Planol) - Paris , Payot , 1950 pp. 173\174 .

(٩٨) ماجد : (١٩٦٨) ص ١١٥ ـ ١١٦ .

(٩٩) اشار ماركس الى استمرار النمط التقليدي للانتاج زمنا طــويلا في الزراعة ، وبشكل خاص في « التركيب الشرقي للزراعة والصناعة اليدوية » . انظــر : « التكوينات السابقة ... » ، ص ٩٣ .

(١٠٠) ذكره فريد ابو حديد : « تاريخ صلاح الدين وعصره » ـ القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٢٧ ، ص ٨٣ .

(١٠١) ونعتقد ان قيام دول القرامطة في البحرين والخوارج في المغرب مددا طويلة ينهض دليلا على نفس الفكرة .

(١٠٢) مشرفة : المصدر السابق ، ص ٥١ .

(١٠٣) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٤٨٧ ـ ٤٩٣ .

(١٠٤) C. Cahen : « Mouvements populaire : et autonomisme urbain dans l'Asie Musulmane du Moyen Age » - Arabica , T. 5. 1958 ,P. 245

(١٠٥) M.J. Marcel : « L'Egypte depuis la conquête des Arabes Jusqu'à la domination française » - Paris , Firmin Didot , 1877 ,P. 104 .

(١٠٦) وكان الامام الغزالي في نفس الفترة يقول شيئا قريبا من هذا ، فكتب : « ينبغـي ان تعلم ان عمارة الدنيا وخرابها من الملوك . فاذا كان السلطان عـادلا عمـرت الدنيا وأمنت الرعايا . واذا كان السلطان جائرا خربت الدنيــا » ـ ذكر النصيبــن : د. جمال الديـن الشيال : « اعلام الاسكندرية في العصر الاسلامي » ـ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ٩٢ و ٩٣ .

(١٠٧) مشرفة : المصدر السابق ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

(١٠٨) البراوي : المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(١٠٩) محمود اسماعيل : « الحركات السرية في الاسلام » ـ القاهرة، « كتاب روز اليوسف » ١٩٧٣ ، ص ١٧٥ ـ ١٧٦ .

(١١٠) ب. لويس : « النقابات الاسلامية » ـ ترجمة عبد العزيز الدوري ، مجلة الرسالة ، ١٩٤٠ ، العدد ٣٥٦ ، ص ٧٣٥ .

(١١١) سيدة كاشف (مع حسن احمد محمود) : « مصر في عصر الطولونيين والاخشيديين » ـ القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٠ ، ص ٢٧٩ .

(١١٢) J. et S. Lacouture : « L'Egypte en mouvement » - Paris , Seuil , 1962 , P. 14 .

وقارن هذا مع الفكرة المنتشرة لدى البعض اليوم والقائلة ان الفيتناميين استطاعوا الحاق الهزيمة بالاميركان بفضل طبيعة ارضهم الجبلية والغابات ، في حين ان حرب الانصار والعصابات الوطنية مستحيلة في مصر بسبب ارضها المسطحة والمكشوفة ...

(١١٣) المناوي : المصدر السابق ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

(١١٤) قارن مع الدور الفوغائي للمعارضة الفلاحية في المدن الالمانية في العصور الوسطى قبل الثورة الفلاحية . ويقول انجلز : ان هذه الثورة حولت تلك المعارضة الى حزب ، ولكنه تابع للفلاحين . انظر :

F. Engels : « The Peasant war in Germany » - Moscow , F.L.P.H. 1956 P. 50 .

(١١٥) انظر برنارد لويس : « رأي في تفسير تاريخ الفاطميين » (ملخص) ـ ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، ١٩٦٩ ، المجلد الاول ، ص ٢٨٩ ـ ٢٩١ .

(١١٦) ذكره محجوب بن ميلاد : « اسهام الفاطميين في الفلسفة الاسلامية » ـ ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩ ، المجلد الثاني ، ص ٩٠٣ ـ ٩٠٤ .

(١١٧) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ .

(١١٨) مشرفة : المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(١١٩) V.I. LENIN : « The State and Revolution » - Collected Works , Moscow , Progress , 1964 , Vol . 25 ,P. 387

(١٢٠) ماجد : (١٩٦٨) ، ص ٣٤٠ .

(١٢١) ماجد : المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ — ٣٢٢ .

(١٢٢) ذكره مشرفة : المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

(١٢٣) ذكره مشرفة : المصدر نفسه ، ص ٣٦٦ .

(١٢٤) ألمناوي : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(١٢٥) ماجد : (١٩٧٣) ، ص ١٣٤ .

(١٢٦) المطففين ١ — ٣ ، الفجر ١٧ — ٢٠ .

(١٢٧) انظر للمؤلف : ((تطور النظام المصري من نشأته حتى القرن العاشر)) — القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ . وكذلك الدراسات المنشورة في الطليعة حول النمط الاسيوي للانتاج اعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

(١٢٨) مشرفة : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(١٢٩) سرور : المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

الفصل التاسع

عن بعض الشعوب الراعية المتجوالة في آسيا الوسطى

منذ أواخر القرن الثاني عشر الميلادي حتى أواخر القرن الثامن عشر ، توالى على مصر حكام أكراد ومغول وشراكسة وأتراك عثمانيون ، ولمدة تزيد على ستة قرون خضعت بلادنا لمجموعات أثنية أتت من شعوب رعوية تجوالة في آسيا . وقد أثرت بسياستها على المجتمع المصري ، وجاءت بنصيب في تكوين تراثه . فهناك ضرورة أن نلقي نظرة ـ ولو سريعة ـ على التكوينات الاقتصادية لتلك الشعوب حتى ندرك بصورة أوضح ما جرى في مصر في ظل الايوبيين والمماليك والعثمانيين .

والواقع ان عددا من المؤرخين أطلقوا اسما واحدا ـ وهو « التتار » ـ على تلك القبائل بفروعها من الهون والاتراك والمغول التي انحدرت من آسيا الوسطى . ويقول علماء الانسان المعاصرون انهم ينتمون الى أسرة لغوية واحدة هي أسرة « الالتاي » التي تسكن البراري شبه القاحلة الممتدة من بحر قزوين الى جبال منشوريا الغربية (١) . ومنها فرعان يهماننا بشكل خاص ، وهما الفرع المغولي القريب أثنيا من الصينيين ، والفرع التركي الذي يختلف عن سكان الصين اختلافا كبيرا ، اذ يحتوي على نسبة عالية من الدماء القوقازية .

وكانت هذه الشعوب تتعيش أساسا من تربية القطعان المتنوعة ، وتتجول في رحلات انتجاع شبه منتظمة .

واقترن اختلاف الاسرة الالتاوية عن الصينية بالتقسيم الاول للعمل الاجتماعي بين رعاة البراري وبين المزارعين المستقرين على أراض تروى من

مياه الانهار الكبرى . وفي الازمنة الغابرة أطلق الصينيون على هؤلاء الرعاة البدو اسم « هونج نو » الذي يعني العبيد المتمردين أو الخدم العصاة . وفي القرون الاخيرة قبل الميلاد بدأ الصينيون يبنـــون الحصون على حدودهم ليحتموا من غزواتهم . وفي ٢١٤ م أقاموا السور العظيم في وجههم .

واخذ الاباطرة الصينيون يشنون الحمـلات ضد التتار لاخضاعهـم أو ابعادهم عن مزروعاتهم ، الامر الذي كان يدفـــع بقبائلهم الى الترحال الى مسافات أبعد فأبعد . ولعلهم كانوا يبحثون عن بديل عن الصين للحصول منه على المنتجات الزراعية . فكانت غزوات الهون في القرن الرابع التي وصلت الى روسيا الجنوبية والمجر ، ثم تـــلاهم الآفار في القرن السادس وأتراك خازان في السابع ، والبشناق في الحادي عشر الخ .

وكانت تلك الغزوات التتارية المتجهة غربا تسير عـــادة على الطريقين التجاريين الكبيرين بين الشرق والغرب في آسيـــا . ويمرّ الاول شمالي نهر أمو داريا (فقرب مصب الفلجا ثم جنوبي روسيا وشمال البلقان) ، والثاني جنوبيه (نحو اذربيجان وشمال فارس والعراق فأرمينيـــا والمشرق وآسيا الصغرى) . وهما طريقان كانت تمر عليهما القوافل الناقلة للحرير وبعثـات التبشير بالاديان المختلفة . غير ان الحملات التركية والمغولية التي اجتاحت تلك المناطق ـ وخاصـــة بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر ـ لعبت دورا كبيرا في توصيل حضارة الشرق الاوسط بتلك القائمة في الشرق الاقصى ، اذ أوجدت احتكاكا عنيفا بين شعوبهما ، ونقلت مجموعات منها عنـوة الـى مسافات بعيدة .

هذا ، وثمة ملاحظتان نود ابرازهما قبل الدخول في صلب الموضوع ، لكي نوضح هدف هذه الدراسة توضيحا أكبر . أما الاولى ، فهي أن العلاقـة بين الرعاة الرحل وبين المزارعين المستقرين ـ سواء كـــانت علاقة تجاريـة هادئة أم علاقة اقتتال عنيف ـ نقول ان هـــذه العلاقة هي أحد العنـاصر الرئيسية للتكوين الشرقي كما نعلم (٢) . وسوف نحـــاول أن نتتبع فــي الصفحات التالية بروز المكونات الاساسية النمط الآسيوي خلال التفاعل بين الاتراك والمغول وبين المزارعين المستقرين .

والملاحظـــة الثانية ان الفترة التي نحـــن بصددها شهدت تكوين الامبراطوريات التركية السلجوقية ثم المغولية . وليس من الصدف في رأينا ان هذه الفترة اقترنت بصعود حاسم للملكية الفردية بين تلك الشعوب ومـا ترتب عليه من احتداد الانقسام الطبقي . فالنهضة التركية المغولية اذن كانت نوعا من الثورة أدت الى تكوين أجهـــزة الدولة الشرقية في صفوف تلـك الشعوب .

أولا : عموميات نظرية

من حدود الصين الشمالية في آسيا الوسطى حتى المجر في أوروبا الوسطى ـ تمتد سلسلة من البراري (الاستبس) التي تعترضها المناطق الصحراوية ، ومنها صحراء جوبي الكبرى في منغوليا الحالية . وجنوبي هذه البراري تقع الوديان الخصبة في الصين وفارس وتركستان والعراق ؛ ثم أحواض الفلجا والدون والدانوب التي تحيطها الهضاب وسفوح الجبال .

والثروة الطبيعية لهذه البراري هي الكلأ . ومنذ الازمنة الغابرة ترتادها قطعان المواشي ذات هجرات الانتجاع المنتظمة . وبرزت شعوب الرعاة الرحل في مقدمة التاريخ الشرقي من القرن العاشر حتى السادس عشر .

أ ـ الرعي المنتجع :

يمكن اعتبار هذه المناطق انتقالية من زاوية الجغرافيا الاقليمية ، بين السهول المزروعة والصحراء الجرداء . ولذلك توفرت فيها أنسب الظروف لاستئناس حيوان التربية (٣) . وقد بدأ الانسان عمليات الاستحواذ عليه بأن كيّف نفسه للشروط المعيشية الخاصة بالقطعان ، عاملا على الاشراف على حركاتها وعلى حمايتها من مختلف المخاطر . وهكذا نشأ الاستئناس من المعايشة الطويلة بين الانسان والحيوان .

ويبدو ان الحضارات الزراعية الكبرى الاولى تضمنت الامتزاج بين الفلاحة والرعي (٤) ، وان ظهور الاولى كانت أقدم تاريخيا من الثاني . ثم اتضح ان التربية أفيد في الهضاب والبراري وأكثر اقتصادا ، مما جعل الرعاة ينفصلون عن المزارعين ويلازمون القطعان في هجرات الانتجاع ، أي الانتقال من المراعي الشتوية الى الصيفية وبالعكس ، في أطوار منتظمة . وفيها لا ينقل الغذاء الى الحيوان ذي الاقامة الثابتة ، بل ينتقل القطيع الى حيثما ينمو الكلأ . وفرضت الخبرة المتوارثة أن يحكم التنظيم الدقيق هجرة الانتجاع حفاظا على الانتاج وتوسيعه .

ومن خصائص الماشية انها تجمع بين كونها وسيلة انتاج وطيبة استهلاكية في الوقت نفسه . فلها بالتالي قيمة مزدوجة ، الامر الذي يوفر الامكانية لكي يأخذ التبادل أهمية كبيرة لدى الشعوب الراعية التي سكنت مناطق البراري . فالقطيع ثروة منقولة لديها ، في حين ان الارض ليست لها هذه الصفة لدى الشعوب المزارعة قديما .

ومن جهة أخرى ، فحيث ان المواشي تتغذى من الزرع ، فبين الانتاج

الحيواني والانتاج النباتي تناقض بيئوي (ايكولوجي) أولي . وفي العصور السابقة ، أصبح تقدم الزراعة المستقرة يعني تراجع الرعي ودفع الرعاة الى مناطق أشد قحالة . وكان العكس صحيحا أيضا ، بمعنى ان توغل العشائر الراعية بقطعانها في مناطق الاستزراع كان يعني الخراب للفلاحين .

ومن هنا كانت العلاقة بين الشعوب المزارعة وبين الراعية علاقة ذات وجهين : التجارة والحرب .

وفي تلك الشعوب الرعوية ، يحدث التطور والتقدم في القوى الانتاجية في اتجاهات عدة . ويهمنا اتجاهان اثنان بالنسبة للبحث : أما الاول ، فهو أن يتولى أفراد القبيلة نفسها الزراعة والرعي معا ، أي أن تكون القبيلة مركبة من رعاة منتجين ومن مزارعين مستقرين (٥) . والاتجاه الثاني هو تنويع القطيع من حيث تركيبه (تربية الخيل والماعز والجمال والابقار الى جانب الخراف مثلا) ، الامر الذي يتطلب معرفة أوسع لاساليب التربية وأنواع الطعام الذي تقدمه الطبيعة في مختلف المواسم الخ .

ويرتبط التقدم في القوى الانتاجية عموما بتقسيم أعمق للعمل الاجتماعي ، وبزيادة التباين الاجتماعي بين الرجل والمراة ، وكذلك بين الفئات المختلفة داخل القبيلة الواحدة . كما تنتشر عادة الزواج من خارج العشيرة كوسيلة لاضافة التنويع الاوسع في قطيعها بواسطة المهر (٦) . وحيث ان الرعي عملية يمكن أن يقوم بها فرد أو أفراد قليلون قد ينعزلون عن كتلة العشيرة مدة ، فيصبح من المستطاع أيضا أن تحدث التمايزات بين الحيازات الفردية . أي ان قبائل الرعاة قد تحقق ــ في ظروف معينة ــ الانتقال المبكر من المجتمع اللاطبقي الى المجتمع الطبقي . ويقول ماركس :

> « الامر الجوهري هو العمل الجزئي كمنبع للاستحواز الخاص . فينجم عنه تراكم الطيبات المنقولة ، مثل المواشي والعملة بل والعبيد أو الاقنان أحيانا . وهذه الملكية المنقولة التي لا يستطيع المشترك رقابتها ، والتي تكون مجالا المبادلات الفردية حيث يلعب المكر والصدفة دورا كبيرا ، سوف تؤثر بثقلها تأثيرا متزايدا على الاقتصاد الريفي كله . واليك المذيب للمساواة البدائية الاقتصادية والاجتماعية» (٧)

ب ــ العلاقة بالمزارع المستقر :

ان ذلك التقسيم للعمل الاجتماعي بين الزراعة المقيمة والرعي التجوال لم يكن اذن ــ على العموم ــ تقسيما داخليا بالنسبة للقبيلة الواحدة ، بل

خارجيا عنها . أي انه كان غـــالبا في الوقت نفسه تقسيما أثنيا أيضا بيـــن الشعوب التجوالة والشعوب المستقرة .

وتحتاج الشعوب الراعية الى المنتجات الزراعيـــة ــ وخاصة الغلال ــ وبعض منتجات المناجم مثل الملح لاستكمال تغذية الماشية ، وبعض المعادن . فلا يستطيع الرعاة اذن الاستغناء عن التبادل والمقايضة مع الشعوب المستقرة . ومن جهة أخرى ، فلأن الرعي المنتجع يتنقل دوريا بين مناطق معينة يصبـــح طبيعيا أن يتاجر الرعاة بمنتجات هذه المناطق . ولقد وجدت في منطقـــة ما بين النهرين مثلا منذ ٤٠٠٠ سنة ق.م. أسواق المدن والمعابد التي كـــان يتلاقى فيها الرعاة والمزارعون بل وتجـــــار أحجار الصوان والنحاس والملح والقار والسمك المجفف والفواكه (٨) .

وثمة وسيلة أخرى للرعاة كي يحصلوا على مالا ينتجونه ، وهي فرض الجزية على القبائل الاخرى ، أي بالعنف . والحقيقة ان ترحال الرعاة فـــي مناطق مختلفة ومواجهتهم لظروف عمل متبـــــاينة يساعدان على تحفيزهم للاصطدام الخارجي (٩) . هـــــذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فحيث ان العشيرة تعيش متنقلة باستمرار ، فعمليـــــة الاستحواز تتم لديهم بالنسبة للقطعان التي تصاحبهم ، وليس على الارض التي تتغير دائما . ولذلك ، فقد تبدأ الملكية الفردية بالماشية في حين ان منطقة الرعي تعتبر ملكية مشتركـــة للقبيلة كلها . غير ان هذه القبيلة قد تجد ان الارض التي تريد الرعي فيهـــا مسكونة ، أي سبق لقبيلة أخرى أن وضعت يدها عليها . ولذلك :

« فالحرب أحد الاعمال البدائيـــة الاولى لكل واحدة من هذه الطوائف التلقائية ، سواء كانت للابقـــاء على الملكية أو للحصول عليها » (١٠) .

ومن هنا ، لا ينجم فقط ما يلاحظه المؤرخون من أصالة التقاليد الحربية في تلك الشعوب التجوالة الراعية ، بل وأيضا ان اتحـــاد عشائر القبيلة أو مجموعة من القبائل في مواجهة الخارج هو الضمان لبقائها حرة ، وقادرة على فرض سيطرتها على أعدائها . ومن هذا الاتحاد القاهر تنشأ أجهزة الدولـــة البدائية التي تتطور ــ مع اشتداد التبـــــاين الطبقي ــ حتى تفرض بالعنف الظروف التي تمكن الطبقة السائدة من المعيشة والسيطرة (١١) .

وهنا يجدر بنا أن نبدي ملاحظتين . أما الاولى ، فهي ان بحثنا يتعلق بالشرق الذي تكونت فيه المجتمعات الزراعية عموما (الصينية ــ الهندية ــ العربية) معتمدة على النمط الآسيوي للانتاج . وقد تأثرت الشعوب الراعية في آسيا الوسطى بهذا التراث تأثرا كبيرا . ولكنه يبدو لنا ان هذه الشعوب

التجوالة لم تفرض بدورها تغييرا جذريا على التكوين الاقتصادي الاجتماعي القائم في أحواض الانهار . ورغم ان الاتراك والمغول حملوا نار الحرب المدمرة في مناطق واسعة من الشرق ، غير ان هذه الحرب لم تسبب من التطوير الا قليلا . وذلك لان بساطة النمط الآسيوي واقترانه هناك بالشروط الطبيعية للانتاج (مثل الاشراف المركزي على شبكة الري الاصطناعي) أعطيا للمجتمعات الزراعية الشرقية ثباتا واستقرارا صلدين . ولن يقوى على هدمها تماما غير الرأسمالية الاجنبية فيما بعد .

والملاحظة الثانية هي ان العامل التطويري الرئيسي الذي كانت تحتويه الشعوب التجوالة كان التجارة . واذا كانت هذه تدفع الى تنشيط الانتاج السلعي والتبادل النقدي ، غير ان سيادة التجار على المنتجين تحول ـ في نهاية الامر ـ دون تثوير النمط الانتاجي من جذوره (١٢) . ومن هنا نجد ان التأثير التركي والمغولي على المجتمعات الشرقية تسبب في اشتداد ركودها رغم ازدهار تجارتها الخارجية في أغلب العهود . وبالاضافة الى ذلك ، فقد أتت سيادة التجار بعوامل الازمة الناتجة عن تقلبات قيمة العملة وتدهورها .

جـ ـ العلاقات الطبقية :

يتطلب الانتاج في المجتمع البدوي أن ينقطع الراعي لحراسة القطيع وتوجيهه . ولذلك ، انفصلت ادارة عمليات الانتاج عن الرعي المباشر انفصالا مبكرا . وكان شيخ العشيرة يقيم عادة في مركز الدورة الاقليمية دون أن يصاحب الماشية ، ولكنه يقرر طريقها العام ، ويوفر للرعاة اللوازم التي ليست منتجات حيوانية بسيطة . ويتولى هذا الشيخ أيضا توجيه العمليات الحربية والاشراف على حركة التبادل والتجارة مع القبائل الاخرى أو المجتمعات الزراعية ، الامر الذي كثيرا ما يتحول الى احتكاره للتجارة في المواد الاساسية . كما ان الشيخ يركز في يده ونفسه الاعمال السحرية المتوارثة والمرتبطة بتربية الحيوان . وتصبح هذه المهام الاقتصادية والاجتماعية والفكرية مصدرا لنشأة سلطة الدولة حول شيخ القبيلة . وسبقت الاشارة الى ان الضرورات الحربية نفسها دعت الى قيام أجهزة الدولة في فترة مبكرة لدى بعض الشعوب الراعية .

ومع نمو الدولة ، يتحول الشيخ من فرد منتخب لا سلطة له الى طاغية تتمثل فيه القبيلة رمزها ، ويصبح المالك الاعلى للمنطقة الواسعة التي يتجول الرعاة فيها في دورات الانتجاع . وتنتقل سلطاته الى أولاده الذين يكونون عائلة أرستقراطية حاكمة . وبهذا ينشأ نوع من الانفصال بين حيازة الارض

وحيازة الماشية . فالاولى ملكية مشتركة ممثلة في ملكية الدولة ، في حين ان الثانية يمكن أن تكون فردية أو بيد العشائر والاسر .

وتنمو علاقات الاستغلال من الامتيازات التي تتمتع بها الاسرة الحاكمة، ومن حقوقها في منح جزء من هذه الامتيازات لصغار الامراء أو مشايخ القبائل الادنى مرتبة . وتستخلص هذه الامتيازات اما على شكل اتاوة مباشرة على الانتاج الحيواني او على شكل تسخير الرعاة في تربية مواشي الحكام جنبا الى جنب قطيعهم ، وكذلك تعبئتهم الجبرية في الغارات المسلحة على الجيران .

وفي أول الامر ، تتخذ علاقات الانتاج لدى هذه الشعوب شكل العلاقات الاسرية وعلاقات القرابة أو النسب . وليس هذا الشكل بقية المشاعية الاولى وتراثها فحسب ، بل أنه يوفر المرونة اللازمة لكي تعمل الوحدات الانتاجية ــ أي الاسر ــ ، في تطابق مع الظروف الطبيعية . فالحيازات والثروات تتوارث داخل هذه الاسر ، والعلاقات الزوجية والعائلية مرتبطة بالانتاج وتوسيعه . وفي الوقت نفسه ، فهذا الاساس العشائري للتركيب الاقتصادي الاجتماعي يوفر امكانيات التعبئة المشتركة في أحوال الضرورة والحصول على تركزات بشرية مكثفة عند الاصطدام بآخرين (١٣) .

وكذلك يتخذ التدرج في المستوى الاجتماعي شكل التمايز بين الاسر أو بين العشائر ، بحيث تكون احداها صاحبة الامتيازات التي يفرض استخراجها على الاخرى . غير ان تطور أجهزة الدولة وتضخمها بعد ذلك ، ثم قيامها ببعض المهام الاقتصادية الكبرى وتأكيد حقها الاعلى في ملكية الرقبة الزراعية ــ نقول ان هذه التطورات تركب فوق العلاقات الطبقية القبلية تركيبا من الطبقية الجديدة أشبه ما تكون « بالعبودية المعممة » المعروفة لدى مجتمعات الانهار . وبطبيعة الحال تتوقف نتيجة هذه العملية على الظروف التاريخية والاجتماعية والبيئية التي تتم في ظلها .

ثانيا : الاتراك قبل العثمانيين

لعب العنصر التركي دورا هاما في تاريخ الشرق الاوسط منذ أن تكونت منه فرق المرتزقة في الخلافة العباسية ، ثم بعد وقوع هذه الخلافة تحت سيطرة الاتراك السلاجقة . وقد نشأت أسرة الايوبيين في ظلهم ، كما استولى صلاح الدين على مصر باسم أحد أمرائهم نور الدين زنكي . وكذلك شكل الصالح أيوب أول الفرق المملوكية في مصر (وهي « الفرقة البحرية ») من الارقاء الاتراك . وبالاحرى ، فالنظم الحاكمة في مصر من منتصف القرن

الثاني عشر حتى منتصف القرن الرابع عشر كـــانت متأثرة بالتراث التركي بدون شك . والذين استولوا على مصر في ١٥١٧ كانوا أتراكا أيضا ، وهـم العثمانيون . غير ان أهمية الاحتلال العثماني تستحق أن نفرد بحثـا خاصا لاصوله الاجتماعية والاقتصادية .

١ ـ « ما وراء النهر »

أطلق العـــرب اسم « ما وراء النهـر » على منطقـــــة تركستان أو « ترانزوكسانيا » وهي الواقعة بين حـــدود الصين الشرقية وبحر قزوين وشمال الهند وافغانستان وفارس . وكانت ترتادها المجموعـات التركيـــة التجوالية ، ويخترقها نهران كبيران يصبان في بحر آرال ، هما «الاموداريا» (أو جيحون) في الجنوب ، و « السيرداريا » (سيحون) فـي الشمال . وتقع مدينتا بخارى وسمرقند على الاموداريا . وبين هذا النهر وبحر قزوين صحراء « قره قوم » (الرمال السوداء) ، كما ان في الجنوب الشرقي لبحر آرال صحراء « قيزل قوم » (الرمال الحمراء) . اما شمـالي المنطقة كلها ، فتمتد فيه البراري .

وكانت الارض الزراعية في أجزاء من اقليم سمرقند ، وكذلك المنطقـة المحيطة ببخارى ، تروى ريا اصطناعيا . واشتهرت نواح فيها بأعنابها الجيدة . ويبدو ان قسما من السدود والقنوات التي يذكرهـا الجغرافيون والرحالة العرب كان قائما قبل الفتح الاسلامي . فيـــذكر ان عباد النار في سمرقند كانوا يعفون من جزية الرأس في قديم الزمان مقابل صيانة السد الذي تأخذ المدينة ماءها منه (١٤) . ونعلم بعد ذلك من الاصطخري ان زراعـــة الخضر كانت منتشرة في هذه المنطقة ، مما يتضمن اتساعا كبيرا للري الاصطناعي . والّف فقهاء خرسان « كتاب القنى » الذي يحوي الارشادات للزراعة الحفاظ على الارض المزروعة . وهنا بعض الشبه مع حضاراتالانهار في مصر والهند .

وعلى حدود الاقاليم المزروعة المزدهرة ، كان يوجـــــد الرعاة الاتراك المغول ، وبعضهم شبه مستقر الاقامة حيث يكثر الكلأ ومنابع المياه ، أو في تقاطع الطرق التجارية ومسالك الهجرات . ورد الفعل الطبيعي لدى هـؤلاء الرعاة الفقراء أن ينهبوا الثروات التي أمامهم (١٥) ، ويفرضوا سيطرتهم على المزارعين للحصول على جزء من فائضهم . وبالفعل ، فلمدة تقرب من عشرين قرنا ، كانت مجموعات مختلفة من الشعوب التركية تخرج مـن بؤرتها فـي شرقي آسيا الوسطى وتكتسح الاقاليم التي أمـــــامها فتصل حتى المحيط الهندي والبحر الابيض وأوروبا الشرقية والوسطى .

ويذكر المؤرخون ان بعض الخانات الاتراك من شعب « التغز أوغز » (أي القبائل التسع) استطاعوا أن يقيموا ، في القرن السادس الميلادي ، دولة موحدة في آسيا الوسطى كلهـا ، وكان مركزها نواحي مصب نهر السيرداريا . وتحالفت هذه الدولة مع بيزنطة ضد ساسان ، ثم انقسمت الى جزئين . وفي أواخر القرن السابع وبداية الثامن شن الاتراك الشرقيون الحملات على الدولة التركية الغربية حتى أسقطوها . وقد كان الانقسام بين الامراء الاتراك عاملا مساعدا لنجاح الفتح العربي لهذه المنطقة ، وهو الذي تم في أوائل القرن الثامن .

وانضم عدد كبير من الاتراك الى المتطوعة المجاهدين من أجل الاسلام . وكثيرا ما كانت فرقهم تصطبغ بصبغة التنظيم الطائفي الشبيه بالفتوة . وبلغ بعض قادتهم مبلغا من الشهرة ، ومنصبا رسميا في الدولة . وكانت الغنائم التي يجنونها تجذب الى صفوف الجيوش التركية مزيدا من رعاة ما وراء النهر . ومنذ أن استقرت الخلافة العباسية ، كوّن هؤلاء قلب الجيش المرتزق الذي تستند اليه ، الى أن استولوا على السلطة الفعلية في بغداد السلجوقية . والحقيقة ان الاسرة السلجوقية نابعة من بين هؤلاء الاتراك الغربيين الذين أسماهم العرب « الغز » أو التركمان .

الاهمية التجارية :

سبقت الاشارة الى النهضة الزراعية فيما وراء النهر . ونضيف ان المنطقة كانت لها صناعة نامية أيضا ، وخاصة الحرف المعدنية في فرغانة لقرب المناجم منها ، وصناعة الورق التي اشتهرت بها مدينة سمرقند . وكانت المنطقة مركزا تجاريا هاما ، فيجري فيها التبادل مع الرعاة المتجولين للحصول منهم على مواشي الذبيح والنقل والجلود والفراء ، وكذلك الرقيق مقابل الملابس والغلال . ليس هذا فحسب ، بل كانت تمر بالاقاليم التجارة العابرة من الصين الى الروم .

فبين ٥٦٢ و ٥٦٩ م مثلا ، خطط أحد الزعماء الاتراك ـ الايلخان « موكان » ـ لكي يسيطر على المواصلات بين النهر الاصفر والدانوب ، وأرسل للامبراطور جوستين الثاني سفيرا يعرض عليه معاهدة تجارية وعسكرية ضد الفرس لانهم رفضوا السماح للقوافل التركية بايصال الحرير الصيني الى الاسواق الكردية . وفي نفس الوقت كان مندوبوه يعرضون على امبراطور الصين شراء كميات كبيرة من الحرير .

وبعد الفتح العربي للمنطقة ، ازداد نشاط الارستقراطية القبلية التركية

في ميدان التجارة . وكانت قوافلها التجارية تخترق المنطقة من الشمال الى الجنوب نحو خراسان ، ومن الشرق الى الغرب نحو الخزر . ومن الروايات العربية لتلك الفترة ، يبدو ان هؤلاء الاشراف التجار كانوا يملكون الضيع الواسعة ويسكنون القصور الفاخرة . واستمر العامل التجاري يلعب دورا هاما في المناطق التركية حتى بعد تولي جنكيز خان . ففي عام ١٢١٥ أكرم الامبراطور المغولي مندوب خوارزم شاه معترفا له بالسيادة على الغرب ـ مقابل سيادته على الشرق ـ ومؤكدا ضرورة استتباب السلام حتى يستطيع التجار السفر بين الدولتين (١٦) .

٢ ـ التكوين التركي

أ ـ الهيكل العشائري السياسي :

كان التكوين التركي يمزج بين قطبين مختلفين ومتحدين دائما : فهناك مفهوم غامض للملكية المشتركة ، وهي تلك التي تتعلق بمنطقة الرعي والكلأ . ويوجد في الوقت نفسه مفهوم معين للملكية الفردية ، خاصة برب الاسرة ، وتتعلق بالمنقولات والمواشي بشكل خاص .

وللعلاقات الاجتماعية وجه عشائري ، ويسوده رب الاسرة أيضا . غير ان مختلف الهياكل القبلية ترتبط ببعض رباطا يمسك به الراس السياسي بصورة مطلقة طالما استطاع أن يحقق الغنى لافراد الارستقراطية . وفيما بين فترات التفكك القبلي ، تتحقق الوحدة المركزية بفضل جهاز الدولة الذي يعطي للطبقة الحاكمة السيادة النظرية على ملكية الرقبة لاراضي الاقاليم كلها . ولافراد هذه الطبقة أيضا درجة من الملكية الخاصة الفعلية . وهذا الوضع الموحد كله مبني على جموع الوحدات العشائرية المتناثرة من حيث المساحة والمتباعدة من حيث المصالح والمشاعر .

وبالاحرى ، فاننا نجد السيادة الجنينية لجهاز الدولة في القطب السياسي للعلاقات الاجتماعية . فالعائلة الممتدة أو العشيرة لها ملك مشترك ويحكمها شيخ . فلها اقليمها الخاص بها الذي ترعى فيه مواشيها ، كما لها مراسيمها الدينية المشتركة . وتجد تلك الملكية العامة أو المشتركية تعبيرا في الادارة المشتركة لاراضي الكلأ وانضمام الرعاة وقطعانهم معا في الدورة البدوية السنوية التي يسيرون عليها . وشبكة العلاقات العشائرية هذه تشكل نوعا من الطائفة الدائمة تعلو حياتها فوق حياة الافراد أعضائها (١٧) .

والعادة أن يبقى الابن مع أبيه حتى بعد زواجه . وعندما يصل الابناء الى سن البلوغ يأخذون قسطهم من الميراث ، وان كانت ممتلكات العشيرة كلها تظل تحت الاشراف الفعلي للشيخ . وأنصبة الابناء متساوية ، ولكن الابن الاكبر هو الذي يرث ثروة الاب المعنوية من رتبة ولقب ومركز شرفي وسلطة على الاسرة .

ومع قوة العلاقات العشائرية الداخلية ، نجد الارتباطات القبلية بين البطون غير وثقى . فعلى عمود يرجع تاريخه الى عام ٧٣٣ م تقريبا ، نقوش تظهر الشعب التركي كطائفة من الافراد ليست القرابة الاثنية شرط ارباطهم ببعض . وانما يتجمع أعضاؤها حول زعيم يسمى كجان (أو خان) ، ويزداد العدد اذا كانت قيادته رشيدة (١٨) ، أي اذا استطاع أن ينظم الجموع ويقودها في حرب منتصرة على الجيران ، فينهب ثرواتهم ويفرض عليهم جزية منتظمة . وكان لهذا التشكيل الاتحادي وظيفة سياسية وادارية : فالبطن وحدة لجباية الضريبة العينية أو السخرة ، كما انها وحدة للتعبئة العسكرية تمد جيش الامير بعدد محدد من الجنود . وكانت هذه الاعباء توزع على العشائر التي تتحمل مسؤولياتها المشتركة . واذا ارتكب فرد من أفرادها جريمة كانت العشيرة كلها تحاسب عليها .

وبهذا نجد في التكوين التركي الاصلي العناصر الاولية للنمط الآسيوي للانتاج ، من مشتركات انتاجية منعزلة بعضها عن بعض ومكتفية ذاتيا من جهة ، ومن وجود سلطة مركزية بين الحين والآخر تشكل جهاز دولة ذات مهام اقتصادية . وبطبيعة الحال هناك فوارق بين هذا التكوين والتكوين الشرقي النموذجي .

فهناك فوارق شكلية ، وهي ان المهام الاقتصادية للدولة المركزية المصرية مثلا كانت تتعلق بصيانة شبكة الري الاصطناعي . في حين ان المهام الاقتصادية للدولة المركزية الرعوية تدور حول توزيع مناطق الكلأ على البطون والعشائر كما تدور حول الاشراف على المقايضات والتجارة الخارجية التي يحتاج اليها أعضاء المشتركات العشائرية وليس فقط الطبقة الحاكمة .

ثم هناك أيضا فوارق جوهرية ، وخاصة من نوعين . ويرتبط أحدهما بالصبغة القبلية لعلاقات الانتاج . كما يقترن الثاني بضعف الكيان المركزي عندما يقوم ، وبسرعة تفككه بعد ذلك .

ومهما كان الامر ، فنرى في هذا الانتماء « الآسيوي » للاتراك أحد الاسباب التي سهلت العلاقات بينهم وبين العرب بعد أن استولوا على فارس.

ب ـ العلاقات الطبقية :

في قديم الزمان ، كان الحكام الذين يقودون البطون التركية منتخبين ، ولم تكن مناصبهم تورث لابنائهم . غير ان هذا الوضع تغير شيئا فشيئا ، وحلّ محله أن يصبح رئيسا من استطاع أن يقود مجموعة من العشائر أو البطون في غارات منتصرة جلبت الغنائم . وصارت أسرة هذا القائد ترث امتيازاته ومركزه وتكوّن أرستقراطية الامارة التجوالة . وأحاط النبلاء أنفسهم بنوع من الحرس الشرفي يتكون من أولاد النبلاء الاصغر منهم رتبة . وكان للارستقراطية حق امتلاك الاراضي ، فأطلق على الفرد منها اسم « طره خان » ، أي سيد الحرث (وحرف هذا اللفظ فيما بعد الى طرخان) .

فكانت الملكية الفردية موجودة لدى تلك الارستقراطية التي يستطيع أفرادها الاستيلاء على السلطة القبلية اذا نجحوا في مغامرة حربية . هذا في حين ان الارض كانت ملكية عامة لدى العشائر العادية كما سبق القول . أما قطعان المواشي فكان امتلاكها الخاص موجودا لدى النبلاء والعامة أيضا بجانب الملكية المشتركة .

وكان لدى الاتراك نوع خاص من نظم الولاء . ففي امكان النبيل منهم أن يتبنى راعيا فقيرا أو أسرة كاملة رقيقة الحال ، ويصبح أفرادها مواليا له، ويخدمونه في الاعمال الحربية بشكل خاص . وكانت عصبية المحاربين هذه تعتبر « مالا » ، ويتم توريثها وتقسيمها بين الورثة (١٩) . والتقليد أن يرث الابن الاصغر الارض أو الحقوق على المنطقة باعتبارها عقارا ، في حين ان الاولاد الاكبر يرثون المنقولات من قطعان وموال .

أما سائر العامة ، فكان جزء منها يخدم في الاراضي الخاصة للامراء أو الخان الكبير ، ويعتبر الجانب الاكبر منهم خادما للدولة ولرأسها بصفته ممثلا لها . وتظهر تبعيتهم في دفعهم الضرائب للتاج على هيئة توريدات عينية مثل عدد من الخراف ، أو على شكل عمل بدون مقابل (السخرة) أو بالخدمة العسكرية (٢٠) . وكانت الارستقراطية معفاة من الضرائب .

وتذكرنا هذه العلاقات الطبقية بعلاقة « العبودية المعممة » في الدول الشرقية النموذجية ، حيث تكون العامة عبدة لجهاز الدولة ورمزها السلطان. غير ان النظم التركية ـ كما يبدو ـ كانت تحتوي على قسمين للعبودية المعممة : دائرة تابعة للدولة ودوائر تابعة للامراء . وقد نرى في هذا نوعا من المرحلة الانتقالية السابقة لاكتمال التكوين الشرقي .

واخيرا ، فقد وجـــد الرق أيضا بين الاتراك في هذه الفترة ، ولكـن الارقاء كـــانوا يستخدمون خصوصا فـــي الاعمال المنزلية وبعض الحرف الحضرية دون الزراعة .

ج ـ حقيقة النظام الاقطاعي في ظل السلاجقة :

حتى فترة قريبة ، كان أغلب المؤرخين يميــــلون الى اعتبار النظـام الاقتصادي الذي أرسى السلاجقة اسسه نظاما « اقطاعيا » لا يختلف عـن الاقطاع الاوروبي الا من بعض النواحي الشكليــــة . وما زال بعض البحاثـة السوفياتيين ينحون هذا المنحى (٢١) . غير ان نفرا من العلماء في الفتـرة الاخيرة استطاعوا أن يبينوا ان ثمة فوارق جوهرية بين ما يسمى بالاقطـاع الشرقي وبين الاقطاع الاوروبي الغربي .

والحقيقة ان الاقطـاع متفرع من نظم الملكية الفردية الخاصة للارض ، وهي ذلك الجذر القوي الـذي كان موجــــودا في المشتركين الرومانـــي والجرماني .

أما « الاقطياع » الشرقي ، فهو نابع ـ على العكس ـ مـن جذر الملكية العامة في المشترك الزراعي أو الرعوي على السواء . وهذا فرق جوهري بين النظامين . ففي حين ان الاقطاع الاوروبي كان مرحلة تاريخية كاملة لتكوين اقتصادي اجتماعي متميز ، لا هو عبودي ولا هو رأسمالي ، نجد ان الاقطياع التركي لا يختلف في جوهره عن التكوين الشرقي العــــام والمبني على النمط « الآسيوي » للانتاج ، ولم يغير اسسه وجوانب كثيرة من هيكله ، وان كان أضاف أليه جديدا دون شك . وفي تقديرنا ان هذا الجديد الذي أضافـه الاقطياع التركي يعود في أغلبه الى ظروف محيطة قائمـة في ذلك الوقت ، وان عناصر التكوين الاقطاعي بالمعنى الصحيح لم تنضج فـي المجتمع الشرقي ـ وخاصة المصري ـ الا في ظل النفوذ الاستعماري الاوروبي .

ولا بأس على أي حال ان نلقي نظرة سريعة الى ما يراه الكثيرون أصـلا لهذا الاقطاع ، أي الاصل التركي السلجوقي .

وسبقت الاشارة الى ان القبائل التركيـة كانت تنظر الـى الارض كملك مشترك أو بالاحرى كمنطقة مشتركة للانتجاع والرعي المتجـــــول . ويقول البروفسور كلود كاهين :

« لدى الاتراك في آسيا الوسطى وايران ، ظلت الفكرة عن الملكية الفردية للارض ـ وخاصة بغرض الاستخـــدام

الزراعي وكشيء محدد اقليميا واداريا تحديدا واضحا ـ ظلت هذه الفكرة مفهوما كاد ألا يكون مدركا أو مقبولا . فقد مالوا الى اعتبار الارض كلها للاستعمال الجماعي أو ـ على أقصى تقدير ـ التوزيع بين المجموعات في اقليم واحد » (٢٢) .

وترتيبا على هذا ، فعندما سيطر الاتراك على فارس في القرن التاسع الميلادي ، اعتبرت الاراضي الواسعة للحكام السابقين ملكا للتاج الخاني ، وان الدولة مشاركة لسكان المدن عندما يحوزون أيضا بالشراء (٢٣) . وكانت توجد خزانة حكومية خاصة تغذى مواردها من مصادرة الاملاك ، مما يبين انها كانت أمرا معتادا وكثيرا ما يتكرر (٢٤) . وصدر قانون يعطي للدولة نصيبا في أي تركة وان كان للمتوفي ورثة .

وفي القرن العاشر ، كانت أرض المملكة التركية تعتبر ملكا للاسرة الخانية كلها ، وتوزع بين أفرادها كامارات . ثم يقسم الانتفاع بكل منها بدوره الى أجزاء أصغر وهكذا . ويلاحظ « بارتهولد » ان هذا النظام أصاب بالضرر طبقة ملاك الارض (٢٥) ، أي انه كان يتعرض بشكل مباشر للملكية الفردية الخاصة .

وعندما انتزع الاتراك السلاجقة العراق من سيطرة البويهيين ، وجدوا ان هؤلاء كانوا سبقوهم في اقامة هيكل عسكري حاكم . فكان ضباط الجيش البويهي يمنحون اقطاعات بدلا من الرواتب دون أن يدفعوا عنها عشورا . وكان من المستطاع أن تستبدل الارض المقطعة لهم بناء على رغبتهم أو بقرار من الحكومة (٢٦) . وعليه ، فقد جاءت النظم السلجوقية عن الاقطاع العسكري كاستمرار النظم السابقة وتطور لها .

ونعلم ان الفترة المبكرة للاسلام عرفت نظام القطاعي ، وهو أن يمنح الخليفة حق الاستحواز المحدود على بعض أراضي الدولة لعدد من الاعيان ، بشرط أن يحافظوا على استمرار استزراعها . وكان هذا النظام ينطوي على حقوق معينة (مثل حق البيع والتوريث والهبة) . ولكنه انطوى أيضا على واجبات (دفع العشر) وعلى قيود على التصرف ، اذ لم يتضمن امتيازا اداريا أو سياديا على الفلاحين أنفسهم .

وكذلك نعلم ان أشكالا قريبة من نفس المبدأ كانت سارية في مصر أيام البطالمة والرومان والبيزنطيين . ولذلك فالهيكل الذي اقامه السلاجقة لم يكن بدعة جديدة تماما . ولكنه اختلف عن فكرة القطاعي في أمرين : الاول انه كان وسيلة لدفع رواتب الجنود وأمرائهم . والثاني ان هؤلاء كانوا يتمتعون

بحقوق ادارية باعتبارهم جزءا من الدولة ومندوبين عنها في المنطقة . ولم تكن حقوقهم هذه صادرة عن تمتعهم بامتيازات سيادية على الارض التي ينتفعون بخراجها ، فلم يكن لهم حق الرقبة عليها ولا حق فرض القنانة الشخصية على مزارعيها . وبالفعل ، فكثيرا ما كانت تسحب المنطقة المقطعة من المقطع أو يحول راتبه مرة أخرى الى ايراد نقدي يصرفه من الخزينة المركزية .

بل المعروف ان « نظام الملك » ـ الوزير الشهير ببغداد في ظل السلاجقة والذي أعطى لنظام الاقطاعيات شكله الناضج ـ أبرز دائما ضرورة تبديل المناطق على المقطعين كل فترة للحيلولة دون وضع أيديهم على الارض بصورة فعلية ولمنعهم من أن يتواوها بشكل مستقل ، فيتحدوا السلطة المركزية . وكان عدم استمرار علاقة المقطع باقطاعه يجعله يهمله من الناحية الانتاجية ويعتصر كادحيه الى حد الخراب . ومع ذلك ، كان رأس الدولة يجد في هذه الاوضاع ضمانا لبقاء حقوق السيادة في يده .

ومن بين هذه الحقوق السيادية ، حق الولاية على العامة ، أي العبودية المعممة . ومن المعروف ان « نظام الملك » نفسه يؤكد في كتاباته على ان أصحاب الاقطاعيات لا يستطيعون سوى استخراج مبلغ معين من السكان دون أن يحق لهم المساس بهم في أشخاصهم وزوجاتهم وأطفالهم وأملاكهم الخاصة . وكتب الوزير : « ان الارض وسكانها ملك السلطان . أما الامراء المقطعون وحكام الاقاليم فليسوا الا حرسا أقيم لحمايتهم » (٢٧) . ومما يدل على ان الاقطاع التركي السلجوقي لم يكن يتضمن حقوقا سيادية للمقطعين على الفلاحين ان « نظام الملك » كان باستمرار يلحّ على واجبات السلطان ازاء رعيته وضرورة قيامه بالمراقبة الدقيقة المقطعين والموظفين لمنع الفساد والاضطهاد . وكان هذا الوزير ينصح السلطان أن يعتمد على شبكة من الجواسيس المتنكرين في هذا السبيل .

ونجد احد الامراء السلاجقة ـ عماد الدين زنكي ـ يقول لاتباعه في حوالي ١١٢٧ م بعدم البحث عن الحصول على الملكية على أساس ان تملك أتباع السلطان للارض يسبب قهر الفلاحين وفقرهم . ويضيف : « طالما أمسكنا بالبلاد ، فما الضرورة لضياع اذا كان لاقطاعاتكم العسكرية نفس الفائدة ؟ أما اذا ضاعت البلاد من أيدينا ، فسوف تذهب ضياعكم أيضا » (٢٨) .

وكذلك عندما استولى السلاجقة على آسيا الصغرى ، لم يقيموا تمييزا بين اقطاعات التمليك واقطاعات الانتفاع بل اعتبرت الارض كلها ملكا للدولة . واذا وجدت استثناءات لهذه القاعدة العامة ، فنجد من له رقبة الارض في

هذه الحالة لا يستطيع الاحتفاظ بها الا اذا استصدر مرسوما تمنحه الدولة بمقتضاه ملكه الفعلي منحا صوريا (٢٩) . وفي هذه المنطقة أيضا ، كان السلاطين السلاجقة يجرون تبديلا مستمرا على الاقطاعات الممنوحة لكبار العسكريين أو صغارهم حتى تتأكد علاقة التبعية لهؤلاء ازاء الدولة من الناحية المبدئية ، تماما مثل سائر الناس .

وفي أغلب الاحوال وأعمها ، لم تكن الاقطاعات تورث لذرية أصحابها ، بل الى الدولة عند وفاتهم . والحقيقة ان المؤرخين سجلوا استثناء لهذه القاعدة ، وهو أن نور الدين زنكي منح جنوده توريث اقطاعاتهم في الشام . وأومأ بعض الرواة الى ان عددا من ملوك مصر الايوبيين اقتدوا بهذا التقليد أيضا . غير ان هذا لم يصبح أبدا حقا أصيلا للكية الرقبة ، بل ظل منحة ومكرمة من رأس الدولة . ويضاف ان حتى هذا الحق الجزئي والمهزوز في الملكية الخاصة خفت الى درجة كبيرة في ظل المماليك ، لا في مصر وحدها ، بل وفي الشام أيضا .

وبالتالي ، فذلك النظام « الاقطياعي » الحربي الذي أرساه الاتراك السلاجقة ــ والمغول بعدهم ساروا على نفس الدرب تقريبا ــ يختلف من جذوره وفي جوهره عن النظام الاقطاعي الاوروبي .

هذا ، ونلاحظ هنا ان هذا النظام له علاقة أخرى بالاوضاع المشتركية فيما يتعلق بتحديد الاقطاع . فلا نجد في أوامر المنح تحديدا لمساحة معينة من الارض الزراعية ــ بالفدان مثلا أو غيره من الوحدات ــ بل بالاقاليم والمناطق والمدن والقرى . ويقال مثلا ان السلطان أقطع على الامير فلان قرية كذا ، أو جعل زيدا وعبيدا يتقاسمان القرية . ويعني هذا ان العملية نابعة من كون المشترك الاعلى ــ الدولة ــ مبنيا على قاعدة من المشتركات القروية هي الوحدات الحقيقية والمناسبة لقياس الانتفاع والاستحواز . فالأقطياع السلجوقي مربوط بحبل سري بعنصر أساسي النمط الآسيوي ، وهو ان القرية وزمامها المشترك قطبان لا ينفصمان .

د ــ البيروقراطية :

لقد تحولت الجموع القبلية التركية الى وحدة بفضل اخضاعها للسيطرة السياسية الصادرة من الارستقراطية الخانية التي فرضت على القبائل الانضباط العسكري الشديد . وان كانت التقسيمات القبلية باقية ، فقد أصبحت تابعة التقسيمات الادارية أو مرتبطة بها ارتباطا كاد ان يجعل الاثنتين تنطبقان . ومع رسوخ الدولة التركية ، نمت البيروقراطية وتضخمت .

ولم يعد قائد القبيلة شيخا مسنا أو نبيلا ورث مركزه بين أنداده بسبب شرف المولد أو النسب أو القرابة ، بل ضابطا يختـــاره الخان ويعينه ، أي موظفا كبيرا لديه (٣٠) .

وتطورت الادارات الحكومية في الدولة التركيـة التي اتخذت بخارى عاصمة لها . ويذكر الرواة ديوانا لكل من الوزير والمستوفي (رئيس الخزانة) والشرطة والبريد والمشرف على الاملاك الخاصة الخانية والمحتسب والاوقاف والقاضي الخ . وأصبحت البيروقراطية المثل الاعـلى للاتراك فور ارتحالهم وتوقفهم عن الحرب . بل وصل الامر بعشرات الالوف منهم أن ضحوا بحريتهم أو باعوا أولادهم عبيدا حتى يعدوا لارتقاء السلم الاداري والحكومي مثلما حدث بالنسبة المماليك في مصر . غير ان الدولة المملوكية المصرية لم تكن المثـال الوحيد : ففي القرن العاشر غزا الاتراك الهند معتمدين على عدد كبير مـن الجنود المماليك . ومحمود الغزناوي ـ قائد الحملة ـ كان ابنا لرجل ارتقـى في السلم الاداري والعسكري بادئا من الرق . وفي القرن الثالث عشر تولت الحكم في دلهي أسرة تركية من السلاطين العبيد ، فسبقت النظـام المملوكي المصري بعشرات السنين (٣١) .

وفي بداية الغزوات التركية ، كـان الصينيون والتتار القريبون مـن الصين اثنيا ـ « الويغور » ـ يكونون الاطارات للاجهزة الادارية . ثم تـولت العناصر الفارسية هذه المهمة وأشهرها الوزير « نظام الملك » . وليس مـن الصدف التاريخية أن يكون هذا الوزير أيضا هو الذي أنضج نظام الاقطـاع السلجوقي كما سبق التنويه . وليس من شك اذن في ان التأثيرات الصينية والفارسية كانت كبيرة في قيام البيروقراطية التركية ونظمها . غير اننـا لا نتفق مع هؤلاء الكتاب الذين يرجعون هــذه النظم الى تلك التأثيـرات فقط (٣٢) . واذا كان صحيحا ان التراث البيروقراطي قديم ومتأصل فـي الصين وفارس والعراق ـ كما هو متأصل في مصر ـ الا انـه لم يكن مـن الممكن أن يلعب دوره ويأتي بفعله على الهيكل السلجوقي لو لم يوجد استعداد لقبوله وأرضية خصبة لكي تتحول بدوره الى كيـان كامل . وفي رأينا ان ذلك الاستعداد قد توفر في التكوين التركي الاجتماعي الاقتصادي نتيجـة لعدة عوامل شديدة الارتباط بالاصل الرعوي لهذا الشعب الآسيوي :

ـ منها الدور الاقتصادي للقيـادة الاجتماعية مـن حيث الاشراف على عمليات الانتجاع ودورات الرعي . وهو وضع أبرز أهميـة العمل الاداري وفصله عن التنفيذي المباشر . وكذلك قيام تلك القيادة القبلية بمهمة المحافظة على طرق التجارة وأبواب المبادلة مفتوحة .

ـ ومنها أيضا الاندماج بين القيادة القبلية والقيادة السياسية ، وتضخم

أجهزة الدولة مبكرا ــ وان كان بشكل متقطع في أول الامر لمدة قرون طويلة ــ بسبب الضرورات الحربية سواء في الغزو الهجومي أو عمليات الدفاع .

ومهما يكن من أمر ، فالبيروقراطية احدى سمــــات الدولة التركية السلجوقية ، وهي أيضا من العناصر التي تجعلنا ننظر اليها باعتبارها أحد الانواع للنظم الشرقية .

٣ ــ الاتجاهات السياسية والمذهبية

سبقت الاشارة الى ان عملية التوحيد للجموع الرعوية الآسيوية وقعت في نفس الفترة تقريبـا التي شهدت نموا ظـــاهرا للملكية الخاصة وتمييزا طبقيا . ولذلك ، فقد نشأت لدى القبائل التركية حركات سياسية متباينة تلونت على العموم بألوان مذهبية مختلفة .

أ ــ الحركات العلوية والخارجية :

انضمت الشعوب القاطنة وراء النهر الى الاسلام آملة في عدله ، وأن تتخلص في ظله من تلك الضرائب والجزية الثقيلة التي كـان يفرضها عليهـا الحكام السابقون . غير ان قرار الخلفاء الامويين باعادة الخراج على الذيـن كانوا يدفعون الجزية من قبل جاء مناقضا لما كان متوقعا . فنتجت عنه الثورة العامة التي استمرت الى أن استطاع أبو مسلم الخرساني أن يقودها بنجـاح تحت اللواء العلوي ، فسقطت الخلافة الاموية في منتصف القرن الثامن .

وما كادت تستقر الخلافة العباسية في بغداد حتى وضعت أمام عينيها ضرورة الاستماتة في القتال ضد الثائرين أنصارهـا بالامس وضد حلفائهـم رعاة البراري . فلم يقتل أبو مسلم فقط ، بل عمـــل الولاة العباسيون في المناطق التركية على تقوية ذلك الهيكل السياسي والاداري الطاغي الذي كان موجودا أيام الحكم الساساني الفارسي ، معتمدين على الاعيان والاغنياء الذين نطلق على أمثالهم اليوم « أنصار النظام والسكينة » .

غير ان حركات المقاومة استمرت . وفي عام ٧٧٧ نجد سلسلة مـــن الانتفاضات الخارجية تندلع فــي بغديس وسجستان التي ظلت بؤرة للتمرد برغم ان أسرات تركية تولت السلطة بعد ذلك في خرسان ، ووقع مـا وراء النهر تحت ادارتها (الطاهريون ، السامانيون ، السمجوريون الخ) . وهــو أمر يبين ان القضية لم تكن خلافا اثنيا أو قوميا بيـــن الاتراك والفرس أو العرب ، بل نزاعا سياسيا .

والحقيقة ان تلك الاسرات التركية الحاكمة كانت تنوب من الناحية الرسمية عن الخلافة العباسية من جهة ، وتمثل تلك المصالح التي تتفق مع أصولها الارستقراطية من جهة أخرى . ومن هنا كانت الهوة بينها وبين الرعاة الشيعيين في طبرستان والخوارج في سجستان ذوي النزعات القريبة من العامة والتسووية (٣٣) . ويروى عن أحد الولاة الطاهريين انه أرسل يستولي على الارض الموات في طبرستان المجاورة لاقطاعه ، وهي المراعي التي يستخدمها سكان القرى ولا تدخل ضمن الاملاك . فثارت العامة ضده تحت قيادة علوية . ويبدو ان ثورة مشابهة قامت عام ٩٠٣ أيضا . واضطر الطاهريون الى رفع أيديهم عن مناطق القوقاز وغربي فارس لصالح القيادات العلوية (ومنها البويهية) التي كانت أكثر اعتمادا على جمهرة العامة والفقراء .

ب ـ الاتجاه الرجعي للارستقراطية التركية والسلاجقة :

لقد برزت الاسرة الطاهرية من صفوف مجموعة من المتطوعة الاتراك الذين حاربوا لحساب بغداد في القرن التاسع . واستولى مؤسسها يعقوب على كرمان وقابول ، وعينه الخليفة واليا على خراسان وطبرستان وجرجان وريّ وفارس ، بل وحاكما عسكريا على بغداد نفسها عام ٨٧٤ .

وتبعتها الاسرتان السامانية والسمجورية التركيتان أيضا اللتان لم تختلفا عنها في الجوهر السياسي . وتمتع هؤلاء الملوك الاتراك بتأييد الطبقات العليا في المجتمع العباسي من الاغنياء التجار وأصحاب الامتيازات الزراعية ، وكذلك العديد من كبار رجال الدين الشيعيين .

ونجد محمود الغزناوي ـ الملقب بيمين الدولة ـ يتولى الحكم الفعلي في القرن الحادي عشر ، فيموت رعاياه بالآلاف اما جوعا بسبب الضرائب الباهظة أو في الحملات الحربية التي شنها ضد المذاهب المخالفة . وقد شن الغارات على الهند التي جاءت له بالغنائم الوفيرة ، وصرف جزءا منها في بناء المدارس السنية والمساجد . وعرف عهده بتحول مناطق زراعية واسعة الى أرض مهجورة ، وبتدهور شبكة الري الاصطناعي .

ونجد للسلاجقة نفس الاتجاه السياسي . فملك شاه بن ألب أرسلان مثلا يتولى السحق النهائي المركز القرمطي في البحرين في منتصف القرن الحادي عشر . وقضى الحكم السلجوقي عموما على الميليشيا المجندة محليا في المدن الكبرى والمرتبطة بتنظيمات الفتوة والعيارين والحرفيين ، وأحلّ محلها حاميات من الجيش التركي سميت ب « الشحنة » . وقضى السلاجقة

أيضا على الحركات الشعبية في الامبراطورية العباسية بالسيف في كــل مكان ، فاستكملوا الطغيان العباسي الى أقصى صوره ، هي صورة السيادة للبيروقراطية العسكرية . وكانوا في بعض البــلاد ـ مثل مصر ـ المقدمة لسلطة العبيد المستجلبين . أما بالنسبة لبلاد أخرى ـ مثل العراق ـ فقـد مهد الحكم السلجوقي لوقوعها تحت سيطرة المغول .

٤ ـ الأكـراد

لم يغز السلاجقة مصر بشكل مبـــاشر . وانما الذي أتى بالتأثيـــر السلجوقي على وادي النيل ، ثم منطقة كبيرة من الشرق العربي ، كانت الاسرة الايوبية . ولم يكن صلاح الدين فحسب كردي الاصل ، بل كـان عدد كبير من جنوده أكرادا ، كما كان العديد مـــن أصحاب المراكز العليا في الهيكل العسكري والاداري الايوبي . ويجعلنا هذا نلتفت الـى الاكراد فـي فذلكـة مقتضبـة .

أ ـ البيئة والمجتمع :

يسكن الاكراد منطقة تقع في شمال غرب ايران وشمال العراق وجنوب القوقاز وغرب آسيا الصغرى . وهي منطقة جبلية متاخمة للصحراء الواقعة جنوبي بحر قزوين والمسماة قـــديما بصحراء « ميديا » . واغلب الاقاليم الكردية على حافة الاراضي القاحلة وحيث الامطار قليلة .

ومنذ قديم الزمان ، كان هذا الاقليم ممرا للطرق التجارية الرابطة بين آسيا الصغـرى (الاناضول) وآشور (شمال بين النهرين) ، فكانت تنقـل عبرها الغلال والفضة التي ضربت منها العملات الاشورية الاولى في القــرن السابع ق.م (٣٤) . ولذلك ، فلعل الحياة الاقتصادية لهـــذه المنطقة تأثرت بحركة التبادل والتعامل النقدي تأثرا أعمق من داخلية وادي النيل .

وفي العهود التي تهمنا هنا ، كان الاكراد عبـــارة عن قبائل ، بعضهــا متجول وبعضها مستقر . فالبدو منهم رعاة يتنقلون عـــلى سفوح الجبــال ـ لا الصحارى ـ ويربون المعز والخيل والجمــال أحيـــانا . أما المستقرون ففلاحون . وفي بعض الاحوال نجد قبيلة واحدة تضم الرحل وشبه الرحل والمقيميـن .

ولم تكن العلاقة الاساسية التي تربط بين أفراد القبيلة علاقـة النسب والقرابة بقدر علاقة الانتماء الى اقليم واحد أو أرض مشتركة . ولكنها رابطة

وثقى تشكل نظاما دفاعيا قويا (٣٥) . ولكل عشيرة حقوق تقليدية على مراع محددة ومساحات واضحة تعسكر فيها ، وقد يكون بعضها مزروعا بواسطة الفلاحين المستقرين ، فينزل عليها الرعاة بعد انتهاء الحصاد . ونجد في هذه الاوضاع شكلا من أشكال المشترك الرعوي التركي الذي سبق ذكره من قبل ، وان كان يتخذ ميلا ألصق نوعا بمنطقة محدودة .

وفي أغلب الاحيان ، كان قائد القبيلة الكردية رئيسا أرستقراطيا يرث مركزه من أسرته ، ولكنه قد يكون أيضا شيخا وصل بنفوذه الديني ، أو مغامرا فرض سلطته على القبيلة بقوته وبسيوف ثلته . ولهذا الرئيس القبلي امتيازات مادية وحقوق يفرضها على الرعية ، ورسوم يجبيها من التجار . واذا كانت القبيلة خاضعة لسيادة أحد السلاطين ، فتدفع له جزية .

وبالاحرى ، فأوضاع الفئة الارستقراطية السائدة لدى الاكراد في هذا العصر ، قريبة أيضا مما رأيناه عند الاتراك . ولعلنا نجد ظلا من الفرق في ان بعض الزعامات القبلية الكردية كانت أوثق مصلحة بالتجارة والتجار .

ب ــ نبذة تاريخية :

نجد أغلب علماء الاجناس يعيدون أصل الاكراد الى « الميديين » الذين أتوا من القوقاز وما وراء بحر قزوين منذ ١٥٠٠ ق.م. وامتزجوا بسكان المنطقة . وقام الميديون القدماء بحروب وغزوات عديدة للمناطق المجاورة بغية الاستيلاء على الطرق التجارية واستخراج الجزية من الشعوب المقهورة . كما كانوا على علاقة وثيقة ــ حربا أم سلما ــ بسكان بين النهرين الذين تقدموا في الملكية الخاصة الى درجة ان العبد منهم كان له حق العمل لحسابه ويدخر نقودا ويملك بدوره رقيقا (٣٦) .

ونخلص من هذا ان التكوين الكردي القديم كان متأثرا بالعلاقات السلعية والنقدية الى حد ما .

ونجد معظم الاكراد بعد دخولهم الاسلام يتجهون وجهة خارجية أو شيعية . فكانوا عنصرا من عناصر الحركة البابكية ، ولهم ثورات مشهورة ضد العباسيين عام ٨٤٠ حول الموصل وعام ٨٤٦ في مقاطعة أصفهان . واشتركوا في ثورة مساور الخارجي عام ٨٦٦ وفي ثورة الزنج عام ٨٧٥ وفي ثورة محمد الهذباني عام ٩٠٦ (٣٧) .

وفي القرنين العاشر والحادي عشر ، نجد كثيرا من الاكراد سنيين شافعية ، وفي نزاع مستمر مع أكراد آخرين هم الديلم الشراكسة ، وهم

الشيعة الذين صدر منهم البويهيون . فعندما غزا السلاجقة الامبراطورية العباسية ، وجدوا في بعض الفرق الكردية أنصارا وجنودا ضد البويهيين .

والملاحظ ان الحركة الصوفية ظهرت في صفوف الاكراد في فترة مبكرة ، وكانت مزدهرة لديهم في القرن الثاني عشر . فالاكراد هم الذين أسسوا الطريقتين القدرية والنقشبندية في ذلك الوقت .

ولعلنا نجد في هذا التراث بعض الخلفية للعناصر المكونة سياسة صلاح الدين والايوبيين بعده . ونعلم انه أدخل في مصر جانبا كبيرا من نظام الاقطاع التركي ، وحمى مصالح التجارة المشرقية بصورة واضحة . كما انه قضى على الخلافة الفاطمية الشيعية وحارب الاسماعيلية والخوارج دون هوادة ، وأعاد للمذاهب السنية سيادتها وشجع الطرق الصوفية .

جـ ـ أصل الايوبيين :

جعلت الظروف لاسرة صلاح الدين الكردية ارتباطا اضافيا بالتجار والمصالح التجارية المشرقية ، كما جعلتها في الوقت نفسه امتدادا حيا لتقاليد السلاجقة .

فذكر المؤرخون ان أصل صلاح الدين من الاكراد المهاجرين في مدينة دوين ، وان عائلته خدمت فيها أسرة حاكمة كردية أيضا هي الشدادية (٣٨) .

وفي تلك الفترة من بداية القرن العاشر ، كانت دوين مركزا تجاريا هاما باحدى الممالك الارمنية التي عرفها التاريخ الوسيط والتي توسعت يوما حتى أطلت على البحر الابيض نواحي انطاكية . وكان سكانها خليطا من المسيحيين والمسلمين يتعايشون رغم انفجارات التعصب التي كانت تحدث بين الحين والحين . وكان أغلب الفلاحين حول دوين وكذلك تجار المدينة من المسيحيين .

غير ان أرمينيا كانت تتعرض للضغط الشديد من كل من البيزنطيين غربا والغزاة التركمان شرقا ، اذ كانت تمثل احدى نقط التقاطع الطرق التجارية الكبرى . فاستعان حاكم دوين بعشيرة كردية للحماية من الغزوات المحتملة . ثم كان من تجار دوين وحرفييها أن أرادوا التخلص من هذا الحاكم ، فاتفق نائب السكان المنتخب (٣٩) مع تنظيمات الفتيان وزعيم الاكراد محمد بن شادي على اعتقال ذلك الحاكم وقتله . وهكذا أصبح الشداديون أمراء المنطقة بعد أن تقاسموا السلطة مع التجار .

وبذل الشداديون جهدا خاصا لحماية التجارة الخارجية والمارة . ومنه انهم بنوا احد الكباري للربط بين طريقين كبيرين . غير انهم لم يقيموا دولة

موحدة ، بل تاريخهم مليء بالفتن والاضطرابات والنزاعات بين أفراد العائلة المالكة ومجموعاتها .

وبعد أن خدمت أسرة صلاح الدين الشداديين في دوين ، انتقلت الى العراق حيث خدمت الاتراك السلاجقة في عهد السلطان مسعود ، حيث أصبح أيوب محافظا لقلعة تكريت . ثم حل محله في المنصب ابنه نجم الدين (٤٠) . وولد صلاح الدين في تكريت ، ثم نجده انتقل مع أسرته الى خدمة نور الدين زنكي ، أحد الامراء التابعين للسلاجقة في الشام . والمعروف ان صلاح الدين استولى على مصر نيابة عن نور الدين .

ونعتقد ان الاوضاع الاثنية والظروف التاريخية والعائلية التي أحاطت بشخصية صلاح الدين الايوبي تلقي بعض الضوء على حقيقة المصالح الاقتصادية التي مثلها حكم الايوبيين في مصر والشام . كما نجد في تلك الاوضاع والظروف شيئا من التفسير لبعض السمات الخاصة التي تميز بها العهد الايوبي واتجاهاته .

ثالثا : المغول

١ ـ البيئة الطبيعية والمحيط التاريخي .

اصطدم الشرق العربي بالمغول . وأوقفت مصر زحفهم بعد أن سيطروا على مناطق الحكم التركي . وفي الوقت نفسه حمل المماليك الى مصر الكثير من التقاليد المغولية ومفاهيمها . وسبقت الاشارة الى ان التتار والمغول والاتراك والتركمان مجموعة من الشعوب والروابط الاثنية التي انحدرت أصلا من جبال الالتاي وأحواضها وما حولها .

وتتميز الحافة الجنوبية للمنطقة بانتشار البراري القاحلة التي تتناثر فيها مساحات واسعة صحراوية يسميها المغول « بالجوف » (ومنها اسم « جوبي » المشهور) . وهذه البراري مراع للقطعان المغولية التي كانت تتكون أساسا من المعز والخرفان وبعض الابقار ، ثم الخيل . أي انها قطعان متنوعة التركيب مما يدل على مستوى متقدم نوعا من الانتاج . وكان القانون المغولي التقليدي يجبر اللص على أن يدفع تسعة أضعاف القيمة التي سرقها ، ولكنه يعاقب بالقتل اذا كانت المسروقات من المواشي ، الامر الذي يبين أهميتها لديهم .

وعلى هذا ، كانت المراعي الاطار الطبيعي والتقليدي لمعيشة المغول. ومن هنا أيضا ندرك ميلهم الى تخريب المزروعات باعتبارهم غرباء عن الزراعة

المستديمة . وبعد أن استولى جنكيز خان على بكين ، يحكى انه رنا الى سهول « هوبي » الخضراء الواسعة والمزروعة ذرة ، فتمنى أن يرتقي بها الى مقام المراعي ! (٤١) .

وكانت البطون المغولية منتجعة ، فتختلط في حركاتها ببعض ، وتحتاج الى التقيد بالقوانين الصارمة حتى تتفادى بقدر الامكان الاحتكاكات والمواجهات الدموية حول مرعى أو منطقة التخييم . ولكل عشيرة أرض يتناسب اتساعها مع عدد أفرادها وكبر قطعانها ، فيحدد عليها كبيرها مسارات الانتجاع ومناطق الصيد . وتعتبر هذه أرض العشيرة .

وليس الرعاة فحسب هم الرحل عند المغول ، بل والحرفيون أيضا بصورة من الصور . وكانت أهم صناعاتهم تتعلق بتشغيل الجلود ونسج الصوف ، ثم النجارة (لبناء هياكل الخيام وعربات النقل وصناعة الاسلحة) فالحدادون الذين اشتهروا بمهارتهم في صهر المعادن وتشغيلها (٤٢) .

ولقد اتحدت القبائل المغولية اتحادا قويا في عام ١٢٠٦ عندما أعلن بالنبيل تموجين امبراطورا وأطلق عليه لقب جنكيز خان ، وبدأ زحف المغول غربي الالتاي . فاصطدموا بالاتراك الذين هزمهم المغول ولكنهم اخذوا عنهم العديد من النظم الاجتماعية والعسكرية والفاظها (مثل خان وخاتون وأولوس الخ) . ثم استولوا على المدن الروسية فيما بين عامي ١٢٣٧ و ١٢٤٠ ، وأصبحت المنطقة المحيطة بمصب الفلجا مركزا لقيادة القبيلة الذهبية التي اعتنقت الاسلام. وحكمت هذه القبيلة سهول «القفجاق» الممتدة من بحر آرال الى جبال الكربات . وسقطت المجر في أيديهم عام ١٢٤١ بعد أن غزوا أوروبا الشرقية والبلقان كلها بما فيها يوغوسلافيا ، فوصلوا الى مشارف فيينا في ١٢٤٢ .

ومن جهة أخرى ، استولى المغول تحت قيادة هولاكو على بغداد عام ١٢٥٨ ، فقتلّ الخليفة وقضى على الخلافة العباسية . كما انهم أسسوا أسرة مغولية حكمت الصين من ١٢٨٠ الى ١٣٦٨ .

ويلاحظ ان القبيلة الذهبية وأتباعها من بلاد القفجاق تحالفت مع مصر المملوكية ، وكانت لها علاقات وثيقة مع القاهرة . كما ان قائدها « بركة » زوّج ابنته للسلطان الظاهر بيبرس . هذا في حين ان القبيلة البيضاء التي قادها هولاكو تمركزت في فارس وعقدت محالفات معادية لمصر مع الافرنج الصليبيين والروم . وسوف نعود الى هذا الموضوع فيما بعد .

غير ان الحكم المغولي ظل في كل مكان غريبا عن الشعوب . واجتمعت نضالات هذه الشعوب مع عوامل التمزق القبلي والتفتت الداخلي ، فأدت الى

انهيار امبراطورية المغول انهيارا تاما في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل الخامس عشر (٤٣) . ووقعت الشعوب المغولية في تأزم اقتصادي واجتماعي زادته السيطرة الصينية عليها مدة طويلة ، الى أن حررتها الاشتراكية .

٢ ـ التكوين الاجتماعي الاقتصادي : نسق شرقي خاص

يثير بعض المؤرخين قضية هامة تتعلق بالتأثير الآسيوي الذي أتى به المغول على بعض البلدان الاوروبية ، وخاصة روسيا في عهود موسكوفيا . كما يثير علماء آخرون قضية التأثير الآسيوي الذي مارسته المجتمعات النهرية الصينية والهندية الخ ، على المغول أنفسهم . ومهما كان الأمر ، فلا شك ان المجتمع الرعوي المغولي قام على مشارف الحضارات الزراعية القديمة في آسيا ، وهي التي تتخذ كنموذج النمط الآسيوي للانتاج ، وارتبطت بعلاقات مستمرة ــ ان سلما أو حربا ــ بتلك الشعوب الرعوية منذ الازمنة الغابرة . ومن جهة أخرى ، فقد اعتمدت القيادة المغولية في اعتصارها البلاد المقهورة على اطارات ادارية وضريبية صينية وفارسية واسلامية جلبوا لها التراث الشرقي الذي صنعه تاريخ أوطانهم الاصلية ، فانتقل جزئيا على يدهم الى مناطق واسعة جديدة (٤٤) .

غير اننا نميل الى الاعتقاد ان هذا التأثير الآسيوي ــ على المغول أو الصادر منهم ــ لعب دورا ثانويا ، وان المكونات الجوهرية للنظم الشرقية كانت متوفرة الى درجة كبيرة في التكوين المغولي نفسه . ولكنها كانت في هذه الفترة تتخذ أشكالا خاصة وتختلف نوعا عما نعرفه بالنسبة لحضارات الانهار ، وخاصة مصر . وفي رأينا ان محور الاختلافات كان في الطبيعة الارستقراطية للطبقة الحاكمة وفي كونها تتمتع بامتيازات معينة تتعلق بالملكية الفردية .

أ ـ الطبقة الحاكمة : أرستقراطية عشائرية طاغية .

● الحلقية العشائرية سبيل السيطرة السياسية والوحدة . كان المجتمع المغولي مجتمعا قبليا ، بمعنى ان كل عشيرة تكوّن من أفراد يعتبرون منحدرين من سلف واحد . ولذلك كان الزواج من داخل العشيرة محرما . ولكن الحقيقة ان هؤلاء الافراد لم يكونوا جميعا على علاقة قرابة ببعضهم ، اذ ضمت العشيرة مواليا وعبيدا ارتبطوا بها بعد هزيمة حربية أو لكارثة أحلت بهم . وكان يحدث أيضا أن تصبح عشيرة كاملة ــ بمشايخها ومواشيها

ومراعيها ــ خاضعة في مجموعها بالولاء لعشيرة أخرى أو نبيلها .

وكان للارستقراطية القبلية حق التملك ، فـي نفس الوقت الذي فيـه تكون رمزا لاستحواز الملكية المشتركة . وكان هــــذا التعارض بين الملكية الخاصة وبين الملكية العامة يجد تعبيرا عنه فـــي أسلوب التوريث . فالابن الاصغر هو الذي يرث نصيب الاسد من أملاك الاب المادية باعتباره الذي يقيم الى جانبه أطول مدة فيصبح حارسا لبيته (ويطلق عليه اسم «أمير الموقد») . ويرث الابن الاكبر ألقاب الاب وأوضاعه الشرفية وحقوقه السيادية على باقي العشيرة (٤٥) .

وسبقت الاشارة الى ان عمليات التوحيد القبـــائل الرعوية الآسيوية صاحبت ظهور التمايزات الطبقية . وهنا أيضا يبـدو ان ارهاصات التنظيم السياسي ــ أي بدء تكوين أجهزة الدولة ــ سبقت تاريخيا قيام تلك الاجهزة بالمهام الاقتصادية العامة . ولعل ضرورات التعبئة الحربية (بسبب النزاعات المسلحة مع الجيران ولحماية المراعي المشتركة ومنافذ التبادل التجـاري) كانت الدوافع الاولية للتطور السياسي . وبالاحرى ، فقد تكونت الدولة في هذه الحالة في فترة أسبق على ارتباطها بظروف السيطرة على أقاليم يعيش سكانها على الزراعة المعتمدة على الري الاصطناعي .

ففي القرون الطويلة التي سبقت ظهــور جنكيز خان ، سجل التاريخ المغولي انه تولى الحكم عدد من الخانات الذين لم يكونوا في الحقيقة غير بعض المغامرين الذين نجحوا في توحيد عدد من العشائر الى قبـــائل ذات بأس . وكان مجلس القبيلة في هذه الاحوال يكتفي بأن يسجل الامر الواقع ويعطيـه صفة رسمية . ووقع هذا في القرنيــن الثاني والاول ق.م. (امبراطوريـة هيونج نو) ، والخامس والسادس الميلاديين (امبراطورية تثو شويه) ، ثم الثامن والتاسع (حكم الويغور) والحادي عشر (دولة خاموج) .

واصبح ارباب العشائر المغولية المهزومة وخلفهم مواليا لهؤلاء الزعماء ، فكانوا خدما لهم ومحاربين تحت امرتهم . ولكنهم لم يكونوا عبيدا أو أقنانا ، اذ كانوا يحتفظون بقطعانهم الخاصة وخيامهم وثرواتهم ، ويساكنون أسيادهم دون أن ينصهروا معهم رغم امكان قيام علاقات النسب بين أولئك وهؤلاء . وفي بعض الاحيان كان يتحول الفرد من مرتبة الحر الى مرتبة المولى اختياريا او بأمر من أبيه (٤٦) . وهكذا ظهرت بـــداية السلك العسكري باعتباره ذا علاقة تبعية ازاء الطاغية شخصيا ، وهذا في نفس الوقت الذي اتخذت فيه هذه العلاقة الشكل العشائري . ولكن هذه الاوضاع لم تكن تنطبق عـــلى الشعوب المهزومة الاجنبية ، اذ اعتبرت ــ بأرضها ــ ملكا لدولة الخان ، أي أصبح أفرادها « عبيدا عموميين » .

وأحاط الزعيم المنتصر نفسه بمجموعة من الرجال لهم مركز خاص ، هم « الزملاء » المرتبطون بمصيره . وقد يختار بعضهم من بين مواليه أو يتقدمون اليه بأنفسهم طالبين خدمته . وهذه المجموعة هي القوة الضاربة الرئيسية التي يعتمد عليها الزعيم في قيادة مواليه وفرض سيطرته السياسية أو الاحتفاظ بها في وجه المنافسين .

وكانت « امبراطوريات البراري » تلك أشكالا أولية للتنظيم العام ، وأقرب الى كونها مقاليد شخصية في يد الحاكم . وقد انهارت الواحدة بعد الاخرى تحت ضربات الاباطرة الصينيين حينا ، وبسبب المؤامرات العلوية حينا آخر ، فتعود القبائل الى انعزالها والعشائر الى تفتيتها . غير ان الخط العام كان نموا للوظائف السياسية والادارية رغم قوى التجزئة . ولذلك تعتبر قيادة جنكيز خان تتويجا للمحاولات السابقة من جهة ، وانتقالا حاسما لطور جديد ، هو الطور الذي تقوم فيه أجهزة الدولة الموحدة ونظمها على صورة ناضجة وقابلة للاستمرار (٤٧) .

● **دولة جنكيزخان : الارستقراطية « الشرقية »** . كان الاطار الاجتماعي الرعوي السابق قد بدأ يتحطم لدى المغول خلال القرن الثاني عشر ، أي قبل أن يظهر جنكيز خان . فانبثاق الملكية الخاصة للماشية في أيدي الارستقراطية الحربية الغنية كان خطوة هامة نحو التمايز الطبقي الواضح . وبعد أن كانت الهياكل الاجتماعية تدور حول « الحلقة » ــ أي الصلة العشائرية الرابطة بين الرعاة الاقارب ــ انفصلت بعض الاسر بقطعانها الخاصة عن القطيع المشتركي الذي يحتوي على مواشي صغار المربين .

وجاء جنكيزخان ، فاعتمد على بعض العادات القديمة وأضاف اليها جديدا ، وأصدر بهذا كله قانونا هو « الياسا » أو « اليساق » الذي أصبح أساس النظام العام . وأرسى هذا القانون مبدأ الملكية الخاصة وحماها من التعدي عليها بسياج من العقوبات الصارمة . كما أقام نظاما ضريبيا يضمن الصرف على الادارة الحكومية (٤٨) .

وفي الوقت نفسه ، عني جنكيز خان بأن تقوم امبراطوريته على أساس غير لصيق بالروابط العشائرية والقبلية بقدر الامكان . فقد نظم شعبه تنظيما عسكريا هرميا ، وقسمه الى وحدات من العشرات والمئات والآلاف وعشرات الالوف . وكان هذا التنظيم صارما الى درجة ان الفرد ، اذا ترك الوحدة التي ضم اليها ، أعدم ومعه قائده . وبهذا لم تعد القبيلة تلعب الدور الرئيسي في الهيكل الاجتماعي المغولي ، وان كانت بقيت كنسق يرجع اليه . ونجحت السلطة المركزية الجديدة في صهر القبائل التركية المغولية في وحدة

ذات كيان لغوي وثقافي فضلا عن الوحدة السياسية في فترة الامبراطورية . وبالاحرى ، فقد قام النظام الشرقي لدى المغول نتيجة لتلاقي عنصرين : أما الاول ، فهو تدهور المشاعية البسيطة الاولى واشتداد التمايزات الطبقية على أساس من بروز الملكية الفردية . والعنصر الثاني هو اتمام التوحيد السياسي على النطاق « القومي » باعتباره ضرورة أكدتها المحاولات التاريخية السابقة للحماية من الضغط العسكري المحيط ، وضمانا للسيطرة عليه .

ومع ذلك ، فقد بقيت الطبيعة المزدوجة الملكية بوجهيها الخاص والعام او المشتركي . فالخان رأس العشيرة المنتصرة ورمزها . وهو بهذه الصفة يستحوز استحوازا مزدوجا ، وتتكون حيازته من أراض وأقاليم (ما يسمى « بالنطوق ») من جهة ، وشعوب مقهورة (ما يسمى « بالاولوس ») من جهة أخرى . ويتلقى كل قريب من أقارب الخان المباشرين « أولوسا » خاصا به هو جزء من الملكية العامة ، باعتبار صاحبه نبيلا من البيت الخاني . ودونه درجة الامراء ، أي كبار قادة الجيش من قادة عشرات الالوف . ثم يأتي بعض الموالي الذين عتقهم الامراء فيحملون القبا ارستقراطيا أيضا (درخان أو طرخان) .

وفي قمة هذا البناء الاجتماعي أسرةجنكيز خان أو « الاسرة الذهبية » . ففي يدها البلاد الشاسعة التي فتحها مثلما كانت مراعي الوطن المغولي في يد الاسلاف . وينص البند السادس من قانون « الياسا » على ان جميع القبائل المغولية يجب أن تشارك في الصرف على الخان وأسرته وتأخذ من فائضها السنوي لتوفر له الخيل والخرفان والالبان والاصواف ... وفي القاعدة الاجتماعية المغول الاحرار أو العامة. وبين أولئك وهؤلاء تلك الدرجات الاجتماعية التي تعكس غالبا تسلسل القيادات الحربية الموروثة . أما في أسفل السافلين ، فعبيد الدولة المغولية ، وهي الاثنيات المقهورة . وظل من التقاليد المستقرة بعد وفاة جنكيز خان أيضا أن يقوم البلاط الملكي بتوزيع ايراد الجزية المفروضة على البلاد الخاضعة بين أقارب الامبراطور وأفراد النبالة المغولية (٤٩) .

وكانت الارستقراطية العسكرية المغولية معفاة من الضرائب جميعا ، ويحق لها أن تمتلك الاسلاب التي تضع يدها عليها في الحرب أو الغارة ، ولا يخضع أفرادها للعقاب الا بعد أن يرتكبوا تسع جرائم جزاؤها الموت (٥٠) .

وقد فتحت الصفة الوراثية لهذه الامتيازات الباب واسعا أمام الانقسام الذي تثيره الارستقراطية . وكان التمزق الذي أصاب الامبراطورية المغولية سببا من أهم أسباب انهيارها . وعليه ، نستطيع القول ان المركزية المغولية

كانت نوعا عابرا نسبيا من الدولة الشرقية ، وان قاعدة « التنافر العام » التي انبنت عليها قضت على المركزية في نهاية الامر ، وتركت اثرا شديدا في مصير مجموعة الشعوب المغولية فيما بعد ، اذ لم تتجمع هذه الشعوب معا الا في ظل الاتحادية السوفياتية .

وعلى أي حال ، فيبدو ان هذه الطبيعة الارستقراطية العشائرية للطبقة الحاكمة في التكوين المغولي هي من أهم عناصر خصوصيته وتمايزه عن التكوينات الشرقية التي تعرضنا اليها قبلا . ولعل شيئا من هذا كان متوافرا لدى الحكم الاسلامي الاول في فترة الخلفاء الراشدين ، ولكنه خفت بعد ذلك أيام الامويين والعباسيين . وأما الفاطميون ، فمهما كان موضوع انتمائهم العلوي الاصلي سندا رسميا لهم ، غير ان حقيقة قوتهم كانت تكمن في الجوهر السياسي العريض للحركة الشيعية والاسماعيلية منها خاصة .

● **البيروقراطية :** استطاعت تلك الكوكبة من النبلاء أمراء الالوف وعشرات الالوف ، أن تعتصر البلاد المقهورة بفضل الشبكة الادارية المحكمة التي يمسك المركز بزمامها . واذا كانت الجحافل المغولية قد أعملت في تلك البلاد التقتيل والنهب والحرق ، فهي في هذا لم تكن تختلف عن القوات الغازية الاخرى . ولكنها تفوقت عليها بنظمها البيروقراطية الثقيلة (٥١) . ومن المفيد أن نلقي نظرة سريعة الى ظروف تكوينها .

تولى جنكيز خان الحكم طبقا للتقاليد المغولية المتوارثة . اذ اجتمع النبلاء على هيئة الحلقة (المجلس الاعلى) وانتخبوه بعد أن أعلن كبير الكهنة « جوكو » ان الاله المغولي الاكبر (المسمى » بالسماء الزرقاء ») عبّر له عن رغبته في أن يصبح النبيل تموجين حاكما على مغوليا الموحدة . وحمل هذا النبيل لقب جنكيز خان ، أي « سيف الله وحاكم البشرية جمعاء » .

وفي بادىء الامر ، كان جنود جنكيز خان عبارة عمن عباهم من الموالي ، وضباطه هم النبلاء الذين انتخبوه . وكان هؤلاء ــ وعلى رأسهم كبير الكهنة ــ يمثلون قوى توازن سلطة الخان وتعارضها . فعمل جنكيز خان على تقوية مركزه بأن بدأ يضم الى المجلس الارستقراطي المكون من القادة العسكريين عددا من محاسيبه الشبان الذين لا ينتمون الى الاسر النبيلة . ثم تخلص من جوكو بقتله .

وانشا الخان جيشا جديدا من الاتراك والفرس يتبعه مباشرة ، وكوّن سلاحا له من المهندسين المسلمين الخبراء في استعمال المنجنيقات التي تلقي الكرات المشتعلة على الحصون . واستطاع أن يتغلب على النبالة المغولية

القديمة بأن أقام أكاديمية عسكرية تخرج فيهـــا قادة يخلصون له شخصيا وحرسا خانيا من عشرة آلاف فارس لا يأتمرون الا بأمره .

واستعان الامبراطور المغــولي الاول بـ « ييلين شو » الصيني وزيـرا الخارجية ، ثم جعله راس الحكومة في حقيقة الامر ، وظل في منصبه حتى مات جنكيز . وبواسطته استقى الحكم المغولي التقاليد الصينية العريقة في النظم الادارية والسيطرة المطلقة للاستبداد المركزي . فقد بنى شو شيئـــا فشيئا ادارة مدنية متكاملة للامبراطورية ، وأصدر عملة ورقية ، ومهد طرقا ممتدة ، ونظم خدمة بريدية دائمة بين العاصمة قرة قروم والصين ، وجعـل قانون اليساق نافذا في الاراضي الشاسعة التي احتلها المغول (٥٢) .

واذا كانت الامبراطورية الخانية تكونت بحـــد السيف ، فقد حكمهـا الاباطرة بعد ذلك بالسوط . وبقي دائما الاندماج بين الجيش والحكم ، كمـا ظل الجنود وعائلاتهم في زمن السلم تحت التصرف الكامل لضباطهم . وحيثما حكم هؤلاء ، خيّم على السكان المغوليين ثقل القانون والمكتب ومحطة البريد . لقد كان أمير الجيش المغولي يبدأ بنزع السلاح من أيديهم ، ثم يستولي على الخيل والبغال ويصادر الامـــوال . ويتبع ذلك بمسح الاراضي وتسجيل الحيازات وتعداد السكان والمواشي . ويفرض الجزية عـــلى جميع أصحاب الحرف ويجبي الرسوم على العبيـــد والمناجم والنبيذ والجمارك والمنـــازل والكهول ، ويجمع الضرائب على الفضة والحرير والغلال . وشكّل هـــذا عبئا لا يحتمل من المضايقات المكتبيـــة والضغوط التي يمارسها الموظفون الشرهون ذوو الافق الضيق ، ومـــن غطرسة الضباط وقسـوة الذيـن يأتمرون بأمرهم (٥٣) .

وأقام أوجوداي بن جنكيز شبكة واسعة من الاتصالات البريدية المنتظمة المستمرة . وكان رسل البريد المغولي يعلقون على رقابهم لوحة مميزة تسمى « بايزة » أي علامة الامارة (٥٤) . ويفرض على الاهالي تقديم الخيل وعلفها ، والاغذية والايواء للرسول دون مقابل ، كما يسخرون في صيانة الطريق وبناء جسوره ومحطاته . وبهذا كله استطاعت الدولة المركزية المغولية أن تضـع الامبراطورية تحت سيطرتها وتتجسس على الاهالي والامراء سواء بسواء . فكان البريد جزءا لازما لا يتجزأ من الاستبداد المغولي .

ب ــ العلاقات الانتاجية :

رأينا فيما سبق كيف بدات تتكـــون التمايزات الطبقية بين صفوف المغول . غير ان الفتوحات التي أتت لحكـــامهم بثروات هائلـة لم تزد تلك

التمايزات قـــوة فحسب ، بل نقلت النظام الى تكـوين اجتماعي اقتصادي مختلف نوعيا عن شبه المشاعية السابقة ، ونقصد التكوين المعتمد على النمط الآسيوي للانتاج . وذلك بأن الفتوحات قدمت للطبقة الحاكمة المغولية شعوبا فقيرة يمكن أن تعتصر منها الجزية الكبيرة ، خاصة وان بعض تلك الشعوب وصلت الى تقدم نسبي في الوسائل الانتاجية (الزراعة المعتمدة عـلى الري الاصطناعي) . زد على ذلك ان أقساما واسعـــة من الاراضي التي احتلهـا المغول كان لها تراث عريق في النمط الآسيوي ، فوجدوا فيها هيكلا جاهزا من العلاقات الاجتماعية التي تخدم أغراض الاستغلال الطبقي .

● **العبودية المعممة** : وضعت الفتوحات الشعب المغـولي نفسه فـي حالة شديدة من الضنق ، اذ أجبرته على أن يعبىء جيوشنا جرارة ويسلحها ويمونها على نطاق مهول لا يتناسب أبدا مع تعداده السكاني الضميف والذي لم يكن يزيد حينذاك عـــن مليونين ونصف مليون نسمة ، أغلبهم من الرعاة الفقراء . هذا فضلا عن ان العديد من السادة النبلاء الكبار مـــن المغول لـم يكونوا يكتفون بالعيش متطفلين على البلاد المحتلة ، بل ظلوا يصرون عـــلى مطالبة مواليهم بما فرض عليهم في الماضي من رسوم وضرائب (٥٥) .

غير ان الاعباء الضخمة التي أثقلت بالتالي كواهل العامة المغولية ضيقت من نطاق الانتاج الرعوي والحرفي العشائري ، اذ كـان الرجال وعائلاتهـــم ينفقون وقتا متزايدا في القتال أو الاعداد له . ويبدو ان بعض الافراد مـن الارستقراطية أخذوا يحاولون استعواض الفاقد المترتب على هذا التدهـــور بتوسيع الاعتماد على عمل الارقاء المستجلبين . الا ان هــذا الاسلوب لم يؤد الى نتائج مرضية من الناحية العملية ، اذ كان الاسر والتهجير الاجباري لعدد كبير من سكان البلاد الخاضعة يصيبان انتاجيتهم بالضعف الشديد . ولذلك تحول الحكام المغول الى سياسة جـــديدة ، محورها الاساســي أن يستغلوا الشعوب المستقرة في مكانها (٥٦) .

فحيثما حلّ المغول سخروا الفلاحين في الاشغال الانشائية المرتبطـــة بحصار المدن ، وأقاموا الصوامع يخزنون فيها غلالا احتياطية يجمعونها جزية عينية . أما الحرفيون ، فقد خيروا في الغـــالب بين أن يدفعوا الجزيـة والضرائب نقدا او عملا . ومن هنا جاءت تلك الاعداد الغفيرة منهم الذيـــن عجزوا عن الدفع لفقرهم فاضطروا الى الهجرة الى العواصم المغولية فـــي أواسط آسيا . فعندما حاصر المغول مدينة سمرقند مثـلا ، فتح لهم شيخ الاسلام وقاضي القضاة فيها ابواب المدينة ، ولكنها لم تسلم من النهب الا بعد ان جمع من أعيانها ٢٠٠،٠٠٠ قطعة من العملة الذهبية و ٣٠،٠٠٠ صانـــع

رحلوا للعمل في خدمة الخان والامراء وكبار القوم (٥٧) . ولم يكن هؤلاء عبيدا للافراد ، بل الدولة .

لقد جبى المغول اذن الجزية من الشعوب المقهورة على أشكال مختلفة . فهي منتجات زراعية ومواش من الفلاحين ، ونقد وذهب من التجار والاعيان ، وعمل من الصناع والحرفيين ، وخدمة ادارية من المثقفين الخ . والمبدأ العام الذي تنبني عليه هذه الاشكال هو ان سكان البلاد المهزومة عبيد للدولة المغولية المتمثلة في الخان الاكبر وأولاده وسلالتهم . انهم بالتالي « عبيد عموميون » ، كما كان المصريون بالنسبة للدولة الفرعونية أو الهيلينية أو الفاطمية الخ . ومرة أخرى ، نبرز ان الخيرات الوفيرة التي اغترفت بهذا الشكل ذهبت لصالح جنكيز خان وأسرته .

فما الفلاحون والصناع الا مادة نكرة يستفيد منها أصحابها ، وهم القادة المغول . وليس هناك أي دليل على ان جنكيز خان كان يفكر في خدمة الامة المغولية كلها ، بل تؤكد كتابات العصر وما تذكر من أقوال الخان الاكبر وقوانينه ان ما يضعه نصب عينيه هو الحصول على مزايا لنفسه وسلالته ومحاسيبه الاقربين (٥٨) .

● **الاقطاع التركي المغولي** : ولكن الشكل الرئيسي للجزية ، والذي من خلاله يتحقق استغلال « العبيد العموميين » ـ هو ما يسمى « بالاقطاع المغولي » .

وسبقت الاشارة الى ان الارستقراطية المغولية وجدت فائدة أكبر في اعتصار الشعوب المقهورة حيثما تسكن بدلا من نقل أفرادها رقيقا الى المراكز المغولية الاصلية . وقامت الدولة المنتصرة بتوفير منابع الامتيازات الطبقية الحكام توفيرا يطابق التقاليد الموروثة لدى ذلك الشعب الرعوي . وهذا بأن يخص كل أمير قسم من « النطوق » العام ، يتعيش فريقه العسكري عليه وعائلاته ، ويستخلص هو من سكانه ايراده الخاص أيضا .

وحيث ان حدود الامبراطورية المغولية تخطت أقاليم البراري وشملت الاراضي الزراعية الواسعة ، فقد بات في الامكان أن يجبي الامير المغولي جزية على أعمال المقيمين (غير المغول) وأموالهم . ولكن الجزء الرئيسي من هذه الجزية كان يجب أن يذهب الى الخزينة المركزية الخانية (٥٩) . ويتم هذا وذلك بواسطة الشبكة البيروقراطية الضاغطة التي تحدثنا عنها في الصفحات الماضية .

أي ان نظام اقطاع الاقاليم واراضيها على كبار الضباط والولاة المغول ، بل وكبار الموظفين والقضاة الخ ، من السكان المحليين ، يأخذ بالمبدأ الذي

يعتبر الاراضي المحتلة وشعوبها المقهورة ملكا للشعب المغولي بمعنـاه الشامل (« الاولوس » الاكبر) ممثلا في خانه الاعلى ـ جنكيز ـ وأسرتـه . وعند التأمل في هذه الاوضاع ، قد نميل الى مقارنتها بالمفهوم العربي الاول الذي يرى « ديار الحرب » المفتوحة ملكا لأمة المسلمين ، وتحق عليها أنواع مـن الجزية التي تغذي مواردها بيت المال. هذا ، وان كانت ثمة فوارق بين الحالتين، وخاصة من حيث بروز حق السلالة الخانية منذ البداية في وضع يدها على موارد الدولة كحيازة متوارثة وخاصـة بأفرادها . ومهما كان الامر ، ففـي الحالتين تعتبر الارض المفتوحة حقا موقوفا عـلى الفاتحين في مجموعهم (أي دولتهم) ، ومن يزرعونها خاضعون لهم ، وعليهم أن يقدموا جزءا مـن انتاجهم أو دخلهم الى مندوب أسيادهم (الخراج والجوالي الخ) .

ففي العراق قامت الدولة المغولية المسماة « بالايلخانية » بانشاء نوعين من الاقطاع : فنوع يمنح لافراد العائلة الحاكمة ، ولهم حق الملكية ويمكنهـم بيع الارض المقطعة لهم أو ايقافها أو توريثها . ونوع ثان وأصحابه ليس لهم سوى أن ينتفعوا بجزء من ايراد اقطـاعهم ، وعليهم أن يسددوا الباقـي للحكومة أو يدفعوه جملة مقدما عن عدد من السنين (الضمان) (٦٠) .

وعندما أصبحت الدولة السلجوقية في آسيا الصغرى خاضعة للمغول، لم يكن أمراء جيوشهم يعيشون عـلى اقطاعات ، بل على الجزيـة المباشرة المفروضة على الاتراك . وبقيت أشكال الاقطياع التركي السابقة مع نوع مـن السيولة في التحول الى الملكية الفردية في بعض الاحوال (٦١) .

وكذلك نجد في الدولة الموسكوفية التابعة للقبيلة الذهبية المغوليـة نظام اقطياع الاراضي على كبار السادة ، ويتوقف اتساعها على مرتبتهم في الهيئة الحاكمة . ولحكام الاقاليم والمناطق أن ينتفعوا باقطاعات طوال مـدة خدمتهم . وعلى جميع المقطعين واجب العناية بالزراعة .

ويبدو ان المغول كانوا يقومون بمسح الاراضي الزراعية بشكل دوري ، ويعيدون على أساسه توزيع الاقطاعات بين السادة ، ويتبعون في هذا نفس الاساليب التي تطبق عند توزيع زمام المشترك القروي المصري على الفلاحين. ونخص بالذكر في هذا الصدد تقسيم الحيازات الى « قراريط » وتشكيلهـا من قطع مختلفة مبعثرة في أماكن عدة بغية تمثيلها لاختلاف أراضي المشترك في الجودة (٦٢) .

وتدعونا هذه العجالة الى ابداء ملاحظة ، وهي ان المفـاهيم المتضمنة فيما يسمى بالاقطاع المغولي ليست مرتبطة فقط بأوضاع العبودية المعممـة للمنتجين ، بل لصيغة الاقتران بالطبيعة المشتركية للملكية الاساسية ، وهي

الملكية الزراعية . وسوف نعود الى هذه الفكرة لدى التعرض الى مصر في العصرين الايوبي والمملوكي .

● **قانون للرعية وقانون للحكام :**

ان تلك الطبيعة الارستقراطية للطبقة الحاكمة المالكة المغولية قد زادت من عمق الانفصال بينها وبين الشعوب المقهورة زيادة لم يسبق لها مثيل ، مما جعل ثقل « الطغيان الشرقي » عنيفا الى أقصى درجة في ظل المغول . ومن اهم الظواهر الدالة على هذه الحالة أن تحكم الرعية طبقا لقانون هو الشريعة في المناطق الاسلامية ، في حين ان قانونا آخر يحكم العلاقات بين الحكام المغول وجنودهم وأسرهم .

وقد ذكر الرحالة ابن بطوطة مثلا ان التقليد الذي أرساه المغول في خوارزم مثلا منذ الربع الاول للقرن الرابع عشر أن يجلس في قاعة المحكمة مجلسان : أحدهما يرأسه القاضي الشرعي وحوله الشهود العدول وكتّابه . والآخر يرأسه أحد الامراء المغول الكبار وحوله ثمان من المشايخ الاتراك . وتقضي الدائرة الاولى في أمور الشريعة ، في حين أن دائرة الامراء تقضي في غيرها (٦٣) .

وسوف نرى ان النزاعات بين المماليك في مصر كذلك كانت تعرض أمام محكمة مدنية من الامراء الذين كانوا يقضون فيها طبقا لليساق ، اي القانون المغولي . أما الامور بين السكان من المصريين ، فكان يقضي فيها العلماء المسلمون طبقا الشريعة والمذاهب السنية . وكان يستطيع من ينحدر من أصل جركسي ــ من التجار الفرس واليهود والمسيحيين ــ أن يطلب عرض شأنه على الدائرة المغولية .

وقد أدخل تيمورلنك تعديلات كبيرة على اليساق المغولي ، واستقى بعض ألوانها من الشريعة ، وأطلق على الناتج اسما جديدا هو « التوزوك » . ولكن هذا القانون السيادي الجديد أيضا كان يعطي السلطان حقوقا وامتيازات تضعه في قمة المجتمع وتحول دون أن تسائله العامة بأي شكل (٦٤) .

٣ ــ دور التجارة

رأينا في الصفحات السابقة كيف تلاقت عدة عوامل في عملية تاريخية حولت المجتمع المغولي من التكوين السابق لوجود الدولة الى النظام الشرقي . وكان العامل الاول هو تحول الوظيفة الاشرافية والتنظيمية لارباب بعض

العشائر الى امتيازات طبقية أرستقراطية . والعامل الثاني ان الصدامات المسلحة مع الجيران من أجل الحصول على ما تفتقر اليه العشيرة الرعوية من وسائل المعيشة أدت الى تضخم كتلة المحاسيب من رجال الحرب والمرتبطة بولاء خاص حول الارستقراطية ، الامر الذي وسع جهاز الدولة مبكرا . كما ان عمليات التعبئة العسكرية لعامة الرعاة ساعدت على تحويل الانضباط القبلي البسيط ازاء شيخ العشيرة الى الخضوع لتبعية قاهرة ازاء أمير العشيرة أو المائة (وهو ضابط حربي تحت يده القوة المسلحة الشرعية التي تمكنه من تنفيذ أوامره قسرا) أي الى « العبودية المعممة » .

والعامل الثالث هو ان المناطق التي تحرك عليها المغول كانت على صلات مستمرة منذ الازل بحضارات الانهار ، فاستفاد الخانات من احتلالها بالنظم الطاغية القائمة فيها ــ مع بعض التعديلات ــ وأبقوا على سريانها الذي يصب في أيديهم الموارد الهائلة .

وكان العامل الرابع هو التجارة . وهذه لعبت في البداية ، بالنسبة للمغول ، دورا أهم مما لعبته بالنسبة للمصريين . وذلك لانها كانت خارجية أساسا فيما يتعلق بالاقتصاد المصري ، وتتم غالبا على حدود الوادي مع الصحراء أو على الشواطىء . اما العشائر المغولية ، فكانت التبادلات التجارية عنصرا جوهريا في معيشتها . أضف الى ذلك ان حركات المغول وغزواتهم جرت على الطريق التجاري الكبير الذي يربط برا بين أوروبا والصين ، طريق الحرير والتوابل . ولذلك نجد علاقة وثيقة بين الحكم المغولي وبين الحركة التجارية ، خاصة وانها توفر للارستقراطية موارد كبيرة تجنيها من الرسوم الجمركية . فكانت هذه الرسوم بدورها عنصر تقوية للطبقة الحاكمة، اذ تساعدها ليس فقط على الصرف على مظاهر الترف اللازمة لتأكيد سيطرتها ، بل على تغطية التكاليف الناجمة عن كثرة الجنود المرتزقة والبيروقراطية التي لا غنى عنها للمحافظة على السلطة الحاكمة .

وبالاضافة الى ذلك كله ، فقد كان النشاط التجاري في الامبراطورية المغولية عاملا على ربط اجزائها ومناطقها ، ومساعدا كبيرا بالتالي على تقوية المركزية في الدول المغولية التي تكونت بعد ذلك .

وهكذا كان للتجارة عبر الاراضي المغولية دور مزدوج في حقيقة الامر . فهي ، بطبيعتها ، تحمل معها بذور الانتاج السلعي وتشجيعه ، وهو نمط انتاجي يناقض الآسيوي ذا الاكتفاء الذاتي . وفي الوقت نفسه ، ففي حالة الامبراطورية المغولية بالتحديد ساعدت التجارة أيضا على تقوية النسق الشرقي ، أي على عرقلة العلاقات السلعية نفسها . وتجدر الملاحظة هنا ان

اشراف الاجهزة الحاكمة المغولية على التجارة واهتمامها بطرقها ــ لدرجة أن جعلتها أهدافا أساسية للعديد من الحروب والغزوات التي شنتها ــ نقول ان هذا كله القى على الــدولة المغولية المركزية (أو دويلاتها) مهـــاما اقتصادية اضافية وذات أهمية حيوية بالنسبة لتلك المنــــاطق التي لا تعتمد على ري الانهار المنتظمة . وبالاحرى ، كانت التجارة الخارجية والعابرة عاملا مقويـــا للنظام الشرقي المغولي من هذه الزاوية أيضا .

وتفسر هذه الاوضاع عموما كيف ساعدت الغزوات المغولية على المحافظة على النظم الآسيوية الاقتصادية والاجتماعية حيثما كانت موجودة من قبل ، وعلى اعادة بنائها في المناطق التي كان الاحتـلال الروماني والبيزنطي قد أثر فيها في الاتجاه السلعي (١٥) ..

آ ــ اهمية التجارة للمغول :

تظهر هذه الاهمية من ان « الياسا » كانت تنص على عقوبة الاعدام لمن يرتكب جريمة الغش التجاري او يعلن افلاسه (٦٦) .

ومنذ ١٢١٧ عقد جنكيز خان معاهدة عسكرية مع سلطان خوارزم نصت في ملحقها على حرية المرور للقوافل التجارية المغولية عبر تركستان وما وراء النهر ، مما فتح أمام الخان طريق الحرير العظيم نحو العراق وروما . وكانت الجيوش المغولية تحيطها جمهرة من الصينيين والفرس الذين علموها استعمال المنجنيقات والنفط المشتعل في العمليات الحربية ، ولكن أغلبية هؤلاء كانوا تجارا تتجمع في أيديهم الاسلاب الثمينة التي ينهبها المغول فــي غزواتهم . ولذلك كانت المبادلات التجارية كثيفة رغم ان الانتاج الحقيقي كان ضعيفــا ؛ بل معدوما .

وبعد قليل ، تسرب الى الحركة التجـــارية المندوبون البنادقة الذيـن أخذوا يستفيدون من المضاربة ، ويقرضون التجـــار الآخرين ويستثمرون أموالهم في المناجم (٦٧) . ووصلت الحال الى درجـــة أن استوردت حكومة الخان الاكبر من المناطق البعيدة لا الملابس فقط ، بل والغلال أيضا .

ب ــ التحالف مع الافرنج :

سبقت الاشارة الى ان أول شعب اصطدم به المغول في حركتهــم هو الاتراك . ولذلك ، ففي أول الامر وحدت المصلحـــــة المشتركة بين المغــول والبنادقة وحكام مصر للقضاء على المركز السلجوقي في بغداد . ولكن النزاع

انفجر بعد ذلك حول السيطرة على أحد الطريقين المتنافسين التجارة البعيدة : فطريق شمالي جنوبي من مناطق القفشاق (جنوبي روسيا والقوقاز) الى المشرق فمصر ثم البحر الاحمر . وطريق شرقي غربي ، أي من خلال بيزنطة ففارس ثم الصنين عن طريق البر . وقد زادت أهمية الطريق الثاني بالنسبة الفرنج على اثر هزيمة الامارات الصليبية في المشرق وانفراد المسلمين بالتالي بالسيطرة على الطريق التجاري الاول .

ولذلك نرى عددا من رسل الممالك الافرنجية يكلفون بمهمة الاتصال بآسيا الوسطى . ففي ١١٧٧ بعث البابا اسكندر الثالث طبيبه الخاص الى الشرق . وفي ١٢٣٤ أرسل ملك المجر بيلا الرابع قسا الى أقاليم الاورال والفلجا وروسيا الشرقية . وفي ١٢٤٥ سافر أربعة رهبان من طرف البابا اينوسنت الى أراضي التتار . ورد المغول بسفارتين الى رأس الكنيسة الكاثوليكية ، وكان يقود احداهما سوري نسطوري . وفي أواخر القرن الثالث عشر كانت رحلة البندقي المشهور ماركو بولو .

ووصل البنادقة الى احتكار التجارة مع الشرق الاقصى ، وأنشأوا مركزا قويا لهم في القرم . وكانت تنافسهم وقتذاك مملكة روسية عاصمتها كييف . فأوعز البنادقة الى أصدقائهم المغول بتخريبها تخريبا تاما (٦٨) . ومنذ عام ١٢٣٥ كان الامراء المغول يبيعون البنادقة أعدادا كبيرة من الصبية القفشاق ، فيصدرونهم الى سلاطين المماليك البحرية في مصر .

جـ ـ التنافس مع مصر :

ومع اشتداد النزاع بين الافرنج والسلاطين المماليك في مصر والشام ، دخل المغول طرفا فيه . فعندما استولى هولاكو على بغداد ، أغلق أمام المشرق أبواب التجارة الخلفية الى الشرق برا . وأسس المغول مدنا جديدة تحولت الى مراكز تجارية هامة ومنافسة لبغداد (مثل السلطانية والعجمي والفرانية) . وعنى هولاكو باعلان الامان بالنسبة النصارى المقيمين في المناطق التي احتلها تعزيزا للتجارة مع القوى الفرنجية . وتحالفت معه أرمينيا وجورجيا ضد مصر . وتكررت الاتصالات الدبلوماسية بين المغول وأوروبا الغربية ، وخاصة في ظل « اباقا » ابن هولاكو الذي حاول أن ينظم حملة مشتركة ضد المماليك في مصر والشام .

وفي بداية القرن الرابع عشر ، كان انفجار الحرب بين القبيلتين المغوليتين الكبيرتين ـ البيضاء والذهبية ـ مظهرا للخلاف بين المصالح التجارية . فالقبيلة الذهبية متمركزة في جنوب شرقي روسيا ، وتريد

الاستيلاء على الطريق المؤدي برا الى الشرق الاقصى ، فتعمل على قطع ما بين القبيلة البيضاء ـ المتمركزة في العـــراق وفارس ـ وبين البحرين الابيض والاسود . ومن هنا كان الحلف بين القبيلــــة الذهبية ـ المسلمة ـ وبين مماليك مصر . وكذلك كانت حروب القبيــــلة البيضاء بقيـــادة هولاكو ، واستيلاؤها على دمشق الى أن هزمها المماليك . وأفسدت هـــذه الحروب والنزاعات الطريق التجاري المار بمنطقة ما وراء النهر الى آسيـــا الوسطى أو الخليج الفارسي ، الامر الذي أصاب بالضعف الدولة المغولية في فارس (الدولة « الايلخانية ») التي تحكمها القبيلة البيضاء .

ومما عجل بتدهور الدولة الايلخانية أيضا أن تولت أسرة صينية الحكم (أسرة مينج) عام ١٣٧٨ ونحت المغول عن السلطة في الصين . وأخـــذت السفن الصينية تجوب الطريق البحري المؤدي الى شواطىء البحر الابيض ، فوصلت الى عدن فيما بين ١٤١١ و ١٤١٣ . وارتفع مركز مصر في التجارة البعيدة مع الشرق الاقصى في حين كان يهبط مركز العراق وفارس .

٤ ـ بعض النتائج

أحدثت الغزوات المغولية الواسعة والبعيدة المدى مزجا عنيفا بين تلك الشعوب والاثنيات العديدة التي أخضعتها لفترة تقرب من قرنين . وترتب على أعمال النهب والسلب والتخريب أن انتقلت الثروات الضخمة مـن أيد الى أخرى ، وألقي بكميات هائلة من المعادن النفيسة في سوق المبـادلات . واستفادت المدن الاوروبية التجارية من ذلك التحرك بشكـل خاص ، الامر الذي ساهم في الاعداد لصعود مركزها في عصر النهضة .

غير ان السيطرة التي فرضها ذلك الشعب الرعـوي التجوال لم تأت بتقدم يذكر للمناطق المحتلة ، ولا رفعت مستوى القـــوى الانتاجية بصورة حاسمة . بل الاغلب انها تسببت في ركودها الاقتصادي والاجتماعي ، ان لم تدفع بعجلة تطورها الى الخلف (٦٩) . ولن يكون هذا الامر بالغريب اذا لاحظنا ان الحكم المغولي قوى النظام الشرقي المعتمد عـــلى النمط الآسيوي للانتاج حيثما كان قائما ، أو جلب عناصره في مناطق أخرى لم تكن قد دخلت دائرته بعد . وقد حدث هذا في حين كانت تنمو مـــــن جهة أخرى ـ في أوروبا الغربية ـ بوادر النظام الرأسمالي الذي دفع بالاقتصاد والاجتماع الى الامـام دفعا صاروخيا . فلم يكن الحكم المغولي اذن يمثل فقط أوضاعا أكل الدهـر عليها منذ عشرات القرون ، بل يزداد تخلفه عمقا لانه يتواجد جنبا الى جنب المنصة التي انطلقت منها قوى الرأسمالية المتقدمة في حينها .

أ ـ اهمال الزراعة :

تدل الشواهد المختلفة على ان المغول لم يعنوا بصيانة المنشآت المتعلقة بالري الاصطناعي عناية كافية . فالسدود القائمة على نهر اموداريا في خوارزم ظلت متهدمة لمدة ثلاثة قرون ، ولم ينهض الاقليم من رقاده بعدها الا ببطء شديد (٧٠) . وفي العراق ، لم تصب الادارة المدنية فقط بالانهيار بسبب الاحتلال المغولي ، بل هوت شبكة الري التي تعتمد الزراعة عليها فيما بين النهرين . وزاد الامر سوءا ان سقوط السلطة القائمة على الاقتصاد المستقر فتح الباب أمام غارات القبائل البدوية التي عاثت في المناطق المزروعة فسادا (٧١) . ولم تختلف الصورة كثيرا في مصر المملوكية .

ب ـ التدهور النقدي :

سبقت الاشارة الى ان كميات كبيرة من الذهب والفضة ألقيت في التداول أثناء الغزوات المغولية ، ولكن دون أن تماثلها نهضة انتاجية . وأصاب هذا التناقض أحوال العملة بالاضطرابات الشديدة ، خاصة وان تجار الغرب باتوا ينزحون المعادن النفيسة هذه الى المراكز الاوروبية ، فلوحظت ندرتها بالتالي في الشرق الاوسط .

وحاول المغول الايلخانيون أن يعالجوا الامر باستعمال العملة الورقية التي استمدوا فكرتها من الصين . فأصدروا منها كميات تزايدت باطراد مع تدهور أحوال الانتاج (أو ما نسميه اليوم الناتج القومي) . وبلغ ما طبع من هذه العملة الورقية في عهد قوبيلاي ما يقرب من المليارين (ألفي مليون) . وكانت نتيجة هذا التضخم أن هبطت قيمتها الحقيقية الى ثلاثة من ألف من قيمتها الأصلية في مدى ستين عاما تقريبا (٧٢) .

جـ ـ الاتجاهات السياسية والفكرية :

ومع تقويته لعناصر النمط الآسيوي ، أتى الحكم المغولي أيضا بتقوية لبنائه الفوقي ، ونقصد الطغيان من جهة ، والتنسك والرهبنة بشكل خاص من جهة أخرى .

وقد ازدهرت النسطورية في آسيا حتى القرن الرابع عشر . وارتبط المبشرون السوريون لهذا المذهب بالتجارة ، ووجدوا استجابة لدعوتهم لدى القبيلة البيضاء والعناصر الويغورية العاملة في السلك الاداري المغولي (٧٣) .

ونرى المذهب النسطوري ، اذ يؤكد تمايز ناسوت المسيح عن لاهوته ، انما عبّر بصورة ما عن الطبيعة المزدوجة للسلعة (قيمتاها الاستهلاكية والتبادلية) . وسبقت الاشارة الى ان هولاكو أعطى أمانا للنصارى عندما استولى على بغداد ، كما أطلق اليد للشيعة المعارضين للحزب السني الخليفي وقتذاك .

غير ان الحكام المغوليين استخدموا تلك المذاهب المناوئة للمؤسسات السابقة – الرومية والخليفية – ليحاربوا بها الحركات الشعبية ، وخاصة حركات الحرفيين وصغار سكان المدن . وكانت هذه احدى النتائج المترتبة على تعبئتهم لآلاف الصناع وتهجيرهم بالقوة الى العواصم المغولية ، اذ عملت هذه الاجراءات على تفتيت حركات الطوائف الحرفية . والملاحظ ان السلاطين المغول قضوا على المراكز الحصينة للاسماعيلية في فارس ، وهي المعروفة بصلاتها بنفس الطوائف .

« وفي جملة ، فقد لعب الحكم المغولي على العموم دورا رجعيا من الناحية السياسية . وفي ملاحظاته على تاريخ روسيا ، أشار ماركس الى ان المصير السياسي الذي عرفته منذ غزو المغول أدى الى قيام الطغيان المركزي فيها (٧٤) .

٥ – العلاقة مع المماليك

أ – عناصر مشتركة :

استقى النظام المملوكي في مصر – في ظل البحرية والبرجية معا – العديد من عناصره من التقاليد التركية المغولية . وسبقت الاشارة الى ان أعضاء الارستقراطية المغولية كانوا يحيطون انفسهم بثلة من الموالي محترفي الحرب يرتبطون بهم بعلائق الزمالة والولاء الشخصي . وتعتبر المجموعة من مالهم الخاص فيرثها الخلف . وتبلور هذا التركيب الاجتماعي الخاص – بين رأس الدولة وجهازه العسكري – في أن تتكون نواة الجيش المغولي من عبيد البيت المالك المعتقين ، أي مماليكه . وهذا الشكل شبيه بما قام في مصر ، مع اختلاف جوهري ، وهو ان الخان كان من نفس الاثنية المغولية التي رأسها ، في حين أن سلاطين المماليك لم يكونوا مصريين ، وانهم هم أنفسهم عبيد في الاصل .

ويعود هذا الفرق – جزئيا – الى وجود الارستقراطية الوراثية لدى الخانات . ونعزو مبدأ توارث الملك لديهم الى تداخل التبادل التجاري

(وبالتالي الملكية الفردية) معالنشاط الانتاجي المشاعي عند العشيرة المغولية. أما مصر ، فقد كان التبادل السلعي فيهـــا امرا خارجيا أصلا عن كيانهـا الاقتصادي الاساسي (المشتركات القروية) . ومن ثمة ، كانت وراثية الملك شيئا مهزوزا : فبعد أن شهدت عصرا من الاسر المملوكية في ظل البحرية ، بات الحاكم يتولى السلطة من خلال عملية انقلابيـة يحصل بعدها على بيعـة الجنود ، ثم الاقرار الرسمي من الخليفة . وسوف نعود الى هذه الزاويـــة فيما بعد ، ولكن الواضح ان التكـــوين المصري الخاص مكن من وصـــول البيروقراطية الى أعلى درجة من الصفاء في النظام المملوكي .

وكان المماليك في مصر يتحدثون باللهجات التركية ، لا العربية . وكان يجب على الموظفين المصريين أن يعرفوا لغتهم حتى يرتقوا الى المناصب العليا. وكذلك كان القانون الذي يحكم العلاقات بينهم هو اليساق المغولي ، في حين ان الشريعة الاسلامية كانت تحكم الرعية فقط . اي ان الطبقة الحاكمة فـي مصر كانت في اغتراب تام عن سكان وادي النيل .

وكذلك كانت نظم الجيش المملوكي والرتب المختلفة فيه تطابق القواعـد التركية . وسبقت الاشارة الى ان جنكيز خان طبق العديد من هذه القواعد في جيشه ، وانه استعان بالاتراك بشكل واسع في تكوين فرقه .

وأخيرا ، فغالبية القوة المملوكية في مصر كـــانت تتكون من عنـاصر الشعوب التركية المغلوبة مـــن « القفجاق » (أو القفشاق) أو الشراكسة . فعندما غزا المغول أقاليمهم وصادروا خرفانهم وأخذا أعلاف خيولهم وعبأوا شبابهم في فرق السخرة ، هربوا الى المغرب لدى أقاربهم في الاثنية وهـم قفشاق الدون والبراري المجاورة للروس ، وباعوا أولادهم لتجار الرقيق . وكان البنادقة يشترون الغلمان القفشاق الذين تأسرهم القوات المغولية فـي زحفها ، فيباعون في مصر لاحتراف الحرب والحكـــم . ولا شك ان هذه الروابط الاثنية بين القفشاق والطبقة المملوكية في مصر كـانت أيضا روابط مصلحية اقتصادية وسياسية .

ب ـ الاحلاف التجارية :

ذكرنا من قبل ان النزاع انـــدلع بين القبيلتين المغوليتين البيضـاء والذهبية حول السيطرة على الطرق الرئيسية وتقاطعها في آسيا الغربية . ووجدت التجارة الخارجية المصرية نفسهـــا في توافق مع أهداف القبيـلة الذهبية التي كانت تسعى الى منفذ عـــلى البحر الابيض عبر مضايق البحر الاسود أو عبر آسيا الصغرى والمشرق . فكانت المناطق التي يسيطر عليهـا

المماليك تكون استكمالا طبيعيا من الناحية التجارية لمصالح القبيلة الذهبية ، اذ تضمنت ثغور المشرق على البحر الابيض ، والطريق البري الداخلي عبر فلسطين الذي يؤدي الى شواطىء الجزيرة العربية المطلة على المحيط الهندي . كما كان البحر الاحمر طريقا آخر يسلكه التجار الآتون من الهند حتى تنتقل بضائعهم بعد ذلك عبر مصر متجهة الى البحر الابيض . ومن الحوادث ذات المغزى في هذا الصدد ان السلطان برقوق كلف ما يزيد على مائتين من المماليك البحرية بحراسة الحجاج الذاهبين الى مكة في أواخر القرن الرابع عشر . وان السلاطين المماليك في القاهرة رفضوا باطراد أن يرسل الايلخان المغولي ــ بعد اسلامه ــ كسوة من طرفه للحجر الاسود .

وفي منتصف القرن الثالث عشر ، كان أحفاد جنكيز خان يحكمون اقسام امبراطوريته : فقوبيلاي في الصين ، وأخوه هولاكو في فارس على رأس القبيلة البيضاء ، وبركة خان زعيم القبيلة الذهبية فيروسيا الجنوبية. وفي ١٢٦٠ قامت الحرب بين بركة وهولاكو من أجل السيطرة على القوقاز (٧٥) . فدخل حاكم مصر ــ السلطان بيبرس ــ متحالفا مع القبيلة الذهبية ــ في المعركة ، وهزم المغول في عين جالوت ، فاستردت حكومة القاهرة سوريا مستفيدة من هجمات بركة على خصمه في الشمال .

وفي ١٢٩٢ ذبح هولاكو جميع التجار الآتين من أراضي القبيلة الذهبية، وانتقم بركة خان لهم بأن رد بالمثل (٧٦) .

وقد ساند بركة خان السلطان المصري بالرجال أيضا . فمنذ ١٢٥٨ ــ أي قبل قيام الحرب مع هولاكو ــ أمر قسما من قواته المحاربة الى جانب الايلخان الفارسي بأن يترك خدمته وينتقل الى مصر . وكذلك كثرت بعدها العناصر المغولية التي كانت تأسرها القوات المملوكية فتحولها الى فرقها . وفي ١٢٦٠ وقع حادث هام في هذا الميدان ، اذ حضرت بطن آسيوية كاملة (من « الكالموك ») تتكون من عشرة آلاف مقاتل ، وتلقى أعيانها الرتب العسكرية والاقطاعات في مصر ، وسكنوا حي الحسينية بالقاهرة . ويشير المقريزي الى هؤلاء باسم « الوافدية » ، ويضيف بأنه خطب للملك بركة خان على منابر مصر والشام والحرمين (٧٧) ، مما يعني الاعتراف له بنوع من السيادة على مصر .

ويفسر بعض المؤرخين هذه التوازنات بين المراكز الثلاث بدين حكامها فقط . ففي نظرهم ان الحلف بين القاهرة والقبيلة الذهبية كان بسبب اسلام الطرفين ، في حين ان هولاكو ظل على وثنيته . غير ان الامور لم تتغير كثيرا حتى بعد تحول الايلخانيين الى الاسلام (١٢٩٣) منذ ولاية غازان ، اذ ظلت

الحرب سجالا بين الطرفين (معركة مجمع المروج في الشام ، ثم غـــارات تيمورلنك ـ الشنيعي ـ على سوريا الشمالية عام ١٤٠٢) .

★ ★ ★

لقد القينا نظرة سريعة الى التكوين الاجتماعي الاقتصادي لبعض الشعوب الراعية في آسيا الوسطى لكي نصل الى نتائج معينة :

أما الاولى ، فهي أن نفهـــم بصورة أوضح بعض العوامل الطبيعيـة والاقتصادية والاثنية التي لعبت دورا في تطورها من المشاعية الرعويـة الى النمط الآسيوي للانتاج .

والثانية ، أن نحاول وضع يدنا على الكيفية التي حافظت بها غـزوات هذه الشعوب على النظم الشرقية حيثما كانت قائمة ، بل على اقامتها حيثما كانت التربة صالحة .

والثالثة ، أن نضع بهذا الشكل الارضية التمهيدية لـــدراسة العصرين الايوبي والمملوكي في مصر ، اذ نقدر ان الطبقة / الاثنية التي حكمت مصر من سقوط الفاطميين الى الغزو العثماني انما كان لها استعداد خاص لكي تقـوم بذلك الدور أيضا الذي قامت به : ونعني ليّ الاقتصاد المصري بحيث تزدهر التجارة الخارجية التي في يد الاجانب (الشرقيين والغربيين) عـلى حساب القدرة الانتاجية الحقيقية لمصر في الزراعـة والصنـاعة الحرفية والتجـارة الداخليـة .

هوامش الفصل التاسع

(١) L. KRADER : « Principles and structures in the organization of the Asiatic steppe - Pastoralists » - Southwestern Journal of Anthropology , Vol. 11 , No, 2 , Summer 1955 pp. 67 .

(٢) انظر الفصول عن مصر الفرعونية والفتوح الاسلامية والمغرب قبل الخلافة الفاطمية.

(٣) J. BARREAU : « Domestication , écologie et conditions d'apparition du Pastoralisme nomade » (dans C.E.R.M. : Cahier No. 109 : « Etudes sur les sociétés de pasteurs nomades » , No. 1 : « Sur l'organisation technique et économique » , Paris , 1973) ; pp. 59 et suiv .

(٤) P. BONTE : « La formule technique , du pastoralisme nomade » (Dans C.E.R.M , ibid .) pp. 11\12 .

(٥) سبق الحديث عن هذا النوع بخصوص قبائل الصنهاجة المغربية . وما زالت قبيلة البختياري الايرانية على هذا المنوال . انظر :

J.- P. DIGARD : « Contraintes techniques de l'élevage sur l'organisation des sociétés de pasteurs nomades » (dans C.E.R.M. ibid.) pp. 49\50 .

وكذلك نجد مثالا آخر في القبائل الكردية خلال عصور معينة سابقة من تاريخها ، ونفرد لها بعض المناقشة في هذا البحث .

(٦) P.J. RUBEL : « Herd composition and social structure » - Man , IV- 2, 1969 , pp. 268 - 273 .

(٧) كارل ماركس : المسودة الاولى لخطابه الى فيرا زاسوليتش .

(٨) K. FLANNERY : « The ecology of early food production in Mesopotamia » - Science , Vol . 147 , No . 3663 , 12 March 1965 , P. 1255.

(٩) K. MARX : « Formes qui précèdent la production capitaliste » (Dans C.E.R.M. , ed . : « Sur les sociétés précapitalistes ») Paris , Ed . Sociales , 1973 , pp. 185\186 .

(١٠) ك. ماركس : المصدر نفسه ، ص ٢٠٠ .

(١١) F. ENGELS : « Anti-Duhring » - Paris , Ed . Sociales , 1968, p. 181

(١٢) راجع ما يقوله ماركس في « رأس المال » عن طريقي الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية . احدهما الطريق الثوري وهو ان يصبح المنتج تاجرا ورأسماليا ، والثاني غير الثوري وهو ان يستولي التاجر مباشرة على الانتاج .

(١٣) بونت : المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(١٤) W. BARTHOLD : « Turkestan down to the Mongol invasion » London , Luzac & Co . , 1928 , pp. 81 - 85 .

(١٥) R. GROUSSET : « L'Empire des steppes » - Paris , Payot , 1938 , P. 9 .

(١٦) بارتهولد : المصدر السابق ، ص ٣٩٤ .

(١٧) كريدر : المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(١٨) L. CAHUN :« Introduction à l'Histoire de l'Asie » - Paris, A. Colin, 1896 , P. 73 .

(١٩) كهون : المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

(٢٠) كريدر : المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٢١) سوف نعود الى هذا الرأي في الفصل الثاني الخاص بمصر في ظل الايوبيين والمماليك .

(٢٢) C. CAHEN : « Pre-Ottoman Turkey » - London , Singwick & Jackson - 1968 , P. 174 .

(٢٣) بارتهولد : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ — ٢٣٥ .

(٢٤) قارن مع الادارة التي انشاها الحاكم بأمر الله الفاطمي في مصر (نهاية القرن العاشر) للاشراف على الممتلكات والاموال المصادرة والمسماة « بديوان المفرد » .

(٢٥) بارتهولد : المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

(٢٦) H. RABIE : « The financial system of Egypt (1169 - 1341) » - London Oxford Univ . Press , 1972 , P. 27 .

(٢٧) S. LANE - POOLE : « Saladin and the fall of the Kingdom of Jerusalem » - New York , G. Putman's Sons , 1898 , p. 16 .

(٢٨) لين بول : المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

(٢٩) كاهين : المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٣٠) كهون : المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٣١) A.H. LYBYER : « The Government of the Ottoman Empire » New - York , Russel & Russel , 1966 ,P. 280 .

(٣٢) كهون : المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٣٣) بارتهولد : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(٣٤) R. Contenau : « Everyday life in Babylon and Assyria » - London , E. Arnold , 1954 , P. 89 .

(٣٥) T. Bois : « Connaissance des Kurdes » - Beyrouth , Khayats, 1965 , P.P. 31 et pass .

(٣٦) كونتنو : المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٣٧) محمد امين زكي : « خلاصة تاريخ الكرد وكردستان » ـ تعريب محمد علي عوني ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٩٣٦ ، ص ١٣٧ ـ ١٣٩ .

(٣٨) V. Minorsky : « Studies in Caucasian history » - London , Taylor's Foreign Press, 1953 .

(٣٩) اسمه يوسف القزاز اي يوسف تاجر الحرير . ومعروف ان الحرير كان اهم سلعة تنتقل في هذا الوقت من الصين الى بيزنطة مارة بارمينيا ، وان الاباطرة الروم كانوا يحتكرون تجارتها ، مما يوحي بالمركز الاقتصادي الذي كان يتبوأه يوسف القزاز هذا في دوين .

(٤٠) انظر امين سامي الغمراوي : « قصة الاكراد في شمال العراق » ـ القاهرة ـ دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ ، ص ٣٩ ـ ٤٠ .

(٤١) جروسيه : المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٤٢) C. Commeaux : « La vie quotidienne chez les Mongols de la conquète » - Paris , Hachette , 1972 , PP. 57 - 59 .

(٤٣) J. Legrand : « Le choix Mongol » - Paris , Ed. Sociales, 1975 , P. 30 .

(٤٤) F. Tokeï : « Contribution à la nouvelle discussion sur le M.P.A. » - Nouvelles etudes hongroises, Vol 7 , 1972 , PP. 80 - 95 .

(٤٥) كومو : المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٤٦) لاحظ التشابه مع علاقة المماليك بأميرهم في مصر .

(٤٧) ليجران : المصدر السابق ، ص ٢٤ والتالية .

(٤٨) B. Spuler : « Les Mongols dans l,Histoire » - Paris , Payot , 1961 , PP. 19 - 20 .

(٤٩) قارن مع ما حدث في مصر المملوكية حيث قسم الخراج الى اربعة وعشرين قيراطا ذهبت عشرة منها الى السلطان ، وقسم الباقي بين الامراء والأجناد من المماليك .

(٥٠) بارتهولد : المصدر السابق ، ص ٣٨٥ .

(٥١) L. Cahun: « Les Révolutions de l'Asie » (Dans : Lavisse et Rimbaud: « Histoire Generale » , t. II ; Chap. X V I) , Paris , A. Colin , 1925 , P. 956 .

(٥٢) B. Ischboldin : « Essays on Tatar History » - New Delhi , New Book Soc. of India , 1963 , PP. 24 - 26 .

(٥٣) كهون : (١٨٩٦) ، ص ٢٩٧ — ٢٩٨ .

(٥٤) J. Sauvaget : « La poste aux chevaux dans l'Empire des Mamlouks Paris , Adrien - Maisonneuve , 1941 , P. 13 .

(٥٥) ليجران : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٥٦) I. de Rachewiltz : « Papal envoys to the Great Khans » - Faber & Faber , 1971 , PP. 65 - 66 .

(٥٧) كهون : (١٨٩٦) ، ص ٢٨٧ — ٢٨٨ .

(٥٨) كومو : المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(٥٩) كومو : المصدر السابق .

(٦٠) ربيع : المصدر السابق ، ص ٣١ .

(٦١) كاهين : المصدر السابق ، ص ٣٢٩ — ٣٣١ .

(٦٢) R. Poliak : « Le caractère colonial de l'Etat mamelouk dans ses rapport avec la Horde d'Or » - R.E.I. , 1935 , P. 235 .

ومن التشابه بين المسح الدوري المغولي وبين « الروك » المملوكي في مصر ، استنتج بولياك ان الروك مستجلبة فكرته من القبيلة الذهبية . ولكن الواضح ان عملية المسح الدوري لها تراث قديم في مصر وترجع اصوله التاريخية الى عهود الفراعنة ، واستمرت تتكرر في عصور الهلينية والولاة العرب والفاطميين .

(٦٣) كهون : (١٨٩٦) ، ص ٤١٣ .

(٦٤) كهون : المصدر نفسه ، ص ٤٧١ .

(٦٥) توكي : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٦٦) E. D. Philips : « The Mongols » - London , Thomas & Hudson , 1969 , P. 42 .

(٦٧) كهون : (١٨٩٦) ، ص ٢٩٨ .

(٦٨) كهون : المصدر نفسه ، ص ٣٥٠ .

(٦٩) يعيد المؤرخون تخلف روسيا في تلك الفترة مثلا الى ان الغزو المغولي خنق المدن الروسية اقتصاديا . انظر :

V. I. Koretski : « Sur l'Histoire de la formation du droit féodal en Russie » (Dans : Recherche Internationales , Nos. 63 - 64 : « Le deuxième servage » -) , E. S. , Paris 1970 , P. 199 .

(٧٠) بارتهولد : المصدر السابق ، ص ٤٥٧ .

(٧١) B. Lewis : « The Arabs in History » - London, Arrow Books, 1958 , P. 154 .

(٧٢) كهون : (١٨٩٦) ، ص ٤٠١ .

(٧٣) راشيفلتز : المصدر السابق ، ص ٣٣ ، ٤٥ – ٤٦ .
وكان نسطورس (ت ٤٥١ م) قد انشأ احدى الهرطقات المسيحية ، اذ اكـد ان في المسيح طبيعتين متمايزتين – وان كانتا شديدتي الاتحاد – وهما الطبيعة البشرية والطبيعة الالهية . ورفض ان يسمي مريم حامل الاله . وقد نحاه المجمع المقدس المنعقد في ايفيزا .

(٧٤) انظر المسودة الثانية الخطابه الى فيرا زاسوليتش . ذكر النص في الكتاب الـذي اصدره مركز الدراسات والابحاث الماركسية عن المجتمعات السابقة للراسمالية ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٧٥) سبولير : المصدر السابق ، ص ٤٣ – ٤٤ .

(٧٦) Encyclop. of Islam : Art. Berke .

(٧٧) المقريزي : الخطط – ج ١ ، ص ٢٢١ . ولكننا لا نوافق المستشرق بولياك عـلى ما ذهب اليه من اعتبار مصر المملوكية مستعمرة تجارية للقبيلة الذهبيـة . انظر مقاله : « الطبيعة الكولونيالية الخ » ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ والتالية .



الفصل العاشر

مصر في عصر الايوبيين والمماليك

يتفق دارسو التاريخ على اعتبار الفترة من سقوط الفاطميين (١١٧١) الى الاحتلال العثماني (١٥١٧) عصرا واحدا من حيث السياسة الخارجية والداخلية ، وكذلك من حيث نظم الحكم والاقتصاد (ما يسمى عادة « بالاقطاع العسكري ») . وبالاضافة الى ذلك ، فالملاحظ ان جيش المماليك البحرية أقيم على يد أحد السلاطين الايوبيين الاخيرين ، كما ان عهد المماليك الجراكسة جاء كتطور طبيعي للمماليك البحرية . أي ان هناك حلقات رابطة بين الفترات الجزئية الثلاثة لهذا العصر .

وثمة سمة مشتركة لهذا العصر بطوله ، وهي سيطرة المصالح التجارية الاجنبية ـ والمرتبطة بالاسواق البعيدة ـ على مقاليد الامور في القاهرة . وهي سيطرة أوجدت تناقضا بين ازدهار التجارة الخارجية في أغلب الاوقات وبين التدهور المطرد الاقتصادي والاجتماعي الداخلي . وفي حين ان الازدهار التجاري المماثل في أوروبا الغربية ارتبط بتطور التكوين الاجتماعي الاقتصادي فيها وبظهور الارهاصات الاولى للنظام الرأسمالي وصعود الدول القوية في هولندا واسبانيا وفرنسا وانكلترا ، شهدت مصر أزمة تزداد تفاقما وركودا قاتلا بالمعنى الحرفي للكلمة ، اذ فقدت نصف سكانها تقريبا في المجاعات والاوبئة . وفي النهاية كان أن فقدت استقلالها أيضا وأصبحت احدى الولايات العثمانية .

واذا كانت مؤلفات البحاثة والمصادر الاصلية لهذا العصر زاخرة بالمعلومات الوفيرة والدراسات الجزئية القيمة ، غير انها تفتقر جميعا ـ بقدر ما نعلم ـ الى محاولة التنقيب عن **المنطق الداخلي** للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وقعت ، أي ذلك الخيط الذي يربط بين

الاحداث والمواقف وبعضها ، فيجعلّ من التاريخ علما (١) . فلماذا تلى هـذا العصر الحكم الفاطمي ؟ وما الذي أبقاه قرونا أربع قائما ؟ بـل كيف كان أن نهض من رقاده بعد الاحتلال العثماني بفترة وجيزة ولم يقض على خصائصه الا على يد محمد علي ؟ وما الذي جعل العبيد حكاما على وادي النيل ، بـل على امبراطورية واسعة الارجاء في أوقات ، وهو حادث فريد بالنسبة للتاريخ الاوروبي ؟ ولماذا كـان الطابع الذي ختم به هـؤلاء هو الطابع التركي ثـم الجركسي بالذات ؟ وكيف جمع بين الازدهار التجاري وبين الازمة الداخلية ، وما السبب ؟ انها أسئلة تتوارد دون اصطناع الى الذهن ، ولكن أحدا لـم يقدم لها اجابة . وذلك لان بذل المحاولة في هذا الاتجاه كـان يتطلب الوقوف على قدمين معا :

الاولى تقديم اطار عام للتكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري فـي ذلك العصر تقديما يستند الى الخلفية التاريخية السابقة .

والثانية الاعتراف بأن هذا التكوين تكوين أصيل ، لا هو بالاقطاعي ولا بالعبودي .

وفي تقديرنا ان مفهوم النمط الآسيوي للانتاج يسمح بتقديم الاجابـة المطلوبة ، كما يمكن من ادراك بعض العناصر المتبقية في الهيكل المصري القائم الآن (٢) . ونعلم ان العبيد في مصر لم يكونوا يعمـلون في الانتاج بصفـة أساسية (ولم يكونوا يعملون في الزراعة بصفة خاصة) ، وانما كان أغلبهـم خدما وحراسا خصوصيين . وفي ظروف معينة ، يصير من الامور المنطقيـة أن يدخل الخادم الشخصي للسلطان ـ رمـز المشترك الاعلى ـ في زمـرة الحكام أنفسهم ، أي أن يصبح مملـوكا . فان استجلاب العبيد الاجانب ـ أي المعزولين تماما عن الانتاج وعن طبقة الكادحين الاصليين ـ يجعلهم أهلا للانضمام الى البيروقراطية الادارية والعسكرية الحاكمة ، وهي تلك المعزولة عن الشعب والمرتفعة ظاهريا عن الطبقات .

وفي أوروبا ـ وخاصة الغربية منها ـ كانت المشتركات القروية تتضمن الملكيتين الخاصة والعامة (كتعبير عن أشكال مختلفة لعلاقات الانتاج) جنبا الى جنب . ولذلك ، كان من الممكن ـ عند الغزوات الخارجية ـ أن يتحـول جزء من المنتجين الى عبيد (والى أقنان بعد ذلك) أي أن يصبحوا هم أنفسهم ملكية خاصة للطبقة المالكة الجديدة . ولكـن ماركس قد لاحظ في مؤلفه « التكوينات الاقتصادية السابقة للرأسمالية « ان ذلك التحـول دونه أكبر العقبات في النظم الآسيوية حيث تكون ملكية الدولة للارض هي الاساسية . ولذلك فلا يستطيع الغزو هنا أن يلغي ظروف العمـل الجوهرية أو يعيد

تشكيل علاقاته . ونجد في هذا تفسيرا لعـــــدم حدوث تغيير أساسي في الهيكل المصري في ظل الايوبيين والمماليك ، وهم الـــــذين كانوا غزاة آتين من الخارج .

وقد ألمنا المامة مقتضبة في الفصل السابق بالخطوط العامة لسمـات تلك الشعوب الرعوية التجوالة التي انحدر منها الاتراك السلاجقة والاكـراد والمغول ، وهم الـــــذين كونوا العناصر الاساسية للطبقة الحاكمة فـي عصر الايوبيين والمماليك . ويبـــــدو لنا ان تلك السمات أوجدت فيهم استعدادا خاصا لان يلعبوا الدور الذي لعبوه في مصر ، وألا تسبب نظمهم الاثنية تغييرا عميقا في التكوين المصري . ودرس بعض الكتاب الاحتلال الرعوي المغولي ثم العثماني المناطق الواسعة المطلة على البحر الاسود مثلا ، ولاحظوا ان الغزاة أقاموا فيها نظاما « نهبيا » يركب فوق المشتركات الفلاحية الاصلية ، ويتعيش حكامه من حصيلة الرسوم والضرائب الكثيرة التي فرضوها عـلى المنتجين والتجار دون أن يستولوا على الارض أو يفرضوا عـلى السكان تبديلا فـي التقاليد والنظم الاهلية ، مكتفين بأن يكون الخان المالك الاسمي لجميع وسائل الانتاج باعتباره رأسا للدولة (٣) .

واستطاع الحكام الايوبيون والمماليك أن يبقوا على حكمهم تلك القـرون الطويلة رغم الخراب الداخلي الذي تسببوا فيه . وأذا كـان أغلب المؤرخين يرون تفسيرا لذلك في الحروب المقدسة التي شنوها ضد الغزاة الصليبيين والمغول والعثمانيين ، فاننا نضيف عاملا ، وهو ان نظامهم قد أبقى المــوارد المصرية تصرف ــ في أغلبها ــ بداخلية البلاد ، ما عدا العهد المملوكي الاخير حيث مثل الاستهلاك الترفي للحكام استنزافا للقدرة المالية المصرية . ومهما كان الامر ، فان هذا العصر يبين لنا كيف ان الدفاع عن الاستقلال الوطني في مصر ــ وان كان على أيد رجعية ــ استطاع أن يشل الى حد كبير المقــاومة الداخلية الناتجة عن الصراع الطبقي .

وأخيرا ، فثمة عامل هام ساعد على استقرار الحكم الايوبي المملوكي في مصر ، وهو شدة الخلافات والنزاعات المتناقضة بين أعـدائه . ففي صفوف الصليبيين انقسامات شديدة ، وخاصة بين البندقية وجنوا ، كما أن تعارضا قويا يقوم بينهم وبين بيزنطة ، وتعارضات أخرى موجودة أيضا بينهم وبيــن المغول ، وبين المغول أنفسهم ، ثم بينهم وبين العثمانيين ، وبين آل عثمــان وأوروبا الغربية والايرانيين الخ . ومكنت هذه التناقضات حكام القاهرة بأن يلعبوا عليها ويقيموا سلسلة من التحالفات المؤقتة يضربون بها فريقا بعــد الآخر . وقد سمحت هذه التوازنات بأن تطيـــــل العصر تحت الدراسة ،

وبالتالي ، أن تبقي على النمط الانتـاجي الآسيوي الاساسي رغم ان الظروف المصرية تميزت حينذاك بالكثير من السمات الانتقالية .

★ ★ ★

وسوف نتتبع في هذا الفصل منهجا مختلفـا بعض الشيء عن الذي اتبعناه في الفصول السابقة . اذ نعطي الاولوية في الترتيب لنسق الحكم ، لاعتبارنا اياه السبب الاول لاتجاه القوى الانتاجية الى الركود .

١ ـ نسق الحكم

حمى الايوبيون والمماليك مصالح التجارة الخارجية المصرية بصـورة أساسية ، وخاصـة تلك ذات الارتباط بالاسواق البعيدة (الهند والصين شرقا ، ومناطق القوقاز والقرم شمالا ، والمدن التجارية الايطالية والفرنسية والاسبانية غربا) . واندمجت بها مصالح الاجهزة الحاكمة اندماجا مباشرا في كثير من الاحيان . وكان الطرفان في هذه العلاقة من العناصر الاجنبية في الغالب الاعم . ولكن العلاقة بين التجارة والحكم لم تكن علاقة تمثيل طبقي مستقيم ، مثلما لم تكن هذه العلاقة مبـاشرة في العصر السابق (العصر الفاطمي) بين خلافة القاهرة وبين صغار المنتجين والتجار . وذلك لان جهاز الدولة جهاز قاهر ومتعال فوق الطبقات على العموم . ولكن قهره وانعـزاله يصلان الى درجة مضاعفة في النظم الشرقية ، وخاصـة في مصر ، حيث تمسك الدولة بأزمّة الحيـاة الاقتصادية والسياسية والفكريـة والدينية . وحيث تصبح البيروقراطية بالتالي اخطبوطا ضخما يتطفل على الانتاج ونشاط الاكتساب جميعا . ومن هنا ، فاذا كان الجهـاز الحاكم المصري قد خدم التجارة الخارجية البعيدة ، فهو انما فعل ذلك مع وضع مصالحها وأشخاصها تحت سيادته ووصايته .

أ ـ المصالح التجارية الخارجية :

تتفق كتابات الرحالة الاجانب مع المؤلفين المصريين على وصف الازدهار التجاري الخارجي لسلطنة القاهرة في أغلب هـذا العهد . ولكن ينبغي أن نسجل هنا بعض السمات الهامة لهذه التجارة الخارجية .

● **فهو نشاط طفيلي** بالنسبة للاقتصاد المصري . فبصفة اساسية لم تكن التجارة الخارجية المصرية تصدر وقتذاك منتجـات البلاد ولا تستـورد المواد والمعدات اللازمة للانتاج المصري ، بل كانت تتعامل في جوهرها مـع

السلع العابرة وتكسب الجانب الاضخم من أرباحها فيها . فكانت تجارة وسيطة في الفلفل والرقيق والحديد والنحاس والذهب والفضة والسلاح ، وهي كلها واردة من الخارج . والحقيقة ان مصر كانت تصدر أيضا منتجات محلية مثل الاقمشة والسكر والورق والسمك المملح والزيت والبلح والشب، غير انها كانت تشكل نسبة صغيرة من التعامل التجاري الكلي (٤) . وكذلك كانت الواردات من البضائع الكمالية أساسا مثل الفراء أو العبيد الذين يعتمد عليهم السلك العسكري والاداري والخادم .

وكذلك كانت الغالبية الساحقة من تجار الخارج أجانب ، من المسلمين المشارقة والفرس والاتراك والعرب والبربر والسودانيين أو من المسيحيين الايطاليين والروم والفرنسيين والاسبان والاحباش الخ . أما المصريون أنفسهم ، فكانوا بعيدين عن النشاط التجاري الخارجي الا فيما ندر ، ولن يزداد دورهم في هذا المجال ازديادا ملحوظا سوى في العصر التالي ، أي بعد فترة من الاحتلال العثماني .

وتطابقت السمتان الاجنبية والطفيلية للمصالح التجارية الخارجية في ذلك العصر مع طفيلية الحكام – وخاصة المماليك – وطابعهم الاجنبي . ففي حين ان أغلب الفاتحين لمصر من قبل تمصروا (مثل الاغريق والمغاربة الفاطميين) أو ساهموا في تركيب اجتماعي جديد (مثل العرب) ، نجد الاكراد والاتراك والمغول والجراكسة الذين حكموا بلادنا في العصر الايوبي المملوكي بقوا معزولين تماما عن الحياة الاهلية المصرية ، ويتعيشون من التطفل المباشر على النشاط الاقتصادي (اعتصار الخراج والعادات والمكوس والرسوم) دون أن يلعبوا دورا ايجابيا فيه . انهم مثلوا بشكل متزايد البيروقراطية المبلورة في الجانب السلبي منها ، اذ أهملت الاجهزة الادارية في ظلهم مهامها الاقتصادية التقليدية .

وقد يقال ان الطريقة التي تعيش بها الطبقة المستغلة طفيلية في جميع النظم ، ما دامت تستحوذ على فائض العمل الآتي من المنتجين . وهذا صحيح الى حد ما ، ولكن ثمة فرقا كبيرا بين المالك الذي يعمل مقاولا بماله فيديره بمبادرته وله دور اشرافي ايجابي على الانتاج ، وبين المالك المعزول عن هذا العمل تماما ويعتمد على معاش أي ايراد دون جهد انتاجي منه . ومن بين ما ميز به لينين الامبريالية عن الرأسمالية التقليدية السابقة مثلا ان الرأسمال الامبريالي طفيلي لهذا السبب ، اذ يترك كبار الاحتكاريين ادارة أعمالهم المديرين المحترفين مكتفين بالمعاش الذي تدره أموالهم . لذلك يحضر الى ذهننا – بالنسبة للاساليب التي كان المماليك يعيشون عليها – ما وردت

الاشارة اليه من قبل من تسمية احد البحاثة الاقتصاد المغولي والتركي اقتصادا « نهبيا » أي طفيليا ، في المناطق المحتلة .

● **علاقة الاثنية بالوظيفة الاقتصادية** : كان الارقاء جنودا في الجيوش الشرقية منذ زمن طويل ، وعلى الاقل منذ الخلافة العباسية مثلا ، والعصرين الطولوني والاخشيدي في مصر . ولكنهم لم يكونوا في المدد السابقة قد أوجدوا حكما سياسيا خاصا بهم مثلما حدث في عهد المماليك. ولهذه الظاهرة نوعان من الاسباب :

النوع الاول : هو الناتج من طبيعة التكوين المصري الشرقي ، وهو المعتمد على النمط الآسيوي للانتاج . وسنعود الى هذه النقطة في الصفحات التاليـة .

والنوع الثاني : هو الناتج من الظروف التاريخية الخاصة في المدة الزمنية التي بدأت بتحركات الهجرة الواسعة التركية وانتهت بتوقف الغزوات المغولية . فقد ازدادت في هذه الفترة الجيوش المكونة من الارقاء الاتراك والجراكسة والروم والاكراد والتركمان المستجلبين في صفقات مستمرة . وكان تجار الرقيق في الشرق الاوسط ماليين كبارا يحظون بتقدير عال لدى عملائهم ، وحمل بعضهم لقب مورد البلاط (٥) . وعندما أصبح العبيد المستجلبون حكاما مماليك ، ظلت العلاقة الوثيقة بينهم وبين تجار الرقيق وغيرهم من السلع الفاخرة .

وسبقت الاشارة ، مرات عديدة من قبل ، الى ان تقسيم العمل الاجتماعي بين الرعي التجوال والزراعة المستقرة في المجتمعات الاولى ارتبط بالتمايز الاثني بين الشعوب . وصارت القبائل الرعوية المنتجعة تقوم بمهام نقل البضائع والمتاجرة بها ، كما انها باتت المنبع الذي تجلب منه النظم الشرقية المحاربين المرتزقة . وعلى اثر الغزوات التركية السلجوقية والمغولية، كانت مجموعات كبيرة من تلك القبائل الرعوية تندفع الى الامام هاربة في موجات متتالية . وامتلأت أحياء كاملة للقاهرة بهم بعد سقوط بغداد في أيدي هولاكو . يضاف الى ذلك ان نظم التوريث بين الاتراك والمغول كانت تجرد أغلبية الابناء من نصيب ذي وزن في التركات ، فكانوا يضطرون الى البحث عن مورد رزق آخر ، فكان اما في الارتزاق الحربي أو التحول الى رقيق تحولا اختياريا . وأخيرا ، فقد أسرت الجيوش المصرية عددا كبيرا منهم في مختلف المعارك ، فكانوا يضمون اليها (٦) . وحيث ان الغزوات التي قامت بها الشعوب الرعوية الآسيوية كانت تسير عادة حول الطرق التجارية الكبرى محاولة الاستيلاء على ملتقياتها ، فان هؤلاء المرتزقة والعبيد كانوا

يأتون من تلك المناطق حاملين معهم تراثا من الاهتمام بالتجارة والخبـرة في شؤونهـــا .

وليس أمرا جديدا أن نلاحظ من هذه الزاوية ان أغلبية الضباط فـي جيش صلاح الدين كانوا أكرادا مثله ، وأغلبية جنـوده من الاتراك الغـز . وكذلك ان الجانب المسيطر من المماليك البحرية كــان من بلاد القفجـاق (المنطقة المحيطة ببحر قزوين وحوض الفولجا) ، وان بيبرس منهم مثـلا ، وقضى شطرا كبيرا من حياته الاولى فيها الى أن بيع لاحد تجار الرقيق اثـر هجوم المغول على هذه البلاد عام ١٢٤٢ م ، ثم أصبح رئيسا لاحـدى فرق الحرس الخاص بالملك الصالح أيوب . أما الجراكسة ، فهم الذين كانوا يأتون من بلاد الكرج (جورجيا) وهي الواقعة بين بحـر قزوين والبحر الاسـود ، وتعرضت بلادهم للهجمات المتتالية من القبيلة الذهبية في الشمال والبيضاء من الجنوب ، فكانت ميدانا لاقتتالهم مدة طـويلة في القرن الثالث عشر والرابع عشر ، ثم بدأ يغزوها العثمانيون . وكانت جورجيا بصورة خاصـة مركزا تجاريا هاما ، وظلت كذلك مدة طويلة .

● **التحولات في الطرق التجارية** : من الامور التي ساعدت على استقرار حكم الايوبيين والمماليك في مصر ان تحولات هامة في الطرق التجارية وقعت بحيث كانت ملائمة للازدهار التجاري الخارجي المصري . فمنذ نهاية الحكم البويهي في بغداد والاضطراب السياسي يسـود الامبراطورية العباسية . وقد ازداد هذا الاضطراب مع شتداد الحركات الشيعيـة الموالية لخلافة الفاطميين في المنطقة . ثم كانت الغزوات التركيـة والمغولية التي أشاعت الخراب في العراق والاقاليم الشمالية وزادت الاخطـار التي تهدد المبادلات التجارية . وأنتقل مركز الثقل التجاري منها ومن الخليج الفارسي الى مصر والبحر الاحمر والجزيرة العربية والمحيط الهندي . وقلّ اقبـال السفن التجارية على الخليج بسبب نشاط القراصنة من سكان البحرين . ومن ثمـة تحولت الى اليمن وخاصة ميناء عدن (ومنها الى سوريا برا أو الى القاهـرة بحـرا) .

ومن الناحية الاخرى ، فان الحروب الصليبية أثرت على تجارة الشرق مع أوروبا الغربية تأثيرا ايجابيا ، خاصة وان أساطيل البندقية وجنوا والمدن التجارية الايطالية الاخرى لم تكن تنقل الجنود فحسب ، بل والمؤن والبضائع ذهابا وايابا . وعندما قضى المسلمون على الامارات الصليبية عـلى شواطىء سوريا وفلسطين ، ورثت منها قبرص ومملكة أرمينيا الصغرى تركة الازدهار التجاري (٧) .

ومع استقرار السيطرة المغولية عـلى الشواطىء الشرقية والشمالية

البحر الاسود ، اشتد النشاط التجاري فيهـا للمسلمين والافرنج معـا . وارتبط هذا بنمو التجارة في بحر الشمال . وباتت البضائع تنتقل على مياه الانهار الروسية من الشمال الى القرم وبحر قزوين ، ومنها جنوبا خلال ارمينيا فالمشرق ، وجزئيا الى مصر . وكانت هذه التجارة موضع المنافسة الشديدة لا بين المسلمين والفرنج فحسب ، بل بين البندقية وجنوا ، وبينهما وبين التجار الاسبان والبرتغاليين . غير ان النشاط التجاري المرتبط بتلك المنطقة تعرض هو أيضا للقلاقل والانقطاعات المتتالية بسبب المنازعات الحربية بين المغول وضعف سلطتهم المتزايد . وقد انهارت الدولة الايلخانية في فارس ودولة القبيلة الذهبية في جنوب روسيا بين ١٣٣٠ و ١٣٤٠ ، واختفى التجار والمبشرون المسيحيون من طرق آسيا (٨) . وزادت الغزوات العثمانية بعد ذلك للاناضول ثم البلقان من هذه الاحوال ، ودفعت بالتجارة بشكل أقوى نحو الطرق الجنوبية المؤدية الى اليمن اما عبر سوريا أو عبر مصر .

والملاحظ ان المصالح التجارية التي حماها ، ومثلها الى حد كبير ، سلاطين القاهرة في ذلك العهد ، ارتبطت بتلك التحولات وواكبتها . فالسلطنة الايوبية اقترنت أساسا بالتجارة المشرقية التي كانت قد زاد نفوذها على مصر في أواخر العهد الفاطمي . ثم كان للمماليك البحرية أن استفادوا من التجارة مع جنوب روسيا . أما الجراكسة ، فركزوا على تجارة التوابل الآتية من الشرق الاقصى . وقد جاء من مصر الرجال الذين حولوا الى الاسلام مناطق واسعة من جاوة وسومطرة وملقا في ذلك العصر . وفي ١٢٨٣ وصلت الى القاهرة سفارة من أمير سيلان لتعرض على قلاوون حلفا .

والمهم أيضا في هذا الصدد ان التجارة المصرية مع الافرنج لم تنقطع ابدا ، رغم الحروب الصليبية والاصطدامات الحربية القصيرة والطويلة الامد بين الحكم الاسلامي في مصر والدول المسيحية المختلفة . ولم تنجح أوامر البابا بالمقاطعة ، ولا المحاولات السياسية المسيحية لشق طرق واتصالات تجارية مستقلة بالشرق الاقصى بعيدا عن السيطرة المصرية . ونستطيع أن نتصور حجم تجارة الفراء مثلا مع الاسكندرية من ان تاجرا ايطاليا واحدا وصل ذات مرة ومعه ٣٠٠،٠٠٠ (ثلاثمائة ألف) قطعة منها بلغ سعرها أحيانا مئات الدنانير . ومن هنا ندرك شراسة الحروب بين جنوا والبندقية للسيطرة على التجارة بين البحرين الاسود والابيض مثلا .

وثمة ملاحظة نود ابداءها بخصوص العلاقة بين التجارة وقوة الحكم السياسي في النظم الشرقية . ونعلم ان المدن الكبرى في هذه النظم ــ وخاصة عواصمها ــ عبارة عن مراكز ادارية ومعسكرات حربية بصورة أساسية . فهي مراكز استهلاك أساسي وترفي أيضا ، وبالتالي تحتاج الى

واردات التجارة لكي تعيش . ولذلك ، فان تحول الطرق التجارية قريبة منها أو بعيدة عنها يمكن أن يكون عنصرا مساعدا لازدهـــار الحكم أو تدهوره . ومن جهة أخرى ، فقيام دولة جديدة أو زوالها (لاسباب خاصة) قد يساعد على جذب التجارة الى عاصمتها أو ابعادها منها ، لاعتماد تلك الدولة الشرقية على هياكل بيروقراطية ادارية وعسكرية غفيرة العدد ، الامر الذي يشكـــل سوقا جديدا يقوم أو قديما يختفي . ويزداد هذا الارتباط بين التجارة وقوة الدولة الآسيوية عندما تكون الفئة الحاكمة منتمية الى تلك الشعوب الرعوية الجوالة التي لها تراث تجاري سابق من جهة ، ولا تنظر من جهة أخرى الى الزراعة والنشاطات الانتاجية المستقرة الاخرى الا باعتبارها ميدانا يمكـــن اخضاعه لانواع من الجزية . وتنطبق هذه الملاحظة عـــلى مصر في عهـــدي الايوبيين والمماليك بشكل خاص . فكما رأينا ، كانت التحولات التي طـــرأت على طرق التجارة الشرقية قد اتجهت كلها الى وادي النيل . ولكن السياسة النهبية التي اتبعتها القاهرة أصابت التجارة المارة بمصر بالتدهور الشديـــد في نهاية الامر ، فنزل الخراب بالمدن المصرية . ثم كان أن سقطت مصر فـــي أيدي العثمانيين بعد فترة وجيزة من اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح للتجارة مع الهند .

● **الحروب الصليبية والتجارة** : اذا كانت المشاعر الدينية قـــد ألهبت الاطراف المتحاربة في الحملات الصليبية ، الا ان الحكام وأصحاب الامـــوال لم يروا تناقضا في أن يجمعوا بين الجهاد المقدس من أجل الآخرة وبين التمتع بالارباح الوفيرة في الحياة الدنيا (٩) . ومنـــذ ١٠٩٥ ــ عندما دعا البابا أوربان الثاني الى الحرب الصليبية الاولى ــ اندفع الـــى المشرق بحرا وبرا عدد هائل من المسيحيين المسلحين أو دون سلاح بلغوا ما يزيد عن المليون في الحملة الاولى، ونفس العدد في الثانية ، وستمائة ألف مقاتل في الثالثة (١٠). ولم تكن احتياجات هؤلاء من المأكل والملبس والسلاح والمؤن تمثل سوقا هائلة فحسب ، بل كانت مغانمهم تتحول في أيدي التجار الى كميات ضخمة مـــن البضائع والمعادن النفيسة . وكانت للدول والمدن التجارية في أوروبا الغربية المستعمرات والامتيازات التجـــارية في الامبراطوريات الرومية والامارات الصليبية ، ويقيم تجارها الشركات لتمـــويل القرصنة البحرية بحثا عـــن « الكسب من أعداء الكنيسة » (١١) . وكانت تلك الامارات تقع على الشواطىء الشرقية ، في انطـــاكيا وطرابلس ويافا وعسقلان وصيدا ، وتقيم فيهـــا الحصون المشرفة على الطرق المؤدية الى حلب ودمشق والقاهرة . كما كانت لها امارات في الداخل (الرها شمالي العراق ، والكرك فـــي الاردن) تراقب عن كثب طرق القوافل الاسلامية المتجهة جنوبا نحو مصر والبحـــر الاحمر .

ومن المحتمل ان بعض الصليبيين أرادوا بالاستيلاء على الرها أن يستهدفوا الوصول الى الخليج المؤدي الى بحار الهند .

واذا كانت مصر تمثل العدو الرئيسي الذي وقف في وجه الحملات الصليبية ، الا انها كانت أيضا في نظر المخططين لها طريقا آخر من الطرق التجارية . ومن هنا الغزوات المتكررة التي قاموا بها ضدها من الناحية الشرقية أو من دمياط والاسكندرية . وكانت مصر أصلا هدف الحملة الرابعة في ذهن الفرسان الفرنسيين والفلامنديين (والقاطنين المراكز التجارية الكبرى في شمالي أوروبا الغربية) ، ولكن البنادقة وجهوا سفنها الى القسطنطينية منافستهم والتي تغلق في وجههم المضايق المؤدية الى ثروات البحر الاسود وفراء القرم وموارد البلقان .

وسقطت الامارات الصليبية أمام ارادة القتال التي أبداها المسلمون وحكامهم . ولكن أسبابا كامنة الضعف كانت موجودة فيها قبل سقوطها . ومنها ان الاغراض التجارية ذاتها للحروب الصليبية جعلت الاحتلال الافرنجي لا يتخطى شريطا ضيقا من شواطىء المشرق لا يزيد طوله على الاغلب عن ٥٠٠ ميل وعرضه عن خمسين ميلا . وكانت مملكة القدس نفسها ــ مركز السيطرة الصليبية ــ متطرفة في هذه المنطقة وليست لها من أسباب الحياة التجارية والانتاجية الا القليل . واعتمدت الامارات الصليبية في الاوقات العادية على حماية هيئات الرهبان الفرسان والمسلحين ، وعددهم صغير وان كانت قوتهم ذات بأس . هذا في حين ان الاجناس المختلفة التي كونت الهياكل الاجتماعية لتلك الامارات (تجار وبحارة جنوا والبندقية وبيزا ومارسيليا واسبانيا الخ) كانت في تنازع دائم يتحول الى حرب حقيقية أكثر من مرة .

ومن الناحية الاخرى ، فلم يضرب الحكم الصليبي جذورا بين سكان المشرق . ولم يفرق الافرنج في قتالهم بين مسلمين ومسيحيين ، بل ذبحوا مائة ألف منهم جميعا عندما استولوا على القدس ، وحولوا أولئك وهؤلاء الى أقنان اقطاعيين في الاراضي التي استولوا عليها . أي انهم حاولوا أن يفرضوا نمطهم من الاقطاعية الغربية على هذه الاقاليم الشرقية ذات التراث الاصيل ، وكان هذا سببا جوهريا في انه لم يبق لهم اثر بعد قرنين من الزمان .

وعلاوة على الارباح الوفيرة التي كسبها التجار من الحروب الصليبية ، فقد استفاد الغرب من التقدم الحضاري الذي كانت فيه الممالك الاسلامية وقتذاك . وتعلمت منه أوروبا نسج الاقمشة الفاخرة مثل الساتان والقطيفة، والتطريز بالذهب والفضة ، أو الاقمشة الخفيفة (الموصلية) والسجاد .

كما استقت البندقية من الشرق فنون صهر الزجاج وصناعة الورق والشربات . وكان أن استطاعت البورجوازية الاوروبية الناهضة استغلال هذه المعارف الجديدة لتفتح الطريق أمام نظام اجتماعي أكثر تقدما ، في حين ان النظم الشرقية تراجعت عن ازدهارها ووقعت في الركود .

● **الوجه التجاري الحروب الايوبية والمملوكية** : نعلم ان مصالح التجار المشارقة بدأت تتغلب على المصالح المصرية في العصر الفاطمي الثاني . وجاءت انتصارات نور الدين زنكي تتويجا لهذه العملية التي سهلت طريقها التناقضات الداخلية المصرية .

والحقيقة ان أوضاع سوريا الاجتماعية والاقتصادية مثلت في القرون الماضية قطبا مخالفا لاحوال مصر . ففي حين كان الاقتصاد المصري يتمزق ، بدأ الاقتصاد السوري يستعيد ازدهاره ، وخاصة بعد أن أسس نور الدين دولة قوية في سوريا . فنهضت الزراعة والصناعة والتجارة خاصة . ثم ازدادت هذه النهضة قوة في ظل الامراء الايوبيين الذين راعوا اقتصاد مناطقهم . وكان الحكم الزنكي ــ ثم الايوبي بعده ــ قد أكد الصفة الوراثية للاقطاعات في سوريا ، فجعل أصحابها يهتمون بأراضيهم وانتاجهم . وأصبح القمح المورد الرئيسي للزراعة السورية التي انتشرت فيها أيضا الفواكه والقصب والقطن ودودة القز . وعرفت سوريا في هذه الفترة نموا هاما في نسج القطن وصناعة الورق (١٢) .

وكان وصول الصليبيين موردا ضخما بالنسبة للتجار السوريين الذين باعوا لهم احتياجاتهم ، وأقرض بعضهم المبالغ الكبيرة لفرسان المعبد . واتسعت التجارة السورية بعد أن تم توحيد مصر والشام في عهد نور الدين ثم الايوبيين ، وخاصة بعد أن تمكنت الجيوش الاسلامية من انزال الهزيمة بالامارات الصليبية ، فخلصت القوافل من تهديدها . والملاحظ ان أغلبية المعارك التي دارت بين صلاح الدين والزنكيين ، ثم بينه وبين الصليبيين ، كانت حول المراكز التجارية الهامة في الشرق (حلب ، حماة ، حمص ، دمشق ، غزة وعسقلان) ، وانه في آخر الامر ترك القاهرة واستقر في دمشق. وظلت العاصمة السورية هدف النزاعات والمؤامرات بين خلفاء صلاح الدين لمدة ٦٠ سنة على الاقل . وقال بعض الشعراء في خلفاء صلاح الدين :

الصالح المرتضي أيوب أكثر من ... ترك دولته يا شر مجلوب

قد أخذ الله أيوبا بفعلته ... فالناس قد أصبحوا في ضرب أيوب (١٣)

فالاحتلال الفرنجي للمنطقة السورية الفلسطينية كان يعرقل العلاقات التجارية بين دمشق والقاهرة . وكانت الحروب الصليبية قد أعطت العاصمة السورية أهمية كبرى زاد منها أن ألغى نور الدين المكوس التي كانت مفروضة

من قبله على البضائع الواردة من بين النهرين . وأضحت الفرق المسلحة التابعة للجيش ترافق القوافل في طريقها .

وفي عام ١١٧٠ استولى صلاح الدين على ميناء عيله على خليج العقبة ، ففتح به السبيل الى البحر الاحمر . وفي ١١٨٢ أخذ سلطان الموصل يجري المباحثات مع مملكة القدس بهدف ضرب الايوبيين في سوريا ، فقاد صلاح الدين حملة اخترقت الفرات واستولت على الرها حتى سقطت الموصل عام ١١٨٦ (وهذه المدينة أيضا مركز تجاري هام) .

وكان الصدام الشهير بين صلاح الدين و « ارناط » (وينو دي شانيون) أمير الكرك الذي خطط لتأسيس مملكة افرنجية في الجزيرة العربية والتحكم في البحر الاحمر . وكان حصن الكرك يقطع الطريق على القوافل الاسلامية الذاهبة من الشمال الى الجنوب أو من الشرق الى الغرب . وخرق ارناط شروط الهدنة بين الافرنج وصلاح الدين بأن نهب القوافل . ونقل عددا من المراكب المفككة من البحر الابيض الى البحر الاحمر ، وأخذ يمارس القرصنة بين مكة وعيذاب ، ثم نزل في هذا الميناء المصري وتقدم بقواته نحو قوص مستوليا على القوافل المصرية في طريقه . وهزمه الاسطول المصري في عام ١١٨٣ . وقتل صلاح الدين ارناط بيده بعد أن أسره في معركة حطين عام ١١٨٧ م .

واستكمالا لنفس الاتجاه ، فتح الجيش الايوبي اليمن عام ١١٨٤ ، وبقيت هذه البلاد تحت السيادة المصرية بعده . وكثيرا ما يظهر تجار الكارم في ذلك العصر كوسطاء بين عدن والقاهرة لحل الخلافات الناشبة بين المركزين ، كما انهم قدموا القروض الكبيرة للبلدين وتمتعوا بسلطة ونفوذ عظيمين فيهما . وكانت سياسة الايوبيين – والمماليك بعدهم ثم العثمانيين لفترة طويلة – أن يمنعوا الافرنج من دخول البحر الاحمر لابقاء تجارة المحيط الهندي في أيدي الدولة الاسلامية والهندية .

ثم كان استيلاء الجيوش المصرية على الساحل الافريقي الشمالي حتى القيروان عام ١١٨٧ لضمان السيطرة على النصف الشرقي والجنوبي للبحر الابيض .

ونضع في نفس الخطة محاولة الايوبيين الاستيلاء على الهضبة الارمنية . فارتبطوا بروابط النسب بالعائلة الحاكمة فيها ، وعبر الملك الاشرف نهر الاموداريا ، فكاد يصل الى دوين منبع الاسرة الايوبية . وحققت القوات المصرية هذه الاهداف تحقيقا جزئيا في ظل المماليك .

وعلى كل ، فقد احتفظت سوريا بأهميتها في السياسة المصرية بعد

صلاح الدين . وبقيت تحت سيطرة حكام القاهرة المماليك الذين ردوا عنها الغزو المغولي كما خلصوها من الاحتلال الفرنجي في أواخر القرن الثالثعشر. وقد تم لهم هذا وسط المنازعات الجانبية الكثيرة مع الامراء الايوبيين الذين حاولوا التخلص من السيادة المصرية بل تحالفوا مع الافرنج في بعض الاحيان. وظلت نزعة سوريا الاستقلالية تشكل ، على الدوام ، قضية المماليك حتى مجيء الاحتلال العثماني (١٤) ، وهي نزعة تضرب جذورها في قوة الاقتصاد المشرقي .

وقد هاجم الصليبيون الشواطيء المصرية مرات متكررة (١١٦٩ و ١١٧٤ في الاسكندرية ، ١٢٠٤ ، ١٢١٧ ، ١٢١٩ ، ١٢٤٩ في دمياط) . وكانت هذه الهجمات أيضا اما لحماية الدويلات الافرنجية في سوريا وفلسطين أو كمحاولة مستقلة للسيطرة على طريق آخر الى الهند خلال البحر الاحمر . ومن الملفت للنظر ان مدن البندقية وجنوا وبيزا الايطالية قدمت مساعدات كبيرة من الاساطيل والبحارة والقوات في هذه الحملات الاخيرة .

وكان صلاح الدين قد وصل الى نوع من الامر الواقع مع القوى الصليبية ، اذ ترك لها شريطا ضيقا من الشواطيء المشرقية . أما أبناء سلالته ، فهادنوا الصليبيين مهادنة واضحة . واتبع المماليك البحرية (١٢٥٠ ـ ١٣٨٠) سياسة مختلفة تماما ، اذ قضي على يدهم على البقية الباقية من المراكز الافرنجية في المشرق . ووجه المماليك اهتمامهم ضد مغول فارس الايلخانيين ، وفي اتجاه فتح الطريق الموصل الى القبيلة الذهبية في جنوب روسيا .

ويعود هذا التغيير الى التطورات التي طرأت على القوى السياسية في المنطقة ، وما نجم عنها من تبدل في التجارة من جهة ، والى ارتباط المماليك البحرية بمصالح تجارية مختلفة عن تلك التي حماها الايوبيون من جهة أخرى . اذ تصبح الاقاليم السورية في نظر المماليك البحرية ـ والبرجية من بعدهم ـ قضية ثانوية وتابعة لاهدافهم الاساسية : العلاقة بأراضي جنوب روسيا ، والتجارة بين الاقاليم البعيدة .

فليس من الصدف أن يواكب انتهاء حكم الايوبيين واستيلاء المماليك البحرية على السلطة في مصر هزيمة المحاولة الكبرى التي بذلها الصليبيون للسيطرة على مصر مباشرة في الحملة التي قادها الملك الفرنسي لويس على دمياط . فكانت هذه نقطة تحول عسكرية وسياسية . كما ان هذه المعركة سبقت بقليل استيلاء المغول على بغداد بعد نجاحهم في غزو آسيا الوسطى . وفي هذا الوقت اضمحل طريق التجارة البري بين الصين وآسيا الصغرى .

وفي حين هبط النشاط الاقتصادي لسوريا الجنوبية ، كانت الحالة تتقدم في سوريا الشمالية ومملكة أرمينيا وآسيا الصغرى وشواطىء القوقاز بسبب العلاقات الحسنة بين مغول القبيلة البيضاء في فارس والمماليك والجمهوريات المسيحية ، الامر الذي كان يتعارض مع مصالح تجار آخرين ينشطون في منتجات الشواطىء الشرقية والشمالية للبحر الأسود ويتخذون من القاهرة والاسكندرية ودمياط مركزا لعملياتهم .

ولذلك نرى المماليك يشنون سلسلة من الحروب : فواحدة ضد الصليبيين حتى حدود تركيا الحالية ارضاء لتجار الاسكندرية الذين كانوا يحسدون ازدهار شمال سوريا (١٥) ، الى أن تم طرد الافرنج من الشواطىء الشرقية وقلاعها في نهاية القرن الثالث عشر . والسلسلة الثانية كانت بالتحالف مع القبيلة الذهبية (١٦) وموجهة ضد الايلخانيين في فارس وحلفائهم من الروم والارمن . واشتهر انتصار عين جالوت من معاركها ولكنها استمرت بعد ذلك في حقيقة الامر حتى ختامها عام ١٣٧٥ بالقضاء على مملكة ارمينيا الصغرى . ومن الملفت للنظر في هذا الشأن ان أهالي الحلة والكوفة وواسط في العراق وكذلك الموصل وسلطان سلاجقة الروم (الاناضول) والعديد من المدن السورية الشمالية كانوا يستقبلون المغول بالحفاوة ، لان مصالح تجارها كانت تتناقض مع اتجاهات المماليك البحرية (١٧) ، وهو موقف يختلف عن ذلك الذي اتخذوه ازاء صلاح الدين والايوبيين من قبل . وعلى أي حال ، فبهذه الحروب أقام المماليك البحرية امبراطورية واسعة مرة أخرى ، مركزها القاهرة وتمتد الى الفرات شرقا والقوقاز شمالا واليمن وسواكن جنوبا على البحر الاحمر ، ثم طرابلس وتونس غربا . ويلاحظ ان سقوط المماليك البحرية وتولي البرجية (الجراكسة) مكانهم بعد ذلك جاء بعد تحقيق أقصى توسع لاولئك ، كما صاحبه تقريبا انهيار الدولتين المغوليتين في فارس والقرم .

أما تولي المماليك الجراكسة الحكم في مصر ، فقد ارتبط بفترة تغيرات جديدة في التجارة المارة بالمنطقة . اذ تهبط أهمية الطريق البري السوري الى الجزيرة العربية مقابل ازدهار تجارة التوابل عن طريق اليمن فالحجاز ثم مصر بحرا والاسكندرية برا . ويلاحظ ان السلاطين الجراكسة فرضوا الاحتكار على هذه التجارة من عام ١٤٤٠ ، وان حكمهم سقط بعد فترة وجيزة من اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح الى الهند ، وان عهد الجراكسة تميز بالنفوذ الكبير الذي تمتع به التجار الكارميين الاجانب وهم تجار توابل . هذا في الوقت الذي تسببت النهضة العثمانية في اصابة الطريق التجاري عبر القوقاز والاناضول مع بقاء الاسواق السورية نشطة (١٨) .

ولذلك كانت السياسة الجركسية ذات فرعين : فرع اتجه الى اجبار التجار الاجانب على التحول من المراكز السورية والمشرقية الشمالية الى مصر ، وفرع آخر استهـــــدف وضع البحر الاحمر تحت السيطرة التامة لحكـام القـاهرة .

ومن الحوادث البارزة في الفرع الاول هجـوم الفرنج على الاسكندرية (١٤٠٣ و ١٤١٦ — ١٤١٧) والحملات المملوكية المتتالية على مركـزهم في قبرص (١٤٢٤ و ١٤٢٦ و ١٤٤٢ و ١٤٤٥ و ١٤٦١ — ١٤٦٣) الى أن تمكن المماليك من اخضاعها . وكذلك سلسلة التحالفات والحروب بين الجراكسة والدويلات التركمانية (التي قامت في المنطقة الكرديـــــة الحالية) والدولة العثمانية في وجه محاولة الدولةالمغولية الجديدة فيما وراء النهر والتي سعت الى أن تشق طريقها نحو الشواطىء الشرقيــــة للبحر الابيض (يستولـي تيمورلنك على حلب ثم دمشق عام ١٤٠٠) .

أما بالنسبة للاتجاه نحو السيطرة عـــــلى الجزيرة العربية ، فسبقت الاشارة الى نشاط الايوبيين والمماليك البحرية في هـــذا الشأن من قبل . واعتمدت سياسة القاهرة وقتئذ على الاستفادة أساسا مـــن النزاعات بين المجموعات المسيطرة على الحجاز . ولكـــن الجراكسة اتبعوا خط السيـادة المباشرة ، فقامت عام ١٤٢٤ حملة مملوكية الى مكة وضعت موظفين مصريين في مناصب الادارة المالية ، وأقامت مكتبا جمركيا لفرض الرسوم على السفن الآتية من الهند في ١٤٢٥ في عهد السلطان برسباي الذي نجح في تحويـل التجارة من عدن الى موانىء الحجاز ، ومنهـــا الى السويس . وفي ١٤٣٩ رست في جدة سفن صينية بعد مرورها على الهند ، تنقل حريرا وخزفـــا ومسكا (١٩) . وكانت هذه البادرة الهامة مرتبطة بفرض الاحتكار المملوكي على تجارة التوابل من الشرق الاقصى بعد ذلك بعام واحد ... ومن هنا نفهم ان اهتمام تيمورلنك (عام ١٤٠٤) بأن يطلب من مماليك القاهرة السماح بارسال كسوة الكعبة من طرفه — ورفض الجراكسة العرض — لم يكن بقصد دينـي خالص فحسب . كما نفهم معاونة العثمانيين المماليك بالبحارة فـي محاربة البرتغاليين في أوائل القرن السادس عشر ، ثم استيلاء سليم الاول على مصر بعد ذلك .

● التهادنات والاتفاقات التجارية :

مما يبين أهمية المصالح التجارية والدور الكبير الذي لعبته في سياسة القاهرة في ذلك العصر ، المواقف والوقائع المتتالية التي راعتها رغم الحروب

المندلعة بين الاطراف المختلفة . وقـــد لاحظ حسن حبشي بحق اختلاط الفورة الدينية « بالمصالح الذاتية عند الجانبين » المسيحي والاسلامي ، كما أبرز بعض فقرات من ابن جبير عن استمرار العلاقات التجارية بينهما وسط أعنف المعارك (٢٠) . ونرى ملاحظات شبيهـــة لدى مؤرخين آخرين مـن المصريين والمستشرقين العديدين عن استمرار زيارات التجار الافرنج للموانىء والمدن التي تحت السيطرة المصريـة ، وتمتعهم بامتيازات جمركية وقانونية ودينية متكررة وطويلة المـدى . ولا شك ان التناقضات داخـل المعسكـر الافرنجي ساعدت على أن يحرص كل فريق على الاتصال بالحكـام المسلمين بغية تحريضهم على الفريق الآخر .

وليس هذا واضحا في ظل أحفاد صلاح الدين ، بل وفي أيام مـؤسس الاسرة الايوبية والذي قاد الحملات الساحقة ضد الصليبيين . وهذا ابن جبير يسجل ما رآه :

« شاهدنا في هذا الوقت (...) خروج صلاح الدين بجميع عسكر المسلمين لمنازلة حصن الكرك ... فنـــازله السلطان وضيق عليه وطال حصاره واختلاف القوافل من مصر الى دمشق على بلاد الافرنج غير منقطـــع واختلاف المسلمين الى عكا كذلك وتجار النصارى أيضا ، ولا يمنـع أحد منهم ، ولا يعترض ، وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في بلادهم وهي من الامنـــة في غاية ، وتجـــار النصارى أيضا يؤدون في بـــلاد المسلمين على سلعهـــم والاتفاق بينهم والاعتدال في جميع الاحوال وأهل الحرب مشتغلون بحروبهم ... ولا تعترض الرعايـا ولا التجار ، فالامن لا يفارقهم في جميع الاحوال سلمـا أو حربا وشأن هذه البلاد في ذلك أعجب من أن يستوفى الحديث عنـــه (...) ومن أعجب ما يحدث في الدنيا ان قوافل المسلمين تخرج الى بلاد الافرنج وسبيهم يدخل الى بلاد المسلمين . شاهدنا من ذلك عند خروجنا أمرا عجيبا وذلك ان صـــلاح الدين عند منازلته حصن الكرك (...) داهم مدينة نابلس وهاجمها بعسكره فاستولى عليها وسبى كل من فيها ... وعفى الجيش على رسوم تلك الجهات التي مرّ عليها مـن بلاد الافرنج وآبوا غانمين فـــائزين بالسليمة والغنيمـة والاياب » (٢١) .

وكان تجار بيزا والبندقية وجنـــوا يأتون أفواجا الـــى الاسكندرية

ودمياط لان الطريق بين دمشق والقاهرة ، ومنها الى الهند والصين بالمرور على قوص ، كانت آمنة في ظل صلاح الدين . فزادت المعاملات بين مصر وتلك المدن التجارية الايطالية في عهده (٢٢) . ونعلم ان صلاح الدين وثق علاقاته بهذه المدن بما فيها بيزا التي لعبت أكبر دور في تحريض الصليبيين على مهاجمة مصر . ففي ١١٧٣ عقدت معاهدة بينها وبين صلاح الدين تعهدت فيها بيزا بتوريد خامات السفن ، وأذنت القاهرة لرعاياها بامتلاك فندق خاص بهم في الاسكندرية وحماما وكنيسة ، وأعطوا كذلك حرية ممارسة شعائرهم واستعمال مكاييلهم وموازينهم وأعفوا من المكوس المفروضة على الذهب والفضة . وعقد صلاح الدين معاهدات مماثلة مع جنوا والبندقية . وفي ١١٨٣ أرسل صلاح الدين الى الخليفة العباسي في بغداد خطابا يؤكد فيه ان توريد الافرنج منتجات الغرب لمصر وخاصة المعدات الحربية أمر لمصلحة الاسلام (٢٣) .

كما عقد صلاح الدين معاهدة مع امبراطور الروم عام ١١٨٩ . وسبقت الاشارة الى صلح الرملة الذي أبرمه مع الصليبيين عام ١١٩٢ بعد معركة حطين وترك لهم بمقتضاها شريطا ساحليا يمتد من صور الى يافا بما فيه قيسارية وحيفا وأرسوف . وترتب على هذا الصلح أن تمتعت التجارة العابرة بحرية أعظم أفادت المسلمين أيضا بفائدة كبرى . وكان من ضمن الشروط التي قبلها صلاح الدين أن يقطع لفرسان الداوية والاسبتارية بعض البلاد والقرى في المشرق (٢٤) . كما ان بنود المعاهدات بين مصر والجمهوريات التجارية الافرنجية انطبقت على الاراضي السورية التي سيطر عليها صلاح الدين . وقد زار التجار البنادقة دمشق ومدنا اسلامية أخرى في عهده .

وزاد خلفاء صلاح الدين من هذه السياسة السلمية ، فاشتدت التجارة بين مصر وغرب أوروبا نشاطا في ظلهم . فالتجار الايطاليون يترددون على اللاذقية وأسواق حلب ودمشق . ويصبح الجنوي اسبينولا مرافقا خاصا للملك العادل في أسفاره . وفي ١٢٠١ يعقد البنادقة معاهدة تجارية جديدة مع الايوبيين ، ويوجهون على اثرها الحملة الصليبية الرابعة نحو القسطنطينية بدلا من مصر . وفي ١٢٠٤ يعيد العادل الى الافرنج أجزاء من الشريط الساحلي المشرقي باستثناء اللاذقية ، كما يعيد بعده الملك الكامل مدينة القدس لفريدريك الثاني بشرط عدم تحصينها والابقاء على حرية الشعائر الدينية للجميع فيها . وفي ١٢٠٦ ترك العادل فرسان الاسبتارية يشنون الغارات على حمص ، وقراصنة قبرص يستولون على عدة سفن من الاسطول المصري (٢٥) . وفي ١٢٠٨ كوفىء البنادقة على تحويل الحملة الصليبية الرابعة عن مصر بالحصول على معاهدة تجارية جديدة تمتعوا بمقتضاها

بتخفيض جمركي وبناء فندق ثان في الاسكندرية . وفي ١٢١٥ قرر المجمع المقدس الكاثوليكي حرمان التجار الذين يبيعون المؤن والاسلحة المسلمين ، ومع ذلك وصل الى الاسكندرية في نفس السنة ٣،٠٠٠ تاجر غربي . وفي عام ١٢٢٨ حصل ملك صقلية فريدريك الثاني على امتيازات تجارية مع الملك الكامل . وفي ١٢٢٩ عقد صلح مدته عشر سنوات بين الايوبيين والصليبيين استرد به هؤلاء بيت المقدس وبيت لحم والناصرة وتبنين وصيدا ، فدخل الامبراطور القدس . وفي ١٢٩٠ أذن ملك أراجون الاسباني لرعاياه بتصدير الاخشاب والحديد والاسلحة للمسلمين رغم القرارات البابوية ورغم معارضة البندقية .

ولم تختلف سياسة المماليك البحرية كثيرا عن السياسة الايوبية رغم انهم أنهوا الاحتلال الصليبي وأوقفوا الغزو المغولي . فطوال عهدهم كانت لمجموعات التجار من الافرنج على اختلافهم ، والاتراك واليمنيين والهنود والفرس (التي كانت بلادهم تحت السيطرة المغولية) وغيرهم فنادق وخانات نشطة في الموانىء المصرية . كما تحسنت العلاقات بين البيزنطيين والمماليك ووقعوا معاهدات تجارية في زمن بيبرس ، وبني مسجد في القسطنطينية . وكذلك عقد بيبرس (١٢٦٠ — ١٢٧٧) المعاهدات التجارية مع صاحب انجو الفرنسي ، وألفونس أمير أشبيلية ، وجيمس ملك أراجون . وأرسل السلطان قلاوون الى نوابه في الثغور يأمرهم بحسن معاملة التجار والتودد اليهم . واتفق السلطان البحري الاول المعز أيبك بعد معركة المنصورة مباشرة على مناصرة لويس التاسع له ضد الشاميين (٢٦) .

وعقد قلاوون عام ١٢٨١ صلحا لمدة عشر سنوات مع القوى الصليبية الرئيسية في بلاد الشام . وأبرم معاهدات تجارية مع صقلية وجنوا وامبراطور الروم . وفي ١٣٠٣ تمت معاهدة مع البنادقة تضمن لهم ممتلكاتهم وأمنهم الشخصي وحقهم في امتلاك المباني والكنائس والحمامات والمخازن على الارض المصرية وتحدد الرسوم التي يدفعونها . وتكررت هذه المعاهدات في ١٣٤٤ و ١٣٥٥ و ١٣٦١ .

وتوقفت التجارة بعض الوقت مع قبرص بعد حملة ملكها على الاسكندرية ونهبها عام ١٣٦٥ . غير ان السلطان شعبان أبدى استعداده السلمي نحوه بعد ذلك ، وأرسل اليه المفاوضين في البندقية وجنوا ، فأبرمت الاتفاقات بينهما رغم اعتراض البابا .

ويلاحظ بعض المؤرخين ان المماليك لم يحاربوا مغول فارس الا عندما كان هؤلاء يهاجمون بلاد الشام (٢٧) . وهناك أدلة على وجود علاقات تجارية

بين الطرفين أثناء تحاربهم (٢٨) ، واشتدت بعد معاهدة حلب عام ١٣٢٠ على اثر تولي أبي سعيد الحكم الايلخاني . وفي عهــد الناصر محمد بن قلاوون أرسل ملكهم غازان بعثة برئاسة قاضي الموصل ضياء الدين الــذي أقسم للمماليك انه « لا يعلم من غازان غير الرغبـــة في الصلح وتأميـن التجـار والمسافرين » . وفي عام ١٣٢٠ تم الزواج الــذي سبق الاشارة اليه بيـن الناصر واحدى أميرات المغول من أحفاد باتو .

وأما المماليك الجراكسة ، فهم الآخرون راعــوا المحافظة على العلاقات التجارية مع نفس الاطراف التي كانت بينهــا وبينهم تناقضات تصل الـى الحرب . واذ ركزوا اهتمامهم على تجارة التوابل وفرضوا احتكارهم عليها ، فانما وضعوا نصب أعينهم ان عملاءهم في هذه السلعة هم الافرنج . وممـا يبين استقرار التعاملات الثبات النسبي لسعر الفلفل بشكل خاص قرونـا طويلة رغم التموجات القصيرة المدى التي اعترته (٢٩) . وسجل أحد البحاثة ان سفن البندقية وحدها كانت تورد للاسكندرية كل سنة كمية من المنتجات الاوروبية تساوي ٣٠٠،٠٠٠ « دوقة » ومبلغا مماثلا نقدا (٣٠) . وقد سجن برسباي بعض التجار البنادقة في أواخر عهده ، ولكن خلفه جقمق لم يكـد يستولي على السلطة حتى أفرج عنهم . وتمكن في ظله الفرنسي المشهـور جاك كير من تنشيط تجارة بلده مع مصر تنشيطا كبيرا . كما وجه جقمـق السياسة المصرية نحو تحسين العلاقات مع المغول والدولة العثمانية . وعندما دخل قنصوة على رأس الجيش المملوكي بعض المدن السورية لمقاتلة العثمانيين، اشترك التجـــار الاوروبيين في استقباله وهـــم ينثرون الذهب عــلى الجمهور (٣١) .

● التفاتة الى بولياك :

لهذا المستشرق الكبير دراسات هامة عن هذه الفترة . ولكن هناك مقالا له بعنوان « الطبيعة الاستعمارية للامبراطورية المملوكية » (٣٢) يزعم فيه ان مصر المملوكية كانت مستعمرة استيطانية لمغول القبيلة الذهبية . وقيمـــة هذا المقال انه يقدم التحليل الشامل الوحيد تقريبا في الدراسات الاستشراقية لهذا العهد التي تكثر فيها الابحاث التفصيلية والجزئية دون تجميع كلي .

ويعتمد بولياك على سلسلة مـــن الوقائع الصحيحة : منها المساعدة العسكرية التي أتت للمماليك من هذه القبيلة على صورة فرقة كاملة انتقلت بأمر خان القرم من خدمة الفرس الى القاهرة ، وحضـور قبيلة تتارية كبيرة (الوافدون حسب تعبير المقريزي) مـن المقاتلين بعـد ذلك . ثم التحـالف

والمعاهدات التجارية بين السلاطين المماليك والقبيلة الذهبية ضد الايلخانيين، بالاضافة الى ان المماليك البحرية كانوا من عنصر القفجاق الذي يسكن المناطق الواقعة تحت سيطرة تلك القبيلة . وان خطبة الجمعة في القاهرة تضمنت الدعاء لبركة خان بعد السلطان الخ . هذا الى ان العديد من تقاليد المماليك وعاداتهم كانت مستقاة من التراث المغولي والتركي .

وفي رأينا ان بولياك أخطأ في استنتاجه من تلك الوقائع لانه لم يبحث السيطرة الاقتصادية في تلك العلاقة المتعددة الجوانب التي قامت بين القاهرة والقرم . ذلك ان المستعمرة الاستيطانية تخدم أساسا المصالح الاقتصادية الطبقة الحاكمة في البلد الام ، ولا يبدو لنا ــ ولا أبرز بولياك أمرا كهذا ــ ان مصالح مماليك مصر كانت خاضعة لمصالح الخانات سلاطين القبيلة الذهبية . ووصل أحد البحاثة الآخرين (شبولر) الى الاستنتاج القائل بأن السيادة كانت لمصر وكانت القرم تابعة ، أي العكس تماما (٣٣) .

ويعود جزء من خطأ بولياك الى الاعتماد على معلومات ناقصة . فهو يقول ان فكرة الروك (أي المسح العام للاراضي الزراعية واعادة توزيعجزيتها) ليست موجودة في تاريخ مصر السابق للعهد المملوكي ، وانها مستجلبة من خارج وادي النيل على أيدي الترك . غير ان هذا ليس صحيحا ، اذ نعلم ان الروك تراثا طويلا وغارقا في القدم في بلادنا ، منذ الفراعنة . وان اعادة المسح كانت تتكرر ويتكرر توزيع الري مع كل تغير تقريبا يطرأ على الاسر المالكة ، كما انها وقعت عند الغزو الروماني وأثناء حكم الولاة والطولونيين والاخشيديين والفاطميين الخ .

ولكن الاهم من ذلك ان النظام المملوكي استمر في مصر بعد أن تفتتت المملكة الخانية للقبيلة الذهبية الى دويلات صغيرة ، ثم انسحاب المغول أمام الفتح الموسكوفي بعد ذلك . بل استمر النظام المملوكي، في مصر حتى بداية القرن التاسع عشر رغم اختفاء المركز المغولي في القرم ، وهو الذي يزعم بولياك ان مصر كانت تابعة له . وينفي هذا التطور نظرية بولياك من أساسها .

وسبقت الاشارة الى رأينا في هذا الشأن ، وهو ان النظام المملوكي عبارة عن المرحلة العليا ــ تاريخيا ــ والاخيرة للنظام الشرقي المصري المعتمد على النمط الآسيوي للانتاج . ونعتبرها المرحلة العليا لان البيروقراطية وصلت فيها الى أنقى بلورة من اخضاع أفرادها لضرورات مهامهم عن طريق استجلاب أجانب عن البلاد، مقطوعي الصلة تماما بالاسرة وبمجتمعهم الاصلي، ويكونون أصلا من دين مختلف لكي يتم تغريبهم عن الشعب الذي يحكمونه تغريبا كاملا . وكذلك ، فلا بد من أن يكونوا عبيدا للسلاطين ، أي في خضوع

أعمى لسياسة من يكون على رأس المشترك الاعلى . ومهمتهم الاساسية هي المهمة العسكرية ، أي الدفاع بالعنف المسلح عن امتيازات الحكام والاستيلاء بالعنف المسلح أيضا على نصيب البيروقراطية ـ وباقي الفئات الطفيلية ـ من فائض العمل .

وقد حمت هذه البيروقراطية الصافية مصالح تجارية اختلفت مع اختلاف الطرق التجارية النشطة . ففي وقت كانت التجارة المشرقية ، ثم كانت تجارة الشمال البعيد ، فتجارة الشرق البعيد . وكان الحكام على الاغلب من القفجاق الترك والمغول والجراكسة الجورجيين ، لان التاريخ قدم هذه المناطق كمركز اصطدام الغزوات وتلاقي الطرق التجارية .

ب ـ طبيعة المشترك الاعلى :

كيف ارتبطت المصالح التجارية بالتحديد بالحكم الايوبي **بالذات** ؟ سبق أن أشرنا في الفصل السابق الى التراث التجاري للشعوب الآسيوية الرعوية التجوالة كعنصر تغلغل في النشاط المستمر للمجتمع ، في حين ان التعامل التجاري كان عنصرا عابرا وسطحيا وخارجيا بالنسبة للمجتمع الشرقي النموذجي والمعتمد على الزراعة المستقرة . ولكن ذلك التراث التجاري لم يكن العامل الوحيد . فقد توافرت في نوعية المشترك الاعلى وطبيعته في مصر ـ في ذلك العهد ـ صفات وسمات ضاهت النشاط التجاري بشكل خاص .

● **الاغتراب عن المنتجين أولاها** . ونعلم ان علاقة البيع والشراء تبرز الوجه التبادلي للسلعة أي قيمتها التبادلية ، وأن هذه القيمة التبادلية تصل الى أقصى بلورتها ونقائها في النقد . ومع تقدم العلاقات المبنية على القيمة التبادلية ، تبدو السمة السلعية للخيرات كشيء في ذاته ، وفي اغتراب عن العلاقات الاجتماعية بين بني البشر ، وفي وضع سائد عليهم (ما يسمى بالطبيعة « الفتيشية » للقيمة) .

وقد وفر النظام المملوكي صورة مقابلة لاغتراب القيمة التبادلية في اغتراب المشترك الاعلى ، أي جهاز الدولة الذي تكوّن حينذاك من الافراد والمجموعات التي مثلت المهام القيادية للمجتمع الطبقي أنقى تمثيل وأشده بلورة .

فبعد القضاء على السلطة الفاطمية ـ المرتبطة اقتصاديا وسياسيا وفكريا بالمنتجين والتجار الصغار ـ ابتعدت الدولة عن الكادحين ابتعادا أكبر . وليس من العجيب أن تكون سلطة الدولة المناقضة لهم مرتبطة

بالمصالح التجارية ، أي بنماذج للنشاط الاجتماعي مخالفة للانتاج المشتركي المصري. واذ حاول الحكم الايوبي والملوكي أن يفرض نمطه الخاص لاستخراج الجزية على المجتمع المصري ، فانما وضع نفسه في موقف أشد ابتعادا وتعارضا لاصول العلاقات الصميمة للشعب المصري . وكان هذا بدوره يقتضي أن يزيد من اغترابه وقهره ، وأن تكون الكفة الراجحة للسلطة في الجناح العسكري للبيروقراطية الحاكمة .

وفي حين ان الجيش استوعب فرقا مصرية في أوج الازدهار الفاطمي (الحجرية) ، لم يقبل الجيش المملوكي أفرادا مصريين أبدا الا العناصر منهم الفاقدة الجذور من الصعاليك أو أشباههم (مثل « أولاد الناس ») . ولم يسمح للعربان البدو في مصر أنفسهم أن يصلوا الى المراتب العليا من القيادة العسكرية . فالاجناد وأمراؤهم كانوا ـ بصورة تكاد تكون مطلقة ـ من العبيد المستجلبين ذوي الاصل المسيحي الاوروبي ، يدربون أثناء فتوتهم في معسكرات مغلقة ويرتبطون ببعض ارتباطا طائفيا خاصا ، ويتحولون الى مسلمين تبعا لخطة وبتوجيه آمر ، ويزودون على الاغلب بقسط من التعليم والعلوم الدينية الى جانب الحربية والفروسية .

وكانت طوائف المماليك هذه تخضع ـ في علاقاتها المدنية ، وخاصة فيما يتعلق بالاقطاعات ، أي المصدر الرئيسي لمعيشتهم ـ لاحكام اليسناق أو الياسا المغولية ، لا الشريعة الاسلامية . في حين كانت هذه الشريعة هي الحاكمة بين أفراد الرعية من المصريين (وسبقت الاشارة الى ان اليسناق هي اللائحة المدنية والحربية التي قنّن فيها جنكيز خان التقاليد التركية والمغولية القديمة) . ولذلك يقول المقريزي ان السياسة ـ أي ارادة الحكام وأعرافهم ـ مشتقة من كلمة الياسا المغولية (٣٤) . ولم يكن القاضي الشرعي هو الذي يصدر الاحكام بينهم بل « الحاجب » المملوكي ، وهو أقرب الامراء الى السلطان . وكان الحاجب هذا رئيسا لنوع من المحكمة الادارية تختص بشؤون المماليك .

ويلاحظ صبحي وحيدة ان هذا النظام كان يركز السلطة في أيدي الحكام ، ولكنه كان أيضا يقسم بين السلطة المدنية والسلطة الدينية ، بين شريعة الحكام والشريعة الاسلامية (٣٥) ، وهو أمر بالغ الاهمية ويعطي السلطة ألوانا من العلمانية . ولكنه في الوقت نفسه يضعها في تناقض مع النظام المصري الشرقي وقتذاك، حيث تكون سلطة الدولة المركزية فيه السلطة الدينية أيضا .

ثم كان هؤلاء المماليك ـ والسلاطين الايوبيون قبلهم ـ لا يتحدثون

بالعربية بل بالتركية أو شتى لهجاتها . وكان أفرادهم يرتبطون ببعض برابطة الاستاذية التي توثق أساسا بينهم وبين سيدهم الاصلي ، وهو في الوقت نفسه أميرهم الآمر . والاغلب أيضا أن تكون هذه علاقة العضبية الاثنية لانتمائهم الى بلد معين أو منطقة محددة . وهكذا كانوا في اغتراب عن المصريين من حيث اللغة ونوع العلاقة المشتركية التي كانت علاقة المحلية والاقليمية لدى المصريين في ذلك الوقت .

وكان شرطا أن يكون الجيش مكونا من العبيد المستجلبين من أثنيات أوروبية ويعتقون بعد انتهاء تدريبهم ، أي أن يكونوا أفرادا قطعوا تماما كل علاقة أسرية أو قومية وليس لهم من سمة الا الوظيفة القاهرة ، القتال . ويتميز بينهم من علا ثمنه في سوق النخاسة (من هنا التسمية « بالالفي » مثلا) . ومحظور على المصريين أن يكونوا مماليك . أما السود العبيد المستجلبون من افريقيا ، فيظلون خدما ، وليس لديهم أمل أن يرتقوا في سلك الخدمة الشخصية الا اذا أخصوا فيدخلون حرس الحريم . ولم يكن المماليك هؤلاء يتزوجون من المصريات ، بل من جوار مستجلبات أيضا ومن جنسهم . والاغلب انهم لم يكونوا أسرا متناسلة ، اذ يموتون في القتال أو بالاغتيال وتنتقل ممتلكاتهم ـ بما فيها النساء ـ الى القاتل أو السلطان . أما في حالة وجود خلف ، فلا يدخل أولادهم في الزمرة المملوكية بل ينضمون الى فرق أدنى درجة ويسمون « أولاد الناس » أو مولّدين أو « عبد اللازية » احتقارا .

وكون هؤلاء الاغراب تماما عن الشعب المصري الصفوة الحاكمة الادارية والعسكرية مع سيادة الوجه العسكري . وارتفعت نفقات الجيش ـ الى جانب « الارزاق » على صورة الاقطاعات ـ ارتفاعا ضخما بلغ ما يزيد على أربعة أضعاف في الفترة بين ١٤١٢ و ١٤٦٨ (٣٦) . وهكذا ، فبعد أن كان للوزير ـ أي القائد المدني المشرف على الوظائف الادارية ـ السلطة الاعلى ، باتت هذه السلطة في أيدي الامير الحربي ، مما يبين تفوق البيروقراطية العسكرية ، وهي التي تعيش على القهر المسلح . ومع ذلك ، فقد بقي التراث الاداري قويا في مصر الى درجة ان أغلب الشارات الخاصة بكبار الامراء والسلاطين (الرنوك) كانت تحتوي على رسم لدواة في حين انها كانت سلاحا لدى المغول (القوس خاصة) .

وهكذا كان الحكم الايوبي المملوكي سلطة البيروقراطية ـ وخاصة العسكرية ـ المعزولة عن الشعب من جميع النواحي . وكان هذا العزل ايصالا لتلك السلطة الى القمة . ولكنه في الوقت نفسه بث أشد أنواع السلبية لدى الكادحين في نوع من رد الفعل الدفاعي الذي وصل هو الآخر الى القمة :

الاستسلام الموت في المجاعات والاوبئة دون مقاومة .

ونود هنا أن نبدي ملاحظة وهي ان الاغتراب عن المنتجين سمة أصيلة للبيروقراطية باعتبارها وجها لجهاز الدولة القاهر من جهة ، والقائم في مركز متعال فوق الصراع الطبقي من جهة أخرى . ويتخذ الاغتراب هذا بروزا خاصا في التكوينات الشرقية بسبب ضخامة البيروقراطية حجما ، وأهمية وظائفها الاقتصادية والسياسية والفكرية . ومع ذلك ، فقد يضعف أو يشتد طبقا لسياسة الحاكمين ودرجة افادتهم للكادحين ، أي ما يمكن أن نسميه « صلاحهم » من عدمه . ونعلم مثلا ان الحكم الفاطمي في عصره الاول خدم المنتجين الصغار وخاصة الحرفيين الحضريين ، وكانت لأبويته ازاء الشعب وجه ايجابي هام ، مما قلل من اغتراب البيروقراطية الفاطمية بعض الشيء . وواضح ان العكس تماما حدث في العصر الايوبي المملوكي .

● وحدة المشترك الاعلى :

هذه الوحدة من السمات الضرورية للنظم الشرقية ، اذ هي القطب المقابل لتفتت المنتجين في المشتركات القاعدية القروية المنعزلة والمكتفية ذاتيا. فبدون وحدته لا يستطيع جهاز الدولة المركزي القيام بوظيفته الاقتصادية (الاشراف على شبكة الري) والسياسية (منها الدفاع عن البلاد ضد الغزو الخارجي) والدينية (حماية الدين الرسمي) .

ونجد هذا الامر محققا في العصر الايوبي المملوكي ، وان كان على شكل خاص ، اذ تكامل استقلال جهاز الدولة الصوري في ظل الجراكسة حتى أصبح على هيئة جمهورية مستقلة ، يتم فيها اختيار الرئيس (السلطان) بنوع من المبايعة الديمقراطية بين أمراء الجيش المنتمين الى دائرة داخلية ضيقة ، كما ان الاملاك كلها (ارضا ومكوسا واحتكارات حكومية) تعتبر ملكا للجهاز ككل لا لشخص من الاشخاص .

وكان للدولة في ظل المماليك البحرية نوعان من الجنود : فنوع عام مكون من العبيد المستجلبين والمعتوقين بعد ذلك (ومنهم يكون السلطان) ونوع من الاحرار يكونون حرس السلطان وجيشه الدائم الذي لا يتغير مع تغيره ، وهم أجناد « الحلقة » (٣٧) ، وكان ينضم اليها أيضا أولاد المماليك المولدين في عهد البحرية . غير ان الحلقة هذه فقدت أهميتها بعد ذلك حتى لم يعد لها في آخر الامر قيمة حربية . واصبح الحل والربط في أيدي مجموعة من المماليك المنحدرين من أصل جركسي دون غيرهم (القرانص) ويكونون النواة المركزية للدولة .

وفي العهد الايوبي ، كانت السلطة المركزية السلطانية تنتقل من الاب الى الابن من آل أيوب . وانتقلت هذه السلطة الى المماليك بالزواج من زوجة آخر الايوبيين (شجرة الدر) . ورغم ان اغتيال السلطان كان أمرا شائعا في هذه الفترة ، الا انها تميزت بسلالتين مملوكيتين (أسرة بيبرس ١٢٦٠ - ١٢٧٩ ، وأسرة قلاوون ١٢٧٩ - ١٣٨٣) . وكانت هذه العلاقة الاسرية في العائلة السلطانية تشكل الصفة الشرعية لانتقال الحكم . أما في ظل الجراكسة فقد تركزت هذه الصفة في المبايعة « الديمقراطية » للسلطان على أيدي الامراء بعد أن يكون هذا السلطان نحى سابقه بالانقلاب عليه الذي كثيرا ما وصل الى حد القتل (٣٨) .

ومن الملفت للنظر ان اختيار السلطان لم يكن يتم على أساس الكفاءة دائما ، بل الاغلب على أساس الاقدمية في السن ، أي في ضوء المفهوم البيروقراطي للترقية . وأبرز مثال لذلك هي سلطنة برسباي ، اذ تولى هذا الامير المملوكي في أول الامر وظيفة ادارية هي الاشراف على الكباري والجسور في اقليم الغربية ، فاتضح عدم كفاءته في العمل وتركه عام ١٤١٧ ، ثم عين أميرا على اقليم طرابلس فلم ينجح أيضا في المعارك ضد التركمان . ونحي عن منصبه وسجن في قلعة مرقب لمدة سنتين . وأعيد بعد ذلك اليه لقب أمير ألف في دمشق دون وظيفة (بطال) . ومع ذلك تولى برسباي السلطنة من ١٤٢٢ الى ١٤٣٩ .

واحتفظ جهاز الدولة في العصر الايوبي المملوكي بضخامته البيروقراطية . وأعلى مراتبها دورا هي الحربية مع تراجع وظيفة الوزير والمناصب الكتابية . ولكن نوعا من علاقات الزمالة الغريبة كان يسود بين السلطان والامراء ، ويغطي اقتتالهم ومؤامراتهم الوحشية ضد بعض بغلالة الابوية والاستاذية الخاصة . ورغم تبعية أجناد الامير له ، واقتياتهم من جزء من اقطاعهم ، فلم يكونوا مواليه ، بل موالي السلطان . وبالمثل كان الامراء المقطعين غير تابعين ولاء لحكام الاقاليم بل للسلطان مباشرة ، وتصدر أوامر تعيينهم في الوظائف العليا منفصلة عن تلك التي تمنحهم الاقطاعات (التقليد) . وان هذه الوحدة المركزية البيروقراطية التي تدور حول الرأس الاعلى ، والمتشربة بالعلاقات الابوية والاستاذية والعبودية المختلطة بالولاء الحر - نقول ان تلك الوحدة تجعل الجوهر الاجتماعي المملوكي مختلفا تمام الاختلاف عن الاقطاعي في أوروبا الغربية .

ثم هناك ما هو أساسي عن هذا كله . وسوف نعود فيما بعد الى انتشار الملكية الفردية في ذلك العصر ، ولكن الواقع رغم ذلك ان مصر كلها - وخاصة الارض الزراعية ومواردها عموما - ملك جهاز الدولة المشخص

في الطغمة العسكرية الحاكمة . فالايراد الناتج من الجزية كلها المفروضة على أراضي الدولة يعتبر وحـــدة ويقسم الى أربعة وعشرين قيراطا توزع عـلى المماليك طبقا لقـاعدة معينة . وكانت هذه القاعـــدة أيام لاجين (١٢٩٩) هي عشرة قراريط لامراء الجيش وعشرة للاجناد وأربعـة للسلطان وبلاطه . وكأن السلطان وجيشه عبارة عن أسرة كبيرة يوزع ايرادها الكلي على أفرادها. والذي يشرف على التوزيع ويسجله ويتابعه فـي حساباته الخ ، هو ديـوان الجيش الذي يتولى أيضا شؤون التعبئـــة والاسلحة والمؤن والحاميـات والحصون الخ .

ومهما تكن التفاصيل ، فهـذه هي الصورة العـامة الدالة على وحدة المشترك الاعلى . ونود أن نلاحظ هنا ان ذلك النـــوع من الوحدة لم يكن يناقض النشاط السلعي مناقضة التضاد ، رغم انها كـــانت وحدة شرقية ومعتمدة على النمط الآسيوي للانتاج . ولنذكر أولا في هـــذا الشأن ان العلاقات البورجوازية النامية في أوروبا الغربية في ظل الاقطاع دفعت الـى وحدة قومياتها وتكوين دولها المركزية الاقطاعية ، وذلك لان العلاقات السلعية تحتوي ــ بالضرورة ــ على عامل توحيد السوق تحت راية القيمة التبادلية .

ومن جهة أخرى ، فذلك المشترك الاعلى في مصر كان يحتوي عـلى نقيضه بالضرورة ، وهو التناقضات والخلافات الحادة التـي تمزقـه وتفتته باستمرار . غير ان هذا التمزق هو الآخر لم يكن مناقضا مناقضة التضـاد للعلاقات السلعية ، بل نراه يضاهيها أيضا الى درجـــة كبيرة . فالنشاط السلعي يرتبط بالبحث الفردي عن الربح وبالمنافسة الشديدة بيـن الافراد . أي يحتوي على بذرة التنافر القاتل في داخلية المجتمع كقطب ملازم لوحدتـه السوقية . ومن هنا كان الاقتتال بين المـــماليك وبعضهم ، وبين الامـراء ومجموعاتهم الاثنية ، وبين الدوائر القريبة من السلطان والبعيدة عنه ، وبين أصحاب الاقطاعات وأجنادهم ، تشكل مناخا يعارض نمو الرأسمالية دون أن يقطع تماما السبيل على ازدهار التجارة . فان هذه الوحدة المحتضنة للتمزق والتنافر العامين كانت تشكل السمـــة الثانية الموازية للنشاط التجـاري الخارجي في ظل الايوبيين والمماليك .

● التناقضات الداخلية في المشترك الاعلى :

ولكن وحدة المشترك الاعلى تلك كانت مبنية على اتزان غير ثابت تتمزقه التناقضات العنيفة ، ولم تكن ثمة وحدة ارادة الا ازاء الكادحين المصريين .

وقد أبرز المؤرخون العناية الفائقة التي كان يبذلها الامراء والسلاطين في

تربية العبيد المستجلبين تربية دينية وخلقية وعسكرية أثناء فتوتهم حتى يصبحوا جنودا أقوياء الشكيمة مدافعين عن الاسلام . غير ان هذا التكوين كان تكوينا **حلقيا** بمعنى انه كان يغرس في المماليك الارتباط الشديد بأستاذهم أي شاريهم الاصلي . واذا كان من أفضال صلاح الدين انه احتفظ بالتوازن الدقيق بين أجناده من الاتراك والاكراد (٣٩) ، الا ان هذه القدرة لم تكن صفة خلفائه من الايوبيين والمماليك بعد أن استقر نظام الحكم وأصبحت امكانية عودة النظام الفاطمي مستبعدة .

وكان كل سلطان وكل أمير يحاول جاهدا أن يقوي مركزه ، لا بالاعتماد على الالتفاف الجماهيري المصري حوله (وقد أشرنا الى اغتراب الحاكمين قبلا) ، بل بالاكثار من المماليك . وكان لكل أمير أن يشتري المماليك من ايراد اقطاعه ، ولكل رتبة من الامراء حد أدنى من المماليك يمتلكهم بهذا الشكل . وكانت كل مجموعة تشكل جماعة منغلقة لا تمتزج بالمجموعات الاخرى ومحافظة على مصالحها الخاصة ، وتنتسب الى أستاذها حيا أم ميتا ، وتلقب باسمه (المماليك الاشرافية خليل أو الاينالية أو الظاهرية الخ) .

ووراء هذه الحلقية مصالح مادية محددة : فكلما ارتقى الامير في السلك الاداري والعسكري ، كلما أصبحت الموارد التي يستطيع التصرف فيها أكبر لانها حصيلة الاقطاعات والرسوم والتجارة . أما اذا تولى السلطنة ، فتحت يده موارد مصر وايراداتها كلها يمنحها كيفما شاء ولمن شاء . وعليه ، عندما يجلس على العرش ، أن يوزع على أجناده وأمرائه المقربين الهدايا لمساعدتهم اياه . وللمنتصرين أن يستولوا على الممتلكات الشخصية المغلوبين ، كما لسلطانهم أن يصادر أملاكهم الخاصة بما فيها أملاك السلطان المخلوع . ومن هنا كان التآمر ، والتربص في غير كلل ، والفتك المتبادل ، وتمردات الاجناد والامراء . وهذا كله مع النهب والسلب للمحلات والبيوت واهمال المصالح العامة .

وقد امتدت هذه المنازعات العنيفة في جميع المستويات . فأمراء يتواون الوزارة ويستبدون بأمرها (سنجر الشجاعي في عهد السلطنة الاولى للناصر محمد بن قلاوون — منكوتمر في عهد لاجين — بيبرس الجاشنكير وسلار في عهد الناصر الثاني الخ) . وآخرون يتولون الوصاية على العرش كخطوة أولى للاستيلاء عليه فعلا (قلاوون — يلبغا) . وقد تغير السلطان ٢٤ مرة في عهد البحرية (١٢٥٠ — ١٢٨٣) و ٢٥ مرة في عهد الجراكسة (١٣٨٣ — ١٥١٧) . ومات من هؤلاء التسعة والاربعين على عرش السلطنة ١١ فقط ، وخلع ٢٤ ، وقتل ١٣ . ومن هذا المجموع أيضا تولى ٢٦ الكرسي بالوراثة وبلغ من تولاه اغتصابا وقتلا ٢٢ منهم ! (٤٠) .

ورغم ان الجيوش الايوبية والملوكيـــة استطاعت أن تهزم الصليبيين والمغول والعثمانيين ، غير ان ذلك الطمع المادي الـذي لا يعرف حـدودا ولا مبادىء ، ذلك الطمع الطبيعي للبيروقراطية المعزولة عـن الشعب ، جعلهـم يلجأون الى بيع الوظائف وشرائها ، بما فيهـا المناصب العسكرية والاداريـة الكبرى . أو تمنح هـــذه المناصب مقابل هـــدايا كبيرة للسلطان ومكافآت للاجنـاد .

وكانت هذه التناقضات المشتعلة دائما سببا من أسباب انهيـار الحكم الايوبي المملوكي . ولكنها أيضا كانت سببا مـــن الاسباب التي حالت بيـن الايوبيين والمماليك من الاتراك والجراكسة وبين أن يكونوا طبقة حاكمة ثابتـة تضرب جذورها في مصر ، وانما ظلوا قشرة سطحية طفيلية ليس الا ، وانتهى كيانها مع انتهاء حكمهم . ويرجع العديد من المؤرخين اختفاءهم العرقي مـن مصر الى عدم استطاعتهم التكيف مـــع ظروف الحياة الزراعية المستقـرة باعتبارهم منحدرين من أصل رعوي ، والى فتك الاوبئة والاغتيالات والحروب بهم . وهم يذكرون وقائع صحيحـــة دون شك ، غير ان السبب الجوهري يكمن في النظام المملوكي للاستيلاء على فائض العمل ، ذلك النظام الذي كانت قاعدته العامة ــ في جوهرها ــ التنازع بالعنف المسلح في دوائر بيروقراطية حلقية تآمرية . فكان منطقيا أن يؤدي هذا الوضع الى نسف الطبقة الحاكمة نفسها بصورة مستمرة ، كما أوشك أن يؤدي الـــى سحق المجتمع المصري والقضاء عليه بكادحيه ومنتجيه (المجاعات والاوبئة) .

● **الطغيان الشرقي :**

كان هذا الاقتتال طبيعيا ، اذ تمثل ثمـاره القالب الغنى الفـاحش . وتتجمع الثروات المذهلة في أيدي المماليك وسلاطينهم الذين يعيشون فـي ترف يفوق الوصف . ومما يذكر عن مخصصات السلطان كتبغا مـــن اللحم فقط انها بلغت ٢٠ ألف رطل يوميا . وتكلفت بعض الموائد في عهد النـــاصر محمـــد ٢٦ ألف رطل في اليوم منه سوى الـــدجاج والاوز وصغار الضأن والغزلان والارانب . وبلغ راتب السكر أيام رمضان فـي عهده ألف قنطار . ووصل هذا الراتب عام ١٣٤٤ في عهد ابنه الصالح ٣٠٠٠٠ قنطار . وبلـغ صداق ابنه الآخر بكتمر في زواجه مليون دينار ، وذبح في فرحه أكثر مـن ٦٠ ألف رأس وعقد ١٨ ألف قنطار حلوى سكرية . وفي زفاف ستيتة ابنة السلطان شعبان عام ١٣٨٨ حمل جهازها على ٥٠٠ جمـــل . كما بلغ عليق الخيل الذي يملكه الامير شمس الدين بيسري في اليـــوم الواحد ٣٠٠٠٠

عليقة ، والراتب اليومي لكل من مماليكه ١٠٠ رطل لحم . وكان لبكتمان الساقي سيف وسرج بلغ ثمنهما ستة ملايين ونصف مليون من الفرنكات الذهبية . وترك السلطان برقوق في الخزانة عند وفاته ما يزيد على مليون دينار من الذهب العيني ، ومن الفراء مليونا آخر . ومات الناصر محمد عن ١٢٠٠ وصيفة مولدة سوى عداهن من بقية الاجناس . وكانت قيمة عصبة الرأس التي تلبسها محظية السلطان مظفر حاجي مائة ألف دينار ، كما كان يصحب السلطان اسماعيل بن الناصر عند ركوبه للرياضة ٢٠٠ امرأة في ثياب فاخرة وعلى رؤوسهن الجلد المرصع بالجواهر وبين أيديهن الخدم والخصيان . وعند دخول قايتباي القلعة فرش طريقه في الشوارع بالسجاجيد . كما وضع على مساره من القلعة الى درج القصر ستارة من الحرير المطرز بالذهب .

ولم تكن هذه الثروات ناتجة من ايرادات الاقطاعات والرسوم فقط ، بل من النهب والسلب المباشرين أيضا . ويحكى ان الامير فخر الدين بن أبي الفرج قام بجولة على قرى الصعيد ، فنهب البلاد التي مر بها ، واستولى على ما فيها من غلال وسلب النساء حليهن وكسوتهن . وبعد أن انتهت جولته عاد الى القاهرة ومعه ما لا يحصى من الخيل والجمال والابقار والاغنام ، عدا الذهب والحلى والاماء والعبيد . فخرب الصعيد على يد أمير واحد (٤١) .

وتاريخ هذا العصر تاريخ القتل والذبح والتعذيب للعامة والخاصة . فلم يكد يستولي صلاح الدين على السلطة بالقاهرة حتى أعمل في جنود الفاطميين من السود السيف ، وأحرق حاراتهم بما فيها ومن فيها من النساء والصبيان ، وقبض على الامراء الفواطم في ليلة واحدة . ووضع جنوده أيديهم على ممتلكاتهم واقطاعاتهم ودورهم . وقتل خليل بن قلاوون وزير أبيه عام ١٢٩٠ ، فقتله الامراء عام ١٢٩٣ . وحاول متآمرون اغتيال السلطان كتبغا ، فأمر بقطع أيديهم وأقدامهم وألسنتهم وشنق بعضهم على أبواب المدينة فبلغ عدد ضحاياه ثلاثمائة . وأمر الناصر محمد بتنفيذ ما يقرب من ١٥٠ عملية اغتيال بالسم أو التجويع أو القتل . وكان السلطان فرج بن برقوق يستعرض أعداءه المسجونين في برج القلعة ليلا وهو مخمور فيذبح بعضهم بيده ثم يبول على جثثهم أو يصب عليها النبيذ .

وفي ١٤٥٣ مورس على الحاجب بن زين الدين يحيى كاتب حلوان التعذيب ، فاستخرج منه السلطان ٥٠٠،٠٠٠ دينار وباع ممتلكاته . وكانت سياسة بيبرس أن يغير وزراءه وعماله على الاقاليم تغييرا مستمرا ، ويلقي بعضهم في السجون الى أن يموتوا لمنعهم من تنحيته . ويتعرض الموظفون الكبار والصغار دائما للعزل والحبس أو الاعدام بمجرد ظنون أو أوهام (٤٢) .

وبعد أن كانت شبكة البريد قد أصابها كثير من التفكك والاهمال في العصور السابقة ، اعتنى المماليك بتنظيمها . وكان في مقدمة من فعل ذلك بيبرس حوالي ١٣٦٠ ، فأقام شبكة كاملة من الطرق البريدية تربط القاهرة بالمدن على الحدود ، كما نظم بريد الحمام وشبكة من الاشارات الضوئية والمرئية (بالنيران والدخان) . ولعب البريد حينذاك دورا في التجسس المدني فضلا عن الحربي ، وكان ذا صبغة سياسية بالدرجة الاولى ، فحمل باستمرار أخبار التمردات والمؤامرات وقرارات النفي والقتل الخ .

الا ان الطغيان الفظيع هذا ، كان وجها ملازما للنظام الشرقي كله ، ووجها لا يمكن فصله عن أوجهه الاخرى ، ومنها المحافظة على استقلال مصر من الغزوات الخارجية ، كما حمى الحضارة الشرقية كلها . وليس من الصدف في هذا الصدد أن يضع الشاعر الايطالي الكبير «دانتي» صلاح الدين من ضمن كبار الحكماء ، والنساء العبقريات ، والفلاسفة الاغريق الذين لا يدخلون النار رغم كل شيء (٤٣) .

ج ـ عوامل تكوين الحكم واستمراره :

● القضاء على جبهة المنتجين الصغار : نذكر ان القرون الخمس التي جاءت بعد الثورة الاسلامية كانت مليئة بالحركات الشعبية وانتفاضات المظلومين وتمردات المقهورين (الموالي ، الزنج ، الخوارج) ، وان بعضا منها نجح في اقامة دول متقدمة سياسيا واجتماعيا استقرت مدة طويلة (القرامطة) . وكانت الامبراطورية الفاطمية قمة هذه الموجة ، واحتضنت الغالبية الكبرى من الاراضي الاسلامية تحت راية المبادىء التي رفعها اخوان الصفاء .

غير ان دولة الفواطم انطفأت بعد قرنين من الزمان تقريبا . ومن المفهوم ألا تستطيع جبهة المنتجين الصغار السيادة طويلا في ظل نظام هيكله الاقتصادي المبني على المركزية ، وقاعدته الجوهرية أن تكون وسائل الانتاج الاساسية احتكارا في أيدي جهاز الدولة . هذا بالاضافة الى ان انتقال الزمام التجاري الى أيدي أوروبا الغربية ، وما تسببت فيه الحملات الصليبية من ازدهار اقتصادي للمشرق قد حول مركز النشاط التجاري والتحرك الى خارج مصر بدرجة محسوسة .

وقد رأى العصر الفاطمي الثاني سيطرة الفرق العسكرية المشرقية على السلطة في القاهرة ، فكانت مقدمة لحضور صلاح الدين بجنوده من الاتراك وضباطه من الاكراد وأساليبه السياسية والاقتصادية المستمدة من التراث

السلجوقي . واذا كان الرواة يقصون ان المصريين استقبلوا في حزن القاء خطبة الجمعة باسم الخليفة العباسي ، غير ان هزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين في أرض مصر جعلت التمرد ضده أمرا لم يجد تأييدا جماهيريا.

لقد كانت الحركة الشيعية تحت القيادة الفاطمية من القوة بحيث ذعر منها كبار التجار والاعيان القبليين والمتمتعون بالخيرات الدينية ، ففضلوا أن يفتحوا أبواب بغداد للمرتزقة الاتراك ، وأن يتولى السلاجقة السلطة الفعلية ، بل أن يدخل المغول العاصمة منتصرين ذابحين الخليفة العباسي . أما في مصر ، فقد فضل كبار المستفيدين من عرق أبنائها أن يجمعوا الفتات من تحت موائد المشارقة على أن يستمر نفوذ الفقراء على المسكين بدفة الحكم . ولجأوا في ذلك الى ممثلي القهر العنيف ، المرتزقة الاجانب الذين بدأت تنتشر اقطاعاتهم منذ العصر الفاطمي الثاني ، والمماليك المستجلبين الذين أصبحوا ظاهرة أيضا في نفس الفترة (٤٤) . وكان الحكم الايوبي استكمالا لهذا التغيير ، خاصة وان صلاح الدين أغدق على رجالات الدولة ، ثم أرسى قواعد الاقطاع العسكري ، أي جعل أمراء الجيش يركبون أكتاف الفلاحين المصريين مباشرة . وترتب على السياسة الايوبية أن سحقت تلك الجبهة المساندة للفواطم بعد أن انفصل عنها التجار والاعيان ورجال الدين الذين يتاجرون باسم السنة . وأصبحت أساليب الكفاح السلبي للفلاحين المصريين عنصرا من عناصر الركود الملائم للاستقرار النسبي الذي تمتع به العصر الايوبي المملوكي في جانب كبير من زمنه .

● المنطق التاريخي لتكوين الاوضاع المملوكية :

ازداد عدد المماليك القفجاق في ظل خلفاء صلاح الدين ، فأصبحوا قوة تستطيع أن تساعد من يريد منهم الاستيلاء على العرش في وجه الآخر . حتى دبروا مؤامرة ضد العادل الثاني وعزلوه وأحلوا محله الصالح نجم الدين أيوب عام ١٢٣٩ . وواجه الصالح تمردات الجنود الاتراك والخوارزمية بأن تخلص من بقايا الجيش الايوبي وكون جيشه من المماليك البحرية أساسا . فما كان منهم الا أن قتلوا ابنه طوران شاه واستولوا على السلطة لحسابهم في عام ١٢٥٠ . أي ان الحكم الايوبي وجد انه لم يستطع الوقوف في وجه المرتزقة الا بالتخلص منهم تماما والا بأن يحلّ محلهم جيشا أشد ولاء للقمة المشترك الاعلى ، جيش مغترب على أكمل صورة — كما أوضحنا — عن الكادحين ، ويكون أعظم الاشكال نقاء للجهاز البيروقراطي الخالص ، الجيش المملوكي (٤٥) .

غير ان الاسرة الايوبية كانت في تناقض مع هـــذا الجيش . وسبقت الاشارة الى ارتباطها بالمصالح التجارية المشرقيـــة ، في حين ان المماليك البحرية كانوا أشد علاقة بالتجارة مع مناطق القبيلة الذهبية . ويمثل مقتـل طوران شاه انتقال السيادة الى مصالح هذه الاخيرة . وفـي نفس الوقت ، فالحقيقة ان فترة المماليك البحرية كانت مرحلة انتقـــال الى الحكم المملوكي القح ، ونعني حكم الجراكسة . وبفضل المكاسب الهائلة التي جناها المماليك من الرسوم على التجارة البعيدة (وخاصة البهار) ، تمكن سلاطينهم في مصر من صرف الاموال الضخمة على استيراد المزيد منهم . فكانت التجارة تغذي الحكم المملوكي كما كان هذا الحكم نفسه مغذيا اياها بدورها .

وثمة سمة بارزة في حكم المماليك البحرية ، وهي المغولية كما أسلفنا . وكانت التجارة البندقية نشطة في توريد آلاف القفجاق الى مصر ، وللمماليك المغول سوق قائمة باستمرار في الاسكندرية . وكـــان السلطان كتبغا نفسه (١٢٩٤ ـ ١٢٩٦) مغولي الاصل .

وقد جرت تطورات شبيهة عند سقوط المماليك البحرية وانتقال الحكم الى النظام الجركسي . ذلك ان أحد السلاطين البحريـة الكبار ـ المنصـور قلاوون ـ عني بتكوين فرق جركسية عناية خاصة ، وأطلق المؤرخون عليهـم اسم « البرجية » لانعزالهم الشديد في قلاعهم ، وهو أمر له دلالته . وزاد الاعتماد على الجراكسة في عهد الناصر محمد بن قلاوون الذي عين أحدهـم (عز الدين أيبك المنصوري) في الوزارة . وقام الجراكسة بمؤامرة فـاشلة التخلص من الناصر نفسه عام ١٣٠٩ . واقترن الانتصار النهائي للجراكسـة على البحرية بعد ذلك ببعض التطورات الهامة : الاول حدوث فترة جفـــاف ومجاعة في مصر ، مما أضعف مركز السلطة البحرية . والثاني بدء انهيـار دولة القبيلة الذهبية ، خاصة وان العثمانيين اجتازوا مضيق البوسفور مما وضع تجارة البحر الاسود مع البحر الابيض تحت سيطرتهم (١٣٥٤ م) . والتطور الثالث بدء استعمال البارود والمدافع في البلاد الاسلامية بين ١٣٦٠ و ١٣٧٠ ، وقد تخصص الجراكسة في هذا السلاح الجديد بصورة خاصة . ففي المعارك الاخيرة التي دارت بينهم وبين البحرية حول دمشق ، سحـق البرجية خصومهم بطلقات المدافع (٤٦) . وفي ١٣٨٠ القي القبض على المماليك البحرية الموجودين في مصر ، وذبح عدد منهم ، وصودرت أمـوالهم وغلالهم المخزونة ونساؤهم وخدمهم .

● الديمقراطية البيروقراطية :

(من شرعية التوارث الى شرعية الاغتيال) . نعـلم ان العرش المصري

كان وراثيا في البيت المالك طوال التاريخ ، ما عدا فتـــرات قصيرة نسبيا (عصر الولاة العرب الخ) . وفي رأينا ان هذا أمر هام من ناحيتين : فمن جهة يعبر عن الوجه المناقض للملكية العامة في الملكية الفردية القابلة للتوارث (وهذه الملكية كانت دائما موجودة في مصر ــ وان كانت عـــلى شكل ثانوي ومسود ــ ومنتشرة على هيئة الامتلاك الفردي للمنقولات والمعادن الثمينة) . فالصفة الوراثية للملك انما تؤكد الحقوق الخاصة التي يتمتع بها رمز المشترك الاعلى : الحق في أن يملك كل مصر مقابل ان المصريين مجردون من هــــذا الحق . وكذلك حق الملك في أن يورث ملكية الرقبة مقابل حق المصريين فــي توريث حق الانتفاع فقط . وبالتالي ، فتوارث العرش عبارة عـــن ابراز ان الملكية الفردية أمر استثنائي جدا ، ولا يكتمل وجوده الا في الرمز الاعـــلى للدولة المركزية (البيت المالك) ، اذ انها وحق استعباد الكادحين جميعـــا وجهان لشيء واحد .

والناحية الاخرى لتوارث الملك هي الشرعية في قيام العرش وممارسته وظائفه . ونذكر ان شيخ العشيرة المصرية القديمة كان يدعي ان حقـه في السيطرة عليها والتمتع بامتيازاته ناتج من انه ثمرة معـــاشرة والدته للاله المحلي . وكان أبناء الفراعنة يتزوجون من شقيقاتهم تأكيدا لهذه الشرعيـــة ونقلها الى أولادهم . فالتوارث كأسلوب لتولي السلطة ينفي في الوقت نفسه الاحتمال أن تكون للرعية كلمة في اختيار حاكمهم ، أي انه تجريد رأيهم من الشرعية ، وتأكيد للعبودية المعممة كعـــلاقة أساسية للانتاج (وطبيعـي ان حديثنا هنا محصور في الظروف المصرية التاريخية السابقة) .

وعودا الى العصر المملوكي ، نلاحظ ان صلاح الدين أسس أسرة مالكـة وقسم الملك بين أولاده قبل مماته (٤٧) ، كما اختص الرجال من أهله بالقاب الملوك ، ووزع عليهم الرتب والاراضي الواسعة اقطاعات . وانحصر النزاع على السلطة بالتالي في أبناء البيت الايوبي بعده .

غير ان أمراء الجيش باتوا يلعبـــــون دورا متزايدا في توليـــة العرش الايوبي ، ويختارون من بين أبناء الملك السابق من يفضلون (مثل الملك المنصور عام ١١٩٨) . وكذلك فرضوا تنحية المنصور عام ١٢٠٠ ، وولوا الملك العادل، ثم عينوا الملك الصالح أيوب بعد العادل الثاني عام ١٢٤٠ . فاصبحت وراثيـــة الحكم اذن غير صافية .

ومع السلطة البحرية ، قطعت سلسلة التوارث فترات من الاستيلاء على السلطة بالسيف . ولكننا نجد أسرتي بيبرس (١٢٦٠ ــ ١٢٧٩) ، وقلاوون (١٢٧٩ ــ ١٣٨٣) . غير ان قرار أمراء المماليك يزداد تأثيرا في الاختيار بين

أبناء السلاطين في حقيقة الامر ، مما يجعل شرعية التوريث مهزوزة الى أقصى حد في الفترة الاخيرة منذ الناصر محمد (١٢٠٣) الذي تولى الحكم ثلاث مرات فصلت الواحدة عن الاخرى عدد من سنوات النفي والهروب .

أما مع المماليك الجراكسة ، فتكاد تختفي وراثية العرش المصري ، الا بين الحين والحين : حيث تظهر كرمز فقط لفترات انتقالية قصيرة جدا . وتحل محلها في واقع الامر رابطة « الخشداشية » ، أي الزمالة بين المماليك، سلطانهم وأمرائهم وأجنادهم . فاختيار السلطان الجديد يتم بنوع من الانتخاب ، وان كان يراعي أين مركز القوة الفعلي . وكان السلاطين الجراكسة زعماء أو أمراء أكثر منهم ملوكا . غير ان حقوق الزمالة الحقيقية لا يمارسها غير عدد قليل من المماليك ، يشكلون دائرة « القرانص » الذين يختار السلطان منهم ، ويتولى أفرادهم دون غيرهم الوظائف والمناصب العليا . لقد ظهر اذن نوع جديد من الشرعية للملك ، هي المبنية على حق الانقلاب المسلح ، وحق اغتيال السلطان ، ممزوجا بالمساواة بين القرانص . ويمكننا أن نسميها ديمقراطية البيروقراطية .

وفي نفس الوقت الذي أصبح فيه الحكم المملوكي الجركسي محصورا ومعزولا تماما عن المنتجين ، كانت تلك الديمقراطية منبعا لاشعال الاحقاد والنزاعات القاتلة بين القرانص ، وسببا في انقطاع الامراء الكبار للفتن السياسية بعيدين عن شؤون الزراعة والانتاج والفلاحين ، مما لعب دورا أكيدا في اصابة الاقتصاد المصري بالبوار . وظل عدد المماليك يتناقص ، وأفراد الجيش يقلون . ففي حين كان عدد أجناد الحلقة ــ الحرس الدائم ــ عام ١٣١٥ حوالي ٢٤،٠٠٠ رجل (فضلا عن بقية الفرق وقوة العربان المساعدة) ، هبط الجيش المملوكي الى ما بين ٤،٠٠٠ و ٥،٥٠٠ فقط في نهاية المماليك الجراكسة (٤٨) . وكان هذا نذيرا لهزيمتهم أمام العثمانيين .

● بين النشاط السلعي والنظام المملوكي :

أشرنا في الصفحات السابقة الى العلاقة بين الشعوب الرعوية الآسيوية عموما وبين التجارة ، كما حاولنا أن نبرز المصالح التجارية للحكم المملوكي في الاجزاء الماضية من هذا الفصل .

غير ان ازدهار التجارة العابرة لا يعني تنشيط الانتاج السلعي للاقتصاد الداخلي الا بصورة هامشية . ومع ذلك ، فهناك من العوامل الداخلية الصميمة في النظام المملوكي التي ارتبطت بالصفة السلعية بصورة مباشرة .

أولاها ما ذكرنا ان الجيش المملوكي كان يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية . الاول أجناد الحلقة ـ الجيش الدائم في ظل البحرية ـ وهم الاجناد الاحرار الذين يتلقون رواتبهم على صورة اقطاعات (أراض أو حقوق في جباية الرسوم) . والجزء الثاني المماليك السلطانية ، أي الخاصة بالسلطان ، وهم يتلقون رواتب نقدية (الجوامك) . والجزء الاخير مماليك الامراء الذين يقاسمون رؤساءهم في ايرادات اقطاعاتهم . وطبيعي ان جوامك المماليك السلطانية كانت تصرف في شراء احتياجاتهم من السلع الضرورية والكمالية ، الامر الذي كان ينشط جزئيا الانتاج السلعي أو التجارة بفوائض ايرادات الامراء .

وقد جرت تطورات هامة في صفوف أجناد الحلقة أيضا . ومنها ان الامراء وبعض كبار الاعيان صاروا ـ في ظل الجراكسة ـ يشترون اقطاعات الحلقة مما وضع في أيدي أجنادها كميات من النقود (٤٩) . وكذلك نجد عددا متزايدا من التجار والحرفيين ينخرطون ـ اسما ـ في سلك الجندية بهذه الطريقة ، في حين ان عددا من عساكر الحلقة أنفسهم أخذوا يتركون الجندية الفعلية ويعملون تجارا وحرفيين . وحاول بعض السلاطين الجراكسة (قايتباي عام ١٤٦٨) ايقاف هذا التطور في الحلقة ، ولكن دون جدوى ، الى أن أصبحت الحلقة بلا أية فائدة حربية .

غير ان التداول النقدي الذي كان يجري في أيدي المماليك بهذه الطريقة ، وما ترتب عليه من تبادل سلعي ، لم يكن كافيا لكي يصبح الانتاج المصري كله أو معظمه سلعيا (وهو أمر ضروري حتى يسود النظام الرأسمالي) . وهذا لان النمط السلعي الشامل يفترض الملكية الفردية المسبقة لوسائل الانتاج ، كما أشار اليه ماركس (٥٠) . أما في مصر ، فكانت الوسائل الاساسية للانتاج ملكا للدولة وليست فردية .

والحقيقة انه اذا كان النظام المملوكي اعتمد على عبيد مستجلبين (والعبد سلعة تباع وتشترى) ، الا ان هؤلاء الارقاء يصبحون أحرارا عند تحولهم الى جنود ، أي عند ممارستهم الوظيفة العسكرية القاهرة الملازمة للانتماء الى جهاز الدولة . وهنا كانت تنتفي صفتهم السلعية الأصلية . ويتحول هذا الانتماء الى لبنة في الهيكل البيروقراطي ، أي في التكوين الاجتماعي الاقتصادي الشرقي المبني على النمط الآسيوي للانتاج .

وعلى العكس ، ظل الرق الدائم في مصر الايوبية المملوكية متعلقا بالخدمة الشخصية كما كان منذ القديم الازلي ، فلم يكن عنصرا انتاجيا بأي صورة أساسية . وبقيت سائر الهياكل الرئيسية للنظام تحمل الطبيعة

الشرقية شكلا وجوهرا . فعلى فترات مختلفة تصادر الارض وتراك ، ويعاد توزيع الاقطاعات أو نسبة تقسيم ايراداتها عـــلى الرتب الحاكمة (توزيـع « القراريط » الاربعة والعشرين بين السكان والامراء والاجناد ، مثل ما حدث في عهد الناصر محمد بن قلاوون) ، كما تصادر التركات وأراضي الاوقـاف أو تفرض عليها ضرائب يفيد ثقلها بسيادة الدولة على الانتاج الخ .

ولا تفوتنا هنا الاشارة الى ان التجـار أنفسهم ــ حاملي لواء التبـادل السلعي ــ كانوا مهتزي المراكز والوضع . ومن أبرز الادلة عـلى ذلك سلسلة الاضطهادات التي اختص السلاطين بها المسيحيين واليهود الذين كانوا قلب الحركة التجارية العابرة مدة طويلة (٥١) .

فالارتباط اذن بين الحكم الايوبي المملوكي وبين التجـــارة والنشاط السلعي كان على هيئة التكوين المصري الشرقي وفي نطـــاقه ، وهو التكوين المناقض جوهريا للانتاج السلعي لاعتماده على المشتركات الانتاجية (الفلاحية وغيرها) . ولذلك ، فمن الطبيعي أيضا أن نرى النظام المملوكي ــ فـي كيانه العددي ــ مهددا باستمرار بالانقراض كما أشرنا اليه من قبل ، بحيث لم يكن يعيش الا على التغذية الاصطناعية ، من خارج النطاق المصري .

وفي ظل الاوضاع العالمية العامة في ذلك الوقت ــ وهي الاوضاع التي بدأت تنمو فيها الرأسمالية في مراحلها الاولى ــ كان طبيعيا أيضا أن يصطدم النظام المصري بأكثر أجزائها تقدما ، وهم البرتغاليين . ولـم يكن اكتشـاف هؤلاء اطريق رأس الرجاء الصالح ، ولا انزالهم الهزيمة بالاسطول المملوكي من باب الصدف وتلاقي الحوادث ، بل كان جزءا من المنطق التاريخي المحكم .

● عوامل الاستمرار والركود في النظام المملوكي :

عاش هذا النظام الغريب أطول فترة زمنية في التاريخ المصري منـــذ الفتح العربي ، أي خمسة قرون ونصف (منذ ١٢٥٠ الـى ١٨٠٠ تقريبا) ، مع فترتي انقطاع (الجزء الاول من السيطرة العثمانية ثم الاحتلال الفرنسي) . ولا بد من أن تكون عوامل موضوعية قد لعبت دورا في استقراره على الارض المصرية طيلة ذلك الوقت .

ولا شك ان العامل الاول هو الخصوبة الطبيعية للارض المصرية وسهولة استغلالها . وكان هذا الظرف الطبيعي التقني فـي بدء التاريخ عامل تحفيز على التقدم الاقتصادي والاجتماعي بحيث نشأت في مصر واحدة من الحضارات البشرية الاولى . ولكـن بلورة الحكـم البيروقراطي ، تلك البلورة الطفيليـة

التي حدثت في ظل المماليك ، قلبت عنصر التقـــــدم ذلك الى عامل ركود : فالطبقة الحاكمة كانت تهمل وظيفتها الاقتصادية وتركت الزراعة تضمحل على أساس ان خصوبة الارض تضمن لها حدا أدنى من الايراد (خاصة وان الرسوم على التجارة كانت توفر لها الاضافة المطلوبة) .

وكانت التجارة العابرة العامل الثاني . فالطرق التجارية تحولت الـى مصر دون جهد أساسي من حكامها ، وكانت الفرصـــة قد فاتتهم عندما بذلوا محاولة في اللحظة الاخيرة لمنع خروجها مـــــن أيديهم . وطوال الفترة التي سيطروا عليها ، كانت الايرادات السهلة التي جنوها منها عاملا لا يشجعهـم على تطوير الاقتصاد المصري ودفعه الى الامام .

والعامل الثالث هي الحروب الدفاعية التي شنها المماليك بنجاح ضـد العدو الخارجي الصليبي والمغولي . ولقد وصلوا معه الى مهادنات تساعد على استقرار أوضاعهم ، كما ان الصفة الوطنية لهذه الحروب كانت عنصرا مـن عناصر تسكين الصراع الداخلي ضدهم . واذا كان الدفاع عن مصر فيالعصور السابقة دافعا لتقدمها لانه يحول دون استنزاف المواد الداخلية الـى الخارج (على صورة الجزية) ، فقد تحول مع سيطرة المصالح التجارية الخارجية الى اعتصار حقيقي لتلك الموارد القليلة ، وخاصة عـــلى شكل التضخم وهبوط قيمة العملة وغزو النقد الاجنبي ، كما سيأتي بيانه فـي الصفحات القادمة . وكأن الدولة المركزية المملوكية في هذه الحالة كانت درعا للحفاظ علىالاوضاع الشرقية وركودها .

والعامل الرابع هو الكفاح الشعبي السلبي الذي وصل الى أقصى صورة على شكل الاستسلام للموت الجماعي بالمجاعة والاوبئة . فاذا كانت هـــذه السلبية الشديدة ساهمت في التضييق على الطبقة الحاكمة ، الا انها تركت جذور النظام دون مساس حقيقي ، اذ أبقت عـــلى العبودية المعممة كشكل جوهري لعلاقات الانتاج . وسوف نشير الـــى تفكك المشترك الفلاحي في الدلتا في ظل المماليك ، ولكنه في تقديرنا كان تفككا يؤدي الى الركود لا الى الثـــورة .

ونجد العامل الاخير في الصراع بين أجنحة الطبقة الحاكمة . فالنـزاع بين الفرق المملوكية ، والاقتتال الرهيب بين أمرائها جرى في دوائر مغلقـة علوية ، ولم يكن منبعثا من قوى اجتماعية تمثـــل أنماطا مختلفة وجديدة للانتاج . بل كان يلتهب الصراع حول تقسيم الاسلاب المنتزعة من عرقالشعب الكادح . واذ كان هدفه الاستيلاء على المركز الاعلى دون تغيير جوهره ، فكان ينتهي كل مرة بابقاء المركزية على نفس الاسس الشرقية .

ويبدو ان بعض السلاطين (مثل قلاوون وابنه محمد الناصر) تمتعوا بشيء من العطف الشعبي ، واستفادوا منه في انتصارهم على الخصوم . غير أن العلاقة الابوية التي قامت حينذاك بين هؤلاء الحكام والمحكومين لم تلمس النظام نفسه بأي شكل ، بل كانت أداة من أدوات المركزية الشرقية نفسها .

وهكذا دارت مصر خلال العصر الايوبي المملوكي في دائرة مفرغة . غير ان مستواها العام ظل يهبط بصورة مطلقة (الخراب العام الذي أصاب البلاد) وبصورة نسبية أيضا (بالعلاقة مع التقدم الذي كان يطرأ على المجتمع الاوروبي الغربي بسبب نشوء البوادر الرأسمالية) . وكانت دائرة مفرغة تغرق في الركود بشكل متزايد ...

د ـ حكم رجعي :

يمكن أن يعتبر الحكم الايوبي المملوكي رجعيا رغم انه من المستطاع أيضا تسميته بالوطني . فكان رجعيا : أولا لانه دفع مصر اقتصاديا واجتماعيا الى الركود والتراجع . وسوف نعود الى هذه النقطة في الصفحات التالية من زاوية مستوى القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج .

وكان رجعيا لانه فرض وجوده بالقوة المسلحة ، واستمر على هذا الاساس . وكان معاديا للشعب عداء قاسيا ، حتى في الفترات التي كانت توجد فيه بينه وبين الشعب المصري علاقة أبوية ايجابية .

كان هذا منذ بداية دخول قوات نور الدين مصر . ونعلم ان تدخله حدث على اثر النزاع على السلطة بين شاور والوزير الفاطمي درغام الذي كان نحّاه عن منصب الوزارة . فقد اتفق شاور مع نور الدين ـ أتابك سوريا في ذلك الوقت ـ على التدخل مقابل ثلث خراج مصر . وانتهت المعارك بهزيمة درغام وقتله واعادة شاور الى الوزارة . ولكنه لم يوف بوعده ازاء نور الدين . فما كان من قائد القوات النورية ـ صلاح الدين ـ الا أن احتل بلبيس ومنطقتها وجمع الخراج منها لحساب نور الدين .

وعندما تولى صلاح الدين السلطة الفعلية ، عزل الضباط المصريين في الجيش الفاطمي ، واستولى على اقطاعاتهم لصالح أمراء جيشه من الاكراد والاتراك . ثم بنى القلعة المشرفة على القاهرة لخوفه من القاهريين (١١٧٧) . وكان يحرص دائما على ابقاء نصف قواته في مصر محافظة على سيطرته عليها حتى في أثناء حملاته على الصليبيين . ولم تكن سلالته أقلّ عداء للشعب وخوفا منه . ويقول الرواة ان الملك الصالح أيوب أمر بقتل أكثر من ٥٠،٠٠٠

شخص في السجون . أما المماليك ، فقد اضطروا الى توسيع السجون وتخصيص بعضها لمعارضيهم من الامراء المماليك .

وعندما أنهت البحرية الحكم الايوبي على يد أيبك ، ارتكب الجنود المماليك الفظائع مع أهل مصر . ويقول المقريزي انهم أنزلوا بالناس بلاء لا يوصف ما بين قتل ونهب وسبي بحيث لو ملك الفرنج بلاد مصر ما زادوا في الفساد على ما فعله البحرية (٥٢) .

واذا كان المماليك قد أوقفوا موجة الغزو التتري ، فالمعلوم أيضا ان المنازعات بين الامراء كثيرا ما جعلت بعضهم يخونون مصر ، مثلما حدث في عهد المنصور لاجين (١٢٩٦ ـ ١٢٩٨) حيث حرضوا التتار على مهاجمة الشام ، وكان عدد منهم ينضمون الى القوات المغولية . وكانت الاستعدادات الحربية ضد الخارج عذرا لشتى أنواع المصادرات وأعمال العنف ضد الاهالي. وجمع السلطان الغوري الضرائب عشرة أشهر مقدما ، كما زيف العملة وضاعف المكوس والرسوم الجمركية . فكان هذا ـ كما يقول الدكتور سعيد عاشور ـ على حساب شعب محطم أثقلت كاهله الالتزامات والاحتكارات والضرائب (٥٣) .

ويرجع المقريزي السبب الاول المجاعات الى الرشوة :

« أصل الفساد ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الاقاليم وولاية الحسبة ... فتحظى لاجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ الى ما لم يكن مؤمله من الاعمال الجليلة ... ولا عليه بما يتلفه في مقابل ذلك من الانفس ولا بما يريقه من الاموال ... ويحتاج الى أن يقرر على حواشيه وأعوانه الضرائب فيمدون هم أيضا أيديهم الى أموال الرعايا ... فلما ذهل أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم وتمزقوا كل ممزق وجلوا عن أوطانهم ، فقلت مجابي البلاد ومحصلها لقلة ما يزرع بها » (٥٤) .

كما يرجع المقريزي الى سياسة المماليك تلك المجاعات وموجات الغلاء التي جعلت الناس ـ وخاصة « أكابر البيوت » ـ تأكل لحم الاطفال (٥٥) . ويضيف :

« ومن تأمل هذا الحادث (يقصد البلاء والمجاعات) من بدايته الى نهايته ، وعرفه من أوله الى غايته ، علم ان ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم من النظر الى مصالح العباد » (٥٦) .

وفي حين كان الامراء الايوبيون والمماليك يمرغون في الغنى الفاحش والكميات المهولة من الطعام والعدد الغفير من المحظيات والخدم ، ويتقاتلون وينهبون بعضهم والاهالي ، ويثورون ويمتنعون عن محاربة العدو الغاصب الاجنبي الا اذا ملأوا جيوبهم بالعطايا والذهب ، كانت المجاعات المتتالية والاوبئة الفظيعة تحصد المصريين حصدا ، وتترك الموتى تأكلها الكلاب التي يذبحها الفقراء الجوعى ليأخذوها طعاما (وقعت المجاعات والاوبئة في أعوام ١١٩٤ في ظل صلاح الدين ، و ١٢٠١ في ظل العادل الايوبي ، و ١٣٤٩ في ظل الناصر محمد من البحرية ، و ١٤١٦ و ١٤١٩ ــ ١٤٣٠ و ١٤٣٨ و١٤٤٤ و ١٤٤٩ و ١٤٦٠ و ١٤٦٩ و ١٤٩٢ و ١٥٠٥ و ١٥١٣ أيامالجراكسة) وقد مات في الطاعون الاسود (١٣٤٨ ــ ١٣٤٩) ما يقرب من مليون مصري . وفي النهاية انخفض عدد سكان مصر الى مليونين ونصف مليون بعد أن كان ثمانية ملايين . أي ان رجعية نظام الحكم في مصر وصل الى درجة تهديد المجتمع المصري ذاته بالفناء بما فيه من طبقات عليا ودنيا .

ولعل هذه الاوضاع تذكرنا بفقرة قصيرة لماركس وانجلز يشيران فيها الى امكان « انهيار الطبقتين المتعارضتين معا » . وهناك أيضا فقرة أخرى لانجلز يتحدث فيها عن احتمال « أن تلتهم الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة بعضها بعضا والمجتمع في نضال عقيم » (٥٧) . ويبدو لنا ان شيئا من هذا هو الذي وقع في العصر المملوكي ، مع ملاحظة ان الدولة لم تكن تشكل قوة فوق الطبقات ، بل هيكلا للطبقة المستغلة (بكسر الغين) نفسها ، وان النضال العقيم الذي أشار اليه انجلز لم يكن ــ في مصر المملوكية ــ ذا أشكال عنيفة ، بل وصل الى أقصى درجات من السلبية ، اذ كان يترك الكادحون أنفسهم ــ ومستغليهم ــ ينمحون في الانقراض .

٢ ــ القوى الانتاجية : تطويع عوامل التطور الى الركود

نود أولا ملاحظة ان التدهور الذي أصاب مصر في ذلك العهد لم يكن يعني ان مصالح الحكام كانت تتجه اليه بشكل واع ، ولا ــ بالتالي ــ انه كان الخط الوحيد الذي دارت حوله الحوادث التاريخية كلها . والواقع ان مصلحة الطبقة الحاكمة ــ وأفراد العسكرية بصورة خاصة ــ كانت في الحصول على أكبر ايراد ممكن من اعتصار الكادحين ومن موقع مصر التجاري . ولذلك ، فلا شك انها اتجهت ــ في بعض النواحي ــ الى العمل من أجل تحسين الظروف الاقتصادية (أسرة قلاوون) . ولكن النتيجة الواقعية الملموسة لسياستهم العامة كانت التدهور ، رغم ان تأثيره لم يكن فوريا بعد سقوط الفاطميين لان انقضاء الازدهار الفاطمي استغرق فترة من الوقت .

أ ـ نواح وفترات من التقدم :

سبقت الاشارة الى ان الحكم المستقل الايوبي المملوكي احتفظ ـ الى درجة ما ـ بناتج الايراد الاقتصادي المصري في حدود البلاد ، وان هذه كانت الناحية الاقتصادية الايجابية للحروب ضد الصليبيين والمغول ثم العثمانيين . أضف الى ذلك ان صلاح الدين فرض النظام بعد عهد الفوضى السياسية والمنازعات الحربية الذي عرفه حكم الفواطم في أواخره . فكانت النتيجة انه طمأن طبقة المالكين وشجع التجارة (٥٨) . وانتعشت في ظل البحرية أيضا التجارة الخارجية في الثغور ، وشاع التعامل بالحوالات بين تجارها .

● **الزراعة** : استفادت الزراعة المصرية من السياسة السلمية التي اتبعتها الاسرة الايوبية ازاء الصليبيين (وخاصة الملكان العادل والكامل) ، اذ عنيت تلك الاسرة بالغابات وبشبكة الري وزراعة القصب في أراضي الدولة .

وفي ظل البحرية ، اشتهر بيبرس والناصر بن قلاوون بحفر الخلجان والقنوات وبناء القناطر ، وخاصة في الدلتا ، فقيل ان الديار المصرية زادت في عهد الناصر بمقدار النصف ، مما يفسر العطف الشعبي الذي أحاطه . وانتشرت في الاراضي الخصبة الزراعات السلعية مثل الخضر والفواكه والنيلة وكذلك القمح الذي كان يصدر الى الشام والنوبة حتى قبل الاحتلال العثماني .

ويصف المؤرخون بصورة خاصة آلات الري الدائم في الغربية مثل آلاف السواقي ، والتي جعلت ذلك الاقليم الواسع يزرع صيفا وشتاء بتلك الغلات السلعية في أوائل القرن الخامس عشر . وكانت النتيجة الطبيعية أن بدأ يكون للارض قيمة طبقا لتعبير المقريزي .

وهنا أيضا نود الاشارة الى ان انتاج المحاصيل الزراعية السلعية والتي تورد لاسواق المدن لا يعتبر انتاجا رأسماليا بعد ، اذ ان هذا الاخير يشترط أن يصبح العمل نفسه أيضا سلعة كسمة عامة لعلاقات الانتاج . ولاحظ البحاثة الماركسيون ان انتاج الحبوب في روسيا القيصرية كان انتاجا سلعيا دون أن يكون رأسماليا ، واعتبره لينين « علامة منبئة بتحلل النظام القديم » فقط ، اذ خدم لزمن معين النظام الاقطاعي (٥٩) . وفي حالة العصر الايوبي المملوكي كذلك ، فلا يدل انتشار الزراعة السلعية (الناتجة من التوسع في استعمال الاساليب المتقدمة نوعا مثل الري الدائم) الا على بدء التحلل في

التكوين الشرقي المصري ، ولكنه ليس حجة على تحوله الى الرأسمالية . بل على العكس ، نراه عاملا ساهم في الابقاء على النمط الآسيوي للانتاج بصورة عامة رغم تفككه المتزايد .

● **الحرف** : تنطبق نفس الفكرة على الصناعة الحرفيـــة التي نهضت بعض النواحي فيها فترات لتلاقي ظروف خاصة . ففي أواخر العهد الفاطمي أضرم الصليبيون النار في الفسطاط ـــ المركز التجاري الكبير وقتئذ ـــ وظلت النار مشتعلة فيها ٥٤ يوما (٦٠) ، كما قضت القـــوات الايوبية على البقية الباقية منها في عملياتها ضد الاجناد الفاطميين مـــن العبيد السود . ولكن النشاط انتقل الى القاهرة التي لم تكن من قبـــل الا مركزا لسكنى الخليفة والامراء . كما ازدهرت صناعة المنسوجات ، وخاصة الفاخرة في بعض المدن الاقليمية في العهد الايوبي المملوكي ، بالاضافة الى صناعة السفن فيالروضة وثغري الاسكندرية ودمياط ، واستخراج زيـــوت السمسم وبذر الكتـــان والعنب والخس ، وصناعة الصابون والسكر (المطابخ) .

والعجيب ان أجور الحرفيين ارتفعت فـــي مصر على اثر الاوبئة التي قتلت العديد منهم ، فجعلت اليد العاملة الماهرة نادرة .

● وكذلك عرفت **التجارة الداخلية** بعض النشاط ، خاصة وان الحكام في ذلك العصر عنوا بتأمين عمليات التجارة العابرة التي كانوا يستفيدون من مكوسها ، فأقاموا الخانات والمرافق اللازمة في المدن الواقعة على طرقهـــا . وترتب على ذلك نشاط معين للاسواق الداخليـــــة اليومية والاسبوعية ، وانتشار الاسواق النوعية في القاهرة (دار التفاح للفاكهة ، أسواق السلاح والفرائين والعطارة الخ) ، الامر الذي قوى التبادلات التجارية في القطر .

كان هذا الوجه اللامع للعملة . ولكنه كان هنـــاك أيضا الوجه الآخر ، وهو الاهم ...

ب ـ الانهيار الاقتصادي :

يتفق جميع المؤرخين والبحاثة على ان الاتجاه العام في ذلك العصر كان خط التدهور الاقتصادي ، وخاصة في عهد المماليك الجراكسة ، وانـــه زاد شدة منذ النصف الثاني مـــــن القرن ١٥ ، وان الامر مس" دخول الاغنياء انفسهم بدليل ان مستوى ملابسهم هبط (٦١) .

● الزراعة : كانت الزراعة الفرع الاشد تأثرا بسيـــــاسة الحكام . واقتصرت المساحة المزروعة على ٦٠٠،٠٠٠ فـدان في حين ان الارض القابلة

للزراعة كانت تبلغ ٢٫٥ مليون فدان من قبل . وهبط عدد القرى المسكونة الى ٢١٧٠ قرية عام ١٤٣٤ بعد أن كان ٢٣٩٥ في منتصف القرن العاشر (ويقدر بعض المؤرخين عددها حينذاك بعشرة آلاف قرية) . وفي ١٤٨٠ أجري احصاء على ٢٤٨٩ عزبة ، فاتضح ان ٤٨ منها أصبحت خرابا منذ ١٣٧٥ ، وفي ٤٠ أخرى انخفضت غلتها ما بين ٥٠ ٪ و ٨٥ ٪ تقريبا ، وان ١١ ٪ فقط كانت نشطة مزدهرة ، أما الباقي فكان في حالة ركود (٦٢) .

ويعود تدهور الزراعة أول ما يعود الى سياسة الحكام الذين عملوا على امتصاص كل ما قام به الشعب المصري من عمل وانتاج . ونجد في دراسة الامير عمر طوسون ان خراج مصر كان ١٠٨٣٦٠٠٠ جم (بأسعار العملة عام ١٩٢٤) في ظل الفاطميين عام ١٠٩٤ ، فأصبح ٢٠٧٩١٠٨٠٩ جم عام ١١٩٣ أيام صلاح الدين ، ثم ارتفع مع المماليك البحرية عام ١٢٩٠ الى ١٠٠٣٦٢٠٩٠٤ ، ولكنه هبط الى ٥٠٦٥٦٠٩٧٢ في حكم قلاوون عام ١٣٤١ . ويكون سعر الضريبة على الفدان الواحد حسب عمر طوسون قد انتقل من ٨٧ قرشا عام ١١٩٣ الى ١٢٥ ثم ١٠٨ تقريبا (٦٣) .

والواقع ان حكام مصر دخلوا بهذا الشكل في دائرة مفرغة . فسياسة الاعتصار التي اتبعوها بالنسبة للفلاحين ، واهمالهم شبكة الري في الوقت نفسه كانت تؤدي الى هروب الفلاحين من الارض وتركها بورا فينخفض ايرادها ، ويشدد الامراء أنواع الضرائب والعوائد ونسبتها على الباقين مع ازدياد اهمالهم ، فينخفض انتاج الارض أكثر فأكثر الخ . وقد حدث في بعض الاحيان أن اضطر السلطان الى تخفيض نسبة الخراج (قلاوون — محمد الناصر) لان جزءا أكبر من ايراد الارض كان يذهب الى تكاليف السماد واصلاح القنوات والسدود الخ . غير انهم سرعان ما كانوا يعودون الى رفع الضريبة الجزية المفروضة على الارض ، وكذلك دون جدوى .

ويضيف المقريزي ان اثقال كواهل الفلاحين بمزيد من الضرائب أدى ايضا الى ارتفاع أسعار القمح (٦٤) فيتسبب في اشتداد المجاعات .

وكلما كانت الزراعة أقل ايرادا ، كلما اتجه الحكام الى الاهتمام بمصادر أخرى للدخل ، ومنها ببساطة النهب الداخلي والخارجي ، والاحتكار وجباية الرسوم على التجارة وشتى النشاطات الاقتصادية الاخرى . فكان اهمالهم لصيانة الري الاصطناعي متزايدا أيضا ، بحيث ظلت شبكته دون تطهير وتجديد ، وأصبح مستوى الستة عشر ذراعا — الذي كان علامة الوفاء في الماضي — غير كاف لري معظم الاراضي ، في حين ان المياه كانت تغرق المنازل وصوامع الغلال في مناطق أخرى لخراب السدود .

ثم كان لاهتمام الايوبيين والمماليك بزراعة قصب السكر بدلا من القمح في ذلك الوقت نتيجة في نفس الاتجاه ، لان الطبيعة السلعية لهذه الزراعة ، وربحيتها العالية ، كانتا تدفعان الامراء الى الاستيلاء على أراض واسعة وطرد الفلاحين منها ، الامر الذي كان يزيد عدد الصعاليك في المدن تضخما (٦٥) .

وأخيرا ، فلا ننسى ان انتفاضات العربـــان المستمرة ، والمعارك التي دارت بينهم وبين القوات المملوكية في طـول البلاد وعرضها ، وغارات البدو على الفلاحين ، أوجدت حالة عامة من سوء الامن ، وبالتالي ساهمت فـــي تخفيض الانتاج الزراعي . وكذلك أثر تدهــور الصناعة الحرفيــة ــ المذكور فيما بعد ــ تأثيرا سلبيا على الزراعة لانه حصر النشـــاط الزراعي في تلك الميادين التي يستفيد منها الامراء (القصب مثلا) دون الفلاحين .

● **الصناعة الحرفية** : عرف الانتاج الحرفي مصيرا مشابها لتـدهور الزراعة ، بعد أن كان أحد العمد الاقتصادية للازدهـــــار المصري في ظـل الفاطميين . ففي حين ان رفاهية الاغنياء حينذاك كـــانت ناتجة من ايــراد الصناعة المحلية ، أصبحت بعدئذ ناجمة عن التجارة والسمسرة .

وبعد أن كانت مصر مشهورة بأقمشتها الفاخرة مـــن الصوف والقطن والكتان ، باتت المنسوجات الواردة من بحر الشمال ومــن فلورنسا الايطالية تغزوها بالاضافة الى الاسلحة والصابون والمصنوعات المستوردة الاخرى (٦٦) . وساهم الاحتكار الحكومي لصناعة السكر في غلق المصانع الاهلية العديدة : ويذكر ابن دقماق ان ١٩ فقط من « المطابخ » البالغ مجموعها ٥٨ مطبخـــا كانت تعمل في ظل المماليك الجراكسة . واختفى عـــدد كبير من مصانع السكر في الصعيد بعد أن كان مشايخ عربان الهوارة يملكون كثيرا منها .

ونرى السبب في هذا التدهور كذلك في السياسة التي اتبعها الحكام ازاء الانتاج الحرفي والطوائف ، اذ فرضوا عليها الرسوم والضرائب الباهظة ، واستغلوا وظيفة الحسبة كمصدر للايراد الضخم . هـــذا بالاضافة الــى سيطرتهم على المواد الخام المستوردة والمحلية ، والمنتجـات المصدرة ، ثــم فرضهم الاحتكارات الاميرية على بعض الصناعات (مثل السكر) .

وأخيرا ، فقد ساهمت الحروب والدواعي العسكرية في اصابة الحرف بالاضرار الشديدة . فنهب الافرنج مـــدينة تنيس المشهورة بمنسوجاتهـا الفاخرة نهبا متكررا منذ الحروب الصليبية الاولى ، وفي ١١٩٢ أمر العادل الايوبي باخلائها من سكانها ، وفي ١٢٢٧ أمر الكامل بدوره بتخريبها تخريبا تاما (٦٧) . وكذلك اختفت بلدة الدبيق بين تنيس والفرما والمعروفة بانتـاج الثياب الفاخرة (٦٨) .

● **التجارة الداخلية** : ومع تراجع الانتاج الزراعي والنشاط الحرفي ، كان طبيعيا أن يتسع النصيب النسبي للاستهلاك الذاتي وأن يقل ـ نسبيا ـ أيضا ـ الفائض القابل للتداول . وسبقت الاشارة الى حرق الفسطاط ، ذلك المركز التجاري الكبير ، أيام الفاطميين . ولكن الكساد التجاري أصاب أيضا القاهرة بعد ذلك ، اذ أصبحت أسواقها المسقوفة في حالة سيئة في بداية القرن الخامس عشر ، كما هبط النقل النهري للبضائع ، ولعبت ثورات العربان في الصعيد والدلتا دورا في هذا .

وفي حوالي ١٤٥٠ كان ثلثا الاسكندرية في حالة خراب واقتصر النشاط في المدينة على التعامل مع السفن الاجنبية وفي المنطقة المحيطة بالميناء . ونعلم ان الحملة الصليبية التي قادها ملك قبرص عام ١٣٦٥ خربت المدينة ، وان عددا كبيرا من سكانها هجرها بعد ذلك .

وهناك أيضا لعبت الدواعي الحربية دورا لا يستهان به . فاتخذ صلاح الدين تدابير لتقييد حرية تنقل التجار الاجانب في داخل البلاد . ولكن النتيجة كانت على أي حال التضييق على التجارة الداخلية بعد أن كانت مزدهرة بصورة خاصة في الدولة الفاطمية (٦٩) . أما المماليك البحرية ، فنراهم يهدمون الثغور الحصينة على شواطىء فلسطين ولبنان (يافا ، القيسرية ، عكا ، صور ، بيروت ، صيدا) بهدف الحيلولة دون أن يعود الصليبيون اليها .

ولكن الاسباب الحربية لم تكن الوحيدة ، خاصة ان العديد من السلاطين ـ كما رأينا ـ جنحوا الى السلم مع الخارج . ونعتقد ان هناك سببين رئيسيين : أولهما ان الامراء القليلين في قمة الجهاز الحاكم كانوا يتمتعون بمركز احتكاري شرعي أحيانا وفعلي في أغلب الاحيان بالنسبة للعديد من السلع (الغلال) ، الامر الذي ساهم في سحق التجار الفرديين الآخرين ، ومن المصريين خاصة . والسبب الثاني ان تبذير الحكام ـ وخاصة الجراكسة ـ في الارصدة المصرية من المعادن النفيسة (من أجل استيراد كمالياتهم من الرقيق والفراء والخيول الممتازة والاسلحة الفاخرة الخ) قد أوجد أزمة نقدية متزايدة سوف نعود اليها بعد قليل . وترتب على أي حال على هذه الازمة تخفيض النشاط التجاري الكبير الذي يعتمد على التبادل النقدي .

ولذلك يلاحظ المؤرخون اشتداد عمليات المقايضة العينية ليس في الريف المصري فقط ، بل في مدينة الاسكندرية (نحو عام ١٣٦٩) ، ثم امتدادها الى التعامل في التجارة الخارجية نفسها . ويدل أيضا على زيادة المقايضة بروزا ثبات نسبة التبادل بين الذهب والفضة مدة طويلة (٧٠) .

وتمثل العـودة الى انتشار المقايضة العينيـــة في التبادلات الداخلية تراجعا كبيرا لعجلة التطور ، ودليلا على هبوط القوى الانتاجية ما دام الفائض قليلا وغير منتظم بحيث يمكن أن يستغني تبادله عن أداته الاعلى ، النقود . وبدورها ، فالمقايضة العينية عامل قوي على نشر الكساد ، اذ تدفـع الـــى التضييق على الانتاج بدلا من توسيعه ، ما دامت حركة التبادل غير نشطة ولا فائدة من تخزين خيرات قد تتعرض للتلف . وسبق القـــــول ان التجـارة الداخلية خاصة ــ والخارجية أيضا وان كــانت بصورة أقل ــ لعبت دورا كبيرا في نشر العلاقات السلعيـــــة في البلدان ، فمن الطبيعي ان العكس يحدث أيضا ، أي ان يكون كساد التجارة سببا في جذب الانتاج الى المرحلة السابقة ، الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي .

جـ ــ انهيار التجارة الخارجية :

سبقت الاشارة الى التناقض الذي ظهر في العصر المملوكي بين ازدهار التجارة الخارجية وركود الانتاج الداخلي ، والى ان اعتماد الحكام على الرسوم المفروضة على التجارة العابرة بشكل أساسي جعلهم يهمـلون الحفـاظ على وسائل الانتاج المحورية (الارض الزراعية وشبكة الـري) . وبهـــذا لعبت سياستهم دورا رئيسيا في اضعاف الهيكـــل الاقتصادي المصري . وانتهى الامر بأن سقطت مصر في أيدي الاجـانب العثمانيين سنوات قليلة بعـد أن فقدت جانبـا كبيرا من مركزها باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الــى الهند ، وكأن العلاقات السلعية (هنا التجارة الخارجية) كانت عاملا مـــن عوامل التراجع التاريخي لا التقدم ، وتنبىء بمـا تحتويه مـــن بذور الازمة الدورية في ظل النظام الرأسمالي .

وسوف نعود في الصفحات التالية الى اكتشافات البرتغاليين ، والى ان سلاطين مصر عجزوا عن منعها اقتصاديا وعسكريا معا ، مما يدل عـــلى الضعف الكامن الذي كان ينخر النظام المصري. كما ان المماليك اتبعوا سياسة اعتصروا بها التجار الاجانب أنفسهم بفرض الاحتكار الحكومي على أهم السلع، وباجبار التجارة على المرور بمصر بدلا من اتباع أقصر الطرق الــى غايتها . ومنذ أوائل القرن الخامس عشر أخذ موظفو الدولة يستولون على شتى أنواع الخيرات العينية (الغلال ، المواشي ، الخضر ، السكر) ، ثم يصرفونها عنوة للتجار بأسعار يحددونها مرتفعة . وأصابت هذه التصرفات هيكـل التجارة الخارجية المصرية بأبلغ الاضرار وجعلت التجار الاجانب يستميتون في البحث عن طرق لا تمر بمصر .

وعلى النقيض ، فقد عرفت أوروبا الغربية عهدا من التقدم والازدهار على العموم رغم الازمات التي حلت بالنظام الاقطاعي . فالحروب الصليبية كانت فاتحة للتوسع الاستعماري الاوروبي ، ولاكتشاف أميركا والملاحة الطويلة شرقا وغربا ، ولمختلف الاختراعات التقنية في الزراعة والصناعة التي رفعت القوى الانتاجية ، وبشيرا بالنظام الجديد ، الرأسمالي ، المبني هو الآخر على الملكية الفردية اوسائل الانتاج . وكان من الطبيعي أن يصل الى درجة الصدام التناقض بين الرأسمالية الاوروبية الناشئة التي كانت ترفع لواء حرية العمل والتجارة وبين السلاطين المماليك الذين بنوا نظاما احتكاريا على قاعدة ملكية الدولة المركزية للارض في ظل النمط الآسيوي للانتاج .

● **النهضة الايطالية وأفولها** : قامت أغلب المدن الايطالية ــ الجمهوريات التجارية المستقلة ــ بسياسة لا ذات وجهين فقط بل ذات أوجه عديدة . انها دفعت الى الحملات الصليبية ، واستفاد تجارها من نقل الجنود وتموينهم والمتاجرة بأسلابهم . ولكن هذا لم يكن يمنعها من مصالحة سلاطين مصر ــ من الايوبيين والمماليك ــ بصورة متكررة ، وان كانت في أحوال كثيرة متعارضة مع سياسة بعض الملوك الافرنج الكبار أو البابا .

وعندما بدأت الامارات الصليبية تتقلص ، أخذ البنادقة يوثقون علاقاتهم بالمغول (رحلة ماركو بولو) ويساعدونهم على مهاجمة الامبراطورية الاسلامية ومصر . كما ان البنادقة أيضا دخلوا في علاقات دبلوماسية سرية مع السلطان الايراني اسماعيل الصفوي وحرضوه على العثمانيين والمماليك معا في أوائل القرن السادس عشر .

واذا كانت المدن الايطالية قامت بسياسة العدو والحليف معا بالنسبة للسلطنة المصرية ، فأثرت على التجارة الخارجية لوادي النيل تأثيرا متذبذبا . الا ان مركز تلك المدن ونفوذها أخذا يهبطان منذ أواخر القرن الخامس عشر أمام النهضة البرتغالية والاسبانية . ومن الاسباب الرئيسية لهذا التطور ان كلا من اسبانيا والبرتغال استطاع أن يكون دولة قومية في تلك الفترة ، الامر الذي لم يتحقق في ايطاليا الا بعد ذلك بأكثر من ثلاثة قرون .

● **اسبانيا والبرتغال** : اكتشفت اسبانيا أميركا عام ١٤٩٢ . وكانت لهذا الاكتشاف نتائج بعيدة المدى ، وان لم تكن فورية ، اذ انتقل مركز الثقل في المبادلات الدولية الى الاطلنطي وبحر الشمال ، واتصلت أوروبا بالاراضي الجديدة اتصالا مباشرا وفر لها أغلب السلع التي كانت تبتاعها من البحر الابيض ، مما جعل مركزه ينخفض نسبيا .

ولم يكن اكتشاف أميركا ولا رأس الرجاء بداية النهضة الاسبانية

والبرتغالية في الحقيقة ، بل مرحلة وسطى من مراحلها . ففي ١٤١٥ تخطى البرتغاليون الحاجز البحري بين أوروبا وأفريقيا الشمالية واستولوا على ميناء سبته، وبدأوا توسعا استمر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وأخذوا ينقلون الذهب الافريقي الى لشبونة .

وفي ١٤٩٢ استولى ملوك قشتيلية وأراجون على اسبانيا ، وقضوا على الحكم العربي فيها ، وأرسلوا القراصنة ينهبون شواطىء سوريا ومصر ، كما فكروا في أن يقيموا حلفا مع الحبشة ضد مصر . وفي أوائل القرن السادس عشر انتقلت قوات اسبانية بدورها الى افريقيا فوصلت الى طرابلس الغرب عام ١٥١٠ .

وفي ١٤٩٧ وجد البرتغالي فاسكو دي جاما طريقه الى الهند بالالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، فوصل حتى شواطىء ملابار وهاجم أسطولا مسلما كان ينقل سلعا وحجاجا من الهند الى البحر الاحمر . ثم أسس البرتغاليون وكالة لهم في كليكوت بعد أن ضربوا بالمدافع أسطولا مصريا كان راسيا في مينائها ، فأصابوا في الصميم مصالح التجارة الذاهبة الى الجمهوريات الايطالية عن طريق مصر . وفي ١٥٠١ وصلت ميناء انتورب الهولندي أول شحنة من التوابل التي جاءت من الهند عن طريق رأس الرجاء في حين ان السفن البندقية الآتية من بيروت عام ١٥٠٢ لم تنقل غير أربع بالات فقط من الفلفل الى أوروبا . وارتفعت أسعار البهار في البندقية الى ١٥ دوقات في الوقت الذي كانت تنخفض في لشبونة حتى ٢٫٥ دوقات (٧١) .

وفكر السلطان الغوري في أن يهدد بهدم الاماكن المقدسة المسيحية اذا لم يكف البرتغاليون عن التجارة مع الهند مباشرة . ووقعت المعارك البحرية بينهم وبين الاساطيل المصرية التابعة لقنصوة بين ١٥٠٣ و ١٥٠٩ هزم فيها المصريون آخر الامر . واستولى البرتغاليون على ميناء جوا الهندي فجعلوا منه عاصمة امبراطوريتهم الاستعمارية الجديدة . وبدأ السلطان يبني أسطولا جديدا عام ١٥١٠ في البحر الاحمر ، ولكن الاحتلال العثماني تم قبل أن يبحر هذا الاسطول . وفي ١٥١٢ استولى البرتغاليون على ميناء هرمز في الخليج العربي ، فوضعوا أيديهم بهذا على مصادر اللؤلؤ وعلى مركز التجارة بالخيول الفارسية والعربية . وفي ١٥١٣ استولى الفونسو ابولكويركي على عدن وهزم القوات المصرية في اليمن شر هزيمة .

وهكذا لعب البرتغاليون الدور الرئيسي في غلق سبل الاكتساب الخارجي أمام حكام مصر ، فساهموا في خنق النظام المملوكي .

● **النهضة العثمانية** : بينما كان البرتغاليون يوقفون النشاط

التجاري لحكام القاهرة في الجنوب الشرقي ، قام العثمانيون بمهمة مماثلة في شرقي البحر الابيض وشمال المشرق ، وكونوا بهذا الفك الثاني للكماشة التي ضغطت على أنفاس المماليك .

وسوف نتناول المجتمع العثماني وتطوراته في جزء خاص . ولكن يكفي أن نشير هنا الى ان الدولة التركية الجديدة عملت هي الاخرى السيطرة على طرق التجارة الرئيسية بين الشرق الاقصى والمشرق ، وحاولت بصورة خاصة أن تفرض سيادتها على تجارة التوابل . فاستهدفت آخر الامر احتلال مصر لتحقيق أغراضها هذه .

ففي عام ١٣٥٤ عبر الاتراك العثمانيون مضيق الدردنيل منتقلين الى أوروبا ، وقطعوا التبادلات التجارية التي كانت تجري بين القبيلة الذهبية المتمركزة في نواحي القرم وبين وادي النيل . ونضب معين الرقيق القفجاق الذي كان يغذي حكم المماليك البحرية . وبعد أن كانت الدولة العثمانية في آسيا الصغرى حائطا دفاعيا بالنسبة لمصر ، وبين الطرفين تحالف ما ، يسجل المؤرخون ان العداء أخذ ينمو بينهما منذ ١٣٧٨ - ١٣٨١ . وهي بالتحديد الفترة التي سقطت فيها الدولة المملوكية البحرية وتولى الجراكسة بعدهم .

واتسعت الامبراطورية العثمانية في البلقان والشرق الادنى في القرن الخامس عشر ، فوقفت موقف المنافس والعدو لمدينتي البندقية وجنوا من جهة ، ومصر من جهة أخرى . وفي أواخر القرن هاجم العثمانيون الحدود السورية للدولة المملوكية ، واستولوا على طرسوس وأدنة . ودارت المعارك المتتالية بينهم وبين الجيش المصري (١٤٨٥ - ١٤٩٠) . وتم توقيع صلح بين الطرفين عام ١٤٩١ ، ولكنه لم يدم طويلا ، الامر الذي يبين ان الخلاف في المصالح العميقة كان أكبر من أن يصفى بسلام .

وفي ١٤٩٩ هزم الاسطول التركي قوة بحرية بندقية لاول مرة فيمعركة مفتوحة ، واضطر البنادقة بعدها بأربع سنوات الى الخضوع لشروط العثمانيين والاعتراف لهم بالسيادة على شرقي البحر الابيض مقابل احتفاظهم بامتيازاتهم التجارية (٧٢) ، خاصة وان البحر الاسود كان قد وقع كلية تحت السيطرة العثمانية .

ومما يبين ان الاحتلال العثماني لمصر لم يكن صدفة مفاجئة ، ان سلطان مصر اضطر الى طلب معونة العثمانيين لتكوين أسطول جديد ليحارب البرتغاليين . وتلقى المماليك كمية كبيرة من التوريدات التركية الخاصة بالاعمال البحرية والمهمات العسكرية حتى تم بناء هذا الاسطول في السويس،

فركبه ۲۰۰۰ من البحارة العثمانيين المسلحين بالاسلحة النارية الى جانب الاجناد المملوكية . وقاد القبطان العثماني « سلمان الريس » هذه المحاولة المصرية الثانية لصد التقدم البرتغالي . والحقيقة ان سلطان اسطنبول لم يكن يعني بمد العون لمصر بقدر اهتمامه بفرض سيادته هو على البحر الاحمر، وهو أمر تحقق باحتلال مصر بعد معركة برج دابق عام ١٥١٦ (٧٣) .

ولم يكد سليم الاول يستولي على القاهرة حتى أجبر أغنى تجارها على الهجرة الى اسطنبول . وأمر بأن تحول الى العاصمة العثمانية القوافل الناقلة للحرير الفارسي التي كانت تتجه عادة الى ثغور المشرق . وعمل خلفه سليمان الاول القانوني على تركيز تجارة البهار في اسطنبول . وقضى ــ ولو مؤقتا في الحقيقة ــ على البقية الباقية من الازدهار التجاري السابق في سوريا ومصر . ثم زحفت القوات والاساطيل العثمانية على شاطىء البحر الاحمر الشرقي والغربي ، واستولى الباب العالي على المراكز الحربية والتجارية الكبرى في طريق الهند ، الامر الذي مكنه من اقتسام مغانم تجارتها مع البرتغاليين . وعلى أي حال ، فان هذا التداعي المنطقي للحوادث يبين حقيقة الاغراض التجارية للفتوحات العثمانية ، وهي التي لعبت دورا كبيرا في انهيار التجارة الخارجية المملوكية وادخال دولة الجراكسة في الازمة التي توجها سقوطها .

د ــ الانهيار النقدي :

في الدراسة الاقتصادية والسياسية الفذة التي كتبها المقريزي عن المجاعات ، قدم عنها سببا أولا في بيع الوظائف والرشاوي ، وسببا ثانيا في زيادة الاعباء على الفلاحين . ثم قال :

« السبب الثالث رواج الفلوس (يقصد العملة النحاسية ــ ملحوظة من المؤلف) ... ان النقود التي تكون أثمانا المبيعات وقيما للاعمال انما هي الذهب والفضة فقط . حتى قيل ان أول من ضرب الدينار (الذهبي) والدرهم (الفضي) آدم عليه الصلاة والسلام . وقال لا تصلح المعيشة الا بهما ، ورواه الحافظ في تاريخ دمشق » (٧٤) .

وقد وجد معظم الحكام الايوبيين والمماليك في تزييف العملة والدفع بالتضخم الى أشده وسيلة سهلة لنهب الشعب المصري وزيادة اعتصاره بطريقة غير مباشرة . وأصابوا الاقتصاد المصري بهذه السياسة في مقتل حتى انهارت سيطرتهم مع انهياره .

واذا كانت النقود لا تزيد عن كونها وسيطا للتبادل السلعي البسيط في

أطواره الدنيا ، فهي تصبح منبعه ومصبه معا في الانتاج البورجوازي الـذي جعل السلعة هي الوسيط . وفي هذه الحالة يتحول قانـون التبادل السلعي من صورته السابقة (سلعة ـ نقود ـ سلعة) الى صورة تعكس حركـة أعلى (نقود ـ سلعة ـ نقود) (٧٥) فـي النظام الرأسمالي.وهنا تتجمع احتياطيات النقود والمعادن النفيسة في مخازن البنــوك ، وتتحول الى رأسمال ، أي الشكل الاساسي لملكية وسائل الانتاج .

أما في ظل النمط الآسيوي للانتاج ، فيصبـح تركز النقود والمعـادن النفيسة في أيدي القلة أحد أسباب الركـود الاقتصادي ومصادره ، وهـو الاكتناز . وعندما تخرج من أغلاله تعود وسيطا للتبادل البسيط ، لا منبعـا لتوسيع الانتاج (٧٦) والانتقال الى مرحلة اجتماعية أعلى. وقد استحوذ ملوك مصر وأمراؤها وأغنياؤها من التجار وغيرهم على كميات كبيرة مـن الذهب والفضة والجواهر والعملة ، ولكنهم لم ينظروا اليها كوسيلة لتوسيع الانتاج وتجديده ، بل كأداة لشراء المتعة المبـــاشرة ومظاهر الجاه ، أو كطريقـــة لحمايتهم من تقلبات الزمن والمركز السياسي . وهنا يكمن السبب الاساسي للازمة النقدية المتزايدة حدة في العصر الذي نحن بصدده والتي لعبت دورا خطيرا في انهياره الاقتصادي ، اذ ضيقت النشاط الانتاجي عامة والحرفي والتجاري الداخلي خاصة .

● **ضياع مصادر الذهب** : ســاهمت بعض الظـــروف السياسيـــة والطبيعية في تشديد هذه الازمة . ففي العصور السابقة ، كان الذهب يأتي الى الخزينة المصرية من منــــاجم النوبة ومن التجارة مــــع غرب أفريقيا ووسطها (٧٧) ، ومن استخراجه مـــن الآثار الفرعونية القديمة ، ومن نهب قصور الامراء في العمليات الحربية . واعتمدت الدولة عـــلى هذه المصادر لسك العملة المستقلة . وظلت جودة الدينار عالية حتـــى العصر الفاطمي . واعتمد بعض سلاطين مصر بعد ذلك (وبينهم بيبرس) عـلى الذهب والفضة اللذين كانا يردان الى الشرق الاوسط عن طريق المغول والصليبيين .

غير ان هذه المصادر نضبت بسرعة في العصر الايوبي المملوكي فاستهلك ما في الآثار . وأوقفت سيطرة الموحدين ـ والبرتغاليين بعد ذلك ـ عـــلى تجارة الذهب السوداني وروده الـــى القاهرة . كما قلّ الانتاج مـن مناجم النوبة ، وهبطت الكميات الآتيـــة منها بسبب ثورات العربان و « البجة » والاضطرابات السياسية في مصر العليا . وكــــذلك نضبت مناجم الشب والاحجار الكريمة في مصر ، فانخفض المصدر منها ، وهبطت بالتالي كميات الذهب والفضة التي كانت تأتي مقابلا لها .

وهكذا قلّت على العموم كميات الذهب والفضة اللذين يمكن أن يسك منهما العملة (الدينار والدرهم) وكانت رمزا للاستقلال الاقتصادي وتأكيدا للاستقلال السياسي ، ودليلا على متانة الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية .

● **تزييف النقود** : وعلى الرغم من ذلك ، ففي العديد من أحوال الازمة النقدية ، كانت كميات كبيرة من المعادن النفيسة مكتنزة في خزائن الامراء وكبار الاقطاعيين والغلمان ، غير ان الحكام فضلوا أن يتركوها ، ويعتمدوا على تزييف العملة لتسيير الامور وزيادة غناهم . ومنذ نهاية القرن الثاني عشر وبداية الثالث عشر ، أصبحت العملات ذات العيار المنخفض تحل محل الجيدة . وبدأ صلاح الدين هذه السياسة ، فأصبحت النقود الذهبية تتراجع أمام الفضية منذ عام ١١٨٨ (٧٨) ، الامر الذي يعتبره المقريزي نكبة كبرى للبلاد .

وسار الملك الكامل الايوبي في هذه السياسة بصورة أقوى : فأصدر عملة نحاسية ، وأخذ يضارب في أسعار النحاس ليكسب من التضخم . واذا كان المماليك البحرية قد حاولوا الابقاء على النقود الذهبية والفضية ، الا ان الجراكسة سكوا كميات كبيرة من العملة النحاسية ، وجعلوا يرسلون المندوبين الى أوروبا لشراء النحاس الذي كان يضرب في دار الاسكندرية ، وتلاعبوا في العيار والوزن والحجم ، فزادوا من التضخم زيادة رهيبة .

وأصبحت أمور النقد من الاضطراب بحيث ساد الصيارفة السوق ، وأصبح منهم من تخصص في الصرف لبعض أنواع الاعمال . ويقول الرواة مثلا ان صيرفي لحم ــ من الذين يتعاملون مع الجزارين وموردي اللحوم ــ اسمه قاسم ، تولى الوزارة في عهد السلطان خشقدم عام ١٤٦٦ . ولكن أعمال الصرف بقيت في نطاق المضاربة ولم تتحول أموالهم الى رأسمال .

وسبقت الاشارة الى ان التضخم ساهم في التدهور الاقتصادي العام وفي العودة الى المقايضة الى حد ما . وبصفة خاصة ، فحيث ان التعامل النقدي كان مركزا في المدن تركيزا أكبر من الريف ، فقد ارتفعت الاسعار في الحضر ارتفاعا كبيرا ، وأصبحت السلع الزراعية تنخفض بالمقارنة معها ، مما كان يصيب الدخول الحقيقية للمقطعين من الامراء والجنود ، ويجعل خراج الزراعة أدنى قيمة . وحاول الحكام التعويض بزيادة اعتصار الفلاحين والتشديد في جباية الضرائب وتوسيع احتكارهم للتجارة بين الريف والمدن ، وهي أمور جعلت الاحوال الاقتصادية أشد حدة وتأزما . وأدخلت البلاد في دائرة مفرغة من الانهيار والتدهور .

وهنا تجب الملاحظة أيضا ان التضخم أضاف دافعا أكبر لتثبيت نظام الاقطاعات العسكرية وغيرها في ذلك العصر ، اذ كان هـــذا النظام وسيلة أضمن لورود الاعطيات العينية لا للاجناد فقط ، بل لافراد الطبقة المستغـلة على العمـوم .

● **سيادة العملة الاجنبية** : نعلم ان النقود المصرية كانت لها اليد العليا في التعاملات التجارية بالبحر الابيض في العصور السابقة . ولم يكن يمنع هذا أن توجد عملات أجنبيـــة مقبولة أيضا (العملات الصورية والبيزنطية ودينار سجلماسة) في الاسواق المصرية . ولكن الاوضاع بدأت تتغير منـذ عهد صلاح الدين . اذ أخذت النقود المصرية الذهبية والفضية تنتقل الـى التجار الافرنج وتذهب معهم الى مدن البندقية أو برشلونة أو مارسيليـــا بسبب « عجز المدفوعات » . وثمة عامل عام شجع هجرة المعادن النفيسة الى الدول الاوروبية ، وهو تحريم الفائدة على الاموال في البلدان الاسلامية بينما ان الموقف المسيحي المماثل قد خفّ الى درجة كبيرة ، بل اختفى من الناحية العملية . هذا بالاضافة الى النشاط البورجوازي المتزايد في غرب أوروبـا والذي أوجد سوقا واسعا للمال .

ومع تعمد السلاطين تزييف النقود وفرضهـم استعمال العملات ذات العيار المنخفض ، أصبحت ثقة المتعاملين تتجه نحو النقود الاجنبية ، فراجت في الاسواق . وحاول الحكام منع هذا التطور ، وأمروا بتسليم العمـــلات الافرنجية لدور السك بغية تحويلها الى عملات اسلامية (السلطان فرج عام ١٤٠١ وبرسباي عامي ١٤٢٥ و ١٤٣٠) (٧٩) . ولكن جدوى هذه القرارات كـان قليلا .

وأخذ مركز العملات الاجنبية يقوى بالمقابل . ففي ١٢٨٤ قرر مجلس شيوخ البندقية (السيناتو) ضرب الذهب فـــي عملة سميت بالدوقات ، بعد أن كانت النقود البيزنطية هي الجارية . وظهر الدوقات في مصر عـــام ١٣٠٣ ثم انتشر انتشارا كبيرا لدى الصيرفيين بالاسكندرية والقاهرة ، وكان أحيانا يسمى أيضا أفرنتي أو افلوري أو بندقي .

وزاد ورود العملات الاجنبية الذهبية الى مصر مـــع اكتشاف اميركا ونهب اسبانيا لكنوزها التي حولتها الى نقود خاصة بها (الدوبلون) ، الامر الذي ساهم في زيادة التضخم وارتفاع الاسعار في المدن .

وكما قلنا من قبل ، فان تدهور العملة الاهلية ــ خاصة بعد أن أصبحت نحاسية ــ ثم غزو العملات الاجنبية ، لعـــلامة للانهيار الاقتصادي المصري ودليل على اهتزاز الاستقلال مـــن الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، بـل

كان عاملا من العوامل التي أسرعت بذلك الانهيار . ونرى ان هذه الاوضاع حالت ، مرة أخرى ، دون تغلغل العلاقات النقدية في الهيكل الاقتصادي المصري تغلغلا عميقا ، وبالتالي دون أن تحول نمطه الانتاجي الى طور أعلى . ومن هذه الزاوية أيضا نرى أن حكم الايوبيين والمماليك في عمومهم أدى الى الركود والتراجع بعد الازدهار الذي عرفته الدولة الفاطمية .

هـ ــ الحروب المستمرة :

يرى بعض المؤرخين ان الحروب التي شنها حكام مصر في العصر الايوبي المملوكي كلفت الاقتصاد المصري كثيرا وساهمت في اضعاف مصر اضعافا كبيرا . وأمر لا ينكر ان الحرب تكلف الدولة استنزافا لمواردها ، ولكن عصورا أخرى من التاريخ المصري عرفت الحروب الكثيرة ، ولم تؤد الى مثل التدهور الاقتصادي الذي جرى بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر . وكذلك خاضت بلدان أخرى حروبا متتالية ، وفي بعض الاحيان لم تكن نتيجتها ذلك الخراب العام الذي غطى مصر في الفترة التي نحن بصددها.

وانما أدت الحروب الى التدهور الاقتصادي المصري لان حكام القاهرة في ذلك الوقت خاضوها لكي يستفيدوا هم وأمراؤهم منها ، محملين تكاليفها على كواهل الشعب الكادح . ذلك لان هؤلاء الحكام وأمراء جيوشهم وأجنادها لم يكونوا مصريين ، بل متطفلين أجانب على مصر . ومهما كانت الدوافع النبيلة التي حركتهم الى النضال ضد الغزاة ، الا ان دوافع الارتزاق من القتال كان لها اليد الاعلى في الاغلب الاعم . يشهد على ذلك ما حدث في الايام الاخيرة من الحكم المملوكي ، عندما رفض الجيش الرحيل للاصطدام بالعثمانيين الا اذا حصل أولا على رواتبه وحالة مصر على أسوأ ما تكون . فسيادة هذا النوع من البيروقراطية العسكرية الاجنبية والطفيلية هي السبب الاعمق في استنزاف مصر سواء سلما أو حربا .

٣ ــ علاقات الانتاج

كثيرا ما يهتم بعض المستشرقين ــ والقليل النادر من المؤرخين العرب والمصريين ، والحق يقال ــ بما طرأ على القوى الانتاجية من تغيير ، فيصفون ازدهارها وذبولها ولكن دون ربطهما بما جرى للعلاقات الانتاجية ، اللهم سوى ــ أحيانا ــ بنظام الاقطاع العسكري . ويؤدي بهم هذا الموقف في الدراسة على الاغلب ، الى البحث عن الاسباب في نيات الحكام وأخلاقياتهم ، وهو بحث غير علمي بالطبع .

فبين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج ارتباط وثيق ، وهو الذي يوجد النسق الاجتماعي المستقر الذي يمكن تحديده وتعريفه . ويقول ماركس :

« يحدث هذا لوجده ، منذ اللحظة التي يتولد فيها باستمرار أساس الوضع القائم والعلاقات التي في منبعه ، متخذة بهذا الشكل مع الزمن مظهر الامر المرتب والمنظم تنظيما جيدا . فذلك الترتيب وهذا التنظيم هما نفساهما عامل لا غنى عنه لكل نمط انتاج ينبغي أن يتخذ مظهر المجتمع المتين والمستقل عن الصدفة البحتة أو التعسف (وهذا الترتيب هو بالتحديد مظهر التقوية والتثبيت الاجتماعيين لنمط الانتاج ، وتحرره النسبي من الصدفة البحتة والتعسف) . وهذا الشكل انما يصل اليه نمط الانتاج باعادة انتاج ذاته المتجددة دائما ، بشرط — مع ذلك — أن تكون عملية الانتاج والعلاقات المناظرة متمتعة باستقرار معين . وعندما تدوم اعادة الانتاج هذه وقتا معينا ، فهي تتصلب وتصبح عادة وتقليدا . وقد يصبغ عليها في نهاية الامر تقديس صريح باعتبارها قانونا» (٨٠) .

ويقول أيضا :

« الانتاج هو استحواز الفرد على الطبيعة في اطار شكل محدد من أشكال المجتمع ، وبواسطة هذا الشكل » (٨١) .

ومن هنا ، فليست المشكلة هي النمو الكمي فقط للانتاج ، بل الاهم هو نوع هذا النمو واتجاهه ، وهما اللذان يحددان هيكل العلاقات الاجتماعية للانتاج ، أي العلاقات الطبقية . وذلك لان العمل المادي يوجد قيما استهلاكية وشكلا محددا للعلاقات الاجتماعية في وقت واحد . ويمكن اعتبار القوى الانتاجية جوهرا أو مضمونا ، وعلاقات الانتاج شكلا أو وعاء له . ويكوّن هذا وذاك معا نمط الانتاج (٨٢) .

وبشكل محدد بالنسبة الموضوع الذي نحن بصدده ، فنعلم ان مستوى القوى الانتاجية انخفض أو ارتفع حسب الفترات التاريخية التي مرت بها مصر . الا ان علاقات الانتاج الاساسية — العبودية المعممة — لم تتغير ، فوضعت حدودا قوية أمام ارتفاع القوى الانتاجية . ويمكننا من الصفحات السابقة في هذا الفصل أن نستنتج أيضا ان العكس غير صحيح على الاغلب .

أي ان العبودية المعممة لم تضع حدوداً أمام تراجع القوى الانتاجية درجات كبيرة الى الوراء (٨٣) .

أ ــ المشتركات الدنيا :

نعلم ان علاقة الانتاج الاساسية في النمط الآسيوي هي تلك المزدوجة بين المنتجين ــ الاعضاء في المشتركات الدنيا ــ وبين المشترك الاعلى ، وهو جهاز الدولة . وحيث ان الاقتصاد المصري كـله كان ــ في ذلك الوقت ــ زراعيا أساسا ، فقد كان المشترك الفلاحي نموذجا لسائر المشتركات ، بما فيها الاعلى .

● المشترك الفلاحي :

سبقت الاشارة الى المبدأ الذي أبرزه نظام الملك وزير ملكشاه السلجوقي : « أرض المملكة وسكانها ملك للسلطان » ، وان النظام الذي وضعه صلاح الدين كان مستوحى من النظم السلجوقية للاقطاع الحربي . فمصر كلها وسكانها ملك سلطانها ، وعلى المصريين أن يدفعوا له جزية تعبيراً عن التبعية . وأدوات الانتاج ــ الارض أساسا ــ ليست ملكهم بل ملك السلطان . غير ان المنتج المصري كفرد لا يقف ازاء السلطان كفرد أيضا ، بل يقف الاثنان أمام بعضهما كأعضاء في مجموعة هي المشترك . فالفلاح عضو في المشترك القروي ، والسلطان عضو في المشترك الاعلى ، جهاز الدولة ، وان كان هو رأس هذا المشترك ورمزه المبلور . وبين مجموع المشتركات القروية والمشترك الاعلى علاقة العبودية المعممة ، أي عبودية الفلاحين للدولة وليس لفرد من جهازها .

فلكل قرية أرضها ــ « الزمام » ــ وتقسم الى قطع حسب جودتها ، وتوزع على أسر القرية (قطعة أو أكثر) توزيعا يعاد كل سنة ويناسب عدد افراد الاسرة ورؤوس المواشي التي تملكها . وهذا التوزيع على سبيل الانتفاع لا الملكية ، فالارض ملك الدولة من حيث المبدأ ، كما ستأتي مناقشته بعد . وتعتبر كل قرية وحدة ضريبية ، فيحدد خراجها جملة ، ثم يوزع عبئها على سكان القرية (ولا يختلف هذا النسق عن الذي كان موجودا في مصر منذ أيام الفراعنة) . ومن الملاحظ ان سجلات الضرائب تدرج الامور على هذا النحو ، فتعطي أولا المجموع لكل منطقة ، ثم المجاميع الفرعية بعد ذلك ، بمعنى ان الخراج محدد أولا على نطاق مصر في جملته (كجزية) ثم توزع انصبته على المناطق والقرى بالتبعية (٨٤) . وكانت كـل قرية مسؤولة

مسؤولية متضامنة في تحمل الضرائب ، وكل فلاح شريكا لزملائه (٨٥) . وتعتبر القرية وزمامها وحدة قياسية أيضا في الاقطاع ، فيقطع على الامير عدد كذا من القرى ، وعلى الجنود نصف قرية أو يشترك عدد من الاجناد في اقطاع قرية واحدة (٨٦) . بمعنى ان تقسيم خراج القرية عليهم بالتساوي ، وان القرية هي أصغر وحدة انتاجية ، دون الفلاح الفرد .

غير ان استمرار وجود المشترك الفلاحي ـ « الزمام » ـ لم يكن يعني انه بقي على حاله دون تغير . وأهم سبب لاحداثه هو نمو العلاقاتالسلعية والارتباطات التجارية في الريف . وأبرز التطورات التي نلاحظها في فترتنا تطوران هامان :

الاول : وجود تمايز واضح في صفوف الفلاحين أنفسهم ، بين الذين يملكون مواشي والذين لا يملكون ، وان الفلاحين دون مواشي لا يأخذون نصيبا من الزمام عند توزيعه السنوي ، فيصبحون « بطالين » أي دون أرض (٨٧) ودون وظيفة اجتماعية (وكذلك سمي الامراء المماليك الذين يجردون من مراكزهم الادارية والعسكرية « بطالين ») . وبات عدد من الفلاحين البطالين يعمل في القرية كأجير أو مستأجر من الباطن ، في حين ان الباقي أخذ يتدفق على المدن فينضم الى جيش الغوغاء والحثالة المسماة بالحرافيش والزعر .

والتطور الثاني : انه قد تكونت حيازات مجمعة داخل الزمام تشمل مساحة مخصصة لفلاحة أكثر من أسرة ، وتسمى « قبالة » . والاغلب أن تكون ايجارات من باطن المقطع المملوكي (٨٨) (على طريقة قبالات النظم السابقة ، وهي أن يستأجر أحد الاغنياء من الدولة حق جمع الخراج من منطقة مقابل فائدة له) ، أو كذلك أن تكون القبالة قسما من زمام القرية مخصصا مشتركا لاحدى البطون أو العشائر التي تسكن المنطقة (ونعلم انه تم توطين عدد جديد من القبائل العربية في مصر أيام الايوبيين) (٨٩) . ومهما كان الامر ، فوجود القبالات بهذا الشكل يعني ادخال مرتبة إجتماعية اضافية داخل التساوي المشتركي ، أولا ، ويعني أيضا ، ثانيا ، وجود فرصة أكبر لبعض عائلات القرية لكي تغتني وتتمايز الى أعلى عن سائر السكان .

ويلاحظ ان ثمة اختلافا بين الاسر الفلاحية في المعاملة . فمنها اسرة يحاسبها المقطع على ناتج أرضها مناصفة ، وأخرى مثالثة . كما ان هناك أسرة تدفع الضريبة نقدا وأخرى عينا .

ويعني هذان التطوران ان الاسس التسووية السابقة للمشترك الفلاحي أخذت تتفكك . فمن قبل ، كانت أرض الزمام توزع انتفاعا على الاسر

الفلاحية طبقا لعدد أفرادها الذين في قدرة العمل ، وكذلك عـــدد الذين يعاولون . أما الآن ، فيدخل في أسس التوزيع ما تملكـــه الاسرة من أدوات العمل (المواشي مثلا) ، بحيث أن ينحى البعض منها عن الفلاحة لحسابهـا لانها لا تملك تلك الادوات (البطالون) .

وكذلك كان الزمام في الماضي اصغر وحدة انتاجية ولا تقبل التجزئة بعد ذلك (أي مثل الجزيء في المادة) . أما فـي العصر المملوكي ، فتـوجد بداخل زمام القرية وحدات اصغر ، هي القبالات (وان كان لا يشترط ان يتكون الزمام كله من قبالات) .

وهذه التمايزات بداخل الهيكـل المشتركي تنفيه ، وتنبيء بمقـدمات اختفائه .

وقد عكست الاجراءات التسجيلية للخطوات الادارية والمالية تطورا مماثلا نحو « التفريـد » Individualism بين الفـــلاحين . فـاذا كـــان الخراج المفروض على كل قرية يقدر مقدما جملة ، الا ان عائلة فلاحية او قبالة تحاسب منفردة عند تسديد ما عليها من الضرائب والعـــوائد المختلفة ، ومـن مقابل للتقاوى التي اقترضتها في أول الموسم . وذلك في سجلات خاصة تسمـى « بالمخازيم » (يا لهذا الاسم من صورة عبودية !).

وكذلك تحتوي تلك السجلات الفردية على تمييز بين الفلاحين «القرارية» (الذين من سكان القرية اصلا) وبين الفلاحين « الطواريء » (اي النازحين من مكان آخر) . ومن المحتمل ان تكون ضرائب اضافيـــة ، ذات صبغـة اقطاعية ، قد فرضت على القرارية بالذات («الحقوق») في مناطق معينة(٩٠). ويلاحظ ان هذه الواقعة احتوت على ناحيتين متناقضتين : فمن جهة يوجد العجز عن تقييد الفلاحين وعن منعهم من الهجرة (كما كان متبعا من قبـل منذ الابد) بسبب شدة الكوارث الطبيعية والخراب الذي تحدثه حركـات الاجناد والعربان . ومن هنا جاءت تلك الظاهرة العامة وهي وجود الطواريء الى جانب القرارية . ومن جهة أخرى يشتد الاثقال على القرارية بالالتزامات الاضافية القريبة من القنانة الاقطاعية ، وربط مجموع من الاسر الفلاحية في القرية بحيازة معينة بغية ضمان العناية بالارض لاستخراج اكبر عائد مـن العمـل .

غير ان هذه الظواهر الدالة على تفكك المشترك القروي وعلى تفريـد الفلاحين داخله ، لا تعني اختفاءه مع ذلك . بل يظل المشترك موجودا كاطار مبدئي يرجع اليه . وبالاضافة الى ذلك ، فرغم ما نلاحظه من انتشار المحاصيل السلعية ، والعلاقات السلعية والتبادلات النقدية (المذكورة بعد) ، لا يبـدو

لنا أن تكوينا اقتصاديا جديدا بدأ يظهر في الريف ، وان كانت انماط الانتاج باتت أكثر تنوعا . فالمرة بعد الاخرى يحال دون تلك العلاقات السلعية وتحولها الى الرأسمالية ، لانه يحال دون ان تثبت الملكية الفردية اركانها في الريف وتصبح علاقة الانتاج السائدة .

وتدعونا هذه الظروف ، مع ما سجلناه من قبل متعلقا بركود القوى الانتاجية عموما وتراجعها ـ الى القول ان تعفنا اصبح يصيب المشترك الفلاحي . ومن سماته ، ذلك الجيش الكبير من الفلاحين البطالين الذين صاروا لا يجدون عملا في الزراعة ويشكلون بطالة راكدة مزمنة ، او ينتقلون الى القاهرة فيضخمون صفوف ما دون البروليتاريا من الطبقات المعدمة (« الزعر » و « الحرافيش ») . وفي القرون السابقة ، كان عدد سكان مصر كبيرا نسبيا ، ويتخذ دليلا على ازدهارها . أما في ذلك العصر ، فلم ينخفض انخفاضا رهيبا فحسب ، بل ان جزءا منه ليس له وظيفة اقتصادية انتاجية . الامر الذي يناقض على خط مستقيم الجذور الفقهية العميقة التكوين الشرقي المصري ، اذ لا كيان اجتماعي للافراد والجماعات فيه اصلا الا باعتباره منحدرا من التكليف الاقتصادي الذي ألقاه عليهم المجموع .

● الريع العيني والنقدي :

لم تتغير الامور ـ من حيث المبدأ ـ فيما يتعلق بريع الارض المستحق على الفلاح . فحيث ان الارض ملك الدولة ، فانتاجها ملكها أيضا . وعلى الفلاح أن يقدم لها الضريبة الجزية أي الخراج . وللمقطع ان يأخذ خراجا اضافيا لنفسه يقابل ـ من حيث المبدأ ايضا ـ النسبة الاضافية التي كان يأخذها مستأجرو الخراج (الضمان) في العصور السابقة ، منذ البطالمة . ولكن ثمة تغييرات أصابت طريقة السداد وشكله في هذا العصر ، وهي تغييرات موازية الى حد كبير لتلك التي جرت المشترك نفسه .

فمع انتشار التنوع في الانتاج الزراعي ، ادخل صلاح الدين نظام البدل بمعنى ان يؤدي الخراج شعيرا او فولا او حمصا بدلا من القمح مثلا وحددت النسبة بين انواع المحاصيل .

وكذلك لم يعد الخراج يحسب كنسبة من المحصول الذي تتغير كمياته، بل كضريبة ثابتة على وحدة المساحة وهي الفدان ، وتسمى « بالمناجزة » في حالة الضريبة العينية . ولكن يبدو ان هذا النظام ظل مهزوزا الى ان ثبت أيام العثمانيين ، فأصبح حينئذ اقرب الى الريع الاقطاعي الغربي . ويلاحظ

ان البدل والمناجزة معا يطابقان تفريد الانتاج والمنتج الذي سبقت الاشارة اليه .

ثم زاد الخراج النقدي انتشارا ، وخاصة في اراضي الدلتا التي تعرف الري الدائم . وفي هذه الحالة ، كان الخراج مبلغا سنويا ثابتا (« الخراج الثابت ») ، ويضاف اليه رسم بالنسبة لزراعة قصب السكر . وكان هذا يعني بدء خروج بعض الزراعات السلعية من نطاق الجزية على شكلها القديم حيث تتغير حسب الفيضان ، وبدء ارتباط النظام بالمعاملات السلعية والنقدية بصورة اقوى .

غير ان هذه التطورات لم تأت لصالح الفلاح ، بل على حساب زيادة اعتصاره . فقد حمله الحكام ضرائب اضافية ثقيلة ، منها الهدايا والضيافة، ورسم الصيانة السنوية لشبكة الري المحلية، ورسم آخر عن المراعي والاراضي البور ، وثالثا على صيد السمك ، ورابع عن انتاج خمر البلح ، وخامس على السجاجيد المصنوعة في المنازل الخ.

هذا بالاضافة الى الزيادة الكبيرة التي وقعت على الخراج نفسه ، فارتفع من ٢٥٠ درهم على الفدان في اوائل القرن ١٤ الى ما بين ٤٠٠ و٦٠٠ درهم في اواخره (٩١) . فصار الفلاح لا يجد طعاما الا من الشعير والجبن القريش والبصل ، ويضطر باستمرار الى اقتراض الحبوب من المقطع ويدفع عليها فائدة تتراوح بين ١٠ و١١٪ .

● ـ الطوائف :

كان المنتجون الاخرون منظمين في مشتركات ايضا مثلما كان الفلاحون ، وهي الطوائف الحرفية والمهنية (« الاصناف ») . ولكل طائفة دستور (لفظ فارسي يعني الاذن) يحتوي على ثلاثة اجزاء : فقسم اسطوري عن منشىء الطائفة ، وثان عبارة عن قائمة بحماة اصحاب الحرف (« الابيار ») مثل آدم حامي الفلاحين والخبازين ، ونوح حامي النجارين الخ. وقسم ثالث فيه التعاليم لتثقيف المبتدئين ، وتظهر اتصالا قويا بطرق الدراويش (٩٢) . ويرأس الطائفة شيخ ينتخبه الاساتذة من رجال الحرفة، أي فيها نوع من الديمقراطية الضيقة . واحيانا ايضا يوجد شيخ لمشايخ الطوائف يرأسهم جميعا .

وقد عرفت الطوائف عصرا من الازدهار والحرية في عهد الفاطميين . غير انها وقعت هي ايضا تحت المظالم الشديدة من الحكام الذين اصبحوا

يفرضون عليها قيوداً وانواعا من الضرائب والرسوم الثقيلة على يد المحتسب، نظرا للميول الشيعية والاسماعيلية التي تلونت بها حركات الحرفيين وفكرياتهم، وان كانت في ثوب الصوفية . ويبدو ان هذه الطوائف احتفظت مع ذلك بروح ثورية وعقلية تحررية جعلتها دائما موضع شبهة من الامراء والسلاطين. فلم يكن فيها تمييز بين مسلم وذمي بخلاف ما كان جاريا في اوروبا الغربية.

ولكن الايوبيين والمماليك مارسوا ضغوطا شديدة على حركات الحرفيين وطوائفهم ، واخضعوها لمراقبة بوليسية محكمة وجردوها من امتيازاتها السابقة . فأصيبت بالشيء الكثير من الجمود وفقدت جانبا كثيرا من استقلالها بعد منتصف القرن ١٣ ، وانتشرت في صفوفها فكرة انتظار المهدي لينقذ البؤساء .

ومع ذلك ، فيبدو ان التنظيم الحرفي استطاع ان يستفيد من الازمة العامة التي اصابت مصر ، وخاصة في اواخر الحكم المملوكي ، اذ ارتفعت اجور العمال بسبب الافتقار الى الايدي العاملة على اثر المجاعات والاوبئة الفظيعة التي حلت بمصر .

● ـ الحرافيش والزعر :

سبقت الاشارة الى وجود عدد من الفلاحين دون ارض (البطالين) . وكان الكثيرون منهم يهربون الى المدينة ، وخاصة القاهرة . ولكن المدن نفسها ايضا كان قد اصابها نفس الانهيار الاقتصادي في الصناعة الحرفية والتجارة الداخلية ، فأضيفت الى السمة الاصلية لوضع المدينة في النظام الشرقي ، وهي ان تكون مقرا للادارة ومركزا تجاريا خارجيا حيث يبادل الامراء ايرادهم مقابل ما يحتاجون اليه من سلع كمالية (٩٣) . اي ان المدينة في النظام الشرقي ليست اساسا مركزا انتاجيا ، الامر الذي لعب دورا في عدم تحويل الجموع الفلاحية المعدمة المهاجرة اليها الى منتجين بل الى حثالة .

والحق أن صلاح الدين تشدد في الاشراف على المقطعين . ويبدو انه عمل على الحد من مظالمهم على الفلاحين ، ونجح الى درجة في منع تركهم للارض (٩٤). ولكن موجة الهجرة ازدادت في ظل المماليك حتى ان الاوامر السلطانية المتكررة بعودتهم الى بلادهم ظلت دون جدوى . واصبح هؤلاء اقرب الى الطبقة دون البروليتارية في العهد المعاصر ، اذ فقدوا ارتباطهم بالمشترك لانهم لم يعودوا منتجين ، ولكنهم لم يتحولوا الى عبيد ، بل ظلوا احرارا في اشخاصهم (٩٥) . وبلغت جموعهم عددا مهولا في القاهرة ، فقدره

بعض الرحالة الاجانب بين ٥٠ ألف ومئة ألف . واستعان بعض السلاطين بهم في الجيش في الاحوال الحرجة جدا ، كما حدث قبيل الغزو العثماني.

وكانت احوال هؤلاء الاعوام في منتهى البؤس . واليك ما يقوله الشاعر أبو الحسن الجزار (١٢٠٤ ـ ١٢٨٠) :

أتلقى الشتاء بجلدي وغيري يتلقاه بالفراء السنجاب
جبتي في الامطار جلدي ولبا سي ثوبي وبغلتي قبقابي
او يراني عند الغدو عدوي لرثى لي ورق مما سرى بي
اذ يرى سائر المفاصل مني راقصات اذ صفقت انيابي(٩٦)

وفي اوروبا الغربية ايضا حدث ان وجدت جموع من المعدمين كبيرة تجوب الريف وتلجأ الى المدن . ولكن المدينة الاقطاعية الغربية كانت مركزا انتاجيا أساسيا ، وتتمتع بامتيازات وادارة مستقلة عن الامراء ، الامر الذي ساعد على جذب المعدمين الى الصناعة وتحويلهم الى منتجين مرة أخرى، وهو امر مختلف عما حدث في مصر . وكانت حركات المعدمين المعارضة للاقطاعيين ذيلا للمقاومة البورجوازية . وفي البلاد التي وقعت فيها ثورات فلاحية واسعة ، ساعدت تلك الثورات على تنظيم حركات المعدمين في المدن والارتباط بها في مطالبها ونشاطاتها . اما في مصر ، فلم تحدث حركات فلاحية ذات بال في ذلك العصر ، ولا كانت مستقلة عند حدوثها ، بل الاغلب انها تبعت حركات العربان الشيعية والخارجية . ولذلك بقيت انتفاضات الحرافيش في القاهرة اعمالا غوغائية مضطربة ، تخيف السلطات ، ولكنها لا تغير الاوضاع في شيء . وكثيرا ما كان أمراء المماليك يتخذونها سلاحا ليضربوا به بعضهم بعضا .

● ـ العبودية المعممة :

سوف نتناول المشترك الاعلى ـ جهاز الدولة وملحقاته ـ بعد صفحات . ولكننا نود التوقف هنا قليلا لنلخص السمات الاساسية لعلاقات الانتاج في العصر الذي نحن بصدده . وفي رأينا ان هذه لم تكن تزال العبودية المعممة رغم التطورات التي جرت فيها .

وسبقت الاشارة الى اعتبار الارض كلها ومن عليها من سكان ملكا السلطان. واذا كان بعض البحاثة اعتبروا هذا تعبيرا مجازيا، فنحن لا نوافقهم على رأيهم . فهذا صلاح الدين ـ ومن اتى بعده من الايوبيين ـ يوزع الارض اقطاعات على من يشاء ، ويعيد توزيعها بين الحين والآخر كما يريد . وفي ظل

المماليك ، اعتبر اقليم مصر — من حيث ريعه — عبارة عن ٢٤ قيراطا ذهب عشرة منها للسلطان ومماليكه وغلمانه ، و ١٤ للامراء واجناد الحرس وادارتهم . ولم تكن هذه القراريط تورث كما سيأتي بيانه . فالارض اذن ملك المشترك الاعلى — جهاز الدولة — وعلى المنتجين المنضمين الى المشتركات الدنيا أن يوردوا فائض انتاجهم لهذا المشترك الاعلى حتى يتم توزيعه بين أفراده .

وللسلطان — باعتباره رأس الدولة ، وبصرف النظر عمن يكون — أن يحدد مقدار ذلك الفائض كما يشاء ، رغم اعتراض المقطعين في بعض الاحيان لان الزيادة كانت تسبب هروب الفلاحين من الارض . وليس على السلطان قيد في ذلك سوى الحد الذي بعده يقضي على المنتجين انفسهم . وقد رأينا من قبل ان سياسة النظام تخطت هذا الحد بصورة متوالية ، الامر الذي ادى الى المجاعات والاوبئة ، وخرب مصر تخريبا وأصاب اقتصادها بالانهيار الذي كاد ان يكون كاملا . ومهما كان الامر ، فهذا يدل على ان حق المشترك الاعلى في المنتجين كان كاملا.

وذكر المقريزي ان الفلاحين فقدوا في هذا العصر الحريات التي كانوا يتمتعون بها في ظل الفاطميين ، فأصبحوا اقنانا . ولكن ثمة ملاحظة هامة في هذا الصدد ، وهي ان القيود الجديدة التي اضيفت — وبعضها مثل الزامهم بالفلاحة كان موجودا منذ الازل — لم تربطهم بالمقطع ربطا شخصيا، بل زادت تقييدهم بالدولة كجهاز يجبي منهم الجزية ، مما ابقى على العبودية — أو القنانة في مصر — طبيعتها المركزية (٩٧)، فيصح عليها لقب العبودية المعممة .

وكانت تلك العبودية المعممة تصيب سكان مصر جميعا ، لا الفلاحين فقط . وتفرض على الحرفيين والتجار الضرائب والرسوم كما يشاء السلطان، وتصادر ممتلكاتهم — وممتلكات افراد الطبقة الحاكمة ذاتها — كما يشاء ايضا. ولم تكن الدولة تجبر الفلاحين فقط على السخرة لاعمال الري ايام الفيضان، بل كثيرا ما نقرأ عن جموع في المدن تعبأ ، وتقيد افرادها بالسلاسل احيانا لتشغيلهم في البحرية أو تنظيف شوارع القاهرة أو تشييد الحصون الخ .

وكتب الشاعر المصري ابن دقيق العيد يقول :

الجسم تذيبه حقوق الخدمة   والقلب عذابه علو الهمة
والعمر ذاك ينقضي في تعب   والرحمة ماتت عليها الرحمة

فلم تكن علاقات الانتاج اقطاعية . وكذلك لم تكن عبودية ، اذ لم يحدث ان استغلت الارض في مصر بواسطة العبيد كما حدث في العراق في القرن

التاسع . فلم يكن العبيد في مصر سوى خدم بالقصور ومنازل الاغنياء ، او جنود في فرق عسكرية خاصة . واذا كان بعض العلماء السوفييت (« استروفي ») (٩٨) اعتبر استيلاء البحرية على السلطة عام ١٢٥٠ ثورة للعبيد ، فلا يمكننا الموافقة على رأيه ، لان المماليك اصبحوا حكام مصر قرونا، ولانهم لم يغيروا شيئا اساسيا من التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري ، كما هو بين من الصفحات السابقة والتالية .

ب ـ المشترك الاعلى :

في مقابل هذه المشتركات الدنيا المنظمة للمنتجين ، يقف المشترك الاعلى، جهاز الدولة وملحقاته . وكما تكون المشتركات الدنيا موحدة ومفتتة في وقت واحد للجموع المنتجة ، نجد المشترك الاعلى أيضا موحدا توحيدا شديدا وممزقا من الداخل اكبر التمزق . وبالمقارنة مع ما كان يحدث في العصور السابقة ، فيتصف المشترك الاعلى بموقف أشد صرامة من طبقة العبيد العموميين هذا من جهة ، وبصفة ابوية تسووية اكبر بالنسبة لافراده من العسكريين من جهة ثانية، وبكونه جذب اليه جذبا اقوى سائر المنتفعين من كبار المعممين والمثقفين والتجار ـ من جهة ثالثة .

● الهيكل البيروقراطي :

رغم المظاهر المتناقضة العديدة ، فقد بقيت مصر في هذا العصر مملكة مركزية شديدة التمركز ، الامر الذي سمح لها بالانتصارات المتوالية على أعدائها من الصليبيين والمغول ، بل ومن العثمانيين لفترة معينة . واذا كانت الاراضي الشامية قد قسمت الى ولايات يحكمها امراء كثيرا ما انشقوا على القاهرة ، ففي مصر كان حكام الاقاليم وموظفوها تابعين للسلطان ، والمستند (« التقليد ») الذي يصدر منه معطيا اياهم السلطة يكون منفصلا عن ذلك الذي يقطع عليهم الاقطاعات . وقد استقرت النظم البيروقراطية المملوكية منذ السلطان الناصر محمد بن قلاوون بشكل خاص ، وبقيت بدون تغيير كبير بعد ذلك . وارتبطت مراكز الحكم المحلي بشبكة منظمة للبريد السلطاني منذ بيبرس .

وسادت تلك البيروقراطية الواسعة قواعد مبنية على الترقية والاقدمية . واحتل المناصب السياسية والادارية الكبرى الامراء والمماليك المرتبطون بالخدمات الشخصية للسلطان وقصوره . مثل الحاجب الذي يدخل الناس عليه ، وقد حل محل الوزير والاستادار الذي يدير البيوت السلطانية ،

والدوادار الذي يبلغه بالرسائل ، وناظر الخاص الذي يشرف على امواله الخ. ويجتمع مع السلطان مجلس شورى يتكون من هؤلاء ، ومن الخليفة العباسي و ٢٤ أميرا مملوكيا ، وينظر في الامور الهامة . غير ان الكلمة الفاصلة كانت القوة والامر الواقع ...

وصفوة الجهاز البيروقراطي في السلك العسكري المشكلة من الفرق الرئيسية الثلاثة ، وهي أجناد الحلقة من الفرسان الاحرار الذين ليسوا مماليك السلطان أصلا ، ثم المماليك السلطانية ومشترواته ومماليك الامراء المتوفين « السيفية ») . وأخيرا ففرقة الامراء ومماليكهم هم . وتضاف الى هؤلاء الفرق المساعدة المكونة من قبائل الرعاة التركمانية والكردية والقائمة أساسا بوظيفة الحاميات في الولايات المشرقية . وكذلك القبائل البدوية من العربان التي عليها حراسة الطرق وارسال جزية سنوية من الخيول والهدايا الى السلطان .

القمة متدرجة وتشكل هرما ، قاعدته من الاتراك بالمعنى العام ، واعلاه الجراكسة الذين على رأسهم « القرانص » ، وهم ارستقراطية الجراكسة انفسهم .

وللامراء والعسكريين والسياسيين ألقاب طويلة رنانة تدل على مراكزهم، وشارات (« رنوك ») تدل على مناصبهم (لا الاصل العائلي او امجاد السوالف او المنطقة التي يملكونها كما كان يجري في الغرب ...) ، وترسم عليها رموز الوظائف التي تولوها ، واهمها الدواة الدالة على سلطة الامر الكتابي . وقد زاحم حامل الدواة السلطانية ـ الدوادار ـ الحاجب وحل محله ، وصار يتدخل في جميع الامور ، بل سلب احيانا سلطة السلطان ، مثل اقتمر الحنبلي أيام السلطان شعبان اذ اخرج المراسيم السلطانية بدون مشورته (٩٩).

وهناك جيش آخر ينازع السلطان وامراءه واجناده السلطة ، وهو الجيش الاداري العرمرم ، المكون من الكتبة والجباة والمعممين. وحافظت البيروقراطية المصرية على توازن التنظيم المركزي والمحلي وسط امواج الاضطرابات والنزاعات المسلحة التي كانت تقوم باستمرار على ايدي المماليك . بل كانت البيروقراطية الادارية هذه من أسباب استمرار النظام المملوكي لانها أبقت على عجلة الدولة دائرة رغم الازمة المستمرة والمتزايدة . وأمسكت بين أيديها بزمام الدواوين العديدة (القضاء ، الافتاء ، بيت المال ، نقابة الاشراف ، الحسبة، الخوانق، الاحباس، الانشاء، والنظر، نظارة الجيش والاسطبلات والاسواق وخزائن السلاح والاملاك والمواريث الحشرية الخ) . وأشرفت على توزيع الرواتب النقدية والعينية ، وتتعامل مع كميات هائلة من المستندات والمحفوظات . وكثير من

هذه الدواوين غاص بالموظفين الاقباط ، لانهـــــم منفصلون نوعا عن الانتاج المباشر وينتشر بينهم التعليـــــم نسبيا ، كما يتوارثون التقـــاليد والنظم البيروقراطية الراسخة في مصر منذ القدم . وقد بلور الشعب كرهه لجهاز الدولة في عدائه لهؤلاء الموظفين الاقباط ، الامر الذي استغله السلاطين في تحويل الاضطرابات الشعبية ضدهم في كثير من الاحيان .

غير ان هؤلاء وأولئك كانوا هم أيضا عبيدا عموميين يقعون تحت قـــدم الطغيان الشرقي . ففي احدى الدراسات ان ٨٤ موظفا كبيرا أعدموا مـــن بين قائمة تحتوي على ٢٢٠ اسما . كما أعدم ١٥ نائب سلطان على دمشق من بين ٣٤ اسما ، و ٢٩ أعلنوا الثورة على القاهرة ووصل منهم اثنان الى دست الحكم (١٠٠) . فالحقيقة ان ذلك الهيكل البيروقراطي المركزي كان منخـورا من الداخل وضعيفا في جوهره .

● علاقات التوزيع في البيروقراطية :

مكّن نظام العبودية المعممة جهاز الدولة من أن يعتصر المنتجين الـــى أقصى درجات الاعتصار . فالفئات المنتجة غير منظمة الا في الاشكال المختلفة للمشتركات التي تدخل في الهيكلَ البيروقراطي كجزء لا يتجزأ منه . وفي المقابل يقف التنظيم المركزي المتماسك نوعا والقاهر ، والـذي يتكون أساسا من التنظيمات المملوكية العسكرية المختلفة ، وهي الوحيدة التي تمكن أعضاءها من التعبير عن ارادتهم ومصالحهم بصورة من الصور . وقد ترتب على هذا الوضع أمران : ألا تترك امكانية حقيقية التراكم ، وبالتالي ، للتقدم التقنـي ولرفع مستوى القوى الانتاجية (١٠١) ، فوقـــــع ذلك التدهور والانهيـار الاقتصادي الذي أشرنا اليه من قبل . والامر الثاني ألا تلجأ الطبقة الحاكمـة المالكة الى زيادة الانتاج وتوسيعه كوسيلة أساسية لزيادة ايراداتها ، بـــل الى الخوض في منازعات داخلية عنيفـــة لانتزاع ما هو موجود في أيــدي بعضهم البعض . وقد أدى هذا بدوره الى أن يهمــلْ جهاز الدولة مهمتــه الاساسية في النمط الآسيوي للانتاج (الوظيفة الاقتصادية) ، فزاد من ذلك الانهيار الاقتصادي الى أن بلغ أشده .

ويتلقى المماليك نصيبهم من فائض العمل على أشكال مختلفة . فالأجناد الحلقة ايراد الاقطاعات . ولكــــن المماليك السلطانية ــ حرس السلطــان الخاص ــ رواتب شهرية (جامكية) ، جزء منها عيني والباقي نقدي ، ممـا يجعلهم أكثر تفرغا لتنفيذ ارادة الحاكم الاعـــلى . وأما الامراء ، فلهم ايراد الاقطاعات ، ولمماليكهم جزء محدد منه بأمر السلطان ، وهو الثلثان على الاغلب .

وفوق ايراد الاقطاع ، كان الامراء ومماليكهم يتلقون من الدولة رواتب عينية منتظمة ، والكساوي السنوية الخ . وللمماليك جميعـــــا عطية عند ولايـة السلطان الجديد تسمى نفقة البيعة ، ويبلغ مجموعها مليون دينار تقريبـا . وتدفع نفقة البيعة الفرق في دخــــول المؤامرات المتتالية لاسقاط هـــذا وتولية ذاك .

وسبقت الاشارة الى ان نظام الاقطاعات العسكرية انتشر في ذلك العهد لقلة التعامل النقدي ، مما جعل أفراد الطبقة الحاكمة يضطرون الى استخراج نصيبهم من انتاج الفلاحين استخراجا مباشرا . أضف الى هذا ان النظـام كان يضمن قسمة الفائض على أعضاء البيروقراطية بطريقة مخططة ، كما انه أعطاهم فرصة للوقوف بصورة فورية في وجه الطبقة المنتجة وقوفا مسلحـا لسحق انتفاضاتها .

غير ان الدخل من الخراج لم يكن يكفي المماليك الذين يصرفون أمـوالا باهظة على مظاهرهم وترفهم . فأثقلوا كواهـــل الناس بالضرائب والرسوم الاضافيــــة . وفرضوا عـــلى الفلاحين القرارية « الحقوق » النقديـة و « الحمايات » و « المستأجرات » ، وعلى أهالي المدن مختلف أنواع المكوس، بحيث ان كثيرا ما حدث أن طارد الاهالي الجباة رميا بالاحجار في القاهرة .

ووسيلة أخرى لجمع المال كانت بيع الوظائف (البراطيل) . وانتشرت هذه العملية الى درجة ان السلطان الناصر فرج بن برقوق أنشأ ديوانا لهـــا بموظفين ورؤساء (١٠٢) .

ووسيلة ثالثة ، هي المضاربـة في السلـــع الاساسية ، وخاصة فـي الغلال ، باحتكارها ، الامر الذي كـــان يزيد أسعارها في أوقات المحـــن والمجاعات (١٠٣) .

ولم يكن العسكريون فقط هم الذين كـانوا يملأون جيوبهم ومنـازلهم بهذه الوسائل ، بل سائر الفئات الملحقة بجهاز الدولة أيضا . فكبار الموظفين رأوا رواتبهم ترتفع . وفي حين كان عمر بن الخطاب قد حدد راتب عمرو بن العاص السنوي بمائتي دينار ، وان راتب قـــاضي الفسطاط أيام الخلافة الاموية كان يتراوح بين ١٦ و ٢٠ دينارا شهريا ، أصبح قاضي القضاة يتلقى في هذا العصر ٢٠٠ دينار شهريا . وكـــــان موظفو الدولة يزيدون دخولهم بفرض اتاوة على أصحاب المصالح (١٠٤) . وكتب الشاعر المصري محمد بن سعيد البوصيري (ت. عام ١٢٩٥ م) :

نقدت طـوائف المستخدمينـا فـلم أر فيهـم رجـلا أمينـا
فلم سرقـوا الغلال وما عرفنـا بهم ، فكأنهـم سرقوا العيـونا

ولولا ذلك ما لبسوا حريرا ... ولا شربوا خمورا الا ندرينا
ولا ربوا المردان مردا ... كأغصان يملن وينحنينا
وقد طلعت لبعضهم ذقون ... ولكن بعد ما حلقوا ذقونا
وأقلام الجماعة حائلات ... كأسياف بأيدي لاعبينا
تفقهت القضاة فخان كل ... أمانته وسموه الامينا
وما أخشى على أموال مصر ... سوى من معشر يتأولونا (١٠٥)

● المهام الاقتصادية للدولة :

نعلم ان سمة بارزة للنمط الآسيوي أن تتولى الدولة المركزية مهاما اقتصادية رئيسية . وظلت هذه السمة قائمة في العصر الذي نحن بصدده ، وان أخذت أحيانا أشكالا خاصة بسبب التفريد المتزايد من جهة (والذي يرجع بدوره ، كما رأينا ، الى انتشار العلاقات السلعية) ، وكذلك بسبب الديمقراطية البيروقراطية من جهة أخرى ، أي كون المجموعات المملوكية الحاكمة أكثر مساواة للسلطان . واذا كانت بعض المهام الاقتصادية للدولة أقل ظهورا ، في أحيان ، خلال هذا العصر ، فاننا نلاحظ انها باقية قوية من حيث المبدأ ، وتعود الى السيادة المرة بعد الاخرى .

ففي الزراعة ، نرى جماعات من المماليك تكلف بحراسة الجسور عند ارتفاع النهر ، وتشرف على احداث الفتحات في الجسور لري الارض . وتتولى الدولة المركزية الصرف على صيانة الشبكة الرئيسية للري الاصطناعي (الجسور السلطانية) ويسخر لها الاهالي ، في حين ان صيانة الشبكة المحلية تقع على القرى وتجبى عنها ضريبة (١٠٦) . وفي أغلب الاحيان ينتدب كبار الامراء للاشراف على الجسور السلطانية . ويسجل الرواة ان بعض السلاطين اهتموا بصيانة الخلجان الكبرى (مثل برسباي بالنسبة لخليج الاسكندرية ، وكذلك الناصر محمد بن قلاوون بالنسبة لجسور الوجهين القبلي والبحري ، والسلطان قايتباي فيجهات متعددة من مصر) . كما يتضح ان الترعة الموصلة بين النيل والبحر الاحمر (خليج أمير المؤمنين القديم) كانت قائمة وانتقل عليها الاسطول الذي أرسله الغوري عام ١٥٠٥ ضد البرتغاليين .

وفي حين كانت الاراضي البور ــ المستخدمة كمراع ــ أرضا مشتركة مباحة من قبل ، خضعت هذه الاراضي لاشراف الدولة والمقطعين ، وتستغل كجزء من الاقطاعات .

وسبقت الاشارة الى ان الدولة كـــانت تصرف التقاوى للفلاحين عـن طريق المقطع وتستردها عند الحصاد مع قروض أخرى والخراج والعشور . وتبين هذه الواقعة ان الدولة لها اليد العليا لا على رقبة الارض فقط ، بـل على وسائل انتاج أخرى مثل التقاوى . واستغلت الـــدولة المملوكية هذا الوضع لمزيد من اعتصار الفلاحين ، اذ كثيرا ما فرضت أسعارا عالية لهـذه التقاوى (١٠٧) .

والدولة الحق في التـــدخل الصارم في العمليـــات الزراعية ، وهي تمارس هذا الحق في أحيان عديدة . وتوقف المقطع عند حده اذا رأت منـه ظلما على الفلاحين . وتعيد تقرير الخراج حسب احتياجاتها أو حسب أحوال الفيضان عن طريق موظفين مركزيين ومنظمين فـــي ادارات هرمية عليهـا مديرون من الامراء (مثـل « كشاف التراب ») (١٠٨) . وأطلق على حـق التدخل هذا اسم « شرع الديوان » ، وكان ينفذ بالقوة على الفلاحين ، فيتم في كثير من الاحيان على شكل حملات حربية .

ويذهب الجزء الاساسي من الخراج الى الخزينة المركزية ، وعلى المقطع سداده ، الا اذا تنازل عنه السلطان لظروف . كما ان المقطـع مكلف بتسليم أنواع أخرى من الرسوم والضرائب والجزية للدولة عن سكان اقطاعه (مثـل الزكاة والجوالي وهي جزية الذميين) . وهذا علاوة على مهامه الحربية (مثل اقتناء عدد معين من المماليك) والادارية .

ويبين هذا كله الفرق الجوهري بين النظـــام المصري في ذلك الوقت والنظام الاقطاعي الغربي . حيث ان الامير الغربي كان سيد نفسه وأرضـه وايرادها ، مع ولائه للملك أو النبيل الاعلى . أما المقطع في مصر ، فهو فـي حقيقة الامر موظف في الدولة من نوع خاص ، ويتلقى راتبـــه على أشكـال خاصة ، دون أن ينفي هذا انه ليس الا فردا مـــن أفراد جهاز الدولـــة البيروقراطي .

ولكن المماليك لم يكونوا فقط موظفين في الدولة عـلى الهيئة المعروفـة لدينا اليوم ، أو كما كـــان أفراد البيروقراطية من قبل . فقـد أصبحوا يتمتعون من الناحية الفعلية بامتيازات في التصرف المباشر في أموال الدولة وأموال الرعية ، وكأن لهم بعض الحقوق في الاستحواز والملكية على ما تملكه الدولة . وكثيرا ما نراهم في أوقات معينـــة يستولون بالعنف على السلع الغذائية ، وعلى أموال الموتى وممتلكاتهم أثنـــاء المجاعات والاوبئة ، بـل يستولون على الاقطاعات قبل أن يمرض صاحبهـــا أو يموت . واشتـرك السلاطين في عمليات النهب السافرة هذه (اينال) . ويوضح هـذا الوضع

أن حق الدولة السيادي على رقبة الارض لم يكن في عصر المماليك مركزا ومبلورا في رمزها الاعلى – رئيسها – فقط ، بل أصبح الى حد ما مشاعا بين أفراد البيروقراطية العسكرية العليا التي تمسك بزمام المشترك الاعلى . وهو أمر يوازي ذلك النوع من الديمقراطية الخاصة الذي ساد بين المماليك والذي تضمن تساويهم في الاصل العبودي واشتراك أمرائهم في اختيار السلطان ومبايعته .

● وفي ميدان التجارة الخارجية :

نلاحظ أيضا ، ان الدولة المركزية تعتبر ان لها حق السيادة عليه ، باعتباره مصدرا من مصادر ايرادها . فرغم ان القاعدة العامة هي وجود التجار الافراد ، وخاصة الاجانب ، غير ان الاحتكار الحكومي زحف الى أن تقرر على أهم السلع . وقد منع السلاطين التجار الافرنج من استخدام الاقاليم المصرية كوسيلة مرور حتى يتمكنوا من جباية ما يشاءون من المكوس. وكثيرا ما كان السلاطين يخففون الجمارك أو يلغونها عند توليهم السلطة . ولكن سرعان ما كانوا يعيدونها بعد ذلك (١٠٩) . ومنذ الثلاثينات في القرن الخامس عشر ، أقام بنو قلاوون احتكارا لتجارة الشب والنطرون ، ثم أقام السلطان برسباي احتكارا حكوميا لتجارة البهار ، وخاصة الفلفل ، بعد أن ركز في يده صناعة السكر بل زراعة القصب في وقت ما (١١٠) . وكذلك احتكرت حكومة برسباي تجارة الخشب والمصنوعات المعدنية (١١١) والاقمشة المستوردة . وفي عهد قايتباي (١٤٨٧) احتكرت تجارة الملح .

واشتد الوضع الاحتكاري للدولة بالنسبة للعديد من السلع الاخرى لسببين : الاول ، ان كبار أعضاء البيروقراطية كانوا المستهلكين الرئيسيين للسلع الواردة من الخارج أو المشرفين على المكوس التي تفرض على مرورها . والسبب الثاني ، العلاقات الوثيقة بينهم وبين كبار التجار ، وتوجد بين الطرفين في الواقع مصالح مشتركة قوية في أغلب الاحيان .

واذا كان اعتماد الدولة الكبير على الموارد الآتية من التجارة الخارجية سببا من أسباب سياستها ، وعاملا من أهم عوامل ازدهارها وقتا ، فقد كان أيضا في النهاية عاملا رئيسيا في انهيارها أمام تفوق الغرب الذي بات ينتقل الى النظام الرأسمالي .

● التجارة الداخلية :

كان توزيع الغلال – وهو أهم جانب في اقتصاد المدن المصرية – تتصرف

فيه الدولة والصفوة الحاكمة من خلال مجموعة مركبة من أعمال الاشراف والتدخل والاجراءات والاحتكارات الفعلية . فالامراء يملكون شون القمح (الاهراء) ، ولهم متاجر بيعه ، ويملك السلطان أكبرها (المتجر السلطاني) . فتحدد أسعار الحبوب اذن بمعرفة الحكام . ثم أضيفت الاخشاب والصابون والحديد والرصاص والعسل وغيرها . وأنشىء ديوان حكومي خاص لادارة هذه العمليات (ديوان المتجر) (١١٢) . وكانت أرباح هذه التجارة الاحتكارية تتزايد بصورة خاصة في فترات القحط والمجاعة . ووصل الامر بالسلطان برسباي ان أمر الجزارين بعدم شراء الخراف الا من قطعانه (١١٣) . وانقلب المحتسب ــ وهي وظيفة يتولاها الامراء في الغالب ــ الى رجل الاحتكار ، وتباع الحسبة بأعلى الرشاوي وتعرض للمزاد ، فيصل الحق الشهري الذي يدفع عنها للسلطان أو الوزير ١٠٠ دينار .

والمضحك في هذا الشأن أن يتخذ السلطان اجراءات عنيفة مع بعض التجار والحرفيين استجابة لشكاوى الناس ، فيأمر الظاهر برقوق بتسمير الطحانين وسماسرة الغلال، ويعاقب المحتسب أربعة منهم بالجلد علنا (١١٤) .

هذا ، بالاضافة الى سلسلة مرهقة من الرسوم والمكوس على بيوت الدعارة ، وارتداء الاحزمة ، وركوب البغال والخيل ، والسجن (يدفعه المسجون للسجان) ، وبيع القصب وعصره وتشغيل المراكب ودخل المغنيات والدراس وتفريغ أبيار المجاري . وكانت هذه الرسوم مؤجرة لضمان يستخدمون آلاف المشرفين ، فتكبل التجارة الداخلية بقيود لعبت دورا أيضا في الحط منها ، وفي التراجع الاقتصادي والركود العام الذي أصاب مصر في ذلك العصر .

● الصناعة الحرفية :

ولم تشذ هذه عن الخط العام . فالايوبيون ، والمماليك من بعدهم ، جعلوا الترسانات البحرية ملكا للدولة ، ومنعوا الناس من التصرف في الاخشاب التي تستخدم في بناء السفن . وكذلك كان السلاطين يملكون مصانع للنسيج الفاخر المسماة بدور الطراز ، كما كان الحال في العصور السابقة .

واتبعت الحكومة الايوبية سياسة الاحتكار لقصب السكر . ويبدو ان فلاحي الفيوم أجبروا على زراعة مساحة معينة بالقصب لتوريده الى المصنع الحكومي (١١٥) . واستمر هذا الاحتكار في ظل الجراكسة الذين احتكروا أيضا تجارة السكر ، الامر الذي سبب سخطا عاما في فترات الاوبئة ، لان السكر كان يستعمل كدواء في ذلك الوقت . وقرر برسباي لنفسه امتياز

امتلاك الآلات التي تستعمل في ري القصب وعصره وتكرير السكر ، وأغلق المصانع الاخرى (المطابخ) بالشمع واشترى المخزون من السكر اجباريا . وتم في عهده احصاء النساجين في الاسكندرية ، والاغلب انه كان اجراء تمهيديا لاحتكار هذه الصناعة أيضا في يد السلطان . ويقول الرواة ان كبير التجار ـ نور الدين طنبودي ـ هو الذي حرض برسباي على اصدار أول أمر لاحتكار السكر ، وان أحد وكلائه عيّن مشرفا على التنفيذ . ووصل الوضع الى درجة ان السلطان أمر باشمال النار في معصرة يملكها أحد المماليك .. ولعل احتكار السكر كان أحد الاسباب لثورات قبيلة الهوارة ضد الحكم المملوكي ، كما سيأتي بيانه فيما بعد .

● **المناجم :**

وجد أيضا احتكار لها . فكان استخراج النطرون احتكارا في ظل صلاح الدين ، وهو أمر له تراث قديم في التاريخ المصري . وكذلك كانت مناجم الزمرد بالقرب من قوص ، والشب في الواحات ، والنطرون والملح في ظل المماليك ، وخاصة بيبرس . وكانت مكوسها تقطع على الامراء ، وتبطل أحيانا وتعاد أحيانا أخرى .

وتبين هذه العجالة ان موارد مصر الاقتصادية كلها كانت تعتبر ملكا لجهاز الدولة وأفراده ، مما يشكل سمة بارزة للنمط الآسيوي للانتاج .

● **ملكية الدولة :**

ان سيطرة الدولة على مختلف فروع النشاط الاقتصادي هي أول دليل على ان جهاز الدولة مالك لموارد مصر . ولكن ثمة اشارات مباشرة لهذا المعنى ، وبصورة خاصة تصرفات الدولة ازاء وسيلة الانتاج الرئيسية ألا وهي الارض الزراعية .

وقد اعتبر البعض ان ملكية الدولة للارض في ذلك الوقت كانت ملكية اقطاعية (١١٦) ، ولكن جميع القرائن تقف ضد هذا الرأي .

ونعلم ان الدولة المركزية في مصر كانت ـ منذ قديم الزمان ـ تعيد مسح الارض بين الحين والآخر ، وتقسم جزءا من ايرادها على الطبقة الحاكمة في عملية تسمى « بالروك » ، وهو لفظ مشتق من الديموطيقي « روخ » ومعناه تقسيم الارض . وقد تكررت هذه العملية ثلاث مرات على الاقل في ظلّ الايوبيين والمماليك ، مما يعني ان حق الرقبة كان في يد الدولة

المركزية ، وانه لم ينتقل من حيث المبدأ وكخط عام الى الافراد بصورة الملكية الفردية الا كاستثناء . فقام صلاح الدين بالروك عام ١١٧٦ (الروك الصلاحي) ، والسلطان لاجين أيضا عام ١٢٩٨ (الروك الحسامي ، بعد استيلاء البحرية على الحكم) ، ثم السلطان الناصر محمد أخيرا عام ١٣١٥ (الروك الناصري) . وتمت هذه العمليات لاسباب مختلفة وأحيانا لاكثر من سبب ، ومنها للاستيلاء على ممتلكات الحكام السابقين (مثل الفاطميين) لتجريدهم من أوضاعهم ، أو لعلاج بعض شكاوى الفلاحين (مثل ما حدث بالنسبة للروك الناصري) أو الاجناد أو المقطعين أنفسهم ولتوزيع الاقطاعات الجديدة على الانصار والموالين . وفي ظل المماليك كان الروك وسيلة لاعادة توزيع مجمل الخراج والايرادات على الفئات الرئيسية من العساكر وأفراد الفرق كما سبقت الاشارة اليه . وفي حالة استيلاء أمير جديد على مركز السلطنة ، كان اقطاعه السابق ينتقل الى أمير آخر ، في حين أن السلطان الجديد يستحوز على ممتلكات وايرادات السلطان السابق .

وكذلك كان يعاد بين الحين والآخر تقسيم الايرادات الاخرى الآتية من الخراج مثل الجوالي والمكوس الهلالية ، أو تعطى كقبالة (ايجار) لضمان جدد .

والملاحظ ان الاقطاعات التي يتم توزيعها على الامراء والجند والمماليك والسلطان ليست ملكية دائمة اذن على أي شكل ، بل مرتبطة بالوظيفة التي يقوم بها صاحبها ، وتسقط عنه عند وفاته أو تجريده من هذه الوظيفة اذا تمرد على السلطان أو غضب هذا عليه لاي سبب . وعلى المقطع أن يوصل خراج اقطاعه للخزينة المركزية ويستولي على نصيبه بالاضافة اليه . كما ان هناك رسوما أخرى تجبى بمعرفة غيره من نفس المنطقة، وخاصة في المدن . غير أن هناك بعض الاحوال يحق فيها للمقطع أن يجمع جميع الرسوم المفروضة على اقطاعه ، من خراج وجوالي هلالية الخ ، وفي هذه الحالة يسمى اقطاعه اقطاعا « دربستة » ، وهي كلمة فارسية تعني كاملا أو كليا (١١٧) ، وهي صورة للاستحواز قريبة من الحق الاقطاعي الغربي ، وان كانت تختلف عنه من حيث الجذر الاصلي . واذا كان المقريزي قد تحدث عن قنانة الفلاحين القرارية في عهد المماليك ، فلا يعني هذا التعبير في رأينا سوى دلالة على شدة الاعباء المفروضة عليهم (١١٨) ، وليس انهم أصبحوا أقنانا بالمعنى الاقطاعي الغربي ، كما سبق أن أشرنا اليه من قبل . وذلك ان مختلف الحقوق والحمايات والعوائد أضيفت في ظل المماليك على الخراج وغيره الذي كان يدفعه الفلاح في الماضي الحكومة المركزية .

والاقطاع نفسه ، دائم التحول من شخص الى آخر ، ومن حالة الى

أخرى . فقد يتحول الى ملك حر أو وقف ، كما قد يحدث العكس فيتحول الوقف الى ملك حر أو اقطاع (١١٩) . ويدل هذا على ان لا الملك الحر ولا الوقف كانا أشكالا ثابتة الملكية ، وان الشكل الذي له السيادة هو ملكية الدولة . ومثال ذلك ان صلاح الدين أقطع لابيه الاسكندرية ودمياط والبحيرة عام ١١٧٠ ، ثم أقطع لابن أخيه الاسكندرية ودمياط كاقطاعات والبحيرة والفيوم وبوش كأرض خاصة . ثم أعاد الفيوم الى ملكية الدولة بعد ذلك. فأقطعه الملك الكامل الايوبي لاحد الامراء حوالي عام ١٢٠٠ م ، واستردته الدولة عند وفاة هذا الامير . وكذلك حول السلطان برقوق عام ١٣٩٥ اقطاع ابنه محمد الى ملك خاص سلطاني وخصص ايراده لدفع الرواتب النقدية (الجامكية) الملكية .

وكانت الاراضي الخاصة التي يموت صاحبها دون ورثة تنتقل الى ملكية الدولة وتتبع ديوانا اسمه المواريث الحشرية ، ثم جعل برسباي عام ١٤٣٨ يوسع من اختصاص هذا الديوان الى درجة كبيرة .

وكذلك نرى الملكية السيادية للدولة ازاء الموارد المصرية في المصادرات المتوالية التي مورست في هذا العصر كما مورست في العصور السابقة . فصلاح الدين يصادر ممتلكات الخليفة الفاطمي الاخير ــ العاضد ــ فور وفاته ويستولي على الثروات الشخصية للامراء الفاطميين جميعا ، كما صادر مخازنهم وأخشابهم والحديد والمطاحن والادوات الخاصة بالاسطول الفاطمي الخ .

وينتزع بعده الملك الصالح أيوب ــ عام ١٢٤٠ ــ من القضاة ٧٨٥،٠٠٠ دينار و ٢،٣٠٠،٠٠٠ درهم بذرهم السلطان السابق (العادل الثاني) . وعندما انتقل الصالح من القلعة الى جزيرة الروضة التي أقام فيها ، صادر منازل سكانها وطردهم لبناء قصوره مكانها . واستولى الاشرف خليل بن قلاوون (١٢٧٩ ــ ١٢٩٠) على بعض أملاك وزيره بيدرا ، كما قتل الامير المملوكي حسام الدين طرنطاي لتآمره عليه ثم صادر أملاكه . ويذكر الرواة ان السلطان الناصر أعدم ثلاثة من الوزراء النصارى عام ١٣٤٠ واستولى على ثرواتهم الكبرى ، وعامل العديد من أمراء المماليك نفس المعاملة . وفي ١٣٥١ أمر الصالح بن الناصر بتعذيب وزير من المسالمة وعائلته وخدمه جميعا تعذيبا وحشيا حتى استخرج منهم مليونين من قطع العملة الذهبية . وفي ظل برسباي ، أقيم « ديوان المفرد » مرة أخرى ، وهو الذي أنيط أيام الفاطميين بادارة الاموال المصادرة . وقام السلطان قايتباي بتعذيب وزيره بيده عام ١٤٦٧ الى أن نطق بمكان ثروته . إما السلطان الغوري ، فقد استرد ٣٠٠ اقطاع ورزقة من الاجناد والامراء و « أولاد الناس » (أولاد المماليك الذين

يولدون أحراراً) . ويدل هذا التكرار للحوادث المتشابهة عـــلى أن ثروات الكبراء مستباحة لدى رأس الدولة كحق من الناحية العملية على الاقل (ومن الناحية النظرية أيضا ما دامت تتكرر ممارسته) .

● ((الاقطاع)) الحربي :

ويمكننا الآن أن نناقش المفهوم القائل ان التكوين المصري تكوين اقطاعي في المراحل السابقة لمنتصف القرن التاسع عشر . وذلك لان انتشار هـــذا المفهوم مبني أساسا على تصوير النظام المملوكي باعتباره شكلا خاصا مـــن الاقطاع وشبيها للاقطاع الغربي الى حد كبير .

ونعلم ان اقطياع الارض الزراعية للامراء والاعيان مـن الطبقة الحاكمة كان أسلوبا متبعا منذ القدم في مصر لتوفير ايراد أكبر وامتياز خاص لهؤلاء . وفي العصر الفاطمي الثاني ، منح عدد متزايد من قادة الجيوش المرتزقة والمشرقية خاصة اقطاعات . فظهر بالتالي الاقطـــاع الحربي منذ أن انتقلت المصلحة الاقتصادية المسيطرة في مصر الى أيدي التجار المشرقيين ، وتفككت الجبهة الشعبية المساندة للدولة الفاطمية والمكونة أساسا مـن الحرفيين والتجـار المصريين . وكانت الجيوش الاجنبية أداة لهذا التطور الذي أرساه صلاح الدين بصورة نهائية . وكـان من العلامات البارزة للتطور الى الاقطاع الحربي تحول مدة الاقطاع من ٤ سنوات الى ٣٠ سنة .

وكانت هذه الاقطاعات تدفـــع العشور في ظل الفاطميين للدولـــة المركزية ، مما كان يسبغ عليها احدى سمات الملكية الخاصة . أما صلاح الدين فقد ألغى هذا الالتزام . ومن جهة أخرى ، فلم يمنح مؤسس الدولة الايوبية لمقطعيه أي حقوق ادارية أو سيادية على سكان الاراضي المقطعـة ، واحتفظ بهذه السلطة في أيدي الدولة المركزيـــة ، فخالف في ذلك تقاليد نور الدين الزنكي في هذا الشأن (١٢٠) . وكذلك كان الحال في ظل المماليك ، مع ان المقطعين في هذا الوقت كانوا على الاغلب يدفعون للدولة المركزية جزءا مـن الخراج أو كله ، ويستخرجون مـــن الانتاج الزراعي نصيبا خاصا بهم . وخلاصة القول في هذه النقطة ان ما يسمى بالاقطاع الحربي لم يكـــن نظاما جديدا في جوهره عما كان قائما في مصر منذ أزمنة بعيدة . فما هو ســوى شكل من أشكال علاقات التوزيع في النمط الآسيوي للانتاج بنوعه المصري .

ومن هنا كان الفرق الجذري بين هـــذا الاقطاع الحربي المصري وبين ذلك الاقطاع الاوروبي الغربي . وفي حين كانت الامارات الايوبية في آسيـا شبيهة باتحاد أسري ، لم تكن الاقطاعات في مصر تشكل أبدا دوائر مستقلة

الا في أحوال استثنائية جدا . وتبقى كلمات ماركس في هذا الصدد صحيحة عندما يقول ان الفرد في النمط الآسيوي مجرد من الملكية في حقيقة الامر ، لان الاستحواز على شروط العمل واعادة الانتاج يمر من خلال وساطة المنح الآتي من الوحدة الشاملة ، وهي الدولة (١٢١) . وفي حالة الاقطاع يظهر الوجه الفردي للمقطع ، ولكن وجهه الآخر هو عضويته في جهاز الدولة أي الطبقة الحاكمة . ويزداد هذا وضوحا في تقسيم « عبرة » مصر (أي المجموع الكلي لخراجها) الى ٢٤ قيراطا توزع على أفراد الطبقة الحاكمة طبقا لقواعد تغيرت ، كما أسلفنا . وكذلك ، من الملفت للنظر ان المقطع لم يكن في ذلك العصر حاكما اداريا أو قائدا على القوة العسكرية المرابطة في المنطقة المقطعة له ، بل في منطقة أخرى مختلفة وبعيدة أحيانا عنها . فالاقطاع ليس سوى طريقة من طرق توصيل الراتب لافراد البيروقراطية العسكرية ، ويستثنى منهم على أي حال هؤلاء الاجناد الذين يتلقون راتبا نقديا (الجامكية) .

ولاحظ العديد من المؤرخين والرواة ان الاقطاع المصري لا يمنح حق الرقبة على الموارد بأي حال (١٢٢) ، في حين ان المبدأ العكسي تماما هو السائد في الاقطاع الغربي الاوروبي . والشيء البارز الوحيد ـ من حيث الشكل ـ في العصر الذي نحن بصدده ، ان أفراد الطبقة الحاكمة ينظرون الى الدولة نفسها باعتبارها متاعا مشتركا خاصا بهم أكثر من ذي قبل . وان ديوانا من دواوين الحكومة يشرف على توزيع موارد مصر عليهم (ديوان الجيش) . وسبق أن أشرنا الى الادلة الاخرى على هذا الوضع مثل المصادرات و « المناقلات » وحماية الدولة لحقوق الاجناد ازاء الامير في شأن اقطاع جزء من اقطاعه لهم . وان المقطعين لم يكونوا يقيمون في اقطاعاتهم ، بل يحتاجون الى اذن خاص من السلطان (الدستور) لكي يزوروها ويقوموا بالتفتيش على أحوالها .

وخلاصة القول في هذه النقطة ، ان الاقطاع في مصر لم يحول صاحبه الى سيد على الفلاحين وله الحقوق السياسية والقانونية والادارية التي تمتع بها النبلاء الاقطاعيون الاوروبيون في الغرب ، والتي مصدرها ان اقطاعاتهم ملك لهم ملكية الرقبة .

واذا كان هذا هو المبدأ الجذري والاساسي لعلاقة المقطع المملوكي باقطاعه وسكانه ، فان هذا لا يعني ان هذا المبدأ ظل قائما ـ فيما بعد ـ في ثبات مطلق . والحقيقة التاريخية ان حقوق المقطع كانت تتأرجح بين المبدأ وبين أشكال أخرى تقترب من السيادة ، ولكنها كانت تعود دائما الى المبدأ النظري في نهاية الامر . وفي تقديرنا ان القوة الدافعة الى هذا التأرجح كانت العلاقات السلعية الموجودة والتي بيّنا نشاطها من قبل .

ونعلم أن نور الدين قد جعل اقطاعات جنـــوده وأمرائه وراثية فـي الشام (١٢٣) . ورغم ان صلاح الدين ثبت النظام السلجوقي للاقطاع الحربي في مصر ، غير انه لم يطبق مبدأ وراثيته الا نادرا . ويقـول بعض المؤرخين ان مصر الايوبية المملوكية لم تعرف الا خمس أحوال من الاقطاع الوراثي طبقا للوثائق الموجودة ، ثلاث منها أيام صلاح الدين ، واثنان ايـام الظاهر بيبرس والناصر محمد بن قلاوون (١٢٤) .

وعلى العكس ، كثرت في ظل المماليك أحوال نقل الاقطاعات من مقطع الى آخر ، أحيانا بأمر السلطان وأحيانا بالاتفاق بين المقطعين (المناقلات) . بل ظهر نوع من الوسطاء عرفوا باسم « المهيّسين » ، يطوفون عـلى الجند ويرغبونهم في التنازل عن اقطاعاتهم وبيعهـــا أو مقايضتها بأخرى مقـابل عمولة . وبهذا اتصف الاقطاع الى حد ما بصفة السلعة ، خاصة وان بعض المستفيدين من هذه العملية كانوا يستثمرون الاموال الناتجة منها في التجارة أو غيرها . وفي أحوال الازمات والمجاعات والاوبئة ، أصبح هناك حرفيـون يرثون اقطاعا أو يستثمرونه ومن ثمة يصيرون جنـــودا فيركبون الخيـل ويرتدون الملابس العسكرية . وكذلك كثرت أحوال تحول فيها الجند أنفسهم الى حرفيين وتجار ، وبذا زاد دخول الارض دائرة التداول ، وهي ظـاهرة اشتدت أثناء الاحتلال العثماني . غير ان المبـــدأ الراسخ عن ملكية الدولـة لحق الرقبة، وما ينتج عنه من ان أفراد البيروقراطية ليس لهم الا حق الانتفاع، كان يحول دون تطور الملكية الفردية الخاصة ونموها وتثبيت التعامل السلعي في الوسائل الاساسية للانتاج (١٢٥) .

وأدت هذه الاوضاع الى اتجاهين ظهرا معـــا ، ويعكسان التناقضات والتمزقات الداخلية للنظام السياسي عـلى التكوين الاقتصادي الاجتماعي . أحدهما هو الاتجاه الى التفتت والتعفن ، الذي سبق أن لاحظناه على المشترك القروي في هذا العصر، والذي أصاب أيضا المشترك الاعلى ـ البيروقراطية ـ من ناحية الممارسة الاقتصادية . ففي حين كان الاقطاع الغربي طورا انبثقت منه شروط الانتاج الصناعي الرأسمالي ، وقفت قوانين النمط الآسيوي دون هذا الانبثاق الحاسم . فورثة المقطعين في مصر يفقدون امتيازات أصولهم ، كما رأينا . كما ان الامراء أنفسهم أصبحوا يؤجرون حصيلة اقطاعاتهم لافراد (يسمون « بالمدركين » بتشـديد الراء أو « المتدركين ») أما مقـابل ايجار سنوي ثابت (فصل) أو متغير (الضمان) . وبات هذا « الفصل » أمـــرا منتشرا في مصر منذ القرن الخامس عشر بصورة خاصة (١٢٦) . وجمـــع المدركون « الفصل » لعدد من الاقطاعات في منطقـــة واحدة (تقسيط) ، وكانوا من الامراء في بعض الاحيان أو كبار الموظفين الكتابيين . ويبين هذا

التطور كيف دارت العلاقة السلعية حول عقبة ملكية الدولة ، وفككت العلاقات المملوكية مبدأ من المبادىء الاساسية المرتبطة بهذه الملكية (بعثرة الاقطاعات) .

والاتجاه الثاني هو ظهور بعض بذور الاقطاع من النوع الغربي . ونعلم ان هذه الظاهرة وردت بشكل أقوى في أواخر أيام الحكم البيزنطي في مصر . ونجدها في العصر المملوكي اتخذت شكل « الحمايات » أي وضع الاقطاعات تحت حماية شخص ذي نفوذ يجمع خراجها مقابل نسبة عمولة . وكان الحامي يستولي أحيانا على الخراج كله دون المقطع أو يعفي مجموعة كاملة من السكان عن الضرائب والرسوم المفروضة على منطقة . وفرض بعض الحماة سيطرتهم الى حد أن يمنعوا السلطة المركزية من القاء القبض على أحد السكان أو يسخروا الفلاحين لحسابهم أو يسجنوهم ويجلدوا بأمرهم (١٢٧). واتخذ سلاطين متعاقبون اجراءات لالغاء الحمايات ، فضم الناصر محمد الحقوق التي اكتسبها الامراء بشأنها الى ديوان خاص . ولكنها كانت تعود الى الظهور المرة بعد الاخرى ، واشتدت أثناء الاحتلال العثماني . ومهما كانت الحال ، فلم تصل تلك البذور الاقطاعية الى شكل الظاهرة السائدة ، مثلما حدث في العصر البيزنطي على الاقل ، وبقيت على صورة اتجاه ثانوي .

ويبرز هنا الوقف كشكل انتقالي للملكية بين الخاصة والعامة . وقد انتشر على الاراضي الزراعية بعد صلاح الدين بصورة خاصة ، في حين أنه كان مركزا غالبا على العقارات المبنية قبله . واستفاد من الاوقاف ، لا رجال الدين فقط ، بلّ وأيضا عدد كبير من أفراد الطبقة الحاكمة الذين كانوا يعينون نظارا عليها .

ونرى في انتشار الوقف نوعا من رد الفعل من أصحاب الثروات ازاء سهولة المصادرة والمناقلة ، لحماية ما في أيديهم ونقله الى الورثة ، وذلك باضفاء بعض الصفة الدينية على المال . ولكن الملاحظ ان رد فعلهم هذا كان ذا طابع سلبي أساسا ، ويتخذ شكلا أقرب الى التقوقع ، لانه يمنع المال من التداول في سوق السلع .

غير ان الاوقاف لم تسلم من تعرض السلاطين لها ، بل كثيرا ما جرى حلها واقطاعها لغير أصحابها . وكان الفقهاء يعترضون على هذا الاجراء فينجحون أحيانا في حمايتها ويعجزون أحيانا أخرى كثيرة . فاستولى الناصر محمد مثلا على أوقاف بيبرس الجاشنكير عام ١٣٠٩ ، ثم استرجع اوقافا أخرى عام ١٣١٥ من واضعي اليد عليها .

● البيروقراطية والتجار :

انعكس الموقف المتناقض في جذوره للنظام الايوبي المملوكي على أساسه من النشاط التجاري ، حتى كان من الاسباب الرئيسية لسقوطه .

وسبقت الاشارة الى ازدهار التجارة الخارجية في ذلك العصر . ومنذ الحكم الايوبي أخذ مركز تجار الكارم (أو الكارميين) في الصعود وهم الذين يتصف نشاطهم بالاتساع والنفوذ الكبير في جميع الاسواق الشرقية . وأخذ هؤلاء والتجار الافرنج يحلون محل السيطرة التي كانت التجـــار المسيحيين الروم واليهود ثم الارمن في ممالك البحر الابيض ، وخاصة أيام الفاطميين . والواقع ــ كما قلنا من قبل ــ ان الحروب الصليبية والحروب ضد المغـول فتحت أبواب التجارة وسبلها أكثر من ذي قبل ، كما ان الامراء انفسهم وكبار الموظفين الاداريين اشتغلوا بها على نطاق واسع . ويلاحظ بشكل خـاص ان أرباح التجار زادت أيام المجاعات التي ارتفعت فيها الاسعار (١٢٨) .

وقد ازدهرت التجارة الخارجية البعيدة . ففي هــذا العصر تنتشر « الفنادق » التجارية ــ وخاصة في الثغور مثل الاسكندرية ودمياط ــ التي يودع فيها التجار بضائعهم وأموالهم أيضا . وتحت قلعة صلاح الدين تعقـد الاسواق المشهورة في موسم الحج . وازدحمت مراسي النيل في القـــاهرة بالمراكب المليئة بالسلع ، وقدرها بعض الرحالة ب ٣٦٠٠٠ مركب . ومن بين كبار التجار أيام صلاح الدين ، كبير حجابه القاضي الفاضل الذي لـم يكن ايراده يقل عن ٦٢٥،٠٠٠ فرنك ذهبي سنويا من أرباح التجارة ومن التعامل مع تجار الهند والمغرب . والحق ان أغلب السلاطين كانوا ذوي علاقات قوية بتجار أيضا . فالى جانب أيبك نجـــد الاسعد شرف الدين بن وهيب الله الفائزي الذي تقلد الوزارة ، والذي وضع سياسة أيبك المالية . والى جانب بيبرس بهاء الدين بن علي عديلَ الفائزي ، والى جانب الناصر بن قلاوون نجد مجد الدين اسلامي تاجر الخاص ، والفخر محمد بن فضل الله . والى جانب الاشرف خليل التاجر شمس الدين السلعوسي . والى جانب المظفر حاجـي نجد ابن دنبور الـذي أعاد تنظيم مالية الدولة وكـان يملك معاصر السكـر والمراكب والمخازن و ٤٠٠ ألف دينار . والى جـــانب برقوق الصـــاحب كريم الدين وغيره .

وقد تمتع تجار الكارم بمـــركز خاص وامتيازات خـــاصة أيضا . فارتفعت مكاسبهم بصورة هائلة . ونسمع عن أحدهم ــ عطية بن خليفة ــ يتباهى بأن كلّ درهم يستثمره في التجارة يكسبـــه ستة دراهم . وكثيـرا ما كانوا ــ مع كبار التجار غيرهم ــ يقرضون السلاطين أموالا كبيرة لتمويل

عملياتهم الحربية . وتبوأوا مركزا تجاريا فعليا في تجـــارة البهار الى أن أمسكت الدولة بها كما ذكرنا . وكان صلاح الدين يقترض من التجار والامراء، وخاصة تجار الاسكندرية . وعند وفاته لم تكن جميع ديونه قد تم سدادها. واضطر الملك العزيز ابنه الى الاقتراض أيضا ، وخاصة من القاضي الفاضـل الذي أنقذه من الافلاس . ونرى التجار في حـوالي ١٣٣٨ يطالبون النـاصر محمد بن قلاوون بديون تبلـغ مليون دينار . وأما برقوق ، فقـد اقترض ٢٠٠،٠٠٠ دينار من تجار التوابل لتجهيز جيشه لمحاربة المغول (١٣٩٤ م) .

ورغم ان المصالح التجارية لعبت دورا رئيسيا فـي تحديد سياسة ذلك العصر ، ورغم المركز الممتاز والخاص الذي تبوأه كبار التجار في النظـام الايوبي المملوكي ، الا ان زمام السيادة لم يكـن في أيديهم بل في أيـدي البيروقراطية . وهذه احدى السمات الاساسية التي يتميز بها النظام الشرقي المصري عن النظم الغربية الاقطاعية والرأسمالية . وذلك لان التجار في مصر لم يكونوا يرتبطون ببعض في تنظيمات مستقلة عن السلطة السياسية ، اذ كانت طوائفهم خاضعة للدولة عـن طريق سيطرة المحتسب أو غيره مـن رؤساء الدواوين الحكومية . بل كان المنتمون الى الطبقـة الحاكمة يعتبرون من حقهم أن ينشطوا في الاعمـال التجارية وينافسوا التجار منافسة غير متكافئة ، اذ يقف فيها الحاكم أو الموظف الكبير مستندا الى جهاز الدولـة القاهر . وتكثر في تاريخ مصر الوسيط عمليات « الطرح » مثـلا ، أي تلك التي يجبر فيها التجار على البيع بثمن يحدده الديوان أو الشراء بتسعيـرة عالية من المخازن الحكومية (١٢٩) . كما ان عددا متزايدا من الاجناد والامراء دخلوا سوق الاعمال نتيجة بيعهم لاقطاعاتهم أو أرزاقهم كما أشرنا اليه مـن قبل ، فكونوا صفا منافسا جديدا للتجار والحرفيين . ولعب أفراد الطبقـة الحاكمة هؤلاء دورا كبيرا في رفع أسعـار الحاجيات الاساسية ـ وخاصـة الغلال ـ أثناء المجاعات ، نظرا لان الامراء كـانوا يملكون أيضا مخازنهـا ومراكب نقلها .

ونعلم كذلك ان صناعة السكر كانت احتكارا فعليـا في أيدي الامراء الذين ملكوا أغلبية المعاصر ، حتى لقد أصبحت المصـانع الاهلية بالخراب وتحولت الى مخازن لسلع أخرى أو اسطبلات (١٣٠) .

ولم يترتب على هذه الاوضاع فحسب أن تقوم التجارة البيروقراطية ، بل أن « تبرقط » التجارة نفسها ، اذ يضطر التجار الاصليون الى أن يصبحوا وكلاء الامراء والحكام تاركين الميادين الانتاجية في الحيـاة الاقتصادية ، ومكتفين بالمضاربة السريعة ـ وخاصة على صرف النقـود وتبديل العملات ـ أملا في تفادي مخاطر المصادرات . وعليه ، ففي هذا الوضع شبه المندمج بين

التجارة والبيروقراطية ، نجد ان الثانية هي القطب السائد والاولى القطب المسود . واتضح هذا بشكل صارخ عندما لجأت الحكومة المملوكية الى فرض احتكار الدولة على أهم فروع التجارة الداخلية والخارجية .

وكانت النتيجة الحيلولة دون تطور الرأسمال التجاري ونموه بحيث يكون بذرة من بذور الرأسمالية . هذا فضلا عن المصادرات التي تتوالى على التجار الاغنياء لملء الخزينة الحكومية ، والمكوس الثقيلة التي تفرض على الجميع ، ولا تكاد ترفع ابتهاجا بتولي سلطان جديد حتى تعاد بل وأشد ثقلا . ولا يقع تمرد أو تقوم مؤامرة أو يحدث اقتتال بين الفرق العسكرية الا وتنتهزها الجوانب المختلفة فرصة لنهب المخازن وبيوت التجار وسلب ما في أيدي الاغنياء والفقراء على السواء . ولم يكن السلطان نفسه يتورع عن الاستفادة من مثل هذه الاعمال لجمع المال . وكثيرا ما وجهت المصادرات الحكومية ضد المسيحيين الذين كانوا يلعبون دورا كبيرا في الميدان التجاري والمالي . وقد استولى أحد أحفاد قلاوون على أوقاف الكنائس والاديرة ووزعها اقطاعات على الامراء .

ولم يكن الاحتكار الذي تولاه برسباي لتجارة الفلفل عام ١٤٢٩ غير احدى الخطوات في الطريق المؤدي الى تدهور التجارة . فقد ترتب عليه انسحاب التجار الكارميين من النشاط ، ولجأ كبار التجار عموما الى اخفاء ثرواتهم . ومع ذلك استمر السلاطين يصادرون نصف أموالهم أو ثلثها أو يفرضون عليها غرامات جماعية باهظة ، حتى « دعا بعض التجار على أنفسهم أن يغرقهم الله حتى يستريحوا مما هم فيه من الغرامات والخسارات وتحكم الظلمة فيهم » (١٣١) . وفي الايام الاخيرة لحكم المماليك ، تحول هؤلاء التجار الكبار الى خيانة النظام ، وأصبحت مراكزهم أوكارا لاخفاء جواسيس العثمانيين . وقام بعض أخصاء السلطان نفسه منهم بمكاتبة سليم الاول يخبرونه بأحوال السلطنة ويحثونه على غزو مصر .

● البيروقراطية ورجال الدين والقلم :

اختلفت العلاقة بين الحكام وبين رجال العلم والقلم (المعممين) بعض الشيء عن تلك التي مع التجار . وذلك لان الايوبيين والمماليك احتاجوا اليهم ليس فقط للوظائف الادارية المتعددة ، بل وخاصة لمساندة الحكم من الناحية الفكرية . ونعلم ان الحركة الدينية كانت في ذلك الوقت الناحية المكملة والضرورية للحركة السياسية ، وان الحكام في ذلك العصر جاءوا كمناقضين للشيعة الفاطمية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . أضف الى ذلك ان

الحروب التي دخلوها ضد الصليبيين والمغول اتخذت مظهرا دينيا أساسيا أيضا . وكانت أهمية المركز الذي تبوأه المعممون تأتي من ان أغلبيتهم الساحقة من المصريين ويرتبطون بالعامة بوشائج واسعة أسرية واقتصادية واجتماعية وفكرية .

والملاحظ هنا ان الحكم الايوبي المملوكي كان حكم رجال السيف باعتبارهم جناحا من البيروقراطية منفصلا عن الجناح الاداري والديني . ويناقض هذا الوضع التراث المصري السابق حيث كان رأس الدولة أعلى سلطة دينية أيضا (وأقرب مثال من الناحية التاريخية كان في الخلافة الفاطمية) . وبالتالي ، فقد أوجد هذا العصر تقسيما بين السلطتين السياسية والدينية أو نوعا من « العلمانية » خاصة وان القانون الذي يحكم بين الحكام لم يكن الشريعة بل الياسا المغولية . وسوف نعود الى هذه الزاوية من الناحية الفكرية فيما بعد . ولكنا نود أن نلفت النظر هنا الى ان هذه العلمانية الجديدة على مصر ارتبطت بالرجعية من مختلف النواحي ، وليس بالتقدم التاريخي والاجتماعي كما يمكن للانسان أن يتصور للوهلة الاولى .

ومهما تكن الحال ، فقد زادت في الوقت نفسه امتيازات أهل العمامة من أرباب الوظائف الديوانية والقضاة والفقهاء والعلماء والادباء والكتاب في ذلك العصر . وقام العديدون منهم بمهام الدعوة السنية في شبكة الدعاية الايوبية والمملوكية التي تحث على الحرب المقدسة في المدارس والمساجد والزوايا والخوانق ، علاوة على الذين كانوا يتولون التربية الدينية والامامة في عنابر الفرق المملوكية . وكان على رأس رجال القلم الخليفة العباسي في القاهرة الذي أقامه بيبرس عام ١٢٦١ بعد سقوط بغداد في أيدي هولاكو . ولم تكن للخليفة سلطة من الناحية السياسية والادارية ، فهو رمز أدبي . وكثيرا ما تمت تنحيته أو تعيينه على أيدي السلاطين . على ان هؤلاء يحرصون على أن يأخذوا منه الولاية والتفويض لما في ذلك من اصطباغ السلطة التي انتزعوها قهرا بالشرعية . وهكذا ، فقد كان ذلك النظام الذي ظهر كأشد النظم دفاعا عن الدين ازاء الكفار ، وأكثرها صرامة ضد الزندقة والتشيع ، وأوسعها أريحية وتكريما لزعماء السنية والتصوف ، هو في الوقت نفسه النظام الذي أنزل الخليفة الى مستوى الاداة الطيعة لارادة عبيد مستجلبين كانوا بالامس مشركين أو وثنيين .

وسبقت الاشارة الى قول المقريزي عن بيع الوظائف . فكبار المعممين من القضاة وغيرهم يشترون وظائفهم ويضمنون استمرارها في أيديهم بالرشاوي . وذلك لان ايرادها كان مضمونا الى درجة كبيرة بسبب الاراضي

الواسعة وغيرها التي كانت موقوفة عليها والتي بلغت ۱۳۰،۰۰۰ فدان عام ٧٤٠ هـ (۱۳۲) . هذا ، علاوة على الانصبة الشهرية من الغلة واليومية من اللحم والتوابل والخبز والعليق ، والسنوية من السكر والشمع والزيت والكسوة والاضحية . والنقطة الهامة والملفتة للنظر ان أرزاق المعممين كانت وراثية بصورة عامة : اذ تنتقل النظارة على أوقافهم في عائلاتهم بخلاف الامر بالنسبة لاقطاعات الاجناد والامراء كما رأينا . وكانت امتيازات مشايخ الطرق الصوفية والخوانق كبيرة بصورة خاصة علاوة على النشاط التجاري الذي كان يقوم بعضهم به بشكل واسع . ووصل بعض المعممين الى مراكز سياسية خطيرة ، ومنهم مثلا القاضي سعد الدين ابراهيم عبد الرزاق بن غراب الاسكندراني الذي تولى نظارة الخاص ونظارة الجيوش واستدارية السلطان وكتابة السر ، واشترك هو وأسرته في الفتن والصراعات السياسية (۱۳۳) .

وعلى خلاف الوضع بالنسبة للتجار ، نلاحظ نزعة استقلالية لدى المعممين (وهذه النزعة من تراث رجال القلم والعلم في مصر منذ قديم الزمان أيضا) . ونراهم يقفون في وجه السلاطين عندما يحاول هؤلاء المساس بمصادر ايرادهم. ففي ۱۳۷۸ مثلا اعترض شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني على مصادرة برقوق للاوقاف ، وان كان الامر قد انتهى باخراج عدة أوقاف وتوزيعها اقطاعات. ووقعت معارضة مماثلة عام ١٤٠٠ فيعهد السلطان فرج، ونجحت هذه المرة في حماية الاحباس الدينية . وتمثلت تلك النزعة الاستقلالية أيضا في عدة محاولات بذلها الخلفاء العباسيون في القاهرة لفرض ارادتهم وتوليهم السلطة السياسية ، وان لم تحقق الا نجاحا عابرا .

غير ان هذا لم يحل على أي حال دون أن يكون هذا النجاح من البيروقراطية خاضعا في نهاية الامر للجناح العسكري صاحب السلطة السياسية . وعنى صلاح الدين بتطهير الادارات الحكومية من أنصار الشيعة عند توليه الوزارة . كما كان مختلف السلاطين لا يتورعون عن سجن الخليفة أو نفيه (۱۳۳۷) أو عزله ومبايعة غيره (۱۳۸۳) . وكثيرا ما تخطوه عند تعيين كبار رجال الدين مثل قاضي القضاة وغيره (بيبرس) . ونرىالخليفة وكبار رجال الدين يشايعون السلاطين في حملاتهم العسكرية كتابعين لهم أو يمثلون بين أيديهم في الحفلات الرسمية . ويبايع الخليفة المستنجد بالله أبو المحاسن ، أحمد بن اينال بالسلطة بعد وفاة أبيه عام ١٤٦٠ ، ثم يبايع خشقدم الذي عزل أحمد وتسلطن مكانه ، وبلباي الذي جاء بعده ، ثم تمربغا عند عزل بلباي ، فقايتباي الذي خلع تمربغا بعد شهرين ...

جـ ـ الملكية الخاصة :

في الصفحات السابقة محاولة للالمام بالاطار العام لعلاقات الانتاج في مصر أثناء هذه الحقبة التاريخية . وهو اطـــار لا يختلف في أساسه عـن النمط الآسيوي للانتاج كما عرفته مصر في العصور السالفة . غير ان هذا لا يعني على الاطلاق ان التكوين المصري كـــان نقيا ، لا تتداخل فيه أنماط للانتاج مختلفة ، وهو أمر يمكن ملاحظته في تاريخ مصر بشكل عام .

واذا كانت ملكية الدولة للارض أساسا مـن أسس النمط الآسيوي ، فان الملكية الفردية الخاصة ـ وهي نقيضته ـ تصبح منتمية في جوهرها الى أنماط أخرى . والواقع ان هناك اشارات عديدة الى وجـود الملكية الفردية للارض (ملكية الرقبة) في العصر الايوبي المملوكي (١٣٤) . ونعلم انها كانت موجودة أيضا في العصور السابقة .

وكانت الاملاك الخاصة (الاملاك الحرة) على الاغلب ، نتيجـة الشراء المباشر من بيت المال أي من أملاك الدولة ، أو كهبـــة خاصة من السلطان بمناسبة غير عادية (اقطاع تمليك) أو نتيجة لاستصلاح أرض بور (وهو مبدأ مقرر من قبل الفتح العربي) . وكانت هذه الاملاك تبـاع وتشترى وتورث وتوهب دون قيود في الظروف الجارية . وكثيرا ما كـانت السلطان نفسه أملاك رقبتها في يده لانه اشتراها أيضا من بيت المال أو من مالك آخر بماله الخاص (الاملاك الشريفة السلطانية) ، وربما يرجع أصل بعضها الى أيـام امارته قبل السلطنة . ويذكر طرخان ان بعض الامـلاك الحرة للامراء بلغت مساحات تتراوح بين ٣٠ فدان و ٣٤٣٨ فدانا (١٣٥) . ويبـدو كـذلك ان بعض العربان كان لهم نصيب في ملكية الارض فـي أقاليم الشرقية والبحيرة والمنيـا .

والجديد بالنسبة لهذا العصر ان الملكية الخاصـة للارض قد اكتسبت مجالا أكبر ، وخاصة ـ كما يبدو ـ في ظـل المماليك الجراكسة (١٣٦) . ويرتبط هذا في رأينا بالتوسع الذي حدث في الانتاج السلعي الزراعي الذي أدى أيضا ـ كما رأينا من قبل ـ الى بدء تفكك المشترك الفـلاحي ، وخاصة في الدلتا حيث ثبتت أيدي الاسر على الحيازات المتوارثة وحرم الفلاحون دون مواش من الحيازة ، وأخذ الخراج فيها الشكل النقـدي المستقر بصورة أساسيـة .

غير ان هذه الظاهرة الخاصة بأراضي الملك ظلت محصورة في اطـار ضيق . ومن الادلة على ذلك ندرة المعلومات عـن أسعار الاراضي في هـذه

الفترة ، والاغلب انها تتعلق بأراضي البناء لا الزراعية (١٣٧) . كما ان مبدأ ملكية الرقبة ظل مهزوزا من الناحية الفقهية ، اذ يرفض أبو المحاسن بيع أرض بيت المال باعتباره « لا يعبأ به الله قديما ولا حديثا » . ومن الناحية العملية أيضا ، نعلم انه حدث أكثر من مرة ان الاملاك الحرة هذه انتزعت من أصحابها وأعيد توزيعها اقطاعات ، ومثال ذلك ما أمر به الناصر محمد في روكه عام ١٣١٧ م ، فحل بعض هذه الاملاك .

ولذلك نجد الملاك وأصحاب الاقطاعات يلجأون الى أساليب ملتوية لتوريث أراضيهم الى خلفهم ، خاصة بايقافها . وهو وضع ما كان لينتشر لو ان ملكية الرقبة كانت قوية الاساس ومضمونة الحماية . وسبقت الاشارة الى ان ممتلكات الاغنياء الاخرى (بضائع مخزونة أو معادن نفيسة أو أموال سائلة) كانت أيضا عرضة للمصادرة في كل لحظة .

وعليه ، فوجود الملكية الخاصة ، وازديادها في العصر الايوبي المملوكي، ظل ظاهرة جزئية لم تغير من الاطار العام بل تحولت الى لبنة مساندة له رغم التناقض بين الاثنين . فالنتيجة الموضوعية لوجود أراضي الملك كانت أن تلتمع أمام البعض الآمال في امكان التهرب من طوق النظام، دون أن تتحقق هذه الآمال على صورة تحول حاسم . وقد سبق أن رأينا نفس المأزق بالنسبة لمختلف الانشطة السلعية ، والفئات التي تعمل داخلها . ذلك ان نمو تلك التيارات ظل حبيسا داخل الاطار العام للتكوين الاجتماعي الاقتصادي ، وهو تكوين معتمد على مستوى منخفض القوى الانتاجية ، بل هو تكوين عمل — في ذلك العصر — على زيادة انخفاض تلك القوى . والحقيقة ان نمط الانتاج يمثل مجموعة معينة من الاساليب التقنية والتنظيمية في العملية الانتاجية في نفس الوقت الذي كان يمثل فيه هيكلا محددا من الترتيب الطبقي للمجتمع . ويحتاج الانتقال الى نمط جديد أن يطرأ على تلك الاساليب التقنية والهياكل الاجتماعية انقلاب شامل (١٣٨) . وقد رأينا ان الملكية الخاصة في العصر الايوبي المملوكي لم تكن هي السمة السائدة لنسق مندمج كامل تابع لها ، بل على العكس انها كانت جزءا من النسق المندمج الكامل المنبثق من النمط الآسيوي للانتاج .

٤ — انهيار الدولة المملوكية

سوف نلقي في جزء تال نظرة سريعة الى الصراع الطبقي في العصر الذي نحن بصدده ، ذلك الصراع الذي لعب دورا كبيرا في القضاء على الدولة المملوكية وفتح الطريق أمام الاحتلال العثماني . ولكن الصفحات السابقة

تعطينا اشارة الى أسباب انهيار هذه الدولة ، وهي أسباب كامنة في التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري وقتئـــذ . كما انها لا تختلف ـ مـن حيـث الجوهر ـ عن تلك التي أدت الى انهيار الدول السابقة التي أقيمت في مصر من قبل ، ونقصد عجز القوى الاجتماعية في هذا التكوين عن الانتقال الحاسم الى طور اجتماعي أعلى . غير ان هنـــاك أسبابا مباشرة ، ومرتبطة بالدولة الايوبية المملوكية بالذات ، أسرعت بانهيارها .

أ ـ الانهيار السياسي :

جمع النظام الايوبي المملوكي بين نقيضين متضادين . فمن جهة ، كانت مركزيته أشد قوة وقهرا عنها في العصر الفاطمي ، لانها معتمدة مباشرة على سيادة البيروقراطية العسكرية الاجنبية . ومن جهـة أخرى ، كانت الطبقة الحاكمة مفتتة بسبب النزاع الضاري بين الفرق والثلل المملوكية المختلفة . وكان انتماء المملوك لجهاز الدولة صادرا عن ولاء العبد المرتزق الذي أنشـىء للحرب ويعيش لها دون أن تكون له رابطة أخرى تربطـــه بالمجتمع . وفي الوقت نفسه ، كان ذلك الولاء يتجسد من خلال الولاء الحلقي الضيق لاستاذه وأميـــره .

وبالتالي ، فعنصر التمزق الداخلي كان قـــويا بصورة خاصة في ذلك العصر . واذا كـانت التناقضات الداخلية تعمـــل في المجتمع البورجوازي أيضا ، الا ان النظام الرأسمالي يوفر قطبـــا مقابلا ذا ثقل كبير في وحدة السوق ، وهو أمر أخذت أهميته تزداد من داخل الاقطاعيات الغربية نفسها. ولكنه لم يوجد ـ في مصر ـ سوى في أحوال شديدة من الضعف ، نظـرا لانغلاق المشتركات الفلاحية على نفسها ، واكتفائها الـذاتي الاساسي ، رغم ما أشرنا اليه سابقا من نمو العلاقات السلعية .

وشاءت الظروف الخارجية أن تواجه النظـــام المصري في ذلك العصر بنظم سياسية واقتصادية أكثر منه تقدما ، وخاصة مع بدء تكوين الـــدول القومية في أوروبا الغربية ، والتي قادت النضال الطبقي فيهـا البورجوازية الناهضة . واذا كانت القومية المصرية ذات أصول أقدم بعهـود طويلة ، غير ان الطبقة المالكة المصرية لم تلعب دورا قياديا كما نعلم ، بل أضيف الى ضعفها الانحدار الاجتماعي والاقتصادي الـــذي صاحب تفكك المشتركات الانتاجية الاساسيـــة .

ولذلك نرى الفترات الجزئية الثلاثة لهـذا العصر ـ الايوبية والبحرية والبرجية ـ تمثل ثلاثة منحنيات لكل منها صعود ثم هبوط ، ولكن مع الاتجاه

العام للعصر كله الى السقوط الى أسفل . وفي أيـــام الجراكسة ، بشكل خاص ، كثر خرق الاجناد للانضباط ورفضهم الخروج الحرب الا بشروطهم ، حتى قال عنهم المقريزي : « ليس فيهم الا من هو أزنى من قرد وألص مـن فأرة وأفسد من ذئب » (١٣٩) . وأصبح الحكم المركزي شيئا مهزوزا حتى لقد توالى خمسة سلاطين على العرش في خمس سنين بعد وفاة قايتباي . وفي ١٥١٦ لم يخرج السلطان مع جيشه ضـد العثمانيين كما كانت العـادة المتبعة من قبل ، وكان من بين الذين تولوا قيادة القوات المملوكية أمراء خانوا سلطان القاهرة مثل خاير وجان بردى الغزالي وغيرهما . وفـي حيـن ان العربان كانوا يشكلون فرقا مساعدة للجيش المملوكي ، نرى السلطانطومنباي بعيدهم الى ديارهم قبل المعارك الفاصلة ضد العثمانيين ، خوفا من خيانتهم أيضا ، الامر الذي وقع فعلا عند دخول سليم الاول مصر .

فلم يستطع العثمانيون احتلال مصر لان جيشهم كـان أقوى وانتصروا في المعارك الاخيرة فحسب ، بل لانهم وجدوا أمامهم حكما مصريا منهـــارا مـن أساسه .

ب ـ الانهيار العسكري :

ليس غرضنا أن نناقش الاساليب الحربية المملوكية من الناحية الفنية، بل أن نبحث عن الاسباب الاجتماعية للهزائم العسكرية الفاصلة التي حدثت أمام العثمانيين .

وسبقت الاشارة الى هزيمة الاسطول المصري أمـام البرتغاليين فـي البحار الشرقية . والملاحظ في هـــذا الشأن أن المماليك نظروا الى التجارة البعيدة من زاوية طفيلية بيروقراطية تختلف في جوهرها عن نظرة الاقـدام البورجوازي التي تميز بها البرتغاليون . فالسيطرة المملوكية على التجـارة الخارجية لم تكن مبنية على تملكهم لاسطول تجاري ، بل علىمراقبتهم لدخول البضائع العابرة وفرضهم نظام متكامل من الجوازات والتصاريح على التجار . ونعلم على العموم ان المماليك خاضوا معارك بحريـــة قليلة ، وكان اهتمامهم ـ وبالتالي خبرتهم ـ في هذا الميدان ضعيفـــا الى درجة انهم لجأوا الـــى العثمانيين لقيادة الاسطولالاخير (الذي وجهوه ضد البرتغاليين) وتسليحه.

وأما في وجه العثمانيين ، فقد خاض المماليك معارك برية . وهنا يجدر أن نلتفت الى أمرين : الاول ان الجيشالمملوكي فقد ـ شيئا فشيئا ـ الجانب الاعظم من الفرق المكونة من الاجناد الاحرار (الحلقة والوافدية والعربان) ، والتي كانت تعتبر سنده الاساسي في ظل البحرية . أما ما تبقى بعد ذلك من

هذه الفرق ، فقد تم تجريده عمليا من خيوله وتحويله الى بيادة . وكان هذا التطور مرتبطا بحصر السلطة السياسية الفعلية في أيدي مجموعة صغيرة من الجراكسة « القرانص » ، وبتخفيض مراتب المجموعات الاخرى الى درجة أسفل من هؤلاء . فقد اقتضى ذلك التغير في الثلل السائدة أن تكون المجموعة القابضة على السلطة أقوى تسليحا من الاخرى حتى تحمي امتيازاتها .

ويتعلق الامر الآخر بانتشار الاسلحة النارية ، وخاصة البنادق . وسبقت الاشارة الى ان سيطرة الجراكسة اقترنت باستحواذ المماليك البرجية على قوة المدفعية . واذا كان ظهور المدفع لم يسبب تغييرات عميقة في التشكيل العسكري ، الا ان الامر تحول تماما مع اختراع البندقية ، وهي سلاح فردي للجندي المترجل اساسا ، ولا يفيد بكفاءة الا اذا كان الجيش جماهيريا . واستطاع العثمانيون استعماله بفضل لجوئهم الى الجيش الجديد الغفير العدد الذي أقاموه (الانكشارية) والذي كان مكونا أساسا من المشاة حاملي البنادق . أما المماليك الجراكسة ، فقد اعتبروا البندقية سلاحا رديئا لا يرتقي الى مرتبة السيف الذي يحمله الخيّال . ومن جهة أخرى ، فلاغترابهم التام عن الشعب ، عجزوا عن ادراك الضرورة لجماهيرية الجيش الذي يستعمل الاسلحة النارية الفردية (وهي الصفة التي فهمها واستخدمها نابليون على أكمل وجه فيما بعد) . وبالتالي عجز المماليك عن اجراء التعديلات العميقة في أساليب القتال وتنظيمه ، الامر الذي يقتضيه استعمال هذه الاسلحة الجديدة .

وأخيرا ، فالتكلفة المرتفعة للبندقية وذخيرتها كانت تتطلب من الدولة المملوكية أن تكون ذات مالية متينة ومعتمدة على موارد مزدهرة . ولكن العكس هو الذي كان قائما وقتئذ ، ويكفي أن نتذكر أزمة النقد ، وتدهور الانتاج الداخلي والتجارة الخارجية بما تمثله من مصدر مالي للخزينة المركزية .

وكانت النتيجة ان المماليك تركوا حمل البنادق للفرق المساعدة القليلة من المرتبة الاجتماعية الدنيا والمضطهدة (العبيد الزنوج و « أولاد الناس » والحرافيش والزعر الخ) . وهي التي لم تكن متحمسة أصلا للدفاع عن الدولة المملوكية . وكذلك نجد السلطانين الاخيرين ــ الغوري وطومنباي ــ يسبكان المدافع دون أن يرسلاها الى ميادين القتال بل يقيمانها لحماية الموانىء التي تتمركز فيها التجارة العابرة . فهزيمة الجيش المملوكي كانت ساحقة بسبب تغلب الاسلحة النارية العثمانية عليه ، ولكن هذا التغلب نفسه يعود الى ان المفاهيم والنظم الاجتماعية لدى المماليك كانت تحول دون استيعاب

التقدم التقني في الحرب (١٤٠) . وهذا الوضع جزء لا يتجزأ من الموقف العام النظام المملوكي الذي أدى ــ كما رأينا ــ الى التراجع الاقتصادي والاجتماعي فــي مصر .

٥ ــ الصراع الطبقي وحركات المقاومة

كانت نتيجة هــذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي أن اتخذت الاشكال السلبية الكفاح الطبقي مركز الصـــــدارة في ذلك العصر . زد على ذلك ان الاوضاع الخارجية المصرية وضعت الصراع الطبقي الشعبي في مركز متناقض لما اتصف نشاط الحكام الطغاة بالصفة القــومية والدينية (الحروب ضد الصليبيين) ، ولعب هذا الامر دورا فــي اخفات ذلك الصراع الداخــلي أو بالاحرى زيادة انتشار الاساليب السلبية فيه . وانتهت الاوضاع بأن استطاع العثمانيون احتلال مصر دون مقـــاومة ، لان المصريين لم يعودوا يتحملون المماليك . هذا رغم ما سبقت الاشارة اليه مــن ان بعض السلاطين تمتعوا بنوع من التأييد الشعبي .

ومع أن هذا العصر لا يخلو من الانتفاضات الفلاحية والبدوية ، ومــن هبّات الفقراء والمعدمين في المدن ، ومن تمردات العبيد السود في القاهرة ، الا انه لم توجد فيه ثورات شعبية حقيقية منظمة تجمع كل الساخطين عــلى النظام القائم .

أ ــ الفلاحون :

في تقديرنا ان الشكل الرئيسي لمقـــاومة الفلاحين لاستغلال الطبقــة الحاكمة واضطهادها كان الشكل السلبي (الهروب مــن الارض والاستسلام للموت في المجاعات والاوبئة) . ومع ذلك ، فلا يخلو تاريخ هذا العصر مــن الهبات الفلاحية المتفرقة . والذي نلاحظه في هذه الحالة انها تكــون غالبــا **تابعة** تنظيميا وأسلوبا وفكرا لحركات العربان الشيعيــة والخارجية (والتي سيرد ذكرها فيما بعد) . وهذا رغم بقاء الفلاحين فــي عمومهم سنيين . ونرى ان انتشار الطرق الصوفية في صفوفهم واتساع نفوذها لديهم لعب دورا في تقريب الفلاحين من العربان الشيعة .

ويلاحظ بولياك بحق ان تمركز الحكام المماليك في المدن حال دون أن تتخذ الهبّات الفلاحية في مصر الشكلَ الـذي اتخذته في أوروبا الغربية ، وهو الهجوم على قصور الاقطاعيين في الريف . فقد جرى الصراع في ريف

مصر حول وضع اليد على المحاصيل والخراج العيني أو النقدي الذي يستولي عليه مندوبو المقطعين (١٤١) . وفي أغلب الاوقات يصعب التمييز بين الهبّة الفلاحية الصرفة وتلك التي تختلط فيها مع حركـــة العربان أو تكون تحت قيادتها . فالمقاومة التي شنها الطرفان كانت تنهب الغلال المخزونة عند الامراء وتشعل النار فيما لا يمكن حمله منها . وتكرر هذا بصورة متناثرة فيالبحيرة والشرقية والغربية والصعيد . وفي ١٣٥٣ ثار الفلاحون في مصر العليا تحت قيادة ابن الاحدب ، شيخ قبيلة عرك وأنصاره من البدو ، مما اضطر السلطان الى اصدار الامر بمنع الفلاحين من حمل السلاح وركوب الخيل .

ونسمع عن حركة خارجية في أرياف القاهرة حوالي ١٣٦٥ (١٤٢) . وكذلك يبــدو ان تحركا فلاحيـــا مصريا ناصر الخارجي شاه سيوار الملك التركماني الذي حاربه المماليك . غير انه لم يحـــدث أن انضمت الجماهير الفلاحية العريضة الى حركات العربان انضماما طويلّ المدى . ولا يعود هذا فقط الى ان انتفاضات البدو في مصر كانت متفرقـــة وغير منظمة ومليئـة بالخلافات والنزاعات القبلية ، بل وخاصة بسبب أعمال النهب التي كـانت قبائل العربان تقوم بها في الريف ، واعتقاد مشايخها بأنهـم أصحاب البلاد الحقيقيين ، الامر الذي كان يضع البدو في موقف متناقض أصلا مع مصالح الفلاحيـن .

ويبدو مركز الصدارة الشكل السلبي في نضال الفلاحين عندما وقعت الهزائم المملوكية أمام العثمانيين . فلم ينتهزها الفلاحون فرصة للانقضاض على هؤلاء الحكام ولاقامة سلطتهم ، بل اكتفوا بالامتناع عـــن دفع الخراج للمماليك على أساس انهـــم يخشون أن يضطروا الى تقديمه لآل عثمان مرة ثانية اذا ملكوا مصر (١٤٣) .

ب ـ الحرفيون وفقراء المدن :

يبدي صبحي وحيدة ملاحظة صائبة هامة حينما يقول ان الحرفييـن ـ في ظل المماليك ـ كانوا من الفئات الاجتماعية القليلة التي كانت مفتوحـة لانتماء الافراد من خارجها (١٤٤) . فالطوائف الحرفية في مصر كانت فعلا ميدانا لنوع من التحرك الاجتماعي ، اذ كانت تتغذى صفوفها الى حد ما من الفقراء المهاجرين من الريف الى المدن أو الذين كـــانوا يفقدون مركزهم في التجارة أو الادارة أو السلك الديني . ورغم ان هــذه الطوائف كانت جـزءا من الهيكل الاجتماعي النسق المصري وتلعب دورا في المحافظة على مستـوى القوى الانتاجية ـ بتوارث المهارة ـ الا انها كانت أقرب الى المصالح الشعبية،

وخاصة منذ الخلافة العباسية (١٤٥) . ولا ننسى أن الحركة القرمطية اعتمدت عليها الى درجة كبيرة ، وان الشيعة الفاطمية أيضا وجدت فيها سندا ونصيرا . ومن الملاحظ ان الطوائف المصرية ضمت الى صفوفها مسلمين ومسيحيين دون تفرقة .

وسبقت الاشارة الى ان أجور العمال ارتفعت في العصر الذي نحن بصدده . والى جانب وجود ظروف اقتصادية عامة ساعدت على هذا ، فيبدو لنا ان الطوائف حصلت على نوع من تحسين أحوال أفرادها بفضل تكتلها أكثر منه بفضل تحركها . ومن الامور الهامة التي قوّت هذا التكتل ارتباط الطوائف الكبير بحركتي الفتوة والتصوف اللتين أعطيتا لها تماسكا لم يحدث لدى سكان الارياف .

ومع ذلك ، يرصد التاريخ بعض الهبّات الشعبية التي ضمت على الاغلب الطوائف والمعدمين . ومنها ثورة القاهرة عام ١٢٩١ التي استهدفت اعادة الخلافة الفاطمية ، وكذلك حركة التأييد الناصر محمد عام ١٢٩٨ . وهذا الى جانب بعض الحوادث المتفرقة في المدن ـ مثل الاسكندرية ودمياط ـ حيث قام السكان باعدام الحاكم بعد التشهير به في الشوارع .

ولكن الطابع العام لهبّات سكان المدن كان طابع انتفاضة المجاعة . ولعب فيها الحرافيش والزعر الدور الاساسي . كما ان تضخم عدد اللصوص وقطاع الطرق ، وانتظامهم في طوائف هم الآخرون (المناسر) في ذلك العصر يجعلنا نضع تحركاتهم في مرتبة حركة المقاومة الاجتماعية ـ وان كانت غوغائية ـ وليست فقط من نوع الخروج الفردي الاجرامي على المجتمع كما يحدث الآن . ومن أبرز الادلة على هذا ان الزعر والصبيان والشطار انضموا الى جيش طومنباي في مقاتلة العثمانيين في الريدانية ، وكذلك في المعركة الاخيرة التي دارت مع جيش سليم الاول بالقرب من القاهرة .

غير ان حركات المعدمين وقتذاك لم تكن تستهدف الاستيلاء على السلطة أو تغيير المجتمع . فكانت سلبية في جوهرها واتجاهها رغم شكلها الايجابي ، الامر الذي يربطها بالسمة العامة لحركة المقاومة المصرية والفلاحية خاصة . ومن هنا الاختلاف الكبير عما حدث في أغلب حركات المعدمين في أوروبا الاقطاعية الغربية . وهكذا نقرأ باستمرار ـ فيما كتبه الرواة ـ عن حوادث لهجوم اللصوص على الاسواق واقتحام الدكاكين ونهب ما فيها وعجز الحكومة عن القبض عليهم أو عن حماية أموال الناس . وفي بعض الاحيان كانت هذه الحوادث تتسع حتى تأخذ طابع الانتفاضة العامة (١٣٦٩ ، ١٤٠١ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٨٠ الخ) . ولم تسلم المساجد والمدارس من هجماتهم .

الا ان الحرافيش والزعر لم يكونوا فئـــة إجتماعية مرتبطة بالانتاج . واذا كان بعضهم يقوم بأعمال أشبه بالعتالة ، غير ان إعتماد الغالبية عـــلى السرقة والنهب ، والقيام بأعمال الشرطة والاعدام مثلا ، جعل حركتهم أقرب الى ذيل للطبقات الاخرى . وكثيرا ما استغل المماليك جموعهم الفوغائية في نزاعاتهم الخاصة (١٣٦٦ ، ١٣٦٨ ، ١٣٧٧ ، ١٣٨٨ ، ١٤٨٦ ، الخ) .

جـ ـ المعممون :

يبدو لنا ان الحكام الايوبيين والمماليك استطاعوا غالبا تطـويع المعممين تحت جناحهم . فقد احتاج اليهم هؤلاء في محـــاربتهم الشيعة والحركات الهرطقية المختلفة ، وأوجدوا علاقة قوية مع رجال المدارس السنية المختلفة، كما جندوا في صفوفهم اطارات الادارة الحكومية والفقهـــاء الذين يغلنون شرعية سلطتهم . وعمل الايوبيون والمماليك عـــلى بناء المدارس السنيـة والخوانق الصوفية ، كما اوقفوا عليهـــا الاوقاف ذات الايـراد المضمون ، وأغدقوا على بعض كبارهم الرواتب النقدية والعينية والخلع والهدايا . وهذا القاضي الفاضل يمدح بعض الوزراء الايوبيين فيقول :

سيقت رؤوس أعاديكم بأرجلهم	مقرب حتفها التقريب والخبب
وما أسدتم على أعـداء دولتكم	هـــذا التأسد الا بعدما كلبـوا
بلغتموهم مناهم في ترفعهم	والقوم ما ارتفعوا الا اذا صلبوا
لا يحسبوا الملك أمرا أنت كاسبه	فالملك أمر بأمر الله مكتسب (١٤٦)

وبوثوق هذه العلاقة مع الحكام ، لم يكتسب كبـــار المعممين امتيازات خاصة فقط ، بل وأيضـا مركزا اجتماعيا ممتازا لدى العـــامة ، وتمتعوا بسلطات واسعة استخدموها أحيـــانا لاتخاذ بعض المواقف المستقلة عـن السلطـــان .

ومع مظاهر الاحترام والتبجيل التي أبداها الحكام نحو المعممين ، الا انهم في حقيقة الامر كانوا يعتبرونهم في مستوى أدنى . وعملوا فـي هـذا العصر على أن تكون أغلبمناصبهم الكبرى في أيدي المشايخ المشارقة (١٤٧) ، ومرتبات المصريين منهم أدنى من مرتبات السوريين . كما ان مرتبات صغار المعممين عموما كانت متدنية عن مستوى أجور العمال المهرة (١٤٨) . وقـد حطم صلاح الدين معارضة الشيعة منهم بالمعاملة القاسية منذ البـداية ، اذ صلب عشرة من الفقهاء والامراء .

ولذلك كـــان المعممون موضع نقــــد وسخرية من العامة . وكتب

عثمان بن ابراهيم النابلسي « كتاب لمع القوانين المعنية في دواوين الديار المصرية » يفضح فيه فساد الموظفين منهم . كما كان عدد من القضاة هدفا لنقمة العامة الذين رجموا منازلهم (أبو الخير بن النحاس عام ١٤٤٩) . والخلاصة ان هذه الفئة ظلت منعزلة نوعا عن الجماهير الشعبية في هذا العصر ، وأبدت عموما انسياقا وراء الحكام ، على قدر علمنا .

د ـ العربان :

وعلى نقيض الطابع السلبي العام للحركة الشعبية المصرية ، تبرز انتفاضات البدو في هذا العصر بروزا خاصا ، فجذبت اهتمام رواة زمانها ومؤرخي أيامنا . غير ان الاتجاه السائد لديهم هو اعتبار الحركة البدوية اما عملا من أعمال النهب والخروج على الطاعة (« فساد العربان » حسب قول المقريزي) ، أو كفاحا اقتصاديا مجردا من الهدف السياسي والقاعدة الفكرية (أنظر بولياك الذي استقى لويس عوض منه معظم أفكاره في هذا الشأن) . وفي رأينا ان كلا من الاتجاهين خاطىء ، كما نبينه فيما بعد . ولا تأتي أهمية الموضوع من زاوية التدقيق التاريخي النزيه فقط ، بل أساسا من ان الادراك الصحيح لحركات العربان وثوراتهم في ظل الايوبيين والمماليك يلقي أضواء على أجزاء مكملة للتكوين الشرقي المصري وعلى الظروف المحيطة بالنمط الآسيوي للانتاج فيه . ذلك لان التناقض بين البداوة والزراعة المستقرة هو أحد المحركات الاساسية لهذا النمط كما سبقت الاشارة اليه . وقد مارس هذا العامل تأثيره الرئيسي ، في أغلب العصور السابقة من التاريخ المصري ، من خلال غزو القبائل البدوية لوادي النيل واستيلائها على السلطة كأجانب بصورة أساسية . أما في ظل الحكم الايوبي المملوكي ، فحركة العربان تلعب دورا داخليا شديد الامتزاج بالحياة المصرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية .

ان انتفاضات العربان في هذا العصر موجهة ضد الحكام الذين هم أنفسهم من أصل رعوي . وهي في الوقت ذاته نتيجة لسياسة هؤلاء الحكام وسبب أيضا لاستمرارها ، ومن ثم فهي تشكل احدى الدوائر المفرغة التي دارت فيها مصر في ذلك العهد .

● أوضاع العربان :

أتت غالبية القبائل العربية الى مصر من الحجاز عن طريق سيناء خلال العصور القديمة . ثم اشتدت هجراتهم بعد الفتح حتى أيام الطولونيين .

وحينئذ خفت هذه الهجرة كثيرا لاعتماد الحكام على الاتراك والمرتزقة الآخرين . واختلط عربان الصحراء الغربية بالبربر ، وخاصة منذ الدولة الفاطمية لاعتمادها على هؤلاء . ولذلك تتكرر في كتابات المقريزي وغيره الاسماء البربرية للقبائل (مثل زنادة وفزاتة وخفاجة ولواتة وزنارة وهوارة) المقيمة في غرب الاسكندرية . أما في شرقي الوادي ، فنقرأ عن بدو جذام ولخم الذين كانوا لا يزالون يسكنون في حوف الشرقية منذ أن كلفت بعض القبائل العربية بحراسة طريق الجزية الذاهبة من مصر الى المدينة عن طريق البحر الاحمر .

وزادت أهمية القطاع البدوي مع اتساع الاراضي الصحراوية على حساب الزراعية في العصرين المملوكي والعثماني ، الامر الذي جعل من العربان قوة اجتماعية بارزة . وحيث ان هذه القوة مناقضة للفلاحين وقاهرة لهم، فقد اتخذ السلاطين منها موقفا مزدوجا : فهم يجندونهم لخدمة نظامهم كقوة مساعدة لقهر الفلاحين أساسا ، ويعطونهم بعض الامتيازات ويقطعون عليهم الاقطاعات . فزاد ما تحت يد مشايخهم من أراض في القرن الخامس عشر ، ونرى المماليك يضطرون مثلا الى ضم أمراء العربان اليهم في عمليات جمع الخراج من الوجه القبلي (١٤٩) . ولكن المماليك حرصوا على ابعاد العربان من الوظائف الادارية وان كانوا من المتعلمين .

ومن جهة أخرى ، رأى حكام مصر في العربان قوة منافسة ، فاتبعوا سياسة « فرق تسد » مع قبائلهم وعملوا على استغلال النزاعات الدائمة بينها (خاصة بين جذام وثعلبة ، وبين هوارة وعرك) .

وفي الوقت نفسه ، لم تكن حياة العربان طفيلية كما كانت حياة المماليك من الناحية الانتاجية : فهم يوردون للقاهرة والاسكندرية مواشي الذبيح والخيول والجمال التي يربونها ، والقمح والدقيق والزيت والصابون والفواكه والمنتجات الزراعية الاخرى التي ينقلونها ويتاجرون فيها (١٥٠) . واشتغلت بعض بطونهم بالزراعة والصناعة (مثل هوارة في الصعيد التي عملت في عصر القصب وتكرير السكر وعمّرت ناحية جرجا بعد أن كانت خرابا فاستنزرعت) . ومن هنا ، وجدت القبائل العربية نفسها أيضا واقعة تحت استغلال الحكم المركزي وقهره ، مثل بقية المنتجين المصريين ، فقامت أسباب لنوع من التآلف مع الفلاحين .

● ثورات العربان :

بين العربان والحكام في ذلك العصر مصادمات مستمرة ، اتخذ بعضها

صورة الثورة الواسعة . ونرى الجيش الايوبي تحت قيادة بهاء الدين قراقوش يحارب البدو ويستولي على برقة وطرابلس على الساحل الافريقي في عامي ١١٧٢ ـ ١١٧٣ . وفي الوقت نفسه كانت تقع ثورة عربان الصعيد بقيادة كنز الدولة الذي أسره شقيق صلاح الدين طورانشاه وأرسل رأسه الى القاهرة وصلب ٣٠٠٠ من رجاله .

وفي السنوات الاولى لحكم البحرية ، ثار عرب الشرقية بقيادة حصن الدولة ، فأخضعه الجيش المملوكي وأعدم الف فارس وستمائة راجل منهم على المشانق التي نصبت على الطريق بين بلبيس والقاهرة . وأمر المعز أيبك بعدئذ بزيادة الجزية المفروضة على العربان ، وان يعاملوا بالشدة والقسوة (١٥١) . وثار العربان في حركة واسعة أيضا عام ١٣٠٠ على الناصر محمد بن قلاوون ، منتهزين فرصة الخطر المغولي على مصر في ظل غازان ، ورفضوا دفع الخراج ، وسحقت الثورة وبطش بهم المماليك بطشا شديدا . وكانت الحملات المملوكية الموجهة ضد البدو في الصعيد الاعلى تواصل مطاردتهم والنوبيين حتى سواكن عام ١٣١٠ .

وأصبحت انتفاضات العربان أمرا مزمنا في ظل الجراكسة بصورة خاصة . فتكررت في البحيرة عامي ١٤٧٠ و ١٤٨٦ ، وفي الشرقية والغربية عام ١٤٠٣ ، والصعيد عام ١٤٧٧ . وامتدت الحركة الثورية في الصعيد مدة طويلة ، ولعبت قبائل الهوارة دورا بارزا فيها ، فأعمل المماليك السيف « في الكبير والصغير ، والجليل والحقير ، ولم يبقوا شيخا ولا صبيا ، واستولوا على الاموال » ، ودفنوا الكثيرين منهم أحياء ، وباعوا الاسرى في أسواق النخاسة . وفي الاعوام الاخيرة لحكم الجراكسة ، سحق الامير طومان الدوادار احدى انتفاضات الهوارة ، فدخل القاهرة على اثرها دخول الفاتحين ورؤوس البدو المقتولين معلقة على رقاب زوجاتهم اللاتي سرن مقيدات بالحبال ، ثم سمروا الرجال الاسرى على صلبان خشب وطيف بهم على جمال بشوارع المدينة ، وأخيرا علقوا من أقدامهم على الابواب حيث أمر المماليك المارة بقتلهم رجما بالاحجار (١٥٢) .

● تناقض المصالح :

لم تكن أعمال القمع التي مارسها الايوبيون والمماليك ضد البدو لتتخذ مثل هذه الاشكال الوحشية ، ولم تكن انتفاضات العربان لتستمر طوال هذه المدة وبمثل هذا التكرار اللجوج ، لو ان الاسباب كانت تتعلق بمجرد قطع الطرق أو رفض دفع الجزية هنا أو هناك . بل الحقيقة ان تناقضا

عميقا في المصالح الاقتصادية كان موجودا بين العربان والحكام .

فالايوبيون والمماليك ـ مثلهم مثل الطبقات الحاكمة السابقة في مصر ـ كانوا يتعيشون بفضل المركز الاحتكاري لجهاز الدولة على جميع موارد مصر ، الامر الذي كان لا بد من أن يحول باقي السكان الى الطبقة المستغلة (بفتح الغين) . ولم تنجح المحاولات المتكررة لضم العربان الى هذه الطبقة ، لانهم كانوا يعتمدون على وسائل العيش خارج نطاق الزراعة المستقرة غالبا أولا ، ولانهم بدو مثل أصل الحكام ثانيا ، ولانهم يدعون لانفسهم وضعا ممتازا ناتجا من انتمائهم الى الطبقة الحاكمة (منـــذ الفتح العربي ، وخاصة في ظل الخلافة الفاطمية) .

وفي تقديرنا ان الاصطدام بين العربان في مصر وبين الحكام الايوبيين والمماليك دار أساسا حول المصالح التجارية للطرفين ، ومنها تجارة الذهب . فمنذ القدم كان البحر الاحمر طريقا سهلا لانتقـــال المنتجات بين الجزيرة العربية وموانيء مصر والسودان والحبشة ، وخاصة بالنسبة لانواع البخور والعاج والذهب . واستقرت على الشواطيء الافريقية مراكز التجـار العرب الذين ينقلون بضائعهم بعد ذلك حتى ضفاف النيل . فاختلطوا بقبائل البجة الحامية المقيمة في النوبة حيث منـــاجم الذهب التي عرفها الفراعنـــة واستغلوها . وكذلك يبدو أن بعض الامراء من حمير (مثـــل سيف بن ذي يزن بن ذي نواس) أسس عائلة حاكمة في كانم التي كـــانت مركزا لتجارة الذهب السوداني المنقول الى مصر طوال العصور الوسطى ، بواسطة قوافل البربر الليبيين . وكانت طرق القوافل الى كانم وغانا في الغرب محل اهتمام خاص من حكام القاهرة الذين اعتمدوا على الـــذهب المستورد منها لسك عملتهم المستقلة وشنوا العديد من الغارات والحملات العسكريـة لتأميـــن طرق الذهب

ومنذ تنحية العنصر العربي عن السلطة الفعليـة في العصر العباسي ، أخذت الاصطدامات المسلحة تتزايد بين الحكام الاتراك المرتزقة من جهـة ، والعربان من جهة ثانية ، والبجة من جهة ثالثة . فقـــد استعان ابن طولون بقبيلتي ربيعة وجهينة للسيطرة على النوبة ووضع يده على مناجم الـذهب في صحرائها الشرقية . غير ان البدو القادمين معه اختلطوا مثل سابقيهـم بالنوبيين ، وتولوا المراكز القيادية في قبائلهم ، فأصبحوا بعد ذلك من القوى المناوئة لحكم القاهرة . وسيطر العربان عـــلى مناجم الذهب النوبية وعلى تجارته الخارجية ، الامر الذي يفسر جانبا كبيرا مــــن الحملات العسكرية المملوكية الى الجنوب . اذ كانت تستهدف ضمان انسياب هذا الذهب الـى القاهرة . وكان اشتداد الانتفاضات البدوية في الصعيد الاعلى من أسبـاب

انقطاع الذهب عن الحكم المملوكي وانهيار مركز عملته كما سبقت الاشارة اليه من قبل .

ولان بعض السلاطين (منهم صلاح الدين وبرقوق الخ) خشوا احتمال التحالف بين بعض القبائل العربية وأعداء نظامهم من الاجانب (الصليبيين والمغول) ، فقد نقلوا عددا منها الى مناطق معينة في الصعيد . وهكذا مثلا نقلت قبيلة الهوارة الى اقليم جرجا ، فتفوقت في زراعة القصب واستخراج السكر ، واصطدمت مع الامراء المماليك لاحتكارهم هذه الصناعة كما سبق القول .

والملاحظ ان العديد من الانتفاضات العربية ومن المعارك مع القوات المملوكية دارت في منطقة قوص وعلى الطريق الموصل بينها وبين عيذاب ، الميناء المصري الكبير على البحر الاحمر وقتئذ . وفي وقت من الاوقات ، كانت قوافل الحج المصري تتبع هذا الطريق ذهابا وايابا حاملة كميات كبيرة من البضائع ، فتقع فريسة لنهب العربان أو تدفع لها اتاوات ثقيلة . وزادت الامور شدة أيام البحرية ، فتحول طريق الحج الى الشمال مارا بسيناء فالعقبة حيث ترصدت لها قبائل عربية أخرى كان المماليك قد طردوها من الوادي الى الصحراء ثانية (١٥٣) . وامتدت غارات العربان حتى الكرك والقدس . وأصبحت هذه المناطق مسرحا لمعارك ومذابح متبادلة بين القوات المملوكية والعربان (١٥٤) .

وأما الصحراء الغربية ، فكانت هي الاخرى ميدانا للثورات البدوية ، وخاصة من البربر والاعراب من قبيلة لبيد الذين كثيرا ما ثاروا ضد المماليك مطالبين بالسماح لهم بالرعي في موسم الجفاف وبالتبادل التجاري مع مصر . والملاحظ ان العديد من المناطق في الصحراء الغربية كانت أيضا مصدرا للذهب الذي كان يستخرج من مقابر الفراعنة ، فكانت محل نزاع دائم بين حكام القاهرة وقبائل العربان . كما ان المماليك — عندما يأسرون مشايخ العرب — كانوا يفرضون عليهم فدية كبيرة من الذهب (١٥٥) .

وعلى كل ، فالاختلاط قديم بين بدو الصحراء الغربية من البربر وبين القبائل العربية الآتية من الحجاز وبين قبائل البجة النوبية التي كثيرا ما تواجدت بطون لها في الواحات الخارجة ، الامر الذي يوجد امتدادات تجارية مستقرة بين المناطق الثلاثة (شواطئ البحر الاحمر المصرية ، النوبة ، جنوبي الصحراء الغربية) ، وهي في الوقت نفسه مصادر للذهب أيضا . ونعلم من المقريزي مثلا ان بطنا من ربيعة — بنو الكنز — ملكت أعالي الصعيد واستولت على مناجم الذهب في النوبة ، كما ان بطنا أخرى من نفس

القبيلة سيطرت على عيذاب (١٥٦) . وان قبيلة الهوارة البربرية زحفت جنوبا حتى اسوان وتحالفت مع بني الكنز الخ . والملاحظ ان بني الكنز هؤلاء كانوا من عمد الحكم الفاطمي بين العربان ، حتى لقب زعماؤهم بكنز الدولة ، وان واحدا منهم قاد الانتفاضة الفاطمية الكبيرة ضد صلاح الدين والتي سبقت الاشارة اليها .

● المضمون السياسي والمذهبي لحركة العربان :

ينقسم المؤرخون الذين عنوا بحركات العربان في ذلك العصر الى فريقين : فمنهم من يعتمد أساسا على الآراء التي يقدمها المقريزي وابن تغري بردى وابن اياس باعتبارها « فسادا » قائما على النهب ، فيراها هذا الفريق حركات « اقتصادية » بحتة دون هدف سياسي (من أمثال بولياك ولويس عوض وسعيد عاشور الخ) . ومنهم من يعتبرها حركات تحررية صافية موجهة ضد الحكم « التركي » الظالم (من أمثال عبد الحميد عابدين وأحمد السيد) .

والحقيقة ان كلا من الاتجاهين خاطيء في نظرنا ، وان حركات العربان، اذا ما وضعت في اطارها الاجتماعي والتاريخي ، لظهرت لنا ذات مضمون مزدوج . فهي حركات واسعة جماهيرية ، وان كانت متقطعة . ولا بد بالتالي من أن يكون لها اتجاه سياسي . وثمة العديد من الدلائل الواقعية علىوجوده، كما سبقت الاشارة الى تبعية الحركة الفلاحية لحركة العربان في الصفحات الماضية . فمقاومة القبائل البدوية وهبّاتها وثوراتها كانت موجهة ضد الحكم الايوبي المملوكي ، وكانت تستهدف العودة الى نوع من المشاعية والتحرر من القهر . وتأتي ايجابيتها من انها أبقت على جذوة الاشكال المفتوحة والمسلحة للصراع ضد مظالم الدولة ، وقدمت النماذج المشرفة العديدة للاصرار والشجاعة والبطولة والمبادرة الذكية في اكتشاف الاساليب الملائمة للحركة الثورية في مصر ، ولعبت دورا في التأزيم العام للامور مما أدى الى سقوط النظام القائم .

والوجه الآخر لحركات العربان انها موجهة ضد الحكم المركزي ، وكانت مركزيته هذه الشكل الوحيد الممكن في مصر الذي يستطيع أن يضمن الحيوية الاقتصادية للمجتمع في تلك الظروف . فنهب الريف وسلب الفلاحين وذبحهم ذبح المواشي كان الاساس الثابت الذي تعتمده تلك الحركات ، ولم يتوقف هذا الاسلوب الا نادرا ، الامر الذي حال دون ايجاد تحالف ثوري متين ومستمر بين أهل مصر وبين العربان . وعندما تمكن هؤلاء — بين الحين

والآخر – من اقامة دويلات تحت امرة مشايخهم ، لم تتخذ هي الاخرى على الاغلب طابعا شبيها بالدولة المملوكية فحسب ، بل لم تستطع الوقوف في وجه جيوش القاهرة . ومن هنا كانت حركات العربان من العوامل الهامة التي عملت على أن تدور مصر في حلقة مفرغة من الركود والازمة العميقة .

فنلاحظ ان الرواة ذكروا ان زعماء حركات العربان قالوا انهم أحق بالملك من المماليك الذين مسّهم الرق ، ومنعوا الجنود من جمع الخراج (١٥٧) (وهو من حقوق الحكم السيادية على الرعية) ، وهذا قطعا ادعاء سياسي . وكذلك نلاحظ ان الحكم المملوكي في كثير من الاحيان كان يأمر باعدام زعماء العربان توسيطا ، وهي طريقة التنفيذ في الخوارج وليس الحد الذي يفرض على قطاع الطرق (قطع اليد والقدم بخلاف) . وكاتب حصن الدولة صاحب دمشق يوسف بن عبد العزيز يدعوه للتحالف معه لتحرير العرب من ربقة الحكم التركي (١٥٨) . وكانت حركات العربان هذه استكمالا لتراث ثورات الرعاة المصريين (البشامرة) التي اندلعت في العهد الهليني وعصر الولاة العرب . وبقي هذا التراث حتى الآن في حركات الخارجين على القانون في جبال أسيوط ومستنقعات شمال الدلتا . وكانت للقبائل البدوية نظرة خاصة ازاء فروض الاسلام تتسم بالفطرة الاولى وبعيدة عن أهل الكلام (١٥٩) .

وكانت أغلب هذه الحركات ذات اتجاه شيعي أو خارجي ، ولها تراث قديم في هذا . وانتسب بعض مشايخهم من الجعافرة الى جعفر الطيار شقيق علي بن أبي طالب والذي اشتهر بحبه للمساكين ومجالستهم حتى كان النبي يكنيه أبا المساكين . كما انتسب الجعافرة والهوارة الى جعفر الصادق الزعيم الشيعي ، وانتسبت طلحة الى فاطمة بنت القاسم بن جعفر (١٦٠) . وثارت قبيلتا لخم وجذام ضد ولاة العباسيين عندما حرموا العرب من العطاء، واتحدت حركتهم حينذاك مع ثورة الفلاحين والرعاة الاقباط . وأما القبائل البربرية ، فبعضها ثار ثورة تلونت بالخارجية تحت قيادة أبي ركوة أيام الدولة الفاطمية . وعرفت قبيلة الهوارة البربرية أيضا بمناصرة المذهب الخارجي في المغرب، وشاركت بشكل خاص في ثورة أبي يزيد (ذي الحمار) ، وكانت لهم دولة خارجية في زويلة ، ثم أخرى في الفزان التي هدمها قرقوش .

وكانت الفترة الزمنية التي امتدت منذ العهد الطولوني الى الاحتلال التركي العثماني مرحلة أحلاف بالنسبة للقبائل البدوية في مصر ، في محاولات متكررة لتوحيد الصفوف ، ولكن سرعان ما كانت تنفك . واشتهر منها الحلف العركي الذي تجاوز فرسانه ١٠،٠٠٠ فارس سوى الرجالة (١٦١).

وكذلك حلف قريش الذي تزعمه حصن الدين ثعلب من الجعافرة ، وبلغ عدد فرسانه ١٢،٠٠٠ ضد المعز أيبك من البحرية .

وسبقت الاشارة الى المقاومة الشيعية في الايـــام الاولى لحكم صلاح الدين ، وتلك بقيادة كنز الدولة من العربان في أسوان والـــذي دعا للامير داود بن العاضد واستولى على قوص وحكم الصعيد فترة ، وان ٣،٠٠٠ من أنصاره أعدموا تصليبا في شوارع القاهرة . أما حصن الدين الذي ثـار ضد أيبك وبيبرس ، فقد كان من أحفاد كنز الدولة ، وهو الـذي قال ان العرب أحق بالحكم من المماليك . واستولى حصن الدين هذا عـلى الصعيد وزحف الى الدلتا ، وكان يدعو صراحة الى توزيع الارض على الفلاحين . وأعمـــل الجيش المملوكي في أنصاره السيف وسبوا حريمهم ونهبوا أموالهم (١٦٢) . ويقول لويس عوض ان هدف هذه الثورة كان اقامة سلطنة بدوية مستقلة .

وفي ١٣٠٠ أنشأ العربان حكومة مستقلة في منفلوط بسطت سلطتهـا على الصعيد وفرضت الضرائب على الاهالي والتجار وأنشأت جيشا لا يقـل نظاما عن الجيش المملوكي . وأطلقـــوا سراح المسجونين وتسمى زعماؤهـم بأسماء أمراء المماليك .

وكذلك نجد في كتابات الرواة كثيرا من الدلائل على الاتجاه السياسي لحركات الهوارة . فمنها ان شيخا من مشايخ العربان في البحيرة حكم عليه لخارجيته فسلخ جلده وحشي تبنا وطيف به بالقاهـرة والارياف (١٦٣) . ومنها أيضا اعدام أمير وجماعة من الهوارة بتعليقهم على خطاطيف وبالتوسيط . ويضيف الكاتب : « وتأسف عليهم الكثير مـــن الناس ، فانهم كانوا خيـــار بني عمر » . وكذلك توسيط مجموعة أخرى من خمسة من الهوارة (١٦٤) .

ونستطيع استنتاج الاتجاه السياسي لحركات العربان أيضا من أساليبهم في ضرب ممتلكات المماليك أساسا . وعنيت انتفاضاتهم بالاغارة على مندوبي البريد السلطاني لمعرفة أسرار الحكم . وكانت غاراتهم تنهب شون الغـــلال الملوكية واسطبلات خيول المماليك ، ويحرضون على عدم دفع الخراج للحكام فيجن جنون هؤلاء ويردون بالمذابح الرهيبـــة ويدفنون كثيرا منهم أحيـاء في التراب ويقتلون آخرين على الخوازيق ويسلخ جلدهم . ووجه العربـــان ضرباتهم أيضا الى هؤلاء الفقهاء الذين يسندون الحكـم المملوكي فيخطفـون عمائمهم ويعرونهم من ملابسهم (١٦٥) . وكانت حركـــات العربان في بعض الاحيان قادرة على تقسيم صفوف المماليك ، وعلى أن تجذب اليها المعارضين منهم للسلطان ، مثلما حدث عام ١٣٨٩ حين تحـــالف المماليك الظاهريـة ومحافظو الصعيد وعرب هوارة وابن الاهدب ضد منطاش .

واخيرا ثمة علامة على الاتجاه السياسي الخاص لحركة العربان ، وهي انها اتخذت في الكثير من الاحيان مواقف من الغزاة اختلفت بل تناقضت مع مواقف حكام القاهرة . فاذا كان صحيحا ان قبائل عربية معينة ــ وبخاصة طيء ــ تحالفت مساعدة لصلاح الدين على محاربة الافرنج ، الا اننا نجد ان بطونا أخرى من جرم وثعلبة انضمت الى الصليبيين ضد المسلمين ، فأجبرها صلاح الدين على مغادرة سيناء وأسكنها الشرقية (١٦٦) . وفي ١٢٩٩ انتهز العربان فرصة هزيمة المغول للمماليك ، فثاروا . وفي ١٣٦٦ أغار القبارصة على الاسكندرية ونهبوها ، ولم يكادوا يعودون الى سفنهم حتى دخل العربان الثغر واستمروا في النهب والسلب حتى طلوع الفجر . وعند خروج السلطان الغوري لقتال سليم الاول ، وجد عربان الشرقية الفرصة سانحة ، فقاموا على المماليك السلطانية ، وقتلوا جماعة منهم واستولوا على خيولهم وسلاحهم ، وقطعوا الطريق على قوافل التجار الواردة من الشام . ونعلم كذلك ان طومنباي لجأ الى بني الهوارة بعد أن هزم أمام القاهرة ، فسلموه الى السلطان العثماني انتقاما من الفظائع العديدة التي ارتكبها المماليك في قبائلهم . ويبدو أن العلاقات ظلت طيبة بين العربان وبين العثمانيين بعد ذلك في الفترة الاولى للاحتلال الجديد .

ونعلم ان حركات العربان اشتدت بعد ذلك مرة أخرى ، وظلت تشكل عنصر اقلاق للحكم المركزي الى ما بعد محمد علي . ولم يضعف ساعدهم وتكف حركتهم عن لعب دور رئيسي في السياسة المصرية الا عند الاحتلال البريطاني . فلقد جرد الانكليز العربان من أسلحتهم النارية ، ولكن السلاح البريطاني الاكبر ضد البدو كان عملية التحويل الحاسمة التي أجروها في التكوين المصري نحو الرأسمالية .

هـ ــ العبيد :

نعلم ان العبيد لم يلعبوا دورا في العمليات الانتاجية في مصر ، لا في هذا العصر ولا في العصور السابقة ، وانهم كانوا يستعملون أساسا كخدم وتوابع في القصور وللاجناد . ولذلك ، فلم يسجل لهم التاريخ المصري على العموم سوى حركات قليلة المقاومة ضد الاسياد (على خلاف ثورة الجند ضد العباسيين في العراق ، وثورات الرقيق الكبرى من قبل ذلك في الامبراطورية الرومانية) . ومع ذلك فيبدو لنا ان حركات العبيد اشتدت نوعا في ظل الايوبيين والمماليك ، وانها اتخذت هي الاخرى ثوبا شعبيا تسوويا .

وسبقت الاشارة الى هبة الخصي مؤتمن الخلافة عام ١١٦٩ ضد

صلاح الدين التي ضمت العبيد السود والنوبيين والاحباش ، وأيدها سكان القاهرة . وكذلك ، فالثورة الفاطمية التي قادها كنز الدولة عام ١١٧٣ ضد صلاح الدين في الصعيد لم تضم العربان فقط ، بل والعبيد السود لامراء الفواطم الذين هربوا من القاهرة الى مصر العليا . ومن الملفت للنظر ان زعماء هذه الحركة الاخيرة لم يتصلوا فقط بالصليبيين ، بل بالحشاشين في الشام أيضا ـ وهم فرقة من الاسماعيلية ـ لتحريضهم على اغتيال صلاح الدين .

وانفجرت هبّات العبيد بين الحين والحين في ظل المماليك ، ومنها تلك التي وقعت عام ١٢٦٠ ، ووعد زعيمها أنصاره بأن يملكهم أرضا . وأخرى عام ١٤٣٨ حيث تصدى عدد كبير من العبيد السود لجماعة من المماليك الاشرفية نزلت الاسواق وسرقت المارة وخطفت النساء والاطفال ، فجرح السود الاجناد وخطفوا عممهم واستولوا على أموالهم ثم هربوا ، وامتنع المماليك عن الخروج ليلا مدة خوفا من تكرار الهجوم عليهم . وفي حوالي ١٤٤٥ تمرد اكثر من ٥٠٠ عبد من الذين يرعون خيول المماليك في مراعي الجيزة ، وانتخبوا من بينهم سلطانا أطلقوا عليه ألقابا مملوكية ، وأغاروا على القوافل ونهبوا شون الغلال (١٦٧) .

ويبدو لنا ان انتفاضات العبيد كانت على العموم حركات عابرة قصيرة الاجل وذات تأثير محدود .

و ـ التنافر العام :

اذا كانت صفحات التاريخ في ذلك العصر مليئة بأحداث نضالية من مختلف الفئات والطبقات على أشكال عدة ، فلم تؤد حركات الكفاح الى التحول الى الامام ، لا من الناحية السياسية ، ولا من الناحية الاجتماعية الاقتصادية . ونعلم ان السيطرة المملوكية عادت الى مصر بعد أقل من قرن على بدء الاحتلال العثماني .

ولم تكن في شتى الشرائح والطبقات الجماعة المتجانسة اجتماعيا وسياسيا التي تقوى على قيادة الحركة ، ليس فقط لان جميع هذه الحركات كانت مفتتة ومتنافرة ، بل لانها أيضا كانت متضادة بعضها للبعض الآخر . وقوّى الوضع ـ الذي يسميه ماركس « التنافر العام » في النظم الشرقية ـ امكانية أن تلعب السلطة المركزية الدور السيادي والحاسم ، رغم تداعيها ، بفضل مناورات التوازن بين الاجزاء المتضاربة .

فالفرق المملوكية تتحارب ، والامراء يتقاتلون . والمماليك ضد كبار رجال الدين ، والاثنان معا ضد الفلاحين والحرفيين . ويستعمل الحكم المركزي الذميين والمسالمة في الشؤون الادارية ، ولكنه يلقي عليهم أمام الشعب تبعة الفساد والظلم والمجاعة . وتتحالف القبائل العربية ضد المماليك ، ثم تنقلب الاحلاف الى حروب بالاتفاق مع السلاطين الاجلاب . فلا يكاد الفلاحون ينضوون تحت ألوية الحركات الشيعية والخارجية البدوية حتى يهجرونها بسبب غارات النهب التي يشنها عليهم العربان . ويهرب الفلاحون الى المدن حيث يتحولون الى حثالة تسرق الجميع . ويستعمل المقطعون الفلاحين الطوارىء ضد القرارية ليبتزوا مزيدا من العوائد من أولئك وهؤلاء جميعا . هذا علاوة على الخلاف بين من تنفذ عليه الشريعة ومن تنفذ عليه الياسا ، وبين أتباع المذاهب الاربعة المعترف بها ـ الى جانب الذين يتعرضون للقهر مثل الشيعة ـ ثم بين الطرق الصوفية وفرق الدراويش ، والنزاعات بين اقليم كامل وآخر الخ .

لقد كان المجتمع كله صورة منعكسة ـ وتتكرر باستمرار ـ للحياة ضيقة الافق في المشترك الفلاحي . وفي هذا العصر بالذات ، كانت تضاف اليها صورة منعكسة للتفتت والتعفن اللذين أصابا ذلك المشترك . ومع غوص مصر الى قاع أعمق فأعمق من الركود والتراجع ، كان التنافر العام يشتد مغلقا أمامها باب الحل .

٦ ـ نظرة الى الفكرية

ليس غرضنا من هذا الجزء أن نقيم به رصدا وتحليلا للحركة الفكرية في هذا العصر ، وانما أن نلتقط منها ما يرتبط بالارضية الاجتماعية الاقتصادية التي حاولنا في الصفحات السابقة أن نلقي نظرة عليها . وبصورة خاصة ، نهدف الى أن نتبين ما ظهر في الحركة الفكرية المصرية من عناصر جديدة تقترن بالتطورات التي جرت على تلك الارضية ، وما ظل قائما من الفكرية السابقة بسبب تعلقه ببقاء التكوين المشرقي الاساسي .

أ ـ تأثير فكرية التجار :

كانت مصر في معظم هذا العصر المركز الكبير للعالم الاسلامي ، بسبب توليها صد الغزو الصليبي والمغولي ، ولان الخلافة العباسية انتقلت الى القاهرة بعد زوالها من بغداد . هذا الى جانب كون مصر المركز التجاري

الكبير أيضا . ولذلك كانت القاهرة قبلة العلماء والمفكرين المسلمين ومحطهم، كما ان بعض المماليك أنفسهم أو أبناءهم اشتغلوا بشؤون الفكر والفقه والتأليف (يوسف بن تغري بردى ، وبيبرس الدوادار) .

وتميزت الحركة الفكرية في أوساط العلماء والتجار بمصر باتجاهين واضحين . واذا كان أحدهما هو سيادة الشكل والحرفية والنقل مع قلة الخلق بسبب ثقل القيود التي فرضها الجهاز الحاكم على الاذهان ، ففي الاتجاه الآخر انطلاق وتعمق عجيبين . وقد وفر الانفصال الفعلي بين المركز السياسي ـ الايوبيون والمماليك ـ وبين المركز الديني ـ الخلافة ـ مع تبعية الثاني للاول ، نقول وفر هذا الانفصال نوعا من التيار العلماني (١٦٨) . ونرى ابن تيمية يؤكد ان العلماء يشكلون أمة الاسلام الحقيقية ، وأن النظم الحاكمة ليست اسلامية بفضل صفتها الكامنة ، بل لانها تساند دين الاسلام .

وقد نمت من هذه الارضية العامة نظرة تتسم بالمادية العلمية الى وقائع المجتمع والتاريخ والقانون والاقتصاد ، نراها أوضح ما تكون في كتابات ابن خلدون والمقريزي . وفي تقديرنا ان الثاني يمتاز عن الاول باحساس شديد بأحوال الكادحين وحقوقهم المهضومة ، وعدائه الدفين للحكام الظالمين الاجلاب . ومهما كان الامر ، فادراك الاثنين يظهر اقترابا من بعض القوانين الاجتماعية الهامة (مثل دور العمل المنتج للقيم ، ووجود المجتمع كهيكل ضروري للحياة البشرية لدى ابن خلدون) . وفي الوقت نفسه ، نجد في الاعتراض على مصادرة الاملاك وعلى الاحتكارات الحكومية اتجاها شبيها بالنظريات التي قدمها التجاريون الاوروبيون (★) بعد ذلك بقرون عن حرية العمل والتجارة البورجوازية الناشئة . غير ان قصور الطاقة الموجودة لدى الرأسمال التجاري الشرقي ، وعجزه عن التحول الى الرأسمالية ، وارتباطه الشديد بالبيروقراطية الطفيلية، هذا كله جعل مفكري ذلك العصر لا يتناولون الارتباط بين تجارة التصدير والاستيراد وبين الانتاج المحلي وهو الانتاج الذي من المفروض أن يغذيها .

ومع ذلك ، فثمة اختلاف هام بين اتجاه الفكر المصري الذي أحاطه الازدهار التجاري زمنا وبين الاوروبي ، وهو ان جذور الاول ظلت غارسة في التراث الشرقي . ففي حين يكتب بعض الايطاليين في ١٤٥٨ أن أعمال التجار تقوم محافظة على الجنس البشري بأمر الله (١٦٩) ، نرى المفكرين المصريين الانتقاديين يشترطون على أصحاب الاموال ـ مثل غيرهم من الافراد ـ ضرورة قيامهم بالوظيفة الاجتماعية الموكولة اليهم ، باعتبار ان الاموال ليست

(★) Mercantilistes

لها قيمة في حد ذاتها . فالمقريزي ، كما رأينا ، يرجع أحد أسباب الفساد والازمة والمجاعات الى التضخم وتزييف النقـود بفعل الحكام ، ويعنـى ابن خلدون بأن يذكر في مقدمته نصيحة تقـول : « واعلم ان الامـوال اذا اكتنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو . واذا كانت في صلاح الرعيـة واعطاء حقوقهم وكف الاذية عنهم ، نمت وزكت وصلحت بها العامة » (١٧٠) .

وحيث ان الوضع الاجتماعي في التكوين الشرقي نابـع من الوضع السياسي ومترتب عليه ، فالمفكرون الشرقيون يدركون الهيكل الطبقي مـن حيث وظيفة الطبقات في المجتمع . وفي حين ان انتماء الفرد الى طبقة معينة في أوروبا الغربية انتماء وضعي Statutaire ، يكون مفهوم الانتماء وظيفيـا في الشرق . ورأينا المقريزي يقسم المجتمع الى أرباب الـدولة والتجـارة والفلاحة وطلاب العلم والصنائع الخ . وتسقط عن هؤلاء حقوقهم اذا لـم يمارسوا وظيفتهم مثلما يسقط عن المقطع حقه في ايراد اقطـاعه اذا ترك الخدمة العسكرية . ويقول ابن خلدون للحاكم :

« واعلم انك جعلت بولايتك خازنا وحافظا وراعيا ... فخذ منهـم ما أعطوك من عفوهم (أي فائضهم) ونفذه في قوام أمرهم وصلاحهم وتقويـم أودهم » .

ب ـ رجعية الحكام :

بذل الايوبيون والمماليك جهدا فائقا للقضاء على الشيعة في مصر بعـد ان أسقط صلاح الدين الدولة الفاطمية ، وعملوا عـلى تثبيت أركان الاتجاه السنّي ونشره بمختلف الوسائل . وبذلك ، فلم يكتفوا بأن يقيموا مركـز الخلافة العباسية بالقاهرة ، ويردوا الهجمات عن الاقاليم الاسلامية ويحتفظوا بالحماية على المدن المقدسة في الشرق الاوسط ، وأن يكونوا بهذا كـله على رأس الحضارة الاسلامية ، بل اختاروا أن يفرضوا مذهبا معينا مـن المذاهب دون الاخرى . من ذلك ان الظاهر بيبرس قام عام ١٢٦٧ بتحريم أي مذهب عدا المذاهب السنية الاربع بحيث لا تقبل شهادة أحـد ولا يرشح لوظائف القضاة أو الخطابة أو الامارة أو التدريس الا اذا كان مـن أتباع هذه المذاهب الاربـع .

واننا نعلم ان كثيرا من الحركات الشعبية في مناطق اسلامية مختلفـة اتجهت نحو الهرطقـة والرافضية ، واعتبرت السنيـة رمزا لسطـوة الارستقراطية الغريبة عنها . واستخدم السلاجقة خاصة ما وجدوه فـي بعض المفكرين السنيين (مثل الغزالي) من الاعتماد عـلى التراث تبريرا

لشرعية الحكم العسكري وسيلة لتكوين فئة من الاداريين ينتمون الى رجال الدين تساند الرئاسة الدنيوية القائمة على السيف .

غير ان الامر اختلف بالنسبة لمصر . وذلك لان أغلبية المصريين ـ والفلاحين منهم خاصة ـ بقيت سنية في ظل الفاطميين لعمق تمسكهم بالتراث والتقاليد ، ورغم انتشار المذهب الشيعي الاسماعيلي لدى الحرفيين والتجار والعربان في ذلك العهد . واذا أضفنا الى ذلك الطابع السلبي العام للصراع الفلاحي ، أدركنا السبب في ان الحكام الايوبيين والمماليك لم يجدوا صعوبة شديدة في اعادة المذهب السني الى مركز الصدارة والسيادة في مصر . ومع ذلك ، فالاتجاهات الفكرية الشعبية المصرية وجدت في الوقت نفسه في مختلف الطرق الصوفية ـ بما فيها الدراويش ـ طريقا للتعبير عن الموقف المقابل ، ونوعا من الارضية الذهنية التي امتزجت بها بعض الشيء الاصول الشيعية والسنة . وسوف نعود الى هذه النقطة فيما بعد .

ومهما كان الامر ، فمن الواضح ان الفئة الحاكمة في هذا العصر اتخذت التدين مظهرا لتغطية ظلمها ، وانها كانت ترتكب من المعاصي ما كان يتناقض تناقضا تاما مع المظهر الخارجي لتصرفاتها . وكأنهم أرادوا بالمغالاة أمام الناس في احترام الدين وشعائره أن يخفوا عنهم بواطن الامور التي تتعارض مع المسحة الظاهرية من الخشوع والتدين . ويدهش الباحث في حياة المماليك حين يقرأ عن أخبار الاسراف في صنع الخمور وشربها وانتشار الزنا وتعاطي المخدرات والشذوذ الجنسي ، الى جانب العناية باحياء الشعائر الدينية والاكثار من المؤسسات المتعلقة بالدين (١٧١) . وشمل هذا الفساد كثيرين من علماء الفقه وأهل القضاء الذين يتملقون السلاطين والوزراء والقادة والامراء . وكتب أحد الشعراء يقول :

الشافعي من الائمة قائل	اللعب بالشطرنج غير حرام
وأبو حنيفة قال وهو مصدق	في كل ما يروى من الاحكام
شرب المثلث والمربع جائز	فاشرب على أمن من الآثام (١٧٢)

والذي يهمنا في هذا الاتجاه ليس ما يتعلق بالانحطاط الخلقي للفئة الحاكمة فحسب ، بل خاصة الاساس الفكري القائم تحته والذي يتضمن النظر الى الدين كأداة سياسية لابقاء الكادحين في نير الاستغلال . كما يتضمن كذلك اعتبار الحكام لانفسهم من نوع مختلف يحق له التحرر من القيود والاعتماد على قوانين خاصة بهم فقط كفئة ممتازة . وبالتالي انطباق هذا مع التدهور العام الذي تسببت سياسة الحكام فيه من النواحي المادية .

وارتبط هذا الموقف بمحاربة الحكام للتقدم الفكري في مصر . وعندما

استولى صلاح الدين على الحكم، كانت خزانة الكتب في دار الحكمة تحتوي على ما يقرب من ١٠٠،٠٠٠ مجلد . فوزع بعضها مع نفائس أخرى على رجاله وباع البعض الآخر . ويقول ابن التغري بردى ان صلاح الدين كان مبغضا لكتب الفلسفة وأرباب المنطق ، وأمر ابنه الملك الظاهر بقتل الفيلسوف السهروردي بحلب . وفي أيامه أصدر الشيخ ابن الصلاح الشهرزوري فتوى حرم بها المنطق على المسلمين قائلا : « ان الفلسفة أس السفه والانحلال ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيغ والزندقة (...) أما المنطق فهو مدخل الفلسفة ، ومدخل الشر بشر . وأما استعمال المصطلحات المنطقية في مباحث الاحكام الشرعية ، فمن المنكرات المستبشعة والرقاعات المستحدثة (١٧٣) . وأصدر ابن تيمية ــ من فقهاء القرن الثامن الهجري ــ فتوى وصف فيها بعض الطوائف الشيعية بأنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وقال بالقضاء عليهم ومحاربتهم .

ونجد نموذجا لفكرية الحكام وكرههم الفلاسفة فيما كتبه الادفوي في كتابه « سعيد الطابع » ، اذ وصف اقليم قوص واختص مدينة قنا بالكلام عن محاسنها فقال :

« لا يكاد يوجد بها أجذم الا نادرا وفي حكم العدم ، ولا شيء من الامراض التي تعاف ، ولا مجسّم ولا معتزلي ولا فيلسوف ولا مجوسي ولا وثني . وليس بالاقليم من اليهود الا نحو عشرة أنفس أو أقل » (١٧٤) .

كما نجد مثالا لضحالة فكر الحكام ورجعيتهم في ان السلطان برسباي بحث مع عدد من العلماء عن سبب المجاعة والطاعون عام ١٤٣٨ ، فلم يجده في السياسة المملوكية ، بل في خروج النساء الى الشوارع . فأصدر أمرا بمنعهن . وادعى برسباي هذا لنفسه نسبا شريفا وانه منحدر من الغسانيين والقريشيين من قبل لاثبات حقه في السلطة ، فتلقب بالمقام الشريف الاعظم ، واستعمل هذا اللقب برقوق وجقمق من قبله !

جـ ــ الاتجاهات الشعبية :

رغم التغيرات الكبيرة التي طرأت على البنية الاجتماعية الاقتصادية المصرية ، الا اننا نستطيع أن نتبين في الفكرية الشعبية عديدا من الخيوط المرتبطة بالتراث القديم والتي تجد تغذية مستمرة في الاسس العامة للنمط الآسيوي الباقي .

● **المستبد الصالح :**

ان هذا المفهوم ذو علاقة دون شك بالدور المنظم والضروري لجهاز الدولة القاهر ، ويجد تعبيرين متلازمين : فمن جهة تقوم الابوية من طرف الحاكم ازاء المحكومين ، وهي أبوية يقبلونها ويرونها أخلاقية وضرورية . ومن جهة أخرى توجد الكراهية المتبادلة بين الطرفين ، يستعمل فيها طرف العنف في أغلب الاحيان ، ويلجأ الطرف الآخر الى الرفض السلبي في أغلب الاحيان أيضا .

وسبق أن أشرنا مرات عديدة الى الجانب الثاني (المذابح التي قام بها الحكام والانتفاضات الشعبية والمقاومة السلبية) . ويجدر بنا هنا أن نلمح الى الجانب الاول فيما احتوته وثائق اسناد الاقطاعات (التواقيع) أيام الايوبيين مثلا من أمر الى المقطع بالمعروف واتباع العدل والاهتمام بالقضاء وعدم أخذ الرشوة . وكذلك أوامر الكثير من السلاطين في فترات المجاعات بتوزيع الفقراء على الامراء والتجار يتكفلون بهم بجرايات محددة ، وبفرض البيع الجبري والتسعيرة للغلال المخزونة في شنون كبار المماليك والاعيان ، وبمعاقبة باعة الدقيق والخبازين المغالين بضربهم بالسوط علنا الخ . وبالمقابل نجد عددا من المصريين رجالا ونساء يحرصون على أن ينعتوا أنفسهم بصفة « المملوك » في الاوراق الرسمية تسهيلا لقضاء حوائجهم . وفي ١٣٠٩ قصر النيل في الفيضان ، ففسر الناس ذلك بسوء طالع سلطان جديد (بيبرس الثاني) ونائبه (سلار) ، وطالبوا بعودة الناصر محمد قائلين : « هاتوا لنا الاعرج ، يجري الماء ويتدحرج ! » .

وفي الوقت نفسه كان الحكام مكروهين من الشعب كراهية شديدة . فعدد من رجال الدين يعتبرون الاشتغال بأمور الحكم عارا وأي عار . ونسمع عن أبي العباس المرسي يرفض مقابلة والي الاسكندرية لهذا السبب . ونعلم على العموم ان هذا الموقف من بعض العلماء والزهاد ازاء الحكم انما هو تراث قديم في تاريخ الحركة الفكرية للنظم الشرقية ، وهو يوازي الاتجاه الآخر الذي يحاول اسداء النصح للحاكم وضمه الى جانب الاستنارة والعدالة . وكلا الاتجاهين في رأينا انعكاس لمفهوم المستبد الصالح الذي يحوي في تناقضه الكامن الوجهين معا (الاستبداد والصلاح) مع التغاضي عن الحركة الجماهيرية .

● **السلبية :**

كان لازدياد الصفة السلبية في الحركة الشعبية انعكاس واضح في

انتشار اتجاه الزهد واعتزال الحياة والتخلص من العلاقات الاجتماعية الى الخلوات الفردية لا في الخوانق والربط فحسب، بل وفي الكهوف والمغارات. وكتب أحد شعراء القرن السابع يقول :

لا ترج من جذب المطالب مغنما　　فلربما جر التحيل مغرما
واذا رضيت الحكم عشت مكرما　　واذا رجوت المستحيل فانما
تبني الرجاء على شفير هار
والدهر يمضي والحوادث جمة　　والرفق هين والتكالب لحظة
والصبر لين والتسخط غلظة　　والعيش نوم والمنية يقظة
والمرء بينهما خيال سار (١٧٥)

وانتشر الحشيش في مصر منذ ذلك الوقت ، وأصبحت « الحشيشة » من الموضوعات الجديدة للشعر ، وغرضا من أغراض من يقرضونه مثلما كانت الخمرة من قبل .

وكذلك انتشر عطف الناس على المجاذيب . وكتب السفير الاسباني لدى الغوري عام ١٥٠١ ان المصريين يرون فيهم أولياء لان رحمة الله حرمتهم من العقل ، فخلصهم ذلك من الاحساس بالظلم والآلام (١٧٦) .

● التصوف :

ونجد في انتشار التصوف في هذا العصر ، والاشكال التي اتخذها ، وبعض المضامين التي احتواها انعكاسا أيضا لتلك الارضية الشرقية التي سبق الالمام بها من الناحية الاجتماعية الاقتصادية .

فقد خبت شعلة التصوف في مصر خلال العصر الفاطمي ، لما قام به الحكام من بث الشيعة النشطة . ولكنها التمعت مرة أخرى في العصر الايوبي المملوكي ، ليس بسبب تشجيع الحكام فقط ، بل وأيضا لان الظروف كانت مواتية لذلك . فقد وجد المصريون في ممارسة التصوف مخرجا وتسرية للمحن الشديدة التي أحاطتهم من مجاعات وأوبئة فتاكة وغزوات مدمرة واستبداد وكثرة الفتن واختلال الامن .

وساعد على ازدهار التصوف في مصر أن هجر اليها العديد من مشايخه القادمين من المغرب والاندلس (مثل أبي الحسن الشاذلي وأبي العباس المرسي وأبي القاسم القباري والسيد أحمد البدوي) . وكثيرون من

هؤلاء من العرب الخلص ، وهو أمر يوازي التأثير الـــذي مارسته حركات العربان على النضالات الفلاحية كما رأينا من قبل .

وفي تصوف ابراهيم الدسوقي ـ وكـــذلك السيد البدوي الى حد ـ نظرية تنقل ذات القدس (أو « الحقيقة المحمدية ») مـن عالم الملكوت الـى آدم ثم شيث فادريس ومن نبي الى نبي حتى ظهرت في خاتم المرسلين ، فلها بعض الشبه باتجاهات في المذهب الشيعي الفاطمي (*) .

ولكن الملاحظ هنا ان صوفية المشرق التي أثرت عـلى مصر قبل العصر الفاطمي كانت تنتسب الى الحسين ، وترتبط بالتالي بنـــوع من المجاهدة للوصول الى الحكم والسلطة السياسية ، فهي قريبة مـن الشيعة من هـذه الناحية . أما الصوفية المغربية فهي منتسبة عـــلى الاغلب الى الحسن ، فتدعو الى الخلافة الباطنية حيث زعمت ان الله عقدها للحسن بعـد أن نزل لمعاوية عن الخلافة الظاهرية (١٧٧) . ومن هنا لقيت استجابة فـي الاوساط الشعبية الباحثة عن المهدية والهروب من القضايا الدنيوية .

ولقيت هذه الصوفية مساندة الحكام الذين رأوا فيهـــا أمرا يترك لهم شؤون السلطة . فتنافسوا في بناء الزوايا والخوانق كما يقول ابن بطوطة ، وعملوا على « برقطتها » ، اذ اعتبرت مشيخة الخوانق مـن الوظائف التـي يصدر بها قرار من ديوان الانشاء السلطاني .

وفي الوقت نفسه ، تحولت الصوفية من الفردية الاصلية الى نوع من الحياة الجماعية ونوع من التنظيم الطائفي ، أي نوع من المشتركات الخاصة ذات المصطلحات واللغة شبه السرية التي تجعلها منغلقة على نفسها في أخوية بعيدة عن التنافر العام السائد. واتجهت الصوفية الى استيعاب حركة الفتوة بين الحرفيين . وجعل الالتصاق بالفئات الشعبية من التنظيمات الصوفيـة هيئات مقابلة لبيروقراطية المعممين وزعيمـــة الاستقلال الروحي في وجـه السيطرة الفكرية التي مارستها الدولة بجهازيها العسكري والديني .

واذا كان التنسك الفردي عبارة عن هروب الزهاد من الدنيا ، فاننـا نجد في جانب من الحركة الصوفية التي اشتدت وقتذاك ، نوعا مـن التعبير الجماهيري عن الاحتجاج على رفاهية الطبقة الحاكمة وكسلها وتطفلها ، وذلك من خلال تمجيد الفقر والتلقب بالفقراء ووصف البؤساء بأنهـم ملوك الآخرة الذين يدخلون الجنة قبل الاغنياء (١٧٨) . وبهـــذا انقلبت السمة السلبية للتنسك الى الايجابية عندما أصبحت الصوفية من صميم الحركة الجماهيرية.

(*) علي صافي حسين : المصدر السابق ، ص ١٣٥ ـ ١٣٦ ، ١٣٩ .

ونذكر أن أمرا كهذا حدث من قبل في التاريخ المصري ، أيام انتشار الرهبنة القبطية وتحولها الى حركة ثورية ضد السيطرة البيزنطية . غير ان الصوفية المصرية لم تبلغ هذا المستوى فـــي عصر الايوبيين والمماليك بسبب التدهور العام والسلبية القصوى التي أصابت حركة المقاومة كما ذكرنا .

وأيا ما كان الامر ، فقد اتخذ الاحتجاج على الغنى والتقاليد الاجتماعية الرسمية شكلا حادا في بروز حركات الدروشة . فهؤلاء الدراويش والمجاذيب الذين ارتدوا الملابس المناقضة للعادة ويعاشرون الحرافيش والمعدمين باسم الدين ، كانوا في الحقيقة يدعون الى التحرر من القواعد الاجتماعية الصادرة من السلطة ، وينزعون عن نفوذ المعممين الرسميين قسما واسعا من الطبقات الشعبية التي تحترمهم لما يظهرونه من احتقار لحياة الرفاهية والترف التـــي تكون المحرك الفعلي للطبقة الحاكمة الطامعة . وبلغت هيبة هؤلاء لدى العامة ان السلطان « المؤيد شيخ » ارتدى ملابس الدروشة في المـــوكب الرسمي الذي انتظم للاستسقاء عندما قصّر النيل وحلت المجاعة بالبلاد .

ولكن علينا أن نذكر في الوقت نفسه ان محاولات الحكام لتقييد مشائخ الصوفية بالبيروقراطية قد نجحت أحيانا في جذب بعضهم الى الفئة العليا ، فأصبح يعيش في الرغد واللهو والخمر والحشيش . وقال الشاعر :

من اقتدى بهم قـد ضلّ مثلهم سحقا لمذهبهم ولو كـان من ذهب
أهل المراقص لا تأخذ بمذهبهم فقد تمادوا على التمويه والكذب (١٧٩)

● التشيع والهرطقة :

سبقت الاشارة الى بقاء آثار قوية للتشيع في فكر المصريين خلال ذلك العصر ، رغم الجهود الرسمية التي بذلها الحكـــام لمحاربة هذا المذهب دون هوادة بالتعاون مع كبار رجال الدين . وفي رأينا ان هذه الآثار تمكنت مـن البقاء ـ رغم الاتجاه السنّي العام في بلادنا ـ لانها مثلت صورة من المعارضة لتعاليم الطبقة الحاكمة ، وشكلا من أشكال الاستمرار لتراث المعتقدات المهدية الراسخة لدى أبناء وادي النيل . ومثال ذلك ما قيل مـن ان بلدة اصفـون ـ القريبة من الاقصر ـ وجـــدت بها في القرن الثامن الهجري طائفة من الاسماعيلية والرافضة والامامية والدرزية والحاكمية . وحدث أكثر من مرة في عصر المماليك أن ثارت بالقاهرة جماعة من السود والغلمان يشقون المدينة صائحين : « يا آل علي ! » . ويذكر ابن تغري بردى ان عبدا من أرقاء أحد الامراء اشتهر بالتقوى وكثرت زيارة الناس له ، فخاف السلطان أن تكـون معتقداته فاسدة (كذا) وأمر بحبسه وقتله (١٨٠) .

ونذكّر القارىء بما مرّ في بعض الصفحات الماضية من مناصرة العربان والبدو والبربر في مصر الشيعة الاسماعيلية ، وان عديدا من كبار مشايخ الصوفية لم يكونوا بعيدين عن هـذا المذهب (وخاصة أبو حسن الصباغ وعمر بن الفارض وعفيف الدين التلمساني وابراهيم الدسوقي) .

والى جانب هذا الاتجاه ، فقد وجدت أيضا اتجاهات أبعد عن الدين الرسمي ، اذ خلطت التصوف بتفسير الاحلام وقراءة الكف وطوالع النجوم واصطناع الطب الممزوج بالسحر والتوقي من الامراض والستر بالاحجبة والتعاويذ بالاضافة الى الشعوذة والدروشة . وظهرت في أوساط الحرفيين فرق متزندقة تقول بفلسفة اجتماعية ثورية وتسووية محاطة بطقوس سرية وأشكال السحر .

وأخيرا ، فقد اتخذت أيضا الرداء الديني تلك الحركات الشعبية التي عبرت عن كراهيتها للبيروقراطية ولقيم المال والتجارة بالتهجم على أهل الذمة الذين لعبوا دورا ملحوظا في هذه الميادين . ولم تقتصر تلك الحوادث على القاهرة ، بل امتدت الى الاقاليم . ومن ذلك ان شخصا صاح فجأة في أحد مساجد قوص عام ٧٠٨ هـ : « يا أصحابنا ، الصلاة في هدم الكنائس ! » ، فلم يأت ظهر اليوم نفسه حتى هدمت ١٣ كنيسة .

ورغم ما في هذه الحركات الاخيرة من شعور طبقي غامض ، فانها لم تتخطّ حدود الهبّة الفوغائية العابرة . فهي لم تكن موجهة ضد أصحاب المال ومندوبي السلطة القاهرة على أساس استبدالها بسلطة أخرى ، بلّ حركات تحاول أن تنفض عن جسم المجتمع معلقات غريبة عن النمط الآسيوي للانتاج لانها ذات طبيعة سلعية . ومن هنا كانت حركات ارتدادية من زاوية المنطق التاريخي التطور .

★ ★ ★

مثلت الدولة الفاطمية في مصر مرحلة انتقالية صعد فيها الانتاج الصغير السلعي من أرضية النمط الآسيوي وفي أحشاء التكوين الشرقي . وكادت أن تأتي هذه المرحلة بمصر الى مشارف الرأسمالية دون المرور لا بالعبودية ولا بالاقطاع .

ومثلت الدولة الايوبية المملوكية مرحلة تراجع عام ، قضي فيها الى درجة كبيرة على عناصر التقدم السابق ، وأغرقت البلاد في ركود كاد أن يأتي عليها بمن فيها . ولم يغير الاحتلال العثماني من هذه الاوضاع كثيرا ، ويمكن أن يقال أن مصر العثمانية ما هي الا امتداد لمصر المملوكية من هذه الزاوية ، وان اختلفت عنها من زوايا أخرى هامة .

ومع ذلك ، فيكاد الباحث يجد تلك البؤر السلعية التـي تناثرت فـي التكوين المصري في ظلّ الايوبيين والمماليك ــ رغم تشوهها والتعفن والتفكك اللذين احاطاها ــ قد اتسعت بعد ذلك ، وتحولت الى أجنّة لنظام جديد في أواخر العصر العثماني . غير انهـا عجـزت هي الاخرى عـن الخروج بقواها الذاتية من نطاق التكوين القديم . واحتاج الامر الى عملية القيصرية التـي أتمها محمد علي بسيفه وبقوة الحكم المركزي ، أي بالادوات ذاتها والاساليب نفسها المنبثقة من النظام الشرقي في مصر .

هوامش الفصل العاشر

(١) الحق ان هناك استثناء ، وهو خـاص بدراسة المستشرق بولياك : «الطابع الكولونيالي للدولة المملوكية» ولكنها محاولة جزئية الى جانب انها سطحية . وسنعود اليها في الصفحات التالية .

(٢) اشار الباحث السوفياتي كيلله الى اهتمام بعض المفكرين الماركسيين اللينينيين في الفترة الاخيرة بهذا النمط . انظر :

V. KELLE : «Historical materialism and the battle of Ideas», World Marxist Review, Vol. 17, N. 4, April 1974, p. 21.

(٣) انظر بصفة خاصة :

H. H. STAHL : «Les anciennes communautés villageoises roumaines», (dans : Recherches Internationales à la lumière du marxisme, Paris, Nos. 63-64 : « Le 2em Servage en Europe Centrale et Orientale», 1970), pp. 99-120.

(٤) S. LABIB : «Egyptian commercial policy in the Middle Ages», (In : N. A. COOK, ed.: «Studies in the Economic History of the Middle East», London, Oxford Univ. Press, 1970), p. 73.

(٥) G. WIET : «L'Egypte arabe», (In : G. Hanotaux, ed. : «Histoire de la nation egyptienne», Paris, Plon, 1931).

(٦) انظر صبحي وحيدة : «في اصول المسألة المصرية» ـ القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٧٤ ، ص ٧٠ ، ٨٧ ـ ٨٨ ، ١٢١ .

(٧) W. HEYD : «Histoire du commerce du Levant au Moyen-Age», 2 Vol, Leipzig, Harrassowitz, 1923, vol. 2, p. 3.

(٨) C. CAHEN : «L'Islam», Paris, Bordas, 1970, p. 249.

(٩) ان تكون الروح الوطنية للجهاد مقترنة بمصالح مادية امر لا يعيب فـــي شيء ذلك النضال في سبيل المبادىء العليا . واذا كانت الطبقات المالكة قد وجهت الجهود الخاصة التي بذلتها الشعوب حتى يخرج الاغنياء بأكبر الفوائد لانفسهم ، فالحقيقة ايضا ان الكادحين يبحثون في الاشتراكية عن مجتمع يحقق لهم التقدم المـــادي الى جانب الازدهار المعنوي .

(١٠) وحيدة : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(١١) R. LOPEZ & I. W. RAYMOND : «Medieval Trade in the Mediterranean World», New York, Columbia Univ. Press, 1955, p. 222.

(١٢) E.ASHTOR : « Histoire des prix et des salaires dans l'Orient médieval», Paris, S.E.V.P.E.N., 1969, pp 233 et passim.

(١٣) ذكره محمد جمال الدين سرور : الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره » ـ القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٥ ، ص ٢٨ .

(١٤) سعيد عبد الفتاح عاشور : « العصر المماليكي في مصر والشام » ـ القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٥ ، ص ٢٢٢ .

(١٥) هايد : المصدر السابق ، المجلد الاول ، ص ٣٥٥ .

(١٦) سبقت الاشارة الى المظاهر العديدة لهذا التحالف والارتباط الاثني بين الجانبين (اعتماد المماليك البحرية على العبيد القفجاق الآتيـــن مـن القوقـــاز والقرم ، وارسال فرق مغولية كاملة الى القاهرة ، والدعوة لملك القبيلة الذهبية بركة خان في خطبة الجمعة بمساجد مصر ، وتسمية أحد السلاطين لابنه ببركة خان ، وزواج السلطان الناصر بأميرة مغولية الخ) .

(١٧) عاشور : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(١٨) اشتور : المصدر السابق ، ص ٣٨٦ .

(١٩) انظر حوادث ٢٢ شوال سنة ٨٣٦ هـ في تغري بردى : « حوادث الدهور » .

(٢٠) حسن حبشي : « نور الدين والصليبيون » ـ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٨ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ ـ ١٤٧ ـ وانظر كذلك : سعيد عبد الفتاح عاشور : « الايوبيـون والمماليك في مصر والشام » ـ القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٧٠ ، ص ٦٩ ، الذي يذكر نقد ابن الاثير لصلاح الدين لتساهله مع خصومه تساهلا يفوق الحدود .

(٢١) ابن جبير (ابو الحسين محمد بن جبير الكناني الاندلسي البلنسي) : « رحلة » — ليدن ، مطبعة بريل ، ٩٠٧ ، ص ٢٨٧ — ٢٨٨ .

(٢٢) عاشور : المصدر السابق (١٩٧٠) ، ص ١٦٩ .

(٢٣) فييت : المصدر السابق ، ص ٣٨٤ .

(٢٤) ابراهيم علي طرخان : « النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى » القاهرة ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ٤٢ .

(٢٥) عاشور : المصدر السابق (١٩٧٠) ، ص ٩٧ .

(٢٦) عاشور : المصدر السابق (١٩٦٥) ، ص ٢٥٧ .

(٢٧) عاشور : المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(٢٨) R. J. MICHAEL : «Evidence for Mamluk - Mongol Relations, 1260-1360», (In : «Colloque International pour l'Histoire du Caire», G.D.R. - General Egyptian Book Organisation, 1972), pp. 396-399.

(٢٩) اشتور : المصدر السابق ، ص ٣٢٦ .

(٣٠) R. ARMINJON : «La situation économique et financière de l'Egypte», Paris, Librairie générale du droit et de la jurisprudence, 1911, pp. 19-20.

(٣١) W. MUIR : «The Mamelukes or Slave Dynasty of Egypt», London, Smith Elder & Co., 1896, p. 197.

(٣٢) A. N. POLIAK : «Le caractère Colonial de l'Etat mamelouk», R.E.I., 1935, pp. 244-245.

(٣٣) B. SPULER : «Les Mongols dans l'Histoire», Paris, Payot, 1961, pp. 45-46.

(٣٤) المقريزي : الخطط — ص ٢ ، ص ٢٢٠ — ٢٢١ (ذكر احكام السياسة) .

(٣٥) وجيدة : المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٣٦) A. DARRAG : «L'Egypte sous le régime de Barsbay», Damas, Institut Français, 1961, p. 53.

(٣٧) يذكرنا بالتقليد المغولي حيث كان مجلس النبلاء الذي ينتخب الخان او يقره في سلطانه يسمى بالحلقة .

(٣٨) هنا ايضا يلاحظ ان الانقلاب على الخان او اغتياله للاستيلاء على السلطة كان امرا شرعيا عند المغول . انظر وحيدة : المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(٣٩) V. MINORSKY : «Studies in Caucasian History», London, Taylor's Foreign Press, 1953, p. 138.

(٤٠) طرخان : المصدر السابق (١٩٦٨) ، ص ٣٣٥ .

(٤١) سعيد عبد الفتاح عاشور : « المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك » ـ القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ ، ص ٥٠ .

(٤٢) عاشور : المصدر السابق (١٩٦٢) ، ص ٣٥٩ .

(٤٣) « ورأيت صلاح الدين وحده في جانب » انظر :
A. DANTE : Inferno, IV, 129.

(٤٤) عاشور : المصدر السابق (١٩٦٥) ، ص ٢ .

(٤٥) استطاعت الامبراطورية المملوكية أن تغطي مناطق واسعة من الشرق الاوسط ، من تونس غربا الى الفرات شرقا ، ومن حدود الاناضول شمالا الى اليمن والحبشة جنوبا . ومع ذلك ، فظاهرة السلطة المملوكية بقيت خاصة بمصر من ١٢٥٠ حتى اوائل القرن التاسع عشر . وتفسيرنا لهذا الاختصاص يعيده الى شدة التسرات الشرقي بمصر ، وقوة الارتداد نحوه مع سقوط الدولة الفاطمية .
واذا كانت الدولة العثمانية قد اعتمدت وقتا طويلا على جيش دائم من البيادة الحاملة البنادق يشبه الجيش المملوكي في انه مكون من عبيد مسيحيي الاصل ، غير ان الاختلاف الاساسي مع الجيش المملوكي المصري ان السلطان العثماني كان من سلالة مالكة حرة . وسوف نعود الى هذا الموضوع في دراسة مقتضبة خاصة بالعثمانيين فيما بعد .

(٤٦) D. AYALON : «Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom», London, V. Michel, 1956, pp. 27-28.

(٤٧) عاشور : المصدر السابق (١٩٧٠) ، ص ٩٠ .

(٤٨) دراج : المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(٤٩) المصدر السابق .

(٥٠) K. MARX : «Fragment de la version primitive de la contribution à la critique de l'économie politique», Paris, Editions Sociales, 1972, pp. 211-212.

(٥١) عبد اللطيف حمزة : « الحركة الفكرية في مصر في العصرين الايوبي والمملوكي الاول » ـ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ ، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠ .

(٥٢) ذكره محمد جمال الدين سرور : المصدر السابق ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٥٣) عاشور : المصدر السابق (١٩٧٠) ، ص ٣٢٩ .

(٥٤) المقريزي (تقي الدين احمد بن علي) : « اغاثة الامة في كشف الغمة » ـ دمشق ، دار ابن الوليد ، ١٩٥٦ ، ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٥٥) المقريزي : المصدر نفسه ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٥٦) المقريزي : المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٥٧) ك. ماركس و ف. انجلز : « بيان الحزب الشيوعي » ـ موسكو ، دار التقدم ، ١٩٦٨ ، ص ٣٦ ـ ٣٧ . وف. انجلز : « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧١ ، ص ٢٢٥ .

(٥٨) A. CHAMPDOR : «Saladin», Paris, A. Michel, 1956, p. 48.
وكذلك ما ذكره صبحي وحيدة عن ابن جبير ومشاهداته : المصدر السابق ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .

(٥٩) A.CHAMPDOR : «Saladin», Paris, A. Michel, 1956, p. 48. sienne» et le dévelopement du capitalisme dans l'Allemagne de l'Est», (Dans R. I., Nos. 63-64, op. cit.), p. 7«.

(٦٠) ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم بن واصل) : « مفرج الكروب في اخبار بني ايوب » ـ ٣ اجزاء ، القاهرة ، ادارة احياء التراث القديم بوزارة المعارف المصرية ، ١٩٥٣ ، ج ١ ، ص ٥٧ .

(٦١) اشتور : المصدر السابق ، ص ٣٤٠ .

(٦٢) R. LOPEZ et all. : «England to Egypt, 1350-1500», (In : M. A. COOK, ed., op. cit.), pp. 115-116.

(٦٣) V. OMAR TOUSSOUN : «Mémoire sur les finances de l'Egypte», le Caire, I.F.A.O., 1924, pp. 125-151.

(٦٤) المقريزي : « اغاثة الامة » (المصدر السابق) ، ص ٤٥ — ٤٦ .

(٦٥) اشتور : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٦٦) C. CAHEN : «Quelques mots sur le déclin commercial du monde Musulman à la fin du Moyen Age», (In : M. A. COOK, ed., op. cit.), p. 36.

(٦٧) المقريزي : « كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك » — ٤ اجزاء ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٤ ، ج ١ ، قسم ١ ، ، ص ١١١ ، ٢٢٤ .

(٦٨) ياقوت (شهاب الدين بن ابي عبد الله بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي) : « معجم البلدان » — بيروت ، دار صادر ، ١٩٥٦ ، ج ٢ ، ص ٤٣٧ .

(٦٩) كلود كاهن : « تجار القاهرة الاجانب في عهد الفاطميين والايوبيين » (ملخص) — من ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، ١٩٦٩ ، المجلد الثاني ، ص ٨٧١ — ٨٧٢ . وارجع كذلك الى الفصل (مصر الفاطمية) في هذا الكتاب .

(٧٠) M. de BOUARD : «Sur l'évolution monétaire de l'Egypte médiévale», l'Egypte Contemporaine, vol. XXX, No. 185, Mai 1939, p. 453.

(٧١) ارمينجون : المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٧٢) A. C. HESS : «The Ottoman conquest of Egypte», International Journal of Middle East Studies, Vol. 4 (1973) Jan., p. 66.

(٧٣) جدير بالذكر ان سكان حلب ثاروا ضد المماليك في تلك الفترة تاييداً للهجوم العثماني ، مما يبين اتفاقهم في المصالح حيث ان المماليك قد حولوا عنوة التجارة العابرة من المشرق الى مصر .

(٧٤) المقريزي : « اغاثة الامة » (المصدر السابق) ، ص ٤٧ .

(٧٥) انظر :

K. MARX : «Critique de l'économie politique», Paris, Editions Sociales, 1972, p. 89.

(٧٦) ماركس : نفسه ، ص ٩٥ ، ١٠١ ، ١٢٢

(٧٧) ومن المحتمل ان ذهب روديسيا ايضا كان يصل الفاطميين فـي القرن الحادي عشر (حديث مع الاستاذ جان دفيس في باريس بتاريخ ٣١ ـ ٥ ـ ١٩٧٥) .

(٧٨) عاشور : المصدر السابق (١٩٧٠) ، ص ١٨١ . وكذلك دي بوار ، المصـدر السابق ، ص ٤٤٩ واشتور : المصدر السابق ، ص ١٢٠

(٧٩) اشتور : نفسه ، ص ٢٨١ .

(٨٠) ك. ماركس : « رأس المال » ـ الكتاب الثالث ، المجلد الثامن ، الفصل ٤٧ ، ص ١٧٤ من الطبعة الفرنسية.

(٨١) ك. ماركس : مقدمة عام ١٨٥٧ لكتابه « مساهمة في نقـد الاقتصاد السياسي » ـ المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٨٢) G. LA GRASSA : «Mode de production, rapports de production et formation économique et sociale», (Dans : CERM : «Sur la catégorie de formation économique et sociale», Cahier No. 116, 1974), pp. 47 et pass.

(٨٣) وقد نتساءل : هل كان من الممكن اذن ـ لولا الاحتلال العثماني ـ ان يعود النسق الاجتماعي الاقتصادي المصري القهقرى الى المشاعية البدائية او حتى العـدم ؟ نعتقد ان التاريخ قد أجاب على هذا السؤال بالنفي ما دام الاحتلال العثماني قد وقع بالفعل . ولم يكن من المستطاع على أي حال ان تعود مصر الى المشاعيـة الاولى والحضارة تتقدم في المرحلة الرأسمالية ، ووادي النيل مطل مباشرة على مركزها التقليدي ، البحر الابيض .

(٨٤) C. CAHEN : «Le régime des impôts dans le Fayyum ayyubide», Arabica, T. III, F. 1, 1956, pp. 10-11.

(٨٥) عاشور : المصدر السابق (١٩٦٢) ، ص٥٠ . وكذلك المقريزي : الخطط ، ج١، ص ٨٨ .

(٨٦) عاشور : نفسه ، ص ١٩. وكذلك طرخان : المصدر السابق (١٩٦٨) ، ص١٥٠.

(٨٧) A. N. POLIAK : «Feudalism in Egypte, Syria, Palestine and the Lebanon», London, The Royal Asiatic Society, 1939, p. 65.

(٨٨) النويري (شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب) : «نهاية الارب في فنون الادب» ـ القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣١ ، المجلد ٨ ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٨٩) القلقشندي (الشيخ ابو العباس أحمد) : « كتاب صبح الاعشى في صناعة الانشاء» ـ القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٢٢ ، حـ٣ ، ص ٤٥٨ . وكذلك وحيدة : المصدر السابق ، ص ١٠٢ ، وبولياك : المصدر السابق (١٩٣٩) ، ص١٩ـ٢٠.

(٩٠) النويري : المصدر السابق ، حـ ٨ ، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ .

(٩١) اشتور : المصدر السابق ، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

(٩٢) انظر برنارد لويس : « النقابات الاسلامية » ، ترجمة عبد العزيز الدوري ـ مجلة الرسالة ، العدد ٣٥٥ ، ١٩٤٠ ، ص ٧٨٦ ظ ٧٨٧ .

(٩٣) K. MARX : «Pre-Capitalist economic formations», London, Lawrence & Wishart, 1964, p. 71.

(٩٤) اشتور : المصدر السابق ، ص ١١٧

(٩٥) قارن مع نص ماركس الذي ذكره ايف جارلان :
Y. GARLAN : «L'esclavage chez Marx», Texte polygraphié du CERM à propos de la réunion du 14-6-75 sur les Formen, p. 4.
والذي يقول فيه ماركس ان فقدان الافراد لحريتهم في الشكـــل الشرقي امر غير ممكن الا بسبب تأثيرات خارجية تماما (مثل الغزوات الخارجية التي تستولي على عبيـد) .

(٩٦) ذكره وليم سليمان : « القاهرة في مصر المملوكية » ـ مجلة الطليعة ، القاهرة، السنـة ٥ ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٦٩ ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٩٧) طرخان : المصدر السابق (١٩٦٨) ، ص ٢٠١ .

(٩٨) V. V. STRUVE : «The problem of the genesis, development and desintegration of the slave societies in the ancient Orient», (In : I. M. DIAKONOFF, ed. : «Ancient Mesopotamia», Moscow, Nauka, 1969), p. 66.

(٩٩) طرخان : المصدر السابق (١٩٦٨) ، ص ٨٦ .

(١٠٠) علي ابراهيم حسن : « دراسات في تاريخ المماليك البحرية » ـ ط٢ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ٢٦٢ .

(١٠١) الحقيقة ان عددا من المقطعين أقاموا في أراضيهم وقاموا بأعمال اصلاحيةالزراعة، وانشأوا بعض الصناعات مثل الزيت ، ولكنهم ظلوا قلة .

(١٠٢) المقريزي : « الخطط » ، حـ ١ ، ص ١١١ .

(١٠٣) المقريزي : « اغاثة الامة » (المصدر السابق) ، ص ٣٦ .

(١٠٤) D. RICHARDS : «Coptic bureaucracy under the Mamluks», (In : Colloque International, op. cit.), p. 375.

(١٠٥) ذكره أحمد احمد البدوي : « الحياة الادبية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام » ــ القاهرة ،مكتبة نهضة مصر (د.ت.) ، ص ٦٧ .

(١٠٦) المقريزي : « الخطط » ، حـ ١ ، ص ١٠١ .

(١٠٧) المقريزي : « اغاثة الامة » (المصدر السابق) ، ص ٤٢ .

(١٠٨) الظاهري (غرس الدين خليل بن شاهين) : « كتـاب زبدة كشف الممالك وبيـــان الطرق والمسالك » ــ باريس، المطبعة الجمهورية ، ١٨٩٤ ، ص ١٢٩ــ١٣٠ .

(١٠٩) طرخان : المصدر السابق (١٩٦٨) ، ص ٧٧ ــ ٧٨ .

(١١٠) انظر : هايد : المصدر السابق ، المجلد الثاني ، ص ٤٧٥ ــ ٤٧٧ .
وعاشور : المصدر السابق (١٩٧٠) ، ص ٣٥٢ .

(١١١) ابراهيم علي طرخان : « مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة » ــ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ ، ص ٢٧٩ .

(١١٢) عاشور : المصدر السابق (١٩٦٥) ، ص ٣٠٠ .

(١١٣) دراج : المصدر السابق ، ص ١٥٣ ــ ١٥٤ .

(١١٤) قاسم : المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(١١٥) كلود كاهن : « نظام الضرائب ... » (المصدر السابق) ، ص ٢٣ .

(١١٦) ل. آ. سيميونوفا : « صلاح الدين والمماليك في مصر » ــ موسكو ، ناوكا ، ١٩٧٢ (؟) (ترجمة غير كاملة وغير منشورة بقلم بشير السباعي ، ١٩٧٤) .

(١١٧) H. RABIE : «The size and value of the Iqta' in Egypt», (In : M. A. COOK, ed. op. cit.), pp. 135-136.

(١١٨) المقريزي : « الخطط » ، جـ ١ ، ص ٨٥ .

(١١٩) طرخان : المصدر السابق ، ١٩٦٨ ، ص ٢٧٠ .

(١٢٠) C. CAHEN : Art. « Ayyubide » - Enc. of Islam, Vol. 1, p. 802.

(١٢١) المصدر السابق ..

(١٢٢) وليم سليمان : المصدر السابق ، ص ٥٦ . وكذلك طرخان : المصدر السابق (١٩٦٨)، ح٢ ص ٢٦٥، ١٢ . وكذلك فييت : المصدر السابق ، ص ٢٩٥،وايضا:
S. D. GOITEIN : «A Mediterranean society», Berkeley, Univ. of California press, 1967, pp. 117-118.
واستند طرخان على ما كتبه السبكي والسيوطي في هذا الشأن بان الاقطاعات ملكية ارفاق بمعنى استغلال وليست تمليك (ص ٢٣٩).

(١٢٣) ابو شامة (شهاب الدين ابو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسي الشافعي): « كتاب الروضتين في اخبار الدولتين » ـ القاهرة ، مطبعة وادي النيل، ١٨٧١ ، ص ٨ـ٩ . وكذلك ابن واصل : المصدر السابق ، ح١، ص١٣٥.

(١٢٤) H. RABIE : «The financial system of Egypt, 1169-1341», London, Oxford Univ. Press, 1972, pp. 59 et pass.

(١٢٥) وحيدة :المصدر السابق ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(١٢٦) بولياك : « الاقطاع في مصر ... » (المصدر السابق) ، ص ٤٥ . والظاهري: المصدر السابق، ص ١٣٠ .

(١٢٧) بولياك : نفسه ، ص ٢٤ ـ ٢٥ . وكذلك المقريزي : « الخطط » ، ح١ ،ص٨٨، ٩٠ ، ١١١ .

(١٢٨) المقريزي : « اغاثة الامة » (المصدر السابق) ، ص ٣٦ .

(١٢٩) لبيب : المصدر السابق ، ص ٧٥ ـ ٧٦ .

(١٣٠) انظر ابن دقماق (ابراهيم بن محمد ابن ايدمر الفلكي) : « كتاب الانتصار بواسطة عقد الأمصار » ـ القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٣١٤هـ ، ح ٤ ، ص٤١ ـ ٤٦ .

(١٣١) عاشور : المصدر السابق (١٩٦٢) ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(١٣٢) بولياك : « الاقطاع في مصر ...» (المصدر السابق) ، ص ٣٤ ، ٣٨ . وكذلك عاشور : المصدر السابق (١٩٦٢) ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .

(١٣٣) وحيدة : المصدر السابق ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ . وهذه النزعة من تراث رجال القلم والعلم في مصر منذ زمن قديم ايضا .

(١٣٤) انظر الاشارة الى المقريزي وابن اياس في طرخان : المصدر السابق (١٩٦٨)، ص ٦٣ ـ ٦٤ .

(١٣٥) طرخان : نفسه ، ص ٧٤ .

(١٣٦) انظر مناقشة كتاب سيمينوفا عن صلاح الدين :

E. ASHTOR : «Débat sur l'évolution économico-sociale de l'Egypte à la fin du Moyen Age», JESHO, Vol. 12, 1969, p. 104.

C. CAHEN : «Note additionnelle», ditto, p. 111.

ولا نتفق مع الكاتبة السوفياتية على اعتبار زيادة انتشار اراضي الملك علامة على مرحلة جديدة في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي المصري ودليلا على «انحدار النظام الاقطاعي » في مصر ، اذ نرى ان التكوين المصري لم يكن اقطاعيا اصلا كما هو مبين في هذه الدراسة . ومع ذلك ، ففي تقديرنا ان تلك الظاهرة التي اشارت اليها الكاتبة قد اشتدت بصورة أبرز في مصر العثمانية وأنبات بالتحولات العميقة التي حدثت في ظل محمد علي .

(١٣٧) انظر اشتور : « تاريخ الاسعار » (المصدر السابق)، ص ١١٠ ، ١٨١ ، ٣٥٥ ، ٤٣٤ .

(١٣٨) لاجراسا : المصدر السابق ، ص ٤٩ ، ٥٧ ـ ٥٨ .

(١٣٩) ذكره عاشور : المصدر السابق (١٩٦٢) ، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(١٤٠) انظر الدراسة القيمة لاپالون في هذا الشأن (سبق ذكر المصدر) .

(١٤١) A. N. POLIAK : «Les révoltes populaires en Egypte à l'époque des Mamlouks et leurs causes économiques», REI, 1934, T. 3, pp. 260-261.

(١٤٢) تغرى بردى (ابو المحاسن يوسف بن تغرى بردى) : منتخبات من « حوادث الدهور في مدى الايام والشهور » حررها وليم ببر ، جامعة كاليفورنيا ، ١٩٣١ ، ج ٣ ، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠ .

(١٤٣) ابن اياس (محمد بن احمد بن اياس الحنفي) : « بدائع الزهور في وقائع الدهور » ـ النشرات الاسلامية لجمعية المستشرقين الالمان ، استامبول ، مطبعة الدولة ، ١٩٣٢ ، ج ٥ ، ص ١٥١ .

(١٤٤) وحيدة : المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(١٤٥) لويس : « النقابات ... » (المصدر السابق) ، عدد ٣٦٢ ، ص ٩٧٥ .

(١٤٦) ذكره احمد احمد بدوي : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(١٤٧) I. M. LAPIDUS : «Ayyubid religious policy and the development of the Schools of law in Cairo», (In : Colloque International, op. cit.), p. 467.

(١٤٨) اشتور : المصدر السابق (تاريخ الاسعار) ، ص ٤٦٧ .

(١٤٩) ابن اياس : « بدائع الزهور » ، ، ج ٣ ، ص ١٩٦ .

(١٥٠) E. PILOTI : «L'Egypte au commencement du XVe siècle», Le Caire, Univ. Fouad 1er, 1950, pp. 19 et pass.

(١٥١) احمد لطفي السيد : « قبائل العرب في مصر » ـ ج ١ : الجعافرة وقبائل اخرى ـ القاهرة ، جمعية عربان العقيلات ، ١٩٣٥ ، ص ٧٣ ـ ٧٤ .

(١٥٢) بولياك : المصدر السابق (١٩٣٤) ، ص ٢٦٣ .

(١٥٣) عباس مصطفى عمار : « المدخل الشرقي لمصر » ـ القاهرة ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للاثار الشرقية ، ١٩٤٦ ، ص ١١٠ .

(١٥٤) ابن اياس : « صفحات لم تنشر » ، ص ١٧٨ ، ١٨٨ .

(١٥٥) بيلوتي : المصدر السابق ، ص ١٨ ـ ١٩ .

(١٥٦) المقريزي : « البيان والاعراب عما بارض مصر من الاعراب » ـ القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٦١ ، ص ٥٠ وبعدها .

(١٥٧) المقريزي : « كتاب السلوك لمعرفة الدول والملوك » ـ القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٤ ، ج ١ ، ص ٣٨٦ .

(١٥٨) عبد الحميد عابدين في مقدمته للبيان والاعراب للمقريزي ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(١٥٩) احمد لطفي السيد : المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(١٦٠) المقريزي : « البيان والاعراب » ، ص ٣٣ ، ٣٤ ـ ٣٥ .

(١٦١) المقريزي : المصدر نفسه ، ص ١٢٨ ـ ١٣١ .

(١٦٢) المقريزي : المصدر نفسه ، ص ٨ ـ ١٠ .

(١٦٣) تغري بردى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١ ، حوادث ٨٦٦ هـ .

(١٦٤) ابن اياس : « بـــدائع الزهور » ، ج ٣ ، ص ١٤٧ ، حـــوادث ٨٣٣ هـ ـ و ص ٢٢٩ ، حوادث ٨٩١ هـ .

(١٦٥) ابن اياس : « صفحات لم تنشر » ، ص ٤٥ .

(١٦٦) عباس عمار : المصدر السابق ، ص ١٠٩ . وكذلك احمد السيد : المصـــدر السابق ، ص ٤٦ .

(١٦٧) بولياك : المصدر السابق (١٩٣٤) ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ . وكذلك :

W. POPPER : «History of Egypt, 1382-1469», Berkeley, Univ. of California Press, 1954, Vol. 4, p. 144.

(١٦٨) وحيدة : المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

(١٦٩) الوبيز وريمون : المصدر السابق ، ص ٤١٣ .

(١٧٠) ابن خلدون : « المقدمة » ، ج ٢ ، ص ٧١٧ . نصيحة طاهر بن الحسين لابنـــه عبد الله .

(١٧١) سيد عبد الفتاح عاشور : « مصر في عصر دولة المماليك البحرية » ـ القاهرة ، الالف كتاب رقم ٢٢٧ ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

(١٧٢) ذكره علي صافي حسين : « الادب الصوفي في مصر في القرن السابع الهجري » ـ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص ٢٦ .

(١٧٣) ذكره عبد اللطيف حمزة : « الحركة الفكرية في مصر فـــي العصرين الايوبـــي والمملوكي الاول » ـ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ ، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٥ .

(١٧٤) ذكره عبد اللطيف حمزة : المصدر نفسه ، ص ٣٣٧ .

(١٧٥) ذكره علي صافي حسين : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

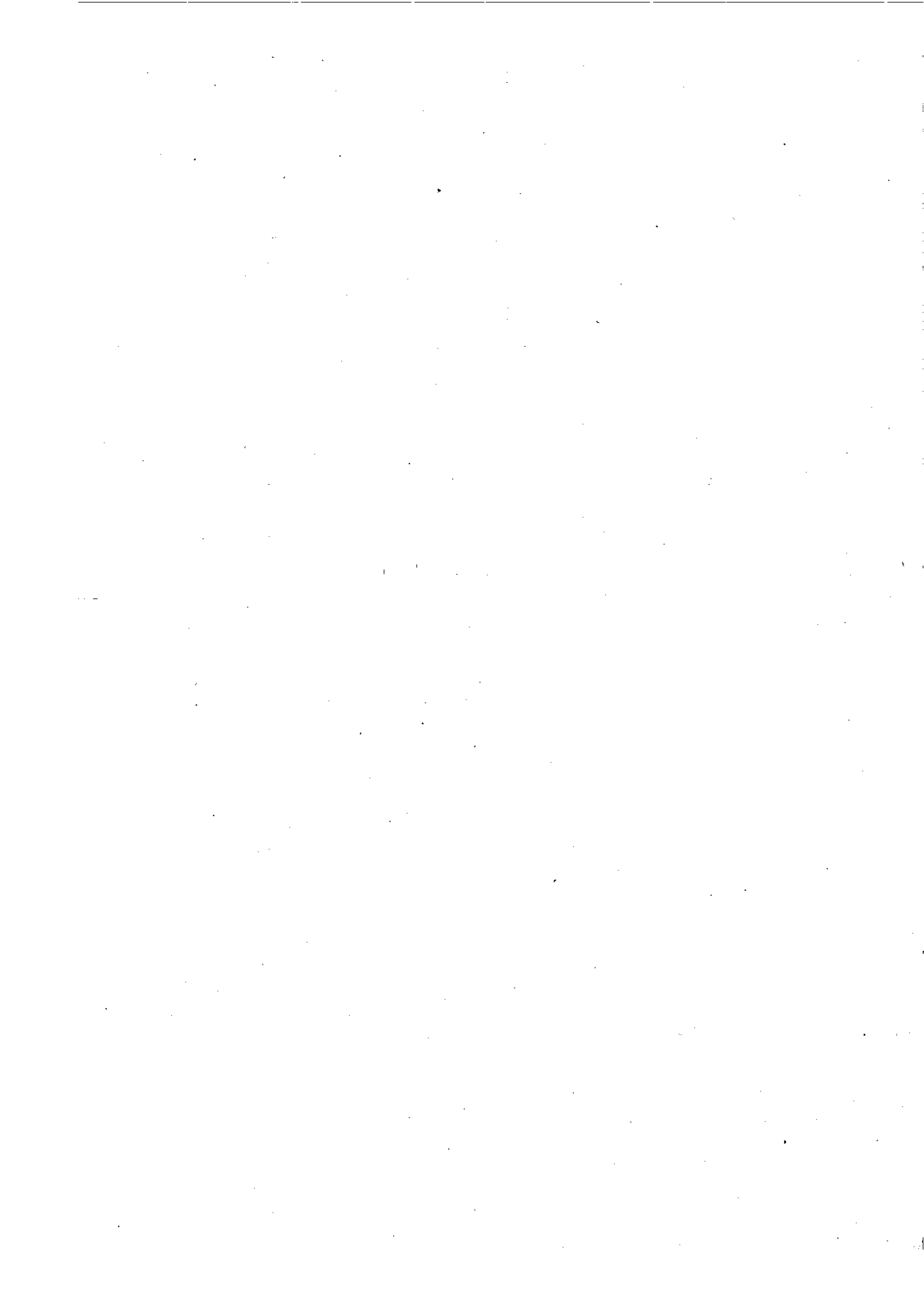
(١٧٦) حسين مؤنس : « سفارة بيترو مارتير وانجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين الـى السلطان قنصوه الغوري » ـ ابحاث الندوة الدوليـــة لتاريخ القـاهرة ، المجلد الاول ، ص ٤٧١ .

(١٧٧)   علي صافي حسين : المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(١٧٨)   عن النويري : ((الالمام بالاعلام)) ـ ج ٢ ، ص ٥١٧ ـ ٥١٨ . وذكره عاشور : المصدر السابق (١٩٦٢) ، ص ١٦٨ .

(١٧٩)   عن السخاوي : ((التبر المسبوك)) ، ص ٢٢٠ . وذكره عاشور : المصدر نفسه، ص ١٧٥ .

(١٨٠)   بوبير : المصدر السابق ، المجلد الخامس ، ص ١٢٤ .



خاتمة

غطت صفحات هذا الكتاب ما يقرب من أربعين قرنا من تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي ، وكانت بالضرورة تغطية مقتضبة وسريعة . ونود في هذه الخاتمة أن نحاول استخلاص بعض العموميات ، لا من النظرية الماركسية ذاتها فقط ، بل من الوقائع الملموسة التي مررنا بها مع القراء .

ففي تقديرنا ان التكوين المصري يدخل مرحلة جديدة مع الاحتلال العثماني (وعهده الثاني بالذات) . وهي مرحلة تتميز بالسمات الانتقالية الى النظام البورجوازي المصري ، وتستحق دراسة منفصلة . وذلك لانها تمهد لاختفاء المشترك الفلاحي تماما ــ وهو العمود الاول للنمط الآسيوي للانتاج ــ ولسيادة الانتاج السلعي في الزراعة وهي السيادة التي أقامها محمد علي بواسطة القطن . وبالتالي ، فلن يعود علميا الحديث عن النمط الآسيوي بعد ذلك الا من حيث تراثه الاقتصادي والاجتماعي ــ والفكري والسياسي بشكل خاص .

ولا ندعي في هذه الخاتمة قدرتنا على صياغة جميع القضايا النظرية التي تحكم نشأة التكوين المصري وتطوره . ولكننا نرغب فقط في ابراز بعض الافكار العامة ، لعل التفاصيل والمعطيات العديدة كانت قد سترتها ، أحيانا كثيرة ، في الصفحات السابقة .

أولا : في قيام التكوين الشرقي

دفعتنا الامانة العلمية الى أن نلقي نظرة على شيء من تاريخ الشعوب التي انحدر منها الفاتحون لمصر وحكامها وغزاتها (العرب ، المغاربة ، الاتراك ، المغول) ، لكي ندرك بصورة أفضل ما أتوا به من نظم وتصرفات ، وما أحدثوه في بلادنا من تطور أو ركود . غير ان تلك النظرة السريعة قد تساعدنا الآن في توضيح التجارب المشتركة العملية التاريخية التي أدت الى قيام التكوين الشرقي .

١ ـ ثورة اجتماعية :

ان الامر الذي يفصل بين التكوين الشرقي وبين النظم المشاعية السابقة له هو تكوين الدولة المركزية . وقد لاحظنا من الوقائع في أغلب الاحوال ان تلك النظم المشاعية كانت حققت تقدما في مستوى القوى الانتاجية أوجد فائضا للانتاج ، واستطاع نوع من النبالة القبلية أن يستولي عليه لنفسه باعتباره امتيازا . وبمعنى آخر ، سبق بداية الانقسام الطبقي تكوين الدولة . وهذا شيء منطقي اذا كنا نقرر علميا ان وجود الدولة دليل على وجود الطبقات الاجتماعية .

ففي العصر الجاهلي نجد أرستقراطية عربية غنية جنبا الى جنب العبيد والفلاحين والبدو الفقراء . وهناك أمر شبيه في المغرب أيضا ، ولدى القبائل التركية غير العثمانية والمغول في الفترات السابقة للسلاجقة وجنكيز خان .

وينتقل المجتمع الى قيام الدولة الشرقية بثورة اجتماعية حقيقية ، لعب دورا رئيسيا فيها جماهير الفقراء في الشعوب الفاتحة وجماهير الموالي عند العديد من البلدان المحتلة . لقد كان حماس العرب وايمانهم بعدالة النظام الاسلامي الجديد قوة لا تقهر في ايجاد الامبراطورية الخلافية ، وواكبت حركتهم اقامة أجهزة الدولة . وكذلك الحال مع غزوات الشعوب الرعوية الآسيوية والقبائل المغربية البربرية ، مع الفارق انها لم تنشىء دينا في أغلب الاحيان ، بل اعتنقت الاسلام .

وقد يبدو غريبا ان ثورة اجتماعية تالية للمشاعية كانت الارضية التي قامت عليها أجهزة الدولة القاهرة . ولكن هذا حدث أيضا بالنسبة لنظم أخرى . ففي روما جاءت الدولة بعد أن حطمت ثورة المعدمين التنظيم النبيلي القديم . وكذلك نشأت الدولة لدى القبائل الجرمانية المنتصرة على الامبراطورية الرومانية بسبب الاستيلاء على أراض واسعة عجز التنظيم النبيلي القبلي الجرماني عن السيطرة عليها (أنظر « أصل العائلة » لانجلز) . ولنتذكر كيف قضى جنكيز خان على التنظيم القبلي المغولي واستبدل بالسيطرة النبيلية السابقة التنظيم العشري العسكري الذي مكنه من الفتوحات الواسعة . ونعلم كذلك ان الثورة الكبرى (في الفترة الانتقالية الاولى ، بين الدولتين القديمة والوسطى) ، وعمليات طرد الهكسوس من مصر مكنت الدولة الفرعونية من اخضاع النبالة الاقليمية في مصر للجهاز البيروقراطي المركزي حتى حل هذا الجهاز محلها في الوضع الاجتماعي .

وما من شك في ان حركة الاسلام في عهودها الاولى حملت السمات

الثورية الواضحة التي تضعها في وضع خاص بالمقارنة مع الحركات الدينية السابقة . ونعلم ان ماركس وانجلز أسميا ظهور الاسلام بـ « الثورة المحمدية » (خطاب انجلز الى ماركس في ٦ - ٦ - ١٨٥٣) . واذا كان رجعيون عرب يعملون جاهدين اليوم على طمس هذه الطبيعة الثورية للحركة الاسلامية ، فما زالت الجماهير الواسعة في بلادنا تنظر اليها من الزاوية الصحيحة في تراثها .

ونعلم على العموم ان قيام الدولة الشرقية كان عاملا أساسيا في رفع القوى الانتاجية الى مستوى أعلى جديد (الحضارة الفرعونية والحضارة الاسلامية) ، وخاصة بفضل ما أوجدته من تقسيم متميز للعمل الاجتماعي بين العمل الانتاجي المباشر والعمل الاشرافي الاداري .

٢ - دور الظروف المادية والاقليمية :

ربط المفهوم البسيط للنمط الآسيوي بينه وبين حضارات الانهار . ولكن استقراء الحقائق والمعطيات التاريخية يبين ان النظام الشرقي قام أيضا لدى شعوب تجوالة في أقاليم شبه قاحلة . فهناك أيضا أدت القيود الفنية للانتاج الى قيام الطبقة الحاكمة بالاشراف الانتاجي كتمهيد لان تتولى الدولة مهاما اقتصادية مركزية . وغالبا ما وقع اتصال وثيق وتأثير متبادل وتداخل بين البيئتين ، علاوة على أفعال الغزو البدوي لمناطق الزراعات المستقرة . وهذا الامر واضح في الامبراطوريات العربية والمغربية (الفاطمية) والتركية والمغولية .

وهنا نجد ان التسمية نفسها التي أطلقها كارل فيتفوجل على النظم الشرقية - « النظم المائية » - خاطئة من حيث الدقة العلمية التاريخية ، علاوة على آلية مفهومه العام للطغيان الشرقي .

واذا كان صحيحا ان الشروط المادية للانتاج لعبت الدور الهام الرئيسي في تشكيل التكوين الشرقي في أوائله (بسبب انخفاض القوى الانتاجية) ، فلم يستمر الامر على هذه الآلية بعد ذلك ، عندما أصبح الانتاج والمجتمع أشد تركيبا وتعقيدا . ولعبت العوامل السياسية والفكرية والدينية دورا متزايدا . وقد رأينا مثالا واضحا لذلك في الدولة الفاطمية بمصر حيث وجهت فكرية الحكام ومساندة التأييد الشعبي المجتمع المصري نحو تطورات رئيسية الى الامام . وكذلك أحدث الحكم الايوبي المملوكي تطويرا صارخا ، وان كان الى الخلف .

٣ ـ دور العوامل الاثنية والطبقية :

جمع التكوين الشرقي بين المشتركات الانتاجية المنعـــزلة وبين الدولة المركزية ذات المهام الاقتصادية . وكان تأثير القبائل الرعوية قـويا في الابقاء على تلك المشتركات واستمرارها من جهة ، وفي ايجاد الدولة المركزية أيضا باعتبارها الوسيلة الرئيسية لاستخراج الجزية مـــن المنتجين الخاضعين . ولعبت المقاومة الفلاحية دورا موازيا في استمرار تلك المشتركات والاعتماد على جهاز الدولة لتنظيم العمليات الانتاجية عـــلى نطاق واسع . وتبيـن الدراسات عن أصول الملكية العقارية في مصر ان تولي فرعون لحق الرقبـة على أرض مصر كلها تم في عهد الهكسوس على أيدي يوسف . وتقول التوراة ان الفلاحين في هذه الفترة باعوا أراضيهم لملك مصر مقابل حصولهم عـــلى الغلال المخزونة لديه . ويقترن انشاء الامبراطوريات الاسلامية والفاطميـــة والتركية السلجوقية والمغولية كذلك ، بتأكيد المبدأ القائل بأن رأس الدولـة يملك حق الرقبة على الارض الزراعية وحق استخراج الجزية والخراج مـن السكان المنتجين . كما يقترن قيام تلك الامبراطوريات باقامـــة بيروقراطية واسعة ذات امتيازات خاصة أو تجديد هيكلها .

٤ ـ دور العوامل المحيطة وخاصة التجارة :

في أغلب الاحيان ، كانت أحوال التجارة الخارجية أو العـابرة الكبرى عاملا حاسما في التمكن من اقامة النظم الشرقية . ففي تلك الظروف مـــن انخفاض القوى الانتاجية ومن وجود تيارات شعبية تسووية قوية ، كـانت المكوس المفروضة على التجارة مصدرا لمورد هام للطبقة الحاكمة المندمجة في جهاز الدولة . وساعد ايراد التجارة على تغذية تلك الطبقة ، ومكنها مـــن الصرف على الجهاز البيروقراطي الضخم وخاصة على المرتزقة والعبيد الذين تتكون منهم الجيوش الدائمة . ولذلك ، فكثيرا ما لاحظنا الارتباط التاريخي بين قيام الدولة الشرقية وبين ازدهار التجارة المارة بطرق أقاليمها (التجارة البرية بين الشام والهند من خلال الجزيرة العربية ، أو بين بيزنطة والصين من خلال العراق وما وراء النهـــر ، أو بين غربي المتوسط والهنـد مـــن خلال مصر) .

وتعني التجارة التعامل بالسلع ، الامر الذي يحتوي على بذور الملكيـة الفردية . والحقيقة ان هذه الملكية موجودة دائما كقطب مناقض ـ وملازم في الوقت نفسه ـ لملكية الدولة . ورغم ان هذه الاخيرة تمثل القطب السائد ، الا ان العلاقة والتوازن بين شكلي الملكيـــة (وبالتالي بين الانتاج السلعـي

والاكتفاء الذاتي) اختلفا مع اختلاف المناطق والشعوب . ومن هنا ــ مع أسباب أخرى ــ جاء اختلاف النظم الشرقية ، وكذلك تنوع التأثير الذي مارسته كل أثنية جديدة استولت على حكم مصر . ورأينا هذا في الفروق بين النظم العربية والفاطمية والسلجوقية والمغولية من حيث تكوينها الداخلي وتأثيرها على مصر رغم انها جميعا أنواع من النظم الشرقية وأبقت على النمط الآسيوي كأساس في بلادنا .

غير ان التكوين العثماني في تقديرنا مختلف عن تلك التكوينات في عناصر جوهرية مما يقدم تفسيرا جزئيا للتغيرات الحاسمة التي طرأت على المجتمع المصري في القرن الثامن عشر .

وعلى أية حال ، فالملاحظ ان تأثير التجارة الخارجية والعابرة على التكوين المصري ظل محدودا . فسواء كانت نشطة مزدهرة أم راكدة ؛ فلا نراها تغيره في جوهره ، بل الاغلب انها ساعدت على ابقائه بفضل تغذيتها للطبقة الحاكمة المالكة من خارجه .

٥ ــ لا عبودية ولا اقطاع :

وكذلك نجد من الوقائع ان التكوينات الشرقية المبنية على النمط الآسيوي للانتاج ليست تكوينات عبودية . ففي حين ان العبيد في اليونان وروما وغيرهما كانوا المنتجين في الزراعة والحرف ويمثلون الطبقة المستغلة (بفتح الغين) أساسا ، نراهم حكاما أو جزءا من الطبقة الحاكمة المالكة والبيروقراطية في التكوينات الشرقية ، ولا يلعبون دورا في الانتاج الزراعي أو الصناعي (الا بصورة محدودة في بعض المناجم الفرعونية أو لفترة قصيرة جدا مثل العبيد الآباق في العهد الاخشيدي) . وأبرز نموذج لهذا الاختلاف في وضع العبيد هو الحكم المملوكي المصري .

وبالمثل ، فمن المستحيل أن نسمي النظام الاجتماعي اقطاعيا في تلك العهود (الا في فترات تبدو استثنائية ، مثل الجزء الاخير من العهد البيزنطي في مصر) . وذلك رغم ان أفراد الطبقة الحاكمة ينتفعون بايراد الاقطاعات . فالاقطاع المصري منبثق من ملكية الدولة ويظل على أرضيتها ؛ في حين الاقطاع الاوروبي نابع من الملكية الفردية . ورأينا كيف كانت الاقطاعات الشرقية متناثرة لا تكون ضياعا كبيرة على الاغلب ، وتصادر المرة بعد المرة (وخاصة في عمليات الروك المتكررة) ، ولا تورث لذرية المقطع ، بل تعود الى قاتله أو الدولة ، أو تسقط عن يده عند انتهاء وظيفته الحكومية . وكذلك تحققنا من ان المقطع لا يمارس حقوقا استعبادية شخصية على

الفلاحين من حيث الجانب الاغلب (الحصول على الخراج) ، ولا حقوقا ادارية مبدئية على الارض المقطعة له . أي ان الامتيازات الناتجة من الاقطاع المصري تمر من خلال سيادة جهاز الدولة على وسائل الانتاج وليست حقوقا سيادية شخصية للمقطعين أساسا .

وبالتالي ، فيمكننا أن نؤكد مرة أخرى هنا ان التكوين المصري لم يكن عبوديا ولا اقطاعيا ، وانما كان تكوينا « شرقيا » ، وان مصر لم تعرف لا العبودية ولا الاقطاع كنظام اجتماعي سائد حتى ١٥١٧ على الاقل .

٦ ـ الجهاز الحاكم محور الطبقة المالكة :

منذ قيام الدولة في النظم الغربية ، تتولى أجهزتها مهمة القمع « الشرعي » للقوى المناوئة للطبقة المالكة ، ويتخصص أفرادها في هذه العملية ، متخذين سمة الانعزال والارتفاع عن المجتمع . وفي النظام الرأسمالي ، يوجد فصل بين طبقة الملاك القائمين بتوجيه النشاط الاقتصادي وبين أجهزة الدولة القائمة بالنشاط السياسي والقمعي ، وهو فصل مبدئي من الناحية النظرية .

أما في النظم الشرقية المبنية على النمط الآسيوي للانتاج ، فالدولة هي المشترك الاعلى ، ورأسها يملك وسائل الانتاج ملكية الرقبة باعتباره رمزا لجهاز الدولة . وتبين الدراسة السابقة ليس فقط ان الارض الزراعية ملكية الدولة ، بل المناجم ، وللدولة حق احتكار سائر الانشطة الاقتصادية الكبرى من صناعية وتجارية ومالية الخ . ويتمكن أفراد الصفوة من ابتلاع فائض العمل الانتاجي باعتبارهم منتمين الى الدولة ، أي يمثلونها بالنيابة ، وتسقط حقوقهم عند انفصالهم عنها . فجهاز الدولة يتكون من أفراد الطبقة الحاكمة والمالكة في الوقت نفسه ، والبيروقراطية ككل هي المالكة الاساسية . وفي الحقيقة توجد فئات اجتماعية مالكة أخرى (تجار ، حرفيون ، أعيان الريف) ولكنها خاضعة البيروقراطية ومرتبطة بها ومعتمدة عليها .

واذا طمعت فئة جديدة في النظام الشرقي في توسيع نصيبها من فائض العمل ، فليس أمامها الا الاستيلاء على الدولة مباشرة اما بالتسرب الى أجهزتها أو بالعنف المفتوح . وفي حين ان الملاك في النظم الغربية يوسعون ثرواتهم بنشاطهم الاقتصادي الخاص أولا ، وبالتأثير على الدولة لكي تحمي مصالحهم ، نجدهم في النظام المصري يحققون أهدافهم بالعمل الاداري المباشر من داخل الدولة لانهم أساسا من البيروقراطية .

ولان الدولة الشرقية تتولى المهام الاقتصادية الرئيسية ، فاتجاهها السياسي والفكري هو الحاسم في الحالة الاقتصادية أي في الازدهار أو الركود ، وفي رفع مستوى القوى الانتاجية أو الحط منها . ومن هنا ما يبدو من أمر غريب يلاحظه بعض المستشرقين ويسجل أهميته معظم المؤرخين العرب والمسلمين : فاذا كانت الصراعات السياسية في الغرب بين الدول أو بين الطبقات تدور بوضوح حول مصالح اقتصادية ومادية ، تندلع هذه الصراعات في التاريخ الشرقي – والمصري – حول المذاهب أو بين النحل والاثنيات المرتبطة بها . غير ان الحقيقة ان تحت هذا الصراع المذهبي والفكري مصالح اقتصادية وطبقية محددة .

وتبين هذه الصراعات كيف ان الخلاف بين الفاطمية والسنية العباسية وازى الصراع حول السيطرة على الطرق التجارية والجزية المستخرجة من الرعية . ونفس الشيء بالنسبة للصراع بين الفاطميين والقرامطة ، وبين العربان الخوارج والشيعة وبين الايوبيين والمماليك ، وبين المماليك والمغول الوثنيين أو الشيعة الخ . وكل مجموعة أثنية جديدة تستولي على الحكم في مصر انما تأتي بفكرية ومصالح محددة سابقة – والاغلب بمذهب محدد – يترتب عليها تحديد المسار الاقتصادي العام للبلاد . وكأن أمر العلاقة بين التوجه الاقتصادي وبين التوجه الفكري مقلوب في النظم الشرقية بالمقارنة مع النظم الغربية المبنية على الملكية الفردية الخاصة . ولكنه قلب شكلي فقط الامور . ورغم ذلك ، فيلعب هذا الاختلاف دورا هاما في الاشكال الهيكلية الحياة الاجتماعية على العموم .



وثمة ملاحظة نود ابداءها فيما يتعلق بعملية نشوء التكوين المصري الذي نراه نوعا من التكوينات الشرقية . فالجانب الاغلب من الخطوط العامة التي استنتجناها في هذه الخاتمة بخصوص هذا النشوء ، انما جاء من معلوماتنا عن التاريخ الاجتماعي الاقتصادي للدول العربية والتركية والمغولية . وقمنا – في الحقيقة – باسقاط ضوئها على مصر الى درجة كبيرة . وذلك لان نشأة تلك الدول حديثة نوعا – من القرن السابع الى القرن الثالث عشر – وتوفرت لدينا معطيات كافية عنها الى حد ما . أما بالنسبة لمصر ، فنشأة تكوينها الشرقي موغلة في القدم ، وجزء منها ينتمي الى ما قبل التاريخ ، فالمعلومات عنها قليلة جدا ، والكثير من الموجود منها أقرب الى تخمينات ما زالت مثارا للمناقشة بين علماء المصريات . وكمثال ، فلم نجد بعد أي دراسة متخصصة عن المشترك الفلاحي المصري في العهود السابقة على البطالمة .

زد على ذلك ان كاتب هذه السطور نفسه ليس من دارسي المصريات ، ولا يقرأ الهيروغليفية ، الامر الذي يحول دون محاولته ــ ولو رغب ــ البحث في البرديات القديمة أو النقوش . وأملنا أن تدفع هذه الصفحات الباحثين المصريين الى القيام بهذه المحاولة عساهم أن يوفقوا في القاء المزيد من الضوء على تراثنا .

ثانيا : في تطور التكوين المصري

ملأ كارل فيتفوجل ــ في كتابه « الطغيان الشرقي » ــ الصفحات بالحجج الدالة على الركود التام للنظم الشرقية . وتشبث في هذا بنص مشهور لماركس في مقال بعنوان « النتائج المقبلة للحكم البريطاني في الهند » حيث يقول :

« ليس للمجتمع الهندي تاريخ على الاطلاق ، أو على الاقل ليس له تاريخ معروف . وما نسميه تاريخه ليس الا تاريخ الغزاة المتتالين الذين أسسوا امبراطوريتهم على القاعدة السلبية لذلك المجتمع الذي لا يقاوم ولا يتغير » .

غير ان الوقائع البادية من معطيات هذه الدراسة لا تؤيد هذا الرأي فيما يتعلق بالتكوين المصري على الاقل . وتوحي أيضا بعكسها بالنسبة لمناطق عديدة بالشرق الاسلامي (عدا الهند التي لم يلمسها بحثنا) .

فرغم كل شيء ، حدث تقدم في الاساليب الانتاجية ، وارتفاع نوعي القوى الانتاجية . وبرز هذا في أراضي وسط الدلتا ، وبعض مناطق الصعيد . ووقع التطور الرئيسي بالنسبة المشترك الفلاحي في مصر الشمالية حيث تفكك وتفتت وظهر الفلاحون المعدمون الاجراء المسمون « بالبطالين » . وكذلك حدثت تقوية للملكية الفردية للارض وانتشار الزراعات السلعية ، والتجارة الداخلية والتبادل النقدي الخ . حقا ، لقد كانت أغلب هذه الظواهر في صورة ضيقة وجنينية في بعض الاحوال ، وعلى شكل مسود بالنسبة للنمط الآسيوي ، غير ان وجودها كان ملموسا وكوّن الارضية للتطور الكبير الذي طرأ بعد ذلك في النصف الثاني للعهد العثماني . وحقا أيضا ، فخلال القرون الطويلة التي غطت هذه الدراسة تاريخها ، لم يحدث الانتقال الحاسم الى نسق اجتماعي اقتصادي جديد . وانما في رأينا ان تلك الهياكل المسودة السابقة لنمط انتاج جديد كانت الاوتاد التي بنى عليها محمد علي دفعته القاطعة الى الرأسمالية .

وفي الحقيقة يبدو ان ماركس نفسه لم يتمسك بذلك الرأي القائل بالركود التام للمجتمع الشرقي ، وان المعلومات التي توافرت لديه بعد ذلك جعلته يشير الى تطوره وامكانياته الكامنة . وذلك مع ملاحظة ان اهتمامه بالموضوع كان فرعيا وجد ثانوي بالنسبة لتركيزه على النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية .

ففي مؤلفه عن التكوينات السابقة للانتاج الرأسمالي ، ذكر ماركس ان قدرة العبودية والقنانة على تغيير الملكية المبنية على الهيكل القبلي تكون أقل ما يمكن في الشكل الآسيوي . ولكنه لم يستبعد تماما اذن امكانية حدوث هذا التغيير استبعادا كاملا . ونعلم ان هذه الامكانية وجدت بصورة جنينية في مصر الهلينية ، وتقديرنا انها اتخذت شكلا أقوى في نهاية التبعية العثمانية ثم بعد غزو الرأسمال الاجنبي لمصر .

وكذلك أشار ماركس — في المسودة الاولى لخطابه الى فيرا زاسوليتش عن المشترك الزراعي الروسي — الى وجود احتمال أن يتطور هذا المشترك « مباشرة كعنصر للانتاج الجماعي على نطاق قومي » ، وأن يستحوذ على جميع المنجزات الايجابية للانتاج الرأسمالي « دون أن يمر بأحداثه الفظيعة البشعة » ، أي أن يكون احدى الركائز للتطور الاشتراكي . ولكن قضية النمو غير الرأسمالي هذه ، لها حديث آخر .

وبالعودة الى التطور المصري بالتحديد ، فليس من شك في انه كان بطيئا بالمقارنة مع التطور الغربي . وكان هذا بسبب التوازن المصري الخاص بين العوامل التطويرية وتلك التركيدية ، بل لان أغلب المكونات الاساسية للتكوين المصري كانت هذه وتلك في آن واحد . ولننظر الى بعضها نظرة سريعة .

١ — دور الصراع الطبقي والداخلي :

يكوّن الفلاحون النسبة الغالبة للكتلة المنتجة في المجتمع المصري خلال تلك العصور . وقد رأينا ان المقاومة الفلاحية للاستغلال سارت في اتجاهين رئيسيين :

الاول : هو الاساليب الثورية والانتفاضات المسلحة . غير ان التوالي التاريخي يبين ، على العموم ، هبوط هذا المسار وخفوت أهميته واتساعه مع الزمن . كما ان مضمون هذه المقاومة الاجتماعي كان يستهدف — وان كان في غموض — العودة الى أشكال أسبق من المشاعية والمساواة . ورغم بطولة

تلك الثورات ، فالحقيقة انها أدت الى نفس المأزق باستمرار ، بمعنى انهـا كانت عاملا مجددا للنمط الآسيوي . ونعتقد ان تحلل المشترك الفلاحي عـلى مرّ التاريخ كان العامل الاول الذي تسبب في التقليل من بروز الاساليب الايجابية في الحركة الفلاحية .

والاتجاه الثاني : هو المقاومة السلبية مثل هجرة الارض والتهرب مـن دفع الخراج والعوائد ، والتقليل من الانتاج الخ . وتصعد أهمية هذا الاتجاه وبروزها مع الزمن . غير انه هو أيضا لم يؤد الى نقل المجتمع الى طور جديد، بل كان كل الذي عمله انه ضرب النظام السياسي من الداخل وساعد بالتالي على سقوط السلطة في أيدي غزاة جدد وتكرار نفس الحلقة المفرغة .

● ولعبت حركات العربان التسووية دورا له نفس الاتجاه . فهي لم تبق العقلية المشتركية البدائية حية فحسب ، بل عجزت عن القيام بالمهمة القيادية الطليعية للحركة الفلاحية بسبب التعارض القائم معها ، كما هو واضح مـن دراسة حركات العربان في العصر المملوكي .

● وهناك طبقات مالكة ذات نشاط سلعـي (تجار ، حرفيون ، ملاك زراعيون الخ) . وزادت أهميتها النسبية في العهود الاخيرة . ويمكن التمييز بين قسمين منها :

فالقسم الاكبر والاعظم وزنا مرتبط تماما بجهاز الدولة ، ويكمن مصدر ثروته في هذا الارتباط . وصراعاته لا تهدف إلـى تغيير الوضع تغييرا حاسما ، بل الى اعادة توزيع الانصبة بيـن مجموعاته . ووضعه الاقتصادي مهزوز وضعيف بسبب المصادرات المتتالية وميله الى الاكتناز للافلات منها ، الامر الذي يحول الى درجة كبيرة دون تحوله الى الارتباط بالانتاج الكبير .

والقسم الآخر مكون من ذوي المصلحة في السوق الداخلي . ونما هذا القسم بصورة ملحوظة ــ وان كانت بطيئة ــ خلال العصور . وكان السنـد الاساسي للـدولة الفاطمية . ولاحظنا وجوده كـذلك في العصر الايوبي المملوكي . غير انه ظل ــ طوال التاريخ الـذي درسناه حتى الآن ــ واقعـا تحت الضغط الفعال للطبقة الحاكمة المالكة . وفي تقديرنا ان بذور البورجوازية القومية تكمن فيه ، وأن عوده اشتد في العهد العثماني الثاني ، ولعب دورا هاما في قيام نظام محمد علي . انه ــ باختصار ــ العامل التطويري الحقيقي وسط القوى النازعة الى الملكية الخاصة وبين الاجزاء المكونة للقطب المناقض للدولة المركزية الطاغية .

٢ ـ دور العلاقة مع الخارج :

● كان الحكم الاجنبي ـ حتى ١٥١٧ على الاقل ـ عاملا من العوامل الاساسية التي حافظت على النمط الآسيوي في مصر ، لانه كان حكما «نهبيا» في جوهره . بمعنى انه معتمد على استخراج أكبر قدر من الجزية بأشكالها. فاذا كانت المهام الاقتصادية الموكولة الى الدولة المركزية تشتمل بصورة رئيسية على الاشراف على الشبكة الاصطناعية للري المصري في الاصل ، الا ان البيروقراطية الحاكمة وجدت في مختلف العصور ـ وخاصة المملوكي منها ـ ان الرسوم على التجارة العابرة ، بل واحتكار التجارة الخارجية ، يجلب لها دخلا أعظم . خاصة أن علاقة العبودية المعممة لم تكن تترك للفلاحين فائضا للنهوض بالانتاج الزراعي فوق المستوى الادنى . ومن هنا كان اهمال الزراعة والمجاعات المتتالية .

ولكن دور هذه العلاقة بين المجتمع المصري وبين الخارج سوف يتغير عند دخول الرأسمال الاجنبي بعد محمد علي .

● ولعبت التجارة الخارجية والعابرة دورا مزدوجا . فقد كانت هذه التجارة الخارجية ـ والى درجة ما ـ أحد المصادر التي تسربت منها العلاقات السلعية والنقدية الى داخلية البلاد . غير ان هذه الدرجة كانت محدودة لانها مسّت أساسا المحيط الخارجي للعمليات الانتاجية ولم تؤثر على صميمها الا قليلا . وبالاضافة الى ذلك ، فكان دورها رجعيا ، بمعنى انه أبقى هذا التأثير الداخلي القليل في اطار الاستعباد العام للمنتجين ، وكعامل مناقض عموما للتيار السلعي المعتمد على السوق الداخلي . وفي تقديرنا ان جانبا كبيرا من التشويه شبه الاقطاعي الذي حدث للمجتمع المصري أيام محمد علي وبعده آت من هذه الناحية .

والوجه الآخر لدور التجارة الخارجية والعابرة انها كانت ـ كما قلنا ـ تغذية مقوية للطبقة الحاكمة المالكة ، وبالتالي ساعدت على بقائها حية ومتسلطة رغم هبوط دخلها من الجزية الداخلية بسبب التدهور العام الذي أصاب الاقتصاد المصري . وهذا واضح كل الوضوح أيام المماليك الجراكسة.

● وأخيرا ، فمن ضمن علاقة مصر بالخارج تلك الحروب المتوالية التي دخل فيها الجيش الحاكم ، سواء بسبب أطماع السلطة بالقاهرة أو لرد العدوان الاجنبي . فقد أبقت هذه الحروب على أهمية البيروقراطية العسكرية وعلى تضخم امتيازاتها بشكل متزايد ، كما استنزفت جانبا كبيرا من الموارد والدخل القومي ، مقتطعة جزءا عاليا منه عن التراكم الضروري

لرفع مستوى القوى الانتاجية . هذا الى جانب الخراب الـــذي ترتب على الغزوات الاجنبية والاقتتال الداخلي بين الفرق أو بينها وبين العربان . ولان الطبقة الحاكمة المكونة لجهاز الدولة حرصت عـــلى استبعاد المصريين مـــن الجيش ــ حتى تستولي هي على امتيازاته كلها ، ومنعا مـــن أن يكون ذلك وسيلة لتسرب الرعية الى السلطة ــ فقد كانت تلك الحروب عامــلا على ان تبقى حية علاقة الاستعباد العام التي يتميز بها النمط الآسيوي للانتاج .

والنتيجة العامة التي نخلص اليها ، ان تطورا بطيئا طرأ على التكويـــن الاجتماعي الاقتصادي المصري ، ولكن دون ان يحطم اطاره الشرقي الذي بقي ــ بشكل عام أيضا ــ مبنيا على النمط الآسيوي للانتاج حتـــى عصر محمد علي . وان هذا التكوين لم يكن عبوديا ولا اقطاعيا ، وان كانت نبتات اقطاعية ظهرت في فترات معينة من تاريخه ، ولكن دون أن تصبح سائدة .

ثالثا : في مميزات الحركة الشعبية المصرية

كانت الاغلبية الساحقة مـــن المنتجين في مصر تتكون من فلاحيـــن يرتبطون بمستغليهم البيروقراطيين بعلاقة العبودية المعممة التي تتخذ الابوية شكلا ظاهرا لها . فجهاز الدولة أمر ضروري ــ في تلك الظروف التاريخية ــ والهدف الذي يجاهد الفلاحون من أجله عمليا أن يكون على رأس مصر مستبد عادل . واذا كانت الانتفاضات والهبّات الفلاحية العنيفة تكررت طوال التاريخ المصري ، فقد لاحظنا في الوقت نفسه تعاظم السلبية (الفرار مـــن الارض ، المقاومة السلبية ، التهرب من دفع الخراج الخ) ، حتى لقد اتخذت شكـــل الاستسلام للموت في العصر الاخير . وليست هناك هيئات أو طوائف خاصة بالفلاحين توثق عرى صفوفهم وتنظمها . أي لم يوجد هناك « حزب » فلاحي مصري في وقت من الاوقات وله بعض الاستمرار . بل نعـــلم ان الفلاحين المصريين انضووا بين الحين والحين تحت لواء بعض حركات العربان ، وهـــي لم تكن فلاحية طبعا .

وفي الوقت نفسه ، فتكاد لم توجد حركات مقاومـــة فلاحية علمانية . ففي جميع الاحوال ــ على حد علمنا ــ كانت هذه الحركات ذات ثوب ديني ، وتحتوي على نسبة مـــن المعتقدات القـــديمة والسحرية والمهدية والعواطف العلوية والشيعية ، وان كان مظهرها العام سنيا .

أما في المدن ، فنلاحظ البروز المتزايد لعنصرين معا : حركات الحرفيين المرتبطة بالشيعة الاسماعيلية حينا ، وبالفتوة حينا آخر ، وبالطرق الصوفية

أخيرا . وهي الحركات الوحيدة التي يمكن أن نسميها ثورية لانها تمثل عامل تقدم من الناحية التاريخية ، ونقصد الانتاج السلعي الصغير .

والعنصر الثاني في المدن نجده في حركات الغوغاء والجياع المتزايدة اتساعا وعنفا ، ولكن دون مخرج حقيقي .

● **القضية « الوطنية » :**

ورد لفظ « القومية المصرية » في هذه الدراسة من وقت لآخر . والشائع من الناحية النظرية ان القومية لا توجد الا في ظل النظام البورجوازي حيث تكون السوق الداخلية قد تم توحيدها . فكيف يتسق استعمال هذا اللفظ مع وصفنا للتكوين المصري بالشرقي ؟

نعتقد ان تلك الفكرة النظرية لا تنطبق على الحالة المصرية . فاذا كان التكوين القبلي والعشائري موجودا في مصر في العصور الاولى لما قبل التاريخ ، الا انه قد اختفى بصورة تكاد تكون تامة بعد ذلك . واذا استثنينا القبائل البدوية والعربية والبربرية التي استقرت في داخل الوادي (ونسبتها الى السكان قليلة) أو في الصحارى (وبقيت محيطية وهامشية بالتالي) ، فالروابط الاقليمية هي التي توثقت في الريف المصري . ووجدت في المدن بالاضافة اليها الروابط الطائفية والدينية .

واذا كانت المشتركات القروية المصرية منغلقة على نفسها ومنعزلة بعضها عن بعض ، الا ان عبودية أفرادها المعممة قد أضفت على المصريين طبيعة نكرة ، أي نعم ، ولكنها أيضا سوّت بينهم كحبات الرمل . ونلحظ منذ فترة مبكرة ان الكتلة المصرية متجانسة التكوين النفسي .

وبقدر ما كانت توجد به سوق ، فأغلبها كان سوقا واحدة ، لانها مركزية بسبب سيطرة الدولة عليها ، ولانها كانت وعاء مشتركا يعبّ منه المنتمون الى جهاز الدولة طبقا لتوزيع معين .

ولذلك فثمة اختلافات جوهرية مع أحوال التكوين الغربي السابق للرأسمالية ، حيث كانت العلاقات القبلية هي السائدة ، وحيث كانت توجد أسواق منفصلة لم تتحد الا في ظل البورجوازية .

ومن هنا ما نلاحظه بوضوح شديد خلال التاريخ المصري ، وهو بقاء وادي النيل مصريا رغم توالي الاثنيات المختلفة على حكم مصر . ان الهكسوس والفرس والاغريق والرومان والتركمان والجراكسة والاتراك الخ لم يصبغوا مصر بصبغتهم سوى القليل . بل العكس هو الصحيح بالنسبة للعناصر التي

لم تندثر أو ترحل منهم . والاستثناء الوحيد هو العرب ، اذ أصبحت مصر عربية في كتلة لغتها وتراثها ودينها الاسلامي . ومع ذلك ، ففي تقديرنا ان عربية مصر شيء خاص وفيه من الخصوصية المصرية جانب كبير يجعلها جد مختلفة عن عربية المشرق والعراق وغيرهما من البلدان الشقيقة .

ولان مصر حكمها الاجنبي ، وواجهت التهديد الاجنبي أيضا عصورا طويلة ، فقد تصلب عودها القومي وظلت حية لديها القضية الوطنية . وارتبطت لدى شعبها مسألة التخلص من الحكم المستبد بمسألة دحر الغزو . ولاحظنا في الصفحات الماضية كيف حدث نوع من الالتفاف الشعبي حول الحكم المركزي عندما يتخذ موقفا مضادا للغزو . ولكننا أيضا رأينا ـ من الاحداث ـ أن هذا الموقف لم يكن دائما ذا صفة تقدمية من الناحية التاريخية . بل كثيرا ما كان طريقا لاعاقة التطور المصري ، أي طريقا رجعيا . ويعلمنا التاريخ المصري بالتالي انه يمكن أن يكون هناك اتجاه وطني ورجعي في الوقت نفسه (وأقرب مثال الحكمان الايوبي والمملوكي) .

رابعا : ضد الجمود العقائدي

تنهض هذه الدراسة ضد الجمود العقائدي الذي يرى في النموذج الاوروبي الغربي للتطور قاعدة لا تحيد عنها جميع بلدان العالم ، ويبحث في النصوص الماركسية الكلاسيكية أساسا ، وفي التجارب التاريخية التي مرت بها نضالات الطبقة العاملة الاوروبية الغربية أيضا ، عن المرشد الوحيد لتحليل القضايا المصرية وتخيل حلولها . ونعتقد ان مختلف المعلومات التي جمعناها تشكل سببا للدعوة التي تجري بين سطور هذا الكتاب الى التحرر من ذلك الجمود والتمسك بالماركسية كمنهج علمي للادراك والتوجه والعمل بدلا من أن تستخدم قوالب صماء في كل مكان وزمان .

ولن نعود مرة أخرى هنا الى ما أبرزناه في الصفحات الماضية ـ ولخصناه خاصة في هذه الخاتمة ـ من ان جانبا كبيرا من القوانين العامة التي حكمت التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري وتطوره انما يأتي مقلوبا رأسا على عقب بالمقارنة مع قوانين التكوينات الاوروبية . ومن هنا ، فالسير بالتعلق على هذه الاخيرة ـ في تاريخنا الماضي ـ لا يمكن أن يؤدي الا الى طريق مسدود .

واذا كان صحيحا ان مرحلة النمط الآسيوي تنتهي في مصر ـ حسب رأينا ـ في حوالي ١٨٥٠ مع زوال المشترك الفلاحي في الصعيد ، فليس من شك في ان بقاءه مئات القرون كوّن لبلادنا تراثا ضخما في كافة ميادين

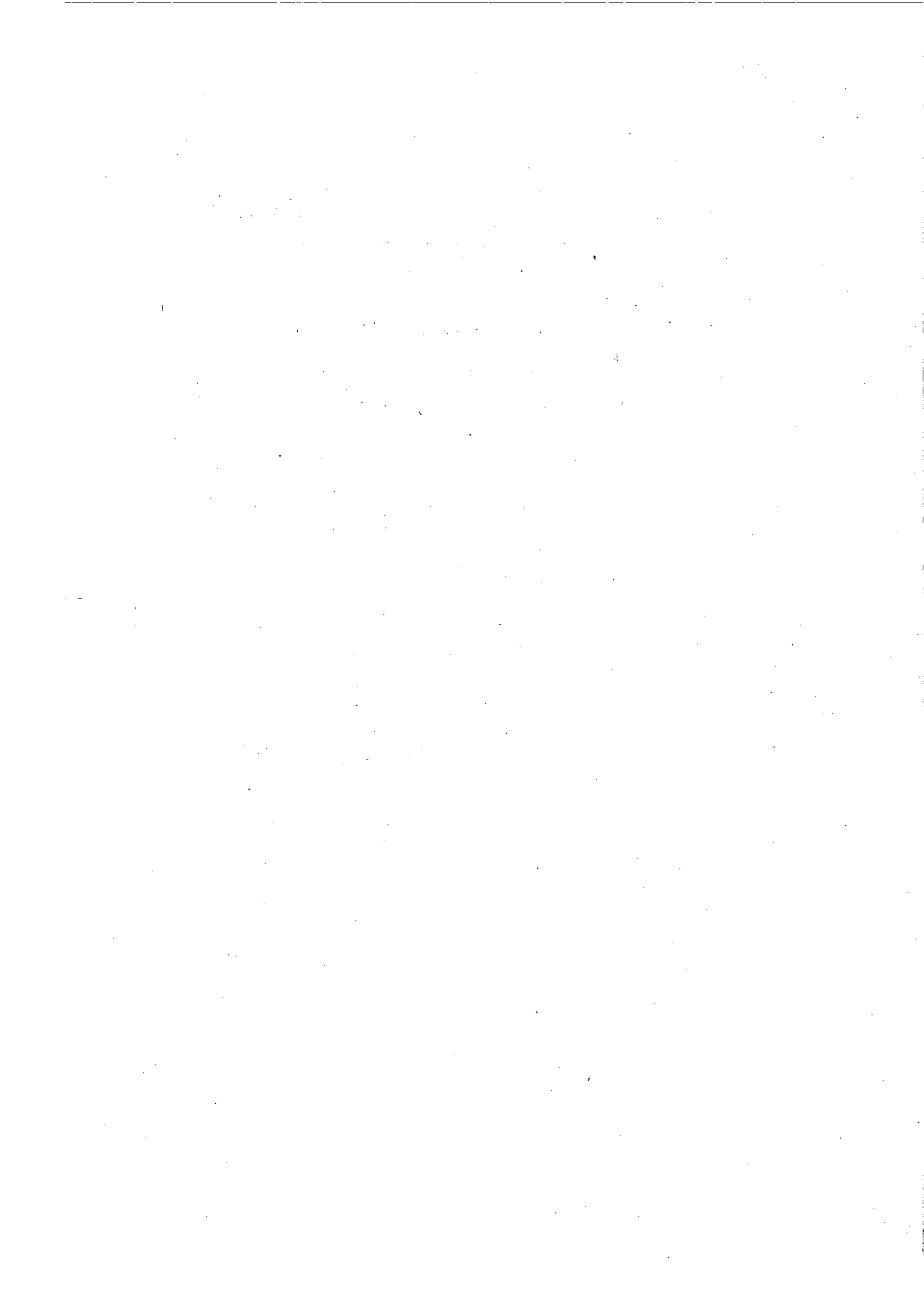
النشاط والعلاقات . ومهما كان الرأي في نواحيه الايجابية المجيدة والسلبية الثقيلة ، فهذا أمر واقع علينا ادراكه حتى نستطيع تغيير ما نراه منه سقيما . وهذه الدراسة مساهمة جد متواضعة في هذا السبيل ، ولكنها في الوقت نفسه دعوة عالية الى ان يأتي بالمزيد من المساهمات أبناء هذه الارض المحبون لها والعاملون لخير شعبها وتقدمه . وفي هذا اضافة حية ثرية للذخر البشرية المناضلة جميعا ، وان كان من خلال الخصوصية المصرية .

وفي الوقت نفسه ، ليسمح القارىء الكريم أن يسرّ له كاتب هذه السطور بخشيته من أن تصبح نظرية النمط الآسيوي ميدانا جديدا للجمود العقائدي . فليس فيها على الاطلاق جميع المفاتيح للظروف المصرية الماضية ولا الحاضرة . ولا يعود هذا فحسب الى ان هذه الدراسة فيها من النواقص وأوجه القصور ما يجعلها بعيدة عن الكمال ، بل خاصة لان المراحل التالية للتاريخ المصري أدخلت في الاقتصاد والاجتماع والفكر والتراث عوامل جديدة انصهرت مع المكونات السابقة بطرق وأشكال خاصة أيضا . وواجبنا أن ندرس الوقائع التاريخية كما حدثت في الحقيقة ، لا أن نحاول تطويعها لخطط مبسط رسمناه في أذهاننا مسبقا .

ونود أن ننهي هذه الخاتمة بقول ماركس وانجلز في مؤلفهما عن الايديولوجية الالمانية :

« اليكم اذن الوقائع : أفراد محددون لهم نشاط انتاجي طبقا لنمط محدد يدخلون في علاقات اجتماعية وسياسية محددة . ويجب في كل حالة على حدة أن تبين الملاحظة التجريبية الرباط داخل الوقائع بين البنية الاجتماعية والسياسية وبين الانتاج دون أي افتراض تأملي أو خرافة . فالبنية الاجتماعية والدولة تنتجان باستمرار من العملية الحيوية لافراد محددين . ولكن ليس هؤلاء الافراد مثلما يمكن أن يظهروا أنفسهم في تصويرهم لذاتهم أو مثلما يظهرون في تصوير الآخرين ، بل مثلما يكونون في الحقيقة ، بمعنى كما هم يعملون وينتجون ماديا . واذن كما هم يفعلون على أسس وفي ظروف وحدود مادية محددة ومستقلة عن ارادتهم » .

مصر الجديدة
« فبراير ١٩٧٧ »



مراجع الكتاب

أولا : المراجع العربيـة

١ ـ (القرآن الكريم) .

٢ ـ ابن أبي دينار (أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني) : « المؤنس في أخبار افريقيا وتونس » ـ تونس، المكتبةالعتيقة، ١٩٦٧ .

٣ ـ ابن اياس (محمد بن أحمد بن اياس الحنفي) : « بـدائع الزهور فـي وقائع الدهور » ـ النشرات الاسلامية لجمعيـة المستشرقين الالمان ، استامبول ، مطبعة الدولة ، ١٩٣٢ (خمسة أجزاء) .

٤ ـ « صفحات لم تنشر من بدائع الزهور » ـ القاهرة، دار المعارف، ١٩٥١ .

٥ ـ ابن جبير (أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكنـاني الاندلسي البلنسي) : « رحلة » ـ ليدن ، مطبعة بريل ، ١٩٠٧ .

٦ ـ ابن خلدون (عبد الرحمن محمد بن خلدون) : « مقدمة ابن خلدون » ـ جزءان ، القاهرة ، لجنة البيان العربي ، ١٩٥٨ .

٧ ـ ابن دقماق (ابراهيم بن محمد بن ايدمر العلائي الشهير بابن دقماق) : « كتاب الانتصار بواسطة عقد الامصار » ـ القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٣١٤ هـ (١٨٩٣ م) .

٨ ـ ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي المصري) : « فتوح مصر والمغرب » ـ القاهرة ، لجنة البيان العربي ، ١٩٦١ .

٩ ـ ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم بن واصل) « مفـرج الكروب في أخبار بني أيوب » ـ ثلاثة أجزاء ، القاهرة ، ادارة احيـاء التراث القديم بوزارة المعارف المصرية ، ١٩٥٣ .

١٠ ــ أبو شامة (شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسي الشافعي) : « كتاب الروضتين في أخبار الدولتين » ــ القاهرة ، مطبعة وادي النيل ، ١٨٧١ .

١١ ــ أبو يوسف (يعقوب بن ابراهيم) : « كتاب الخراج » ــ بولاق ، القاهرة ، ١٨٨٤ .

١٢ ــ أرمان ، أدولف و رانكه ، هرمان : « مصر والحياة المصرية في العصور القديمة » ــ ترجمة ومراجعة الدكتور عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، د.ت. (١٩٥٩ ؟) .

١٣ ــ اسماعيل ، عبد العزيز : « نظام العاملين في الدولة عند قدماء المصريين » ــ مجلة الصناعة والتصنيع ، القاهرة ، العدد الاول ، يناير ١٩٧١ ، ص ١٠٦ ــ ١١٠ .

١٤ ــ اسماعيل ، محمود : « الحركات السرية في الاسلام » ــ القاهرة ، كتاب روز اليوسف ، ١٩٧٣ .

١٥ ــ « سقاء القيروان والثورة الاجتماعية في المغرب » ــ مجلة الكاتب ، القاهرة ، أعداد ١٤٥ ــ ١٤٨ (ابريل ــ يوليو) ١٩٧٣ .

١٦ ــ الايوبي ، الياس : « تاريخ مصر الاسلامية » ــ الجزء الاول ، القاهرة ، مطبعة الرغائب ، ١٩٣٢ .

١٧ ــ البراوي ، راشد : « حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين » ــ ط ١ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

١٨ ــ البلاذري (أحمد بن يحيى بن جابر) : « كتاب فتوح البلدان » ــ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ .

١٩ ــ الجمال ، أحمد صادق : « الادب العامي في مصر في العصر المملوكي » القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .

٢٠ ــ الجيلالي ، عبد الرحمن بن محمد : « تاريخ الجزائر العام » ــ جزءان ، الجزائر ، مكتبة الشركة الجزائرية ، ١٩٦٥ .

٢١ ــ الخربوطلي ، علي حسني : « مصر العربية الاسلامية » ــ القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ .

٢٢ ــ « العزيز بالله الفاطمي » ــ القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٨ .

٢٣ ـ السكندري ، عمر وسفدج ، أ.ج. : « تاريخ مصر الى الفتح العثماني » ط ٨ ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٢٨ .

٢٤ ـ السيد ، أحمد لطفي : « قبائل العرب في مصر » ـ الجـزء الاول ، القاهرة ، جمعية عربان العقيلات ، ١٩٣٥ .

٢٥ ـ الصياد ، محمد محمود : « أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية كما صورها المقريزي » (في مجموعة أبحاث بعنوان « دراسات عن المقريزي ») ـ القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١ .

٢٦ ـ الظاهري (غرس الدين بن شاهين) : كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك » ـ باريس ، المطبعة الجمهورية ، ١٨٩٤ .

٢٧ ـ العدوي ، ابراهيم : « الاساطيل العربية في البحر الابيض المتوسط » ـ القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٧ .

٢٨ ـ الغمراوي ، أمين سامي : « قصة الاكراد في شمال العراق » ـ القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٦٧ .

٢٩ ـ القلقشندي (الشيخ أبو العباس أحمد) : « كتاب صبح الاعشى في صناعة الانشا » ـ القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٢٢ .

٣٠ ـ المتحدة (الجمهورية العربية) ، وزارة الثقافة (ناشر) : « الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، مارس ـ ابريل ١٩٦٩ » ـ أربعة أجزاء ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠ .

٣١ ـ المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي) : « كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك » ـ أربعة أجزاء ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٤ .

٣٢ ـ المقريزي : « اغاثة الامة في كشف الغمة » ـ دمشق (؟) ، دار ابن الوليد ، ١٩٥٦ .

٣٣ ـ المقريزي : « البيان والاعراب عما بأرض مصر من الاعراب » (مع دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل ، تحقيق وتأليف د. عبد المجيد عابدين) ـ ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٦١ .

٣٤ ـ المقريزي : « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » ـ جزءان ، بغداد ، مكتبة المتنبي ، ١٩٧٠ .

٣٥ ـ المقدسي (المعروف بالبشاري) : « أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم » ـ ليدن ، مطبعة بريل ، ١٩٠٩ .

٣٦ ـ المناوي ، محمد حمدي : « الوزارة والوزراء فـي العصر الفاطمي » ـ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

٣٧ ـ النويري (شهاب الدين ابن أحمد بن عبد الوهاب) : « نهاية الارب في فنون الادب » ـ القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣١ .

٣٨ ـ باتستيبيفا ، سفيتلانا : « نظرية ابن خلدون الاجتماعية » (ترجمة رضوان ابراهيم) ـ مجلة الثقافة ، القاهرة ، العـدد ١١ ، اغسطس ١٩٧٤ ، ص ٦٢ ـ ٦٧ .

٣٩ ـ بدوي ، أحمد أحمد : « الحياة الادبية فـي عصر الحروب الصليبية بمصر والشام » ـ ط ١ ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ١٩٥٢

٤٠ ـ بل ، ايدرس هـ . : « مصر من الاسكندر الاكبر الى الفتح العربي » ـ تعريب واضافات عبد اللطيف أحمد علي ، القاهـرة ، دار النهضـة المصرية ، ١٩٦٨ .

٤١ ـ بيلي أحمد : « حيـاة صلاح الدين الايوبي » ـ القـاهرة ، مطبعـة السعادة ، ١٩٢٢ .

٤٢ ـ تغري بردى (جمـال الدين أبو المحاسن يـوسف بن تغري بردى الاتابكي) : « النجوم الزاهرة في ملـوك مصر والقاهرة » ـ القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة التأليف والترجمة والنشر (د.ت.) .

٤٣ ـ تغري بردى : « منتخبات من حوادث الدهور في مدىالايام والشهور » ـ حررها وليام ببر ، جامعة كاليفورنيا ، ١٩٣١ .

٤٤ ـ جوزي ، بندلي : « من تاريخ الحركات الفكرية في الاسلام » ـ بيروت، دار الروائع ، ١٩٧٣ (؟) .

٤٥ ـ حبشي ، حسين : « نور الدين والصليبيون » ـ القاهرة ، دار الفكـر العربي ، ١٩٤٨ .

٤٦ ـ حسن ، حسن ابراهيم وشرف ، طه أحمـد : « المعزّ لدين الله » ـ ط ٢ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣ .

٤٧ ـ حسن ، علي ابراهيم : « دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عهد الناصر محمد بوجه خاص » ـ ط ٢ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٤٨ .

٤٨ ـ حسن ، علي ابراهيم : « مصر في العصور الوسطى ، من الفتح العربي الى الفتح العثماني » ـ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٤ .

٤٩ ـ حسين ، أحمد : « موسوعة تاريخ مصر » ـ القاهرة ، دار الشعب ، ١٩٧٣ .

٥٠ ـ حسين ، طه : « الفتنة الكبرى : ١ ـ عثمان ، ٢ ـ علي » ـ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٩ .

٥١ ـ حسين ، علي صافي : « الادب الصوفي في مصر في القرن السابع الهجري » ـ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

٥٢ ـ حسين ، محمد كامل : « في ادب مصر الفاطمية » ـ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠ .

٥٣ ـ حقي ، احسان : « تونس العربية » ـ بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٧٣ .

٥٤ ـ حمدان ، جمال : « شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان » ـ القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٨ .

٥٥ ـ حمزة ، عبد اللطيف : « الحركة الفكرية في مصر في العصرين الايوبي والمملوكي الاول » ط ١ ، القاهرة دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ .

٥٦ ـ حنين ، جرجس (بك) : « الاطيان والضرائب في القطر المصري » ـ ط ١ ، القاهرة ، المطبعة الاميرية ١٩٠٤ .

٥٧ ـ زرقانة ، ابراهيم احمد : « القبائل العربية في مصر عند المقريزي » (في مجموعة ابحاث بعنوان « دراسات عن المقريزي » ـ سبق ذكر المصدر) .

٥٨ ـ زكي ، محمد أمين : « خلاصة تاريخ الكرد وكردستان » (تعريب محمد علي عوني) ـ القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٩٣٦ .

٥٩ ـ زيدان ، جرجي : « تاريخ التمدن الاسلامي » ٥ أجزاء ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٨ .

٦٠ ـ سرور ، محمد جمال الدين : « الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره » ـ القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٥ .

٦١ ـ سرور ، محمد جمال الدين : « دولة بني قلاوون في مصر » ـ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ .

٦٢ ـ سرور ، محمد جمال الدين : « الدولة الفاطمية في مصر » ـ القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٩٦٦ .

٦٣ ـ سرور ، محمد جمال الدين : « سياسة الفاطميين الخارجيــــة » ـ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٧ .

٦٤ ـ سعداوي ، نظير حسان : « صور ومظالم من عصر المماليك » ـ القاهرة، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٥ .

٦٥ ـ سليمان ، وليم : « القاهرة في مصر المملوكية » ـ مجلة الطليعــة ، القاهرة ، السنة ٥ ،العدد ٢ ، فبراير ١٩٦٩ ص ٤٣ ـ ٦١ .

٦٦ ـ سيد الاهل ، عبد العزيز : « أيام صلاح الدين » ـ القاهرة ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية (سلسلة التقريب بالاسلام ، الكتاب العاشر)، ١٩٦٤ .

٦٧ ـ سيمينوفا ، ل. آ. : « صلاح الدين والمماليك في مصر » ـ موسكو ، دار ناوكا ، ١٩٧٢ (؟) (ترجمة غير منشورة للفصول الاولى بقلم بشير السباعي في ١٩٧٤) .

٦٨ ـ صالح ، أحمد امين : « النظم الاقتصادية في مصر والشام في صدر الاسلام » ـ القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٧١ .

٦٩ ـ صالح ، عبد العزيز : « الشرق الادنى القديم » ـ القاهرة ، الهيئــــة العامة لشؤون المطابع الاميرية، ١٩٦٧ .

٧٠ ـ طرخان ، ابراهيم علي : « مصر في عصر دولة المماليك الجراكســة ، ١٣٨٢ ـ ١٥١٧ » ـ القاهرة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠ .

٧١ ـ طرخان ، ابراهيم علي : « النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط فــي العصور الوسطى » ـ القاهرة ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشــر (سلسلة المكتبة القومية ، تصدرها وزارة الثقافة) ، ١٩٦٨ .

٧٢ ـ عاشور ، سعيد عبد الفتاح : « مصر في عصر دولة المماليك البحرية » ـ القاهرة مكتبة النهضة المصرية (الالف كتاب رقم ٢٢٧) ، ١٩٥٩ .

٧٣ ـ عاشور ، سعيد عبد الفتاح : « المجتمع المصــــري في عصر سلاطين المماليك » ـ القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ .

٧٤ ــ عاشور ، سعيد عبد الفتاح : « العصر المماليكي في مصر والشام » ــ ط ١ ــ القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٥.

٧٥ ــ عاشور ، سعيد عبدالفتاح ، « الايوبيون والمماليك في مصر والشام » القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ .

٧٦ ــ عبد العليم ، مصطفى كمال : « اليهود في مصر في عصري البطالمة والرومان » ــ القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨.

٧٧ ــ عبد القادر ، حامد : « الاسلام ، ظهوره وانتشاره في العالم» ــالقاهرة، دار النهضة المصرية ، ١٩٦٥.

٧٨ ــ عبد الملك ، أنور : « مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون » ــ بيروت، دار الطليعة ، ١٩٦٤ .

٧٩ ــ عبد الوهاب ، حسن حسني : « خلاصة تاريخ تونس » ــ تونس ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٦٨.

٨٠ ــ عفيفي ، ابو العلا : « الملامية والصوفية واهل الفتوة » ــ القاهرة ، مؤلفات الجمعية الفلسفية المصرية ، ١٩٤٥.

٨١ ــ علي ، عبد اللطيف أحمد : « مصر والامبراطورية الرومانية » ــالقاهرة، دار النهضة العربية ، ١٩٦٥.

٨٢ ــ عمار ، عباس مصطفى : « المدخل الشرقي لمصر » ــ القاهرة ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للاثار الشرقية ، ١٩٤٦.

٨٣ ــ عمارة ، محمد : « القاهرة في العصر الفاطمي » ــ مجلة الطليعة ، القاهرة ، السنة ٥ ، العدد ٢، فبراير ١٩٦٩ ، ص ٣٢ ــ ٤٦.

٨٤ ــ عمارة ، محمد: « عندما اصبحت مصر عربية » ــ بيروت ، المؤسسة المصرية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤.

٨٥ ــ فخري ، أحمد : « مصر الفرعونية » ــ الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٠.

٨٦ ــ فلهوزن ، يوليوس : « تاريخ الدولة العربية » ــ (تعريب محمد عبد الهادي ابو ريده) ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٨.

٨٧ ـ قاسم ، قاسم عبده : « نهر النيل واثره في الحياة المصرية على عصر سلاطين المماليك » ـ رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة، ١٩٧٠ (؟) .

٨٨ ـ كاشف ، سيدة اسماعيل : « مصر في فجر الاسلام » ـ القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ .

٨٩ ـ كاشف ، سيدة اسماعيل : « احمد بن طولون » ـ القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥ .

٩٠ ـ كاشف ، سيدة اسماعيل : ومحمود ، حسن احمد : « مصر في عهد الطولونيين والاخشيديين » ـ القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٠ .

٩١ ـ كيلله ، ف. وكوفالسون ، م. : « المادية التاريخية » ـ ترجمة الياس شاهين ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧٢ (؟) .

٩٢ ـ لقبال ، موسى : « الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها) » ـ الجزائر ، الشركة الوطنية النشر والتوزيع ، ١٩٧١ .

٩٣ ـ لويس ، ارشيبالد : « القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ، ٥٠٠م ـ ١١٠٠ » ـ ترجمة احمد محمد عيسى ، القاهرة ، مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٠ .

٩٤ ـ لويس ، برنارد : « النقابات الاسلامية » ـ ترجمة عبد العزيز الدوري، مجلة الرسالة ، القاهرة ، الاعداد ٣٥٥، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ١٩٤٠ .

٩٥ ـ ماجد ، عبد المنعم : « ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر ، التاريخ السياسي » ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨ .

٩٦ ـ ماجد ، عبد المنعم : « تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى » ـ ط ٢ ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ .

٩٧ ـ ماجد ، عبد المنعم : « نظم الفاطميين ورسومهم في مصر » ـ الجزء الاول، ط٢ ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٣ .

٩٨ ـ محمود ، حسن احمد : « حضارة مصر الاسلامية ـ العصر الطولوني» ـ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ .

٩٩ ـ مشرفة ، عطية مصطفى : « نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين » ـ ط ١ ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٨ .

١٠٠ ـ نصار ، حسين : « الثورات الشعبية في مصر الاسلامية » ـ المكتبة الثقافية رقم ٢١٥ ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٩ .

١٠١ ـ محمد حسنين : « الامبراطورية الاسلامية » ـ القاهرة دار الهلال ، ١٩٦٥ (؟) .

١٠٢ ـ وحيدة ، صبحي : « في اصول المسألة المصرية » ـ القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٧٤ .

١٠٣ ـ ياقوت (شهاب الدين بن ابي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي) : « معجم البلدان » ـ بيروت ، دار صادر ، ١٩٥٦ .

١٠٤ ـ يويوت ، جان : « مصر الفرعونية » ـ ترجمة سعد زهران، الالف كتاب رقم ٦٠١ ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦ .

ثانيا ـ المراجع الاجنبية

1 - ABUN-NASR, J. M. : « A History of the Magrib » - Camridge, University Press, 1971.

2 - AFRICANUS, Leo : « The history and discription of Africa » - London, Hakluyt Society, 1896, 3 vol.

3 - ARTIN, Y. : « La propriété foncière en Egypte » - Le Caire, Imp. Nationale de Boulaq, 1883.

4 - ASHTOR, E. : « Histoire des prix et des salaires dans l'Orient médiéval » - Paris, S.E.V.P.E.N., 1969.

5 - ASHTOR, E. et CAHEN, C. : « Débat sur l'évolution économico-sociale de l'Egypte à la fin du Moyen-Age » - JESHO, Vol. XII, 1969, pp. 102-111.

6 - AYALON, D. : « Le regiment Bahriya dans l'armée mamelouke » - REI, 1951, pp. 153-141.

7 - AYALON, D. : « Gun powder and Fire arms in the Mamluk Kingdom » - London, Vallentine Michel, 1956.

8 - AYALON, D. : « Studies on the transfer of the Abassid Caliphate from Bagdad to Cairo » - Arabica, Vol. VII, Jan. 1960, f.1 pp. 41-59.

9 - BAER, G. : « The dissolution of the Egyptian Village community » - Die Welt des Islams, Vol. 6, Nos 1 & 2, 1959-1961, pp. 56-70.

10 - BAER, G. : « Guilds in Middle Eastern History » - (In M. A. COOK, ed. «Studies in the economic history of the Middle East » pp. 11-30).

11 - BARREAU, J. : « Domestication, écologie et condition d'apparition du pastoralisme nomade » (Dans : CERM, ed., Cahier No. 9, 1973, pp. 51-69).

12 - BARTH, F. : « Principles of Social Organization in Southern Kurdistan » - Oslo, Brodrene Jorgensen, 1953.

13 - BARTHOLD, W. : « Turkestan down to the Mongol invasion » - London, Luzac & Co., 1928.

14 - BEL, A. : « La religion musulmane en Berbérie », T. 1 (du VIIIe. au XXe. siècles) - Paris, P. Geuthner, 1938.

15 - BEVAN, E. : « A history of Egypt under the Ptolemaic dynasty » - London, Metyuen and Co., 1927.

16 - BIRKS, W. N. : « A short history of Islamic Egypt from the Arab conquest to Mohamed Ali » - Cairo, S.O.P., 1951.

17 - BLEEXER, C. J. : « The pattern of ancient Egyptian culture » - Journal of World History, Vol. 9, No. 1, 1965, pp. 107-113.

18 - BOIS, T. : « Connaissance des Kurdes » - Beyrouth, Khayats, 1965.

19 - BONTE, P. : « La 'formule technique' du pastoralisme nomade » - (Dans CERM, Cahier No. 109, 1973, pp. 6-32).

20 - BONTE, P. : « Le problème de l'Etat chez le Touaregs KEL GREISS » - (Dans CERM, Cahier No. 121, 1975, pp. 42-59).

21 - BOUARD, M. de : « Sur l'évolution monétaire de l'Egypte médiévale » - l'Egypte Contemporaine, Vol. XXX, No. 185, Mai 1939, pp. 427-459.

22 - BOURGEOT, A. : « La formation des classes sociales chez les Twaregs de l'Ahaggar » - (Dans CERM, Cahier No. 121, 1975, pp. 19-40).

23 - BRAUDEL, F. : « The Mediterranean and the Mediterranean World in the age of Philip II » - 2 Vol., London, Collins, 1972.

24 - BREASTED, J. H. : « The dawn of conscience » - New York, C. Scribner's sons, 1953.

25 - BROCKELMANN, C. : « History of the Islamic Peoples » - London, Routledge & Paul, 1959.

26 - BRUNSCHWIG, R. : « Conceptions monétaires chez les juristes musulmans » - Arabica, T. XIV, fas. 2, 1967, pp. 113-143.

27 - CAHEN, C. : « L'Histoire économique et sociale de l'Orient musulman médiéval » - Studia Islamica, No. 3, 1955, pp. 93-115.

28 - CAHEN, C. : « Le régime des impôts dans le Fayyum ay-ypbide » - Arabica, T. III, fas. 1, 1956, pp. 8-30.

29 - CAHEN, C. : « Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age » - Arabica, T. 5, 1958, pp. 225-250, et T.6, 1956, pp. 25-56, 223-260.

30 - CAHEN, C. : « Reflexions sur le Waqf ancien » - Studia Islamice, No. 14, 1961, pp. 37-56.

31 - CAHEN, C. : « Pre-Ottoman Turkey» - London, Singwick & Jackson, 1968.

32 - CAHEN, C. : « L'Islam » - Paris, Bordas, 1970.

33 - CAHEN, C. : « Quelques mots sur le declin commercial du Monde Musulman a la fin du Moyen Age » - (In M. A. Cook, ed. : « Studies... », pp. 31-36).

34 - CAHUN, L. : « Introduction à l'Histoire de l'Asie » - Paris, Armand Colin, 1896.

35 - CAHUN, L. : « Les Révolutions de l'Asie » - (Dans E. Lavisse et RAMBAUD : « Histoire Générale », T. II, Ch. XVI, pp. 884-972), Paris, A. Colin, 1925.

36 - CAMBRIDGE HISTORY OF ISLAM (The) : P. M. HOLT, A. K. S. LAMBTON & B. LEWIS, ed. 2 vol., Cambridge, The University Press, 1970.

37 - CASANOVA, A. et PARRAIN, C. : « Présentation » - (Dans : Recherches Internationales à la lumière du marxisme : « Le deuxième servage ». Nos. 63-64, Paris, pp. 1-14).

38 - C.E.R.M., ed. : « Sur le mode de production asiatique » - Paris, Editions Sociales, 1969.

39 - C.E.R.M., ed. : « Sur le féodalisme » - Paris, Ed. Sociales, 1971.

40 - C.E.R.M., ed. : « Etudes sur les Sociétés de Pasteurs nomades » :

1 - « Sur l'organisation technique et économique » - Cahier No. 109, 1973, Paris.

2 - « Classes sociales et Etat dans les sociétés » - Cahier No. 121, 1975, Paris.

41 - C.E.R.M., ed. : « Sur la catégorie de formation économique et sociale » - Cahier No. 116, 1974.

42 - CHAMPDOR, A. : « Saladin » - Paris, Albin Michel, 1956.

43 - CLOUGH, S. B. and COLE, C. W. : « Economic History of Europe » - 3rd. ed. Boston, D. C. Heath & Co., 1952.

44 - COLLOQUE INTERNATIONAL sur l'Histoire du Caire (1969) : - G.D.R. & General Egyptian Book Organisation - Ministry of Culture of the A.R.E., ed., 1972.

45 - COMMEAUX, C. : « La vie quotidienne chez les Mongols de la conquête » - Paris, Hachette, 1972.

46 - CONTENEAU, R. : «Every day life in Babylon & Assyria» - London, E. Arnold, 1954.

47 - COOK, M. A., ed. : « Studies in the economic history of the Middle East » - London, Oxford Univ. Press, 1970.

48 - CORNEVIN, R. : « Histoire de l'Afrique » - Tome 1, Paris, Payot, 1964.

49 - COTTRELL, L. : « Life under the Pharaohs » - London, Pan Books, 1964.

50 - COULEAU, J. : « La paysannerie marocaine » - Paris, C.N.R.S., 1968.

51 - DACHRAOUI, F. : « Contribution a l'histoire des Fatimides en Ifriquiya » - Arabica, T. VIII, Mai 1961, fas. 2, pp. 189-203.

52 - DARRAG, A. : « L'Egypte sous le règne de Barsbay » - Damas, Institut Français de Damas, 1961.

53 - DAVIS, S. : « Race relations in ancient Egypt » - London, Methuen, 1953.

54 - DAVIS, W. S. : « A short history of the Near East » - New York, Macmillan, 1924.

55 - DE GOEJE, M. J. : « Mémoire sur les Carmathes du Bahrain et les Fatimides » - 2e. ed., Leiden, E. J. Brill, 1886.

56 - DELAPORTE, L. : Mesopotamia : The Babylonian and Assyrian civilization » - London, Kegan Paul, 1925.

57 - DIAKONOFF, I. M., ed. : « Ancient Mesopotamia » - Moscow, Nauka, 1969.

58 - DIGARD, J.-P. : « Contraintes techniques de l'élevage sur l'organisation des sociétés de pasteurs nomades » - (Dans CERM Cahier No. 109, op. cit., pp. 33-50).

59 - ELGOOD, P. G. : « Les Ptolemés d'Egypte » - Paris, Payot, 1943.

60 - EMERY, W. B. : « Archaic Egypt » - Baltimore, Penguin, 1961.

61 - ENGELS, F. : « Anti-Dûhring » - 3rd. ed., Moscow, Foreign Languages Publishing House. (N. D.).

62 - ENGELS, F. : « The peasant war in Germany » - Moscow, F.L.P.H., 1956.

63 - FAHMY, A. M. : « Muslim sea-power in the eastern Mediterranean » - Cairo, National Publication & Printing House, 1966.

64 - FLANNERY, K. V. : « The ecology of early food production in Mesopotamia » - Science, Vol. 147, 12-3-1965, No. 3663, pp. 1247-1256.

65 - GARAUDY, R. : « Le problème chinois » - Paris, Seghers, 1967.

66 - GAUTIER, E. F. : « Le passé de l'Afrique du Nord » - Paris, Payot, 1942.

67 - GIBB, H. A. R. : « Studies in the civilization of Islam » - Boston, Beacon Press, 1962.

68 - GOITEIN, S. D. : « A Mediterranean Society », Vol. 1 - Berkeley, Univ. of California Press, 1967.

69 - GOITEIN, S. D. : « Mediterranean Trade in the Eleventh Century » - (In M. A. Cook, ed., op. cit., pp. 51-62).

70 - GOITEIN, S. D. : « Slaves and slavegirls in the Cairo Geniza records » - Arabica, T. IX, fas. 1, Jan. 1962, pp. 1-20.

71 - GOITEIN, S. D. : « Studies in Islamic History and Institutions » - Leiden, E. J. Brill, 1966.

72 - GOLVIN, L. : « Le Magrib Central à l'époque des Zirides » - Paris, Arts et Métiers Graphiques, 1957.

73 - GROUSSET, R. : « L'Empire des steppes » - Paris, Payot, 1938.

74 - GSELL et all. : « Histoire de l'Algérie » - Paris, Boivin et Cie., 1929.

75 - GUILLAUME, H. : « Système Socio-économique et pouvoir politique chez les Touaregs de l'Imannan » - (Dans CERM, cahier No. 121, op. cit., pp. 63-75).

76 - GYLES, M. F. : « Pharaonic policies and administration » - Chapel Hill, Univ. of California Press, 1959.

77 - HANOTAUX, G., ed. : « Histoire de la Nation égyptienne » - Paris, Plon, 1931.

78 - HARDY, E. R. : « Christian Egypt. : Church and People » - New York, Oxford Univ. Press, 1952.

79 - HEYD, W. : « Histoire du commerce du levant au Moyen Age » - 2 Vol., Leipzig Harrassowitz, 1923.

80 - HITTI, P. K. : « Précis d'Histoire des Arabes » - Paris, Payot, 1950.

81 - HOUTSMA, M. T. et all., ed. : « The Encyclopedia of Islam » - London, Luzac & Co., 1913.

82 - ISCHBOLDIN, B. : Essays on Tatars History » - New Delhi, New Book Society of India, 1962.

83 - JADAANE, F. : « Les conditions socio-culturelles de la philosophie islamique » - Studia Islamica, No. 38, 1973, pp. 5-59.

84 - JOHNSON, A. C. : « Egypt and the Roman Empire » - Ann Arbor, Univ. of Michigan Press, 1951.

85 - JOUGUET, P. « Egypte gréco-romaine » - (Dans Précis de l'Histoire d'Egypte », T. 1) Le Caire, Inst. français d'archéologie orientale, 1932.

86 - JOUGUET, P. : « L'impérialisme macédonien et l'hellénisation de l'Orient » - Paris, Albin Michel, 1937.

87 JULIEN, C. A. : « Histoire de l'Afrique du Nord » - Paris, Payot, 1931.

88 - IBN KHALDOUN : « Histoire des Berbères » (T. 1) - Trad. de SLANE, Paris, P. Geuthner, 1925.

89 - KAMIL, M. : « Aspects de l'Egypte copte » - Berlin, Akademie Verlag, 1935.

90 - KHELLA, K. N. : « Naissance et développement de l'Egypte Copte » - Valence, Cahiers d'Etudes chrétiennes orientales, 1967.

91 - KORETSKI, V. I. : « Sur l'histoire de la formation du droit réodal en Russie » (Dans « Le deuxième servage », op. cit., pp. 188-213).

92 - KRADER, L. : « Principles and structures in the organization of the Asiatic Steppe-pastoralists » - Southwestern Journal of Anthropology, Vol. 11, No. 2, Summer 1955, pp. 67-72.

93 - LABIB, S. : « Egyptian commercial policy in the Middle Ages » - (In M. A. Cook, op. cit., pp. 63-77).

94 - LA GRASSA, G. : « Mode de production, rapports de production et formation économique et sociale » - (Dans CERM, Cahier No. 116, op. cit., pp. 46-75).

95 - LAMMENS, (P.) H. : « Etudes sur le siècle des Ommayades » - Beyrouth, Imp. Catholique, 1930.

96 - LANE-POOLE, S. : « A history of Egypt in the Middle Ages » - London, Methuen & Co. 1901.

97 - LANE-POOLE, S. : « Saladin » - New York, G. P. Putman's Sons, 1898.

98 - LAPIDUS, I. M. : « Ayyubid Religious Policy and the development of the Schools of Law in Cairo » - (In « Colloque ... » op. cit., pp. 279-286).

99 - LAPIDUS, I. M. : «The grain economy of Mamluk Egypt» JESHO, Vol. XII, 1969, pp. 1-15.

100 - LAPIDUS, I. M. : « The separation of state and religion in the development of early Islamic society » - IJMES, Vol. (1975), No. 4, pp. 363-385.

101 - LEGRAND, J. : « Le choix mongol » - Paris, Ed. Sociales, 1975.

102 -LEFEBURE, C. : « Eleveurs nomades dans l'Etat : Les Ayt Atta et le Mekhzen » - (Dans CERM, Cahier No. 121, op. cit., pp. 1-18).

103 - LEVEQUE, P. : « Problèmes théoriques de l'histoire des sociétés antiques » - Nouvelle Critique, Paris, No. 60 (241), Jan. 1973, pp. 27-33.

104 - LEWIS, A. R. : Naval Power and Trade in the Mediterrannean » - New Jersey, Princeton Univ. Press, 1951.

105 - LEWIS, B. : « The Arabs in History » - London, Arrow Books, 1958.

106 - LEWIS, B. : « The Assassins » - London, Weidenfell & Nicholson, 1967.

107 - LOPEZ, R. S. et all. : « Medieval Trade in the Mediterranean World » - New York, Colombia Univ. Press, 1955.

108 - LOPEZ, R. S. et all. : « England to Egypt, 1350-1500 » - (In M. A. Cook, op. cit., pp. 93-128).

109 - LUCAS, A. : « Ancient Egyptian Materials and Industries » - 3rd. ed., London, E. Arnold & Co., 1948.

110 - MACMICHAEL, H. A. : « A history of the Arabs in the Sudan » - Vol. 1, New York, Barnes & Noble, 2nd. ed., 1967.

111 - MAGUED, A. M. : « L'organisation financière sous les Fatimides » - L'Egypte Contemporaine, Vol. 53, No. 308, Avril 1962, pp. 49-56.

112 - MALET, A. : « Histoire de l'Antiquité » - Paris, Hachette, 1925.

113 - MANFRED : « A short history of the world » - Moscow, F.L.P.H., 1974.

114 - MARCEL, M. J. : « L'Egypte depuis la conquête des Arabes jusqu'à la domination française » - Paris, Firmin - Didot et Cie., 1877.

115 - MARQUET, Y. « La place du travail dans la hiérarchie ismailienne d'après l'Encyclopédie des Frères de la Pureté » - Arabica, T. VIII, fas. 3, Sept. 1961, pp. 225-237.

116 - MARX, K. : « The British rule in India » - Selected Works, Vol. 2, New York, International Publishers, 1933.

117 - MARX, K. : « The future results of British rule in India » - S. W., Vol. 2, International Publishers, New York, 1933.

118 - MARX, K. : « Capital » - Vol. 1, 2 & 3, Moscow, F.L.P.H., undated (1960 ?).

119 - MARX, K. : « On Colonialism » - 2nd. imp., Moscow, F.L.P.H., 1963.

120 - MARX, K. : « Pre-capitalist economic formations » - London, Lawrence & Wishart, 1964.

121 - MARX, K. : « Contribution à la critique de l'économie politique » - Paris, Editions Sociales, 1972.

122 - MARX, K. and ENGELS, F. : « On religion » - Moscow, F.L.P.H., undated (1960 ?).

123 - MARX, K. : « Selected Correspondence » - 2nd. Imp., Moscow, Progress. 1965.

124 - MASPERO, G. : « The passing of the Empire : 850 B.C. - 330 B.C. » - London, Soc. for promotion of Christian Knowledge, 1900.

125 - MICHAEL, R. J. : « Evidence for Mamluk - Mongol relations, 1260-1360 » - (In « Colloque ... », op. cit., pp. 385-404).

126 - MINORSKY, V. : « Studies in Caucasian History » - London, Taylor's Foreign Press, 1953.

127 - MILNE, J. G. : « A history of Egypt under Roman rule » - London, Methuen, 1924.

128 - MUIR, W. : « The Mamelukes or Slave Dynasty of Egypt » - London, Smith Elder & Co., 1896.

129 - MUNIER, H. : « L'Egypte Bysantine » - (Dans « Précis de l'histoire d'Egypte »), Le Caire, Imp. de l'I.F.A.O., 1932.

130 - NAJJAR, F. M. : « Farabi's political philosophy and shiism » - Studia Islamica, No. 14, 1961, pp. 57-72.

131 - NICHOLSON, R. A. : « The mystics of Islam » - London, Routledge & Kegan Paul, 1970.

132 - NIZAN, P. : « Les matérialistes de l'Antiquité » - Paris, Ed. Sociales Internationales, 1938.

133 - OLMSTEAD, A. T. : « History of Assyria » - New York, C. Scribner's Sons, 1923.

134 - PAREJA, F. M. : « Islamologie » - Beyrouth, Imp. Catholique, 1963.

135 - PELLEGRIN, A. : « Histoire de la Tunisie » - Tunis, La Rapide, 1944.

136 - PHILLIPS, E. D. : « The Mongols » - London, Thames & Hudson, 1969.

137 - PILOTI, E. (de Crète) : « L'Egypte au commencement du XVe siècle » - Le Caire, Imp. de l'Université Fouad 1er, 1950.

138 - PIRENNE, J. : « De l'expansion musulmane aux traités de Westphalie » - (T. II de : « Les grands courants de l'histoire universelle »), Neuchatel, La Bacannière, 1947.

139 - POLIAK, A. N. : « Les révoltes populaires en Egypte à l'époque des Mamelouks et leurs causes économiques » - R.E.I., 1934, III, pp. 251-273.

140 - POLIAK, A. N. : « Le caractère colonial de l'Etat mamelouke dans ses rapports avec la Horde d'Or » - R.E.I., 1935, pp. 231-238.

141 - POLIAK, A. N. : « La féodalité Islamique » - R.E.I., 1936, III, pp. 247-266.

142 - POLIAK, A. N. : « L'arabisation de l'Orient sémitique » - R.E.I., 1938, I.

143 - POLIAK, A. N. : « Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon », London, The Royal Asiatic Society, 1939.

144 - POPPER, W. : « History of Egypt, 1382-1469 » - 7 Vol., Berkeley, Univ. of California Press, 1954.

145 - RABIE, H. : « The size and value of the Iqta' in Egypt, 1169-1341 » - (In M. A. Cook, ed., op. cit., pp. 129-138).

146 - RABIE, H. : « The financial system of Egypt, 1169-1341 » - London, Oxford Univ. Press, 1972.

147 - RACHELWILTZ, I. de : « Papel envoys to the Great Khans » - London, Faber & Faber, 1971.

148 - RODINSON, M. : « Histoire économique et histoire des classes sociales dans le monde musulman » - (In M. A. Cook, ed., op. cit., pp. 139-155).

149 - RONCAGLIA, M. : « Histoire de l'Eglise Copte » - T. 1, Beyrouth, Dar Al-Kalima, 1966.

150 - ROSENTHAL, E.I.J. : « The role of the State in Islam : Theory and medieval practice » - Der Islam, Vol. 50, No. 1, 1973, pp. 1-28.

151 - ROSTOVTZEFF, M. : « The social and economic history of the Roman Empire » 2nd. ed., Oxford, Clarendon, 1957.

152 - ROSTOVTZEFF, M. : « The social and economic history of the Hellenistic World » - Oxford, Clarendon, 1959.

153 - ROSTOVTZEFF, M. : « Rome » - New York, Oxford Univ. Press, 1960.

154 - RUBEL, P. G. : « Herd composition and social structure » Man, IV, 2, 1969.

155 - SADEQUE, S. F. : « Baybars I of Egypt » - Dacca, G. Cumberledge, 1956.

156 - SAUVAGET, J. : « La poste aux chevaux dans l'Empire des Mamelouks » - Paris, Adrien - Maisonneuve, 1941.

157 - SOBERNHEIM : « IKTA' » - The Enc. of Islam, Vol. II, Leyden, Brill, 1927, pp. 461-463.

158 - SPULER, B. : « Hitory of the Mongols » - London, Routledge & Kegan Paul, 1972.

159 - SPULER, B. : « Les Mongols dans l'Histoire » - Paris, Payot, 1961.

160 - STAHL, H. H. : « Les anciennes communautés villageoises roumaines » - (Recherches internationale, 63-64, op. cit., pp. 99-120).

161 - THOMPSON, J. W. : « Economic and social History of the Middle Ages » - 2 Vol., New York, Ungar Pub. House, 1959.

162 - TOKEI, F. : « Contribution à la nouvelle discusstion sur le mode de production asiatique » - Nouvelles études hongroises, Vol. 7, 1972, pp. 80-95.

163 - TOUSSOUN, O. : « Mémoire sur les Finances de l'Egypte » - Le Caire, Imp. de l'I.F.A.O., 1924.

164 - VARGA, Y. : « Politico-economic problems of Capitalism » - Moscow, Progress, 1968

165 - VATIKIOTIS, P. J. : « Al-Hakim Bi-Amrillah » - Islamic Culture, Vol. 29, No. 1, Jan. 1955, pp. 1-8.

166 - VATIKIOTIS, P. J. : « The Fatimid theory of state » - Lahore, Orientalist Publishers, 1957.

167 - VONDERHEYDEN, V. : « La Berbérie Orientale sous la dynastie des Beno'L-Arlab » - Paris, P. Geuthner, 1927.

168 - WALLACE, S. L. : « Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian » - Princeton, Princeton University Press, 1928.

169 - WHITE, L. A. : « Ikhnaton : The great man versus the cultural process » - Journal of the American Oriental Soc., Vol. 68, Ap. 48, pp. 91-114.

170 - WIET, G « L'Egypte: arabe » - (G. Hanotaux. ed. : « Histoire de la nation égyptienne », T. IV), Paris, pion, 1931.

171 - WITTFOGEL, K. A. : « Oriental despotism » - New Haven, Yale Univ. Press, 1957.

فهرست

	ص
مقـــــدمة :	٥
الفصل الاول : النمط الآسيوي للانتاج ، خطوط عامة	٧
الفصل الثاني : مصر الفرعونية	٣٩
الفصل الثالث : مصر الهلينية	٧٥
الفصل الرابع : الوجه « الآسيوي » لمصر الهلينية	١٠٣
الفصل الخامس: الظروف الاقتصادية والاجتماعية للامبراطورية الاسلامية	١٣٧
الفصل السادس : مصر من الفتح العربي حتى الفتح الفاطمي	١٧٧
الفصل السابع : المغرب	٢٢٩
الفصل الثامن : مصر الفاطمية	٢٥٣
الفصل التاسع : عن بعض الشعوب الراعية التجوالة في آسيا الوسطى	٣٣٣
الفصل العاشر : مصر الايوبية المملوكية	٣٨٣
خاتمـــة :	٥١١
مراجع الكتاب :	٥٢٧

طبعت على مطابع دار الغد
بيروت ـ شارع سوريا ـ ملك بردويل ـ تلفون ٢٣٠٥١٢

أحمد صادق سعد

تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي

هذا الكتاب

محور الدراسة مفهوم جديد للنظم الشرقية السابقة للرأسمالية ، وهي انها تتميز بنمط انتاج يختلف جذرياً عن النمطين العبودي والاقطاعي اذ له سمتان اساسيتان : قاعدة انتاجية من « المشتركات » الفلاحية من جهة ، ودولة مركزية ذات المهام الاقتصادية وتملك الموارد . واصبح هذا المفهوم موضوع مناقشات علمية واسعة في العالم بأسره ، كما بدأ يبحث في هذا الاتجاه عدد من البحاثة العرب (سوريا ، العراق ، اليمن ، الجزائر ، مصر) . واصطلح على تسمية هذا النمط « بالآسيوي » .

تعتبر الدراسة المعروضة من الاعمال الرائدة في هذا المجال في الميدان العربي . وقد نشرت مقالات منها في بعض المجلات الفكرية العربية . وأثارت هذه المقالات اهتماماً واسعاً في الاوساط العالمية والثقافية العربية والمصرية .

يدرس هذا الكتاب السمات الرئيسية للنسق المصري أساساً والمعتمد على النمط الاسيوي للانتاج ، وتطور هذه السمات والتأثيرات المتبادلة بينها وبين عوامل اخرى ، وذلك خلال العصور منذ الفراعنة حتى الاحتلال العثماني عام ١٥١٧ . ويخصص فصولاً مقتضبة للتكوينات الاقتصادية الاجتماعية المتعلقة بالشعوب التي استولت على مصر نظراً للتأثير الذي مارسته على التكوين المصري من جهة ، ولاهميتها من حيث توضيح المفهوم النظري للنمط الاسيوي في تنوعاته .

منهج الدراسة منهج اكاديمي ، ومعلوماتها موثقة توثيقاً جيداً . وتبلغ المراجع المذكورة ١٠٤ مراجع عربية و ١٧١ مرجعاً افرنجياً . ويحتوي الكتاب على مقدمة وعشرة فصول وخاتمة تستخرج القوانين والافكار العامة ، وكشف بالمراجع العربية والافرنجية مرتبة ترتيباً ابجدياً .

الثمن ٢٨ ل.ل. أو ما يعادلها